

## مکملاتی

الحاج الشيخ محمد الطاهر عطار

100



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مبانی منهاج الصالحین

کاتب:

آیت الله سید تقی طباطبائی قمی

نشرت فی الطباعة:

محلاتی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

|   |     |
|---|-----|
| الفهرس  | ٥   |
| مبانى منهاج الصالحين، المجلد ٤  | ١٦  |
| اشاره   | ١٦  |
| [كتاب الصلاه]   | ١٦  |
| اشاره   | ١٦  |
| [المقصد الأول أعداد الفرائض و نوافلها و مواقيتها و جملة من أحكامها]           | ١٧  |
| اشاره   | ١٧  |
| [الفصل الأول: فى الصلوات الواجبه و المستحبه]                                  | ١٧  |
| اشاره   | ١٧  |
| [الصلوات الواجبه فى هذا الزمان ست]  | ١٧  |
| [و أما النوافل فكثيره]  | ٥٢  |
| اشاره   | ٥٢  |
| [مسأله ١: يجوز الاقتصار على بعض النوافل المذكوره]                             | ٦٥  |
| [مسأله ٢: يجوز الإتيان بالنوافل الرواتب و غيرها فى حال الجلوس اختياراً]       | ٧٢  |
| [مسأله ٣: الصلاه الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها صلاه الظهر]                 | ٧٦  |
| [الفصل الثانى فى مواقيت الصلاه]   | ٧٨  |
| اشاره   | ٧٨  |
| [مسأله ٤: الفجر الصادق هو البياض المعترض فى الأفق الذى يتزايد وضوحاً و جلاءً] | ١٢٩ |
| [مسأله ٥: الزوال المنتصف ما بين طلوع الشمس و غروبها]                          | ١٣٠ |
| [مسأله ٦: المراد من اختصاص الظهر بأول الوقت عدم صحه العصر إذا وقعت فيه عمداً] | ١٤٣ |
| [مسأله ٧: فى وقت فضيله الظهر و العصر و العشاءين و الصبح]                      | ١٤٦ |
| [مسأله ٨: وقت نافله الظهرين من الزوال إلى آخر اجزاء الفريضةين]                | ١٥٨ |
| [مسأله ٩: يجوز تقديم نافلتى الظهرين على الزوال يوم الجمعة]                    | ١٨٠ |
| [الفصل الثالث فى أحكام المواقيت]  | ١٨٦ |

|     |   |
|-----|---|
| ١٨٦ | اشاره   |
| ١٨٨ | [مسأله ١٠: لا تجوز الصلاة قبل دخول الوقت]   |
| ١٩٥ | [مسأله ١١: إذا أحرز دخول الوقت بالوجدان أو بطريق معتبر فصلى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت لزم اعادةتها] |
| ١٩٧ | [مسأله ١٢: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر]  |
| ١٩٧ | [مسأله ١٣: يجب العدول من اللاحقه إلى السابقه]   |
| ١٩٨ | [مسأله ١٤: إنما يجوز العدول من العشاء إلى المغرب إذا لم يدخل في ركوع الرابعه]                         |
| ٢٠٠ | [مسأله ١٥: يجوز تقديم الصلاة في أول الوقت لذوى الأعذار مع اليأس عن ارتفاع العذر]                      |
| ٢٠٠ | [مسأله ١٦: الأقوى جواز التطوع بالصلاه لمن عليه الفريضة أدائيه]  |
| ٢١٥ | [مسأله ١٧: إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد]                  |
| ٢١٦ | [المقصد الثانى القبلة]  |
| ٢١٦ | اشاره   |
| ٢٢٨ | [مسأله ١٨: يجب العلم بالتوجه إلى القبلة و تقوم مقامه البيئه]  |
| ٢٣٣ | [مسأله ١٩: من صلى إلى جهه اعتقد أنها القبلة ثم تبين الخطأ]  |
| ٢٣٥ | [المقصد الثالث: الستر و الساتر]   |
| ٢٣٥ | اشره  |
| ٢٣٦ | [الفصل الأول: يجب مع الاختيار ستر العوره فى الصلاه]   |
| ٢٣٦ | اشاره   |
| ٢٣٨ | [مسأله ٢٠: إذا بدت العوره لريح أو غفله أو كانت باديه من الأول و هو لا يعلم أو نسى سترها صحت صلاته]    |
| ٢٤١ | [مسأله ٢١: عوره الرجل فى الصلاه القضيبي و الأنثيان و الدبر]   |
| ٢٤٨ | [مسأله ٢٢: الأمه و الصبيه كالحره و البالغه فى ذلك إلا فى الرأس و شعره و العنق]                        |
| ٢٤٩ | [مسأله ٢٣: إذا كان المصلى واقفا على شباك أو طرف سطح]  |
| ٢٤٩ | [الفصل الثانى: يعتبر فى لباس المصلى أمور]   |
| ٢٤٩ | اشاره   |
| ٢٤٩ | [الأول: الطهاره]  |
| ٢٥٠ | [الثانى: الإباحه]   |
| ٢٥٠ | اشاره   |

مسأله ٢٤: لا فرق في الغصب بين أن يكون عين المال مغصوبا أو منفعتة أو كان متعلقا لحق غيره كالمرهون.----- ٢٥٦

مسأله ٢٥: لا بأس بحمل المغصوب في الصلاة إذا لم يتحرك بحركات المصلي.----- ٢٥٧

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة التي تحلها الحياه.----- ٢٥٧

الرابع: أن لا يكون مما لا يؤكل لحمه.----- ٢٦٢

اشاره ----- ٢٦٢

مسأله ٢٦: إذا صلى في غير المأكول جهلا به صحت صلاته.----- ٢٦٨

مسأله ٢٧: إذا شك في اللباس أو فيما على اللباس من الرطوبة أو الشعر أو غيرهما.----- ٢٦٩

مسأله ٢٨: لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممزوج و مثل البق و البرغوث و الزنبور و نحوها من الحيوانات التي لا لحم لها.----- ٢٩٦

مسأله ٢٩: يستثنى من الحكم المزبور جلد الخز.----- ٢٩٨

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال.----- ٣٠٨

اشاره ----- ٣٠٨

مسأله ٣٠: إذا صلى في الذهب جاهلا أو ناسيا صحت صلاته.----- ٣١١

مسأله ٣١: لا يجوز للرجال لبس الذهب في غير الصلاة أيضا و فاعل ذلك آثم.----- ٣١١

السادس: أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال.----- ٣١٢

اشاره ----- ٣١٢

مسأله ٣٢: لا يجوز جعل البطانة من الحرير و إن كانت الى النصف.----- ٣٢٠

مسأله ٣٣: لا بأس بالحرير الممتزج بالقطن أو الصوف أو غيرهما مما يجوز لبسه في الصلاة.----- ٣٢١

مسأله ٣٤: إذا شك في كون اللباس حريرا أو غيره جاز لبسه.----- ٣٢١

مسأله ٣٥: يجوز للولي إلباس الصبي الحرير أو الذهب.----- ٣٢١

الفصل الثالث ما يعتبر في لباس المصلي.----- ٣٢٢

اشاره ----- ٣٢٢

مسأله ٣٦: إذا انحصر الساتر بالمغصوب أو الذهب أو الحرير أو ما لا يؤكل لحمه أو النجس.----- ٣٢٥

مسأله ٣٧: الأحوط لزوما تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر و احتمل وجوده في آخر الوقت.----- ٣٢٩

مسأله ٣٨: إذا كان عنده ثوبان يعلم إجمالا أن أحدهما مغصوب أو حرير و الآخر مما تصح الصلاة فيه.----- ٣٢٩

المقصد الرابع: مكان المصلي.----- ٣٣١

اشاره ----- ٣٣١

- مسأله ٣٩: لا تجوز الصلاة فريضه أو نافله فى مكان يكون المسجد فيه مغصوبا] ----- ٣٣١
- مسأله ٤٠: إذا اعتقد غصب المكان فصلى فيه بطلت صلاته] ----- ٣٣٥
- مسأله ٤١: لا يجوز لأحد الشركاء الصلاة فى الأرض المشتركه إلا بإذن بقيه الشركاء] ----- ٣٣٥
- مسأله ٤٢: إذا سبق واحد إلى مكان فى المسجد فغصبه منه غاصب فصلى فيه] ----- ٣٣٥
- مسأله ٤٣: إنما تبطل الصلاة فى المغصوب مع عدم الإذن من المالك فى الصلاة] ----- ٣٣٦
- مسأله ٤٤: المراد من إذن المالك المسوغ للصلاه أو غيرها من التصرفات أعم من الإذن الفعلية] ----- ٣٣٧
- مسأله ٤٥: تعلم الإذن فى الصلاة إما بالقول كأن يقول: صل فى بيتى أو بالفعل] ----- ٣٣٧
- مسأله ٤٦: الحمامات المفتوحه و الخانات لا يجوز الدخول فيها لغير الوجه المقصود منها إلا بالإذن] ----- ٣٣٩
- مسأله ٤٧: تجوز الصلاة فى الأراضى المتسعه و الوضوء من مائها] ----- ٣٣٩
- مسأله ٤٨: الأقوى صحه صلاه كل من الرجل و المرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاه] ----- ٣٣٩
- مسأله ٤٩: لا يجوز التقدم فى الصلاة على قبر المعصوم إذا كان مستلزما للهتك و إساءه الأدب] ----- ٣٤٩
- مسأله ٥٠: تجوز الصلاة فى بيوت من تضمنت الآيه جواز الأكل فيها بلا إذن] ----- ٣٥١
- مسأله ٥١: إذا دخل المكان المغصوب جهلا أو نسيانا بتخيل الإذن ثم التفت و بان الخلاف] ----- ٣٥١
- مسأله ٥٢: يعتبر فى مسجد الجبهه مضافا إلى ما تقدم من الطهاره أن يكون من الأرض أو نباتها] ----- ٣٥٣
- مسأله ٥٣: يعتبر فى جواز السجود على النبات أن لا يكون مأكولا] ----- ٣٥٥
- مسأله ٥٤: يعتبر أيضا فى جواز السجود على النبات أن لا يكون ملبوسا] ----- ٣٥٧
- مسأله ٥٥: الأظهر جواز السجود على القرطاس مطلقا] ----- ٣٥٨
- مسأله ٥٦: لا بأس بالسجود على القرطاس المكتوب إذا كانت الكتابه معدوده صبغا لا جرما] ----- ٣٥٨
- مسأله ٥٧: إذا لم يتمكن من السجود على ما يصح السجود] ----- ٣٥٨
- مسأله ٥٨: لا يجوز السجود على الوحل أو التراب اللذين لا يحصل تمكن الجبهه فى السجود عليهما] ----- ٣٦١
- مسأله ٥٩: إذا كانت الأرض ذات طين بحيث يتلطخ بدنه أو ثيابه إذا صلى فيها صلاه المختار و كان ذلك حرجيا] ----- ٣٦٢
- مسأله ٦٠: إذا اشتغل بالصلاه و فى أثنائها فقد ما يصح السجود عليه قطعها فى سعه الوقت] ----- ٣٦٣
- مسأله ٦١: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه باعتقاده أنه مما يصح السجود عليه] ----- ٣٦٣
- مسأله ٦٢: يعتبر فى مكان الصلاه أن يكون بحيث يستقر فيه المصلى و لا يضطرب] ----- ٣٦٥
- مسأله ٦٣: الأقوى جواز إيقاع الفريضه فى جوف الكعبه الشريفه اختيارا] ----- ٣٧٢
- مسأله ٦٤: تستحب الصلاه فى المساجد] ----- ٣٧٣

|  |     |
|--|-----|
| مسأله ٦٥: تستحب الصلاه فى مشاهد الائمه عليهم السلام                                  | ٣٧٥ |
| مسأله ٦٦: يكره تعطيل المساجد   | ٣٧٧ |
| مسأله ٦٧: يستحب التردد إلى المساجد   | ٣٧٧ |
| مسأله ٦٨: يستحب للمصلى أن يجعل بين يديه حائلا إذا كان فى معرض مرور أحد قدامه         | ٣٧٧ |
| مسأله ٦٩: مواضع التى تكره الصلاه فيها  | ٣٧٨ |
| المقصد الخامس: أفعال الصلاه و ما يتعلق بها   | ٣٨٤ |
| اشاره  | ٣٨٤ |
| المبحث الأول الأذان و الإقامه  | ٣٨٤ |
| اشاره  | ٣٨٤ |
| الفصل الأول: فى استحباب الأذان و الإقامه استحبابا مؤكدا فى الفرائض اليوميه           | ٣٨٤ |
| اشاره  | ٣٨٤ |
| مسأله ٧٠: يسقط الأذان للعصر عزيمه يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر                         | ٣٩٩ |
| مسأله ٧١: يسقط الأذان و الإقامه جميعا فى موارد                                       | ٤٠٠ |
| الفصل الثانى: فصول الأذان ثمانية عشر   | ٤١١ |
| الفصل الثالث: يشترط فيهما أمور   | ٤٢٤ |
| الفصل الرابع مستحبات الأذان و الإقامه و مكروهاتهما                                   | ٤٣١ |
| الفصل الخامس من ترك الأذان و الإقامه أو أحدهما عمدا                                  | ٤٤٢ |
| اشاره  | ٤٤٢ |
| إيقاظ و تذكير  | ٤٤٥ |
| المبحث الثانى فى ما يجب فى الصلاه  | ٤٤٧ |
| اشاره  | ٤٤٧ |
| الفصل الأول فى النيه   | ٤٥٠ |
| اشاره  | ٤٥٠ |
| مسأله ٧٢: يعتبر فيها الإخلاص   | ٤٥٤ |
| مسأله ٧٣: الضمائم الأخر غير الرياء إن كانت محرمة و موجهة لحرمة العباده أبطلت العباده | ٤٥٨ |
| مسأله ٧٤: يعتبر تعيين الصلاه التى يريد الإتيان بها إذا كانت صالحه                    | ٤٥٩ |



- مسأله ٧٥: لا تجب نيه القضاء و لا الا داء] ----- ٤٦١
- مسأله ٧٦: لا يجب الجزم بالنيه فى صحه العبادہ] ----- ٤٦٢
- مسأله ٧٧: قد عرفت أنه لا يجب- حين العمل- الالتفات إليه تفصيلا و تعلق القصد به] ----- ٤٦٢
- مسأله ٧٨: إذا كان فى أثناء الصلاه فنوى قطعها أو نوى الإتيان بالقاطع و لو بعد ذلك] ----- ٤٦٤
- مسأله ٧٩: إذا شك فى الصلاه التى بيده أنه عينها ظهرا أو عصرا] ----- ٤٦٥
- مسأله ٨٠: إذا دخل فى فريضه فأتمها بزعم أنها نافله غفله] ----- ٤٦٦
- مسأله ٨١: إذا قام لصلاه ثم دخل فى الصلاه و شك فى أنه نوى ما قام إليها أو غيرها] ----- ٤٦٦
- مسأله ٨٢: لا يجوز العدول عن صلاه إلى أخرى إلا فى موارد] ----- ٤٦٨
- مسأله ٨٣: إذا عدل فى غير محل العدول] ----- ٤٧٢
- مسأله ٨٤: الأظهر جواز ترامى العدول] ----- ٤٧٢
- الفصل الثانى: فى تكبيره الإحرام] ----- ٤٧٣
- اشاره ----- ٤٧٣
- مسأله ٨٥: الأحوط وجوبا عدم وصلها بما قبلها من الكلام دعاء كان أو غيره] ----- ٤٧٨
- مسأله ٨٦: يجب فيها القيام التام] ----- ٤٧٨
- مسأله ٨٧: الأخرس يأتى بها على قدر ما يمكنه] ----- ٤٨٠
- مسأله ٨٨: يشرع الإتيان بسنه تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام] ----- ٤٨٢
- مسأله ٨٩: يستحب للإمام الجهر بواحد و الإسرار بالبقية] ----- ٤٨٨
- مسأله ٩٠: إذا كبر ثم شك فى أنها تكبيره الإحرام أو الركوع بنى على الأولى] ----- ٤٩١
- مسأله ٩١: يجوز الإتيان بالتكبيرات ولاء بلا دعاء] ----- ٤٩٢
- الفصل الثالث: فى القيام] ----- ٤٩٤
- اشاره ----- ٤٩٤
- مسأله ٩٢: إذا هوى لغير الركوع ثم نواه فى أثناء الهوى لم يجز و لم يكن ركوعه عن قيام فتبطل صلاته] ----- ٤٩٦
- مسأله ٩٣: إذا هوى إلى ركوع عن قيام و فى أثناء الهوى غفل حتى جلس للسجود] ----- ٤٩٧
- مسأله ٩٤: يجب مع الإمكان الاعتدال فى القيام] ----- ٤٩٧
- مسأله ٩٥: إذا قدر على ما يصدق عليه القيام عرفا و لو منحيا أو متفرج الرجلين صلى قائما] ----- ٥٠٤
- مسأله ٩٦: إذا تمكن من القيام و لم يتمكن من الركوع قائما] ----- ٥١٣

- مسأله ٩٧: إذا قدر على القيام في بعض الصلاه دون بعض وجب أن يقوم إلى أن يعجز فيجلس]----- ٥١٥
- مسأله ٩٨: إذا دار الأمر بين القيام في الجزء السابق و القيام في الجزء اللاحق]----- ٥١٦
- مسأله ٩٩: يستحب في القيام إسدال المنكبين]----- ٥١٧
- الفصل الرابع في القراءة]----- ٥١٩
- اشاره ----- ٥١٩
- مسأله ١٠٠: تجب السوره في الفريضة و إن صارت نافله كالمعاده]----- ٥٣٠
- مسأله ١٠١: تسقط السوره في الفريضة عن المريض]----- ٥٣٠
- مسأله ١٠٢: لا تجوز قراءة السور التي يفوت الوقت بقراءتها من السور الطوال]----- ٥٣٢
- مسأله ١٠٣: لا تجوز قراءة احدى سور العزائم في الفريضة]----- ٥٣٤
- مسأله ١٠٤: إذا استمع إلى آيه السجده و هو في الصلاه]----- ٥٤٠
- مسأله ١٠٥: تجوز قراءة سور العزائم في النافله منفردة أو منضمه إلى سوره أخرى]----- ٥٤١
- مسأله ١٠٦: البسملة جزء من كل سوره]----- ٥٤٢
- مسأله ١٠٧: الأحوط ترك القرآن بين السورتين في الفريضة]----- ٥٤٦
- مسأله ١٠٨: سورتا الفيل و الإيلاف سوره واحده]----- ٥٤٧
- مسأله ١٠٩: تجب القراءة الصحيحه بأداء الحروف و إخراجها من مخارجها على النحو اللازم في لغة العرب]----- ٥٤٩
- مسأله ١١٠: يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه الله، و الرحمن، و الرحيم و اهدنا و غيرها]----- ٥٥٠
- مسأله ١١١: الأحوط وجوبا ترك الوقوف بالحركه]----- ٥٥٠
- مسأله ١١٢: يجب المد في الواو المضموم ما قبلها و الياء المكسور ما قبلها و الألف المفتوح ما قبلها]----- ٥٥١
- مسأله ١١٣: الأحوط استحبابا الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف: يرملون]----- ٥٥٢
- مسأله ١١٤: يجب ادغام لام التعريف اذا دخلت على حروف الآتيه]----- ٥٥٣
- مسأله ١١٥: يجب الإدغام في مثل مد و رد مما اجتمع مثلاً في كلمه واحده]----- ٥٥٤
- مسأله ١١٦: تجوز قراءة مالك و ملك يوم الدين]----- ٥٥٤
- مسأله ١١٧: اذا لم يقف على أحد في قل هو الله أحد و وصله بالله الصمد فالأحوط أن يقول أحدن الله الصمد]----- ٥٥٤
- مسأله ١١٨: إذا اعتقد كون الكلمه على وجه خاص من الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مده على ذلك الوجه ثم تبين أنه غلط]----- ٥٥٥
- مسأله ١١٩: الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبع]----- ٥٥٥
- مسأله ١٢٠: يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصبح و الأوليين من المغرب و العشاء]----- ٥٥٨

- مسأله ١٢١: إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت صلاته] ----- ٥٦٧
- مسأله ١٢٢: لا جهر على النساء] ----- ٥٧١
- مسأله ١٢٣: مناط الجهر والإخفات الصدق العرفي لا سماع من بجانبه و عدمه] ----- ٥٧٤
- مسأله ١٢٤: من لا يقدر إلا على الملحون و لو لتبديل بعض الحروف و لا يمكنه التعلم أجزاء ذلك] ----- ٥٧٥
- مسأله ١٢٥: تجوز اختيara القراءة في المصحف الشريف] ----- ٥٨٣
- مسأله ١٢٦: يجوز العدول اختيara من سورة إلى أخرى] ----- ٥٨٦
- مسأله ١٢٧: يستثنى من الحكم المتقدم يوم الجمعة] ----- ٥٩١
- مسأله ١٢٨: يتخير المصلي في ثلثه المغرب و أخيرتى الرباعيات بين الفاتحه و التسبيح] ----- ٥٩٢
- مسأله ١٢٩: لا تجب مساواة الركعتين الأخيرتين في القراءة و الذكر] ----- ٦٠٠
- مسأله ١٣٠: إذا قصد أحدهما فسبق لسانه إلى الآخر] ----- ٦٠٠
- مسأله ١٣١: إذا نسي القراءة و الذكر و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت الصلاه] ----- ٦٠١
- مسأله ١٣٢: الذكر للمأموم افضل في الصلوات اخفاته من القراءه] ----- ٦٠٢
- مسأله ١٣٣: تستحب الاستعاذه قبل الشروع في القراءة في الركعه الاولى] ----- ٦٠٧
- مسأله ١٣٤: يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس] ----- ٦١٢
- مسأله ١٣٥: يجوز تكرار الآيه و البكاء] ----- ٦١٤
- مسأله ١٣٦: إذا أراد أن يتقدم أو يتأخر في أثناء القراءة يسكت و بعد الطمأنينه يرجع إلى القراءه] ----- ٦١٦
- مسأله ١٣٧: إذا تحرك في حال القراءة قهرا لريح أو غيرها بحيث فات الطمأنينه] ----- ٦١٨
- مسأله ١٣٨: يجب الجهر في جميع الكلمات و الحروف في القراءه الجهره] ----- ٦١٨
- مسأله ١٣٩: تجب الموالات بين حروف الكلمه بالمقدار الذى يتوقف عليه صدق الكلمه] ----- ٦١٨
- مسأله ١٤٠: إذا شك في حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين] ----- ٦٢١
- [الفصل الخامس: فى الركوع] ----- ٦٢١
- اشاره ----- ٦٢١
- [يجب فيه أمور] ----- ٦٢٥
- اشاره ----- ٦٢٥
- [الأول: الانحناء بقصد الخضوع قدر ما تصل أطراف الأصابع إلى الركبتين] ----- ٦٢٥
- [الثانى: الذكر] ----- ٦٢٧

- ٦٣٢-----[الثالث: الطمأنينه فيه بقدر الذكر الواجب]
- ٦٣٤-----[الرابع: رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما]
- ٦٣٥-----[الخامس: الطمأنينه حال القيام المذكور]
- ٦٣٥-----[مسائل فى الركوع]
- ٦٣٥-----[مسأله ١٤١: إذا تحرك حال الذكر الواجب بسبب قهرى وجب عليه السكوت حال الحركة و إعاده الذكر]
- ٦٣٦-----[مسأله ١٤٢: مستحبات الركوع]
- ٦٤١-----[مسأله ١٤٣: إذا عجز عن الانحناء التام بنفسه اعتمد على ما يعينه عليه]
- ٦٤١-----[مسأله ١٤٤: إذا كان كالراكع خلقه أو لعارض]
- ٦٤٣-----[مسأله ١٤٥: حد ركوع الجالس أن ينحنى بمقدار يساوى وجهه ركبتيه]
- ٦٤٣-----[مسأله ١٤٦: إذا نسى الركوع فهوى الى السجود و ذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع]
- ٦٤٥-----[مسأله ١٤٧: يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع]
- ٦٤٦-----[مسأله ١٤٨: يجوز للمريض و فى ضيق الوقت و سائر موارد الضروره الاقتصار فى ذكر الركوع على سبحان الله مره]
- ٦٤٧-----[الفصل السادس: فى السجود]
- ٦٤٧-----اشاره
- ٦٤٨-----[فى واجبات السجود]
- ٦٤٨-----[الأول السجود على سته أعضاء]
- ٦٤٨-----اشاره
- ٦٥٣-----[مسأله ١٤٩: لا بد فى الجبهه من مماسستها للأرض]
- ٦٥٥-----[الثانى: الذكر]
- ٦٥٦-----[الثالث: الطمأنينه فيه]
- ٦٥٧-----[الرابع: كون المساجد فى محالها حال الذكر]
- ٦٥٨-----[الخامس: رفع الرأس من السجده الأولى إلى أن ينتصب جالسا مطمئنا]
- ٦٥٨-----[السادس: تساوى موضع جبهته و موقفه]
- ٦٥٨-----اشاره
- ٦٦٢-----[مسأله ١٥٠: إذا وضع جبهته على الموضع المرتفع أو المنخفض]
- ٦٦٣-----[مسأله ١٥١: إذا ارتفعت جبهته عن المسجد قهرا قبل الذكر أو بعده]

|     |   |
|-----|---|
| ٦٦٣ | .....[مسائل فى السجود]  |
| ٦٦٣ | .....[مسأله ١٥٢: إذا عجز عن السجود التام انحنى بالمقدار الممكن و رفع المسجد إلى جبهته و وضعها عليه] |
| ٦٦٥ | .....[مسأله ١٥٣: إذا كان بجبهته قرحه أو نحوها مما يمنعه من وضعها على المسجد]                        |
| ٦٦٧ | .....[مسأله ١٥٤: لا بأس بالسجود على غير الأرض و نحوها مثل الفراش فى حال التقيه]                     |
| ٦٦٧ | .....[مسأله ١٥٥: إذا نسى السجدين]   |
| ٦٦٨ | .....[مسأله ١٥٦: يستحب فى السجود التكبير حال الانتصاب بعد الركوع و رفع اليدين حاله]                 |
| ٦٨١ | .....[مسأله ١٥٧: الأحوط استحبابا الإتيان بجلسه الاستراحه]   |
| ٦٨٣ | .....[اتتميم]   |
| ٦٨٣ | .....اشاره  |
| ٦٩١ | .....[مسأله ١٥٨: ليس فى هذا السجود تكبيره افتتاح و لا تشهد و لا تسليم]                              |
| ٦٩٥ | .....[مسأله ١٥٩: يتكرر السجود بتكرر السبب]  |
| ٦٩٥ | .....[مسأله ١٦٠: يستحب السجود شكرا لله تعالى عند تجدد كل نعمه و دفع كل نقمه]                        |
| ٧٠٠ | .....[مسأله ١٦١: يستحب السجود بقصد التذلل لله تعالى]  |
| ٧٠٠ | .....[مسأله ١٦٢: يحرم السجود لغير الله تعالى من دون فرق بين المعصومين عليهم السلام و غيرهم]         |
| ٧٠٢ | .....[الفصل السابع: فى التشهد]  |
| ٧٠٢ | .....اشاره  |
| ٧٠٩ | .....[مسأله ١٦٣: يكره الإقعاء فيه]  |
| ٧١٥ | .....[الفصل الثامن: فى التسليم]   |
| ٧١٥ | .....اشاره  |
| ٧٣٠ | .....[مسأله ١٦٤: يجب الإتيان بالتسليم على النهج العربى]   |
| ٧٣٠ | .....[مسأله ١٦٥: إذا أحدث قبل التسليم بطلت الصلاه]  |
| ٧٣٢ | .....[مسأله ١٦٦: يستحب فيه التورك فى الجلوس حاله و وضع اليدين على الفخذين و يكره الإقعاء]           |
| ٧٣٢ | .....[الفصل التاسع: فى الترتيب]   |
| ٧٣٤ | .....[الفصل العاشر: فى الموالاه]  |
| ٧٣٤ | .....[الفصل الحادى عشر: فى القنوت]  |
| ٧٣٤ | .....اشاره  |

٧٤٣ -----[مسأله ١٦٧: لا يشترط في القنوت قول مخصوص]

٧٤٣ -----[مسأله ١٦٨: يستحب التكبير قبل القنوت]

٧٤٦ -----[مسأله ١٦٩: يستحب الجهر بالقنوت للإمام و المنفرد و المأموم]

٧٤٦ -----[مسأله ١٧٠: إذا نسي القنوت و هوى فإن ذكر قبل الوصول إلى حد الركوع رجع]

٧٤٧ -----[مسأله ١٧١: الظاهر انه لا تؤدي وظيفه القنوت بالدعاء الملحون أو بغير العربى]

٧٤٧ -----[الفصل الثانى عشر: فى التعقيب]

٧٥٣ -----تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : طباطبائی قمی، تقی، ۱۳۰۱ -

عنوان قراردادى : منهاج الصالحين. شرح

عنوان و نام پديدآور : مبانی منهاج الصالحين / تالیف تقی الطباطبائی القمی.

مشخصات نشر : قم: محلاتی، ۱۴۰۱ ق. = ۲۰ م. = ۱۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابك : دوره ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۸-۹؛ ج. ۴ ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲ :

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستویسی بر اساس جلد چهارم، ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸.

یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب "منهاج الصالحين" اثر ابوالقاسم خویی است.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱. منهاج الصالحين -- نقد و تفسیر.

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱. منهاج الصالحين. شرح.

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ /خ ۹م ۸۰۲۱۶ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۸۵۲۷۳۴

[کتاب الصلاة]

اشاره

الصلاه هي احدى الدعائم التي بنى عليها الإسلام ان قبلت قبل ما سواها و ان ردت رد ما سواها (١).

### [المقصد الأول أعداد الفرائض و نوافلها و مواقيتها و جملة من أحكامها]

#### اشاره

المقصد الاول اعداد الفرائض و نوافلها و مواقيتها و جملة من أحكامها و فيه

---

(١) لاحظ ما رواه عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ان عمود الدين الصلاة و هي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فان صحت نظر في عمله و ان لم تصح لم ينظر في بقيه عمله «١».

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦

### [الفصل الأول: في الصلوات الواجبه و المستحبه]

#### اشاره

فصول: الفصل الاول: الصلوات الواجبه في هذا الزمان ست (١)

### [الصلوات الواجبه في هذا الزمان ست]

اليوميه (٢) و تندرج فيها صلاه الجمعة فان المكلف مخير بين إقامتها و صلاه الظهر يوم الجمعة و اذا اقيمت بشرائطها أجزأت عن صلاه الظهر (٣).

---

و ما روى عن الصادق عليه السلام قال: أول ما يحاسب به العبد الصلاه فان قبلت قبل سائر عمله و اذا ردت رد عليه سائر عمله «١».

(١) قد وقع الاختلاف في تعداد الفرائض و الماتن جعله ستة و عن الشهيد أنه جعله سبعة و عن المعتمد انه تسعه و الامر سهل فان



هذا الاختلاف يمكن أن يكون ناشئاً من ادخال بعض الاقسام فى الآخر كإدخال الجمعة فى اليوميه أو من جهة ان الكلام ناظر الى زمان الغيبه و بعض الصلوات ليس واجبا فيه كالعيدين.

ثم ان المراد من الواجب فى المقام ما يكون واجبا فى قبال ما يكون مندوبا اعم من أن يكون دليل الوجوب الكتاب أو غيره من النص و الاجماع.

(٢) بالضروره مضافا الى النصوص التى سيمر عليك بعضها.

(٣) اعلم انه قد وقع الخلاف بين الاعلام فى صلاه الجمعة فى زمن الغيبه بعد الاتفاق على الوجوب التعيينى فى زمان الحضور و الاقوال فى المسأله ثلاثه: الاول:

القول بالوجوب التعيينى فى زمان الغيبه ذهب اليه جمله من الاصحاب رضوان الله عليهم منهم الكلينى - على حسب نقل الحدائق - و جمله من المشاهير على ما نسب اليهم.

الثانى القول بالتحريم و عدم مشروعيتها فى زمان الغيبه و نسب هذا القول الى ابن ادريس و سلال و ظاهر المرتضى.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧

...

---

الثالث: القول بالتخير بين الجمعة و الظاهر نسب هذا القول الى الشهيد الثانى فى جمله من كتبه اذا عرفت

هذا فاعلم انه يقع البحث اولاً فى الوجوب التعيينى و ما يمكن أن يستدل به لهذا القول امور:

الامر الاول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ «١».

بتقريب: ان الامر ظاهر فى الوجوب و فى الايه امر بالسعى الى صلاه الجمعه عند اعلام الصلاه و لا شبهه فى أن المناسبات الخارجيه و الداخليه تقتضى أن يكون المراد اقامه الجمعه و من الظاهر ان هذا خطاب عام غير مختص بزمان دون زمان فيشمل زمان الغيبه كشموله لزمان الحضور بلا فرق.

و اورد عليه سيدنا الاستاد دام ظله اولاً بأنه قضيه شرطيه و معناها انه متى اقيمت الجمعه فى الخارج و نودى اليها وجب الحضور و أما ان الاقامه واجبه على كل مكلف فلا دلالة فى الايه.

و ملخص الكلام: ان القضيه الشرطيه لا تدل على تحقق التالى الا عند تحقق المقدم فلا تعرض فيها للمقدم و عليه تدل الايه على عدم الوجوب عند عدم الاقامه.

و يدل على ذلك ذيل الايه و هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ «٢» فان المستفاد من الايه ان الانتشار للتجاره بعد اقامه الجمعه امر مذموم لا مطلقاً.

و يرد عليه: ان المراد من النداء - كما اعترف به فى كلامه - قول المؤذن:

«حى على الصلاه» و هذا الاذان اذان الاعلام فيكون معناه: اذا كان يوم الجمعه

---

(١) الجمعه / ٩

(٢) الجمعه / ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨

...

---

و أعلن المؤذن انه دخل الظهر فاسعوا و من الظاهر ان اعلام الظهر

بإذان المؤذن طريق لمعرفة الظهر فَمَعْنَاهُ: إذا صار الظهر فَاسْجِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ أَي: اقيموا الجمعة اذ من الظاهر انه انما يجب السعي بلحاظ درك الجمعة والا- لا- تجب الصلاة جماعه يوم الجمعة وهذا من الضروريات و عليه لا- يكون الوجوب مشروطا بل الوجوب مطلق.

و بعبارة واضحة: ان الاية الشريفه بمثابة أن يقال: يا أيها الذين آمنوا اقيموا الصلاة يوم الجمعة عند الزوال. و أما ما أفاده من أن قوله تعالى: وَإِذَا رَأَوْا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ لِلِاجْتِمَاعِ أَقَامَهُ الْجُمُعَةُ بِتَقْرِيْبٍ: ان الذم على عدم حضورهم عند قيام النبي صلى الله عليه و آله للصلاة الجمعة فالذم متوجه بعد ما اقيمت الجمعة لا- مطلقا ففيه ان الذم على اقامه الجماعه و عدم الحضور للصلاة.

و بعبارة اخرى: انه صلى الله عليه و آله في زمانه كان يقيم الجمعة و الاعتراض عليهم بأنهم يتركون واجبههم و ليس عليه دلالة على أن الوجوب وجوب مشروط و غايته عدم الدلالة على المطلق و يكفي للدلالة على الإطلاق صدر الاية فلا حظ.

و اورد على الاستدلال ثانيا بأن السعي بمعنى السير السريع و المراد من الذكر الخطبه اذ لم تكن الصلاة مترتبة على النداء و من الظاهر ان الاسراع لسماع الخطبه غير واجب انما الواجب الصلاة و للمكلف مجال الى أن يدرك الامام في الركوع فيعلم ان الامر ليس للوجوب و يدل عليه قوله تعالى: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ» فيعلم ان ترك الصلاة أيضا خير لكن الحضور للصلاة احسن. و بعبارة اخرى:

ليس في تركه ذم بل كلا الطرفين حسن لكن احدهما أحسن.

و يرد عليه: ان عدم القول بوجوب الحضور من اول الامر لا يوجب رفع اليد

عن ظهور الایه فی الوجوب فان غایه ما فی الباب الاجماع على عدم وجوب

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩

...

الاسراع الى استماع الخطبه.

مضافا الى أنه اجماع منقول و على فرض تحصيله محتمل المدرك اضعف الى ذلك أن صحة الصلاة حتى فيما يدرك الامام في الركوع لا يدل على عدم الوجوب اذ الاجزاء امر و وجوب الحضور من اول الامر أمر آخر و المناسبه تقتضى وجوب الحضور من أول الامر اذ استماع الخطبه يترتب عليه الآثار المطلوبه كما ان مقتضى تعظيم شعائر الله الاجتماع.

و يستفاد من قوله تعالى: «وَتَرْكُوكَ قَائِمًا» ان الحضور لاستماع الخطبه واجب حيث يذمهم الله و القمى ذكر حديثا في تفسيره يدل على أن المراد بالقيام القيام حال الخطبه «١».

مضافا الى أنه يكون المراد بالذكر الصلاة و الامر بالاسراع للتأكيد لان لا تفوت الصلاة أضعف الى ذلك أنه ليس السرعه و العدو مأخوذا في السعى و لذا لا يعتبر في السعى بين الصفا و المروه العدو و السرعه و في المنجد: «يقول: سعى اليه قصده».

و يؤيد ما ذكرنا ما أفاده في الحقائق من أن المراد بالذكر باتفاق المفسرين الصلاة أو خطبتها أو هما معا و الامر للوجوب و لم يقل بأن الحضور للخطبه ليس واجبا و ان شئت قلت: ان المراد بالذكر اما الصلاة و اما الخطبه و اما هما معا و على جميع التقادير يثبت المطلوب.

و يؤيد المدعى ما ارسله الصدوق قال: و روى انه كان بالمدينه اذا أذن المؤذن يوم الجمعة نادى مناد: حرم البيع حرم البيع لقوله عز و جل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُّوا

...

التَّبِيعُ «١».

و أما ما استفاد من لفظ الخير فليس على ما ينبغي اذ يمكن تصور الحسن في الترك أيضا مع كون السعى واجبا لان المكلف مع تركه للصلاه يستفيد منفعه دنيويه و هذا كما في قوله تعالى بالنسبه الى الخمر و الميسر «وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا» «٢».

فتحصل مما ذكرنا حول الايه الشريفه ان السعى واجب حتى الى الخطبه بلحاظ ما رواه القمى من أن الله عاتبهم حيث يتركوا التَّبِيعَ صلى الله عليه و آله قائما يخطب و التسالم على عدم وجوب الحضور للخطبه ليس اجماعا تعبديا كاشفا.

و لو سلم عدم وجوب الحضور للخطبه نقول: من الممكن أن يكون المراد بالذكر الصلاه فغايه الامر أن يكون الذكر بماله من المعنى مجملا- لكن نرفع الاجمال بذيل الايه المباركه حيث يقول تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» فيفهم من مجموع الصدر و الذيل ان السعى و ترك المعامله واجب الى انقضاء الصلاه و بعد الانقضاء يجوز الانتشار و يجوز البيع.

و ان شئت قلت: ان المفهوم من الايه الشريفه ان الاجتماع و ترك البيع واجب الى أن تنقضى الصلاه فلا يبقى ريب من حيث الصنائه في أن الصلاه واجبه بمقتضى الايه و ان قلنا بعدم وجوب الحضور للخطبه فلاحظ و تأمل و اغتنم فانه دقيق و بالتأمل حقيق.

و قد اوردت في الايه ايرادات و الحرى بنا أن نذكرها و نجيب عنها: الاول ان الخطاب متوجه الى الموجودين زمان الخطاب و بقاعده الاشتراك لا بد من تسريه

---

(١) الوسائل الباب ٥٣ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ٤

(٢) البقره/ ٢١٩

...

---

الحكم الى غيرهم و حيث ان

مدرك قاعده الاشتراك الاجماع و لا- اجماع فى المقام لاحتمال اختصاص الحكم بالموجودين فلا يمكن الاستدلال بالآيه للوجوب.

و الجواب: انه ان قلنا بأن الخطابات القرآنيه نزلت على رسول الله صلى الله عليه و آله ثم انه صلى الله عليه و آله بين الاحكام للناس فلا موضوع لهذا البحث اذ المفروض أنه حين النزول ليس للخطاب مخاطب لا من الموجودين و لا من المعدومين.

و أما ان قلنا بأن الخطاب القرآنى حين النزول يقرئه صلى الله عليه و آله و بعبارة اخرى حين النزول يجرى على لسانه المبارك فلهذا البحث مجال. فنقول:

ان الخطاب الحقيقى لا- يمكن بالنسبه الى الغائبين عن مجلس الخطاب بل لا يمكن بالنسبه الى الغافلين الموجودين فى مجلس التخاطب و أما الخطاب الانشائى اذا كان على نحو القضية الحقيقيه فيمكن بالنسبه الى الغائبين عن مجلس الخطاب كما انه يمكن بالنسبه الى المعدومين فانه مقتضى كون القضية حقيقيه و الظاهر ان ادوات الخطاب وضعت للإنشاء اى إنشاء الخطاب بداع من الدواعى فاذا كان بداعى البعث فيكون القضية حقيقيه يتحقق بالنسبه الى كل من يكون مقصودا بالخطاب و الدليل على كونه إنشائيا أن الخطاب يتحقق حتى بالنسبه الى غير ذوى الشعور كقول الشاعر: تا الله يا طبيات القاع قلن لنا.

مضافا الى أنه اذا كان هذا الاشكال واردا يلزم فى كل مورد أن نتوقف حتى يثبت الاجماع و ان شئت قلت: اما نقول: بأن معقد الاجماع عام و الاخراج يحتاج الى الدليل و اما نقول: بأن تحقق الاجماع لازم فى كل مورد اما على الاول فالخراج يتوقف على الدليل و فى المقام ذلك الدليل مفقود، و أما على الثانى فلا بد من التوقف فى اكثر الموارد اذ

لم يتحقق اجماع على الاشتراك و هو كما ترى فهذا

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢

...

الاشكال غير وارد.

الثاني: ان كلمه «اذا» غير موضوعه للعموم فلا يجب السعى كلما تحقق النداء.

و الجواب: ان مقدمات الحكمه لو تمت تكفى لاستفاده العموم و ان لم تكن الكلمه (اذا) موضوعه للعموم مضافا الى أن نقول صلاه الجمعه اما تجب فى العمر مره واحده و اما يشترط وجوبها بوجود الامام او نائبه و اما لا هذا و لا ذاك بل مطلقا لا سبيل الى الاول لمنافاته للضروره القطعيه و أما الثانى فينافى الإطلاق المستفاد من مقدمات الحكمه فيتعين الثالث و هو المطلوب.

الثالث: ان الوجوب علق على الاذان فالوجوب مشروط.

و يرد عليه: انه لو ثبت الوجوب بعد الاذان يثبت مطلقا لعدم القول بالفصل مضافا الى أن الظاهر ان الاذان كناية عن دخول الوقت فلا اشكال.

الرابع: ان الوجوب معلق على النداء للصلاه و النداء لها يتوقف على وجوبها و هذا دور.

و الجواب ان الاذان يوم الجمعه كالأذان فى غير الجمعه بمعنى انه لا شبهه فى مشروعيه الاذان للأعلام و حضور الصلاه فلا دور.

مضافا الى أن الوجوب يتوقف على الاذان و الاذان يتوقف على المشروعيه فلا يدور.

الخامس: ان المراد بالذكر رسول الله صلى الله عليه و آله.

و الجواب: انه ليس عليه دليل معتبر و فى مرسله المفيد فسر الذكر بامير المؤمنين عليه السلام «١» و الظاهر ان مثله تأويل.

(١) تفسير البرهان ج ٤ ص ٣٣٥ ح ٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣

...



---

الامر الثانى: قوله تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ» (١) تقريب الاستدلال بها: ان المراد من الصلاه الوسطى هى صلاه الجمعة و لكن هذا الاستدلال فاسد اذ فسرت الوسطى بغير الجمعة اى

بالظهر تاره.

لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: وقال تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ» وهي صلاة الظهر «٢» وبالعصر اخرى لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: وفي بعض القراءه حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى صلاة العصر «٣» نعم نقل عن أمير المؤمنين عليه السلام مرسلا أنها الجمعة يوم الجمعة و الظهر في سائر الايام «٤» و هذه الروايه لإرسالها لا اعتبار بها فهذا الاستدلال غير تام.

و اورد سيدنا الاستاد على الاستدلال بأنه لا يسعنا الاستدلال بها على لزوم صلاة الجمعة و وجوب اقامتها و ان فسرناها بصلاه الجمعة لان الامر بالمحافظة على شىء انما يصح بعد وجوبه فى نفسه اذا يكون الامر بالمحافظة ارشادا الى لزوم الاتيان بصلاه الجمعة و اهميتها حيث ذكرت بالخصوص بعد ذكر سائر الصلوات و الاوامر الارشاديه لا دلالة لها على الوجوب - فضلا عن سعة و ضيقه - «٥».

و فيه ما لا يخفى لأنه لو ورد فى روايه صحيحه تفسيرها بالجمعه فمعنى المحافظه عليها هو وجوب اقامتها و الاتيان بها و لا معنى لكون الامر ارشاديا فى هذا الحال.

الامر الثالث: قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ

---

(١) البقره / ٢٣٨

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

(٣) نفس المصدر

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٤

(٥) التنقيح ج ١ من الصلاة ص ٢٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤

...

---

عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ «١» تقريب الاستدلال بها ان المراد بذكر الله فى الايه هو صلاة الجمعة و قد نهى الله تعالى عن نسيانها فتجب اقامتها.

و یرد علیه: انه لا

دليل على أن المراد بذكر الله هو صلاة الجمعة.

الامر الرابع: مما استدل به للمدعى النصوص الكثيرة الواردة في الابواب المتفرقة بألسنه مختلفه إليك بعضها: منها ما رواه زراره بن اعين عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: انما فرض الله عز و جل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا و ثلاثين صلاة منها صلاة واحده فرضها الله عز و جل في جماعه و هي الجمعة «٢» و ما رواه حماد بن عيسى «٣».

و منها ما رواه زراره أيضا عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: صلاة الجمعة فريضة و الاجتماع اليها فريضه مع الامام فان ترك رجل من غير عله ثلاث جمع فقد ترك ثلاث فرائض و لا يدع ثلاث فرائض من غير عله الا منافق «٤».

و منها ما رواه أبو بصير و محمد بن مسلم قالوا سمعنا أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول: من ترك الجمعة ثلاثا متواليات بغير عله طبع الله على قلبه «٥».

و منها ما رواه أبو بصير و محمد بن مسلم جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الله عز و جل فرض في كل سبعة ايام خمسا و ثلاثين صلاة منها صلاة واجبه على كل مسلم ان يشهدا الا خمسه: المريض و المملوك و المسافر و المرأة

---

(١) سورة المنافقون الايه: ٩

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث: ١

(٣) عين المصدر الحديث ٢

(٤) عين المصدر الحديث: ٨ و ١٢

(٥) عين المصدر الحديث: ١١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥

...

---

و الصبي «١».

و منها ما رواه منصور عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال الجمعة واجبه على كل احد لا يعذر الناس فيها

الا خمسة المرأه و المملوك و المسافر و المريض و الصبي «٢».

و منها ما رواه العلاء بن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس في السفر جمعه و لا اضحى و لا فطر «٣».

و منها ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: على من تجب الجمعة؟

قال: تجب على سبعة نفر من المسلمين و لا جمعه لأقل من خمسة من المسلمين احدهم الامام فاذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم «٤».

و منها ما رواه الفضل بن عبد الملك قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا اذا كانوا خمس نفر و انما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين «٥».

و منها ما رواه منصور يعنى ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زادوا فان كانوا أقل من خمسة فلا جمعه لهم و الجمعة واجبه على كل احد «٦».

---

(١) عين المصدر الحديث: ١٤

(٢) عين المصدر الحديث: ١٦

(٣) عين المصدر الحديث: ٢٩

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث: ٤

(٥) عين المصدر الحديث: ٦

(٦) عين المصدر الحديث: ٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦

...

---

و منها ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تكون جمعه ما لم يكن القوم خمسة «١».

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين (المؤمنين) و لا تجب على أقلّ منهم «٢».

و منها ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا

كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعه «٣» و غيرها من الروايات الواردة في الابواب المختلفه من ابواب صلاه الجمعه و غيرها لاحظ الباب ٣ و ٤ من أبواب صلاه الجمعه من الوسائل.

و استفاده الوجوب من هذه الروايات اظهر من أن يخفى و لا مجال للمناقشه في السند و أما من حيث الدلاله فربما يقال: بأنها ليست في مقام بيان الشرائط و لذا لا- يمكن نفى شرطيه شىء أو جزئيه لأنها ليست في مقام البيان بل انما هي لبيان اصل الوجوب.

و الجواب عن هذه الشبهه انه يدفع بالعموم المذكور في بعض هذه النصوص مضافا الى التصريح في بعضها لاحظ ما رواه زراره قال قال أبو جعفر عليه السلام الجمعه واجبه على من أن صلى الغداه في أهله ادرك الجمعه و كان رسول الله صلى الله عليه و آله انما يصلى العصر في وقت الظهر في سائر الايام كى اذا قضاوا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه و آله رجعوا الى رحالهم قبل الليل و ذلك سنه الى يوم القيامه «٤».

---

(١) عين المصدر الحديث: ٨

(٢) عين المصدر الحديث: ٩

(٣) عين المصدر الحديث: ١٠

(٤) الوسائل الباب ٤ من أبواب صلاه الجمعه الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧

...

---

مضافا الى أن هذه الروايات تبين ما في الايه و الايه شملت جميع المؤمنين اصف الى ذلك كله ان اصاله البيان محكمه فبمقدار نعلم أنه ليس في مقام البيان فهو و في غيره نلتزم بالاطلاق بمقتضى اصاله البيان فدلاله النصوص على المدعى لا كلام فيها و انما الكلام في الوجوه المانعه و إليك تلك الوجوه:

منها: أن السيره جرت من اصحاب الائمة عليهم السلام على ترك صلاه الجمعه و لو

كانت واجبه لم يمكن ترك الواجب بالنسبه اليهم مع جلاله شأنهم و الدليل على السيره، عدم نقل اقامتهم لها.

بل يدل عليه صحيح زراره قال: حثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت انه يريد ان نأتيه فقلت: نغدو عليك؟ فقال: لا انما عنيت عندكم «١» بدعوى: ان الصحيح يدل على أن زراره كان تاركا لصلاه الجمعة و أنه لو كانت واجبه كان المناسب أن يوبخهم الامام عليه السلام على الترك لا الحث على الفعل و هذا اللسان لسان الاستحباب.

و موثق عبد الملك عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: مثلك يهلك و لم يصل فريضه فرضها الله قال: قلت: كيف اصنع؟ قال: صلوا جماعه يعنى صلاه الجمعة «٢» بدعوى انه يستفاد من هذه الروايه ان عبد الملك لم يصل الجمعة طيله حياته فيكشف عن عدم الوجوب التعيينى.

و الانصاف انه ليس فى هذه الروايات دلاله على المدعى كما انه عدم النقل لا يدل على عدم تركهم لصلاه الجمعة فانه لم يعهد ان ينقل اتيان اصحاب الأئمه بالواجبات الالهيه.

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ١

(٢) عين المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨

...

---

فان الاتيان بالواجب على القاعده و لا ملزم للنقل و اما حث الامام عليه السلام زراره فلا يدل على تركه بل يدل على اهتمامه عليه السلام بهذه الفريضه كما أنه أعم من الندب و لذا فى كثير من المقامات وقع الحث على فعل الواجب مضافا الى أنه وقع التهديد فى روايه عبد الملك و لو لا وجوب الجمعة لم يكن وجه لتهديد عبد الملك لتركه صلاه الجمعة كما أنه لا دلاله فى الروايه على أن



عبد الملك كان تاركا لصلاه الجمعة طيله حياته فلاحظ.

و منها: الروايات الداله على عدم وجوب الجمعة على من كان على رأس فرسخين لاحظ ما رواه زراره بن اعين قال: انما فرض الله عز و جل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا و ثلاثين منها صلاه واحده فرضها الله عز و جل فى جماعه و هى الجمعة و وضعها عن تسعه: عن الصغير و الكبير و المجنون و المسافر و العبد و المرأه و المريض و الاعمى و من كان على رأس فرسخين «١».

و ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: انما وجبت الجمعة على من يكون على فرسخين لا اكثر من ذلك «٢».

و الوجه فى الدلاله انه لو كانت الجمعة واجبه مطلقا يجب على النائبى الاقامه فى محله فان كل مكان من الامكنه يكون امام الجماعه فيها موجودا و حملها على قلل الجبال و امثالها حمل على الفرد النادر.

و الجواب انه يمكن أن يكون الامام مريضا أو مسافرا أو غير ذلك من الاعذار ككونه أعمى فلا يستلزم وجود الامام تعيين اقامه الجمعة اصف اليه ان الحمل على النادر لا معنى له فى المقام فان الميزان الشرعى ان النائبى لا يجب عليه الحضور اعم من

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩

...

---

ان يكون مصداق المستثنى كثيرا أو قليلا.

و بعباره اخرى مقتضى الحكمه بيان الحكم و لو فى حق قليل من المكلفين و هذا ليس من مصاديق حمل اللفظ على الفرد النادر بل الموضوع فى حد نفسه امر نادر.

و منها: ما دل من

الروايات على ان كل جماعه اذا كان فيهم من يخطب لهم لصلاه الجمعة وجبت عليهم لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن اناس فى قريه هل يصلون الجمعة جماعه؟ قال: نعم (و) يصلون أربعا اذا لم يكن من يخطب «١».

و ما رواه الفضل بن عبد الملك قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول:

اذا كان قوم (القوم) فى قريه صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا اذا كانوا خمس نفر «٢».

و ما رواه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه يوم الجمعة فقال: أما مع الامام فركعتان و أما من يصلى وحده فهى اربع ركعات بمنزله الظهر يعنى اذا كان امام يخطب فان لم يكن امام يخطب فهى اربع ركعات و ان صلوا جماعه «٣».

و تقريب الاستدلال: ان المراد بمن يخطب أن يكون من يخطب لهم بالفعل لا- من من شأنه أن يخطب و ذلك لان الظاهر من اللفظ الفعلية مضافا الى أن فرض عدم وجدان من يخطب حمل على الفرد النادر.

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠

...

---

و بعبارة اخرى كل مكان يفرض له امام جماعه و هو قادر على القاء أقل المجزى من الخطبه فتجب و تركها عصيان بالنسبه الى الامام و موجب لسقوطه عن العداله مضافا الى أنه يجب عليه التعلم حتى لا يفوت الفرض فيعلم ان المعلق عليه الوجود الخارجى.

و فيه: انه خلاف الظاهر من قوله: «يصلون اربعا اذا لم يكن من يخطب»

«١» فان الظاهر من هذا اللفظ الوجود الشأني و أما الحمل على الفرد النادر فما معناه اذ يمكن فرض كون الامام معذورا عن اقامه الجماعة اما لغيبته و اما لمرضه و اما لغير ذلك و لا بد للشارع من بيان احكام جميع الصور المتصوره.

ثم ان سيدنا الاستاد دام ظله تعرض لنبذه اخرى من الروايات يمكن الاستدلال بها على وجوب الجمعة تعيينا:

منها ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام على من تجب الجمعة؟

قال: تجب على سبعة نفر من المسلمين و لا جمعه لأقل من خمسة من المسلمين احدهم الامام فاذا اجتمع سبعة و لم يخافوا امهم بعضهم و خطبهم «٢» و اجاب عن هذه الروايات: بأن التعليق على السبعة ليس لبيان شرط الصحة فانه خلاف ظاهرها فلا مجال لان يقال: انها فى مقام بيان شرط الصحة فلا ترتبط بالوجوب.

لكن نقول: لو كانت واجبه على تقدير وجود السبعة فلا معنى للتعليق اذ كلما يفرض و اى مكان فرضناه يوجد فيه سبعة نفر الا أن يحمل على قلة الجبال و امثالها و هو حمل على الفرد النادر فمعناه: ان الاجتماع لو حصل فى الخارج تجب الجمعة و بقرينه عدم الوجوب التى تقدمت فى كلماتنا لا تجب عينا بعد الاجتماع

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب صلاة الجمعة الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١

...

---

بل الوجوب معلق على تحقق الجمعة فى الخارج و الا فلا تجب.

و ما افاده غير تام لا يمكن مساعدته فانه خلاف الظاهر لاحظ ما رواه زراره «١» فان المستفاد من صدر الرواية ان صلاة الجمعة واجبه على سبعة نفر من المسلمين فاذا ارادوا

أن يصلوا واجتمعوا و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم فان كلمه التفريع بعد بيان الوجوب.

و لو اغمض عن ذلك نقول: ما المراد من الاجتماع؟ فان هذا الاجتماع اما يكون بحسب الطبع بمعنى أنه اجتمع عده فى مكان لشغل أو بالصدفه- كما هو ظاهر الكلام- على فرض التنزل أو يكون المراد انه اجتمع عده لإقامه صلاه الجمعه و على جميع التقادير يثبت المدعى اذ بعد الاجتماع تجب الاقامه و من الظاهر ان الاجتماع بما هو ليس دخيلا فى الوجوب بحيث نقول: مع عدم الاجتماع لا تجب و معه تجب فيعلم ان الجمعه واجبه مطلقا و قد تقدم بطلان ما افاده من القرائن على عدم الوجوب فراجع. اصف اليه بأن ما افاده من أنه كيف يمكن ان لا يتحقق سبعة نفر يدفع بأن المفروض ان الظرف ظرف التقيّه و مع لحاظها تحقق الشرط امر مشكل.

و يضاف الى ذلك كله انه يمكن كون الشخص فى البرارى و الجبال و ما اورد من أنه حمل على الفرد النادر غير سديد و قد مر ما فيه سابقا.

ثم انه ذكر ما رواه منصور عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال:

الجمعه واجبه على كل احد لا يعذر الناس فيها الا خمسه: المرأة و المملوك و المسافر و المريض و الصبى «٢».

---

(١) مر آنفا

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب صلاه الجمعه و آدابها الحديث: ١٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢

...

---

فانه يدل على أنه لا يعذر احد فى ترك الجمعه الا طوائف من الناس.

و اجاب عن الروايه بأنها تدل على وجوب الحضور بعد اقامتها و استشهاد لما ذكره باستثناء المسافر و من كان على رأس فرسخين اذ المسافر يشرع فى حقه

الجمعه فمعنى الاخراج انه لا يجب عليه الحضور بعد الاقامه و كذلك من يكون على رأس فرسخين.

و ايد كلامه بما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال: لا بأس أن تدع الجمعة فى المطر «١» فان هذه الروايه تدل على سقوط الوجوب بنزول المطر و من البعيد ان الواجب يسقط بواسطه المطر «٢».

و ما افاده لا- يرجع الى محصل صحيح فان روايه منصور تدل على الوجوب الا- على من استثنى و اى استبعاد فى ذلك فان المسافر يشرع فى حقه الجمعة و لكن لا تجب عليه كما انه لا استبعاد فى سقوط التكليف بنزول المطر و لعمري أنه لا يمكن رفع اليد عن الدلاله الظاهره الواضحه بمثل هذه التقريبات و العجب العجائب انه دام ظله- فى آخر كلامه تردد فى الامر و لم يجزم بالوجوب التعيينى عند الاقامه و قال بأن كلام كل من القائلين بالوجوب و عدمه ينافى هذا التفصيل «٣».

و بعباره اخرى رفع اليد عن الدليل بلحاظ الاجماع المركب و هو غريب منه لكن العصمه مخصوصه باهلها.

نعم لا- يخفى انه مع ذلك كله لا- يمكن الالتزام بالوجوب التعيينى فى زمان الغيبه اذ لو كانت كذلك كيف يمكن ان يكون مجهولا بحيث يصير وجوبها كذلك

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ١

(٢) التنقيح ج ١ من الصلاه ص: ٣٨

(٣) نفس المصدر ص: ٤٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣

...

---

محل النزاع و محط الاختلاف بين القائل بالوجوب التخييري و بين القائل بالوجوب التعيينى و بين القائل بالحرمة و يدل على ما ذكرناه كلمات جمله من الفقهاء فذكر الشيخ فى الخلاف: من شرط انعقاد الجمعة

الامام او من يأمره الامام بذلك من قاض أو امير و نحو ذلك و متى اقيمت بغير امره لم تصح الى أن قال:

دليلنا: انه لا خلاف انها تنعقد بالامام أو بامرّه و ليس على انعقادها اذا لم يكن امام و لا امره دليل فان قيل: أليس قد رويتم فيما مضى و فى كتبكم انه يجوز لا- هل القرايا و السواد و المؤمنين اذا اجتمع العدد الذى تنعقد بهم أن يصلوا الجمعة؟ قلنا ذلك مأذون فيه مرغّب فيه فجرى ذلك مجرى أن ينصب الامام من يصلى بهم و أيضا عليه اجماع الفرقه فانهم لا يختلفون ان من شرط الجمعة الامام أو امره الى أن قال: و أيضا فانه اجماع فان من عهد النّبي صلى الله عليه و آله الى وقتنا هذا ما اقام الجمعة الا الخلفاء و الامراء و من ولى الصلاه فعلم ان ذلك اجماع اهل الاعصار و لو انعقدت بالرعيه لصلوها كذلك «١».

و عنه فى النهايه: الاجتماع فى صلاه الجمعة فريضه اذا حصلت شرائطها و من شرائطها أن يكون هناك امام عادل أو من نصبه الامام للصلاه بالناس.

و قال أيضا: و لا بأس ان يجتمع المؤمنون فى زمن التقية بحيث لا ضرر عليهم فيصلوا الجمعة بخطبتين.

و قال أيضا فى باب الامر بالمعروف منها: و يجوز لفقهاء اهل الحق أن يجمعوا بالناس فى الصلوات كلها و صلاه الجمعة و العيدين و يخطبوا الخطبتين و يصلوا بهم صلاه الكسوف ما لم يخافوا فى ذلك ضررا.

و عنه فى مبسوطه: فاما الشروط الراجعه الى صحه الانعقاد فاربعه: السلطان

---

(١) الخلاف ج ١ ص ٢٤٨ مسأله ٤٣ من كتاب صلاه الجمعة.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤

...

---

العادل أو من يأمره السلطان،

و قال ابن ادريس فى السرائر: و الذى يقوى عندى صحه ما ذهب اليه فى مسائل خلافه و خلاف ما ذهب اليه فى نهايته للأدله التى ذكرها من اجماع اهل الاعصار و أيضا فان عندنا- بلا خلاف بين اصحابنا- ان من شرط انعقاد الجمعة الامام أو من نصبه الامام للصلاه «١».

و عن المفيد فى المقنعه: ان لفقهاء الشيعة أن يجمعوا باخوانهم فى الصلوات الخمس و صلوات الاعياد و الاستسقاء و الخسوف و الكسوف اذا تمكنوا من ذلك و أمنوا فيه معرفه اهل الفساد لهم.

و عن سائر فى المراسم: ان صلاه الجمعة فرض مع حضور الامام الاصل أو من يقوم مقامه.

و فى باب الامر بالمعروف ائفى: بأنه ليس لفقهاء الشيعة صلاه الجمعة.

و عن المختلف: عن السيد انه لا جمعه الا مع امام عادل أو من نصبه.

و هؤلاء الاعلام- مع قربهم بعصر المعصوم عليه السلام- افتوا باشتراط الوجوب بوجود الامام العادل أو من نصبه مع ان هذه الروايات بايدىهم و بمنظر منهم فلو كانت صلاه الجمعة واجبه بحيث تكون فريضه كسائر الفرائض كيف يمكن أن يدعى هؤلاء الاكابر الاجماع على عدم جواز اقامتها أو عدم صحتها و هل يمكن أن يبقى وجوب هذه الفريضه مخفيا بحيث يدعى الاجماع على عدم الوجوب و الحال أن السيره مستمره و لو كان لبان و لم يكن قابلا لان يبقى فى حال الخفاء.

ان قلت: انه يمكن انهم استفاد و امن الروايات عدم الوجوب و فهمهم ليس حجه لنا.

قلت: ليس فى كلماتهم الاستدلال بالروايات مضافا الى أنه لو كانت واجبه

يخفى الفرائض الاولى التي تعم البلوى و في الاهميه في الدرجه الاولى على مثل الشيخ الطوسي الذي مقامه في الفضل و التقوى أظهر من الشمس و مع قربة بعصر المعصوم- فانه لو كانت واجبه لكان الشيعة في عصر العسكرى عليه السلام عالمين به و هكذا في عصر الغيبة الصغرى.

ان قلت لعل التقيه اوجبت خفاء الامر. قلت: يظهر من روايه زراره «١» و امثالها أن الأئمة كانوا يحثون الشيعة على اقامه الجمعة. و ملخص الكلام: ان صلاه الجمعة في اعصار الائمة عليهم السلام اما كانت واجبه بلا بدل و اما لم تكن كذلك فان قلت بالثاني يحصل المدعى و ان اخترت الاول فسنأل كيف يمكن أن يكون امرا و حكما من الشريعة مخفيا لمثل المفيد و السيد و الشيخ و امثالهم بحيث يدعى الشيخ الاجماع على الخلاف و لما ذا لم تصر هذه المسألة كمسألة العول و التعصيب و المتعه و أمثالها. و يؤيد المدعى بل يدل عليه ما رواه عبد الملك «٢» و أيضا: ان الظاهر ان وزان صلاه الجمعة و حكمها حكم صلاه العيدين و هما من مناصب الامام عليه السلام أو من يعينه.

و الدليل عليه ما ورد في الصحيفة السجادية في دعاء يوم الجمعة و ثانى العيدين من قوله عليه السلام اللهم ان هذا المقام لخلفائك و أصفياكك و مواضع امنائك في الدرجه الرفيعه التي اختصصتهم بها قد ابتزوها و انت المقدر لذلك «٣».

---

(١) تقدم في ص: ١٧

(٢) لاحظ ص: ١٧

(٣) الصحيفة السجادية دعائه عليه السلام في الاضحى و الجمعة: ٤٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦

...

---

و لا اشكال فيه من حيث الدلالة حيث انه عليه السلام كان يقرأه في يومى الاضحى و الجمعة فيعلم ان



المقصود أن اقامه الصلاه مختصه بمقام الخلافه أما من حيث السند فربما يدعى فيه التواتر.

و يؤيد المدعى أيضا عده روايات: الاولى ما فى دعائم الإسلام عن على عليه السلام انه قال: لا يصلح الحكم و لا الحدود و لا الجمعة الا بامام «١».

الثانيه: و بهذا الاسناد ان عليا عليه السلام سئل عن الامام يهرب و لا يخلف أحدا يصلى بالناس كيف يصلون الجمعة؟ قال: يصلون كصلاتهم أربع ركعات «٢».

الثالثه: ما عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال:

لا جمعه الا مع امام عدل تقى و عن على عليه السلام انه قال: لا يصح الحكم و لا الحدود و لا الجمعة الا بامام عدل «٣».

الرابعه: ما عن جعفر بن احمد القمى فى كتاب العروس عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: صلاه يوم الجمعة فريضه و الاجتماع اليها فريضه مع الامام «٤».

الخامسه: المروى عن الاشعثيات: ان الجمعة و الحكومه للإمام المسلمين «٥».

السادسه: ما عن رساله ابن عصفور: ان الجمعة لنا و الجماعه لشيعتنا «٦».

السابعه: ما رواه طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام قال:

---

(١) مستدرک الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) التنقيح ج ١ من الصلاه ص: ٥١

(٦) نفس المصدر

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧

...

---

لا جمعه الا فى مصر تقام فيه الحدود «١».

فانقدح بما ذكر انه لا- يمكن الالتزام بالوجوب التعينى فهل الصحيح هو القول الثانى و هو القول بالتحريم أو الحق هو القول الثالث و هو القول بالتخير فنقول: ما استدل به لإثبات القول الثانى امور:

منها الاجماع: و يرد عليه اولاً انه ادعى

فى المقام ان وجوبها ثابت تخيرا و معه كيف يمكن أن يقال بأنه اجماعى و ثانيا: انه محتمل المدرك فليس اجماعا تعديا كاشفا عن رأى المعصوم.

و منها ان السيره: جاريه من عصر النبى صلى الله عليه و آله الى زمان الائمه عليهم السلام ان صلاه الجمعة كانت تقام بالوالى او بمن يعينه.

و يرد عليه اولاً: انه لا طريق لنا الى كشف هذا الامر و ان الجمعة ما كانت تقام الا كذلك. و ثانيا يظهر من جملة من الروايات ان الامام عليه السلام كان يحث مثل زراره و عبد الملك على اقامه الجمعة عندهم. و ثالثا انه على فرض تماميه هذا الامر لا دليل على كون الامر كذلك فى زمان الغيبه فالمرجع الادله.

و منها انه لو لم تكن منصبا خاصا لشخص خاص فربما يوجب الفتنة و الجدل و الشارع لا يرضى بهذا الامر.

و يرد عليه اولاً ان هذا المحذور يندفع بالقول بالوجوب التخييرى. و ثانيا ان الحكم الشرعى لا يتبع شهوات الناس فانه على هذا الفرض يجب على عامه المكلفين ان يقتدوا بامام واجد للشرائط فمن لا يكون واجدا للشرائط لا يجوز الاقتداء به و من يكون واجدا يرفع الموازين الشرعيه و لو كان ما ذكر من الاشكال موجبا لعدم الجعل لكان جعل الجماعة أيضا فيه المحذور المذكور غايه الامر بدرجة

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨

...

---

نازله نعم لو لم يكن فى امام الجمعة شرط من العدالة و غيرها لكان لهذا الكلام مجال.

و منها ما رواه سماعه «١» فانه يدل على كون الجمعة لا تنعقد الا مع الامام. اقول: الذى يستفاد من هذه الروايه ان الجمعة

واجبه فيما يكون امام يخطب و بعبارة اخرى ان هذه الرواية من ادله وجوب الجمعة بنحو التعيين و لا يستفاد منها اختصاص اقامه الجمعة بزمان الحضور.

و بعبارة اوضح ليس المراد من الامام امام المعصوم عليه السلام بل المراد منه امام الجماعة بشرط كونه خطيبا و ان ابنت عن ذلك و قلت ان المراد منه هو امام المسلمين نقول: نرفع اليد عنها بما دل على مشروعيه الجمعة مطلقا كالروايات الداله على الوجوب على نحو الاطلاق و بخصوص ما دل على جواز اقامتها من روايتي زراره و عبد الملك.

و منها ما تقدم من الروايات الداله على اختصاص هذا المقام بامام المعصوم و من دعاء الصحيفة السجادية.

و فيه ان الروايات ضعيفه سنداً و اما دعاء الصحيفة فانما يدل على أن هذا المقام مقام الامام و لو كنا نحن و هذا الدعاء لم يكن دليل على جواز اقامتها في زمان الغيبة لكن مقتضى الجمع بين الروايات ان اقامتها جائزه لغيره أيضا فان المستفاد من الروايات عموماً و من روايه زراره و عبد الملك خصوصاً جواز الاقامه لغيره عليه السلام نعم التصدي لإقامتها بعنوان الرئاسة الدينيه الالهيه مختص بساحه قدسه ارواحنا لتراب مقدمه الفداء.

و منها ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: انما صارت صلاه

---

(١) تقدم في ص ١٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩

...

---

الجمعه اذا كان مع الامام ركعتين و اذا كان بغير امام ركعتين و ركعتين لان الناس يتخطون الى الجمعة من بعد فاحب الله عز و جل أن يخفف عنهم لموضع التعب الذي صاروا اليه و لان الامام يحبسهم للخطبه و هم منتظرون للصلاه و من انتظر الصلاه فهو في الصلاه في حكم التمام و

لأن الصلاة مع الإمام أتم وأكمل لعلمه و فقهه و فضله و عدله و لأن الجمعة عيد و صلاة العيد ركعتان و لم تقصر لمكان الخطبتين «١».

و قال: إنما جعلت الخطبة يوم الجمعة لأن الجمعة مشهد عام فاراد أن يكون للأمر سبب إلى موعظتهم و ترغيبهم في الطاعة و ترهيبهم من المعصية و توقيفهم على ما اراد من مصلحه دينهم و دنياهم و يخبرهم بما ورد عليهم من الآفاق (و) من الأحوال التي لهم فيها المضره و المنفعه و لا يكون الصابر في الصلاة منفصلا و ليس بفاعل غيره ممن يؤم الناس في غير يوم الجمعة «٢».

بتقريب انه يستفاد من هذين الخبرين ان امام الجمعة لا بد أن يكون عالما عارفا و يكون له خصال لا تحصل الا في امام صالح للإمامه و لذا صرح في الروايه الثانيه بأن الامام في صلاة الجمعة غير امام الجماعة.

و فيه: ان السند مخدوش مضافا الى أن الامور المذكوره بعنوان الحكمة لا العله و لذا يكفي أقل الخطبه.

و منها: انه لو كانت صلاة الجمعة واجبه في عصر الغيبه و لم يكن وجوبها مشروطا بوجود الامام لكان اللازم وجوبها على من بعد عن فرسخين و الحال انه خصص الوجوب بالنسبه اليهم فلا يكون وجه لهذا الاستثناء الا عدم وجود الامام عندهم.

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠

...

---

و فيه: ان المرفوع عنهم الحضور للجمعه لا اصل الوجوب و المشروعه و لذا يجوز أو يجب عليهم الاقامه مع وجود امام يخطب.

و منها: انه قد دلت جمله من الروايات على أنه

لو اجتمع العيد و الجمعة يجوز للنائي أن لا يبقى لدرك الجمعة و قد اذن له الامام بالترك فيعلم ان هذا حق شخصي للإمام قابل لان يسقطه.

فمن تلك الروايات ما رواه الحلبي انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر و الاضحى اذا اجتمعا في يوم الجمعة فقال: اجتمعا في زمان على عليه السلام فقال: من شاء أن يأتي الجمعة فليأت و من قعد فلا يضره و ليصل الظهر و خطب خطبتين جمع فيهما خطبه العيد و خطبه الجمعة «١».

و منها ما رواه سلمه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اجتمع عيدان على عهد امير المؤمنين عليه السلام فخطب الناس فقال: هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن احب أن يجمع معنا فليفعل و من لم يفعل فان له رخصه يعني من كان متنحيا «٢».

و فيه: ان غايه ما يستفاد من هذه الروايات ان الامام يجوز له الاذن في ترك الجمعة في الفرض المذكور و ليس فيها دلالة على عدم مشروعيه صلاة الجمعة في زمان الغيبة كما هو المدعى هذا اولاً.

و ثانياً ان ما يستفاد منه ان للإمام الاذن في الترك روايه واحده و هي ما رواه اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان على بن ابي طالب عليه السلام كان يقول:

اذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فانه ينبغي للإمام أن يقول للناس في الخطبه

---

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب صلاة العيد الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب صلاة العيد الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١

...

---

الاولى: انه قد اجتمع لكم عيدان فانا أصليهما جميعاً فمن كان مكانه قاصياً فاحب ان ينصرف عن الآخر فقد اذنت له «١».

و قد رويت بسندين

فى احد السندين غياث بن كلوب و هو لم يوثق و فى ثانيهما محمد بن الفضيل و قيل انه مشترك بين الثقة و غير الثقة.

مضافا الى أنه لو كان حقا شخصا لكان مقتضى القاعده ترخيصه عليه السلام فى غير المورد و لم يسمع.

فانقذح ان هذه الوجوه لم تصلح لإثبات المدعى.

فلنرجع الى ما كنا فيه و نقول مضافا الى ما بيناه انه نقل صاحب الحقائق عن الشهيد انه قال ما حاصله: ان الادله على الوجوب التعيينى و ان كانت تامه لكن لا يمكن الالتزام بمفادها لان عمل الطائفة على عدم الوجوب العينى فى سائر الاعصار و الامصار و اتفقت آرائهم على أن شرط الوجوب حضور السلطان العادل أو من يكون مأذونا من قبله «٢».

و ملخص الكلام ان الادله بحسب الكتاب و السنه تامه و ليس هذا الحكم خلاف التقيه كى يخفى لهذه الجبهه فمن عدم ظهور هذا الحكم و وقوع الخلاف فيه نكشف انها لا تكون واجبه عينا.

و أيضا لا يمكن الاستدلال بخبر عبد الملك حيث يسئل الامام ما يصنع؟ فاجابه باقامه الجمعة عندهم فلو كانت صلاه الجمعة واجبه عينا لم يكن وجه لتركه و لم يكن مورد لسؤاله بأنه كيف يصنع؟.

ان قلت لعل تركه كان عن تقيه قلت: فما الوجه فى سؤاله و أيضا لم يكن

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الحقائق ج ٩ ص ٤٢٠ - ٤٢١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢

...

---

مجال لمقاله الامام اذ العمل بالتقيه وظيفه شرعيه و المستفاد من الخبران عبد الملك كان تاركا للجمعه تركا باتا.

و أيضا يدل على عدم الوجوب ما رواه الشيخ فى مصباحه و الصدوق فى اماليه عنه عليه السلام قال: انى احب للرجل أن لا يخرج من الدنيا

حتى يتمتع و لو مره و يصلى الجمعة و لو مره «١».

و صرح الشهيد الثانى - على ما نقل عنه - انه اهمل هذا الفرض و استمرت السيره من زمان الاثمه عليهم السلام على عدم اقامتها عند الشيعة و لذلك حثهم الامام على فعلها و اثبات الوجوب التخييرى لا سبيل اليه هذا ملخص كلامه رفع مقامه.

اقول: هل يمكن الالتزام بأن فقهاء الشيعة باجمعهم تركوا هذه الفريضة المقدسه؟ فمن سيرتهم نكشف انها لا تكون واجبه عينا.

اذا عرفت ما تقدم من عدم الوجوب العينى و من عدم الحرمة تكون النتيجة هو الوجوب التخييرى بتقريب ان الادله لإثبات الوجوب تامه و انما نرفع اليد عنها لهذه الوجوه فنقول: لا شبهه فى كونها مجزئه و نقول بأنه يجوز تركها و من الظاهر أنه ليس لجواز تركها معنى الا الاتيان بالظهر و لنا أن نقرب الوجوب التخييرى بروايه عبد الملك «٢» بتقريب ان المستفاد منها انه يجوز ترك الجمعة و الاتيان بالظهر كما كان عبد الملك يتركها و يجوز الاتيان بالجمعه بدلا عن الظهر كما أن الامام كان يشوق عبد الملك بالاتيان بها ما دام لم يهلك و أيضا الصادق عليه السلام كان يحث زواره على اقامتها فلا شبهه فى الوجوب التخييرى.

---

(١) الحقائق ج ٩ ص ٤١٢

(٢) لاحظ ص: ١٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣

...

---

(١) (ما هو مقتضى الاصل عند الشك؟) فنقول: لو لم يمكن أن يستفاد حكم الجمعة من الادله فتاره نلتزم بوجود اطلاق يقتضى وجوب الظهر يوم الجمعة كبقية الايام - كما هو كذلك - لاحظ الباب ١٣ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل و اخرى لا نلتزم به و نقول:

ليس فى المقام ما يدل على وجوب الظهر أيضا اما



على الاول فلا بد من الالتزام بوجوب الظهر لاحظ النصوص المذكوره فى الباب ٢ / ٣ / ٦ من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها فى الوسائل.

فانه يثبت بهذه النصوص ان الواجب فى يوم الجمعة هو الظهر كبقية الايام و اما على الثانى فللشك صور:

الاولى: ان نشك فى ان صلاه الجمعة فى يوم الجمعة واجبه وجوبا تعيينا بعد العلم بالمشروعيه و فى هذه الصوره تجرى البراءه عن الزائد اذ مرجع هذا الشك الى الشك فى الزيادة فانا نعلم بوجوب الجامع و نشك فى التعيين و فى مثله المرجع هى البراءه و النتيجة التخيير.

الثانيه: أن نقطع بعدم تعيين الجمعة لكن الامر دائر بين تعيين الظهر و التخيير بينهما و فى هذه الصوره أيضا مقتضى القاعده البراءه عن الاكثر كما هو الميزان فى الشك بين الاقل و الاكثر.

الثالثه: أن نعلم بتعلق الامر بالجامع و نحتمل وجوب كل منهما بنحو التعيين و المرجع أيضا هى البراءه.

الرابعه: أن نعلم بتعلق الامر بالجامع لكن نعلم بأن الواجب احدهما بنحو التعيين و بعبارة اخرى نعلم علما اجماليا بوجوب احدهما و فيه لا بد من الاحتياط

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤

و صلاه الطواف (١) و الآيات (٢) و الاموات (٣) و ما التزم بنذر أو نحوه أو اجاره (٤) و قضاء ما فات عن الوالد بالنسبه الى الولد الاكبر (٥) أما اليوميه فخمس: الصبح ركعتان و الظهر أربع و العصر أربع و المغرب ثلاث و العشاء أربع و فى السفر (٦).

---

بالجمع بين الصلاتين لاقتضاء العلم الإجمالى بناء على تنجزه بالنسبه الى جميع الاطراف.

ثم ان سيدنا الاستاد افاد فى المقام بأن هذا كله مع قطع النظر عن استصحاب وجوب الجمعة على مسلك المشهور من جريان الاستصحاب

فى الحكم الكلى و اما على ذلك المسلك فلو قلنا بأن المتعين قبل عصر الغيبه وجوب الجمعه فبمقتضى الاستصحاب يثبت وجوبها فى عصر الغيبه أيضا «١».

و يرد عليه: أن بقاء الموضوع شرط فى جريان الاستصحاب و حيث انه يحتمل ان الموضوع للوجوب قبل عصر الغيبه هو زمان الحضور فلا طريق الى جريان الاستصحاب هذا تمام الكلام فى صلاه الجمعه من حيث الدليل الاجتهادى و مفاد الاصل العملى فلنرجع الى ما كنا فيه و هو البحث عن بقيه الصلوات اليوميه.

(١) و قد تعرضنا لها و لأحكامها فى كتابنا مصباح الناسك فى شرح المناسك.

(٢) التعرض لوجوبها و لخصوصيتها موكول الى محله.

(٣) قد مر الكلام فيها و أحكامها تبعا للماتن فى كتاب الطهاره من هذا الشرح فراجع.

(٤) اذ يجب الوفاء بالندى و شبهه كما أنه يجب الوفاء بمورد الاجاره.

(٥) و يقع الكلام فيها إن شاء الله تعالى فى بحث صلاه القضاء.

(٦) اجماعا منقولا و محصلا بل ضروره من دين الاماميه مضافا الى النصوص

---

(١) التفتيح ج ١ من الصلاه ص: ٥٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥

و الخوف (١) تقصر الرباعيه فتكون ركعتين

---

المتواتره.

منها: ما رواه فضيل بن يسار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فى حديث: ان الله عز و جل فرض الصلاه ركعتين ركعتين عشر ركعات فأضاف رسول الله صلى الله عليه و آله الى الركعتين ركعتين و الى المغرب ركعه فصارت عدل الفريضة لا يجوز تركهن الا فى سفر و أفرد الركعه فى المغرب فتركها قائمه فى السفر و الحضر فاجاز الله له ذلك كله فصارت الفريضة سبع عشره ركعه ثم سن رسول الله صلى الله عليه و آله النوافل أربعا و ثلاثين ركعه مثلى الفريضة

فأجاز الله عز وجل له ذلك و الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعه منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعد بركعه مكان الوتر الى أن قال: و لم يرخص رسول الله لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمهما الى ما فرض الله عز وجل بل ألزمهم ذلك الزاما واجبا و لم يرخص لأحد في شىء من ذلك الا للمسافر و ليس لا حد أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله صلى الله عليه و آله فوافق أمر رسول الله أمر الله و نهيه نهى الله و وجب على العباد التسليم له كالتسليم لله «١».

(١) قال في الحقائق: «لا خلاف بين الاصحاب في وجوب التقصير في صلاه الخوف اذا وقعت سفرا و انما الخلاف في ما اذا وقعت حضرا فنقل عن الاكثر و منهم المرتضى و الشيخ في الخلاف و ابن الجنييد و ابن أبى عقيل و ابن السراج و ابن ادريس انهم ذهبوا الى وجوب التقصير سفرا و حضرا جماعه و فرادى الى آخر كلامه رفع في علو مقامه.

و يمكن الاستدلال على كون صلاه الخوف مقصوره بما رواه زراره عن أبى

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦

**[و أما النوافل فكثيره]**

**اشاره**

و أما النوافل فكثيره أهمها الرواتب اليومي (١).

---

جعفر عليه السلام قال: قلت له صلاه الخوف و صلاه السفر تقصران جميعا؟ قال:

نعم و صلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر لان فيها خوفا «١».

و دلالة هذه الروايه على المدعى غير قابله للإنكار و لا مجال للمناقشه فيها بكون المراد من القصر فيها القصر في حدودها فان مثل هذه المناقشات يسد باب الاستنباط و تفصيل هذه المسأله مع بيان

فروعها موكول الى ذلك الباب.

(١) نقل عن جماعه التصريح به و عن الجواهر: انه لا ريب فيه و عن كلام بعض انه من المسلمات و أفاد سيد المستمسك: «بأن في كفايه هذا المقدار لو لا الاجماع تأملا».

و يرد عليه: انه لو لم يفد المطلوب هذا المقدار من الاقوال مضافا الى الروايات التي أشار اليها فكيف يفيد الاجماع و الحال انه لو فرض تحقق اجماع في المقام لا يفيد حيث انه يحتمل كونه مستندا الى هذه الروايات و الاقوال.

و كيف كان فلا يبعد أن يستفاد المدعى من مجموع الروايات الواردة في الابواب المختلفه لاحظ ما رواه معاويه بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان في وصيه النبي صلى الله عليه و آله لعل عليه السلام أن قال: يا علي أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها عني ثم قال: اللهم أعنه الى أن قال:

و السادسه الاخذ بسنتي في صلاتي و صومي و صدقتي أما الصلاه فالخمسون ركعه الحديث «٢».

فانه يستفاد من هذه الوصيه المذكوره أن النوافل من الفرائض و لا حظ ما رواه حنان قال: سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام و أنا جالس فقال له:

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب صلاه الخوف الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧

...

---

جعلت فداك أخبرني عن صلاه رسول الله صلى الله عليه و آله فقال: كان النبي صلى الله عليه و آله يصلي ثمان ركعات: الزوال و أربعه الاولى و ثمانيا (ثمانى) بعدها و أربعه العصر و ثلاثا المغرب و أربعه بعد المغرب و العشاء الآخره أربعه و ثمان (ثمانى) صلاه الليل و

ثلاثا الوتر و ركعتي الفجر و صلاه الغداه ركعتين قلت: جعلت فداك و ان كنت أقوى على أكثر من هذا يعذبني الله على كثرة الصلاه فقال: لا، و لكن يعذب على ترك السنه «١» فانه يدل على عذاب التارك.

و ما رواه أبو بصير قال: قال الصادق عليه السلام: شيعتنا أهل الورع و الاجتهاد و أهل الوفاء و الامانه و أهل الزهد و العباده و أصحاب الاحدى و خمسين ركعه فى اليوم و الليله القائمون بالليل الصائمون بالنهار يزكون أموالهم و يحجون البيت و يجتنبون كل محرم «٢».

و ما رواه محمد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام فى قوله تعالى:

«وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ» قال: أولئك أصحاب الخمسين صلاه من شيعتنا «٣».

و ما رواه الشيخ فى المصباح عن العسكرى عليه السلام قال: علامات المؤمن خمس وعد منها صلاه الاحدى و خمسين «٤».

و لاحظ ما رواه زواره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: انى رجل تاجر اختلف و أتجر فكيف لى بالزوال و المحافظه على صلاه الزوال؟ و كم نصلى؟

قال: تصلى ثمان ركعات اذا زالت الشمس و ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٨

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨

...

---

العصر فهذه اثنتا عشره ركعه و تصلى بعد المغرب ركعتين و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه منها الوتر و منها ركعتا الفجر و ذلك سبع و عشرون ركعه سوى الفريضة و انما هذا كله تطوع و ليس بمفروض ان تارك الفريضة كافر و ان تارك هذا ليس بكافر و لكنها معصيه لأنه يستحب اذا عمل الرجل عملا من الخير أن

يدوم عليه «١».

و ما رواه يحيى بن حبيب قال: سألت الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد الى الله من الصلاه قال: ستة و أربعون ركعه فرائضه و نوافله قلت: هذه روايه زراره قال: أو ترى أحدا كان أصدع بالحق منه «٢».

و لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا ما أدى الرجل صلاه واحده تامه قبلت جميع صلاته و ان كن غير تامات و ان أفسدها كلها لم يقبل منه شىء منها و لم تحسب له نافله و لا فريضه و انما تقبل النافله بعد قبول الفريضه و اذا لم يؤد الرجل الفريضه لم تقبل منه النافله و انما جعلت النافله ليتم بها ما أفسده من الفريضه «٣».

و لاحظ ما رواه الفضيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز و جل: الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ قال: هي الفريضه قلت: الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ قال: هي النافله «٤».

و ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان عمار

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب اعداد الفرائض الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩

...

---

الساباطى روى عنك روايه قال: و ما هي؟ قلت: روى أن السنه فريضه فقال:

أين يذهب أين يذهب؟ ليس هكذا حدثته انما قلت له: من صلى فأقبل على صلاته لم يحدث نفسه فيها أو لم يسه فيها أقبل الله عليه ما أقبل عليها فربما رفع نصفها أو ربعها أو ثلثها أو خمسها و انما امرنا

بالسنه ليكمل بها ما ذهب من المكتوبه «١».

و ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان العبد ليرفع له من صلاته نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها فما يرفع له الا ما أقبل عليه منها بقلبه و انما امرنا بالنافله ليتم لهم بها ما نقصوا من الفريضه «٢».

و ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: يا با محمد ان العبد يرفع له ثلث صلاته و نصفها و ثلاثه أرباعها و أقل و أكثر على قدر سهوه فيها لكنه يتم له من النوافل قال: فقال له أبو بصير: ما أرى النوافل ينبغى أن تترك على حاله فقال أبو عبد الله عليه السلام: أجل لا «٣».

و ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان العبد يقوم فيصلى النافله فيعجب الرب ملائكته منه فيقول: يا ملائكتى عبدى يقضى ما لم افترض عليه «٤».

و ما رواه أبان بن تغلب عن أبي جعفر فى حديث ان الله جل جلاله قال:

ما يقرب إلى عبد من عبادى بشىء أحب إلى مما افترضت عليه و انه ليتقرب إلى بالنافله حتى احبه فاذا احبته كنت سمعه الذى يسمع به و بصره الذى يبصر به و لسانه الذى ينطق به و يده التى يبطش بها ان دعانى اجبته و ان سألنى أعطيته «٥»

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠

...

---

و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: «أَنَا اللَّيْلُ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْدَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ»

قال: يعنى صلاه الليل قال: قلت له:

«وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى» قال: يعنى تطوع بالنهار قال: قلت له: «وَإِدْبَارَ النُّجُومِ» قال: ركعتان قبل الصبح قلت: «وَأَدْبَارَ الشُّجُودِ» قال: ركعتان بعد المغرب «(١)».

و ما رواه أبو بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل سهو فى الصلاه يطرح منها غير أن الله يتم بالنوافل «(٢)».

و ما رواه موسى بن بكر عن أبى الحسن عليه السلام قال: صلاه النوافل قربان كل مؤمن «(٣)».

و ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: انما جعلت النافله ليتم بها ما يفسد من الفريضة «(٤)».

و ما رواه أبو بكر قال: قال لى أبو جعفر عليه السلام: أ تدرى لأى شىء وضع التطوع؟ قلت: ما ادرى جعلت فداك قال انه تطوع لكم و نافله للأنبياء و تدرى لم وضع التطوع؟ قلت: لا ادرى جعلت فداك قال: لأنه ان كان فى الفريضة نقصان قضيت النافله على الفريضة حتى تتم ان الله عز و جل يقول لنبىه صلى الله عليه و آله:

و من الليل فتهجد به نافلة لك «(٥)».

و ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يرفع للرجل من الصلاه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر الحديث: ٨

(٣) نفس المصدر الحديث: ٩

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٥) نفس المصدر الحديث: ١١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١

ثمان للظهر قبلها و ثمان بعدها قبل العصر للعصر (١) و أربع بعد المغرب لها (٢) و ركعتان من جلوس

---

ربعها أو ثمنها أو نصفها أو أكثر بقدر ماسها و لكن الله تعالى يتم ذلك بالنوافل «(١)».



و لاحظ الروايات الواردة فى الباب ١٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

و فى دلاله

أخبار هذا الباب تأمل اذ يمكن أن يكون المراد بالنافله فيها مطلق النوافل لا خصوص اليوميه.

و ما رواه سعد بن أبي عمرو الجلابي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ركعتي الفجر تفوتني أ فأصليها؟ قال: نعم قلت: لم؟ فريضة؟ قال: رسول الله صلى الله عليه و آله سنّها فما سنّها رسول الله فهو فرض «٢».

و لاحظ الروايات الواردة في الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

و لعل هذا المقدار من الروايات مضافا الى ما سمعت من أقوال الاعلام يكفي لإثبات المطلوب و الاحتياط يقتضى عدم الجزم في مقام الفتوى.

(١) لاحظ ما رواه حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه رسول الله صلى الله عليه و آله بالنهار فقال و من يطيق ذلك ثم قال: و لكن ألا- اخبرك كيف أصنع أنا؟ فقلت: بلى فقال: ثمانى ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها قلت: فالمغرب؟ قال: أربع بعدها قلت فآلعتمه قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلى العتمه ثم ينام و قال بيده هكذا فحركها قال ابن أبي عمير ثم وصف كما ذكر أصحابنا «٣».

(٢) لاحظ ما رواه الحارث بن المغيرة النصرى قال: سمعت أبا عبد الله عليه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢

تعد ان بركهه بعد العشاء لها (١) و ثمان صلاه الليل و ركعتا الشفع بعدها و ركعه الوتر بعدها و ركعتا الفجر قبل الفريضة (٢).

---

السلام يقول: صلاه النهار ست عشره ركعه ثمان اذا زالت الشمس و

ثمان بعد الظهر و أربع ركعات بعد المغرب يا حارث لا تدعهن في سفر و لا حضر و ركعتان بعد عشاء الآخرة كان أبي يصليهما و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل «١».

و لاحظ ما رواه حنان بن سدير «٢».

(١) لاحظ ما رواه فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الفريضة و النافلة إحدى و خمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعدان بركعة و هو قائم الفريضة منها سبع عشرة و النافلة أربع و ثلاثون ركعة «٣».

(٢) لاحظ ما رواه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر و ست ركعات بعد الظهر و ركعتان قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مأثمة آية قائما أو قاعدا و القيام أفضل و لا تعد هما من الخمسين و ثمان ركعات من آخر الليل تقرأ في صلاة الليل قل هو الله احد و قل يا أيها الكافرون في الركعتين الأوليين و تقرأ في سائرهما ما أحببت من القرآن ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيهما (فيها) جميعا قل هو الله أحد و تفصل بينهما بتسليم ثم الركعتان اللتان قبل الفجر تقرأ في الأولى منهما قل يا أيها الكافرون و في الثانية قل هو الله أحد «٤».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) لاحظ ص: ٣٦

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣

و في يوم الجمعة يزداد على الست

(١) هذا هو المشهور فيما بين القوم و قال فى الحقائق: «فالمشهور انها عشرون ركعه و قال ابن الجنيد انها اثنتان و عشرون ركعه و قال الصدوقان زياده الاربع ركعات للتفريق فان قدمت النوافل و اخرتها فهي ست عشره ركعه» (١) انتهى.

فالاقتوال فى المقام مختلفه و مجموعها أربعه: الاول: القول بأنها عشرون الثانى: القول بأنها اثنتان و عشرون الثالث: القول بأنها ست عشره ركعه مع الجمع فى وقت واحد الرابع: القول: بأنها مع التفريق يصلى عشرين.

و المنشأ فى هذا الاختلاف اختلاف النصوص الوارده فى الباب فالحرى بنا أن تذكر الاخبار أولا ثم النظر فيها و ما يستفاد منها فمما يدل على القول الاول ما رواه يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام قال: سألته عن التطوع فى يوم الجمعة قال: اذا اردت أن تطوع فى يوم الجمعة فى غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار و ست ركعات قبل نصف النهار و ركعتين اذا زالت الشمس قبل الجمعة و ست ركعات بعد الجمعة (٢) و السند معتبر.

و ما رواه أحمد بن محمد بن أبى نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة قال: ست ركعات فى صدر النهار و ست ركعات قبل الزوال و ركعتان اذا زالت و ست ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعه سوى الفريضة (٣).

(١) الحقائق ج ١٠ ص: ١٨٤

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤

...

و هذه الروايه رواها ابن أبى نصر تاره بلا واسطه و اخرى بواسطه محمد بن عبد الله و سندها معتبر اذا لم يكن واسطه

بين البنزطى و الامام عليه السلام و لا- يكون معتبرا اذا كان مع الواسطه لكن الذى يهون الخطب انها موافقه فى المضمون مع روايه يعقوب بن يقطين.

و ما رواه أيضا قال: قال أبو الحسن عليه السلام: الصلاه النافله يوم الجمعة ست ركعات بكره و ست ركعات صدر النهار و ركعتان اذا زالت الشمس ثم صل الفريضة ثم صل بعدها ست ركعات «١».

و لكن السند ليس معتبرا بسهل بن زياد.

و ما رواه مراد بن خارجه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أما أنا فاذا كان يوم الجمعة و كانت الشمس من المشرق بمقدار ما من المغرب فى وقت صلاه العصر صليت ست ركعات فاذا ارتفع (انفتح) النهار صليت ستا فاذا زاغت أو زالت صليت ركعتين ثم صليت الظهر ثم صليت بعدها ستا «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بمراد بن خارجه.

و ما رواه أبو بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ان قدرت أن تصلى يوم الجمعة عشرين ركعه فافعل ستا بعد طلوع الشمس و ستا قبل الزوال اذا تعالت الشمس و افصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم و ركعتين قبل الزوال و ست ركعات بعد الجمعة «٣».

و الظاهر ان سند الروايه معتبر.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥

...

---

و ما رواه زريق عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان ربما يقدم عشرين ركعه يوم الجمعة فى صدر النهار فاذا كان عند زوال الشمس أذن و جلس جلسته ثم أقام و صلى الظهر الى أن قال: و ربما كان يصلى يوم الجمعة ست ركعات اذا ارتفع النهار و بعد ذلك ست ركعات اخر و كان

إذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن و صلى ركعتين فما يفرغ الا مع الزوال ثم يقيم للصلاه فيصلى الظهر و يصلى بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن و يصلى ركعتين ثم يقيم فيصلى العصر «١».

و الروايه ضعيفه بزريق.

و أما القول الثانى فيدل عليه ما رواه سعد بن سعد الاشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصلاه يوم الجمعة كم ركعه هي قبل الزوال؟

قال: ست ركعات بكره و ست بعد ذلك اثنتا عشره ركعه و ست ركعات بعد ذلك ثمانى عشره ركعه و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعه و ركعتان بعد العصر فهذه ثنتان و عشرون ركعه «٢» و فى السند اشكال بلحاظ البرقى.

و أما القول الثالث فيدل عليه ما رواه سعيد الاعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه النافله يوم الجمعة فقال: ست عشره ركعه قبل العصر ثم قال: و كان على عليه السلام يقول: ما زاد فهو خير و قال: ان شاء رجل أن يجعل منها ست ركعات فى صدر النهار و ست ركعات فى نصف النهار و يصلى الظهر و يصلى معها أربعه ثم يصلى العصر «٣».

و ما رواه سليمان بن خالد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: النافله يوم الجمعة قال: ست ركعات قبل زوال الشمس و ركعتان عند زوالها و القراءة فى الاولى

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب صلاه الجمعة الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦

...

---

بالجمعه و فى الثانيه بالمنافقين و بعد الفريضة ثمانى ركعات «١».

و أما ما يدل على القول الرابع فما ورد فى

الفقه الرضوى حيث قال: لا- تصل يوم الجمعة بعد الزوال غير الفرضين و النوافل قبلهما أو بعدهما ... و فى نوافل يوم الجمعة زياده أربع ركعات يتمها عشرين ركعه يجوز تقديمها فى صدر النهار و تأخيرها الى بعد صلاه العصر ... فان استطعت أن تصلى يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات و اذا انبسطت ست ركعات و قبل المكتوبه ركعتين و بعد المكتوبه ست ركعات فافعل فان صليت نوافلك كلها يوم الجمعة قبل الزوال أو أخرتها الى بعد المكتوبه اجزأك و هى ست عشره ركعه و تأخيرها أفضل من تقديمها و اذا زالت الشمس يوم الجمعة فلا تصل الا المكتوبه «٢».

اذا عرفت هذا فالمهم الجمع بين الأخبار أفاد صاحب الحقائق قدس سره بأن الظاهر انه ليس الا التخيير و حمل الزائد على الافضليه.

و فيه: انه ما الوجه فى هذا الجمع و أى فرق بين الواجب و المستحب و هل يمكن الالتزام به فى الدليلين الدالين على الواجبين.

و أفاد سيد المستمسك قدس سره: بأن ما دل على اثنتين و عشرين ركعه مهجور و ما دل على الست عشر لا ينافى الزائد.

و فيه: ان الاعراض لا يسقط السند عن الاعتبار فلا بد من العلاج.

و أفاد فى مصباح الفقيه: بأنه يحتمل أن يكون الوجه فى الاختلاف اختلاف جهات الفضل و يكون مبنيًا على التوسعه و التخيير مع ان المقام مقام المسامحه.

و يرد عليه: أيضا: ان الحمل على الاختلاف فى الفضل بأى وجه و ما المراد

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) الحقائق ج ١٠ ص: ١٨٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧

...

---

من المسامحه فانه لا فرق بين الواجب و المستحب من حيث الفتوى و الالتزام و بعبارة اخرى: لا بد

للمفتى أن يستند الى مستند و لا يمكن المسامحه فى هذا الامر كما هو ظاهر.

و أفاد سيدنا الاستاد: بأنه يجوز العمل بجميع الكيفيات الواردة لصحتها و اعتبارها.

و يرد عليه ان صحه الجميع توجب التعارض فما الحيله و ما الوسيله فانتظر.

فنقول: الذى يظهر من هذه الروايات هو التعارض اذ كل واحد منها يدل على عدد مخصوص و ينفى الآخر و ما اشتهر فيما بين القوم بأنه يرفع اليد عن ظاهر كل من الدليلين بنص الآخر لا يمكن مساعدته فان العرف يرى المعارضه فى أمثال المقام مضافا الى أن التخيير بين الاقل و الاكثر غير معقول.

الا أن يقال: بأنه حيث يختلف الترتيب المستفاد من هذه الروايات تكون النسبه التباين و بعد البناء على التعارض لو سلطنا مسلك المشهور فى باب العلاج نلتزم بسقوط الكل بالمعارضه فالمرجع الدليل الدال على أن مجموع الفرائض و النوافل فى اليوم واحد و خمسون ركعه فان ذلك الدليل باطلاقه يشمل يوم الجمعة لاحظ ما رواه فضيل بن يسار «١».

و ان لم نسلك مسلك المشهور و التزمنا بأن التأخر من المرجحات - كما قويناه فى بحث الاصول فى التعادل و الترجيح - نأخذ بما رواه يعقوب بن يقطين «٢» و بما رواه البنزطى عن الرضا عليه السلام «٣».

---

(١) لاحظ ص: ٤٢

(٢) لاحظ ص: ٤٣

(٣) لاحظ ص: ٤٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨

و لها آداب مذكوره فى محلها مثل كتاب مفتاح الفلاح للمحقق البهائى قدس سره (١).

**[مسألة ١: يجوز الاقتصار على بعض النوافل المذكوره]**

(مسألة ١): يجوز الاقتصار على بعض النوافل المذكوره (٢).

---

(١) فراجع.



(٢) اذ ليست النوافل المذكوره عباده واحده كى لا يجوز تبغيضها و الدليل على المدعى ظواهر النصوص حسب الفهم العرفى  
مضافا الى ما ورد فى تفضيل بعضها على البعض الاخر

قال فى الحدائق: «الثالثة»: قال الصدوق قدس سره:

أفضل هذه الرواتب ركعتا الفجر ثم ركعه الوتر ثم ركعتا الزوال ثم نافله المغرب ثم تمام صلاة الليل ثم تمام نوافل النهار قال فى المدارك بعد نقل ذلك عنه: و لم نقف له على دليل يعتد به.

اقول: ستعرف دليله ان شاء الله تعالى فى المقام و نقل عن ابن أبى عقيل لما عد النوافل و ثمانى عشره ركعه بالليل منها نافله المغرب و العشاء ثم قال: بعضها اوكد من بعض و اوكدھا الصلوات التى تكون بالليل لا رخصه فى تركھا فى سفر و لا حضر و قال فى المعبر: ركعتا الفجر افضل من الوتر ثم نافله المغرب ثم صلاة الليل و ذكر روايات تدل على فضل هذه الصلوات.

و قال فى الذكرى بعد نقلها- و نعم ما قال:- هذه المتمسكات غايتها الفضيله أما الافضليه فلا دلالة فيها عليها انتهى. و منه يظهر أيضا ما فى كلام صاحب المدارك هنا حيث انه قال: أفضل الرواتب صلاة الليل لكثرة ما ورد فيها من الثواب و لقول النبى صلى الله عليه و آله فى وصيته لعلى عليه السلام: و عليك بصلاة الليل «١» ثلاثا رواه معاوية بن عمار فى الصحيح عن الصادق عليه السلام ثم صلاة الزوال لقوله صلى الله عليه و آله فى الوصيه بعد ذلك: و عليك بصلاة الزوال «٢» ثلاثا ثم

---

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩

كما يجوز الاقتصار فى نوافل الليل على الشفع و الوتر (١).

---

نافله المغرب لقوله عليه السلام فى روايه الحارث بن المغيرة: أربع ركعات

بعد المغرب لا تدعهن في حضر ولا في سفر «١» ثم ركعتا الفجر.

اقول: لم أقف لهذه الأقوال على مستند من الاخبار زياده على ما عرفت سوى ما ذكره في الفقيه فانه مأخوذ من كتاب الفقه الرضوى على ما عرفت سابقا و ستعرف قال عليه السلام في الكتاب المذكور: و اعلم ان أفضل النوافل ركعتا الفجر و بعدها ركعه الوتر و بعدها ركعتا الزوال و بعدها نوافل المغرب و بعدها صلاه الليل و بعدها نوافل النهار انتهى.

و به يظهر لك مستند الصدوق قدس سره فيما ذكره الا ان الكتاب المذكور لم يصل الى نظر المتأخرين فكثيرا ما يعترضون عليه و على أبيه في مثل ذلك مما مستنده مثل هذا الكتاب كما تقدم في غير موضع و يأتي أمثاله ان شاء الله تعالى «٢».

(١) لاحظ ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال: و الصلاه الفريضة: الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الغداة ركعتان هذه سبع عشره ركعه و السنه أربع و ثلاثون ركعه ثمان ركعات قبل فريضه الظهر و ثمان ركعات قبل فريضه العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان من جلوس بعد العتمه تعدان بركعه و ثمان ركعات في السحر و الشفع و الوتر ثلاث ركعات تسلم بعد الركعتين و ركعتا الفجر «٣».

و ما رواه رجاء بن أبي الضحاك في حديث قال: كان الرضا عليه السلام اذا

---

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

(٢) الحقائق ج ٦: ٣٧ / ٣٨.

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٢٣

زالت الشمس جدد وضوئه وقام فصلى ست ركعات الى أن قال: ثم يقوم فيصلى ركعتى الشفع يقرأ فى كل ركعه منهما الحمد مره و قل هو الله احد ثلاث مرات و يقنت فى الثانيه بعد القراءه و قبل الركوع فاذا سلم قام و صلى ركعه الوتر «١».

و ما رواه الاعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام فى حديث شرائع الدين قال: و صلاه الفريضة الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الفجر ركعتان فجمله الصلاه المفروضه سبع عشره ركعه و السنه أربع و ثلاثون ركعه منها: أربع ركعات بعد المغرب لا تقصير فيها فى السفر و الحضر و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدان بركعه و ثمان ركعات فى السحر و هى صلاه الليل و الشفع ركعتان و الوتر ركعه و ركعتا الفجر بعد الوتر و ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات بعد الظهر قبل العصر و الصلاه تستحب فى أول الاوقات «٢».

فان المستفاد من هذه النصوص أن الشفع و الوتر ليستا داخلتين فى صلاه الليل لكن الاشكال فى أسناد النصوص المذكوره فلاحظ.

و لاحظ ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التطوع بالليل و النهار فقال: الذى يستحب أن لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس و بعد الظهر ركعتان و قبل العصر ركعتان و بعد المغرب ركعتان و قبل العتمه ركعتان و من (فى) السحر ثمان ركعات ثم يوتر و الوتر ثلاث ركعات مفصولة ثم ركعتان قبل صلاه الفجر و احب صلاه الليل اليهم آخر الليل «٣».

فان المستفاد من هذا الحديث ان الوتر

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٥

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١

و على الوتر خاصه (١) و فى نافله المغرب على ركعتين (٢).

---

الروايه لا بأس به.

(١) لاحظ ما رواه معاويه بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

أما يرضى احدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتى الفجر و يكتب له بصلاه الليل «١».

و لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر قال: قلت: تعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة؟

قال: نعم انهما بركعه فمن صلاهما (ها) ثم حدث به حدث مات على وتر فإن لم يحدث به حدث الموت يصلى الوتر فى آخر الليل فقلت هل صلى رسول الله صلى الله عليه و آله هاتين الركعتين؟ قال: لا قلت: و لم؟ قال: لان رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأتيه الوحي و كان يعلم أنه هل يموت فى تلك (هذه) الليله أم لا و غيره لا يعلم فمن أجل ذلك لم يصلهما و أمر بهما «٢».

فان الاستفادة من الحديثين ان الوتر بنفسه محبوب للمولى لكن الاستفادة من حديث أبي بصير «٣» ان الوتر ثلاث ركعات مفصولة و بعبارة اخرى: ان هذه الروايه بالحكمه تفسر الوتر بكونها ثلاثه فكيف يجوز التفكيك بينها و لعل الماتن ناظر الى روايه داله على ما ادعاه لم اظفر عليها و الله العالم.

(٢) لاحظ ما رواه أبو بصير «٤» فان الاستفادة من هذا الحديث أنه يجوز الاقتصار على هذا المقدار فلاحظ.

---



الباب ٤٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٨

(٣) لاحظ ص ٥٠

(٤) لاحظ ص: ٥٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢

### [مسألة ٢: يجوز الإتيان بالنوافل الرواتب و غيرها فى حال الجلوس اختياريًا]

(مسألة ٢): يجوز الإتيان بالنوافل الرواتب و غيرها فى حال الجلوس اختياريًا (١).

---

(١) هذا هو المشهور فيما بين القوم بل عن جملة من الاعلام دعوى الاجماع عليه و السيره من المتشرعه جاريه عليه و تدل عليه بعض النصوص لاحظ ما رواه سدير قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: أ تصلى النوافل و أنت قاعد؟ فقال: ما اصلها الا و أنا قاعد منذ حملت هذا اللحم و ما بلغت هذا السن «١».

و ما رواه سهل بن اليسع أنه سأل أبا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يصلى النافله قاعدا و ليست به عله فى سفر أو حضر فقال: لا بأس به «٢».

و ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى حديث قال: ان الصلاه قائما أفضل من الصلاه قاعدا «٣».

و ما رواه أبو بصير عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: انا نتحدث نقول:

من صلى و هو جالس من غير عله كانت صلاته ركعتين بركعه و سجدين سجده فقال: ليس هو هكذا هى تامه لكم «٤».

و ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى حديث قال: صلاه القاعد على نصف صلاه القائم «٥». و غيرها من الروايات الواردة فى الباب ٥ من أبواب القيام من الوسائل.

و عن الحلبي منع ذلك إلا فى التويره و على الراحله مدعيا خروجهما بالإجماع

---

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب القيام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب القيام الحديث:



(٥) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣

لكن الاولى حينئذ عد كل ركعتين بركعه و عليه فيكرر الوتر مرتين (١) كما يجوز الاتيان بها فى حال المشى (٢).

و استدل لمدعاه بالاصل و شذوذ الروايه المجوزه و ما أفاده غير تام أما الاصل فيرد عليه اولاً: ان مقتضى الاطلاق الجواز و ثانياً ان مقتضى الاصل رفع التقيد فتأمل و أما الروايه فليست شاذة فلاحظ.

(١) و يدل عليه جمله من النصوص لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل أو يضعف فيصلى التطوع جالساً قال: يضعف ركعتين بركعه «١».

و ما رواه الحسن بن زياد الصيقل قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: اذا صلى الرجل جالساً و هو يستطيع القيام فليضعف «٢». فان مقتضى ملاحظه ما دل على جواز الجلوس فى النافله و هذه الطائفة الداله على احتساب كل ركعتين بركعه جواز الجلوس و محبوبه التضعيف فلاحظ.

(٢) لاحظ ما رواه يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام الى أن قال قلت: يصلى و هو يمشى؟ قال: نعم يؤمى إيماء و ليجعل السجود اخفض من الركوع «٣».

و ما رواه الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى و هو يمشى تطوعاً؟ قال: نعم قال: أحمد بن محمد بن أبي نصر:

و سمعته أنا من الحسين بن المختار «٤».

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب: ١٦ من أبواب القبلة الحديث: ٤

قَمّی، سید تقی طباطبایی، مبانی منهاج الصالحین، ۱۰ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ایران، اول، ۱۴۲۶ هـ ق مبانی منهاج  
الصالحین؛ ج ۴، ص: ۵۳

(۴) نفس المصدر

**[مسألة ٣: الصلاة الوسطى التي تتأكد المحافظه عليها صلاة الظهر]**

(مسألة ٣): الصلاة الوسطى التي تتأكد المحافظه عليها صلاة الظهر (١).

فان المستفاد من الحديثين جواز الاتيان بالنافله فى حال المشى و مقتضى اطلاقهما عدم الفرق بين السفر و الحضر و أيضا اطلاقهما يقتضى عدم الفرق بين حالتى الاختيار و الاضطرار و غيرهما من القيود و سيجى ء فى بحث القبلة ان شاء الله تعالى ما له نفع فى المقام فانتظر.

(١) هذا هو المشهور فيما بين الاماميه و عن الخلاف اجماع الطائفة عليه و تدل عليه جملة من النصوص منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال: و قال تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ» و هى صلاة الظهر الى أن قال: و انزلت هذه الاية يوم الجمعة و رسول الله صلى الله عليه و آله فى سفر فقتت فيها فتركها على حالها فى السفر و الحضر «١».

و ما رواه أبو بصير يعنى المرادى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

صلاة الوسطى صلاة الظهر و هى أول صلاة أنزل الله على نبيه صلى الله عليه و آله «٢».

و غيرهما من الروايات الواردة فى الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل و مستدرک الوسائل.

و عن السيد ان المراد بها صلاة العصر و ادعى عليه اجماع الشيعة و الحال انه لم يثبت القول به الا- منه و العجب انه يدعى الاجماع و الحال هذه و لكن هذا دأبه فلا أثر لهذا الاجماع المدعى.

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

---

و نقل عن الفقه الرضوى: أن الصلاة الوسطى هي العصر «١»

و قد نقلت هذه الروايه عن البحار و الروايه لا اعتبار بها فلا يترتب عليها أثر.

و مما يمكن أن يستدل به على قول السيد ما رواه الصدوق عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال فيه «و أما صلاه العصر فهي الساعه التي أكل آدم فيها من الشجره فأخرجه الله عز و جل من الجنة فأمره الله ذريته بهذه الصلاه الى يوم القيامه و اختارها الله لأمتي فهي من أحب الصلوات الى الله عز و جل و أوصاني أن احفظها من بين الصلوات» (٢).

و هذه الروايه مضافا الى الاشكال الوارد في سندها لا تدل على المدعى فان المستفاد منها ان صلاه العصر لها اهميه.

و مما يمكن أن يستدل به ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال فيه:

و قال تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» و هي صلاه الظهر الى أن قال: و في بعض القراءه حافظوا على الصلوات و الصلاه الوسطى صلاه العصر (٣) بتقريب: ان المستفاد من ذيل الروايه ان الصلاه الوسطى هي العصر.

و يرد عليه: اولاً- أن المستفاد منها ان الوسطى هي الظهر و في بعض القراءه انها العصر لا أن الواقع كذلك مضافا الى أنه نقل الاستاد بأن الشيخ نقل الروايه بلفظ (واو) العاطفه فلا يدل على المدعى.

و بعبارة اخرى: لا يكون لفظ صلاه العصر على هذا التقدير بدلا بل يكون عطفا على صلاه الظهر و الترجيح مع الزيادة كما هو المقرر اصف الى ذلك كله:

---

(١) الحقائق ج ٦ ص: ٢٣

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦

**[الفصل الثاني في مواقيت الصلاه]**

**اشاره**

الفصل الثاني وقت الظهرين من الزوال

انه يقع التعارض بين الصدر و الذيل و المرجع بقيه الروايات.

و نقل فى المستدرک حديثا عن لب اللباب قال: قال النبى صلى الله عليه و آله يوم الخندق: شغلونا عن الصلاة الوسطى ملاً الله بيوتهم و قبورهم نارا و كانوا شغلوه عن صلاة العصر و رواه فى فقه القرآن و زاد بعد قوله «الْوَسْطَى» صلاة العصر و بعد قوله: «نارا» ثم قال صلى الله عليه و آله: انها الصلاة التى شغل عنها سليمان بن داود حتى توارت بالحجاب «١» و لا اعتبار به.

و نقل عن العامه أقوال كثيرة فعن بعض انها الظهر و عن آخر انها المغرب و عن ثالث انها العشاء و عن رابع انها الصبح و عن خامس انها مجموع الصلوات و الحق ما هو المشهور عند الاصحاب و هل يترتب على هذا البحث أثر عملي؟

أفاد الاستاد بأنه يظهر أثره فى النذر و لكن يظهر الاثر فى الاخبار عن حكم الله و انها الظهر او العصر و الله العالم.

(١) نقل عن الخلاف اجماع المسلمين عليه و هكذا عن المعتمر و التذكرة و نهايه الاحكام و نقل عدم الخلاف بين اهل العلم عن جملة من الكتب منها: المسائل الناصرية و المنتهى و نقل عن الذكرى و الغنية الاجماع بل نقل ادعاء انه من ضروريات المذهب أو الدين و نقل عن بعض كابن عباس صحه صلاه المسافر لو صلى قبل الزوال و لا يعبأ به اذ يردده الكتاب و النص و الفتوى.

و يدل عليه قوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ» «٢» و الدلوک هو

(١) مستدرک الوسائل الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١١

(٢) الاسراء / ٧٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧

...

الزوال اى زوال

الشمس عن خط نصف النهار كما عن أهل اللغة و نقل انه فسر في بعض التفاسير باصفرار الشمس و ليس هذا مرادا من الايه قطعاً.

و تدل على المدعى جملة من النصوص لاحظ ما رواه سعيد بن الحسن قال:

قال أبو جعفر عليه السلام: أول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الاول و هو أفضلهما «١».

و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر فاذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة «٢».

و ما رواه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا الا أن هذه قبل هذه ثم أنت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس «٣».

و ما رواه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» قال: ان الله افترض أربع صلوات أول وقتها زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه قبل هذه و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه قبل هذه «٤».

و ما رواه سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يمينا و شمالا كأنه يطلب شيئا فلما رأى ذلك تناولت عودا

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

(٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨

...

فأخذ العود فنصبه بحيال الشمس ثم قال: ان الشمس اذا طلعت كان الفى ء طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول فاذا زالت زادت فاذا استنبت فيه الزيادة فصل الظهر ثم لا تمهل قدر زراع وصل العصر «١».

و ما رواه الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظله و منصور بن حازم جميعا قالوا:

كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السلام: الا انبئكم بأبين من هذا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر الا ان بين يديها سبحة و ذلك إليك ان شئت طولت و ان شئت قصرت «٢».

و غيرها مما ورد فى الباب ٤ و ١٠ و ١١ و ٥ من أبواب المواقيت من الوسائل و ملخص الكلام انه لا اشكال فى هذا الحكم كتابا و سنه و اجماعا.

و فى قبال هذه النصوص طائفة اخرى تنافىها حيث يستفاد منها ان الزوال ليس أول وقت الظهر لاحظ ما رواه زراره بن أعين و بكير بن أعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام انهما قالوا: وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما «٣».

و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر فقال:

ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان (ع) من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال: ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله كان قامه و كان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر ثم قال:

أ تدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله



الباب ١١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١ و ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩

...

---

لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضى ذراع فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافله و اذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله «١».

و ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قامه و كان اذا كان الفى ء ذراعا و هو قدر مريض عنز صلى الظهر فاذا كان ضعف ذلك صلى العصر «٢».

و ما رواه اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان فى ء الجدار ذراعا صلى الظهر و اذا كان ذراعين صلى العصر قال: قلت: ان الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ قامه «٣».

و ما رواه احمد بن محمد يعنى ابن أبى نصر قال: سألت عن وقت صلاه الظهر و العصر فكتب قامه للظهر و قامه للعصر «٤».

فيقع التعارض بين هذه الطائفة و تلك الطائفة كما أنه يقع التعارض بين الروايات الواردة فى الطائفة الثانية فان بعضها يدل على أن الحد هو القدم لاحظ ما رواه اسماعيل بن عبد الخالق قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك الا فى يوم الجمعة أو فى السفر فان وقتها حين تزول «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣ و

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ١١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠

...

و ما رواه سعيد الاعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر أ هو اذا زالت الشمس؟ فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك الا في السفر أو يوم الجمعة فان وقتها اذا زالت «١».

وبعضها الآخر يدل على أنه قدما ن لاحظ ما روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام «٢». فلا بد من علاج التعارض اولاً- بين الطائفتين و ثانياً علاج التعارض الواقع بين نفس الطائفة الثانية فنقول: يرتفع التعارض بين الطائفتين بجمله من الروايات الدالة على أن التحديد بالقدم عارضى و انما يكون لأجل النافله لاحظ ما رواه الحارث بن مغيرة و عمر بن حنظله و منصور بن حازم «٣» و ما رواه زراره «٤».

و يترتب على ما ذكر ان النافله لو كانت ساقطه لأجل الجمعة أو السفر لم يكن مانع من الاتيان بالفريضة اول الزوال كما أنه لو لم يرد المكلف أن يأتي بالنافله لا مانع من الاتيان بالفريضة اول الزوال هذا هو المقام الاول.

و أما المقام الثانى و هو التعارض بين الروايات الوارده فى الطائفة الثانية فأيضاً يمكن رفع التعارض بينهما بأن نلتزم بأن الافضل أن يصلى أقرب الى الزوال و الشاهد لهذا الجمع ما رواه ذريح المحاربى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سأل أبا عبد الله اناس و أنا حاضر الى أن قال: فقال بعض القوم انا نصلى الاولى اذا كانت على قدمين و العصر على أربعة أقدام فقال أبو عبد الله عليه السلام: النصف

(١) نفس المصدر الحديث: ١٧

(٢) لاحظ ص:

(٣) لاحظ ص: ٥٨

(٤) لاحظ ص: ٥٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١

...

من ذلك احب إلى «١».

و تدل روايه ابن بكير قال: دخل زرارہ على أبى عبد الله عليه السلام فقال:

انکم قلتہ لنا: فی الظهر و العصر على ذراع و ذراعین ثم قلتہ أبردوا بها فی الصیف فکیف الابراء بها؟ و فتح ألواحہ لیکتب ما یقول فلم یجبه أبو عبد الله عليه السلام بشیء فأتطبق ألواحہ و قال: انما علینا ان نسألكم و أنتم أعلم بما علیکم و خرج و دخل أبو بصیر على أبی عبد الله عليه السلام فقال: ان زرارہ سألنی عن شیء فلم اجبه و قد ضقت من ذلك فاذهب أنت رسولی الیه فقل صل الظهر فی الصیف اذا کان ظلك مثلك و العصر اذا کان مثلیک و کان زرارہ هکذا یصلی فی الصیف و لم اسمع أحدا من أصحابنا یفعل ذلك غیره و غیر ابن بکیر «٢» ان معیار دخول الوقت صیورہ الظل مثل القامه و قامتین و فیہ: ان الروایہ ضعیفہ بقاسم بن عروہ.

و یستفاد من حدیث زرارہ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاه الظهر فی القیظ فلم یجبنى فلما أن کان بعد ذلك قال لعمر بن سعید بن هلال: ان زرارہ سألنی عن وقت صلاه الظهر فی القیظ فلم اخبره فخرجت من ذلك فأقرئه منی السلام و قل له: اذا کان ظلك مثلك فصل الظهر و اذا کان ظلك مثلیک فصل العصر «٣»، التفصیل بین القیظ و غیره و بمفهوم الشرطیہ ترفع الید عن اطلاق حدیث احمد بن محمد «٤».

و الحاصل: ان المذكور فیہ السؤال عن الوقت فی القیظ و القیظ - على ما

(١) الوسائل الباب ٨

من أبواب المواقيت الحديث: ٢٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٣

(٤) لاحظ ص: ٥٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٢

...

---

فى «المنجد» صميم الصيف و زمان شده الحر فتدل الروايه على أن زمان الفضيله فى القيظ يطول الى أن يصير الظل بمقدار القامه و يمكن أن يكون الوجه فيه التفضل على المكلفين بأن لا يتأذوا من الحر و يؤيد المدعى ما عن أبى هريره قال:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاه فان الحر من قيح جهنم «١».

فان هذه الروايه تدل على التأخير فى الحر و نقل عن الصدوق أن معنى الكلمه التعجيل بالصلاه لاحظ ما رواه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال: كان المؤذن يأتى النبى صلى الله عليه و آله فى الحر فى صلاه الظهر فيقول له رسول الله صلى الله عليه و آله: أبرد أبرد قال الصدوق: يعنى عجل عجل و اخذ ذلك من البريد (التبريد) «٢».

و ربما يقال: بأن الامر حيث وقع فى مقام توهم الحظر لا يدل على أكثر من الترخيص فلا يدل على لزوم التأخير و الالتزام بما ذكر و رفع اليد عن الظهور فى الشرطيه مشكل لكن بما أنه لا شبهه فى جواز الاتيان بالصلاه فى اول الوقت نلتزم بامتداد وقت الفضيله الى هذا المقدار.

و فى المقام روايه تدل على أن وقت الظهر زوال الشمس و يمتد الى قامه فيدخل وقت العصر و يمتد الى قامتين و هى ما رواه محمد بن حكيم قال: سمعت العبد الصالح عليه السلام و هو يقول: ان أول وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها قامه من الزوال و أول وقت العصر

قامه و آخر وقتها قامتان قلت: فى الشتاء و الصيف سواء؟ قال: نعم «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٣

الى المغرب (١).

---

و الروايه ضعيفه بمحمد بن حكيم فانه نقل عن الكشى ان أبا الحسن عليه السلام لم يرض كلامه عند ذكر اصحاب الكلام و هذا المقدار لا يكفى لوثاقته.

و فى روايه اخرى ان «القامه و القامتان الذراع و الذراعان فى كتاب على عليه السلام «١» و الروايه ضعيفه بعلى بن حنظله مضافا الى أن كون القامه فى كتاب على عليه السلام هو الذراع لا يترتب عليه أثر بالنسبه الى غير كتابه عليه السلام و بعبارة اخرى: لا يكون هذا موجبا لتحقيق الحقيقه الشرعيه بالنسبه الى هذه الكلمه.

ثم ان الحد المذكور فى الروايات يختلف باختلاف ذى الظل و لذا وقع السؤال عنه فى روايه الجعفى «٢» لكن المستفاد من كلامه عليه السلام فى هذه الروايه ان الميزان بقامه الانسان المتعارف فيكون المراد بالقدم سبع الظل اذ كل قدم سبع القامه و يدل على المقصود روايه زراره «٣» أيضا.

و صفوه القول: انه يجب حمل النصوص المنافيه على وجه يرتفع التنافى و التعارض من البين اذ قد عرفت ان دخول الوقت بالزوال ادعى عليه انه من ضروريات المذهب أو الدين فلاحظ.

ثم ان تحديد الزوال بانعدام الظل امر ظاهر و فى غيره يظهر بعد الشروع فى زياده كما هو واضح أو نقول: بأن الميزان فى مثله صيرورته هذا المقدار بعد ميل الشمس الى الطرف الذى كانت فيه الى الجانب الاخر.

(١) و أما الكلام من حيث المنتهى فالمشهور فيما بين القوم ما أفاده فى المتن

(٢) لاحظ ص: ٥٩

(٣) لاحظ ص: ٥٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٤

...

و هو المغرب و عن الجواهر نفى الخلاف المعتقد به عندنا و يمكن أن يستفاد المدعى من الايه الشريفه: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكَ الشَّمْسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» (١).

فان مفادها ان اول الوقت هو الزوال و آخره غسق الليل و مقتضى اطلاقها جواز الاتيان بالفرائض المقرره غير فريضه الفجر بين الحدين غايه الأمر أنا علمنا من الخارج ان وقت الظهرين ينتهى بتحقيق الغروب.

اضف الى ذلك جمله من النصوص: منها ما رواه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل الا أن هذه قبل هذه و اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الا ان هذه قبل هذه «٢» الا أن القاسم الواقع فى السند لم يوثق.

و أما حديثه الاخر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تفوت الصلاه من أراد الصلاه لا تفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس و لا صلاه الليل حتى يطلع الفجر و لا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس «٣» فهو أيضا مخدوش بعلى بن يعقوب فانه لم يوثق.

و منها: ما رواه زرارته قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أحب الوقت الى الله عز و جل أوله حين يدخل وقت الصلاه فصل الفريضه فان لم تفعل فانك فى وقت منها حتى تغيب الشمس «٤».

و الظاهر تماميه الروايه دلالة و أما سندنا فمخدوشه بموسى بن بكر و أيضا

(١) الاسراء / ٧٨

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٢٤

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٩

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص:

تدل على المدعى جملة من الروايات الواردة في الباب الرابع من أبواب المواقيت منها ما رواه زراره «١» و منها: ما رواه عبيد بن زراره «٢» مضافا الى وضوح الامر عند المتشرعه.

و في قبال المشهور نقل من المبسوط ان انتهاء وقت الظهر للمختار صيروره الظل مثل الشاخص و عن القاضي حتى للمضطر و عن ابن أبي عقيل انتهاء وقت المختار بالذراع و نحوه عن المقنعه و عن أبي الصلاح انتهاء وقته بأربعة اسباع و نحوه ما عن نهايه الشيخ و عمل يوم و ليله و عن التهذيب ذلك مطلقا و عن المقنعه انتهاء وقت العصر للمختار باصفرار الشمس و عن جملة من الاكابر انتهاء وقته الى أن يصير الظل مثليه و عن ابن أبي عقيل انتهاء وقته بالذراعين و لعل الوجه لهذه الاقوال جملة من الروايات تحمل على وقت الفضيله و لعلنا نتعرض لها ان شاء الله تعالى.

و أفاد صاحب الحقائق قدس سره بأن المشهور بين المتأخرين من المحقق و العلامة و من تأخر عنهما و نسب الى المرتضى و ابن ادريس: ان الوقتين اللذين لكل فريضه احدهما وقت الفضيله و ثانيهما للاجزاء و ذهب الشيخان و ابن أبي عقيل و أبو الصلاح و ابن البراح و من متأخري المتأخرين المحدث الكاشاني قدس سره ان الوقت الاول للمختار و الثاني للمضطرين و ذوى الاعذار و العذر على ما في المبسوط اربعة: السفر و المطر و المرض و شغل يضر تركه بدينه أو دنياه و الضروره خمسه: الكافر يسلم و الصبي يبلغ و الحائض تطهر و المجنون يفيق و المغمى عليه يفيق و اختار قدس سره القول الثاني و أفاد بأن المستفاد من الاخبار الواردة في



(١) لاحظ ص: ٥٧

(٢) لاحظ ص: ٥٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٦

...

هو القول المختار و استدل بجمله من النصوص لما رame «١».

و الكلام فى المقام تاره من حيث المقتضى و اخرى من حيث المانع فالحرى بنا أن نذكر ما يمكن أن يكون مستندا لهذا القول كما ذكره قدس سره و نرى انه هل يمكن أن يستفاد ما ادعاه أم لا فنقول: قد ذكر جملة من الروايات فى المقام:

منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

لكل صلاة وقتان و أول الوقت أفضله و ليس لا حد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا فى عذر من غير عله «٢».

و تقريب الاستدلال بالرواية مع الغض عما فى السند ان المستفاد منها ان لكل صلاة وقتين و لكل وقت اول و آخر و ليس لأحد أن يؤخر الصلاة الى الوقت الثانى الا لعذر.

و أورد عليه سيدنا الاستاد بأنه ليس اول الوقت أفضل للجزم بعدم الافضليه لان أول الوقت وقت التنفل.

و يرد عليه: أنه خلاف ما يستفاد من بعض النصوص فان المستفاد من روايه زراره قال قلت لأبى جعفر عليه السلام: اصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفضل أو وسطه أو آخره؟ قال: أوله ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: ان الله عز و جل يحب من الخير ما يعجل «٣» ان اول الوقت افضل غايه الأمر أنه يستفاد من بعض النصوص انه يمتد وقت الفضل لمكان النافله و هذا لا ينافى كون الاول افضل.

(١) الحقائق ج ٦ ص: ٨٩

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١٣

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١٢

مباني منهاج الصالحين،

لكن يرد على أصل التقريب اولا ان المذكور في روايه ابن سنان بطريق الشيخ «و أول الوقتين أفضلهما» (١) و المستفاد من هذا اللفظ ان الوقت الاول وقت لما هو أفضل لا أنه وقت للمختار.

و ثانيا انه لا يبعد أن يكون المستفاد من الروايه انه لو جعل احد من غير عذر و عله الوقت الثاني وقتا يكون على خلاف الميزان الشرعى لأنه مبدع و مشروع و ليس فى الروايه ما يدل على عدم المشروعيه من غير هذه الناحيه و هو المدعى فى المقام.

و ثالثا: انه لو كان المراد من أول الوقت اول الوقت الاول يكون المراد من الاخر آخر الوقت الثاني فيكون المعنى: انه لو جعل احد آخر الوقت الثاني وقتا له لا- يكون له ذلك و الحال ان المدعى ليس هذا بل المدعى ان التأخير الى الوقت الثاني حرام فالمراد من الروايه اما اضافته الصفه الى الموصوف بأن يكون المراد من أن الوقت الاول أفضل من الوقت الثاني و اما يكون الكلام مجملا و على كلا التقديرين لا يدل على المدعى فلاحظ.

و منها: ما رواه الصدوق مرسلا قال: قال الصادق عليه السلام: اوله رضوان الله و آخره عفو الله و العفو لا يكون الا عن ذنب (٢).

و التقريب ظاهر لكن الروايه لإرسالها لا اعتبار بها.

و منها: ما رواه ربعى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: انا لنقدم و نؤخر و ليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاه فقد هلك و انما الرخصه للناسى و المريض و المدنف و المسافر و النائى فى تأخيرها (٣).

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١٦

(٣) الوسائل

...

بتقريب ان المذكور في الروايه من الناسى و غيره من باب المثال فان المعذور له التأخير و أما المختار فليس له بل يهلك به. و  
بعباره اخرى: الميزان اطلاق صدر الروايه و مقتضاه عدم جواز التأخير الا عند العذر.

و الروايه ضعيفه باسماعيل بن سهل حيث انه لم يوثق مضافا الى أن التقريب المذكور خلاف ظاهر اللفظ فان الظاهر ان ما بعد  
ليس «كما يقال» مقول القول فالروايه على خلاف المدعى ادل و بعباره اخرى: ليس الامر كما يقولون بأن من أخر الصلاه فقد  
هلك فانا نقدم و نؤخر فيجوز التأخير فلاحظ.

و منها: ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لكل صلاه وقتان و أول الوقتين افضلهما و وقت صلاه الفجر  
حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغي تأخير ذلك عمدا و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام و وقت  
المغرب حين تجب الشمس الى أن تشتبك النجوم و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا من عذر أو من عله «١».

و يرد عليه اولاً: انه يمكن أن يكون المراد جعل آخر الوقت وقتا من غير عله و عذر تشريعا و ثانيا ان كون احد الوقتين أفضل  
يدل على اشتراك الفضل و وجوده في كلا الوقتين فلا يحرم التأخير فعلى فرض ظهور كلمه لا ينبغي في الحرمة يرفع اليد عنه  
بظهور ذلك اللفظ في العدم و لا أقل من الاجمال و ثالثا ان لفظ لا ينبغي ليس ظاهرا في الحرمة بل ظاهره المرجوحه.

و منها: ما رواه ابراهيم الكرخي قال: سألت

أبا الحسن موسى عليه السلام متى يدخل وقت الظهر قال: اذا زالت الشمس فقلت: متى يخرج وقتها؟ فقال:

---

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٩

...

---

من بعد ما يمضى من زوالها اربعة أقدام ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ فقال: ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر فقلت: فمتى يخرج وقت العصر؟ فقال: وقت العصر الى أن تغرب الشمس و ذلك من عله و هو تضييع فقلت له: لو أن رجلا صلى الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس اربعة أقدام أ كان عندك غير مؤد لها؟ فقال: ان كان تعمد ذلك ليخالف السنه و الوقت لم يقبل منه كما لو أن رجلا أخر العصر الى أن تغرب الشمس متعمدا من غير عله لم يقبل منه ان رسول الله صلى الله عليه و آله قد وقت للصلاه المفروضات أوقاتا و حد لها حدودا فى سنته للناس فمن رغب عن سنته من سنه الموجبات كان مثل من رغب عن فرائض الله «١».

و يرد عليه اولاً- انها ضعيفه بالكرخى و ثانياً يمكن ان الوجه فى البطلان و الحرمة الاعراض عن السنه و الرغبه عنها و هذا غير المدعى فلا حظ.

و منها: ما رواه داود بن فرقد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: قوله تعالى:

«إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» قال: كتابا ثابتا و ليس ان عجلت قليلا أو اخرت قليلا بالذى يضرك ما لم تضيع تلك الاضاعه فان الله عز و جل يقول لقوم: أضاعوا الصلاه و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا «٢».

بتقريب: أن التأخير كثيرا يكون داخلا فى اضاعه الصلاه و يرد عليه

اولا- ان المستفاد من الروايه ان التأخير و التقديم امر معهود بين الامام و السائل فيمكن أن يكون التأخير عن الوقت عدم الاتيان بها فى الوقت و من الظاهر انه حرام و خلاف للمقرر الشرعى و ثانيا انه لا شبهه فى أن المقصود من التعجيل ايقاع الصلاه قبل

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٣٢

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب اعداد الفرائض الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٠

...

---

دخول الوقت فيكون التأخير عباره عن عدم الاتيان بها حتى يخرج الوقت فلا تدل على المدعى.

و منها: ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ان الموتور أهله و ماله من ضيع صلاه العصر قلت: و ما الموتور؟ قال: لا يكون له أهل و لا مال فى الجنه قلت: و ما تضييعها؟ قال: يدعها حتى تصفر و تغيب «١».

و رواها الصدوق باسناده عن أبى بصير عن ابى جعفر عليه السلام و رواها البرقى عن الصدوق «٢» و هذه الروايه على تقدير صحه سندها على خلاف المطلوب أدل لأنها تدل على ان الذى يؤخر صلاته يكون موتورا فى الجنه و الحال ان جزاء من لا يصلّى فى الوقت النار لا الجنه و الظاهر ان الصحيح لفظ الواو لا أو فانه لا معنى للترديد بين اصفرار الشمس و غيوبتها لأنها لا يمكن ان تغيب الا- و أن تصفر قبلها و أما وجه عطف الغيوبه على الاصفرار فمن باب مجاز المشارفه لمكان ان الشمس حين الاصفرار غائبه فلاحظ.

مضافا الى أن الظاهر ان الروايه ليست معتبره فان فى طريق الشيخ حسين بن هاشم و لم يوثق و فى طريق الصدوق الى أبى بصير على بن أبى حمزه

و فى طريق البرقى محمد بن على الكوفى الصير فى.

و منها: ما فى الفقه الرضوى قال: اعلم ان لكل صلاه وقتين اول و آخر فاول الوقت رضوان الله و آخره عفو الله و يروى ان لكل صلاه ثلاثه اوقات اول و وسط و آخر فاول الوقت رضوان الله و وسطه عفو الله و آخره غفران الله و اول الوقت افضل و ليس لأحد أن يتخذ آخر الوقت وقتا و انما جعل آخر الوقت للمريض

---

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) عين المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧١

...

---

و المعتل و المسافر الى آخره «١». و السند مخدوش فلا تصل النوبه الى الدلاله.

و منها: ما رواه أبان بن تغلب قال: كنت صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام بالمزدلفه فلما انصرف التفت إلى فقال: يا أبان الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدود هن و حافظ على مواقيتهن لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة و من لم يقيم حدود هن و لم يحافظ على مواقيتهن لقي الله و لا عهد له ان شاء عذبه و ان شاء غفر له «٢».

و منها: ما رواه الصدوق مرسلا قال: دخل رسول الله صلى الله عليه و آله المسجد و فيه ناس من أصحابه فقال: تدرون ما قال ربكم؟ قالوا: الله و رسوله أعلم قال: ان ربكم يقول: ان هذه الصلوات الخمس المفروضات من صلاهن لوقتتهن و حافظ عليهن لقينى يوم القيامة و له عندى عهد ادخله به الجنة و من لم يصلهن لوقتتهن و لم يحافظ عليهن فذاك إلى ان شئت عذبتة و ان شئت غفرت له «٣».

و التقريب للمدعى ان

المستفاد من هذه الطائفة من الأخبار أن الاتيان بالصلوات فى الوقت الاول يوجب القرب من الله و يوجب المغفره و القبول و أما الاتيان بها فى الوقت الثانى بلا عذر و لا عله يدخل المكلف تحت المشيه و ليس المراد بالاتيان فى غير الوقت خارجه اذ ترك الصلاه و ايقاعها خارج الوقت يوجب الكفر.

و اجاب سيدنا الاستاد بأن المستفاد من الروايه ان المكلف لو صلى فى تلك الاوقات اى اوقات الفضل يكون ممن وعده الله أن يدخله الجنه و من صلى فى غير تلك الاوقات لا يكون داخلا فى الوعد بل يمكن ان يدخله الجنه.

---

(١) الحقائق ج ٦ ص ٩٢

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٢

...

---

و يرد عليه: ان المذكور فى الروايه انه ان شاء عذبه و ان شاء غفر له و الحال انه لا مقتضى للعذاب فهذا الجواب غير صحيح و الصحيح فى الجواب ان يقال:

ان المذكور فى الروايه ان من أقام حدود الصلاه اى أجزائها و شرائطها و أوقاتها فهو يدخل الجنه و من لم يواظب حدودها و أوقاتها فهو كذا و الظاهر أن المراد أن لا يراعى أجزائها و شرائطها و من جملة الشرائط الوقت فانه لو لم يحفظ حدود الصلاه يدخل تحت المشيه و لا منافاه بين هذه الطائفة و ما يدل على أن تاركها كافر اذ الترك يقتضى الكفر فان الايقاع خارج الوقت على هذا التقريب يقتضى الكفر كما أن الاتيان بلا حفظ لحدودها الاخر يقتضى الكفر أيضا لكن الامر بيده تعالى ان شاء يعذب و ان شاء يغفر.

و مما يؤيد المدعى انه لو كان الوقت للمختار الوقت الاول



فايقاعها فى الوقت الثانى يكون تركا لها فيعود الاشكال و ملخص الكلام انه لا يستفاد من هذه الطائفة ما ادعاه صاحب الحقائق بل يستفاد منها ان الاتيان بالصلاه بلا رعايه لجهاتها يقتضى الدخول تحت المشيه فلا حظ.

و منها: ما رواه أبو بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل سهو فى الصلاه يطرح فيها غير ان الله يتم بالنوافل ان أول ما يحاسب به العبد الصلاه فان قبلت قبل ما سواها ان الصلاه اذا ارتفعت فى اول وقتها رجعت الى صاحبها و هى بيضاء مشرقه تقول: حفظتنى حفظك الله و اذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها و هى سوداء مظلمه تقول: ضيعتنى ضيعك الله «١».

و التقريب فيها فى كلام صاحب الحقائق كما فى سابقتها و هذه الروايه على

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب المواقيت الحديث: ٢ و التهذيب ج ٢ ص: ٢٣٩ الحديث: ١٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٣

...

---

نسخه الكافى مشتمله على لفظ «اول» و على نسخه التهذيب غير مشتمله على هذا اللفظ و الترجيح مع الكافى بقاعده انه لو دار الامر بين الزياده و النقيصه يقدم احتمال الاشتباه فى النقصان فالترجيح مع نسخه الكافى لكن على كلا التقديرين لا تدل على المدعى أما على نسخه التهذيب فظاهر اذ المستفاد من الروايه ان الصلاه اذا وقعت فى وقتها تقبل و الا فلا و أما على نسخه الكافى فتدل على أن الصلاه الواقعه فى اول الوقت فى غايه درجه الفضيله و أما الصلاه الواقعه فى غير الوقت لا تقبل و رجعت الى صاحبها سوداء فلا تدل الروايه على المدعى على كلا التقديرين.

و لو سلم ان المراد بأول الوقت الوقت الاول و

بغير الوقت الوقت الثانى فلا يدل على ما ذهب اليه صاحب الحقائق اذ الايقاع بغير الحدود يوجب البطلان كما هو ظاهر.

و منها: ما رواه معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلى العشاء ثم أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح ثم أتاه من الغد حين زاد فى الظل قامه فأمره فصلى الظهر ثم أتاه حين زاد فى الظل قامتان فأمره فصلى العصر ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلى العشاء ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح ثم قال: ما بينهما وقت «١».

و تقريب الاستدلال بها ان المستفاد من الروايه ان الوقت للظهرين بين الزوال و قامتين.

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٤

...

---

و يرد عليه: انه لو كان المراد بالوقت وقت الوجوب كيف أوقع النبى صلى الله عليه وآله صلاة الظهر فى اليوم الثانى بعد القامه و صلاة العصر بعد قامتين فانه يكشف انه ليس هذا الوقت وقت الوجوب بل وقت الفضيله.

و يدل على المدعى جمله من الروايات و منها ما دل ان وقت الظهر من الزوال الى قامه و العصر الى قامتين لاحظ ما رواه أحمد بن عمر عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر و العصر فقال: وقت الظهر اذا زالت الشمس الى أن يذهب الظل قامه

و وقت العصر قامه و نصف الى قامتین «١» و ما رواه محمد بن حكيم «٢».

و ما رواه يزيد بن خليفه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان عمر بن حنظله أتانا عنك بوقت فقال: اذا لا يكذب علينا قلت: ذكرنا لك قلت: ان أول صلاه افترضها الله على نبيه صلى الله عليه و آله الظهر و هو قول الله عز و جل: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُذَكَّرَ الشَّمْسِ» فاذا زالت الشمس لم يمنعك الا سبحتك ثم لا تزال فى وقت الى أن يصير الظل قامه و هو آخر الوقت فاذا صار الظل قامه دخل وقت العصر فلم تزل فى وقت العصر حتى يصير الظل قامتین و ذلك المساء قال: صدق «٣».

بدعوى: انها تدل على انتهاء الوقت بالقامه و بالقامتین و لا- وجه للحمل على وقت الفضيله بل الاولى أن تحمل على الوقت للمختار و خلافها لذوى الاعذار.

و الجواب عنه اولا بما تقدم من اختلاف صلاه النبى صلى الله عليه و آله فى اليوم الاول و الثانى مع أنه كيف يجوز انه صلى الله عليه يوقع فى غير الوقت

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٩

(٢) لاحظ ص: ٦٢

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٥

...

---

و ثانيا انه لو كان مقتضى الجمع العرفى بين الطائفتين بحمل هذه الطائفة على وقت الفضيله و تلك على وقت الاجزاء فهو و الا فالترجيح مع تلك الطائفة بموافقتها مع الكتاب مضافا الى السير الخارجيه التى لا يبقى معها شك و لا ريب فلاحظ.

و منها: ما رواه عمار بن موسى الساباطى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

من صلى الصلوات المفروضة فى أول وقتها

و أقام حدودها رفعها الملك الى السماء بيضاء نقيه و هى تهتف به تقول: حفظك الله كما حفظتنى و استودعك الله استودعتنى ملكا كريما و من صلاها بعد وقتها من غير عله و لم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمه و هى تهتف به ضيعتنى ضيعك الله كما ضيعتنى و لا رعاك الله كما لم ترعنى ثم قال الصادق عليه السلام ان اول ما يسئل عنه العبد اذا وقف بين يدى الله عز و جل الصلوات المفروضات و عن الزكاه المفروضه و عن الصيام المفروض و عن الحج المفروض و عن ولايتنا اهل البيت «١».

و هذه الروايه وصفها فى الحقائق بالموثقه و الحال ان فى السند حسين بن ابراهيم بن تاتانه و هو لم يوثق فالروايه ساقطه من حيث السند و أما من حيث الدلاله فالجواب هو الجواب عن غيرها فانه من الظاهر ان من يصلى فى غير الوقت مع عدم تماميه الاجزاء و الشرائط لا تكون صلاته صحيحه مضافا الى أن الصلاه فى اول الوقت لا تجب حتى على مذهب صاحب الحقائق.

و منها ما رواه الحسن بن محمد الطوسى فى المجالس عن أبيه عن المفيد عن على بن محمد بن حبيش عن الحسن بن على الزعفرانى عن اسحاق بن ابراهيم الثقفى عن عبد الله بن محمد بن عثمان عن على بن محمد بن أبى سعيد عن فضيل

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٦

...

---

بن الجعد عن أبى اسحاق الهمدانى «١» قال: لما ولى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام محمد بن أبى بكر مصر و أعمالها كتب له كتابا و أمره ان يقرأه على اهل مصر

و يعمل بما وصاه فيه و ذكر الكتاب بطوله الى أن قال: و انظر الى صلاتك كيف هي فانك امام لقومك ان تتمها و لا تخففها فليس من امام يصلى يقوم يكون فى صلاتهم نقصان الا كان عليه لا ينقص من صلاتهم شىء و تتمها و تحفظ فيها يكن لك مثل أجورهم و لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ثم ارتقب وقت الصلاة فصلها لوقتها و لا تعجل بها قبله لفراغ و لا تؤخرها عنه لشغل فان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه و آله عن أوقات الصلاة فقال: أتاني جبرئيل عليه السلام فاراني وقت الظهر (الصلاة) حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ثم أراني وقت العصر و كان ظل كل شىء مثله ثم صلى المغرب حين غربت الشمس ثم صلى العشاء الآخرة حين غاب الشفق ثم صلى الصبح فأغلس بها و النجوم مشتبكة فصل لهذه الاوقات و الزم السنه المعروفه و الطريق الواضح ثم انظر ركوعك و سجودك فان رسول الله صلى الله عليه و آله كان أتم الناس صلاة و أخفهم عملاً فيها و اعلم ان كل شىء من عملك تبع لصلاتك فمن ضيع الصلاة فانه لغيرها أضيع «٢».

و السند غير معتبر فلاحظ و أما من حيث الدلاله فيستفاد منها ان الصلاة لو قدمت على الوقت أو اخرت عنه تبطل و هذا أمر ظاهر لا ستره عليه.

و منها: ما رواه العباس بن معروف قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لفضل

---

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ١٩

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ١٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٧

...

---

الوقت الاول على الاخير خير للرجل من ولده و ماله

و الروايه ضعيفه بمحمد بن موسى بن المتوكل فانه لم يوثقه القدماء من الاصحاب غير ابن داود و وثاقته أول الكلام.

و لا يخفى ان الروايه رويت باسناد اخر و كلها ضعيفه مضافا الى أنه لا دلالة فيها على المدعى اذ يمكن أن يكون المراد بالوقت الاول وقت الفضيله فلاحظ.

و منها: ما رواه الصدوق مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان فضل الوقت الاول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا «٢».

و الاشكال فيه واضح سندًا و دلالة و الروايه رويت مستنده أيضا و السند ضعيف بسلمه بن الخطاب.

و منها: ما رواه عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا صليت في السفر شيئًا من الصلوات في غير وقتها فلا يضر ك «٣».

بتقريب ان المستفاد من الروايه ان الصلاه في غير الوقت في السفر لا تضر لان السفر عذر و من الظاهر انه لو كان المراد بالوقت مطلقه لم يكن فرق بين السفر و الحضر فالمقصود من الوقت المذكور في الروايه الوقت الاول ففي غير السفر لا يجوز التأخير عنه.

و فيه: أولا- انه لا يستفاد من الروايه الكليه بل المستفاد منها الموجه الجزئيه فمن الممكن أن يكون المراد التفصيل في بعض النوافل بين السفر و الحضر و ثانيا ان الوارد في الروايه عنوان اذا صليت شيئًا من الصلوات في غير اوقاتها و لم يعبر بالتأخير و الا تيان في غير الوقت كما يصدق على التأخير يصدق على التقديم و من

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٥

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٨

السفر و أما فى النافله فيجوز فى الجملة لاحظ الروايات الداله على جواز تقديم نوافل الزوال و غيرها على أوقاتنا لمن خاف عدم التمكن منها و تأخيرها عنها منها: ما رواه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اعلم أن النافله بمنزله الهديه متى ما اتى بها قبلت «١».

و ثالثا: انه لا مفهوم للقضيه الا بنحو السالبه بانتفاء الموضوع فان مفهوم هذه القضيه أنه لو لم تصل شيئا من الصلاه فى غير الوقت فى السفر فلا يضر ك.

و بعباره اخرى: المفهوم عبارته عن انتفاء التالى عند انتفاء المقدم و انتفاء المقدم فى المقام عبارته عن عدم الصلاه فى غير الوقت فى السفر و هذا لا يفيد شيئا كما هو ظاهر.

ان قلت: فما فائده التقييد بالسفر؟ قلت: يمكن أن يكون فى التأخير فى غير السفر عن اول الوقت حرازه و هذه الحرازه ليست فى السفر فلاحظ.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت: المرأة ترى الطهر عند الظهر، فتشتغل فى شأنها حتى يدخل وقت العصر قال: تصلى العصر وحدها فان ضيقت فعليها صلاتان «٢».

بتقريب: ان المستفاد من هذه الروايه انه يفوت وقت الظهر بدخول وقت العصر. و فيه ان السند مخدوش بضعف اسناد الشيخ الى ابن فضال.

و منها: ما رواه داود الزجاجى عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر و العصر و ان طهرت من آخر الليل صلت

---

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب الحيض الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٧٩

...

---

المغرب و العشاء الآخرة «١» و هذه الروايه ضعيفه بالزجاجى.

و منها: ما

رواه الفضل بن يونس قال: سألت أبا الحسن الاول عليه السلام قلت: المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة؟ قال: اذا رأته الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام فلا تصلى الا العصر لان وقت الظهر دخل عليها و هى فى الدم و خرج عنها الوقت و هى فى الدم فلم يجب عليها أن تصلى الظهر و ما طرح الله عنها من الصلاة و هى فى الدم اكثر «٢».

و يعارضها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر و ان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء «٣».

و بعبارة اخرى: ان هذه الروايات معارضة بما ورد فى ذلك الباب كروايه ابن سنان و الترجيح مع المعارض لمخالفته مع التقيه و موافقته مع الكتاب فلاحظ.

مضافا الى ما أفاده سيدنا الاستاد بقوله فى هذا المقام «على أنا سواء قلنا بأن الوقت الاول وقت اختيارى و الثانى اضطرارى أم قلنا ان الثانى وقت اجزاء و الاول وقت فضيله لم تكن أية مناقشه فى أن المرأة فى مورد الروايتين مكلفه بصلاه الظهر لأنه من موارد الاضطرار بمعنى ان المرأة انما تؤخر صلاتها الى الوقت الثانى اضطرارا لمكان حيضها و هو من الاعذار المسوغه للتأخير الى آخر الوقت «٤»

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) التنقيح ج ١ من الصلاة ص: ١٤٥-١٤٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٠

و تختص الظهر من أوله بمقدار ادائها و العصر من آخره كذلك (١).

---

فالحق ما ذهب اليه المشهور.

(١) قال فى الحقائق: «المشهور بين الاصحاب اختصاص الظهر من أول



الوقت بمقدار ادائها ثم اشتراك الوقت بين الفرضين الى أن يبقى مقدار اداء العصر قبل الغروب فيختص به العصر و هكذا في المغرب و العشاء يختص المغرب من اوله بثلاث ركعات ثم يشترك الوقتان الى أن يبقى من الانتصاف قدر صلاة العشاء فتخص به « ١ ».

و ملخص الكلام: انه وقع الكلام بينهم في أن الوقت مشترك بين الصلاتين من المبدأ الى المنتهى الا أن الترتيب يقتضى تقديم الظهر أو أن أول الوقت مختص بالظهر و لا مجال للعصر فيه و آخر الوقت مختص بالعصر كذلك ذهب المشهور الى الثانى و نسب القول الاول الى الصدوق و ان ناقش صاحب الحقائق فى النسبه.

و الكلام يقع تاره فى المبدأ و اخرى فى المنتهى فيقع البحث فى فرعين:

الفرع الاول: انه هل يختص اول الوقت بالظهر كما عليه المشهور او لا يختص كما نسب الى الصدوق؟

و ما يمكن أن يقال أو قيل فى توجيه كلام المشهور امور:

الاول: ما رواه داود بن فرقد مرسلا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلّى أربع ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى المصلّى أربع ركعات فاذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقى

---

(١) الحقائق ج ٦ ص: ١٠٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨١

...

---

وقت العصر حتى تغيب الشمس « ١ ».

و هذه الروايه تاره يبحث فيها من حيث السند و اخرى من حيث الدلاله أما بحسب الدلاله فلا شبهه فى دلالتها على ما ادعاه المشهور و أما من حيث السند فلا اعتبار بها حيث انها مرسله و لا بد فى الاخذ بها

من احد أمرين: احدهما أن يقال: بأن المشهور عملوا بها و عمل المشهور جابر لضعف الروايه ثانيهما: ان المرسل من بنى فضال وقد امرنا بالاخذ بكل ما رواه بنو الفضال لاحظ ما رواه الحسين بن روح عن أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام أنه سئل عن كتب بنى فضال فقال: خذوا بما رووا و ذروا ما رأوا «٢».

و شىء من الامرين لا يفيد أما الاول فقد ذكرنا مرارا بأن الضعف لا ينجبر بالعمل مضافا بأن الصغرى محل الكلام فان المشهور يمكن أن يكون الوجه فى مرامهم أمرا آخر كما ربما يتضح عند بيان الوجوه و أما الثانى فيفهم من المقابله ان المراد من الروايه ان فساد عقيدتهم لا يضر بوثاقتهن.

و بعبارة اخرى: ان المقصود انه لا وجه لرفع اليد من الروايه بلحاظ كون الراوى من بنى فضال لا ان الروايه يؤخذ بها على جميع التقادير و يقطع النظر عن كل الايرادات و هذا ظاهر مضافا الى ان الروايه بنفسها ضعيفه سندا.

اضف الى ذلك كله انها تعارض جميع الروايات الداله على أن الوقتين يدخلان بالزوال فيقع التعارض بين هذه الروايه و بين تلك الروايات لاحظ ما رواه زراره «٣» فلو كانت تلك الروايات مشهوره يكون الترجيح معها و ان كان ما دل عليه بنفسه ضعيفا

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ٧

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١٣

(٣) لاحظ ص: ٥٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٢

...

---

سندا «١».

الثانى: مضمرة الحلبي قال: سألته عن رجل نسي الاولى و العصر جميعا ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال: ان كان فى وقت لا يخاف فوت احدهما فليصل الظهر ثم يصل العصر و ان

هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعا و لكن يصلى العصر فيما قد بقى من وقتها ثم يصلى الاولى بعد ذلك على أثرها «٢».

بتقريب انه يستفاد من هذه الروايه ان الوقت اذا لم يكن واسعا لكلتا الصلاتين يجب تقديم العصر فلا يكون الوقت مشتركا.

و يرد عليه: اولا انه على فرض تماميتها سندا لان ابن سنان الواقع فى السند لا يبعد أن يكون محمدا، راجع الى وقت العصر لا الظهر و ثانيا لا تدل هذه الروايه على المدعى اذ لو فرضنا ان المصلى صلى العصر قبل الظهر باعتقاد انه صلى الظهر فلا اشكال فى صحه العصر لقاعده لا تعاد فله أن يصلى الظهر فى آخر الوقت بمقتضى الايه الشريفه و الروايات كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى نعم يستفاد من الروايه انه لا يجوز الاتيان بالظهر فى الجملة و هذا المقدار لا شبهه فيه لكن القول بالاختصاص لا يرتبط بهذا المعنى.

الثالث: ما أفاده صاحب المدارك - على ما فى الحقائق - من أن الترتيب شرط بين الصلاتين و عليه لا يجوز الاتيان بالعصر قبل الظهر و مع فرض الاتيان لا يصح لان اجزاء غير المأمور به عنه على خلاف القاعده و عليه يكون اول الوقت مختصا بالظهر.

و فيه: انه ان كان المراد ان التقديم يوجب البطلان مع العمد فلا شبهه فيه لكن لا

---

(١) لاحظ الباب ٩ من أبواب صفات القاضى

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٣

...

---

يختص البطلان بأول الوقت بل تبطل و لو بالايقاع فى الوقت المشترك بلا- اشكال و ان كان المراد انها تبطل مطلقا حتى مع الغفله و النسيان فليس على

ما ينبغي لعدم الدليل بل نلتزم بالصحة لقاعده لا تعاد.

مضافا الى أنه يمكن أن نفرض الاتيان بصلاه الظهر قبل العصر مع الاتيان بالعصر فى اول الوقت و ذلك بأن يؤتى بالظهر باعتقاد دخول الوقت و وقوع جزء يسير من الظهر فى الوقت كالسلام مثلا فان الاتيان بالعصر فى الفرض يكون بعد الظهر كما هو ظاهر.

الرابع: ما أفاده العلامة- على ما فى الحقائق- و حاصل ما أفاده: انه لو لم نقل باختصاص اول الوقت بالظهر فلا بد اما من الالتزام بأن المكلف مكلف فى اول الوقت بكلتا الصلاتين معا و أما مكلف بالجماع و اما مكلف بخصوص العصر و الالتزام بالاول تكليف بالمحال كما أن الالتزام بالثانى أو الثالث يستلزم خرق الاجماع و الضروره فينحصر الامر بالالتزام بالاختصاص.

وفيه: انا نلتزم بأن المكلف مكلف فى اول الوقت بخصوص الظهر لكن لو فرضنا انه اتى بالظهر قبل الوقت و وقع جزء من الظهر فى الوقت أو اعتقد الاتيان بالظهر و أتى بالعصر لأجل هذا الاعتقاد أو للغفله فهل تكون صلاته صحيحه أو باطله؟ فانقدح فساد هذه الوجوه.

الخامس: ما فى جملة من الروايات الوارده فى الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل الداله على كون الظهر قبل العصر منها: ما رواه عبيد بن زرارته قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا الا أن هذه قبل هذه ثم أنت فى وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس «١» بتقريب ان وقت الاولى قبل الثانية.

---

(١) المصدر السابق الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٤

...

---

و فيه مضافا الى المناقشه فى أسنادها انها تدل على الترتيب لا على تقدم

الوقت بل صرح فى أكثر تلك الاخبار بدخول وقت كلتا الصلاتين بتحقيق الزوال فلا تغفل.

إذا عرفت ما تقدم فاعلم ان مقتضى القاعدة انه لا يختص اول الوقت بالظهر و ذلك لوجوه: الاول:

ان مقتضى الاية الشريفة ايقاع هذه الصلوات الاربع بين الزوال و غسق الليل غاية الامر نقطع بعدم جواز تأخير الظهرين من الغروب اجمالاً و اما الزائد على هذا المقدار فمدفوع بالاطلاق.

الثانى: أن مقتضى جملة من الروايات دخول وقت الظهرين بتحقيق الزوال و امتداده الى غيوبة الشمس لاحظ الروايات فى الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل منها ما رواه زراره «١».

الثالث: ان البراءة الشرعية و العقلية تقتضى ذلك لدوران الامر بين الاقل و الاكثر غاية ما فى الباب ان الترتيب بين الظهرين ثابت بلا اشكال و مقتضاه تقديم الظهر حتى فى الوقت المشترك لكن لو قدم العصر نسياناً أو غفلة كانت صحيحة لحديث لا تعاد كما أنه لو اتى بالظهر قبل الوقت بحيث وقع جزء منه فى الوقت لا مانع من الاتيان بالعصر هذا تمام الكلام فى الفرع الاول.

الفرع الثانى: انه هل يختص آخر الوقت بالعصر بحيث لو أتى بالظهر يقع باطلا الظاهر انه لا وجه للقول بالبطلان كما هو مقتضى الاختصاص و ما تقدم من الوجوه على فرض جريانها فى هذا الفرع قد تقدم الجواب عنها فلا نعيد.

---

(١) لاحظ ص: ٥٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٥

...

---

و أما روايه الحلبي «١» فقد اورد الاشكال عليها من حيث السند لاحتمال ان ابن سنان الواقع فى السند محمد بن سنان هذا اولاً و ثانياً: ان هذه الرواية تدل على وجوب تقديم العصر.

و بعبارة اخرى: غاية ما يستفاد من هذه الرواية انه مع عدم الاتيان بالعصر لا

يجوز الاتيان بالظهر و لو أتى به يكون باطلا- لكن لا- تدل على عدم قابليه الوقت للظهر مطلقا بل لنا أن نقول: بأنها تدل على عكس المطلوب حيث يقول: «ثم ليصلى الاولى بعد ذلك على اثرها» فانه لو لم يكن الوقت باقيا فلا وجه للتعجيل الا أن يقال: بأن الروايه من ادله المضايقه فلاحظ.

و قريب من هذه الروايه ما رواه اسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال فى الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر أنه يبدأ بالعصر ثم يصلى الظهر «٢».

و هذه الروايه على تقدير تماميه سندها تدل على وجوب تقديم العصر و لا تدل على الاختصاص.

و أفاد سيدنا الاستاد- على ما فى التقرير- بأن القاعده تقتضى مفاد الروايه اذ هو مقتضى الانبساط و بعبارة اخرى: ان المكلف مكلف بثمان ركعات على الترتيب و بعد تحقق الضيق اما يكون الواجب خصوص الظهر أو الجامع أو العصر لا مجال للأول و الثانى فيبقى الثالث.

و فيه: ان المفروض ان الوقت بمقتضى النص مشترك فلو ضاق الوقت يقتضى الاتيان بالظهر لان العصر مشروط بوقوعه بعد الظهر لا العكس و حيث ان المشروط

---

(١) لاحظ ص: ٨٢

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٦

و ما بينهما مشترك بينهما (١) و وقت العشاءين للمختار من المغرب الى نصف الليل (٢).

---

ينتفى بانتفاء شرطه فلا مجال للاتيان به غايه الامر ان الاجماع القطعى قائم على وجوب الاتيان بالعصر.

و يمكن أن يستفاد هذا المعنى من جمله من الروايات الوارده فى الباب ٤٩ من أبواب الحيض من الوسائل منها: ما رواه عبد الله بن سنان «١» و منها:

ما رواه داود الزجاجي «٢» و منها: ما

رواه الفضل بن يونس «٣» و منها:

ما رواه محمد بن مسلم «٤».

مضافا الى التسالم و الاجماع على المدعى عند الاصحاب بل يدل على المدعى ما رواه ابن همام «٥».

(١) كما هو ظاهر.

(٢) يقع الكلام تاره فى المغرب و اخرى فى العشاء اما الكلام فى المغرب فتاره من حيث الابتداء و اخرى من حيث الانتهاء لا اشكال فى دخول وقت صلاه المغرب بالغروب غايه الامر يكون الخلاف فى أن الغروب الموضوع للوجوب يحصل باستتار القرص أو بذهاب الحمرة المشرقيه و هذا مضافا الى عدم الخلاف

---

(١) لاحظ ص: ٧٨

(٢) لاحظ ص: ٧٨

(٣) لاحظ ص: ٧٨

(٤) لاحظ ص: ٧٨

(٥) لاحظ ص: ٨٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٧

...

---

فيه يكون مقتضى الايه الشريفه بالتقريب المتقدم فان هذا الزمان ظرف لهذه الصلوات غايه الامر قد علم من الخارج عدم جواز تقديم صلاه المغرب على الغروب كما ان مقتضى بعض النصوص كذلك.

اضف الى ذلك ان البراءة تقتضى مذهب المشهور كما هو ظاهر انما الكلام فى انتهاء وقته قال فى الحقائق ما مضمونه: «المشهور ان وقته يمتد الى أن يبقى لانتصاف الليل بمقدار اداء صلاه العشاء و هو اختيار السيد و جماعه» «١».

و يدل على هذا القول الايه الشريفه بضميمه الاخبار فان الايه تدل على امتداد وقت المغرب الى غسق الليل و دل بعض النصوص على دخول وقتها بالمغرب و قد أشرنا اليه و دل بعض ان غسق الليل عبارته عن انتصافه.

لاحظ ما رواه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عما فرض الله عز و جل من الصلاه فقال: خمس صلوات فى الليل و النهار  
فقلت: هل سماهن الله و بينهن فى كتابه؟ قال: نعم قال الله تعالى لنبىه صلى الله عليه



و آله: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكَ الشَّمْسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» و دلوكها زوالها و فيما بين دلوك الشمس الى غسق الليل أربع صلوات سماهن الله و بينهن و وقتهن و غسق الليل هو انتصافه ثم قال تبارك و تعالى: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» فهذه الخامسة و قال تبارك و تعالى فى ذلك: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ» و طرفاه: المغرب و الغداة «وَزُلْفَى مِنَ اللَّيْلِ» و هى صلاة العشاء الآخرة و قال تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» و هى صلاة الظهر و هى أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و هى وسط النهار و وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة و صلاة العصر «٢».

---

(١) الحدائق ج ٦ ص: ١٧٥

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٨

...

---

فبهذا التقريب نلتزم بامتداد وقته الى نصف الليل الا أن يمنع عنه مانع و فى قبال هذا القول أقوال:

منها: القول بأن وقت المغرب يمتد الى طلوع الفجر للمضطر قال فى الحدائق:

«الظاهر أن اول من ذهب صريحا الى امتداد العشاءين الى طلوع الفجر للمضطر هو المحقق فى المعتبر و تبعه صاحب المدارك و شيدته و تبعه فى هذا القول جملة ممن تأخر عنه».

و استدل لهذا القول بروايه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب و العشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كلتيهما فليصلهما و ان خاف أن تفوته احداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس «١».

و

روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان نام رجل و لم يصل صلاه المغرب و العشاء أو نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما و ان خشى أن تفوته احدهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس فان خاف أن تطلع الشمس فنفته احدى الصلاتين فليصل المغرب و يدع العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثم ليصلها «٢».

و روايه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا- تفوت الصلاه من أراد الصلاه لا- تفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس و لا صلاه الليل حتى يطلع

---

(١) الوسائل الباب ٦٢ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٨٩

...

---

الفجر و لا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس «١».

و خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر و ان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء «٢».

و خبر داود الزجاجى عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر و العصر و ان طهرت من آخر الليل صلت المغرب و العشاء الآخرة «٣».

و خبر عمر بن حنظله عن الشيخ عليه السلام قال: اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب و العشاء و ان طهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر و العصر «٤».

و خبر أبى الصباح الكنانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب و العشاء و ان طهرت

قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر و العصر «٥».

و لا- يخفى ان الاخبار الوارده فى باب الحائض كلها ضعيفه لضعف اسناد الشيخ الى على بن الحسن بن فضال و أما روايه ابن سنان التى تعرضت لحال النوم و النسيان فلا مانع من الاخذ بها فان مقتضى تقييد المطلق ذلك.

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٩

(٢) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب الحيض الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر الحديث: ١١

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٠

...

---

و ما فى كلام صاحب الحقائق من أنها مخالف للكتاب لا وجه له فان المخالف للكتاب يضرب عرض الجدار اذا كان مخالفا بالتباين كما أن ما أفاده من أن هذه الروايات موافقه للعامه فتحمل على التقية غير تام اذ الروايه لو كانت معارضه يؤخذ بما يكون مخالفا للتقيه لا- مطلقا كما أن ما أفاده أيضا من أن الاخبار المتعرضه للوقت لم تتعرض لمثله، ليس تحته شىء فان عدم التعرض فيها لا يقتضى رفع اليد عن الدليل المعتبر كما هو ظاهر.

كما أن ما أفاده الميرزا قدس سره من أن المشهور اعرضوا عنها لا- أثر له فانا ذكرنا ان الاعراض لا يسقط الخبر المعتبر عن الاعتبار كما أن ما أفاده أيضا من أن الاخبار دلت على امتداد الوقت الى النصف و فى تلك الاخبار ما ورد فى تفسير الايه و فسر الغسق و تبعه فى هذا البيان سيدنا الاستاد غير تام فان هذا كله لا يمنع عن الاخذ بالمقيد.

يبقى فى المقام شىء و هو أنه يستفاد من روايه زراره و الفضيل قالا- قال أبو جعفر عليه السلام ان لكل صلاتين وقتين غير المغرب فان وقتها واحد

و وقتها وجوبها و وقت فوتها سقوط الشفق «١»، أن وقت المغرب واحد فيشكل بأنه يقع التعارض بين هذه الرواية و روايه ابن سنان فما الحيله؟

و نجيب عن هذه الاشكال اولاً: ان المستفاد من الروايه بحسب الظاهر ان لكل صلاه وقتين احدهما أفضل غير المغرب كما يدل عليه ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما و لا ينبغى تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام و ليس لأحد

---

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩١

...

---

أن يجعل آخر الوقتين وقتاً الا من عذر أو عله «١».

فانه يستفاد من تلك الروايه ان صلاه المغرب ليست كبقية الصلوات فان الصلوات لها وقت فضل و وقت اجزاء و أما صلاه المغرب فلها وقت اجزاء فقط فلا ينافى ما يدل على أن وقت الاجزاء يختلف بالنسبه الى بعض العوارض كالنسيان و النوم.

و ثانياً: ان غايه ما يستفاد من تلك الروايه مطلق و لا مانع من تقييده بالنسبه الى الناسى و النائم.

فالحق ان يقال: ان وقت المغرب يمتد الى الفجر بالنسبه الى الناسى و النائم لكن الاحتياط يقتضى أن يؤتى بالصلاه بعد الغسق بعنوان ما فى الذمه كى يخرج عن شبهه الخلاف و الله العالم.

و منها: ما نسب الى ابن البراج و بعض آخر و هو امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق و يدل على هذا القول ما رواه زراره و الفضيل «٢» بحمل هذا التحديد على الافضليه.

و الظاهر انه لا وجه له فانه لا شاهد لهذا الجمع بل يقع التعارض بين

هذه الروايه و بقيه الروايات الداله على امتداد الوقت الى النصف و الترجيح مع تلك الروايات لموافقتها الكتاب كما أن المرجع عند التساقط الرجوع الى الكتاب و الحق انه لا تصل النوبه الى التعارض و العلاج فانه لا شبهه فى أن الامر ليس كذلك و وقت المغرب ليس بهذا المقدار.

و مما يدل على قول ابن البراج ما رواه زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

(٢) لاحظ ص: ٩٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٢

...

---

يقول: كان رسول الله صلى الله عليه و آله لا يصلى من النهار شيئا حتى تزول الشمس فاذا زالت قدر نصف اصبع صلى ثمانى ركعات فاذا فاء الفى ء ذراعا صلى الظهر ثم صلى بعد الظهر ركعتين و يصلى قبل وقت العصر ركعتين فاذا فاء الفى ء ذراعين صلى العصر و صلى المغرب حتى تغيب الشمس فاذا غاب الشفق دخل وقت العشاء و آخر وقت المغرب اياك الشفق فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء ثلث الليل و كان لا يصلى بعد العشاء حتى ينتصف الليل ثم يصلى ثلاث عشره ركعه منها الوتر و منها ركعتى الفجر قبل الغداه فاذا طلع الفجر و أضاء صلى الغداه «١».

و هذه الروايه ساقطه من حيث السند لكون موسى بن بكر فى سلسلتها.

و منها: ما نسب الى ابن بابويه و المفيد من امتداد وقته الى ربع الليل فى السفر و عن ابن حمزه القول بذلك مع الاضطرار و يدل عليه ما رواه عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب فى السفر الى ربع الليل «٢».

و لاحظ ما رواه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه

السلام عن وقت المغرب فقال: اذا كان أرفق بك و أمكن لك فى صلاتك و كنت فى حوائجك فلك أن تؤخرها الى ربع الليل «٣».

و الروايه الثانيه ضعيفه بمحمد بن عمر بن يزيد و أما الروايه الاولى فحيث انها نقيه السند يكون مقتضى القاعده الاخذ بها و الالتزام بمفادها لكن حيث ان المقطوع به خلافه فتطرح و حملها على التحديد من جهه الفضل لا شاهد عليه و يعارضها ما رواه عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن تؤخر المغرب

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٣

...

---

فى السفر حتى يغيب الشفق «١».

و ان شئت قلت: ان الروايه المذكوره اما معارضه مع بقيه الروايات و اما حاكمه عليها فعلى الاول يكون الترجيح مع غيرها بموافقه الكتاب و على الثانى تقدم هذه مع قطع النظر عن القطع الخارجى.

فانقذح مما ذكرنا ان الحق ان وقت المغرب يمتد إلى نصف الليل الا بالنسبه الى الناسى و النائم.

بقى شىء: و هو انه هل يلاحظ النصف بالنسبه الى طلوع الشمس أو يلاحظ بالنسبه الى طلوع الفجر؟ الحق هو الثانى اذ ما بين الطلوعين ليس جزءا من الليل بل من اليوم فالمدار بالفجر لا بشروق الشمس.

و أما العشاء فالمشهور فيما بينهم - على ما فى الحقائق - «٢» ان اول وقت العشاء مضى مقدار ثلاث ركعات من غروب الشمس و اليه ذهب السيد و الشيخ و جملة من الاعلام.

و فى قبال هذا القول قول و هو ان اول وقته ذهاب الشفق و يدل على مذهب المشهور وجوه:

الوجه الاول: الايه الشريفه فانها

باطلاقها تقتضى جواز الاتيان بالعشاء بين المبدأ و المنتهى مع رعايه الترتيب بينه و بين المغرب.

الوجه الثانى: النصوص الواردة فى المقام منها: ما رواه زراره «٣» و منها ما رواه أيضا قال: سألت أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام عن الرجل يصلى

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) الحدائق ج ٦ ص ١٨٩

(٣) لاحظ ص: ٥٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٤

...

---

العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقالوا: لا بأس به «١».

و منها: ما رواه عبيد الله و عمران ابنا على الحلبيان قالوا: كنا نختصم فى الطريق فى الصلاه صلاه العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق و كان منا من يضيق بذلك صدره فدخلنا على أبى عبد الله فسألناه عن صلاه العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال:

لا بأس بذلك قلنا و اى شىء الشفق؟ فقال: الحمره «٢».

الوجه الثالث: الاصل العملى بالتقريب المتقدم و لا- يخفى انه لا مجال لان يقال: بأن جواز التقديم يختص بصوره العذر لأنه صرح فى بعض الروايات بجواز التقديم من غير عذر و عله كروايه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و آله بالناس المغرب و العشاء الآخرة قبل الشفق من غير عله فى جماعه و انما فعل ذلك ليتسع الوقت على امته «٣».

و فى مقابل تلك الاخبار المجوزه نصوص تدل على أن أول وقت العشاء ذهاب الشفق منها:

ما رواه عمران بن على الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمه؟ قال: اذا غاب الشفق و الشفق الحمره فقال عبيد الله أصلحك الله انه يبقى بعد ذهاب الحمره ضوء شديد معترض فقال أبو عبد الله عليه السلام: ان الشفق انما هو الحمره و

ليس الضوء من الشفق «٤».

و مع التعارض يكون الترجيح مع تلك الروايات لموافقتها مع الكتاب كما أنه على فرض التساقط يكون المرجع اطلاق الكتاب أيضا كما أن ذهاب العامه

---

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٥

...

---

الى خلاف القول المشهور يقتضى الاخذ بتلك النصوص فان الرشد فى خلافهم.

و أما حمل الخبر المخالف للقول المشهور على الفضل فيشكل اذ لا بد فى حمل الروايه على معنى من شاهد و لا يبعد أن يكون مثله تبرعيا و الشاهد عليه انه وقع التردد فى كلماتهم بين حمله على التقيه و حمله على الافضليه اذ لو كان مقتضى الجمع العرفى الثانى فلا وجه للأول و ان لم يكن وجه للجمع فلا وجه للثانى.

هذا تمام الكلام بالنسبه الى المبدأ و أما الكلام من حيث المنتهى فالمعروف بين الاصحاب امتداد وقته الى نصف الليل و فى مقابل هذا القول قول بأنه يمتد الى ثلث الليل و الحق هو القول المعروف و تدل عليه الايه الشريفه كما أنه تدل عليه جمله من الروايات و قد مر بعض منها. كما أن مقتضى الاصل العملى كذلك.

و من جمله الروايات الداله على هذا المعنى ما رواه عبد الله بن سنان قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وقت المغرب اذا غربت الشمس فغاب قرصها قال: و سمعته يقول: أخر رسول الله صلى الله عليه و آله ليله من الليالى العشاء الآخره ما شاء الله فجاء عمر فصدق الباب فقال: يا رسول الله نام النساء نام الصبيان فخرج رسول الله صلى الله عليه و آله



فقال: ليس لكم أن تؤذوني ولا تأمروني وإنما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا «١».

و منها: ما دل على أنه لو لا المشقه لكان النبي صلى الله عليه وآله يؤخر العشاء الى ثلث الليل لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي جعفر (أبي عبد الله) عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لو لا انى أخاف أن اشق على امتى لأخرت العشاء الى ثلث الليل و أنت فى رخصه الى نصف الليل و هو غسق الليل الحديث «٢».

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٦

...

---

و منها: ما رواه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو لا- نوم الصبى و غلبه (عله) الضعيف لأخرت العتمه الى ثلث الليل «١».

و منها: ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو لا أن اشق على امتى لأخرت العشاء الى نصف الليل «٢».

الى غير ذلك من الروايات الواردة فى الابواب المختلفه.

و يدل على القول الاخر ما رواه معاويه بن عمار فى روايه أن وقت العشاء الآخره الى ثلث الليل «٣».

و مع فرض التعارض يكون الترجيح مع تلك الاخبار لان ما رواه معاويه بن عمار مخالف للكتاب لكن مقتضى الجمع العرفى أن يحمل على الافضليه بشهاده ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العتمه الى ثلث الليل أو الى نصف الليل و ذلك التضييع «٤».

فان هذه الروايه تدل على أن التقديم بمرتبه من الفضيله بحيث يصح أن يقال:

ان المؤخر ضيع الصلاه.

ان قلت:

إذا كان الامر كذلك فما معنى ما فى بعض الروايات من أنه لو لا المشقه لكان صلى الله عليه وآله يؤخر العشاء الى ثلث الليل؟ قلت: لا- منافاه بين الامرين فانه يستفاد من تلك الروايات انه كان فى التأخير اقتضاء لكنه لا ينافى أن يكون الجعل الخارجى كذلك.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب المواقيت الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٧

و تختص المغرب من أوله بمقدار ادائها و العشاء من آخره كذلك (١).

---

فالتتيجه أن وقت العشاء بحسب الاجزاء ينتهى الى النصف و لكن الافضل أن يقدم على الثلث.

(١) الكلام فى الوقت الاختصاصى فى المقام هو الكلام فى الظهريين بمعنى أنه ان كان المراد ان الوقت غير قابل للظرفيه فلا دليل عليه بل مقتضى الاطلاق اللفظى و الاصل العملى خلافه نعم لا اشكال فى الترتيب بين العشاءين و ما يمكن أن يستدل به عليه وجوه:

الوجه الاول: النصوص الداله على الترتيب بقوله عليه السلام: الا ان هذه قبل هذه «١».

لكن هذه النصوص كلها ضعيفه ففى بعضها سهل بن زياد و فى بعضها قاسم بن عروه و فى بعضها ضحاك بن زيد.

الوجه الثانى: ما أفاده سيدنا الاستاد من أنه يجب الصلاه بدخول المغرب و حيث انه لا معنى لوجوب كلتا الصلاتين معا و لا يحتمل لزوم تقديم العشاء فاللازم تقديم المغرب.

و فيه: انه يمكن التخيير ان قلت: هذا أيضا مقطوع خلافه قلت: يرجع الاستدلال الى القطع الخارجى و هذا دليل آخر و وجه فى قبال بقيه الوجوه.

الوجه الثالث: ما ورد فى باب القضاء حيث يدل على الترتيب فى القضاء بين الظهريين و المغربيين فيدل على

أن الترتيب معتبر لكن الانصاف انه لا دلالة في تلك الاخبار على المدعى.

---

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب المواقيت الحديث: ١١ و ١٤ و الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٤ و الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٢٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٩٨

و ما بينهما مشترك أيضا بينهما (١) و أما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو غيرها فيمتد وقتها له الى الفجر الصادق (٢) و تختص العشاء من آخره بمقدار ادائها (٣) و الاحوط وجوبا للعامة المبادر إليها بعد نصف الليل قبل طلوع الفجر من دون نية القضاء أو الاداء (٤) و وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس (٥).

---

الوجه الرابع ما ورد في العدول من العصر الى الظهر و من العشاء الى المغرب حيث يدل على الترتيب بنظر العرف فلاحظ.

(١) كما ظهر مما تقدم.

(٢) قد ذكرنا ان مقتضى النصوص ان الوقت بالنسبة الى الناس و النائم يمتد الى الفجر دون غيرهما فراجع.

(٣) قد ظهر وجهه مما تقدم في الوقت الاختياري.

(٤) لا وجه لما أفاده بالنسبة الى العامة في التأخير فان الظاهر انه لا يمتد الوقت و ينتهي الى نصف الليل نعم مقتضى الاحتياط انه لو أخر الى النصف لا ينوى الاداء و القضاء و الله العالم.

(٥) الظاهر أنه لا اشكال و لا كلام في أن وقت صلاة الفجر يدخل بحصوله و انما الكلام في أن المراد بالفجر الثاني أو الاول و هو امر آخر و يدل على المدعى نصوص منها ما رواه زرارة «١».

و منها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: اذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة «٢».

---

(١) لاحظ ص: ٨٧

(٢) الوسائل الباب

...

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل صلى الفجر حين طلع الفجر فقال: لا بأس «١».

و منها: ما رواه ذريح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله فأعلمه مواقيت الصلاة فقال: صل الفجر حين ينشق الفجر الحديث «٢».

و أما آخره فالمشهور انه طلوع الشمس و فى قبال هذا القول قول بأنه طلوع الشمس بالنسبه الى المعذور و أما بالنسبه الى المختار فأخره طلوع الحمرة المشرقيه ذهب الى القول الاول السيد و ابن الجنيد و المفيد و سلال و ابن البراج و أبو الصلاح و ابن زهره و ابن ادريس و عليه جمهور المتأخرين و اختار ابن أبى عقيل و ابن الحمزه القول الثانى و نسب الى الشيخ فى أحد قولييه.

و الظاهر ان ما ذهب اليه المشهور هو الحق و يمكن أن يستدل عليه بوجوه:

الاول: قوله تعالى: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ» «٣» بضم الروايه المفسره له فانه لا- اشكال فى انتهاء الوقت بطلوع الشمس و أما قبله فأول الكلام فان التقييد خلاف الاطلاق المستفاد من الدليل.

الثانى: انه مقتضى الاصل الشرعى و العقلى فان مقتضاه الاخذ بالاكل فى مقام الشك نعم لو تم دليل الخصم لا تصل النوبه الى الاصل كما أن الاطلاق ينهدم به.

الثالث: النصوص الوارده فى المقام منها: ما رواه على بن يقطين قال:

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٨

(٣) الاسراء/ ٧٨

...

---

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّى الغداه حتى يسفر و تظهر الحمرة و لم

يركع ركعتي الفجر أ يركعهما أو يؤخرهما؟ قال: يؤخرهما «١».

فانه يستفاد من الروايه ان صلاه الفجر لا- ينقضى وقتها بظهور الحمرة بل يستفاد من النص انه يجوز التأخير اختيارا الى ظهور الحمرة حيث ان السائل فى ذهنه انه لو كان للنافله وقت قبل ظهور الحمرة لكان الاتيان بها جائزا بحيث يصلى النافله و تظهر الحمرة بعدها ثم يصلى الفجر و الامام عليه السلام لم يردعه عن ارتكازه.

و منها ما رواه عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل اذا غلبته عينه أو عاقه امر أن يصلى المكتوبه من الفجر ما بين أن يطلع الفجر الى أن تطلع الشمس و ذلك فى المكتوبه خاصه «٢».

و منها: ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما و وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغى تأخير ذلك عمدا و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام و وقت المغرب حين تجب الشمس الى أن تشتبك النجوم و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا من عذر أو من عله «٣».

فان قوله عليه السلام: «اول الوقتين افضلهما» يدل على بقاء وقت صلاه الفجر حتى بالنسبه الى العامد فانه يستفاد من صيغته التفضيل كما هو ظاهر و قوله:

«لا- ينبغى» غير ظاهر فى الحرمة بل لا يستفاد من هذا اللفظ الا الكراهه و لا نسلم ما أفاده سيدنا الاستاد من ظهوره فى الحرمة مضافا الى أنه على فرض التسليم

---

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٧

...

---

يرفع اليد عن هذا الظهور بصدر الرواية و يحمل على شدة الكراهة الى غير ذلك من النصوص.

الرابع: الاتفاق و التسالم بين الاصحاب فانه كيف يمكن أن يبقى مثل هذا الحكم مجهولا لديهم و هذا لا يكون تمسكا بالإجماع بل تمسك بالوضوح و السيرة العملية من المشرع بحيث لا يكون نكير من احد و هذا ظاهر.

و استدلل للقول الاخر بعده نصوص: منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وقت الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغي تأخير ذلك عمدا و لكنه وقت لمن شغل أو نسي أو نام «١».

بدعوى ان قوله عليه السلام: «لا ينبغي» يقتضى عدم جواز التأخير عمدا.

و فيه: انه لا نسلم ظهور هذا اللفظ فى الحرمه بل ظاهر فى الكراهه مضافا الى أنه على تقدير التسليم ترفع اليد عن ظهوره بحديث ابن سنان «٢» المصرح فيه بأن أول الوقتين أفضلهما.

و منها: ما قدمناه من روايه عمار بن موسى «٣» بتقريب ان المذكور فى الروايه وقت لدوى الاعذار و أما وقت المختار فلم يذكر. و هذا دعوى بلا دليل بل ان الروايه باطلاقها كما ذكرنا تدل على امتداد الوقت الى طلوع الشمس لمطلق المكلف اذ يستفاد من الروايه انه لو عاق المكلف امر فله التأخير و مقتضى اطلاقها ان الامر بيد المكلف فله أن يجعل كل امر اختياري مانعا عن الاتيان بالفريضة.

و منها: ما رواه ابو بصير ليث المرادى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) لاحظ ص ١٠٠

(٣) لاحظ ص: ١٠٠

**[مسألة ٤: الفجر الصادق هو البياض المعترض في الأفق الذي يتزايد وضوحا و جلاء]**

(مسألة ٤): الفجر الصادق هو البياض



المعترض فى الافق الذى يتزايد وضوحا و جلاء و قبله الفجر الكاذب و هو البياض المستطيل من الافق صاعدا الى السماء كالعمود الذى يتناقص و يضعف حتى ينمحي (١).

---

فقلت: متى يحرم الطعام و الشراب على الصائم و تحل الصلاه صلاه الفجر؟ فقال:

اذا اعترض الفجر فكان كالقبطيه البيضاء فثم يحرم الطعام على الصائم و تحل الصلاه صلاه الفجر قلت: أ فلسنا فى وقت الى أن يطلع شعاع الشمس قال: هيهات أين يذهب بك تلك صلاه الصبيان «١».

و قريب منه ما رواه أبو بصير المكفوف قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: اذا كان الفجر كالقبطيه البيضاء قلت: فمتى تحل الصلاه؟ فقال: اذا كان كذلك فقلت: أ لست فى وقت من تلك الساعه الى أن تطلع الشمس؟ فقال: لا انما نعتها صلاه الصبيان «٢».

بتقريب: انه يستفاد من هاتين الروايتين سيما ثانيتهما انه لا يجوز التأخير و انما التأخير من الصبيان.

و الانصاف: انه لا بأس بهذا الاستدلال لكن من مجموع روايات المسأله يستفاد المرجوحه فى التأخير لا الحرمة اضعف الى ذلك ان بقاء الوقت الى طلوع الشمس من الواضحات.

(١) ما أفاده فى المتن هو المعروف بين الاصحاب - كما فى بعض الكلمات - كما انه نقل عدم الخلاف فيه بل نقل عن العامه انهم موافقون للإماميه فى هذا

---

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٣

### **[مسأله ٥: الزوال المنتصف ما بين طلوع الشمس و غروبها]**

(مسأله ٥): الزوال المنتصف ما بين طلوع الشمس و غروبها و يعرف بزياده ظل كل شاخص معتدل بعد نقصانه أو حدوث ظله بعد انعدامه (١).

---

الرأى و يدل عليه من النصوص ما رواه ابو بصير

و يدل عليه أيضا ما رواه علي بن عطيه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

الصبح (الفجر) هو الذى اذا رأيته كان معترضا كأنه بياض نهر سوراء «٢».

مضافا الى أنه مقتضى الاصل العملى اذ نشك ان الفجر بما هو موضوع للواجب تحقق قبل صيرورته صادقا أم لا؟ و الاصل عدمه.

(١) يتحقق الزوال بزيادة الظل بعد انتهاء نقصانه كما هو الغالب أو بحدوثه بعد انعدامه و هو القليل و لذا لم يرد فى نص من النصوص عنوان الحدوث بعد الانعدام لاحظ ما رواه سماعه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام جعلت فداك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يمينا و شمالا كأنه يطلب شيئا فلما رأيت ذلك تناولت عودا فقلت: هذا تطلب؟ قال: نعم فأخذ العود فنصبه بحيال الشمس ثم قال: ان الشمس اذا طلعت كان الفىء طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول فاذا زالت زادت فاذا استتبت فيه الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع وصل العصر «٣».

و ما رواه علي بن أبى حمزه قال: ذكر عند أبى عبد الله عليه السلام زوال الشمس قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: تأخذون عودا طوله ثلاثة اشبار و ان زاد فهو أبين فيقام فما دام ترى الظل ينقص فلم تزول فاذا زاد الظل بعد النقصان

---

(١) لاحظ ص: ١٠١

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٤

و نصف الليل منتصف ما بين غروب الشمس و طلوعها (١).

---

فقد زالت «١» و ما رواه الصدوق «٢».

فان المذكور فيها عنوان الزيادة لكنها ضعيفه سنداً و ملخص الكلام ان خط النصف خط و دائره موهومه يقسم

الفلك الى نصفين الشرق والغرب و بعد طلوع الشمس من المشرق يوجد ظل للشاخص الى طرف المغرب و هذا الظل ينقص شيئاً فشيئاً حتى تصل الشمس الى الدائره القاسمه فان كانت مسامته للشاخص ينعدم الظل و ان كانت مائله الى الجنوب أو الشمال يبقى من الظل شيء غايه الامر ان كانت مائله الى الجنوب يحصل الظل في طرف الشمال و ينعكس في فرض العكس.

(١) وقع الخلاف في أن الليل يحسب من غروب الشمس الى الفجر أو يحسب منه الى طلوعها اختار سيدنا الاستاد القول الثاني و اصر بأن الليل يحسب من الغروب الى طلوع الشمس بدعوى أن الغسق عباره عن شدة الظلمه و هي انما تتحقق في نصف ما بين غروب الشمس و طلوعها و استدلل لما ادعاه بما رواه بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله سائل عن وقت المغرب فقال: ان الله يقول في كتابه لإبراهيم: «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي» و هذا اول الوقت و آخر ذلك غيبوبه الشفق و أول وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعنى نصف الليل «٣» و ما رواه زراره «٤».

و يرد عليه: انه يستفاد من الروايتين ان الشارع عرف الغسق بالنصف و معلوم ان النصف مفهوم واضح لدى العرف و بعد بيان هذه المقدمه نقول: الحق ما هو

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٤) لاحظ ص: ٨٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٥

...

---

المشهور و ان النصف يلاحظ بالنسبه الى غروب الشمس و طلوع الفجر اذ اليوم عباره عما بين الفجر و الغروب و

الغسق فسر بالنصف فلا يبقى مجال للإشكال.

و استدل سيدنا الاستاد على ما ادعاه بحديث زراره «١» بأنه سمي الزوال بالنصف في هذه الرواية و الحال ان الزوال لا يكون نصفاً الا أن يحسب مبدئه من طلوع الشمس.

و استدل أيضا بقوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ» و في حديث زراره فسر طرفاه بصلاة الغداة و المغرب و حيث ان المغرب داخل في الليل و خارج عن النهار كذلك صلاة الغداة.

و يرد على ما ادعاه ان الاستعمال اعم من الحقيقة فلا يدل كون الزوال نصفاً من النهار على ما رامه مضافاً الى أنه يمكن أن نلتزم بكون النهار من اول طلوع الشمس لكن لا ينافي أن لا يكون ما بين الطلوعين من الليل بل يكون من اليوم و أما ما أفاده من قرينه المقابلة فلا يقتضى كون الغداة خارجاً من النهار اذ القرينه أنما تؤثر عند الشك و نحن نعلم ان ما بين الطلوعين ليس من الليل مضافاً الى أن خروج الغداة من النهار لا يكون دليلاً على كونه من الليل و يضاف الى ذلك بأنه لو كان مثل هذه الاستعمالات دليلاً يكون قوله عليه السلام: «و هي وسط النهار و وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة و صلاة العصر» دليلاً على العكس.

و ملخص الكلام: انه لا شبهه ان ما بين الطلوعين اى الفجر من اليوم لغه و عرفاً و لا أقل من أن لا يعد من الليل و لا نستدل في هذه المقالة بروايه أبى هاشم الخادم قال: قلت لأبى الحسن الماضى عليه السلام: لم جعلت صلاة الفريضة

---

(١) لاحظ ص: ٧٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٦

و يعرف الغروب بسقوط القرص (١).

---

و السنه خمسين ركعه لا يزداد فيها

و لا- ينقص منها؟ قال: لا-ن ساعات الليل اثنتا عشره ساعه و فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعه و ساعات النهار اثنتا عشره ساعه فجعل الله لكل ساعه ركعتين و ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق غسق فجعل للغسق ركعه «١».

و لا بخبر ابان الثقفى قال سأل النصرانى الشامى الباقر عليه السلام عن ساعه ما هى من الليل و لا هى من النهار اى ساعه هى؟ قال أبو جعفر عليه السلام: ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس الحديث «٢» كى يقال: بأنهما ضعيفان سندا.

كما انا لا نستدل على كون ما بين الطلوعين من اليوم بروايه يحيى بن أكثم القاضى أنه سأل أبا الحسن الاول عن صلاه الفجر لم يجهر فيها بالقراءه و هى من صلوات النهار و انما يجهر فى صلاه الليل؟ فقال: لان النّبى صلى الله عليه و آله كان يغلس بها فقر بها من الليل «٣» كى يقال: بأنها ضعيفه سندا أيضا بل نستدل باللغه و العرف فانهما اصداقا شاهد على خروجه من مفهوم الليل و دخوله فى مفهوم النهار فلا وجه لهذه المقاله و عليه فما أفاده فى العروه بنحو الاحتمال هو الاقوى و الله العالم.

---

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ١٠٦

(١) قال السيد اليزدى قدس سره فى عروته: «و يعرف المغرب بذهاب الحمره المشرقيه عن سمت الرأس» و نقل عن السرائر الاجماع عليه و عن المعتبر عليه عمل الاصحاب و عن جماعه نسبته الى المشهور و فى الحقائق: «المشهور و هو الذى

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٤٩ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٧

...

---

عليه الاكثر من المتقدمين و المتأخرين انه انما يعلم بزوال الحمرة المشرقيه عن قمه الرأس الى ناحيه المغرب».

و فى قبال هذا القول هو القول بأن المغرب يتحقق باستتار القرص و نقل هذا القول عن الشيخ و السيد و ابن الجنيد و الصدوق و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار فلا بد من ملاحظه روايات الباب و استخراج النتيجة منها و فى المقام طائفتان من الروايات:

الطائفة الاولى ما استدل بها أو يمكن أن يستدل بها على القول الاول منها:

ما رواه بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا غابت الحمرة من من هذا الجانب يعنى من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الارض و غربها «١».

و قد عبر السيد الحكيم قدس سره عن هذه الروايه بمصحح بريد و الحال ان السند ضعيف بقاسم بن عروه و تقريب الاستدلال بهذه الروايه ان المستفاد منها ان غيوبه الحمرة من المشرق تلازم غيوبه الشمس و الروايه ساقطه عن درجه الاعتبار سنداً فلا تصل النوبه الى الدلاله مضافاً الى أن التلازم من هذا الطرف و من الممكن ان الشمس تغيب و الحمرة باقيه بعد.

و ما أفاده سيدنا الاستاد فى المقام ليس تاماً فانه لا يستفاد من الشرطيه التلازم من الطرفين و هذا واضح جداً.

و منها ما رواه على بن احمد بن اشيم عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق و تدرى كيف ذلك؟ قلت: لا قال: لان المشرق مظل على المغرب هكذا و

---

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٨

...

---

يساره فاذا غابت هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا «١» و الرواية ساقطه سنداً بالارسال.

و منها: ما رواه ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

وقت سقوط القرص و وجوب الافطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمه الرأس الى ناحيه المغرب فقد وجب الافطار و سقط القرص «٢». و هذه الرواية لإرسالها ساقطه عن درجه الاعتبار.

و منها: ما رواه أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اى ساعه كان رسول الله صلى الله عليه و آله يوتر؟ فقال: على مثل مغيب الشمس الى صلاه المغرب «٣».

و الرواية ضعيفه باسماعيل بن أبي ساره. و منها ما رواه بكر بن محمد «٤».

و تقريب الاستدلال ان الحديث دال على أن المغرب يتحقق بطلوع الكوكب و طلوع الكوكب يلانزم ذهاب الحمرة. و فيه: ان هذا أول الكلام بل قال بعض الاعاظم ان الغالب رؤيه الكوكب قبل ذهاب الحمرة.

و منها: ما رواه بريد بن معاويه العجلي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: اذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعنى ناحيه المشرق فقد غابت الشمس من شرق الارض و من غربها «٥». و هذه الرواية ساقطه بقاسم بن عروه.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥



(٤) لاحظ ص: ١٠٤

(٥) الوسائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٠٩

...

---

و منها: ما رواه محمد بن على قال: صحبت الرضا عليه السلام فى السفر فرأيتہ يصلى المغرب اذا أقبلت الفحمة من المشرق يعنى

ان فعله عليه السلام لا يدل على الالتزام كما هو ظاهر.

و منها: ما رواه شهاب بن عبد ربه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا شهاب اني احب اذا صليت المغرب أن أرى في السماء كوكبا «٢» و الروايه ضعيفه بمحمد بن حكيم.

و منها: ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: انما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشمس فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب و كان يصلي حين يغيب الشفق «٣» و الروايه ضعيفه بعلي بن يعقوب.

و منها: ما رواه بريد عن أحدهما عليهما السلام قال: اذا غابت الحمرة من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الارض و غربها «٤».

و قد مر الجواب و قلنا: بأن القاسم الواقع في الطريق ضعيف.

و منها: ما رواه محمد بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت المغرب فقال: اذا تغيرت الحمرة في الافق و ذهب الصفرة و قبل ان تشتبك النجوم «٥» و الروايه ضعيفه ببيكار و غيره.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر الحديث: ١١

(٥) نفس المصدر الحديث: ١٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٠

...

---

و منها: ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي:

مسوا بالمغرب قليلا فان الشمس يغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا «١».

و الروايه تامه سندا لكن فى الدلاله على المدعى نقاشا بل يمكن أن يقال:

ان الروايه تدل على خلاف المدعى اذ يفهم منها ان الميزان بغياب الشمس عن الافق و محصل الكلام انه لا يرتبط بمدعى الخصم فانه اما تدل

على أن الميزان بغيوبه الشمس عن جميع الاقطار فهذا باطل قطعاً و اما المقصود ان الشمس تغيب من نظركم و الحال انها بعد باقية فى الافق فالمس بهذا اللحاظ و على كلا التقديرين اجنبية عن المدعى كما هو ظاهر.

و منها: ما رواه عبد الله بن وضاح قال: كتبت الى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص و يقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً و تستتر عنا الشمس و ترتفع فوق الجبل حمرة و يؤذن عندنا المؤذنون أفأصلى حينئذ و أفطر ان كنت صائماً أو انتظر حتى يذهب الحمرة التى فوق الجبل؟ فكتب إلى: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطه لدينك «٢».

و تقريب الاستدلال بهذه الرواية ان الحكم مترتب على المغرب بعد ذهاب الحمرة و لكن حيث ان بيان هذا الحكم مخالف للتقية بينه عليه السلام بهذا التعبير فيكون الاحتياط فى الشبهة الحكمية.

و فيه: ان الحمل على التقية خلاف القاعدة الاولى بل يناسب أن يكون بلحاظ الشبهة الموضوعية و التعبير بالاحتياط يناسب عدم اللزوم و ان شئت قلت: ان الامام عليه السلام لا يناسب أن يبين الحكم الشرعى بنحو الاحتياط فهذا الاحتياط من

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١١

...

---

باب الشبهة الموضوعية كى يحصل اليقين بسقوط القرص عن الافق.

و منها ما رواه جارود قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: يا جارود ينصحون فلا يقبلون و اذا سمعوا بشىء نادوا به أو حدثوا بشىء أذاعوه قلت لهم: مسوا بالمغرب قليلاً- فتركوها حتى اشتبكت النجوم فأنا الآن اصليها اذا سقط القرص «١» و تقريب الاستدلال ظاهر.

و فيه: ان هذه الرواية تدل على خلاف المقصود اذ الجهال

إذا عوا أمرا مخالفا لمقالته عليه السلام و لذا صلى عند استتار القرص كي يكرن ردعا لما اذاعوا و حمل فعله على التقية على خلاف القاعده.

و بعباره اخرى: لا وجه لحمل فعله على التقية و الالتزام بأنه عليه السلام صلى قبل الوقت تقية و الحال ان الظاهر من الروايه انه لم يكن موضوع للتقيه فى هذه الروايه.

و مما يمكن أن يستدل به لهذا القول ما ربما يقال و ملخصه ان التأخير عن ذهاب الحمره كان من دأب الشيعة. و فيه: انه على فرض تحققه لا- يدل على الوجوب و الزوم غايته الرجحان فانه يناسب الحائظه كما ان الشهاده الثالثه فى الاذان و الاقامه من شعار الشيعة بحيث لو تركها احد يعد غير شيعي و الحال انها ليست منهما و هذا ظاهر واضح فانقدح انه ليس فى المقام دليل على هذا القول.

الطائفة الثانيه: ما استدل بها على القول الاخر منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: وقت المغرب اذا غربت الشمس

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٢

...

---

فغاب قرصها «١».

و منها: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاه و مضى صومك و تكف عن الطعام ان كنت أصبت منه شيئا «٢».

و منها: ما رواه اسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت المغرب قال: ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق «٣» الى غير ذلك من الروايات الوارده فى الباب ١٦ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه

السلام قال: اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر و اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة «٤».

و منها: ما رواه صفوان بن مهران الجمال قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ان معى شبه الكرش المنشور فاؤخر صلاه المغرب حتى عند غيبوبه الشفق ثم اصليهما جميعا يكون ذلك ارفق بى فقال: اذا غاب القرص فصل المغرب فانما انت و مالك لله «٥».

و منها: ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: وقت المغرب حين تجب الشمس الى أن تشتبك النجوم «٦» الى غير ذلك من

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٧

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٩

(٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٥) الوسائل الباب ١٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٢٤

(٦) نفس المصدر الحديث: ١٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٣

و الاحوط لزوما تأخير صلاه المغرب الى ذهاب الحمرة المشرقيه

### **[مسأله ٦: المراد من اختصاص الظهر بأول الوقت عدم صحه العصر إذا وقعت فيه عمدا]**

(مسأله ٦): المراد من اختصاص الظهر بأول الوقت عدم صحه العصر اذا وقعت فيه عمدا و أما اذا صلى العصر فى الوقت المختص بالظهر سهوا صحت (١).

و لكن الاحوط أن يجعلها ظهرا ثم يأتى بربع ركعات بقصد ما فى الذمه أعم من الظهر و العصر (٢) بل و كذلك اذا صلى العصر فى الوقت

---

الروايات الداله على هذا القول المتفرقه فى الابواب المختلفه فنقول: مقتضى القاعده هو القول الثانى لتماميه هذه الروايات سندا و دلالة و لو اغمض عما ذكرنا و قلنا بالتعارض فالترجيح مع هذه الطائفة لموافقتها لإطلاق الكتاب و لكن مع ذلك كله لا ينبغى

ترك الاحتياط فانه طريق النجاه كما اشار اليه الماتن بقوله: «والاحوط لزوما تأخير صلاه المغرب الى ذهاب

(١) وقع الكلام بين القوم في المراد من الاختصاص وقد مران المراد منه انه مع العمد والالتفات لا يجوز الاتيان بغير صاحبه الوقت و استظهرنا من النص ان الوقت من اوله الى آخره وقت و ظرف لكلتا الصلاتين و عليه يكون ما أتى به في أول الوقت مثلا صحيحا بلا اشكال لقاعده لا تعاد.

(٢) اذ هو مقتضى بعض النصوص لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا نسيت صلاه أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها و اقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامه اقامه لكل صلاه و قال: قال أبو جعفر عليه السلام: و ان كنت قد صليت الظهر و قد فاتتك الغداه فذكرتها فصل الغداه اى ساعه ذكرتها و لو بعد العصر و متى ما ذكرت صلاه فاتتك صليتها و قال: اذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاه أو بعد فراغك فانوها

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٤

...

---

الاولى ثم صلى العصر فانما هي أربع مكان أربع و ان ذكرت أنك لم تصل الاولى و أنت في صلاه العصر و قد صليت منها ركعتين فانوا الاولى ثم صل الركعتين الباقيتين و قم فصل العصر و ان كنت قد ذكرت انك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب فان كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر و ان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتتمها ركعتين ثم تسلم ثم تصلى المغرب فان كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب



و ان كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت فى الثالثه فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخره فان كنت قد نسيت العشاء الآخره حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخره و ان كنت ذكرتها و انت فى الركعه الاولى و فى الثانيه من الغداه فانوها العشاء ثم قم فصل الغداه و أذن و أقم و ان كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا فأبدأ بهما قبل أن تصلى الغداه ابدأ بالمغرب ثم العشاء فان خشيت أن تفوتك الغداه ان بدأت بهما فأبدأ بالمغرب ثم صل الغداه ثم صل العشاء و ان خشيت أن تفوتك الغداه ان بدأت بالمغرب فصل الغداه ثم صل المغرب و العشاء ابدء باولهما لأنهما جميعا قضاء ايهما ذكرت فلا تصلهما الا بعد شعاع الشمس قال: قلت: و لم ذاك؟ قال: لأنك لست تخاف فوتها «١»

و ما رواه الحلبي قال: سألته عن رجل نسي أن يصلى الاولى حتى صلى العصر قال: فليجعل صلاته التى صلى الاولى ثم ليستأنف العصر «٢».

فان مقتضى النصوص جعل ما اتى به ظهرا و اتيان العصر بعده فيلزم العمل به

---

(١) الوسائل الباب ٦٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٥

المشترك قبل الظهر سهوا سواء كان التذكر فى الوقت المختص بالعصر أو المشترك (١) و اذا قدم العشاء على المغرب سهوا صحت و لزمه الاتيان بالمغرب بعدها (٢).

### [مسألة ٧: فى وقت فضيله الظهر و العصر و العشاءين و الصبح]

(مسألة ٧): وقت فضيله الظهر ما بين الزوال و بلوغ الظل الحادث به مثل الشاخص و وقت فضيله العصر ما بين الزوال و بلوغ الظل الحادث به مقدار مثليه (٣).

---

ان قلت: ان المشهور افتوا بجعل ما اتى به

عصرا و الايتان بالظهر حيث انهم اعرضوا عن النص الوارد فى المقام. قلت: قد ذكرنا مرارا ان اعراض المشهور لا يقتضى سقوط اعتبار النص الجامع لشرائط الحجية فعليه لا بد من الايتان بالعصر بعد جعل ما أتى به ظهرا لكن مقتضى الاحتياط أن يؤتى به بقصد ما فى الذمه.

(١) بلا اشكال لقاعده لا تعاد و النص الخاص الوارد فى المقام غايه الامر فى مثل الظهرين لو قدم العصر بلا عمد يصح و لا بد من جعله ظهرا بمقتضى النص الخاص و اعراض المشهور عن الروايه و عدم الالتزام بمقتضاه لا- يوجب رفع اليد عن الدليل المعبر كما مر آنفا.

(٢) أما صحه العشاء فلقاعدته لا تعاد و أما وجوب الانيان بالمغرب فلعدم مجال للعدول.

(٣) قد اختلف الروايات الداله على وقت الفضيله و هى على طوائف: الطائفة الاولى: من هذه الاخبار نصوص تدل على أن وقت الفضل بعد بلوغ الظل قدمين للظهر و اربعة اقدام للعصر فمن هذه النصوص ما رواه زراره بن أعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاويه العجلي عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا:

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٦

...

---

وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما «١».

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان (ع) من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال: ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله كان قامه و كان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر ثم قال: أ تدري لم

جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال:

لمكان النافله لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضى ذراع فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافله و اذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله «٢».

و منها: ما رواه اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله اذا كان فيء الجدار ذراعا صلى الظهر و اذا كان ذراعين صلى العصر قال: قلت: ان الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله يومئذ قامه «٣».

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن تبلغ ذراعا فاذا بلغت ذراعا بدأت بالفريضة و تركت النافله «٤» الى غيرها من الروايات الداله على هذا المعنى.

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١ و ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣ و ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٧

...

---

الطائفة الثانية: ما يدل على أن وقت فضيله الظهر بلوغ الظل قدما و بلوغه قدمين للعصر فمن تلك النصوص ما رواه ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأل أبا عبد الله اناس و أنا حاضر الى أن قال: فقال بعض القوم: انا نصلى الاولى اذا كانت على قدمين و العصر على أربعة أقدام فقال أبو عبد الله عليه السلام: النصف من ذلك احب إلى «١».

الطائفة الثالثة: ما يدل على أن وقت الفضيله يدخل بدخول الوقت و يمتد

الى بلوغ الظل قامه و قامتين فمن تلك النصوص ما رواه احمد بن محمد بن أبى نصر قال: سألته عن وقت صلاه الظهر و العصر فكتب قامه للظهر و قامه للعصر «٢» و منها: ما رواه معاويه بن وهب «٣».

الطائفة الرابعة: ما يدل على دخول الوقت بعد ثلثي القامه و مما يدل عليه ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الصلاه فى الحضر ثمانى ركعات اذا زالت الشمس ما بينك و بين أن يذهب ثلثا القامه فاذا ذهب ثلثا القامه بدأت بالفريضة «٤».

الطائفة الخامسة: ما يدل من النصوص على أن الاتيان بالصلاه أمر مرغوب فيه فى اول الوقت و من هذه النصوص ما رواه سعد بن أبى خلف عن أبى الحسن موسى عليه السلام قال: الصلوات المفروضات فى اول وقتها اذا اقيم حدودها أطيب ريحا من قضيب الآس حين يؤخذ من شجره فى طيبه و ريحه و طراوته

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٣) لاحظ ص: ٧٣

(٤) الوسائل الباب: ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٢٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٨

...

---

و عليكم بالوقت الاول «١».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا دخل وقت صلاه فتحت أبواب السماء لصعود الاعمال فما احب أن يصعد عمل أول من عملى و لا يكتب فى الصحيفة احد أول منى «٢».

و منها: ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما و لا ينبغي تأخير ذلك عمدا و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام و ليس لأحد أن

يجعل آخر الوقتين وقتا الا من عذر أو عله «٣».

و منها: ما رواه سعيد بن الحسن قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الاول و هو أفضلهما «٤».

و منها: ما رواه ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال جبرئيل لرسول الله صلى الله عليه و آله في حديث: أفضل الوقت أوله «٥».

و منها: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: اعلم أن أول الوقت أبدا أفضل فعجل الخير ما استطعت و أحب الاعمال الى الله ما داوم عليه العبد و ان قل «٦».

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر الحديث: ٨

(٦) نفس المصدر الحديث: ١٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١١٩

...

---

و منها: ما رواه معاوية بن عمار أو ابن وهب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لكل صلاة وقتان و أول الوقت أفضلهما «١».

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفضل أو وسطه أو آخره؟ قال: أوله ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: ان الله عز و جل يحب من الخير ما يعجل «٢».

الطائفة السادسة: ما يدل على أن تأخير الفريضة لأجل النافله و من تلك النصوص ما رواه زراره «٣».

و منها: ما رواه زراره قال: قال لى: أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟

قال: قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يبلغ ذراعا فاذا بلغ ذراعا بدأت بالفريضة و تركت  
النافله «٤».

و منها: ما رواه محمد بن

مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا دخل وقت الفريضة انتفل أو ابدأ بالفريضة؟ فقال: إن الفضل أن تبدأ بالفريضة و إنما آخرت الظهر ذراعاً من عند الزوال من أجل صلاة الاوابين «٥».

الطائفة السابعة: ما يدل على أن وقت فضيله الظهر بلوغ الظل مثل الشاخص و على أن وقت فضيله العصر بلوغ الظل مثليه لاحظ ما رواه زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم يجبني فلما أن كان بعد ذلك

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٣) لاحظ ص: ١١٦

(٤) الفروع من الكافي ج ٣ ص: ٢٨٨ حديث: ١

(٥) نفس المصدر ص ٢٨٩ حديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٠

...

---

قال لعمر بن سعيد بن هلال: إن زراره سألتني عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فأقرئه مني السلام و قل له: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر و إذا كان ظلك مثلي فصل العصر «١».

الطائفة الثامنة: ما يدل على أن وقت فضيله الظهر من الزوال الى بلوغ الظل قامه و وقت فضيله العصر من قامه و نصف الى قاتين و يدل على هذا التفصيل ما رواه أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر و العصر فقال: وقت الظهر إذا زاغت الشمس الى أن يذهب الظل قامه و وقت العصر قامه و نصف الى قاتين «٢».

و لا بد من ملاحظه هذه الطوائف و أخذ النتيجة منها و قال سيدنا الاستاد- في المقام- بأن ما رواه ابن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام «٣» تام من حيث السند و أيضا تام من حيث الدلالة على

مذهب المشهور و لكن يجب تقديم ما يدل على أن وقت الظهر القدم و وقت العصر قدما و ما يدل على القدمين و أربعة أقدام على روايه ابن وهب الداله على القول المشهور.

و استدل على مدعاه بوجهين: الوجه الاول: ان اخبار القدم متواتره قطعيه الصدور مضافا الى أن جملة منها صحاح فحديث ابن وهب لا يكون حجه في نفسه لأنه مخالف للسنه القطعيه.

الوجه الثاني: ان حديث ابن وهب موافقه للعامه فعلى فرض التعارض يكون الترجيح مع أخبار القدم.

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) لاحظ ص: ٧٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢١

...

---

اقول: يرد عليه اولاً: ان ترجيح احد الطرفين على الطرف الاخر يتوقف على تحقق التعارض و الحال انه يمكن ان يقال: بعدم التعارض بين الروايات بأن نقول: الجمع بينها يقتضى أن يقال: الحق ما ذهب اليه المشهور بدليل حديثي البزنطي و ابن وهب و اخبار القدم لا تعارضهما فان جعل القدم أو القدمين لأجل النافله فيكون وقت الفضيله من أول الوقت غايه الامر لأجل النافله لا بأس بتأخيرها.

و ان شئت قلت: ان ملا-ك النافله يزاحم ملا-ك تقديم الفريضة و اتيانها اول الوقت و مع عدم الاتيان بالنافله يكون المقتضى للإتيان تاما و لا- مانع لتأثير المقتضى فكان الشارع الاقدس قال: ايها المكلف صل النافله ثم الفريضة و ان لم تصل النافله فأنت بالفريضة فالزمان زمان فضل الفريضة لكن مع ذلك ظرف للنافله أيضا و اختلاف ألسنه الروايات يعطى أن الفضل ذو درجات فافضلها هو أول الوقت ثم القدم ثم القدمان و هكذا.

و ثانيا: انه لو صلت النوبه الى التعارض و الترجيح فلا وجه لجعل اخبار القدم و القدمين



و الذراع و الذراعين طائفه واحده و جعل خبر ابن وهب فى قبالها بل كل طائفه بنفسها طرف المعارضه فلا تكون أطراف المعارضه منحصره فى طرفين.

و ثالثا: ان قطعيه صدور اخبار القدم لا توجب سقوط حديث ابن وهب عن الاعتبار اذ يمكن أن مفاد خبر ابن وهب هو الحكم الواقعى و بعبارة اخرى: كون احد المتعارضين قطعى الصدور لا يوجب سقوط الطرف الاخر عن الاعتبار و الذى يوجب سقوطه كونه مقطوع المخالفه مع الحكم الواقعى و المقام ليس كذلك.

و رابعا: انه لو وصلت النوبه الى المعارضه يمكن أن يقال: بأن الترجيح مع حديث ابن وهب لكونه موافقا مع الكتاب فان مقتضى قوله تعالى: «وَسَارِعُوا»

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٢

...

---

إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» (١) و قوله تعالى: «سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» (٢).

محبوبيه المسارعه.

فالمسارعه و المسابقه الى فعل الخير محبوب للشارع و لا اشكال فى أن المبادره الى الصلاه فى أول الوقت مصداق للمسارعه و المسابقه الى الخير فان المستفاد من الآيتين ان المسارعه و المسابقه الى عمل محبوب للشارع أمر مرغوب فيه.

و بعبارة اخرى: مقتضى الآيتين ان المبادره الى كل عمل واجب أو مستحب مرغوب فيه و مستحب فما يدل على محبوبيه الصلاه أول الوقت يوافق الآيتين.

و خامسا: الذى يستفاد من كتاب «الفقه على المذاهب الاربعه» ان آراء العامه فى المقام مختلفه فكيف يكون ما رواه ابن وهب موافقا لهم فالترجيح مع ما يدل على القول المشهور لكونه موافقا مع الكتاب كما أن الترجيح بالاحديث مع هذه الطائفه فان حديث البزنطى عن الرضا عليه السلام فالنتيجه ان الذى يختلج بالبال ان ما أفاده المشهور ينطبق على المستفاد من نصوص الباب.

بقى أمر فى المقام: و

هو أن الشاخص يختلف طولاً وقصراً فما المناطق في القدم ونحوه و يتضح هذا الامر بملاحظه ما ورد في حديث الجعفي «٣» فان الراوى يسأل ويقول: «ان الجدار يختلف» و يجيب عليه السلام بأن جدار مسجد النبي صلى الله عليه وآله كان بمقدار قامه فالميزان بالقامه المتعارفه هذا من ناحيه و من ناحيه اخرى ان القدم سبع القامه فلو قلنا: بأن الميزان ببلوغ الظل مقدار قدم أو قدمين معناه بلوغه سبع الشاخص و سعيه و هذا الميزان لا يختلف باختلاف الشواخص.

---

(١) آل عمران / ١٣٣

(٢) الحديد / ٢٢

(٣) لاحظ ص: ١١٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٣

و وقت فضيله المغرب من المغرب الى ذهاب الشفق و هو الحمره المغربيه (١) و هو أول وقت فضيله العشاء و يمتد الى ثلث الليل (٢).

---

(١) و تدل عليه جمله من النصوص: منها ما رواه بكر بن محمد «١» و منها:

ما رواه زراره «٢» و منها: ما رواه اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت المغرب قال: ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق «٣» و منها: ما رواه معاويه بن وهب «٤» و منها ما رواه ذريح «٥».

(٢) و يدل على المدعى ما رواه معاويه بن وهب «٦» و يدل على المدعى بالنسبه الى آخر الوقت ما رواه معاويه بن عمار «٧» و ما رواه أبو بصير «٨».

و ربما يقال: ما رواه بكر بن محمد «٩» يعارض هذه النصوص اذ مفاده ان آخر الوقت نصف الليل. و يجاب عن هذا الاشكال بأن حديث أبي بصير «١٠» يرفع التنافي و يجمع بين الطرفين فان مقتضى مجموع النصوص ان وقت الفضيله الى الثلث

(١) لاحظ ص: ١٠٤

(٢) لاحظ ص: ٩٠

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١٤

(٤) لاحظ ص: ٧٣

(٥) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٨

(٦) لاحظ ص: ٧٣

(٧) لاحظ ص: ٩٦

(٨) لاحظ ص: ٩٥

(٩) لاحظ ص: ١٠٤

(١٠) لاحظ ص: ٩٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٤

و وقت فضيله الصبح من الفجر الى ظهور الحمرة المشرقيه (١) و الغلس بها أول الفجر أفضل (٢).

(١) ما أفاده من حيث الابتداء موافق للكتاب و السنه و لكن ما ذكره من حيث الانتهاء الظاهر انه ليس فى نصوص الباب منه أثر لاحظ حديث ابن وهب «١» و حديث ذريح «٢» و حديثى الحلبي و ابن سنان «٣».

الا- أن يقال: بأن عنوان تجلّل الصبح و التنور و الاسفار ملازم لحدوث الحمرة فى المشرق فان ثبت التلازم فهو و الا فان قام الاجماع التعبدى الكاشف يتم الامر و الا- يشكل الجزم بالمدعى و اذا وصلت النوبه الى الاصل العملى لا يمكن اثبات بقاء الفضل الى زمان ظهور الحمرة فى المشرق اذ الاستصحاب الجارى فى الحكم الكلى معارض باستصحاب عدم الجعل الزائد مضافا الى أن استصحاب الوقت مع الشك فى الوقت فيه اشكال من ناحيه اخرى فتأمل.

(٢) فى المقام حدِيثان احدهما ما رواه يحيى اكثم القاضى «٤» و هو ضعيف بابن اكثم و للروايه سند آخر و هو أيضا ضعيف بعلى بن بشار.

ثانيهما ما رواه اسحاق بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أخبرنى عن أفضل المواقيت فى صلاة الفجر قال: مع طلوع الفجر ان الله تعالى يقول:

«إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا»<sup>□</sup> يعنى صلاة الفجر تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار فاذا صلى العبد صلاة الصبح

(١) لاحظ ص: ٧٣

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٨

(٣) لاحظ ص: ١٠٠ و ١٠١

(٤) لاحظ: ١٠٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٥

كما أن التعجيل في جميع أوقات الفضيله أفضل (١).

### **[مسألة ٨: وقت نافله الظهرين من الزوال إلى آخر اجزاء الفريضتين]**

(مسألة ٨): وقت نافله الظهرين من الزوال الى آخر اجزاء الفريضتين لكن الاولى تقديم فريضه الظهر على النافله بعد أن يبلغ الظل الحادث سبعي الشاخص كما ان الاولى تقديم فريضه العصر بعد ان يبلغ الظل المذكور أربعة أسباع الشاخص (٢).

---

الليل و ملائكه النهار «١».

و هذه الروايه أيضا ضعيفه فانها على روايه الصدوق ضعيفه بغياث بن كلوب و بروايه الكليني و الشيخ ضعيفه بعبد الرحمن بن سالم فلا دليل عليه نعم قد مر ان المستفاد من جمله من النصوص ان أول الوقت مطلقا أفضل و التعجيل أمر مندوب اليه فالالتزام به بالغسل في صلاه الصبح موافق لتلك الروايات فلاحظ.

(١) قد عقد لهذا العنوان بابا في الوسائل و هو الباب الثالث من أبواب المواقيت و قد اوردنا بعض هذه النصوص سابقا «٢» فلاحظ و مقتضى اطلاق هذه النصوص الداله على محبوبيه التعجيل استحباب التعجيل مطلقا كما ذكره الماتن دام ظله.

(٢) قال في الحقائق: «اختلف الاصحاب في آخر وقت نافله الظهرين فقول:

ان آخره أن يبلغ زياده الظل من قدمين الذي هو عبارته عن سبعي الشاخص للظهر و للعصر الى اربعة أقدام و هو مذهب الشيخ في النهايه و جمع من الاصحاب و قيل يمتد بامتداد المثل و هو مذهب الشيخ في الجمل و ملخص الكلام: ان المثل للظهر و المثلين للعصر و قيل: انه يمتد بامتداد وقت الفريضه و القائل مجهول».

---

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢)

...

و الحق هو القول الاول و لعله المشهور و ذلك للنصوص الوارده فى المقام منها ما رواه زراره «١» و منها ما رواه أيضا «٢» الى غيرهما من الروايات بل يدل على المقصود ما يدل من النصوص على كون الذراع وقت الظهر و الذراعين وقت العصر.

بتقريب: ان الوقت من دلو ك الشمس فالتأخير الى الذراع و الذراعين لأجل النافله.

و استدلل للقول الثانى بحديث زراره «٣» بتقريب: ان المراد من القامه الذراع بشهادته عدده نصوص منها ما رواه على بن حنظله قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: القامه و القامتان الذراع و الذراعان فى كتاب على عليه السلام «٤».

و منها: ما رواه على بن أبى حمزه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

القامه هى الذراع «٥».

و منها: ما رواه أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال له ابو بصير كم القامه؟ فقال: ذراع ان قامه رحل رسول الله صلى الله عليه و آله كانت ذراعا «٦».

و منها: ما رواه على بن حنظله قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: فى كتاب على عليه السلام: القامه ذراع و القامتان الذراعان «٧».

---

(١) لاحظ ص: ١١٦

(٢) لاحظ ص: ١١٦

(٣) لاحظ ص: ١١٦

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١٤

(٥) نفس المصدر الحديث: ١٥

(٦) نفس المصدر الحديث: ١٦

(٧) نفس المصدر الحديث: ٢٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٧

...

---

فهذه الروايه تكون قرينه لإرادته المثل من الذراع الوارد فى جمله من النصوص.

و الجواب عن هذا الاستدلال اولاً: انه لم يثبت هذا الادعاء و النصوص المشار اليها ضعيفه بعضها بعلی بن حنظله و بعضها بعلی بن أبى حمزه.

و ثانياً ان



ذيل الروايه صريح فى خلاف المطلوب المدعى حيث ذكر فيه:

«انه اذا بلغ فيئك ذراعا و ذراعين» فان الشاخص شخص المكلف و هذا الاحتمال على فرض جريانه فى الصدر غير جار فى الذيل كما هو ظاهر و على فرض التنافى بين الصدر و الذيل يكون المرجع غيره من النصوص.

و عن الشهيد: الاستدلال عليه بأن النبى صلى الله عليه و آله كان يوصل النافله بالفريضه و كذا بقيه السلف و لم يكونوا يفصلون و حيث علم ان وقت الفريضه المثل و المثلان يتم الامر.

و فيه: ان هذا المدعى اول الكلام و ثانيا: ان الدليل دل على أنه صلى الله عليه و آله كان يصلى فيما بلغ الظل بمقدار الذراع فعلى فرض تماميه المدعى يكون الحق هو القول المشهور لا هذا القول.

و استدل على القول الثالث بجمله من الروايات الداله على أعداد الرواتب منها ما رواه معاويه بن عمار «١» و منها ما رواه فضيل بن يسار «٢» و منها ما رواه حنان بن سدير «٣» الى غيرها من الروايات الوارده فى الباب ١٣ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل.

---

(١) لاحظ ص: ٣٦

(٢) لاحظ ص: ٤٢

(٣) لاحظ ص: ٣٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٨

...

---

بتقريب ان مقتضى اطلاق هذه الروايات جواز الاتيان بها الى آخر الوقت.

و فيه انها ليست بصدد البيان من هذه الجهه و ثانيا: على فرض ثبوت الاطلاق تحمل على المقيد بقرينه ما دل على توقيت النافله بوقت معين.

ان قلت: ان المطلق لا يحمل على المقيد فى باب المستحبات. قلت: ان سيدنا الاستاد و ان بنى على هذا الامر لكن لا نسلم ما أفاده فانه ما الفرق بين الامرين اذ المناط بوحده المطلوب و تعدده

فعلى فرض تقدير وحده المطلوب لا بد من الحمل بلا فرق بين الواجب و المندوب و على الثانى لا وجه للحمل أيضا على نحو الاطلاق مضافا الى أن النزاع انما يجرى فيما لا ينهى عن حصه خاصه و أما مع النهى عن فرد خاص لا يبقى موضوع للإتيان اذ لا يجتمع الامر و النهى فى امر واحد و لا يكون المورد قابلا لان يحصل الامتثال به.

و يمكن الاستدلال عليه بما ورد من النصوص فى الباب ٥ من أبواب المواقيت من الوسائل منها ما رواه الحارث بن مغيره و عمر بن حنظله و منصور بن حازم «١» حيث دلت على أن اختيار النوافل بيد المكلف فله أن يأتي بها فى كل قطعه من الزمان من أول الوقت الى آخره.

و أورد عليه سيدنا الاستاد بأنها ليست فى مقام البيان من هذه الجبهه. لكن تصديق هذا المدعى مشكل فلا بد من دفع الاشكال بنحو آخر و هو انه على فرض التسليم تقيد تلك النصوص بما دل على أن النافله لا بد من اتيانها فى وقت خاص. فالنتيجه: ان الحق هو القول الاول و عليه فلو اتى بالنافله بعد مضى ذلك الوقت يأتى بها رجاء بما لها من المطلوبيه.

---

(١) لاحظ ص: ٥٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٢٩

و وقت نافله المغرب بعد الفراغ منها الى آخر وقت الفريضة و ان كان الاولى عدم التعرض للأداء و القضاء بعد ذهاب الحمرة المغربيه (١).

---

(١) نسب الى المشهور ان انتهاء وقت نافله المغرب ذهاب الحمرة المغربيه و المرجع فى المسأله النصوص و الذى يستفاد من نصوص الباب امتداد وقتها الى آخر وقت الفريضة و من تلك النصوص ما رواه الحارث بن المغيره قال: قال

أبو عبد الله عليه السلام: أربع ركعات بعد المغرب لا تدعهن في حضر ولا سفر «١».

فان مقتضى اطلاق قوله عليه السلام أربع ركعات بعد المغرب لا تدعهن في حضر ولا سفر امتداد وقتها بامتداد وقت الفريضة الى غيره من النصوص الواردة في الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها من الوسائل فلو لم يكن للمشهور دليل على مدعاه يلزم القول بامتداد الوقت كما عليه جملة من الاعلام و منهم صاحب الحقائق.

و مما استدلل به عليه: أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي النافلة بعد فريضة المغرب و فيه: ان اثبات هذا الامر اول الكلام مضافا الى أنه لا يدل على انقضاء الوقت بذهاب الحمرة.

و مما استدلل به عليه أو يمكن الاستدلال به ان دليل فعل النافلة منصرف الى اتيانها قبل زوال الحمرة.

و فيه انه دعوى بلا دليل فانه كما ذكرنا ان مقتضى الاطلاق خلافه و مما يمكن أن يستدل به ان وقت الفريضة مضيق فكذلك النافلة بل اولى.

و فيه اولا انه لا ضيق في وقت الفريضة بل وقتها موسع الى نصف الليل.

و ثانيا: انه لا تلازم بين الامرين و الانصاف انه لا يمكن الالتزام به و الا كان

---

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٠

...

---

لازمه الالتزام بكون وقتها باقيا حتى بعد انقضاء وقت الفريضة و الحال ان الظاهر من دليل النافلة كونها للفريضة من حيث الوقت.

و نقل عن المحقق قدس سره انه استدلل عليه بأن التطوع في وقت الفريضة منهى عنه فلا يجوز الاتيان بالنافلة بعد ذهاب الحمرة اذ يدخل وقت فريضة العشاء بذهابها.

و فيه: اولا انه عليه لا يجوز الاتيان بها حتى

قبل ذهابها اذ وقت العشاء من حين الغروب فعلى القول بعدم الجواز لا بد من الالتزام بالجواز بالنسبة الى النوافل اليومية و منها نافله المغرب.

و ثانيا: انه انما يتم على القول بالحرمة و أما على القول بالجواز فلا كما هو ظاهر.

و ثالثا: انه لا يبعد أن يستفاد من تلك الأدلة انه انما يكون اتيان النافله منها عنه فيما يكون اتيانها مزاحما لإتيان الفريضة لكن لو لم يكن مزاحما كما لو كان الاتيان بها حراما أو مرجوحا فلا مانع من الاتيان بالنافله كما لو فرض ان الجائر يكره على عدم الاتيان بالفريضة.

و ملخص الكلام: ان البحث في وقت النافله من حيث هي و أما كونها مزاحما للفريضة فهو امر آخر فانه يمكن أن يفرض ان المكلف اتى بالعشاء سهوا قبل المغرب فلا موضوع لما ذكر.

كما انه لنا أن نقول: بأنه ما المانع من الاتيان بالنافله بعد الاتيان بفريضة العشاء.

و مما يمكن أن يستدل به عليه ما في بعض الاخبار من المنع عن الاتيان بنافله المغرب بالنسبة الى من يفيض من عرفات اذا صلى المغرب بالمشعر لاحظ الروايات

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣١

و يمتد وقت نافله العشاء بامتداد وقتها (١).

---

في الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر منها ما رواه عن بن مصعب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اذا صليت المغرب بجمع اصلي الركعات بعد المغرب قال: لأصل المغرب و العشاء ثم صل الركعات بعد «١».

بتقريب: ان النهي عن النافله ليس الا من اجل ذهاب الوقت و في بعض الاخبار سمي المزدلفه بالجمع لأنه يجمع بين الصلاتين بلا فصل بينهما بالنافله «٢».

و فيه: انه لا يدل على المطلوب فانه حكم خاص وارد في مورد مخصوص و

يدل بعض نصوص ذلك الباب ان أبا عبد الله عليه السلام قد فصل بين الصلاتين بالنافله «٣» فيعلم ان وقت النافله لا ينقضى بمضى هذا المقدار من الوقت.

و استدل عليه بالإجماع. و فيه ما فى غيره من الاجماع مضافا الى أن المخالف موجود فى المسأله كالشهيد- على ما نقل عنه- و كصاحب المدارك و كاشف اللثام و صاحب الحقائق فالحق ما ذهب اليه هؤلاء الاعلام و هذا ما تقتضى الصنائه و لكن الاولى الموافق للأخذ بالحائظه عدم التعرض للأداء و القضاء بعد ذهاب الحمره المغربيه كما فى المتن.

(١) المشهور بل المجمع عليه ان الوتيره يمتد وقتها بوقت الفريضه و لا يخفى انه ليس فى الادله ما يدل على كون الوتيره نافله للعشاء بل مشروعيتها لإتمام عدد النوافل و يدل عليه بعض النصوص.

منها ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل قبل العشاء الآخره

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٢

...

---

و بعدها شىء؟ قال: لا غير انى اصلى بعدها ركعتين و لست احسبهما من صلاه الليل «١». فانه يدل على أن النافله لم تفرض لفريضه العشاء.

و منها ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى حديث قال: و انما صارت العتمه مقصوره و ليس تترك ركعتاها (ركعتيها) لان الركعتين ليستا من الخمسين و انما هى زياده فى الخمسين تطوعا ليتم بهما بدل كل ركعه من الفريضه ركعتين من التطوع «٢».

و الحاصل ان الوتيره ليست نافله للعشاء. و ربما يقال: بأن قوله عليه السلام فى بعض النصوص: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن الا

بوتر «٣» يدل على التوقيت بدعوى ان الغالب فى البيتوته وقوعها قبل انتصاف الليل هذا من ناحيه و من ناحيه اخرى انه فسر الوتر فى تلك الروايات بالوتيره.

وفيه: ان النص الذى فسر فيه الوتر بالوتيره خبر أبى بصير «٤» وهذه الخبر ضعيف يا بن أبى حمزه و البيتوته عبارته عن الاقامه فى الليل و معنى الخبر ظاهرا انه من كان يؤمن بالله و اليوم الاخر لا يصبح الا مع الاتيان بصلاه الوتر التى تكون صلاه الليل. و ما دل من الاخبار من صدق البيتوته قبل انتصاف الليل كخبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: قال: اذا فرغت من طوافك للحج و طواف النساء فلا تبيت الا بمنى الا أن يكون شغلك فى نسكك و ان خرجت

---

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب اعداد الفرائض الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ١ و ٢

(٤) لاحظ ص: ٥١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٣

و وقت نافله الفجر السدس الاخير من الليل و ينتهى بطولوع الحمرة المشرقيه على المشهور (١).

---

بعد نصف الليل فلا يضرك ان تبيت فى غير منى «١» لا يدل على كون معنى اللفظ كذلك فان الاستعمال اعم من الحقيقه و أصاله الحقيقه ليست اصلا تعبديا.

نعم يمكن أن يستفاد مما دل على كون الوتيره بدل الوتر ان ظرفها قبل نصف الليل حيث ان الوتر ظرفه بعد الانتصاف و لا يكون البديل و المبدل منه متحدين من حيث الظرف اذ مع مضى النصف يتوجه التكليف بالمبدل منه و لا موضوع للبديل فيكون ظرفها قبل الانتصاف و لو وصلت النوبه الى الاصل العملى يقع التعارض بين استصحاب

عدم الجعل المطلق و الجعل المقيّد و بعد التساقط تصل النوبه الى البراءه و مقتضاها الاطلاق اذ البراءه تقتضى السعه و عدم الاطلاق يقتضى المضيقه نعم لو قلنا: بأن البراءه لا تجرى فى المستحبات يكون مقتضى حكم العقل الاقتصار على المتيقن و لا يخفى ان استصحاب عدم جعل المطلق لا يعارضه استصحاب عدم جعل المضيق الا على القول بالاصل المثبت.

(١) وقع الخلاف بين الاعلام فى نافله الفجر ابتداء و انتهاء و الظاهر أن منشأ الخلاف اختلاف النصوص فالاولى النظر فيها و الالتزام بما يستفاد منها و النصوص على طوائف:

منها: ما دل على أن وقتها قبل الفجر و كونها داخله فى صلاه الليل و مما دل عليه ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن ركعتى الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر فقال: قبل الفجر انهما من صلاه الليل ثلاث عشره ركعه صلاه الليل أ تريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة «٢».

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب العود الى منى الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٤

...

---

و منها: ما دل على كونها قبل الفجر بلا تعرض لكونها داخله فى صلاه الليل و مما دل عليه ما رواه زراره أيضا قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداه أين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداه «١».

و منها: ما يدل على كونها بعد الفجر و منه ما رواه يعقوب بن سالم البزاز قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام صلّهما بعد الفجر و اقرأ فيهما فى الاولى قل

يا أيها الكافرون و في الثانيه قل هو الله احد «٢».

و مثله في الدلاله ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صلّهما بعد ما يطلع الفجر «٣».

و منها: ما يدل على جواز ايقاعها قبل الفجر و عند الفجر و بعده و منه ما رواه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: صل ركعتي الفجر قبل الفجر و بعده و عنده «٤».

الى غيره من النصوص الوارده في الباب ٥٢ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و منها: ما يدل على كون انقضاء وقتها ظهور الحمره المشرقيه و صدق الاسفرار بلا تعرض لابتداء وقتها و منه ما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا- يصلّي الغدا حتى يسفر و تظهر الحمره و لم يركع ركعتي الفجر أ يركعهما أو يؤخرهما قال: يؤخرهما «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) الوسائل الباب ٥١ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

(٤) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٥) الوسائل الباب ٥١ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٥

...

---

و منها: ما يدل على امتداد وقتها الى طلوع الشمس و هو ما رواه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال: تركعهما حين تنزل (تترك) الغداه انهما قبل الغداه «١».

و منها: ما دل على امتداد وقتها الى حصول التنور بالغداه و هو ما رواه الحسين بن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يقوم و قد نور بالغداه قال: فليصل السجدين الليلتين (اللتين ظ) قبل الغداه ثم ليصل الغداه «٢».

و لا يخفى ان الطائفه



السادسه لاختلاف نسخها لا يمكن الاعتماد عليها فتسقط عن الاعتبار و أما الطائفة السابعة فلا اعتبار بسندها فان فى السند قاسم بن محمد و يحتمل كونه هو الجوهرى و لم يوثق و وقوعه فى اسناد كامل الزياره لا يترتب عليه الاثر كما بنينا عليه فتبقى بقيه الروايات.

فنقول: أما ما دل على كونها بعد الفجر فلا- دليل على كونه ناظرا الى النافله بل لا يبعد أن يكون ناظرا الى صلاه الفجر اى الفريضة فلا- موضوع للمعارضه و قال سيدنا الاستاد فى هذا المقام بأنه لا تعارض بين هذه الطائفة و بين ما دل على كونها قبل الفجر اذ يدل ما دل على كونها قبل الفجر ان ايقاعها قبله افضل فيجمع بين الطائفتين اذ صرح فيه بأن التقديم أفضل.

و ما أفاده مخدوش اذ ليس فيه ما يدل على الافضليه بل يدل على كونها قبله و تلك الطائفة تدل على كونها بعده فيقع التعارض بينهما.

و لا- يخفى انه لا مجال للجمع بين الطائفتين بحديث ابى بصير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: متى اصلى ركعتى الفجر؟ قال: فقال لى: بعد طلوع

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٦

...

---

الفجر قلت له: ان أبا جعفر عليه السلام أمرنى أن اصليهما قبل طلوع الفجر فقال:

يا با محمد ان الشيعة أتوا أبى مسترشدين فأفتاهم بمر الحق و أتونى شكاكاً فافتيتهم بالتقيه «١» لضعفه بعلى بن أبى حمزه البطائنى.

و أفاد سيدنا الاستاد أيضا بأن ما دل على كونها بعد الفجر موافق للعامة فعند المعارضه تقدم تلك الطائفة الاخرى.

و ما أفاده غير سديد لان ما دل على كونها قبل الفجر كما أنها تعارض تلك الروايات المشار اليها

كذلك تعارض ما دل على كونها من صلاه الليل و أيضا تعارض ما دل على التخيير بين ايقاعها قبله و عنده و بعده لكن العمده كما قلنا انه لا- موضوع للمعارضه اذ لا دليل على كون ما دل على كونها بعد الفجر ناظرا الى النافله فبقى نحن و بقيه الطوائف من الروايات و هى طوائف اربع و يقع التعارض بين ما دل على التخيير و بين ما يدل على كونها من صلاه الليل و ما يدل على أنها قبل الفجر و كلها مخالف للعامة حيث انه نقل عنهم بأنهم قائلون بأنها بعد الفجر.

و أما ما دل على كونها باقيه الى ظهور الحمرة فهى و ان كانت معارضه لما دل على كونها من صلاه الليل بل تعارض ما يدل على كونها قبل الفجر لكن حيث انها مرويه عن أبى الحسن عليه السلام و قد ذكرنا فى بحث الترجيح بأن الرجحان مع المتأخر و الاحداث فنأخذ بروايه ابن يقطين.

فتحصل: ان وقتها من حيث الانتهاء ظهور الحمرة المشرقيه و انما الكلام من حيث المبدأ فالمشهور أن مبدئها الفجر الاول و قال سيدنا الاستاد بأن إتيانها بعد الفجر الاول مما لا اشكال فيه لروايه على بن يقطين.

---

(١) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٧

و يجوز دسها فى صلاه الليل قبل ذلك (١).

---

وفيه: ان روايه ابن يقطين ناظره الى آخر الوقت و لا يستفاد منها جواز اتيانها قبل الفجر الصادق و عليه يشكل الالتزام بالجواز بل ابتدائه حسب الصنائه الفجر الثانى.

و يمكن تقريب المدعى بوجهين: الاول: ان الظاهر بنظر العرف ان النافله تابعه للفريضه من حيث الوقت فلو لم يكن دليل من الخارج

يكون ايقاعها قبل وقت الفريضة ايقاعا في غير ظرفها.

الثاني: انه مقتضى الاصل فان مقتضى استصحاب عدم تشريع النافله قبل الفجر الثانى عدم الجواز فالنتيجه ان مبدئها الفجر الثانى خلاف الشهره المحققه بل الاجماع و الله العالم.

(١) يدل عليه ما رواه احمد بن محمد بن أبى نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن ركعتى الفجر فقال احشوا بهما صلاه الليل «١».

و مقتضى اطلاق الدبر جواز الدس مطلقا ففى كل مورد يجوز الاتيان بصلاه الليل يجوز دسها فيها و بعبارة اخرى: هى تابعه لها فى هذه الصوره.

و ان شئت قلت: نافله الفجر تاره يؤتى بها باستقلالها و اخرى بتبع صلاه الليل ففى الصوره الاولى لا بد من ملاحظه وقتها بحيالها و فى الصوره الثانيه تتبع وقت صلاه الليل اذ ليس لها استقلال.

و أما ما فى كلام سيدنا الاستاد من أن مقتضى كونها من صلاه الليل كونها محكومها باحكامها فتجرى عليها ما يجرى عليها غير تام اذ تلك النصوص كانت طرفا للمعارضه و لذا تسقط. مضافا الى أنه لا يستفاد منها الا كونها جزءا من صلاه الليل فالنتيجه هى التبعية المحضه.

---

(١) المصدر السابق الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٨

و وقت نافله الليل منتصفه الى الفجر الصادق (١).

---

(١) المشهور ان ابتداء وقتها نصف الليل و ما يمكن أن يستدل به عليه امور:

الاول: الاجماع و حاله معلوم.

الثاني: مرسل الصدوق قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: وقت صلاه الليل ما بين نصف الليل الى آخره «١» و فيه ما فيه.

الثالث: ما دل على أن أهل البيت كانوا ملتزمين باتيانها بعد الانتصاف و منه ما رواه ابن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: كان رسول الله صلى

اللّٰه عليه و آله اذا صلى العشاء آوى الى فراشه و لم يصل شيئا حتى ينتصف الليل «٢».

و مثله ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان على عليه السلام لا يصلى من الليل شيئا اذا صلى العتمه حتى ينتصف الليل و لا يصلى من النهار شيئا حتى تزول الشمس «٣».

و يمكن أن يشكل بأنه مجرد التزام و لا يدل على أزيد من الرجحان و ان كان الجزم بالاشكال مشكلا أيضا.

الرابع الروايات الداله على جواز التقديم على الانتصاف لذوى الاعذار الوارده فى الباب ٤٤ من أبواب المواقيت من الوسائل منها: ما رواه ليث المرادى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى الصيف فى الليالى القصار صلاه الليل فى أول الليل فقال: نعم نعم ما رأيت و نعم ما صنعت يعنى فى السفر قال: و سألته عن الرجل يخاف الجنابه فى السفر أو فى البرد فيعجل صلاه الليل و الوتر فى أول الليل فقال: نعم «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٣٩

...

---

و استشكل سيدنا الاستاد فى هذا الوجه بأنها لا تدل على عدم الجواز اذ يمكن أن يكون التقديم مرجوحا و مع العذر يرتفع المرجوحه.

وفيه: ان الايراد فى غير موده فان الظاهر من تلك النصوص ان السائل فى ذهنه عدم الجواز عند عدم العذر و الامام عليه السلام يقرره على ما فى ذهنه فلا بأس بهذا الوجه.

الخامس: النصوص الداله على أن قضائها أفضل من الاتيان بها قبل الانتصاف الوارده فى الباب ٤٥ من

أبواب المواقيت من الوسائل منها ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: قلت له: ان رجلا من مواليك من صلحائهم شكى إلى ما يلقي من النوم و قال: انى اريد القيام بالليل (للصلاه) فيغلبنى النوم حتى اصبح فربما قضيت صلاه الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله فقال: قره عين و الله قره عين و الله و لم يرخص فى النوافل (الصلاه) اول الليل و قال: القضاء بالنهار أفضل «١».

بتقريب: انه لو كان وقتها من أول الليل لم يكن وجه لا- فضيله قضائها نهارا فان الافضليه تنافى التوقيت كما هو الظاهر و هذا الاستدلال لا بأس به من جهة عدم جواز الايقاع فى اول الليل لكن لا تدل تلك النصوص على كون وقتها من النصف فلاحظ.

و يستفاد من تلك النصوص ان الايقاع فى اول الليل جائز لمن يخاف النوم غايه الامر القضاء افضل.

السادس: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: انما على أحدكم

---

(١) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٠

...

---

اذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّى صلاته جمله واحده ثلاث عشره ركعه ثم ان شاء جلس فدعا و ان شاء نام و ان شاء ذهب حيث شاء «١» فانه مقتضى مفهوم الشرط.

السابع: انه مقتضى الاستصحاب و التقريب ظاهر.

و ما يمكن الاستدلال به على كون وقتها من اول الليل امور: منها المطلقات لاحظ ما رواه الحارث بن المغيرة فى حديث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام كان أبى لا يدع ثلاث عشره ركعه بالليل فى سفر و لا حضر «٢» و يمكن أن يرد عليه بأنه ليس فيها اطلاق من هذه الجهة.

و

منها: الاخبار الداله على جواز الاتيان قبل الانتصاف عند الضروره لاحظ ما رواه ليث المرادى «٣» و سائر الروايات الوارده فى الباب ٤٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

بتقريب: أن المستفاد من تلك الاخبار ان التوسعه بلحاظ قابليه الظرف لا لأجل الضروره و هذا الاستدلال غريب فان تلك الاخبار تدل على عكس المدعى كما ذكرنا و هذا الادعاء خلاف ظاهر تلك الاخبار.

و منها روايه الحسين بن على بن بلال قال: كتبت اليه فى وقت صلاه الليل فكتب: عند زوال الليل و هو نصفه أفضل فان فات فاوله و آخره جائز «٤».

لكن الروايه ضعيفه بابن بلال.

و منها: ما رواه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بصلاه الليل

---

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب التعقيب الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ١

(٣) لاحظ ص: ١٣٨

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤١

...

---

فيما بين أوله الى آخره الا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل «١» و مثله خبر ابن عيسى «٢». و مثلهما خبر محمد بن حمران «٣».

و مقتضى الجمع بين النصوص أن يقال: ان مبدء وقت نافله الليل من النصف الا لعارض خارجى فان ما رواه سماعه يقتضى جواز الايقاع من أول الليل لكل احد لكن مفهوم الشرط المستفاد من القضييه الشرطيه يقيد الاطلاق فيختص الجواز بصوره العذر كما أن التقييد بذوى الاعذار يقيد عدم جواز التقديم على النصف المستفاد من روايه زرار «٤» فان مفهوم تلك الروايه يقتضى المنع عن التقديم على النصف بنحو الاطلاق لكن هذه النصوص يقيدها بغير ذوى الاعذار.

هذا بالنسبه الى مبدء النافله و أما منتهى وقتها فالمشهور كما فى المتن

الفجر الثاني و يمكن الاستدلال عليه ببعض النصوص و منه ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقوم من آخر الليل و هو يخشى أن يفجأه الصبح يبدأ بالوتر أو يصلي الصلاه على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال: بل يبدأ بالوتر و قال: أنا كنت فاعلا ذلك «٥».

و تقريب الاستدلال بالروايه ظاهر فانه لو لم يكن الصبح نهايه الوقت لم يكن وجه للخشيه و منه ما رواه معاويه بن وهب «٦» و يدل عليه ما رواه اسماعيل بن

---

(١) المصدر السابق الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ١١

(٤) لاحظ ص: ١٣٩

(٥) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

(٦) لاحظ ص: ٥١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٢

و افضله السحر و الظاهر انه الثلث الاخير من الليل (١).

---

جابر أو عبد الله بن سنان «١» مضافا الى أن الظاهر انه اتفقي.

(١) قد اشتمل بعض الروايات لفظ السحر لاحظ ما رواه أبي بصير «٢» و في جملة من الروايات و منها روايه أبي بصير قد اشتملت عنوان آخر الليل و منها:

ما رواه زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما جرت به السنه في الصلاه؟

فقال: ثمان ركعات الزوال و ركعتان بعد الظهر و ركعتان قبل العصر و ركعتان بعد المغرب و ثلاث عشره ركعه من آخر الليل منها الوتر و ركعتا الفجر الحديث «٣».

و منها: ما رواه سليمان بن خالد «٤» الى غيرها من الروايات و لفظ السحر فسر بآخر الليل و مجرد الجمع بين لفظ السحر و لفظ  
الآخر في حديث ابي بصير «٥» لا يدل على اختلاف المعنى بل يمكن أن يكون تكرارا و تأكيدا



و عليه يكون الافضل الاتيان بها آخر الليل.

و يظهر من خبر إسماعيل بن سعد الأشعري قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر قال: احبها إلى الفجر الاول و سألته عن أفضل ساعات الليل قال: الثلث الباقي الحديث «٤» ان الثلث الاخير من الليل افضل و أما الوتر فالافضل أن يقع بين الفجرين كما يظهر من هذا الخبر فلاحظ.

فالتتيجه: ان وقت نافله الليل يدخل بالنصف و يكون إيقاعها في الثلث الاخير

---

(١) المصدر السابق الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٥٠

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ٣

(٤) لاحظ ص: ٤٢

(٥) لاحظ ص: ٥٠

(٦) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٣

...

---

أفضل و أفصل منه ما يكون الوتر بين الفجرين.

بقى شىء و هو انه يستفاد من بعض النصوص جواز اتيان النافله بعد الفجر كخبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلاه الليل و الوتر بعد طلوع الفجر فقال: صلها بعد الفجر حتى يكون في وقت تصلى الغداه في آخر وقتها و لا تعتمد ذلك في كل ليله و قال: أوتر أيضا بعد فراغك منها «١».

و غيره الوارد في الباب ٤٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و في قبال هذه الطائفه طائفه اخرى تدل على كونها قضاء: منها خبر اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال لا «٢».

و منها خبر سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون في بيته و هو يصلي و هو يرى أن عليه ليلا ثم يدخل عليه الآخر من الباب فقال: قد أصبحت هل يصلي

الوتر أم لا أو يعيد شيئاً من صلاته؟ قال: يعيد ان صلاها مصباحاً «٣».

و فى المقام طائفه ثالثه تدل على الجواز فيما استيقظ و يرى انه لم يصل صلاه الليل و منها ما رواه سليمان خالد قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: ربما قمت و قد طلع الفجر فاصلى صلاه الليل و الوتر و الركعتين قبل الفجر ثم اصى الفجر قال: قلت أفعل أنا ذا؟ قال: نعم و لا يكون منه عادة «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٤٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٤

### **[مسألة ٩: يجوز تقديم نافلتى الظهرين على الزوال يوم الجمعة]**

(مسألة ٩): يجوز تقديم نافلتى الظهرين على الزوال يوم الجمعة (١) بل فى غيره أيضا اذا علم أنه لا يتمكن منهما بعد الزوال

---

و منها ما رواه عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: اقوم و قد طلع الفجر فان أنا بدأت بالفجر صليتها فى أول الوقت و ان بدأت بصلاه الليل و الوتر صليت الفجر فى وقت هؤلاء فقال: ابدأ بصلاه الليل و الوتر و لا تجعل ذلك عادة «١».

و حيث انا غير ملتزمين بانقلاب النسبه تقع المعارضه بين الأولى و الثانية و الترجيح مع ما يدل على عدم الجواز و اختصاص النافله بالليل لأنها توافق الكتاب و هو قوله تعالى وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ «٢» فما يدل على الجواز يسقط و يبقى ما يدل على عدمه و بعد سقوط تلك الطائفة يقيد ما يدل على عدم الجواز بما يدل على الجواز فى الصورة الخاصه.

و لك أن تقول: ان الروايه المقيده

تقييد الطائفتين كليهما هذا على تقدير تماميه سند المقييد و أما على تقدير عدم تماميته- كما هو ليس ببعيد- فالامر أظهر و لا يخفى ان خبر ابن يزيد مخدوش سندا.

(١) الجزم بما أفاده مشكل و اختلاف الروايات لا يدل على المدعى و يستفاد من حديثي البنظي نحو خاص قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة قال: ست ركعات في صدر النهار و ست ركعات قبل الزوال و ركعتان اذا زالت و ست ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعه سوى الفريضة «٣».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٥

(٢) الاسراء / ٧٩

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٥

فيجعلهما في صدر النهار (١).

---

و عن أبي الحسن عليه السلام قال: النوافل في يوم الجمعة ست ركعات بكرة و ست ركعات ضحوه و ركعتين اذا زالت الشمس و ست ركعات بعد الجمعة «١».

و حيث ان الاحدثيه من المرجحات فلا بد من الاخذ بهما و أما تقديمهما على الزوال رجاء فلا مانع منه.

(١) نسب الى المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهرين على الزوال و فى مقابل هذا القول القول بالجواز مطلقا و فى المقام قول بالتفصيل و هو انه يجوز اذا كان للمكلف عذر و شغل يعذره عن ايقاع النافله فى وقتها و الا فلا يجوز و المدرك للتفصيل ما رواه اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى اشتغل قال:

فاصنع كما تصنع صل ست ركعات اذا كانت الشمس فى مثل موضعها من صلاه العصر بين ارتفاع الضحى الاكبر و اعتد بها من الزوال «٢».

و بهذه الروايه يقيد ما يدل على جواز التقديم على الاطلاق كحديث محمد بن عذافر

قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صلاة التطوع بمنزله الهدية متى ما أتى بها قبلت فقدم منها ما شئت و آخر منها ما شئت «٣».

و الانصاف ان العمل بالاطلاق و غض النظر عن روايه اسماعيل بن جابر مشكل و لا يخفى ان روايه ابن جابر ذكر فيها لفظ فاء الظاهر فى كون بعده جزاء للشرط المقدر و مفهوم الشرط حجه لكن لو اخذنا بروايه ابن جابر فلا بد من لحاظ القيود

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٩

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٦

و كذا يجوز تقديم صلاه الليل على النصف للمسافر اذا خاف فوتها ان أخرها أو صعب عليه فعلها فى وقتها (١) و كذا الشاب (٢).

---

المذكوره فيها و القائل بالتقييد لم يلتزم بهذه القيود و المسأله محل اشكال و الاحتياط طريق النجاه.

(١) النصوص الوارده فى المقام قسمان: احدهما مطلق و منه ما رواه ليث المرادى «١» و منه ما رواه سماعة بن مهران أنه سأل أبا الحسن الاول عليه السلام عن وقت صلاه الليل فى السفر فقال: من حين تصلى العتمه الى أن ينفجر الصبح «٢».

ثانيهما ما قيد بخوف الفوت و منه ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان خشيت أن لا تقوم فى آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل و أوتر فى اول الليل فى السفر «٣». و بقانون تقييد المطلق بالمقيد لا بد من تقييد الاطلاق ثم ان التقديم من باب التوسعه فى الوقت فيكون الاتيان بها اداء أو يكون من باب التعجيل كصلاه القضاء غايه الامر يكون القضاء بعد مضى الوقت و التعجيل

قبل زمان الواجب و الظاهر انه من باب التوسعه فان المستفاد من حديث سماعه «٤» صريحا ان الوقت المقرر لها من بعد العتمه الى الفجر فى السفر غايه الامر يقيد بقيد خوف الفوت كما ذكرنا فظهر مما سبق انه لا وجه لما أفاده سيد المستمسك قدس سره.

(٢) لا يخفى ان عنوان الشاب لم يرد فى الادله الا فى روايه يعقوب الاحمر

---

(١) لاحظ ص: ١٣٨

(٢) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) مر آنفا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٧

و غيره ممن يخاف فوتها اذا آخرها لغلبه النوم (١) او طرو الاحتلام (٢) او غير ذلك (٣).

---

قال: سألته عن صلاه الليل فى الصيف فى الليالى القصار فى أول الليل قال: نعم نعم ما رأيت و نعم ما صنعت ثم قال: ان الشاب يكثر النوم فأنا آمرك به «١».

و الموضوع فى هذه الروايه عنوان التقديم فى ليالى القصار و لذا لا فرق بين كون المصلى شابا و غيره فالميزان بكون الصلاه فى الصيف فى الليالى القصار و قد دل عليه ما رواه ليث «٢» فانقدح ان الشاب ليس له موضوعيه بل الموضوعيه لكون الليل قصيرا.

ثم ان جواز التقديم فى ليالى القصار مطلق أو مقيد بصوره خوف الفوت أو كون الايقاع بعد النصف صعبا مقتضى الاطلاق عموم الحكم فلا وجه للتقييد كما صنعه سيدنا الاستاد بدعوى أن التناسب بين الحكم و الموضوع يقتضى التقييد.

(١) كما فى حديث الحلبي «٣».

(٢) يدل عليه حديث ليث «٤».

(٣) يدل عليه حديث الحلبي «٥» فان قوله: «أو كان بك عله» يقتضى الجواز لكل ذى عذر و أيضا يدل عليه حديث أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

إذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل صلاتك

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٧

(٢) لاحظ ص: ١٣٨

(٣) لاحظ ص: ١٤٦

(٤) لاحظ ص: ١٣٨

(٥) لاحظ: ١٤٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٤٨

...

---

و أوتر من أول الليل «١».

و أفاد سيدنا الاستاد بأنه يلزم أن يحمل المطلق على المقيد في المقام و إلا يلزم أن يكون التقييد لغوا و لا ينافي ما قلنا من عدم حمل المطلق على المقيد في المستحبات لأنه فرق بين أن يكون التقييد راجعا الى المتعلق و بين أن يكون راجعا الى الحكم و المقام من قبيل الثاني».

و يرد عليه: اولا ان ما أفاده من عدم حمل المطلق على المقيد في المستحبات غير تام بلا فرق بين الحكم و المتعلق و لا فرق بين الواجب و المستحب من هذه الجهة.

و ثانيا: انه في حديث أبي بصير «٢» قد جمع الامام عليه السلام بين المقيد و المطلق فكيف يلزم اللغويه. و ثالثا: انه اشتهر بين الاعلام بأنه لا تنافي بين الاثباتين.

و بعبارة اخرى: ان التقييد يمكن أن يكون لخصوصيه منظوره للمولى و عليه لا وجه للتقييد فمطلق العذر كاف للتقديم فظهر مما ذكرنا ان كل عذر يكفي لجواز التقديم و عليه هل يكون من باب التوقيت أو التعجيل الظاهر هو الثاني لما رواه محمد عن أحدهما قال: قلت: الرجل من أمره القيام بالليل تمضى عليه الليل و الليلتان و الثلاث لا يقوم فيقضى احب إليك أم يجعل الوتر أول الليل؟ قال: لا بل يقضى و ان كان ثلاثين ليله «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٢

(٢) مر آنفا

(٣) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب المواقيت الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين،



## [الفصل الثالث فى أحكام المواقيت]

### إشاره

#### الفصل الثالث:

إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء نفس الصلاه الاختياريه و لم يصل ثم طرأ أحد الاعذار المانعه من التكليف وجب القضاء (١) و الا لم يجب (٢) و إذا ارتفع العذر فى آخر الوقت فان وسع الصلاتين مع الطهاره وجبتا جميعا (٣) و كذا إذا وسع مقدار خمس ركعات معها (٤).

---

و ما رواه يعقوب بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يخاف الجنابه فى السفر أو البرد أ يعجل صلاه الليل و الوتر فى اول الليل قال:

نعم «١».

(١) لان التكليف تحقق و يكون قابلا للامثال و لم يحصل فيجب القضاء بمقتضى دليله.

(٢) لعدم تحقق الموضوع فلا يتحقق الحكم كما هو مقتضى القاعده.

(٣) كما هو واضح ظاهر.

(٤) يمكن تقريب هذا المدعى بوجهين: احدهما: أن قاعده من ادرك المستفاده من النص «٢» تقتضى ان ادراك ركعه من الصلاه فى الوقت كإدراك تمام الوقت هذا من ناحيه و من ناحيه اخرى ان الترتيب معتبر بين الظهر و العصر فيلزم تقديم الظهر ثم الاتيان بالعصر كى يحصل الامثال بالنسبه الى كلتا الصلاتين أما بالنسبه

---

(١) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٠

(٢) لاحظ النصوص فى الباب: ٣٠ من أبواب المواقيت من الوسائل

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٠

و الا وجبت الثانيه إذا بقى ما يسع ركعه معها (١) و الا لم يجب

---

الى الظهر فواضح و أما بالنسبه الى العصر فلان المفروض ان ادراك ركعه بمثابة تمام الصلاه فيحصل الامتثال مع شرائطه.  
و أفاد سيدنا الاستاد في المقام بأن قاعده من ادرك تجرى في الظهر أيضا اذ المفروض ان المصلي يدرك ركعه من وقت الظهر  
«١».

و يرد عليه ان الوقت ظرف لكلتا

الصلاتين فلا تضيق بالنسبه الى الظهر.

و ان شئت قلت: ان كان دليل وجوب الاتيان بالعصر عند التضيق شاملا لمثل الفرض فلا مجال للاتيان بالظهر بل اللازم الاتيان بالعصر و لا اثر لقاعده من ادرك.

و ان قلنا بأنه لا يشمل مثل المقام فالوقت وقت مشترك لكلتا الصلاتين و لا وجه لاختصاصه بخصوص العصر.

ثانيهما: أن ما افاده على وفق القاعده اى القاعده تقتضى الاتيان بالظهر ابتداء و ذلك لان الوقت حسب المستفاد من الادله وقت لكلتا الصلاتين من دلوک الشمس الى غروبها و المفروض أن الظهر غير مقيد بالعصر بخلاف العكس فانه مشروط بتقدم الظهر عليه و الدليل الدال على اختصاصه بالعصر لا يشمل مثل الفرض اذ المفروض ان الوقت أزيد من مقدار اربع ركعات فالقاعده الاولى تقتضى الاتيان بالظهر.

لكن يرد عليه: انه بعد مضي مقدار ركعه يجب الاتيان بالعصر بمقتضى الدليل الدال على أنه يجب الاتيان بالمتأخر مع التضيق فهذا التقريب غير صحيح و الامر منحصر فى التقريب الاول.

(١) الوجه فيه ظاهر اذ على تقدير بقاء مقدار اربع ركعات يلزم الاتيان بالعصر للنصوص الواردة فى الباب ٤٩ من أبواب الحيض من الوسائل منها ما رواه

---

(١) التنقيح ج ١ من الصلاة ص: ٣٠٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥١

شىء (١).

**[مسألة ١٠: لا تجوز الصلاة قبل دخول الوقت]**

(مسألة ١٠): لا تجوز الصلاة قبل دخول الوقت (٢).

---

عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ايما امرأه رأأت الطهر و هى قادره على أن تغتسل فى وقت صلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التى فرطت فيها و ان رأأت الطهر فى وقت صلاة فقامت فى تهيئه ذلك فجاز وقت صلاة و دخل وقت صلاة اخرى فليس عليها قضاء

و تصلى الصلاه التى دخل وقتها «١». مضافا الى التسالم من الاصحاب على المدعى.

(١) لو التزمنا بشمول قاعده من أدرك للمقام يلزم الاتيان بالعصر لان الوقت بمقتضى تلك القاعده يسع الصلاه و الا تكون كلتا الصلاتين قضاء.

(٢) هذا مقتضى القاعده الاولى فانه لو صلى قبله لا يكون ممثلا و اجزاء غير المأمور به عنه على خلاف القاعده كما هو ظاهر.

قال فى الحقائق: «أجمع اهل العلم كافه على أنه لا- تجوز الصلاه قبل دخول وقتها و عن المعتبر انه اجماع اهل العلم و عن المنتهى انه لا يجوز الصلاه قبل دخول وقتها و هو قول اهل العلم كافه الا ما روى عن ابن عباس فى مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجزأه و بمثله قال الحسن و الشعبى».

و تدل على المقصود جملة من الروايات منها ما رواه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: انه ليس لأحد أن يصلى صلاه الا لوقتها و كذلك الزكاه الى أن قال: و كل فريضه انما تؤدى اذا حلت «٢».

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: أ يزكى الرجل ماله

---

(١) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب الحيض الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٢

بل لا تجزى الا مع العلم به (١).

---

اذا مضى ثلث السنه؟ قال: لا أ تصلى الاولى قبل الزوال؟! «١».

و منها: ما رواه أيضا عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال: قلت: فمن صلى لغير القبلة أو فى يوم غيم لغير الوقت قال: يعيد «٢» و منها غيرها الوارد فى الباب ١٣ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و يدل على المقصود أيضا حديث

لا تعاد الصلاة الا من خمس: الطهور، و الوقت و القبلة و الركوع و السجود «٣».

(١) يقع الكلام فى هذا المقام فى موضعين: احدهما: انه مع عدم العلم لا يجوز الاكتفاء بما اتى به ثانيهما: ان العلم بالوقت شرط فى صحة الصلاة بحيث لو صلى مع عدم العلم رجاء و أصاب الواقع لا يجزى.

أما الموضع الاول فنقول: لا شبهه فى اعتبار العلم أو ما يقوم مقامه اذ مقتضى الاستصحاب عدم الدخول و يترتب عليه الفساد مضافا الى النصوص الداله على لزوم تحصيل العلم منها: ما رواه عبد الله بن عجلان قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

إذا كنت شاكا فى الزوال فصل ركعتين فإذا استيقنت أنها قد زالت بدأت بالفريضة «٤».

و منها: ما رواه اسماعيل بن جابر عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين عليهم السلام فى حديث طويل: ان الله تعالى اذا حجب عن عباده عين الشمس التى جعلها دليلا على أوقات الصلاة فموسع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم الوقت

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٨

(٤) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٣

أو قيام البينه (١) و لا يبعد الاجتزاء بأذان الثقة العارف (٢).

---

بظهورها و يستيقنوا أنها قد زالت «١».

و منها غير هما الوارد فى الباب ٥٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و أما الموضع الثانى فلا دليل على الاشتراط بهذا المعنى و لا وجه للبطلان مع التصادف الواقعى و قد حقق فى محله ان الجزم بالنيه غير معتبر فى صحة العبادة.

(١) عن الذخير عليه الاكثر و الوجه فيه انه لا كلام فى حجيه البينه اى شهاده العدلين على ما

هو المشهور فى الموضوعات الخارجيه.

(٢) فانه ثبت فى الاصول اعتبار خبر الثقه و الاذان نوع اخبار فيكون حجه اضعف اليه جمله من النصوص منها ما رواه ذريح المحاربى قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: صل الجمعة باذان هؤلاء فانهم اشد شىء مواظبه على الوقت «٢».

الى غيره من الروايات المذكوره فى الباب ٥٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

و ربما يقال: بأن مقتضى روايه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأل عن الاذان هل يجوز أن يكون عن غير عارف؟ قال: لا يستقيم الاذان و لا يجوز أن يؤذن به الا رجل مسلم عارف فان علم الاذان و أذن به و لم يكن عارفا لم يجز أذانه و لا اقامته و لا يقتدى به الحديث «٣».

اشتراط العداله لكن مدلول الروايه لا يقتضى اشتراط العداله بل غايه مدلولها الايمان و الظاهر من الروايه انه لا يترتب اثر على اذان غير العارف و هذا واضح لان الايمان شرط فى صحه العبادات.

و ربما يقال: بأن ما دل على اعتبار قول المؤذن يعارضه ما فى روايه على بن

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الاذان و الاقامه

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٤

أو باخباره (١) و يجوز العمل بالظن فى الغيم و كذا فى غيره من الاعذار النوعيه (٢).

---

جعفر عن أخيه موسى عليه السلام فى الرجل يسمع الاذان فيصلى الفجر و لا يدري طلع أم لا غير أنه يظن لمكان الاذان انه طلع قال: لا يجزيه حتى يعلم انه قد طلع «١».

فان الاستفادة منها عدم اعتبار الاذان بل يلزم حصول العلم بالوقت لكن يجاب عن

الاشكال بأن روايه ابن جعفر مطلقه من حيث كون المؤذن ثقّه أم لا- فلا- تعارض بين القسمين مضافا الى أنه لو لم يترتب على الاذان أثر و لا- يكون معتبرا فلا فائده في تشريعه و يكون لغوا اذ لا يكون ملازمه بين اذان المؤذن و حصول العلم بالوقت كما هو ظاهر بل غايته حصول الاحتمال أو الظن كبقية اخبارات المخبرين.

(١) لوحده الملاك و اعتبار خبر الثقة.

(٢) في بعض الكلمات انه مشهور و عن المدارك انه اجماعى و ما يمكن أن يقال في وجهه امور:

الاول: الاجماع و حاله معلوم سيما في مثل هذه المسأله.

الثاني: الاصل. و لا أصل له بل الاصل خلافه فان الشك في الحجيه مساوق للعلم بعدمها.

الثالث: نفى الحرج. و فيه أنه لا حرج في الصبر حتى يحصل العلم بدخول الوقت.

الرابع: تعذر العلم فتصل النوبه الى الظن. و فيه أنه ما الدليل على هذا المدعى فانه مع الشك في الوقت لا يكون اصل التكليف معلوما و ان قلت: الايقاع

---

(١) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٥

...

---

في الوقت شرطا للواجب و يكون الوجوب حاصل قبل الوقت بنحو الواجب المعلق فمع أنه خلاف الواقع لا مجال لهذه الدعوى اذ يمكن الاحتياط بالصبر فظهر أن دعوى حجية الظن بدليل الانسداد لا مجال له.

---

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ١٥٥

الخامس: انه تكليف بما لا- يطاق. و فساده اوضح من أن يخفى اذ علم آنفا أن التكليف غير معلوم و الاحتياط ممكن فاما لا تكليف و اما يمكن امتثاله بالاحتياط بالصبر.

السادس: النصوص الداله على حجيه



اذان المؤذن. و فيه انه لا وجه للتعدى و القياس باطل.

السابع: المرسل: «المرء متعبد بظنه». و فيه: انه غير معتبر مضافا الى أنه لا نفهم منه معنى صحيحا فانه فى الجملة تام لكن المهملة فى قوه الجزئيه و أما بنحو الاطلاق فغير صحيح قطعاً فانه لا شبهه فى عدم حجيه مطلق الظن لأنه خلاف الكتاب.

الثامن: النصوص الواردة فى الديكه المذكوره فى الوسائل فى الباب ١٤ من أبواب المواقيت.

منها: ما رواه سماعة قال: سألته عن الصلاه بالليل و النهار اذا لم تر الشمس و لا القمر فقال: تعرف هذه الطيور التى عندكم بالعراق يقال لها الديكه؟ قال:

نعم قال: اذا ارتفعت أصواتها و تجاوزت فقد زالت الشمس أو قال: فصله «١».

و فيه: انه على تقدير العمل بها لا- وجه للتعدى بل يستفاد من بعض الخصوصيات الواردة فى بعض تلك النصوص انه طريق خاص تعبدى و ليس الاعتبار بمطلق

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٦

...

---

الظن فلاحظ.

التاسع: ما رواه أحمد بن عبد الله القزوينى (القروى) عن أبيه قال: دخلت على الفضل بن الربيع و هو جالس على سطح فقال لى: ادن منى فدنوت منه حتى حاذيته ثم قال لى: اشرف الى البيت فى الدار فاشرفت فقال لى: ما ترى فى البيت؟ قلت: ثوبا مطروحا الى ان قال هذا أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام الى أن قال: وقد و كل من يترصد له الزوال فلس أدرى متى يقول له الغلام:

قد زالت الشمس اذ وثب فيتدى الصلاه «١».

و السند مخدوش فان أحمد بن عبد الله لم يوثق مضافا الى أن الدلاله قاصره فانه لا دليل على تمكنه عليه السلام من حصول

العلم و أيضا يحتمل أن يكون المسئول ثقہ و كان يعمل بقوله من باب حجية قول الثقہ.

العاشر: ما رواه سماعه قال: سألتہ عن الصلاه بالليل و النهار اذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم قال: اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداك «٢».

و فيه انه ليس فى الروايه شاهد على كون الظن معتبرا بالنسبه الى الوقت بل السؤال و الجواب ناظران الى القبلة.

الحادى عشر: ما رواه أبو الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت و فى السماء غيم فأفطر ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب فقال: قد تم صومه و لا يقضيه «٣».

و فيه: انه لا وجه لقياس الصلاه بالصوم و بعبارة اخرى: ان الاحكام التعبدية

---

(١) الوسائل الباب ٥٩ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب القبلة الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٧

**[مسألة ١١: إذا أحرز دخول الوقت بالوجدان أو بطريق معتبر فصلى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت لزم اعادةها]**

(مسألة ١١): اذا احرز دخول الوقت بالوجدان أو بطريق معتبر فصلى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت لزم اعادةها (١) نعم اذا

---

لا يمكن التصرف فيها الا بالحجة المعتبره.

الثانى عشر: ما رواه اسماعيل بن جابر «١» و هذه الروايه ساقطه عن الاعتبار سنداً فان فى سنده حسين بن على بن أبى حمزه و هو لم يوثق مضافا الى الاشكال فى دلاله الروايه فلاحظ.

الثالث عشر ما رواه زراره عن أبى جعفر «٢» بتقريب: انه يبعد الخطأ مع اليقين فيعلم انه ظن بدخول الوقت. و فيه: انه استبعاد فى غير محله و بعبارة اخرى لا يظهر من الروايه جواز العمل بالظن.

الرابع عشر ما رواه بكير

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: انى صليت الظهر فى يوم غيم فانجلت فوجدتنى صليت حين زال النهار قال: فقال: لا تعد و لا تعد «٣».

بتقريب: انه يستفاد من الروايه ان العمل بالظن جائز و لذا لم يأمره بالاعاده.

و فيه: انه على خلاف المطلوب أدل اذ لو كان العمل بالظن جائزا لم يكن وجه لعدم العود و أما عدم وجوب الاعاده فيمكن أن يكون من باب وقوع الصلاه فى الوقت نعم انما يستفاد من الروايه ان المكلف لو صلى مع عدم العلم بالوقت و صادف الواقع تصح صلاته و هذا امر على القاعده اذ العلم طريقى.

(١) هذا مقتضى القاعده الاولى فان الاجزاء يحتاج الى الدليل بل يقتضيه حديث لا تعاد مضافا الى جملة من النصوص منها ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه

---

(١) لاحظ ص ١٥٢

(٢) لاحظ ص: ١١٢

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٨

علم أن الوقت قد دخل و هو فى الصلاه فالمشهور ان صلاته صحيحه لكن الاحوط لزوما اعادتها (١).

و أما اذا صلى غافلا و تبين دخول الوقت فى الاثناء فلا اشكال فى البطلان (٢) نعم اذا تبين دخوله قبل الصلاه اجزأت (٣) و كذا اذا صلى بر جاء دخول الوقت (٤).

---

السلام فى رجل صلى الغداة بليل غره من ذلك القمر و نام حتى طلعت الشمس فاخبر أنه صلى بليل قال: يعيد صلاته «١».

(١) عن الجواهر: على أشهر القولين بل هو المشهور و المدرك روايه اسماعيل بن رياح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا صليت و انت ترى انك فى وقت و لم يدخل الوقت فدخل الوقت و أنت فى الصلاه فقد

أجزاء عنك «٢».

و عن الاسكافى و العمانى و علامه فى كلام له فى المختلف و ابن فهد و الصيمرى و الأردبيلى و تلميذه و غيرهم البطلان و عن المرتضى نسبه البطلان الى محققى اصحابنا و محصلهم لما تقدم من الوجه للبطلان و الروايه ليست قابله لكونها مستنده للحكم بالصحه لعدم توثيق ابن رباح.

الا أن يقال بأن التسالم على الصحه يكفى مدركا لكن كيف يمكن الاعتراف بالتسالم مع ما تقدم من ذكر الخلاف و الله العالم.

(٢) لما ذكرنا من الوجه و لا تشمل الروايه المورد فلاحظ.

(٣) و الوجه فيه ظاهر اذ المفروض وقوع الصلاه فى وقتها.

(٤) اذ المفروض ان الصلاه وقعت فى الوقت مع قصد القربه و العلم بدخول

---

(١) الوسائل الباب ٥٩ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب المواقيت

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٥٩

و اذا صلى ثم شك فى دخوله أعاد (١).

**[مسأله ١٢: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر]**

(مسأله ١٢): يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و كذا بين العشاءين بتقديم المغرب (٢) و اذا عكس فى الوقت المشترك عمدا أعاد (٣) و اذا كان سهوا لم يعد على ما تقدم (٤) و اذا كان التقديم من جهه الجهل بالحكم فالاقرب الصحه اذا كان الجاهل معذورا سواء كان مترددا غير جازم أم كان جازما غير متردد (٥).

**[مسأله ١٣: يجب العدول من اللاحقه إلى السابقه]**

(مسأله ١٣): يجب العدول من اللاحقه الى السابقه كما اذا

---

الوقت لا يكون دخيلا فى الصحه.

(١) لاستصحاب عدم الدخول و عدم وقوعها فى وقتها.

(٢) بلا- اشكال و لا- خلاف بل يمكن أن يقال ان المدعى من الواضحات التى لا- تكون قابله للبحث مضافا الى جملة من النصوص منها: ما رواه عبيد بن زرارہ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم أنت فى وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس «١». لاحظ الروايات فى الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) كما هو مقتضى القاعده اذ المفروض انه لم يأت بالمأمور به فلا بد من الاعاده.

(٤) تقدم الكلام فيه فى مسأله ٦ من الفصل الثانى فراجع.

(٥) لقاعده لا تعاد فان المانن يرى جريانها بالنسبه الى القاصر الجاهل.

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦٠

قدم العصر أو العشاء سهوا و ذكر فى الاثناء فانه يعدل الى الظهر أو المغرب و لا يجوز العكس كما اذا صلى الظهر أو المغرب و فى الاثناء ذكر انه قد صلاهما فانه لا يجوز له العدول الى العصر أو العشاء (١).

**[مسأله ١٤: إنما يجوز العدول من العشاء إلى المغرب إذا لم يدخل فى ركوع الرابعه]**

(مسأله ١٤): انما يجوز العدول من العشاء الى المغرب اذا لم يدخل فى ركوع الرابعه (٢).

---

(١) العدول بلا دليل عموما أو خصوصا أمر على خلاف القاعده الاولى فان كل امر يصدر من المولى يقتضى الاتيان بما امر به و لا يجزى غير ما امر به عن المأمور به و مقتضى اطلاق الامر فى مقام البيان عدم الاجزاء.

و بعبارہ واضحہ: الامر بصلاه العصر يقتضى الاتيان بالعصر

أعم من أنه عدل من الظاهر اليه أم لا فالعدول لا يجزى بمقتضى الاطلاق كما أن مقتضى الاصل العملى عدم جواز العدول و عدم كونه مجزيا و لا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون العدول من السابقه الى اللاحقه و بين العكس الا أن الدليل وارد فى الثانى بالخصوص لاحظ ما رواه زراره «١».

(٢) افاد سيد المستمسك قدس سره فى شرح كلام السيد اليزدى قدس سره فى المقام: بأن ما افاده الماتن يقتضى جواز العدول قبل الدخول فى الركوع الرابع و ان قام الى الرابعه و جاء بالتسبيح و نقل عن الجواهر انه ظاهر كلام الاصحاب و قال: العمده فيه اطلاق خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى صلاه حتى دخل وقت صلاه اخرى فقال: اذا نسى الصلاه أو نام عنها صلى حين يذكرها فاذا ذكرها و هو فى صلاه بدأ بالتى نسي

---

(١) لاحظ ص: ١١٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦١

و الا بطلت و لزم استينافها (١).

---

و ان ذكرها مع امام فى صلاه المغرب اتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العتمه بعدها و ان كان صلى العتمه وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر انه نسي المغرب اتمها بركعه فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلى العتمه بعد ذلك «١».

و تصدى لتصحيح سند الروايه و الحق ان هذه الروايه لا اعتبار بها فان معلى بن محمد لم يوثق و ما أفاده سيد المستمسك من أنه معتبر الحديث عهدته عليه و لا دليل على هذا المدعى فهذه الروايه لا يمكن أن تكون مدركا نعم لا بأس بها بمقدار التأييد و ربما يقال: انه لا مانع من

الاستناد بما رواه زراره «٢» عن أبي جعفر عليه السلام فان قوله عليه السلام: «و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة» يقتضى باطلاقه جواز العدول الى المغرب حتى بعد الاتيان بالتسييح فان الظاهر انه بعد الاتيان به يصدق عنوان القيام في الثالثة و لا يختص هذا العنوان بأول زمان القيام بحيث لو تأمل مقداراً أو أتى ببعض الاذكار المستحبه كما لو صلى عليه صلى الله عليه وآله لا يشمل الدليل و بعبارة اخرى: ان المستفاد من الرواية ان المصلى لو أتى بركعتين أو فرغ منها و دخل في الثالثة يجوز له العدول لكن الانصاف ان الاستدلال برواية زراره غير سديد لأنها لا تشمل ما دخل في الرابعة فان المستفاد منها أن موضوع العدول القيام الى الثالثة فلا تدل على المدعى لكن الظاهر أن الحكم مورد تسالم الاصحاب و عن الجواهر: «انه نسيه الى ظاهرهم و الله العالم».

(١) فان البطلان على القاعدة.

---

(١) الوسائل الباب ٦٣ من أبواب المواقيت الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ١١٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦٢

### **[مسألة ١٥: يجوز تقديم الصلاة في أول الوقت لذوى الأعذار مع اليأس عن ارتفاع العذر]**

(مسألة ١٥): يجوز تقديم الصلاة في أول الوقت لذوى الأعذار مع اليأس عن ارتفاع العذر (١) بل مع رجائه أيضاً (٢) في غير المتميم (٣) لكن اذا ارتفع العذر في الوقت وجبت الاعادة (٤) نعم في التقية يجوز البدار و لو مع العلم بزوال العذر و لا تجب الاعادة بعد زواله في الوقت (٥).

### **[مسألة ١٦: الأقوى جواز التطوع بالصلاة لمن عليه الفريضة أدائيّه]**

(مسألة ١٦): الأقوى جواز التطوع بالصلاة لمن عليه الفريضة أدائيّه (٦).

---

(١) كما هو ظاهر لتحقيق الموضوع.

(٢) لجريان الاستصحاب الاستقبالي المقتضى لجواز البدار.

(٣) تقدم الكلام فيه في الفصل الخامس من فصول المبحث الخامس في التيمم.

(٤) لما حقق في محله من عدم كون الاتيان بالمأمور به بالامر الظاهري مجزياً.

(٥) قد تقدم الكلام حول التقيه و انها هل تكون مجزيه أم لا فى ج ١ من هذا الشرح ص: ٤١٣.

(٦) وقع الكلام بين الاعلام فى جواز التطوع فى وقت الفريضة و عدمه فذهب الى الجواز منهم الشهيدان و ذهب جماعه الى عدمه بل احتمل انه محل الاجماع و منهم المحقق قدس سره و الحكم فى المقام النصوص فلا بد من ملاحظتها فمنها ما رواه الشهيد فى الذكرى عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: اذا دخل وقت صلاه مكتوبه فلا صلاه نافله حتى يبدأ بالمكتوبه «١».

و هذه الروايه لا بأس بها دلالة فانها تدل على عدم الجواز و لكن لا اعتبار بها سنداً و الوجه فيه ان سند الروايه مجهول و وجه الصحه عند الشهيد غير معلوم

---

(١) الوسائل الباب ٦١ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦٣

...

---

فلا يمكن الاعتماد عليها و بعبارته اخرى: انه يمكن أن يكون الوجه عنده اجتهاداً غير مقبول



لدينا.

و منها ما رواه الشهيد الثانى فى الروض قال: و يؤيده صحيحه زواره أيضا قال: قلت لأبى جعفر: أصلى النافله و على فريضه أو فى وقت فريضه قال: لا انه لا تصلى النافله فى وقت فريضه الحديث «١».

و هذه الروايه أيضا لا اعتبار بها سنداً فان طريقها مجهول و مجرد توصيف الشهيد لها بالصحه لا يكفى كما هو ظاهر لكن يمكن أن يقال: بأنهم اصطلاحوا فيما بينهم بأنه يطلق الصحيح على خبر يكون الرواه كلهم عدولا و عليه لا مجال للترديد فيكون قول الشهيد بأن هذا الخبر صحيح شهادته بعداله رواه الخبر و شهادته الشهيد حجه فيكون الخبر حجه.

نعم يشكل الامر بأنه لم يوجد فى كتب اصحاب الحديث فانه كيف يمكن أن يصل الخبر بطريق صحيح الى الشهيد و لم يطلع عليه الشيوخ مضافا الى أن الشهيد من المتأخرين.

و منها ما رواه زياد أبو عتاب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

إذا حضرت المكتوبه فابدأ بها فلا تضررك أن تترك ما قبلها من النافله «٢».

و هذه الروايه لا دلا فيها على المدعى فان المستفاد منها أن ترك النافله لا يضر بصحه الفريضه. و بعبارة اخرى: ان الامر بالاتيان بالمكتوبه فى مقام توهم المنع عن الاتيان بها فغايه ما يستفاد من الروايه ان الاتيان بالفريضه جائز و لا بأس بها بل هذه الروايه تدل على عكس المدعى مضافا الى الاشكال فى السند فلاحظ الرجال.

و منها: ما رواه أبو بكر عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: اذا دخل

---

(١) روض الجنان ص: ١٨٤

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦٤

...

---

وقت صلاه فريضه فلا تطوع «١» و هذه الروايه ساقطه من

حيث السند فان أبا بكر لم يوثق و على فرض كونه فى أسانيد كامل الزياره لا يكفى فى وثاقته.

و منها: ما رواه نجيه قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: تدركنى الصلاه و يدخل وقتها فأبدأ بالنافله؟ قال فقال ابو جعفر عليه السلام: لا و لكن ابدأ بالمكتوبه و اقض النافله «٢».

و هذه الروايه لا تدل على المدعى اذ يستفاد منها أن وقت النافله انقضى بدخول وقت الفريضة فتكون الروايه متعرضه لحكم النوافل المرتبه التى عين لها وقت كما الذراع و الذراعين.

نعم لا يبعد أن يستفاد من الروايه انه لا يجوز قضاء النافله المرتبه بعد دخول وقت الفريضة قبل الاتيان بها.

و منها: ما رواه زراره «٣» عن أبى جعفر عليه السلام بتقريب ان المستفاد منها انه لا يجوز الاتيان بالنافله بعد دخول وقت الفريضة و لا يجوز الاتيان بنافله الفجر بعد دخول الفجر و بعدد بين الكبرى بالنحو الكلى و هى أن الصلاه مثل الصوم فكما أن الصوم لا يجوز التطوع به فى وقت الفريضة كذلك الصلاه.

و يرد عليه: انا ذكرنا فى تلك المسأله ان النتيجة جواز الاتيان بها بعد الفجر بل قلنا بأنه يلزم الاتيان بها بعده فهذه الروايه لا يمكن أن يؤخذ بها فى موردها فكيف ببقية الموارد.

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) لاحظ ص: ١٣٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٦٥

...

---

طهور أو نسي صلاه لم يصلها أو نام عنها فقال: يقضيها اذا ذكرها فى اى ساعه ذكرها من ليل أو نهار فاذا دخل وقت الصلاه و لم يتم ما قد فاتة فليقض ما لم يتخوف أن

يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت و هذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاها فليصل ما فاته مما قد مضى و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها «١».

و تقريب الاستدلال بهذه الروايه انه يستفاد منها انه لا يجوز الاتيان بالنافله حتى يؤتى بقضاء الفريضة و لا يخفى انه لا تعرض فى الروايه للفرض الاذائى بل الروايه مختصه بالقضاء و الالتزام بعموم الحكم بأن الروايه داله على عدم الجواز بالنسبه الى الاداء بالاولويه لا شاهد عليه فان بحث المضايقه بحث معروف عند الاصحاب فهذه الروايه تدل على المدعى بالنسبه الى القضاء ان قلت: قوله عليه السلام و لا يتطوع الى آخره يدل على المدعى.

قلت: ان النهى عن التطوع عرضى بيان ذلك ان الامام عليه السلام بعد قوله:

«يقضيها اذا ذكرها فى اى ساعه ذكرها من ليل أو نهار» قال: فاذا دخل وقت الصلاة و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت و هذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاها فليصل ما فاته مما قد مضى و لا يتطوع الحديث فهذه الجملة الاخيرى ليست مستقلة فى كلام الامام عليه السلام كى تدل على المدعى بل من تتمه الكلام السابق فتكون داله على أن النهى عن التطوع نهيا عرضيا و بعبارة اخرى: قوله عليه السلام: «و لا يتطوع» ليست جملة مستقلة كى تدل على المدعى.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال لى رجل من أهل المدينة يا أبا جعفر ما لى لا اراك تتطوع بين الاذان و الاقامه كما يصنع

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤،

...

الناس؟ فقلت: انا اذا اردنا أن نتطوع كان تطوعنا في غير وقت فريضة فاذا دخلت الفريضة فلا تطوع «١».

و تقريب الاستدلال بها ظاهر و أفاد سيدنا الاستاد بأن المستفاد منها النهى عن التطوع بين الاذان و الاقامه و أما قبل الاذان أو بين الاذان فلا تعرض في الروايه له.

و الانصاف ان الايراد غير وارد فان الميزان بالجواب و هو باطلاقه يدل على المنع عن التطوع بعد دخول وقت الفريضة فالظاهر ان الروايه غير قابله للمناقشه من حيث الدلاله على المدعى كما أن سندها معتبر.

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا تصل من النافله شيئاً في وقت الفريضة فانه لا تقضى نافله في وقت فريضة فاذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة «٢».

و هذه الروايه من حيث السند لا بأس بها فان ابن ادريس ينقل عن كتاب حريز و الميزان الكلى أن يعمل بخبر الثقة ما لم يحرز خلافه كما حققناه في محله فتأمل.

و أما من حيث الدلاله فقد أفاد سيدنا الاستاد بأن القدر المتقين منها النوافل المرتبه و لا شبهه في جواز الاتيان بها بعد دخول وقت الفريضة فلا يستفاد من الروايه مدعى الخصم بل المستفاد منها عدم جواز الاتيان بالنوافل المرتبه بعد دخول وقت فضيله الفريضة.

و يرد عليه: انه لا وجه لهذا التقييد فان القدر المتقين لا يوجب رفع اليد عن الاطلاق ما دام لا يوجب الانصراف و الظهور فالحق أن الروايه داله على عدم مشروعيه النافله في وقت الفريضة.

---

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب المواقيت الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٨

...

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار قال: قلت: اصلى فى وقت فريضة

قال: نعم فى أول الوقت اذا كنت مع امام تقتدى به فاذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبه «١» و الظاهر ان الروايه لا- بأس بها من حيث الدلاله فانقدح مما ذكرنا ان المقتضى لعدم الجواز تام لا اشكال فيه.

و فى قبال هذه الروايات نصوص تدل على الجواز منها ما رواه سماعه قال:

سألته (سألت أبا عبد الله) عن الرجل يأتي المسجد و قد صلى اهله أ يبتدئ بالمكتوبه أو يتطوع؟ فقال: ان كان فى وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة و ان كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة و هو حق الله ثم يتطوع ماشا الا- هو (الامر) موسع أن يصلى الانسان فى أول دخول وقت الفريضة النوافل الا- أن يخاف فوت الفريضة و الفضل اذا صلى الانسان وحده أن يبدأ بالفريضة اذا دخل وقتها ليكون فضل أول الوقت للفريضة و ليس بمحذور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت الى قريب من آخر الوقت «٢».

فان المستفاد من هذه الروايه ظاهرا ان التنفل فى وقت فضيله الفريضة جائز لكن الاتيان بالفريضة فى وقتها أفضل فان الظاهر من قوله: «يأتى المسجد و قد صلى أهله» ان الداخلى يريد أن يصلى جماعه و من الظاهر ان المريد للجماعه لا يدخل المسجد فى آخر الوقت و عليه الخوف من فوت الفريضة فوت وقت الفضل لا- فوت وقت الا- جزاء فتدلل الروايه على جواز النافله فى وقت الفضيله للفريضة و لو سلم عدم الظهور فلا- اشكال فى دلالة الروايه على جواز النافله من أول الوقت الى زمان فوت الفريضة فدلاله الروايه على الجواز غير قابله للإنكار و مقتضى الجمع

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث:

...

بين هذه الروايه و بين ما دل على المنع الالتزام بأن الافضل الاتيان بالفريضة و لو سلم التعارض و عدم الجمع العرفى بين الطرفين يسقط كل منهما و المرجع اطلاق ادله النفل بل يمكن أن يقال: بأن الترجيح مع ما دل على الجواز فان عدم الجواز موافق لقول الحنابلة فى الجملة.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: اذا دخل وقت الفريضة أتنفل أو أبدأ بالفريضة قال: ان الفضل أن تبدأ بالفريضة و انما اخرت الظهر ذراعا من عند الزوال من اجل صلاه الاوابين «١».

و يظهر من هذه الروايه ان الاتيان بالنافله يجوز مطلقا فى وقت الفريضة غايه الامر ان الافضل الاتيان بالفريضة و انما خصص هذا الحكم فى وقت صلاه الظهر و العصر بالدليل فلو دار الامر فى أول الزوال بين الاتيان بنافله الظهر و فرضه يكون الافضل الاتيان بالنافله و أما لو دار الامر بين الفرض و غير نافلته يكون الافضل الاتيان بالفريضة فاته لا يمنعه الا سبحانه «٢».

فان هذه الروايه تدل ظاهرا بل صريحا على جواز النافله فى وقت الفضيله و لو فرض وقوع التعارض بين هذه الروايه و ما تقدم من تلك الروايات الداله على الجواز يجرى فيه ما ذكرناه آنفا.

و تدل على الجواز فى الجملة جمله من النصوص منها: ما رواه اسحاق بن عمار «٣» فان هذه الروايه تدل على الجواز بالنسبه الى من ينتظر الجماعة.

و منها: ما رواه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

---

(١) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب المواقيت الحديث: ٢ و ٣

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٣)

...

دخل المسجد فافتتح الصلاة فبينما هو قائم يصلى اذ اذن المؤذن و أقام الصلاة قال: فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الامام و ليكن الركعتان تطوعا «١».

و منها: ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ان فاتك شىء من تطوع الليل و النهار فاقضه عند زوال الشمس و بعد الظهر عند العصر و بعد المغرب و بعد العتمه و من آخر السحر «٢» و تقريب الاستدلال ظاهر.

و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن رجل نسي صلاة الليل و الوتر فيذكر اذا قام فى صلاة الزوال فقال: يبدأ بالنوافل (بالزوال) فاذا صلى الظهر صلى صلاة الليل و أوتر ما بينه و بين العصر أو متى احب «٣».

و منها: ما رواه الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء ان شاء بعد المغرب و ان شاء بعد العشاء «٤».

و من النصوص الداله على الجواز مطلقا ما رواه عمر بن يزيد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الروايه التى يروون أنه لا يتطوع فى وقت فريضه ما حد هذا الوقت؟ قال: اذا أخذ المقيم فى الاقامه فقال له: ان الناس يختلفون فى الاقامه فقال: المقيم الذى يصلى معه «٥».

فان هذه الروايه حاكمه على جميع الروايات المانعه و مفسره لها و يستفاد منها

(١) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب الجماعه الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٥٧ من أبواب المواقيت الحديث: ١٠

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب المواقيت الحديث: ٧

(٥) الوسائل



ان هذا الحكم حكم مختص بمن يريد الجماعه فان مثل هذا الشخص لا يجوز له الاتيان بالنافله بعد شروع الامام فى الاقامه.

(١) وفى المقام يقع الكلام تاره من حيث المقتضى لعدم الجواز و اخرى من حيث المانع أما الاول فما يمكن أن يقال أو قيل فى وجهه امور:

منها: قوله صلى الله عليه و آله: لا صلاه لمن عليه صلاه «١» فان مقتضى اطلاقه انه لا يجوز الاتيان بالصلاه مطلقا فيما يكون صلاه على المكلف حتى الفرائض اليوميه لكن الروايه ضعيفه بالارسال.

و منها: أن القضاء فورى فلا- يجوز الاتيان بالنافله. و برد عليه اولاً: ان هذا اول الكلام فانا لا نسلم الفوريه و الكلام يقع فيه فى محله.

و ثانياً: ان هذا الاستدلال مبنى على كون الفوريه فوريه حقيقه دقيه بحيث ينافى الاشتغال بكل عمل مباح و مستحب.

و ثالثاً: ان الفوريه لا تنافى استحباب النافله الاعلى القول باقتضاء الامر بالشىء النهى عن ضده و لا نقول به. و بعبارة اخرى: غايه ما فى الباب انه يجب على المكلف الاشتغال بالقضاء و لا يدل على عدم مشروعيه النافله الذى هو محل الكلام.

و رابعاً: هذا التقريب انما يتم فيما يكون المكلف مكلفاً بالقضاء و أما لو لم يكن عليه واجبا بالفعل للغفله أو لفقد بعض الشروط أو لإكراه مكره يكرهه على عدم الاتيان فلا مانع من الاتيان بالنافله فلا تغفل.

و منها: ان الفريضه الحاضره مترتبه على الفائته و قبل الاتيان بالفائته لا- يجوز الاتيان بالحاضره و بالاولويه نلتزم بالترتب فى النوافل.



عليه: انه ليس الالتزام بالترتب فى الفرائض من باب التراحم كى يقال:

بأن الفريضة لو لم تكن مزاحمه للفائته لا تكون النافله مزاحمه له بالاولويه بل على تقدير القول به يكون المدرك النصوص و عليه لا وجه لتسريه الحكم الى النوافل و لا سيما فى النوافل المبتدئه و الحاصل انه لا وجه صحيح لهذا الاستدلال.

و منها: ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل ينام عن الغداه حتى تنبغ الشمس أ يصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال: يصلى حين يستيقظ قلت: يوتر أو يصلى الركعتين قال: بل يبدأ بالفريضة «١».

و تقريب الاستدلال بالروايه ظاهر فانه يستفاد منها عدم جواز تقديم النافله على الفريضة الفائته و لكن يعارضها فى نفس موردها ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نام عن الغداه حتى طلعت الشمس فقال: يصلى ركعتين ثم يصلى الغداه «٢».

و حيث لا- ترجيح يتساقطان فالمدرك الامدله الاوليه و مقتضاها الجواز هذا اولاً و ثانياً: انه على تقدير القول به يكون الحكم وارداً فى خصوص صلاه الفجر فلا وجه لعموم الحكم بالنسبه الى كل فائته.

و ثالثاً: لا- وجه لسرايه الحكم الى كل نافله فان الحكم الوارد يختص بخصوص نافله الفجر و الوتر فلا وجه لتسريه الحكم الى كل نافله.

و منها: ما رواه الشهيد الثانى عن زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام اصلى نافله و على فريضه أو فى وقت الفريضه؟ قال: لا انه لا يصلى نافله فى وقت

---

(١) الوسائل الباب ٦١ من أبواب المواقيت الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٢

عليك من شهر رمضان أ كان لك أن تتطوع حتى تقضيه؟ قال:

قلت: لا قال: فكذلك الصلاة «١».

فان هذه الروايه تدل على عدم جواز التطوع لمن عليه فريضه لكن يعارضه ما رواه الشهيد عن زراره عن أبي جعفر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا دخل وقت صلاه مكتوبه فلا صلاه نافله حتى يبدأ بالمكتوبه قال: فقدمت الكوفه فأخبرت الحكم بن عتبه و أصحابه فقبلوا ذلك منى فلما كان فى القابل لقيت أبا جعفر عليه السلام فحدثنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله عرس فى بعض أسفاره و قال: من يكلؤنا فقال بلال: أنا فنام بلال و ناموا حتى طلعت الشمس فقال: يا بلال ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله أخذ بنفسى الذى أخذ بأنفاسكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: قوموا فتحولوا عن مكانكم الذى أصابكم فيه الغفله و قال: يا بلال أذن فأذن فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتى الفجر و أمر أصحابه فصلوا ركعتى الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح «٢» فانها بعد التعارض يتساقطان مضافا الى أن فى سنديهما اشكالا كما مر.

و منها: ما رواه زراره «٣». بتقريب انه عليه السلام قال: «و لا يتطوع بركعه» فنهى عن التطوع.

و يمكن أن يقال فى الجواب بأن هذه الجملة ليست جملة مستقلة اذ بعد قوله «من ليل أو نهار قال: فاذا دخل وقت الصلاة و لم يتم ما قد فاتة فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التى قد حضرت و هذه أحق بوقتها فليصلها فاذا قضاها

---

(١) روض الجنان ص: ١٨٤

(٢) الوسائل الباب ٦١ من أبواب المواقيت الحديث: ٦

(٣) لاحظ ص: ١٦٤

ما لم تتضيق (١).

فليصل ما قد فاتته مما قد مضى و لا يتطوع» فهذه الجملة ليست مستقلة بل من تتمه الجملة السابقة فيكون النهى عنها غيريا فلو لم يكن النهى عن النافله ذاتيا تقع صحيحه فيما لا تكون الفريضه واجبه بالفعل لعله من الغفله أو اعتقاد الاتيان بها أو فقد شرط من شرائطها بل يجوز الاتيان بها و لو مع الامر الفعلى بالفريضه لصحه الترتب.

و لو اغمض عن جميع ما ذكر نقول: قد ثبت فى المسأله السابقه جواز التطوع فى وقت الفريضه الحاضره فلو ثبت الجواز هناك يكون الجواز فى المقام بطريق أولى فانه لا- قائل بالجواز هناك و المنع فى المقام كما أن ما رواه الشهيد يقتضى العكس بأن نلتزم بالجواز فى المقام و نمنع هناك.

هذا و لكن يمكن الاشكال فى هذا الجواب بأن نقول بعد ما استفيد من هذه الروايه الوارده فى المقام المنع نلتزم بالمنع هناك بالاولويه و لا وجه لتقديم تلك الروايات بل يقع التعارض بين الطائفتين لكن الترجيح مع تلك الطائفه لتأخرها و كونها أحدث فانها مرويه عن أبى عبد الله عليه السلام و هذه الروايه مرويه عن أبى جعفر عليه السلام اصف الى ما ذكر أن جواز التطوع فى وقت الفريضه لعله من الواضحات و الله العالم.

(١) فانه بعد تضيق وقت الفريضه لا- يجوز الاتيان بالنافله بلا- اشكال لان الاتيان بها يوجب فوت الواجب و من البديهي ان المندوب لا يزاحم المفروض.

لكن لا يخفى انه لو عصى المكلف و اتى بالنافله تكون صحيحه اذ لا دليل على عدم مشروعيتها فى تلك الحال بل عدم الجواز من باب التزاحم و التضاد و قد حقق فى محله

ان الامر بالشىء لا يقتضى النهى عن الضد و لذا لو تخيل المكلف انه صلى صلاته أو شهد عنده شاهدان عدلان على أنه صلى  
و الحال انه لم يصل

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٤

### [مسأله ١٧: إذا بلغ الصبى فى أثناء الوقت وجب عليه الصلاه إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد]

(مسأله ١٧): إذا بلغ الصبى فى أثناء الوقت وجب عليه الصلاه إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد (١) و لو صلى قبل البلوغ ثم بلغ فى  
الوقت فى أثناء الصلاه أو بعدها فلاقوى كفايتها و عدم وجوب الاعاده و ان كان الاحوط استحبابا الاعاده فى الصورتين (٢).

---

فى الواقع و أتى بالنافله تكون صحيحه بلا تحقق معصيه منه كما هو ظاهر.

(١) فان دليل من أدرك يدخله فى موضوع التكليف فيجب عليه.

(٢) ربما يقال: بأنه لا- يجزیه ما أتى به فى حال صغره لان عباداته فى حال الصغر تمرينيه. و یرد علیه ان الحق ان عبادات غیر  
البالغ شرعيه فلا اشكال من هذه الجهه.

و ربما يستدل على عدم الاجزاء بأن المتوجه الى الصبى على الفرض أمران:

احدهما وجوبى و الاخر ندبى و الاصل عدم اجزاء المأتى به بالامر الندبى عن الامر الوجوبى. و بعبارة اخرى: ان التداخل فى  
المسبب على خلاف القاعده الاولى.

و اجيب عن هذا الاشكال بأن المفروض ان الماهيه واحده و لا يمكن تعلق امرين بماهيه واحده و ان شئت قلت: ان المفروض  
ان الصلاه وقعت صحيحه من الصبى فطلب الصلاه بعد البلوغ تحصيل للحاصل.

و بعبارة ثالثة: ان الامر المتعلق بالعباده لا- يشمل من أتى بها صحيحه. لكن لنا أن نقول: انه لا منافاه بين كون عبادت الصبى  
شرعيه و عدم الاجزاء اذ من الممكن انه يوجد بعد البلوغ ملاك ملزم فى الفعل و من الظاهر انه مع وجود الملاك لا بد

من تحقق الفعل فى الخارج نعم لو كان عدم تعلق التكليف بالصبي من باب الامتنان لكان الاجزاء على القاعده.

و بعبارة واضحة: انه لو كان الملاك الملزم فى العباده عاما لجميع أفراد

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٥

## [المقصد الثانى القبلة]

### اشاره

المقصد الثانى القبلة يجب استقبال المكان الواقع فيه البيت الشريف (١).

الموضوع اعم من البالغ وغيره و عدم توجه التكليف بالصبي من باب اللطف لا من باب عدم الملاك لم يكن مجال لتوجهه بعد البلوغ اذ المفروض ان الملاك حصل بما أتى به فى حال عدم البلوغ و أما ان كان من باب عدم الاقتضاء و عدم تحقق الملاك الملزم فى حقه فلا مقتضى للاجزاء لان الملاك المقتضى للأمر النديبى غير الملاك المقتضى للأمر الوجوبى و مع تعدد الامر بتعدد الملاك يكون الاجزاء على خلاف الاصل و الالتزام به يحتاج الى دليل خاص و هو مفقود فى المقام و مجرد احتمال وحده الملاك الالتزامى غير كاف بل اطلاق الامر الوجوبى محكم الا أن يقال: ان المستفاد من حديث الرفع ان الملاك تام حتى فى حق غير البالغ و الرفع للامتنان فالاجزاء على القاعده لكن لا اشكال فى أن الاعاده حسن.

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب- كما فى بعض الكلمات- و يظهر من بعض العبائر انه المنسوب الى الاكثر و فى قبال هذا القول قول و هو أن الكعبه قبله لمن فى المسجد و هو قبله لمن فى الحرم و هو قبله للخارج عنه و نقل عن المحقق انه الاظهر و نقل نسبته الى الاكثر و نسب الى الخلاف الاجماع عليه.

و ما يمكن أن يكون وجهها لهذا القول أمران: الاول: الاجماع الثانى جمله من النصوص:

منها: ما رواه عبد الله

بن محمد الحجال عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام ان الله تعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد و جعل المسجد قبله لأهل الحرم

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٦

...

و جعل الحرم قبله لأهل الدنيا «١».

و منها: ما رواه بشر بن جعفر الجعفي عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

سمعتة يقول: البيت قبله لأهل المسجد و المسجد قبله لأهل الحرم و الحرم قبله للناس جميعا «٢».

و منها: ما رواه الصدوق قال قال الصادق عليه السلام ان الله تبارك و تعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد و جعل المسجد قبله لأهل الحرم و جعل الحرم قبله لأهل الدنيا «٣».

و منها: ما رواه أبو غره قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: البيت قبله المسجد و المسجد قبله مكة و مكة قبله الحرم و الحرم قبله الدنيا «٤».

أما الاجماع فغير قابل للاستناد اليه فانه كيف يمكن ادعائه مع هذا الخلاف الفاحش مضافا الى أن المحصل منه غير حاصل و المنقول منه غير حجه.

و أما الروايات فهي ضعاف سندا فان الاولى و الثالثة مرسلتان و فى سند الثانية بشر بن جعفر و فى الرابعة أبو غره و هما لم يوثقا فالروايات ضعيفه سندا و اعتبارها بعمل المشهور بها ممنوع صغرى و كبرى.

مضافا الى أنه ربما يقال: انه يلزم ان الخارج عن الحرم مجاز فى استقباله و الاكتفاء به و لو مع العلم بأنه مستدبرا للكعبة.

و هل يمكن الالتزام بهذا اللازم؟ و أيضا يلزم التخصيص الاكثر بالنسبة الى

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب القبلة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣



(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٧

...

---

ما اوجب استقبال الكعبه فان

نسبه من يصلى فى المسجد الى من يصلى فى خارج المسجد نسبه واحد الى الملايين فالحق هو القول الاول.

و نقل عن الشهيد قدس سره انه يكفى استقبال الجبهه و استدل بما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: لا صلاه الا الى القبلة قال: قلت: و اين حد القبلة؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبله كله «١».

فان مقتضى هذه الروايه ان ما بين المشرق و المغرب كله قبله و مقتضى هذا القول ان القبلة عباره عن الجنوب و لا شبهه فى أنه لا يمكن الالتزام به فانه كما صرح به المحقق الهمداني قدس سره لم ينقل عن احد الالتزام بالاتساع بهذا المقدار نعم فيمن أخطأ فى تشخيص القبلة و صلى بين المشرق و المغرب يمكن الالتزام بصحة صلاته و أيضا يكون هذا القول مخالفا لضروره الفقه لو لم يكن مخالفا لضروره الدين و أيضا يكون مخالفا لمرتکز المتشرعه من أن القبلة هى الكعبه بحيث يلقنون الاموات بها بل لا يبعد أن يقال: بأن هذه الروايه تخالف الكتاب فان الواجب بحسب الكتاب التحول شطر المسجد الحرام قال الله تعالى: فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ \* «٢».

قال الراغب فى مفرداته شطر الشئ نصفه و وسطه فمن الممكن أن يكون المراد من الايه ان الواجب التحول الى وسط المسجد فتكون القبلة نفس البيت فتكون الروايه مخالفه للكتاب.

و ان ابيت عن ذلك و قلت: ان الشطر عباره عن الجبهه و لا شبهه فى أن الكعبه فى الجنوب فأى تناف بين الايه و الروايه قلت: لا شبهه فى أن استقبال الجنوب

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب القبلة الحديث: ٩

(٢) البقره/ ١٤٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٧٨

الذى هو من

بأى نحو كان لا يكون تحولا الى جهه المسجد كما ينقذح بأدنى تأمل فالروايه مخالفه للآيه مطلقا و لا يمكن الاستناد اليها.

(١) نقل عن المفاتيح عدم الخلاف و نقل عن المنتهى انه لا- نعرف فيه خلافا بين أهل العلم و عن كشف اللثام انه اجماع من المسلمين و يدل عليه مرسل الفقيه قال: قال الصادق عليه السلام: أساس البيت من الارض السابعة السفلى الى الارض السابعة العليا «١».

و هذه الروايه من حيث الدلاله على المطلوب تامه لكن من حيث السند ضعيفه.

و يدل عليه فى الجمله ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سأله رجل قال: صليت فوق أبى قيس العصر فهل يجزى ذلك و الكعبه تحتى؟

قال: نعم انها قبله من موضعها الى السماء «٢».

و هذه الروايه أيضا ساقطه سندا لضعف سند الشيخ الى الطاطرى فان احمد بن عبدون فى السند و هو لم يوثق.

و يدل على المقصود فى الجمله أيضا ما رواه خالد بن أبى اسماعيل قال:

قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يصلى على أبى قيس مستقبل القبلة فقال: لا بأس «٣» و الظاهر ان هذه الروايه لا بأس بسندها.

و يمكن أن يقال: بأنه لا- يلزم اثبات كون القبلة من تخوم الارض الى عنان السماء بالنصوص اذ مضافا الى أن هذا الامر مورد الاتفاق و التسالم بين الاصحاب ان الاستقبال يتحقق و لو على القول بعدم كون القبلة كذلك و انها نفس البنيه فان

---

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب القبلة الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

اليوميه (١) و توابعها من الاجزاء المنسيه

(٢) بل سجود السهو على الاحوط الاولى (٣) و النوافل اذا صليت على الارض في حال الاستقرار على

الاستقبال لا يتوقف على كون المستقبل و القبلة في سطح واحد و لذا يمكن للإنسان استقبال الشمس و الكواكب و يصدق هذا المفهوم كما أنه يصدق هذا المعنى و لو كانت القبلة أسفل من المستقبل فلا اشكال من هذه الجهة.

(١) لا يكون من الجزاف أن يدعى انه من ضروريات الدين مضافا الى اجماع الاماميه بل قاطبه المسلمين منقولاً بل محصلاً.

و يدل عليه من الكتاب قوله تعالى: **قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** \* (١) لاحظ ما رواه زراره (٢) و من السنه جمله من النصوص المذكوره في الباب ١ من أبواب القبلة من الوسائل منها: ما رواه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض في الصلاة فقال: الوقت و الطهور و القبلة (٣).

(٢) فان المفروض انها جزء الصلاة فيشترط فيها ما يعتبر فيها و ان شئت قلت:

ان الظاهر من الدليل ان الاتيان به لا بد أن يكون مثل ما لو أتى به في الصلاة.

(٣) ربما يستدل على الوجوب بما رواه زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و آله الظهر خمس ركعات ثم انفتل فقال له القوم: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟ قال: و ما ذاك؟ قال: صليت بنا خمس ركعات قال فاستقبل القبلة و كبر و هو جالس ثم سجد سجدتين ليس فيها قراءه و لا ركوع ثم سلم و كان يقول: هما المرغمتان (٤).

و هذه الروايه لا دلالة فيها على الاشتراط مضافا الى أن مضمونها غير قابله

---

(١) البقره/ ١٤٤

(٢) لاحظ ص: ١٨٠

(٣) الوسائل

---

للقبول فالامر كما أفاده.

(١) قال في الحقائق: ربما يظهر من بعض العبارات جواز النافله الى غير القبلة و ان كان مستقرا على الارض و هو بعيد لان العبادات موقوفه على التشريع من صاحب الشرع و لم ينقل عنه ذلك فيكون ايقاعها كذلك تشريعا محرما.

و يمكن الاشكال فيه بأنه ما المانع من استصحاب عدم تعلق الامر بالاكثر كما أنه لا مانع من جريان البراءه منه كما ذكرنا في ذلك البحث نعم يدل على الوجوب ما رواه زراره «١» و ما رواه أيضا «٢» فان مقتضى اطلاق الروايتين عدم الفرق بين الفريضة و النافله مضافا الى وضوح الامر بحيث يرى خلاف ما ذكر مستنكرا عند المشرعه.

و ان شئت قلت: هذا أمر لو كان مشروعا في الشريعة لكان معلوما لدى الكل لكثرة الابتلاء به و ملخص الكلام ان التشكيك في مثله يعد من الوسواس فانه أظهر من الامس و أبين من الشمس.

و بما ذكرنا ظهر انه لا يبقى مجال لقول الخصم و لكن نتعرض لما يمكن أن يقال أو قيل في وجه عدم الوجوب و هو امور:

الاول: الاصل فان مقتضى الاصل العملي عدم الوجوب. و فيه انه انما يجوز التمسك بالاصل عند الشك لا مع العلم بالخلاف.

الثاني صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له: استقبل القبلة بوجهك و لا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك فان الله عز و جل يقول لنبيه في الفريضة «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» \*

...

الحديث «١».

بدعوى: ان الحكم مخصوص بالفريضة بمقتضى هذا الحديث. وفيه: ان الكلام فى الاشتراط و ما يستفاد من الروايه اختصاص الايه بالفريضة و أما اختصاص الحكم بها فلا.

الثالث: ما رواه العياشى عن زراره قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

الصلاه فى السفر فى السفينه و المحمل سواء؟ قال: النافله كلها سواء تؤمى إيماء اينما توجهت دابتك و سفينتك و الفريضة تنزل لها عن المحمل الى الارض الا من خوف فان خفت أو مأت و أما السفينه فصل فيها قائما و توخ القبلة بجهدك فان نوحا عليه السلام قد صلى الفريضة فيها قائما متوجها الى القبلة و هى مطبقه عليهم قال:

قلت و ما كان علمه بالقبلة فيتوجهها و هى مطبقه عليهم؟ قال: كان جبرئيل عليه السلام يقومه نحوها قال قلت: فأتوجه نحوها فى كل تكبيره قال: أما فى النافله فلا انما تكبر على غير القبلة الله أكبر ثم قال: كل ذلك قبله للمتفل اينما تولوا فثم وجه الله «٢» و سند الروايه ضعيف.

الرابع: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قال:

إذا التفت فى صلاه مكتوبه من غير فراغ فأعد الصلاه اذا كان الالتفات فاحشا و ان كنت قد تشهدت فلا تعد «٣».

و تقريب الاستدلال: ان مقتضى مفهوم الشرط عدم وجوب الاعاده اذا كان الالتفات فى غير المكتوبه.

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب القبلة الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القبلة الحديث: ١٧

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب قواطع الصلاه الحديث: ٢

أما إذا صليت حال المشى أو فى السفينه فلا يجب فيها الاستقبال (١).

---

وفيه: ان الشرطيه فى الروايه لا مفهوم



لها فانها سيقّت لبيان الموضوع فان مفهوم الشرطيه انه اذا لم تلتفت في المكتوبه فلا تعد و ليس مفهومها انه لو التفت في النافله فلا تعد.

الخامس: ما رواه البزنطى صاحب الرضا عليه السلام قال سألته عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: اذا كانت الفريضه و التفت الى خلفه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى و لا يعتد به و ان كانت نافله لا يقطع ذلك صلاته و لكن لا يعود «١»

و فيه: ان غايه ما يستفاد من الروايه ان الالتفات حتى الى الخلف لا يفسد النافله و هذا لا يدل على عدم اشتراط الاستقبال فيها مضافا الى الاشكال فى سند الروايه.

(١) نقل عن بعض الاجماع فى الركوب و نقل عدم الخلاف فى المشى و العمده النصوص الوارده فى المقام منها: ما رواه الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه النافله على البعير و الدابه فقال: نعم حيث كان متوجها و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه و آله قلت على البعير و الدابه قال: نعم حيث ما كنت متوجها قلت: استقبل القبلة اذا أردت التكبير؟ قال: لا و لكن تكبر حيث ما كنت متوجها و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه و آله «٢».

و منها: ما رواه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يصلى الرجل صلاه الليل فى السفر و هو يمشى و لا بأس ان فاتته صلاه الليل أن يقضيها بالنهار و هو يمشى يتوجه الى القبلة ثم يمشى و يقرأ فاذا أراد أن يركع حول

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٣

و ان كانت منذوره (١).

وجهه الى القبلة و ركع و سجد ثم مشى «١» و السند مخدوش بالبرقى.

و منها غيرهما المذكور فى الباب ١٥ و ١٦ من أبواب القبلة من الوسائل.

و السيره من المتشرّعه جاريه على ذلك و طريق الاحتياط ظاهر و الله العالم.

(١) فان الظاهر من الادله بحسب المتبادر الى الذهن ان المراد بالنفل العنوان الاولى فلا يؤثر فيه العنوان العارضى بالنذر و نحوه و هذا هو العمده و الا- يشكل الامر فان ما رواه ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن رجل جعل لله عليه أن يصلى كذا و كذا هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال نعم «٢» و ان كان تاما من حيث الدلاله لكن مخدوش سندا فان محمد بن أحمد العلوى لم يثبت وثاقته فان فيه بحثا يطلب من مظانه من الرجال.

بقى شىء و هو أن صاحب الحقائق نقل عن ابن ادریس بأنه قطع بوجوب الاستقبال بالتكبيره و الدليل على هذا المدعى ما رواه عبد الرحمن بن أبى نجران قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه بالليل فى السفر فى المحمل قال:

اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك قلت:

جعلت فداك فى أول الليل؟ فقال: اذا خفت الفوت فى آخره «٣».

و قد رده صاحب الحقائق بأن ما أفاده و ان كان صحيحا حيث ان الروايه المشار اليها تقتضيه لكن يعارضها ما رواه الحلبي «٤» عن أبى عبد الله عليه السلام فانه قد صرح فيه بعدم الوجوب و بهذا النحو لا بد أن يجاب عن استدلال ابن

(١) الوسائل الباب ١٦ من

أبواب القبله الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القبله الحديث: ٦

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبله الحديث: ١٣

(٤) لاحظ ص: ١٨٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٤

### [مسألة ١٨: يجب العلم بالتوجه إلى القبله و تقوم مقامه البينه]

(مسألة ١٨): يجب العلم بالتوجه الى القبله (١) و تقوم مقامه البينه (٢) بل و اخبار الثقة (٣) و كذا قبله بلد المسلمين في صلواتهم و قبورهم و مجاريهم اذا لم يعلم بنائها على الغلط (٤) و مع تعذر ذلك يبذل جهده

---

ادريس لا كما أفاد سيد المدارك حيث رده باطلاق الاخبار فان اطلاق الاخبار يقيد بما رواه ابن أبي نجران كما هو القاعده.

هذا لكن ما أفاده صاحب الحقائق أيضا غير تام اذ في سند روايه الحلبي محمد بن سنان الذي فيه ما فيه فلا اعتبار بها و عليه لا بد من الاخذ بما رواه ابن أبي نجران و على فرض غض النظر عن اشكال السند تقع المعارضه بين الروايتين و الترجيح مع روايه ابن أبي نجران حيث انها احدث اذ رويت عن أبي الحسن عليه السلام.

لكن لا- يخفى ان الظاهر من روايه ابن أبي نجران ان السؤال و الجواب ناظر ان الى صلاه الليل فلا- وجه لشمول الحكم لسائر الصلوات المندوبه و عدم القول بالفصل بين الموارد لا يرجع الى محصل صحيح فلاحظ و تأمل.

(١) فانه بدون العلم يشك في سقوط التكليف و استصحاب بقاء التكليف يقتضى عدم حصول الامثال كما أن قاعده الاشتغال تقتضى بقاءه.

(٢) لكون البينه حجه في الموضوعات و المقام من مصاديقها.

(٣) حيث ان الماتن يرى اعتبار قول الثقة في الموضوعات.

(٤) ادعى عليه الاجماع و حاله معلوم نعم لا يبعد أن تكون السيره قائمه عليه و هل يجوز ترتيب الاثر عليه حتى مع التمكن

من العلم؟ فيه اشكال كما أنه لو حصل الظن بالخلاف يشكل جواز ترتيب الاثر اذ دائره السيره ليست بهذه المثابه بحيث يترتب عليها الاثر حتى مع الظن بالخلاف و مع ذلك كله الالتزام باعتبارها مطلقا

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٥

فى تحصيل المعرفه بها و يعمل على ما تحصل له و لو كان ظنا (١) و مع

---

ليس جزافا فلاحظ.

(١) يدل عليه ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يجزى التحرى أبدا اذا لم يعلم أين وجه القبلة «١» فان المجزى فى حال عدم العلم التحرى و هو عبارته عن طلب ما هو الاخرى و ألقى بالاستعمال - على ما فى مجمع البحرين -.

و يدل عليه أيضا ما رواه سماعة قال: سألته عن الصلاه بالليل و النهار اذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم قال: اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداك «٢».

و يؤيد المدعى - ان لم يدل عليه - ما رواه يعقوب بن يقطين قال: سألت عبدا صالحا عن رجل صلى فى يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس و هو فى وقت أ يعيد الصلاه اذا كان قد صلى على غير القبلة؟ و ان كان قد تحرى القبلة بجهده أ تجزيه صلاته فقال: يعيد ما كان فى وقت فاذا ذهب الوقت فلا اعاده عليه «٣».

و مثله ما رواه سليمان بن خالد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يكون فى قفر من الارض فى يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم يضحى فيعلم أنه صلى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال: ان كان فى وقت فليعد صلاته و ان كان مضى الوقت فحسبه اجتهداه «٤».

و كذا ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب القبلة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب القبلة الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٦

تعذرہ يكتفى بالجھه العرفيه (١) و مع الجھل بها صلى الى اى جھه شاء (٢).

---

على غير القبلة قال: يعيد و لا يعيدون فانهم قد تحروا «١».

(١) اذ يمكن أن يقال: ان المستفاد من دليل التحرى و حديث زراره و محمد ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام انه قال: يجزى المتحير أبدا اينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة «٢» ان الوظيفه العمل بما هو أقرب الى الواقع فلاحظ.

(٢) المشهور شهره عظيمه وجوب الصلاه الى أربع جهات- على ما فى بعض الكلمات- و نقل عن صريح الغنيه الاجماع عليه و يدل عليه مرسل الصدوق قال: روى فيمن لا يهتدى الى القبلة فى مفازه أنه يصلى الى أربعة جوانب «٣».

و مرسل الكلينى قال: و روى أيضا أنه يصلى الى أربع جوانب «٤».

و مرسل خراش عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت جعلت فداك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا اطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا و أنتم سواء فى الاجتهاد فقال: ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه «٥».

و لا يخفى ان الشهره ليست حجه و الاجماع حاله معلوم و المرسل لا اعتبار به فلا سند لهذا المدعى بل مقتضى القاعده الصلاه الى جوانب مختلفه كى يعلم بوقوعها الى القبلة.

و فى قبال هذا القول قول بالاجتزاء و كفايه صلاه واحده ذهب اليه جملة من الاعلام- على ما نسب اليهم- و منهم الأردبيلي و صاحب الحقائق

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب القبله الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٧

...

الاستاد في المتن و يدل عليه ما عن أبي جعفر «١». و الاشكال في سند الصدوق الى زراره و ابن مسلم. و فيه: ان سنده الى زراره معتبر.

و يدل عليه أيضا مرسل ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زراره قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبله المتحير فقال: يصلى حيث يشاء «٢».

و هذه المرسله لا اعتبار بها من جهة الارسال و كون المرسل مثل ابن أبي عمير لا أثر له كما حقق في محله.

و يدل عليه أيضا ما رواه معاوية بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاه ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن قبله يمينا أو شمالا فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبله و نزلت هذه الايه في قبله المتحير وَ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ «٣».

و الاشكال في الروايه بأنه يحتمل كون الذيل من كلام الصدوق مدفوع بأن الظاهر حجه و مجرد الاحتمال لا يوجب رفع اليد عن الظاهر مضافا الى أن الصدوق كيف يمكن أن يدرج كلامه في الروايه و لم يشعر به أ ليس هذا خلافا لمقامه و ديانته؟

و أما الاشكال فيها بأنها وردت جمله من النصوص تدل على أن الايه نزلت في النافله لاحظ ما رواه الطبرسي في مجمع البيان عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام في قوله تعالى: فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ انها ليست بمنسوخه

و أنها مخصوصه بالنوافل فى حال السفر «٤».

(١) لاحظ ص: ١٨٦

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب القبلة الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث: ١ و من لا يحضره الفقيه ج ١ ص:

١٧٩ حديث: ٦

(٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث: ١٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٨

...

و ما رواه محمد بن الحسن فى النهايه عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى:

فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ قَالَ: هذا فى النوافل خاصه فى حال السفر فاما الفرائض فلا بد فيها من استقبال القبلة «١».

و ما رواه العياشى فى تفسيره عن حريز قال: قال أبو جعفر عليه السلام أنزل الله هذه الايه فى التطوع خاصه فأينما تولوا فثم وجه الله ان الله واسع عليم و صلى رسول الله صلى الله عليه و آله ايماء على راحلته أينما توجهت به حيث خرج الى خيبر و حين رجع من مكه و جعل الكعبه خلف ظهره «٢».

و ما رواه زراره «٣»، فيدفع بأن الظاهر أن تلك الروايات ضعيفه سنداً مضافاً الى أنه لا مانع من نزول الايه فى كلا المقامين فتأمل.

و أما الاشكال فيها بأنها منافيه لوجوب التحرى فمدفوع بأنه قابل للتقييد فان هذه الروايه تقيد بدليل وجوب التحرى مضافاً الى أن ذلك الدليل حاكم على المقام فان هذا حكم المتحير و مع امكان التحرى لا تحير فان الظن الحاصل من التحرى حجه على الفرض و يكون علماً تعدياً و مع العلم لا تصل النوبه الى وظيفه المتحير كما هو ظاهر.

و أما ما عن السيد من الرجوع الى القرعه ففيه انه مع وجود النص لا مجال للعمل بالقرعه التى عينت للمشكل مضافاً الى أن سعه دائره حجه القرعه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٩

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٣

(٣) لاحظ ص: ١٨١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٨٩

والاحوط استحباباً أن يصلى الى أربع جهات مع سعه الوقت والاصلى بقدر ما وسع (١) و اذا علم عدمها فى بعض الجهات اجتزأ بالصلاه الى المحتملات الاخر (٢).

#### [مسألة ١٩: من صلى إلى جهة اعتقد أنها القبلة ثم تبين الخطأ]

(مسألة ١٩): من صلى الى جهة اعتقد انها القبلة ثم تبين الخطأ فان كان منحرفاً الى ما بين اليمين و الشمال صحت صلاته (٣) و اذا التفت فى الاثناء مضى ما سبق و استقبل فى الباقي (٤) من غير فرق بين

---

(١) لا اشكال فى حسنه مع الامكان.

(٢) كما هو ظاهر فانه مع العلم بعدمها فى بعض الجهات لا وجه للإتيان بالصلاه الى تلك الجهة.

(٣) لعدده نصوص منها ما رواه معاوية بن عمار «١» و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا صلاه الا الى القبلة قال قلت: أين حد القبلة؟ قال:

ما بين المشرق و المغرب قبله كله «٢».

و منها: ما رواه الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عليهم السلام انه كان يقول من صلى على غير القبلة و هو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا اعاده عليه اذا كان فيما بين المشرق و المغرب «٣».

(٤) ادعى عليه عدم الخلاف بل ادعى عليه الاجماع و يدل على المدعى ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال فى رجل صلى على غير القبلة فيعلم و هو فى الصلاه قبل أن يفرغ من صلاته قال: ان كان متوجهاً فيما بين المشرق و المغرب فليحول

---



(١) لاحظ ص: ١٨٧

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث: ٢

(٣)

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٠

بقاء الوقت و عدمه و لا بين المتقين و الظان و الناسى و الغافل (١).

نعم اذا كان ذلك عن جهل بالحكم فالاقوى لزوم الاعاده فى الوقت و القضاء فى خارجه (٢) و أما اذا تجاوز انحرافه عما بين اليمين و الشمال أعاد فى الوقت (٣) سواء كان التفاته أثناء الصلاة أو بعدها (٤) و لا يجب القضاء اذا التفت خارج الوقت (٥).

---

وجهه الى القبلة ساعه يعلم و ان كان متوجها الى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة «١».

(١) للإطلاق.

(٢) لعدم الدليل على الاجزاء و مقتضى القاعده الاولى عدمه فتجب الاعاده فى الوقت و القضاء فى خارجه.

(٣) و الوجه فيه ظاهر فان وجوب الاعاده على القاعده لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط مضافا الى النصوص الداله على وجوب الاعاده لو انكشف الخلاف فى الوقت لاحظ ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا صليت و انت على غير القبلة و استبان لك انك صليت و أنت على غير القبلة و أنت فى وقت فأعد و ان فاتك الوقت فلا تعد «٢» و ما رواه يعقوب بن يقطين «٣».

(٤) لما قلنا من أن الاجزاء لا دليل عليه مضافا الى اطلاق النصوص أو كون الحكم بالبطلان أولى اذا كان فى الاثناء.

(٥) و الوجه فيه جملة من النصوص الواردة فى الباب ١١ من أبواب القبلة من

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب القبلة الحديث: ١

(٣) لاحظ ص: ١٨٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩١

**[المقصد الثالث: الستر والساتر]**

### [الفصل الأول: يجب مع الاختيار ستر العوره فى الصلاة]

#### إشارة

الفصل الاول: يجب مع الاختيار ستر العوره فى الصلاة (١).

الوسائل منها ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله «١» و منها: ما رواه يعقوب بن يقطين «٢».

و فى قبال هذه الطائفة من النصوص روايه معمر بن يحيى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة و قد دخل وقت صلاه اخرى قال: يعيدها قبل أن يصلى هذه التى دخل وقتها «٣» و هذه الروايه لا- اعتبار بها فان اسناد الشيخ الى الطاطرى ليس صحيحا.

(١) للإجماع بقسميه- كما فى الجواهر- منا و من أكثر العامه على اشتراط الصحه به و لقوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ» «٤» بناء على ما فى مجمع البيان من أن الزينه هنا ما يوارى به العوره فى الصلاة و الطواف.

ولا- يخفى ان الاستدلال بالآيه على المدعى يتوقف على تفسير وارد من العتره بطريق معتبر و لكن الاجماع و التسالم بين الاصحاب و وضوح الامر يكفى لإثبات المدعى.

و مما استدل به على المقصود ما رواه محمد بن مسلم فى حديث قال: قلت

---

(١) لاحظ ص: ١٩٠

(٢) لاحظ ص: ١٨٥

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب القبلة الحديث: ٥

(٤) الاعراف / ٣١

---

لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يصلى فى قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفا فلا بأس به و المرأة تصلى فى الدرع و المقنعه اذا كان الدرع كثيفا يعنى اذا كان ستيرا «١».

فان مفهوم الشرطيه يقتضى البطلان و باطلاقه يقتضى عدم الفرق بين وجود الناظر و عدمه و ما أفاده سيد المستمسك من أنه ليس واردا فى مقام تشريع شرطيه الستر بل فى

مقام الاجتزاء بالواحد في مقابل اعتبار التعدد لا يرجع الى محصل صحيح فانه لا شبهه في أنه يفهم من الروايه ان عدم البأس يتوقف على الساتر الكثيف و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين الموارد كما ذكرنا.

و استشهد بروايه أبي مريم الانصارى في حديث قال: صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بلا- ازار و لا- رداء فقال: ان قميصي كثيف فهو يجرى أن لا يكون على ازار و لا رداء «٢»

و هذه الروايه ضعيفه بصالح بن عقبه فانه لم يوثق مضافا الى أن الكلام في هذه الروايه هو الكلام فانه لا وجه لعدم الاطلاق اذ يمكن أن يكون ما يصدر من الامام ناظرا الى جهات عديده و اصاله البيان من الاصول العقلانيه التي تجري عند الشك في كون المولى في مقام البيان أم لا.

و ان شئت قلت: ان المستفاد من الروايه البأس فيما يصلى في لباس واحد لا يكون كثيفا و مقتضاه وجود البأس مع عدم وجود الناظر و الحال انه لو لا الشرطيه المطلقه لما كان وجه للفساد و البأس.

و مما استدل به على المطلوب النصوص الوارده في حكم العارى منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٣

و توابعها (١) بل و سجود السهو على الاحوط استحبابا (٢) و ان لم يكن ناظر أو كان في ظلمه (٣).

**[مسألة ٢٠: إذا بدت العوره لريح أو غفله أو كانت باديه من الأول و هو لا يعلم أو نسي سترها صحت صلاته]**

(مسألة ٢٠): إذا بدت العوره لريح أو غفله أو كانت باديه من الاول و هو لا يعلم أو نسي سترها صحت صلاته (٤)

أو غرق متاعه فبقى عريانا و حضرت الصلاة كيف يصلى؟ قال: ان اصاب حشيشا يستر به عورته اتم صلاته بالركوع و السجود و ان لم يصب شيئا يستر به عورته أو مأ و هو قائم «١».

الى غيره من الروايات الواردة في الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى من الوسائل.

بتقريب: ان هذه النصوص تدل باطلاقها ان العارى يومى للركوع و السجود و لو لم يكن اللباس شرطا مطلقا لما كان وجهه لبدليه الايماء عن الركوع و السجود عند عدم ناظر محترم فالمسألة واضحة من حيث النص مضافا الى الاجماع المحصل و المنقول.

(١) فان الظاهر من دليل القضاء انه كالأداء فى جميع الاحكام و الشرائط.

(٢) اذ لا دليل على الوجوب و حسن الاحتياط ظاهر.

(٣) لإطلاق الروايات و قد مر الكلام حول هذه الجهة فلاحظ.

(٤) لقاعده لا تعاد مضافا الى ما رواه على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل صلى و فرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعاده أو ما حاله؟ قال: لا اعاده

(١) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٤

الاثناء أعاد صلاته على الاظهر (١).

عليه و قد تمت صلاته «١».

(١) مقتضى اطلاق العبارة عدم الفرق بين المبادره الى الست و عدمها أما البطلان مع عدم المبادره فعلى القاعده اذ معناه الاخلال بالشرط عمدا و أما الصحه فى صوره المبادره فما يمكن أن يقال فى وجهها أمور:

منها الاصل العملى اى اصاله البراءه عن الشرطيه بدعوى: ان دليل الاشتراط لا يقتضى التستر فى الآنات المتخلله و بعد عدم المقتضى تصل النوبه الى الاصل العملى.

و فيه ان الظاهر من الادله بحسب الفهم العرفى اشتراط التستريين المبدأ و

المنتهى لا خصوص حال الاشتغال بالاذكار و الانصاف ان هذا ظاهر لا ستره عليه فلا مجال لأصالة البراءة.

و منها: مفاد حديث لا تعاد بتقريب ان الحديث يشمل الاثناء كما أنه يشمل بعد اتمام الصلاة. و بعبارة اخرى: كلما لا يكون عن عمد لا يفسد الصلاة.

و فيه ان الظاهر من الحديث و لو بحكم الانصراف انه ناظر الى صورته انكشاف الخلاف و لا يشمل ما لو يكون المصلي عالما بفقدان الجزء أو الشرط أو وجود المانع.

لكن للمناقشه في هذا البيان مجال نعم في المقام اشكال و هو الاشكال في شمول الحديث أثناء الصلاة و قبل الفراغ منها بدعوى عدم صدق الاعاده الا بعد الفراغ فلا يصدق عنوان الاعاده في الاثناء فلا يحكم بعدم الاعاده.

---

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٥

### **[مسألة ٢١: عوره الرجل في الصلاة القضيبي و الأثنيان و الدبر]**

(مسألة ٢١): عوره الرجل في الصلاة القضيبي و الاثنيان و الدبر (١).

---

و منها: ما رواه علي بن جعفر «١» بتقريب ان اطلاق الرواية يشمل ما لو كان الالتفات في الاثناء الدال بالملازمه على عدم قدح التكشف من زمان العلم الى زمان التستر فلا يقدر في المقام أيضا.

و فيه: ان الظاهر من الرواية ان الانكشاف في صورته الجهل لا مانع منه و لا يبطل لا صورته العلم و ليس مصداق الرواية منحصر بالانكشاف أثناء الصلاة و العلم به في ذلك الزمان كي يدل بدلاله الاقتضاء على عدم قدح العلم اذ الممكن ان العلم يحصل في الاثناء و لكن لا- يكون الانكشاف باقيا بأن صار مستورا بعد ما كان مكشوفاً و العلم به حصل في زمان الاستتار بل يمكن أن يقال: ان الظاهر من الرواية فرض تمامية الصلاة فلا تشمل



فظهر انه لا دليل على الصحة فالحق هو البطلان اذ الحكم الوضعي لا يتوقف على القدره و فقدان الشرط و لو فى زمان يسير و لو  
بغير الاختيار يقتضى البطلان و الله العالم.

(١) قال فى الحقائق: الا شهر الا ظهر أنها عباره عن القبل و الدبر و المراد بالقبل الذكر و البيضتان و بالدبر حلقه الدبر التى هى  
نفس المخرج» الى آخر كلامه «٢».

و يمكن الاستدلال على المدعى بما أرسله الواسطى عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: العوره عورتان: القبل و الدبر و  
الدبر مستور بالاليتين فاذا سترت

---

(١) لاحظ ص: ١٩٣

(٢) الحقائق ج ٧ ص: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٦

دون ما بينهما (١) و عوره المرأة فى الصلاة جميع بدنها حتى الرأس و الشعر (٢).

---

القضيبي و البيضتين فقد سترت العوره «١» و المرسله لا اعتبار بها.

و يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: اذا زوج الرجل أمتة فلا ينظر  
الى عورتها و العوره ما بين السر و الركبة «٢».

(١) لا بد من اتمام المدعى بالإجماع و التسالم و الا يشكل الامر مقتضى حديث ابن علوان وجوب ستره و قد تكلمنا حول هذا  
الفرع مفصلا فى الجزء الاول من هذا الشرح ص: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) قال فى الحقائق: ان المشهور بين الاصحاب ان بدن المرأة كله عوره يلزم سترها عدا الوجه و الكفين و القدمين. و فى مقابل  
هذا القول ما نسب الى ابن الجنييد حيث ذهب الى التسوية بين الرجل و المرأة و انها لا- تجب عليها الا ستر القبل و الدبر الى  
آخره. و لا شبهه فى أن هذا القول شاذ لا يعاب به.

تدل على القول المشهور عده من النصوص: منها: ما رواه الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال: صلت فاطمه عليها السلام فى درع و خمارها على رأسها ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها و اذنيها «٣».

و منها: ما رواه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها الا ملحفه واحده كيف تصلى؟ قال: تلتف فيها و تغطى رأسها

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب آداب الحمام الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الاماء الحديث: ٧

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٧

...

---

و تصلى فان خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس «١».

و منها: ما رواه يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى فى ثوب واحد؟ قال: نعم قال قلت: فالمرأة؟ قال: لا و لا يصلح للحره اذا حاضت الا الخمار الا أن لا تجده «٢».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: المرأة تصلى فى الدرع و المقنعه اذا كان كثيفا يعنى ستيرا «٣» و منها غيرها المذكور فى الوسائل فى الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى.

فانقذح بما ذكرنا ان مقتضى النص و الفتوى انه ليس التسويه بين الرجل و المرأة و انه لا شبهه فى أن المرأة يجب عليها الستر زائدا على ستر القبل و الدبر فهذا الحكم فى الجملة مما لا اشكال فيه و انما الكلام فى بعض أجزاء جسدها بأنه يجب ستره أم لا؟.

و مما وقع فيه الكلام الرأس فعن ابن الجنيد انه لا يجب ستره حتى فى المرأة و

يدل على هذا القول ما رواه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

لا بأس بالمرأه المسلمه الحره أن تصلى و هى مكشوفه الرأس «٤».

ولا- يبعد أن يكون الحديث معتبرا لكن يعارضه عدّه نصوص اخر و من تلك النصوص ما رواه على بن جعفر «٥» عن أخيه مضافا الى أن السيره الجاريه الخارجيه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٥

(٥) لاحظ ص: ١٩٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٨

عدا الوجه (١).

---

تقضى بالوجوب بحيث يكون الكشف مستكرا عند المشرعه و يؤيد المدعى أن الطائفه الثانيه أحدثت فتقدم على الاول بناء على ما بنينا عليه من أن الاحديثه بنفسها من المرجحات و ان لم يبعد أن يكون الترجيح من حيث المخالفه مع العامه مع الطائفه الاولى فلاحظ.

و مما وقع الكلام فيه الشعر و نقل عن القاضى عدم وجوب ستره بل نقل ان عدم الوجوب ظاهر كلمات الاكثر و كيف كان المرجع النصوص الوارده فى المقام و لا اشكال فى أن مقتضى جملة من النصوص المشار اليها آنفا وجوب ستره.

و منها ما رواه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلى فيه المرأه قال: درع و ملحفه فتتشرها على رأسها و تجلل بها «١» فان مقتضاه وجوب ستر الشعر و ان كان طويلا فانه عليه السلام فى مقام الجواب عن أدنى ما تصلى فيه المرأه قال: درع و ملحفه فتتشرها و تجلل بها فان الملحفه ثوب واسع يلبس على الثياب و أمر عليه السلام بنشر الملحفه و تجليلها على رأسها و لا اشكال فى أن الستر بهذه الصوره

يستر الشعر بأى نحو كان فلا اشكال فى المسأله بحسب النص نعم مقتضى روايه ابن بكير عدم الوجوب و لكن الكلام فيه هو الكلام فى الرأس فلاحظ.

(١) الظاهر انه لا شبهه فيه فانه مضافا الى الاجماع و التسالم و السيره العمليه بلا انكار من احد ان المقتضى للوجوب فى نفسه قاصر اذ الملحفه و كذلك المقنعه و الخمار و امثالها لا تستر الوجه بحسب الطبع فاولا لا مقتضى للوجوب و ثانيا:

النص الخاص الوارد فى المقام يدل على الجواز بل على كون الاسفار أفضل.

لاحظ ما رواه سماعه قال: سألته عن المرأة تصلى متنقبه؟ قال: إذا كشفت

---

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ١٩٩

بالمقدار الذى يغسل فى الوضوء (١) و عدا الكفين الى الزندين (٢).

---

عن موضع السجود فلا بأس به و ان أسفرت فهو أفضل «١».

(١) الظاهر انه لم يرد فى النص عنوان الوجه كى يقدر بهذا المقدار مضافا الى أنه على تقدير ورود النص بهذا العنوان لا وجه لهذا التقدير بل الميزان الاقتصار على ما يصدق عليه العنوان المأخوذ فى الدليل فالذى ينبغى أن يقال فى هذا المقام ان المقدار الذى ينكشف عند عدم النقاب مع فرض الخمار أو المقنعه أو الملحفه يجوز الاسفار عنه و لا يبعد أن يكون ما أفاده فى المتن منطبقا عليه و لو وصلت النوبه الى الشك تكون النتيجة البراءه من الزائد كما هو الميزان الكلى.

(٢) استدل عليه بالاجماع و يمكن أن يرد عليه بأن الاجماع المنقول لا- يكون حجه و المحصل منه على فرض تحققه محتمل المدرك فلا يكون اجماعا تعديا كاشفا عن رأى المعصوم عليه السلام الا أن يقال بأن وضوح المدعى

بحد لا يعتريه شك ولا ريب.

و مما يمكن أن يستدل به عليه أو استدل به ما دل على جواز صلاه المرأة فى الدرع و المقنعه لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام:

ما ترى للرجل يصلى فى قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفا فلا بأس به و المرأة تصلى فى الدرع و المقنعه اذا كان الدرع كثيفا يعنى اذا كان ستيرا «٢» بدعوى ان الدرع لا يستر الكفين و القدمين.

و فيه: انه يرد على هذا الاستدلال ما اورده صاحب الحقائق حيث قال: من الجائز ان الدرغ المتعارفه فى ذلك الزمان كانت بحيث تستر الكفين و القدمين

---

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٠

و القدمين الى الساقين (١).

---

و مع هذا الاحتمال كيف يمكن الحكم بعدم وجوب الستر لو كان المقتضى فى حد نفسه تاما و هذا الاشكال متين جدا.

و مما يمكن أن يقال فى هذا المقام أن وجوب ستر البدن حتى الكفين لا- دليل عليه و لقائل أن يقول: انه يكفى دليلا- على المدعى ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام «١».

بتقريب ان المستفاد منه ان المرأة تنشر الملحفه على رأسها و تجللها و بالطبع تستر الكفان بها الا أن يقال: بأن المتعارف خروج الكفين و مع هذا التعارف الخارجى لا- يستفاد الوجوب من الروايتين و مع الشك فى التعارف و عدمه يكفى للقول بعدم الوجوب الاصل العملى بتقاربه المختلفه فان الميزان عند الشك فى الزائد البناء على عدمه.

و مما يمكن أن يستدل به السيره الخارجيه فان ستر الكفين لو كان لازما و واجبا

لبان و لما بقى موردا للشك و الحاصل ان هذه المسأله ليست من المسائل التى يمكن أن تبقى مجهوله و حيث نرى ان المشرعه لا تستنكر عدم سترهما فى الصلاه نفهم انه ليس واجبا و الله العالم بحقائق الاشياء.

(١) قيل انه المشهور و فى بعض الكلمات ان العمده اصاله البراءه بعد عدم وجود ما يدل على وجوب سترهما و ما افيد فى المقام من عدم الدليل مشكل اذ يكفى دليلا ما رواه على بن جعفر عليه السلام «٢» فان مفهوم الشرط الواقع فى الروايه يقتضى عدم الصحه بلا ستر الرجل الا عند الضروره و اعراض الاصحاب عن الروايه على فرض ثبوتها لا يوجب سقوطها عن الاعتبار كما مر منا مرارا فى

---

(١) لاحظ ص: ١٩٨

(٢) لاحظ ص: ١٩٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠١

ظاهرهما و باطنهما (١) و لا بد من ستر شىء مما هو خارج عن الحدود (٢).

---

ضمن الابحاث.

و أيضا يدل على المقصود ما رواه زراره «١» حيث أمر بنشر الملحفه على الرأس و التجليل بها فان الظاهر ان التجليل بها بهذه الصوره لستر القدمين.

و يؤيد المقصود لو لم يدل عليه ما رواه ابن ابي يعفور قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: تصلى المرأة فى ثلاثه أثواب ازار و درع و خمار و لا- يضرها بأن تقنع بالخمار فان لم تجد فتوبين تترز باحدهما و تقنع بالآخر قلت: فان كان درع و ملحفه ليس عليها مقنعه؟ فقال: لا بأس اذا تقنعت بملحفه فان لم تكفها فتلبسها طولا «٢» فلاحظ فلا تصل النوبه الى الاصل العملى.

(١) الظاهر انه لا فرق فى وجوب الستر بين الظاهر و الباطن و قد نقل عن بعض التفصيل بين ظاهر القدمين

و باطنهما بوجوب الستر فى الثانى دون الاول و كأن الوجه فى هذا التفصيل ان المرأة بتمامها عوره لا بد من سترها فى الصلاه و حيث ان الرخصه ثبتت من الشرع بالنسبه الى الظاهر فلتزعم بعدم وجوب الستر حيث ان القميص لا يستر الظاهر و لكن الباطن لم تثبت الرخصه بالنسبه اليه حيث انه فى حال القيام مستور بالارض و حال الجلوس و التشهد مستور بالدرع و قد ظهر بما ذكرنا انه لا وجه لهذا التفصيل.

(٢) فان احراز الامتثال الذى يلزم بحكم العقل يتوقف على المقدمه العلميه.

---

(١) لاحظ ص: ١٩٨

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٢

**[مسأله ٢٢: الأمه و الصبيه كالحره و البالغه فى ذلك إلا فى الرأس و شعره و العنق]**

(مسأله ٢٢): الأمه و الصبيه كالحره و البالغه فى ذلك إلا فى الرأس و شعره و العنق فانه لا يجب عليهما سترهما (١).

---

(١) فى هذه المسأله فروع: الفرع الاول ان الأمه كالحره و الدليل على المدعى اطلاق الادله.

الفرع الثانى: ان الصبيه كالبالغه بتقريب ان مقتضى الاطلاقات عموم الحكم و ربما يقال: ان القلم مرفوع عن غير البالغ.

و فيه ان القلم المرفوع قلم الالتزام و بعبارة اخرى: غير البالغ لا يتوجه اليه تكليف الزامى لا أن الاحكام الوضعيه من الجزئيه و الشرطيه مرفوعه عنه فلا حظ.

و لكن يمكن أن يقال: ان المقتضى فى مقام الاثبات قاصر فان المرأة بمالها من المفهوم لا تصدق على الجاريه غير البالغه و مع الشك يكون المرجع الاصل العملى و مقتضاه عدم الاشتراط.

الفرع الثالث: انه لا تجب على الأمه ستر الرأس و شعره و عنقها لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت: الأمه تغطى رأسها اذا صلت؟

فقال: ليس على الأمه قناع «١»

و ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال: ليس على الاماء أن يتقنعن في الصلاة «٢».

الفرع الرابع: انه لا- يجب على الصبيه ستر رأسها و شعره و عنقها و ادعى عليه الاجماع و يمكن أن يقال بقصور المقتضى اذ الوارد في النصوص عنوان المرأة و هذا العنوان لا- يصدق على غير البالغه و تؤيد المدعى جمله من النصوص لاحظ ما رواه يونس بن يعقوب «٣» و الروايات الواردة في الباب ٢٨ و ٢٩

---

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ١٩٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٣

**[مسألة ٢٣: إذا كان المصلي واقفا على شباك أو طرف سطح]**

(مسألة ٢٣): اذا كان المصلي واقفا على شباك أو طرف سطح بحيث لو كان ناظر تحته لرأى عورته فالاقوى وجوب سترها من تحته (١) نعم اذ كان واقفا على الارض لم يجب الستر من جهه التحت (٢).

**[الفصل الثاني: يعتبر في لباس المصلي أمور]**

**اشاره**

الفصل الثاني:

يعتبر في لباس المصلي امور:

**[الأول: الطهاره]**

الاول: الطهاره الا في الموارد التي يعفى عنها في الصلاة و قد تقدمت في أحكام النجاسات (٣).

---

من أبواب لباس المصلي من الوسائل.

---



قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٢٠٣

(١) الانصاف ان الجزم به مشكل فان الميزان في الصحة و الفساد صدق الستر و الكشف و لا- يصدق على مثله انه مكشوف العوره و لو وصلت النوبه الى الشك فلا يبعد أن يكون الاستصحاب جاريا و بجريانه يحرز عدم كونه مكشوف العوره.

الا أن يقال: ان مقتضى الاستصحاب الفساد اذ المطلوب صدق الستر و الاصل عدمه و لو قيل بعدم جريان الاستصحاب في مثل المقام الذى يكون شكاً في المفهوم فلا مانع من البراءة كما هي الميزان في امثال المقام و ان شئت قلت: الاجمال في المفهوم و يدور الامر بين الاقل و الاكثر و المرجع البراءة.

(٢) هذا من الواضحات التي لا يعتريها الريب فانه مضافا الى الاجماع و الضروره و التسالم يدل على المدعى الاطلاق المقامى في النصوص حيث اكتفى بذكر الدرع و الخمار أو الثوب الستير و لم يتعرض للسروال فيكفى السترة المتعارفه.

(٣) قد تقدم الكلام في الفصل الثالث من المبحث السادس من الطهارة فراجع «١».

---

(١) لاحظ الجزء الثالث من هذا الشرح ص: ٣٢٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٤

**[الثاني: الإباحة]**

**إشارة**

الثاني: الإباحة فلا تجوز الصلاة فيما يكون من المغصوب ساترا له بالفعل (١).

---

(١) قال في الحقائق: ظاهر كلام الاصحاب الاتفاق على تحريم الصلاة في الثوب المغصوب و نسبه في المنتهى الى علمائنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه و صرح بذلك في النهايه فقال: لا تصح الصلاة في الثوب المغصوب مع

العلم بالغصبيه عند علمائنا أجمع و اطلاق أكثر عباراتهم شامل لما هو أعم من أن يكون ساترا أو غير ساتر الى آخر كلامه.

و نقل عن الفضل بن شاذان الجواز و نقل عن جملة من الاعلام منهم المحقق و الشهيديان التفصيل بين الساتر و غيره بالفساد فى الاول و عدمه فى الثانى.

و لا- يبعد أن يكون الحق هو القول الثالث و عليه يقع الكلام تاره فى الساتر المغصوب و اخرى فى غيره، أما لو كان الساتر مغصوبا فلا- يبعد بأن نلتزم بالبطلان و الوجه فيه أن التستر واجب و محبوب عند الشارع و حيث انه مغصوب و الغصب حرام يكون حراما و مبغوضا و لا- يعقل أن يكون الوجود الواحد مبغوضا و محبوبا فلا يجتمع الامر و النهى فانه بهذا التقريب يكون التركيب اتحاديا فلا- بد اما من رفع اليد عن الامر و اما من رفع اليد عن النهى فلو قلنا بأن تعارض العام الشمولى مع البدلى يقتضى تقديم الاطلاق الشمولى فلا بد من تقديم ناحيه النهى و الالتزام بالحرمة فلا تصح الصلاه.

ان قلت: هب ان الامر و النهى لا- يجتمعان لكن المفروض ان التستر ليس جزءا للصلاه بل يكون شرطا و قصد القربه لا يكون شرطا فى الشرائط بل يختص بالاجزاء و لو فرض وصول النوبه الى الشك يكون مقتضى الاصل عدم الاشتراط و عليه فإى مانع من كون الشرط حراما و تكون الصلاه صحيحه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٥

...

---

قلت: لا فرق فيما ذكرنا بين الجزء و الشرط و لا بين اشتراط قصد القربه و عدمه فان الوجه فى الفساد ان الوجود الواحد لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب و الحرام بلا فرق بين كون

الوجوب تعبديا أو توصليا فما افاده سيد المستمسك قدس سره فى هذا المقام من تقريب الصحه حتى فى الساتر لا يمكن المساعدة عليه.

و لكن يمكن أن يقال: بأن الشرط عبارته عن التستر و الشرط لا يكون جزاء من الصلاه و بعبارته اخرى: الواجب هو الجزء العقلى و هو التقيد و عليه فما المانع من أن يكون التستر حراما لكونه غصبا و مع ذلك تكون الصلاه صحيحه لعدم اتحاد متعلق الامر و النهى و عدم اجتماعهما.

و ملخص الكلام ان هذا التقييد من ناحيه حكم العقل و حيث ان متعلق النهى غير متعلق الامر فلا وجه للتقييد بالحليه فلا وجه للفساد فلاحظ.

و أما لو كان اللباس غير ساتر فالحق انه لا يوجب الفساد اذ لا اتحاد بين متعلق الامر و النهى و يكون التركيب انضماميا فكما أن النظر الى الاجنبى فى الصلاه مع كونه حراما لا يوجب الفساد كذلك الغضب فى المقام لا يوجبه و ما يمكن أن يذكر وجهها للفساد فى هذه الصوره امور:

الاول: ان الغاصب مأمور بايصال المال الى صاحبه و الاشتغال يضاده و الامر بالشىء يقتضى النهى عن الضد و النهى عن العباده يوجب الفساد.

و فيه انه على فرض تحقق الموضوع قد قرر فى الاصول ان الامر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص و انما ينهى عن الضد العام اى التركى على كلام فيه أيضا.

الثانى: ان النهوض و القيام و الهوى كلها حركات صلاتيه و بهذه الحركات

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٦

...

---

يتحقق الغضب و يتحد المتعلق فيوجب البطلان لكون التركيب اتحاديا.

و يرد عليه: أولا ان هذا الاشكال على فرض تسلمه أخص من المدعى اذ يمكن فرض التلبس بالغضب فى غير هذه الصوره بأن

يلبس اللباس الغصبي حين القيام وقبل الهوى الى الركوع ينزعه.

و ثانيا: ان هذه الحركات ليست من الصلاه فان الواجب عباره عن القيام و الركوع و السجود فان المطلوب هذه الهيئات الوضعيه و انها معتبره فى الصلاه و أما تلك الحركات فهى مقدمات و لا محذور فى كون المقدمه حراما كما حقق فى الاصول.

و ثالثا نفرض ان الحركات أجزاء للصلاه لكن لا- اتحاد بين الامرين فان الحركات قائمه بيدن المصلى و الحرمة الغصبيه قائمه باللباس الغصبي فلا- اتحاد نعم الحركة القائمه بالبدن عله للحرمة و مقدمه الحرام ليست حراما و على فرض حرمتها لا تكون مبعده.

الثالث: ما رواه اسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال: لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله فانفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم و لو أخذوا ما نهاهم الله عنه فانفقوه فيما أمرهم الله به ما قبله منهم حتى يأخذوه من حق و ينفقوه فى حق «١».

و هذه الروايه ساقطه عن الاعتبار بمحمد بن سنان و السند الاخر فيه الارسال مضافا الى أن مدلولها لا- يفى بالمقصود فان المستفاد من الروايه ان المنهى عنه لو صرف فى سبيل الطاعه لا- تقبل تلك الطاعه كما لو غصب طعاما و أطعم الفقير و الامر ليس كذلك فى المقام اذ أحد الامرين لا يرتبط بالاخر.

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٧

نعم اذا كان جاهلا بالغصبيه أو ناسيا لها (١).

---

الرابع: ما رواه الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول عن امير المؤمنين عليه السلام فى وصيته لكميل قال: يا كميل انظر فى ما تصلى و على ما تصلى ان لم

يكن من وجهه و حله فلا قبول « ١ ».

و هذه الروايه ساقطه بالارسال و قد رواها الطبرسى مسندا و السند ساقط براشد بن على القرشى فانه لم يوثق فانقدح بما ذكرنا.  
ان الحق عدم الاشتراط و على فرض التنزل يكون الحق هو التفصيل و الله العالم.

(١) يقع الكلام تاره فى النسيان و اخرى فى الجهل أما الناسى فيظهر من سيد المستمسك انه تمسك فى وجه الصحه بحديث  
الرفع قال رسول الله صلى الله عليه و آله: رفع عن امتى تسعه اشياء: الخطأ و النسيان و ما اكرهوا عليه و ما لا يعلمون و ما لا  
يطيقون و ما اضطروا اليه الحديث « ٢ »

و نفل انه استدل به جملة من المحققين و الظاهر انه لا يمكن المساعدة عليه و الوجه فيه ان النسيان اما مستوعب لتمام الوقت أم  
لا أما على الثانى فلا مقتضى لهذا القول اصلا اذ الامر متعلق بالطبيعة من المبدأ الى المنتهى.

و بعباره اخرى الامر متعلق بالجامع و الفرد لا يكون متعلقا للأمر كى يرتفع بحديث الرفع. و أما على الاول فغايه ما فى الباب رفع  
الحكم عن المركب التام و النتيجة ارتفاع الحكم عند النسيان و أما الاكتفاء بالناقص و صحته فلا- وجه له و لا- يستفاد من  
الحديث هذا المعنى.

و ان شئت قلت: ان حديث الرفع لا- يرفع المانعيه و لا- يعقل رفع المانعيه أو الشرطيه أو الجزئيه بل رفع هذه الامور برفع منشأ  
انتزاعها و هو الامر المتعلق

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٠٨

أو جاهلا بحرمة جهلا يعذر فيه (١).

---

بالكل فظهر أن هذا التقريب غير تام.

إذا عرفت هذا فاعلم ان

الحق أن يستند في الحكم بالصحة بحديث لا تعاد الصلاة الا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود الحديث «١» فان مقتضاه عدم الاعاده بل لنا أن نلتزم بالصحة بلا التماس دليل لا تعاد و ذلك لان الناسى لا يكون قابلا للتكليف و مع سقوط التكليف و عدم حرمة الغصب لا- مقتضى للاشتراط اذا لاشتراط بحكم العقل من باب عدم امكان الاجتماع فالصلاه صحيحه على القاعده نعم لو كان النسيان تقصيرا بكون التكليف باقيا بملاكه و فى هذه الصوره شمول الحديث أيضا مشكل اذ المفروض تقصير المكلف فلاحظ.

و بعين هذا الاستدلال نستدل على الصحة فيما يكون المكلف جاهلا بالغصبيه فانه لا مانع من جريان حديث لا تعاد و يختلج بالبال ان الحكم الواقعى مع الجهل بالغصبيه موجود فتكون الصلاه مبغوضه و كيف يمكن الاكتفاء بالمبغوض الا- أن يقال: اطلاق دليل لا تعاد محكم و ملاكات الاحكام مجهوله عندنا.

(١) الجاهل بالحكم اما يكون جهله تقصيرا و اما يكون قصوريا أما على الاول فلا وجه للصحة اذ المانع عن الصحة اى كون الفعل مبغوضا موجود و يمنع عن الصحة و شمول اطلاق حديث لا تعاد للجاهل المقصر مشكل.

و أما على الثانى فالحق ان صلاته صحيحه لارتفاع المانع و هى الحرمة فان الغافل لا يكون مكلفا و ما أفاده سيد المستمسك قدس سره فى المقام من أن الغفله و عدمها لا دخل لها فى توجه التكليف و عدمه اذ الغفله و عدمه متأخرتان عن الحكم مثل العلم و الجهل و لا يعقل أخذ هذه الامور فى متعلق الحكم و الا يلزم الدور،

---

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٥

أو ناسيا لها أو مضطرا فلا بأس (١).

### [مسألة ٢٤: لا فرق في الغصب بين أن يكون عين المال مغصوبا أو منفعتة أو كان متعلقا لحق غيره كالمرهون]

(مسألة ٢٤): لا- فرق في الغصب بين أن يكون عين المال مغصوبا أو منفعتة أو كان متعلقا لحق غيره كالمرهون (٢) بل إذا اشترى ثوبا بعين مال فيه الخمس أو الزكاه مع عدم ادائهما من مال آخر كان

ليس على ما ينبغي فإن العلم بالحكم و عدمه لا- يعقل تحققه و تصوره الا- مع وجود الحكم و لو علق الحكم على العلم يلزم توقف الشيء على نفسه و أما تعليق الحكم على الالتفات و احتمال وجوده فلا- محذور فيه اذ احتمال الحكم لا يتوقف على الحكم بل يتصور وجوده مع وجود الحكم و عدمه و لعله بعد التأمل ظاهر فالحق التفصيل بين الموارد بهذا النحو.

ان قلت: ان عقاب المقصر لتركه التعلم لا على نفس الحرام فلا فرق بين المقصر و القاصر.

قلت: ان العقاب على ارتكابه المحرم فان وجوب التعلم طريقي. مضافا الى أن الفساد لا- يرتبط بالعقاب فان المناط في الفساد كون الفعل مبغوضا و المبغوض لا يكون محبوبا.

و مما ذكرنا يظهر فساد ما قيل في وجه تصحيح العباده عن المقصر بأن الميزان في القريبه قصد القربه و قد تحقق عن المقصر، فانه ظهر بما ذكرنا أن قصد القربه بالمبغوض لا أثر له فيما يكون الفعل مبغوضا كما هو المفروض.

(١) لعدم فعلية التكليف فلا مبغوضيه بالنسبه اليهما و المفروض ان الشرطيه عقليه.

(٢) فان الميزان و الملاك كون التصرف حراما بلا فرق بين مصاديقه لوحده المناط.

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٠

حكمه حكم المغصوب (١) و كذا اذا مات الميت و كان مشغول الذمه بالحقوق الماليه من الخمس و الزكاه و المظالم و غيرها بمقدار يستوعب التركة فان

أمواله بمنزله المغصوب لا يجوز التصرف فيها (٢) الا باذن الحاكم الشرعى (٣) و كذا اذا مات و له وارث قاصر لم ينصب عليه  
قيما فانه لا يجوز التصرف فى تركته الا بمراجعته

---

(١) فى هذا المقام مسلكان: أحدهما: ان المعامله صحيحه و ينتقل الخمس الى المال الذى وقع فى مقابل العين التى لم يؤد  
خمسها ثانيهما: ان المعامله بالنسبه الى مقدار الخمس أو الزكاه فضوليّه و غير صحيح و على كلا-المسلكين ما أفاده نام اذا  
المفروض ان العين لم تنتقل الى ملك المشتري فيكون كالمغصوب كما أفاده.

(٢) اذ هذه الحقوق دين فى ذمه الميت و مقتضى قوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ «١» ان المقدار المساوى للدين لا  
ينتقل الى الوارث و يدل على المدعى أيضا ما رواه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه  
السلام: ان الدين قبل الوصيه ثم الوصيه على أثر الدين ثم الميراث بعد الوصيه فان أول (اولى خ ل) القضاء كتاب الله «٢».

(٣) ما أفاده يتوقف على ولايه الحاكم بهذا المقدار و ولايته بهذا المقدار محل الكلام و الاشكال و بعبارة اخرى: لا يمكن  
الجزم بجواز التصرف باذن الحاكم على الاطلاق.

---

(١) النساء / ١١

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب أحكام الوصايا الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١١

الحاكم الشرعى (١).

**[مسألة ٢٥: لا بأس بحمل المغصوب فى الصلاه إذا لم يتحرك بحركات المصلى]**

(مسألة ٢٥): لا- بأس بحمل المغصوب فى الصلاه اذا لم يتحرك بحركات المصلى (٢) بل و اذا تحرك بها أيضا على الاظهر  
(٣).

**[الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة التى تحلها الحياه]**

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة التى تحلها الحياه (٤) سواء كانت من حيوان محلل الاكل أم محرمة (٥) و سواء كانت

---



(١) فان الحاكم ولى القاصر و التصرف فى ملكه لا يجوز الا مع اذن الولى العام بشرائطه.

(٢) كما هو ظاهر لعدم ما يقتضى الفساد و عدم التركيب اتحاديا.

(٣) لما تقدم من أن الحركات الواقعة فى الصلاه ليست أجزاء منها مضافا الى عدم كون التركيب اتحاديا.

(٤) قال فى الحدائق: «وقد اجمع الاصحاب قدس الله أسرارهم على أنه لا تجوز الصلاه فيه و لو كان مما يؤكل لحمه سواء دبغ أم لم يدبغ حتى من القائلين بطهارته بالدباغ». و يدل على المقصود جمله من النصوص:

منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألته عن الجلد الميت أ يلبس فى الصلاه اذا دبغ قال: لا و لو دبغ سبعين مره «١» الى غيره من النصوص.

(٥) كما هو مقتضى اطلاق النص المتقدم آنفا مضافا الى التصريح به فى النصوص لاحظ ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٢

له نفس سائله أم لم تكن على الاحوط وجوبا (١).

---

قال الله عز و جل لموسى «فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ» لأنها كانت من جلد حما رميت «١».

و ما رواه الصدوق قال: سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز و جل لموسى «فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى» قال: «كانتا من جلد حمار ميت» «٢» و ان كان فى دالتهما على المدعى

اشكال.

(١) يقع الكلام فى هذا الفرع تاره من حيث المقتضى و اخرى من حيث المانع أما الكلام من حيث المانع فربما يتمسك للجواز بمكاتبه على بن مهزيار قال: كتبت الى أبى محمد عليه السلام أسأله عن الصلاه فى القرمز و أن اصحابنا يتوقفون عن الصلاه فيه فكتب لا بأس به مطلق و الحمد لله «٣».

و هذه الروايه ضعيفه بحسن بن على بن مهزيار و الروايه رواها الصدوق بطريقه الى ابراهيم بن مهزيار و طريقه اليه صحيح لكن ابراهيم لا دليل على وثاقته.

و ربما يقال: بأن السيره تقتضى الجواز بالنسبه الى القمل و البرغوث و أمثالهما.

و لكن يجاب عن هذا الاستدلال بأن الجواز المستفاد من السيره مخصوصه بموردها و لا يجوز التعدى الا بالقياس الباطل عندنا.

و ربما يقال: بأنه نقل الاجماع على الجواز و النسبه على فرض صدقها لا أثر لها فان غايتها الاجماع المنقول الذى قد تحقق عدم كونه حجه.

اذا عرفت هذا فاعلم انه لا بد من النظر فى الادله الداله على المنع فان كان فيها اطلاق أو عموم يشمل محل الكلام فهو و الا يكفى فى الجواز او لا إطلاقات

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٣

...

---

الاوليه فان الدليل دل على وجوب التستر و مقتضى اطلاق اللباس عدم الفرق بين مصاديقه فلا مانع من الصلاه فى الساتر الذى يكون من الميتة و ثانيا: يكفى للجواز أصل البراءة الذى هو المعول عليه عند الشك فالعمده النظر فى الدليل المانع.

فنقول وقع الكلام بين الاعلام فى هذا الفرع اختار صاحب الحقائق قدس سره اختصاص الحكم بذى النفس

السائله و ادعى ان دليل المنع منصرف عن الفرد النادر و عليه يكون الاطلاقات مقتضيه للجواز.

و يمكن أن يقال: بأن ندره الفرد لا توجب الانصراف اليه و أما الانصراف عنه فلا. و بعض تمسك بالاطلاق الوارد في مرسله ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام في الميتة قال: لا تصل في شيء منه و لا في شئ «١».

و هذه الروايه لا- بأس بها من حيث الدلاله لكن ارسالها مانع عن العمل بها و كون المرسل مثل ابن أبي عمير لا يرجع الى محصل صحيح. لكن مع ذلك لا يبعد أن يستفاد من بعض النصوص التعميم كروايه سماعه بن مهران انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاه و فيه الفراء و الكيمخت فقال: لا بأس ما لم تعلم انه ميتة «٢».

فانه يستفاد من هذه الروايه ان الصلاه في الميتة باطله و كل ما لم يذك من الحيوان فهي ميتة أعم من ان يكون قابلا للتذكيه أم لا فان صدق الميتة لا يتوقف على قبول التذكيه فان الميتة تساوق لفظ (مردار) في اللغة الفارسيه و أما كون الروايه في مقام بيان الحكم الظاهري فلا يكون مانعا من دلالتها على الاطلاق اذ لا شبهه

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات الحديث: ١٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٤

...

---

في انه يستفاد من الروايه ان الميتة بمالها من المفهوم لا تكون قابله لان تقع الصلاه فيها.

و كروايه ابن بكير قال: سأل زرارہ أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه في الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر فأخرج كتابا زعم انه املاء رسول

اللّٰهُ صلى اللّٰهُ عليه وآله أن الصلاة في وبر كل شىء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شىء منه فاسد لا- تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله ثم قال: يا زرارہ هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك يا زرارہ فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شىء منه جائز اذا علمت انه ذكى وقد ذكاه الذبيح وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك فالصلاة في كل شىء منه فاسد ذكاه الذبيح أم لم يذكه «١».

فان المستفاد من هذه الروايه ان المأكول لحمه يشترط في جواز الصلاة فيه وقوع التذكيه عليها فلو لم يذكك لا- يجوز فميته السمك لا تصح الصلاة فيها.

وما أفاده المحقق الهمداني قدس سره في هذا المقام من أن التناسب بين الحكم والموضوع يقتضى أن يختص المنع بخصوص الميته النجسه فلا- يعم الحكم لما يكون طاهرا ليس تاما فان النجاسه بنفسها مانع في قبال الميته ولا وجه لخلط أحد الامرين بالآخر وعليه فالحق- و فاقا لصاحب المستند- تعميم الحكم لكل ميته كانت لها نفس سائله أو لا تكون والله العالم.

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٥

وقد تقدم في النجاسات حكم الجلد الذى يشك في كونه مذكى أولا كما تقدم بيان ما لا تحله الحياه من الميته فراجع (١) والمشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا بأس بالصلاه

## [الرابع: أن لا يكون مما لا يؤكل لحمه]

### إشارة

الرابع: أن لا يكون مما لا يؤكل لحمه (٣) و لا فرق بين ذى النفس و غيره (٤).

(١) و قد تقدم الكلام هناك فراجع.

(٢) للاستصحاب و البراءة أما الاول فلان مقتضى الاستصحاب عدم كونه جلدا للحيوان فلا مانع و أما الثانى فلان مقتضى البراءة عن الاشتراط عدمه كما ان رفع ما لا يعلم يقتضى جواز الصلاة و عدم الاشتراط.

(٣) نقل عليه عدم الخلاف و الاجماع و الامر فى الجملة مما لا شبهه فيه و يدل عليه ما رواه ابن بكير «١».

(٤) ربما يقال بأن اطلاقات المنع منصرفة عما لا نفس له فالقصور فى المقتضى و فيه انه لا وجه لهذا الانصراف سيما بالنسبة الى ماله لحم معتد به كبعض أقسام السمك و الحية و مما يؤكد عدم الانصراف استثناء الخز و الحواصل بناء على أنه لا نفس لهما لاحظ ما رواه بشير بن بشار قال: سألته عن الصلاة فى الفنك و الفراء و السنجاب و السمور و الحواصل التى تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الإسلام أن اصلى فيه لغير تقيه؟ قال فقال: صل فى السنجاب و الحواصل الخوارزميه و لا تصل فى الثعالب و لا السمور «٢».

و ما رواه يحيى بن أبى عمران انه قال: كتبت الى أبى جعفر الثانى عليه السلام

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٦

...

فى السنجاب و الفنك و الخز و قلت: جعلت فداك احب ان لا تجيبنى بالتقيه فى ذلك فكتب بخطه إلى: صل فيها «١».

فالنصوص الداله على المنع تشمل ما لا نفس له بل موثق ابن بكير «٢» يدل على المدعى بالعموم.

ان قلت: ان قوله عليه السلام

فى ذبل الموثقه «ذكاه الذبل» قرلنه على كون المراد من غير المأكول ما يكون قابلا للتذكله بالذبل فىكون ما لا نفس له خارجا.

قلت: يمكن أن يقال: بأن المستفاد من دليل التذكله بالذبل قابله كل حىوان للتذكله بالذبل الا ما جعل الشارع طرلقا لتذكلته كالخروج من الماء للسمك هذا اولا ثانيا يمكن أن يقال: بأن المستفاد من قوله: «ذكاه الذبل» ان الميزان حرمة الاكل أعم من وقوع التذكله عليه و من عدم الوقوع اما لعدم القابله أو لعدم التحقق فىدخل ما لا نفس له فى الموضوع.

لا- يقال: ان ذكاه ما لا نفس له موته قلت: لا شبهه فى أنه مته غايه الامر لىست نجسه كبقيه الميتات مضافا الى أنه لا يبعد أن يستفاد من قوله عليه السلام «ذكاه الذبل» ان المقصود من الذبل التذكله أعم من أن تكون بالذبل أو بالنحر أو بنحو آخر كالخروج من الماء كما فى السمك.

و ثالثا: نقول: المستفاد من الروايه انه عليه السلام فى مقام اعطاء ضابط كللى و هو أن معيار الجواز حله الاكل كما أن معيار الحرمة حرمة و لىس الميزان التذكله و عدمها.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٧

و لا بين ما تحله الحياه من أجزائه و غيره (١) بل لا فرق أيضا بين ما لا تتم فيه الصلاه و غيره على الاحوط وجوبا (٢) بل لا يبعد المنع من مثل الشرعات الواقعه على الثوب و نحوه بل الاحوط وجوبا عموم المنع للمحمول فى جيبه (٣).

---

و ان شئت فقل: ان هذه الجملة استطراديه و هى على خلاف المدعى أدل حيث يفهم منها ان الميزان و المعيار جواز الاكل و عدمه و لو

فتح باب هذه المناقشه يلزم أن نقول باختصاص الروايه بالحيوان الذى يكون ذا وبر أو شعر و أما الحيوان الذى لا شعر له ولا وبر فلا يكون مشمولاً للروايه و هل يمكن الالتزام بهذا اللازم؟ كلا.

و رابعا انه يكفى لإثبات العموم بعض المطلقات الوارده فى المقام لاحظ روايه محمد بن مسلم «١» و ما رواه الاعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

و لا يصلى فى جلود الميتة و ان دبغت سبعين مره و لا فى جلود السباع «٢».

لكن طريق الصدوق الى الاعمش مخدوش بتميم بن بهلول و غيره فلا تكون الا مؤيده للمدعى فلاحظ.

(١) فانه قد صرح فى الموثقه «٣» ببعض ذلك و قوله عليه السلام «و كل شىء منه» قد دل على العموم فلا يجوز فى شىء منه.

(٢) لإطلاق الادله.

(٣) لا اشكال فى أن صدق الظرفيه يتوقف على كون الظرف مشتملا على المظروف و لو على بعضه لكن هذا المعنى لا يتصور فى مثل البول و الروث

---

(١) لاحظ ص: ٢١١

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

(٣) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٨

...

---

و الالبان المذكوره فى الموثقه «١» و حيث انه لا يمكن تصور الظرفيه لبعض المذكورات فالمراد من لفظ «فى» مطلق الملايسه و المعيه و حيث ان الظاهر بحسب الفهم العرفى اتحاد المعنى فى جميع المذكورات يكون المقصود مطلق المعيه حتى فى الوبر و الشعر.

ان قلت: الضرورات تقدر بقدرها فان اراده الظرفيه بمعناها يصح بالنسبه الى الشعر و الوبر و أمثالهما و لا تصح بالنسبه الى الريق فإى ملزم باراده المصاحبه و المعيه فى الجميع بل نفصل فى المذكورات.



قلت: حيث ان لفظ «فى» لم يكرر يلزم أن

نلتزم باستعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد.

ان قلت: يمكن تصور الظرفيه في مثل البول و نحوه بأن يراد الصلاه في الثوب المتلطيخ و المتلوث بالبول و نحوه.

قلت: يلزم التقدير و هو خلاف الاصل و قد قيل انه لو دار الامر بين المجاز و الاضمار يكون المجاز مقدما.

ان قلت: لا نلتزم بالاضمار بل نقول بأن لفظ «في» استعمل في الظرفيه و حيث انه لا يمكن تصورها في مثل البول نلتزم بأن المراد بالبول مثلا الثوب المتلوث به بعلاقه الحال و المحل فلا اضمار.

قلت: المراد من الاضمار ليس الا هذا كما قيل و ان شئت قلت: لا يخلو الاضمار في كل مورد عن علاقته مصححه و الحاصل انه على هذا لا يبقى مجال للاضمار اذ يمكن أن يقال: انه استعمل لفظ القرية في قوله تعالى «وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ» (٢)

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) يوسف / ٨٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢١٩

...

---

في أهلها بعلاقه الحال و المحل.

و ان أبيت الا- عن أنه قسم آخر من المجاز و هو أقرب من التجوز في كلمه «في» في مطلق المصاحبه قلنا ليس الامر كذلك فان الثاني أقرب فانه لا ينسب الى الذهن من لفظ البول و أمثاله الا معناهما فالنتيجه ان المراد بلفظ «في» مطلق المصاحبه و المعيه.

لكن لقائل أن يقول: انه بعد تعذر الظرفيه الحقيقيه بالنسبه الى الجميع لا وجه لإرادته مطلق المصاحبه بل يمكن أن يراد من لفظ «في» مطلق الظرفيه الجامعه بين الحقيقيه و المجازيه ففي كل مورد يمكن انطباق المعنى الاول كالوبر و الشعر يعتبر الصدق الحقيقي و في كل مورد لا يمكن يكتفى فيه بالمعيه و المصاحبه و لكن على كل تقدير لا يشمل الدليل المحمول

خصوصا اذا كان غير المأكول فى حقه و لو تردد الامر بين المحتملات و وصلت النوبه الى الشك يكفى الاطلاقات الاوليه للجواز فيما اذا القى شعر على لباس المصلى مضافا الى أن مقتضى البراءه عدم البأس فلا تغفل.

فانقدح بما ذكرنا انه لا يمكن استفاده المانع بمجرد المعيه و المصاحبه نعم يستفاد المنع من روايه ابراهيم بن محمد الهمداني قال: كتبت اليه يسقط على ثوبى الوبر و الشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقيه و لا ضروره فكتب لا تجوز الصلاه فيه «١».

لكن الروايه ساقطه سندنا بعمر بن على بن عمر بن يزيد فالذى يستفاد من موثق ابن بكير «٢» و غيره من روايات أبواب لباس المصلى ان الصلاه فى

---

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٠

**[مسأله ٢٦ إذا صلى فى غير المأكول جهلا به صحت صلاته]**

(مسأله ٢٦) إذا صلى فى غير المأكول جهلا به صحت صلاته (١).

---

وبر ما لا يؤكل لحمه و أمثال الوبر من الشعر و الجلد حرام و باطل و لكن قد دل ما رواه محمد بن عبد الجبار قال: كتبت الى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكه حرير محض أو تكه من وبر الارانب؟

فكتب: لا تحل الصلاه فى الحرير المحض و ان كان الوبر ذكيا حلت الصلاه فيه ان شاء الله «١»، على جواز الصلاه فى وبر ما لا يؤكل اذا كان ذكيا فيقع التعارض بينه و بين الموثقه و ما بمعناها و الترجيح مع روايات المنع لان دليل الجواز موافق لما عليه العامه.

قال الشيخ فى الخلاف ج ١ ص ١٩٣ فى مسأله ٢٥٦: كلما لا يؤكل لحمه لا

يجوز الصلاة في جلده ولا وبره ولا شعره الى أن قال: وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا: اذا ذكى و دبغ جازت الصلاة.

فالنتيجة: ان جزء غير المأكول ان كان من قبيل الوبر والشعر فالمانعيه تتوقف على صدق الظرفيه الحقيقيه و ان كان من قبيل البول و الريق يكفى فيها مطلق المعيه و المصاحبه.

(١) و الدليل عليه حديث لا تعاد فان مقتضاه عدم وجوب الاعاده و الاكتفاء بما اتى به كما ان مقتضى روايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى و فى ثوبه عذره من انسان أو سنور أو كلب أ يعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد «٢» صحه الصلاة فى صوره الجهل.

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢١

و كذا اذا كان نسيانا أو كان جاهلا بالحكم أو ناسيا له (١) نعم تجب الاعاده اذا كان جاهلا بالحكم عن تقصير (٢).

**[مسألة ٢٧: إذا شك فى اللباس أو فيما على اللباس من الرطوبة أو الشعر أو غيرهما]**

(مسألة ٢٧): اذا شك فى اللباس أو فيما على اللباس من الرطوبة أو الشعر أو غيرهما فى أنه من المأكول أو من غيره أو من الحيوان أو من غيره صحت الصلاة فيه (٣).

---

(١) بمقتضى قاعده لا تعاد.

(٢) حيث ان الماتن يرى عدم شمول القاعده للجاهل المقصر فلاحظ.

(٣) وقع الكلام بين الاصحاب فى هذه المسأله فذهب الى جواز الصلاة فى المشكوك فيه جماعه و الى عدمه جماعه آخرون و منشأ الاشكال ان المستفاد من الدليل ان حرمه الاكل مانع أو أن الحليه شرط بتقريب انه لو قلنا بالشرطيه فلا بد من احرازها فمع

الشك لا تجوز الصلاه اذ يلزم بحكم العقل الجزم بالبراءه و هى لا تحصل مع الشك.

هذا ملخص الكلام فى المقام وقبل التعرض لما يستفاد من النصوص فى مقام الاثبات لا بد من تقديم مقدمه و هى انه لا يمكن أن يكون أحد الضدين شرطا و الضد الاخر مانعا و عليه لا يمكن أن يكون التستر بالمأكل شرطا و التستر بما لا يؤكل مانعا فنقول: اجزاء العله عباره عن المقتضى و الشرط و عدم المانع أما المقتضى فهو الذى يترشح منه المعلول و أما الشرط فلا مدخل له فى الترشح فان الاحتراق يترشح من النار لا من المحاذات و المحاذات دخيله فى فعلية الترشح و هذه الدخاله اما من ناحيه النقصان فى فاعليه الفاعل و اما من جهه النقصان فى قابليه القابل.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٢

...

و ان شئت عبر بأن المحاذات كغيرها من الشرائط اما تتم فاعليه الفاعل و اما قابليه القابل مثلا المؤثر فى النهى عن الفحشاء هى الصلاه و الطهاره تكون متممه لهذا الاثر أو تؤثر فى قابليه النفس للتأثر و أما عدم المانع فليس له أثر فان العدم لا يعقل أن يكون مؤثرا فى شىء كما هو ظاهر و انما مدخليته من باب مزاحمه وجوده لتأثير المقتضى و لو لا هذه المزاحمه لم يكن لعدم المانع دور فى الاثر.

اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه لو وجد المقتضى و أحد الضدين الذى يكون شرطا لا يعقل وجود الضد الاخر كى يزاحم التأثير اذ يلزم اجتماع الضدين و لو فرض عدم المقتضى أو عدم الشرط فعدم المعلول يستند الى عدم المقتضى أو عدم الشرط و لا يستند الى وجود المانع اذ ما دام

لا يكون المقتضى موجودا مع الشرط لا مجال للمزاحمه.

ان قلت: وجود المعلول مستند الى مجموع أجزاء العله و هذا يستدعى أن يكون استناد العدم الى المجموع من دون ترتب نعم لو كان بعض الاجزاء موجودا لاستند العدم الى بعض المعدوم.

قلت: استناد العدم الى المانع من باب المزاحمه و مع عدم المقتضى لا موضوع للتراحم و مع وجوده لا يتصور وجود المانع للزوم اجتماع الضدين.

ان قلت: سلمنا هذا المعنى بالنسبه الى المقتضى فانه لا يعقل أن يكون أحد الضدين مقتضيا و الضد الاخر مانعا لكن اى مانع من أن يكون أحدهما شرطا و الاخر مانعا فانه لو فرض عدم الشرط و فرض وجود المانع لا وجه لاستناد العدم الى عدم الشرط بل اليه و الى وجود المانع فى رتبه واحده و لا وجه للترجيح.

قلت: الشرط كما قلنا دخیل فى فاعليه الفاعل أو قابليه القابل فمع عدم الشرط لا مجال للمزاحمه كما هو ظاهر.

مبانی منهاج الصالحین، ج ۴، ص: ۲۲۳

...

---

ان قلت: سلمنا لكن لو فرض وجود أحد الضدين مع الضد الاخر يكون عدم المعلول مستندا الى وجود المانع فالملازمه صادقه و صدق الشرطيه لا يستلزم تحقق الشرط.

قلت: اذا كان صدق المانع متوقفا على تحقق الضدين فى الخارج فصدق الشرطيه لا يستلزم اتصاف الضد بالمانعيه فان مستلزم المحال محال.

و بعباره اخرى: لا يتصف الضد بالمانعيه لهذا المحذور لكن الشرطيه صادقه مضافا الى أنه لو فرض تحقق اجتماع الضدين فای محذور فى تحقق المتضادين فى ناحيه المعلول فان حكم الامثال واحد.

ان قلت: هذا يتم فى التكوينيات و أما فى التشريعات فلا- مانع اذ لا- تأثير و لا- تأثر. قلت الاحكام الشرعيه تابعه للمصالح و المفاسد و الخصوصيات الخارجيه تؤثر فى

ان قلت: ان المصلحه فى نفس الامر لا فى المتعلق. قلت: ان الحكم الحقيقى تابع للمصلحه الخارجيه نعم ربما يكون الملاك فى نفس الحكم و لا يتصور هذا فى الحكم الحقيقى الناشى عن الملاك الذى عليه العدليه هذا مضافا الى أنه لو اخذ أحد الضدين شرطا يكون مغنيا عن اخذ الاخر مانعا فان المفروض ان وجود احدهما يلزم عدم الاخر فما الوجه فى اعتبار عدمه فانه لغو تعالى الله عن ذلك.

ان قلت: ان كانت اللغويه موجه لعدم الاعتبار فى وعاء الشرع فما الوجه فى النزاع فى باب المقدمه بأنها هل تكون واجبه أم لا و كذلك فى باب الضد بأن الامر بأحد الضدين يستلزم النهى عن الاخر أم لا أو أن الامر باحد المتلازمين أمر ابا لملازم الاخر أم لا؟.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٤

...

قلت: يمكن أن يكون المقصود فى باب المقدمه ان البعث نحو ذى المقدمه يكون بعثا نحو المقدمه بالعرض لا ان هناك بعثين و كذلك فى باب الضد و الملازم مضافا الى أنه يمكن أن يكون فى ذلك المقام ذا اثر كالتأكيد مثلا بخلاف المقام.

ان قلت: ان كان الامر بشىء مع عدم الحاجه اليه لغوا يلزم أن لا يبعث نحو شىء ى يرتكبه المكلف بداع نفسانى قلت: تاره يكون جعل الحكم بنحو القضيه الحقيقيه و اخرى بنحو القضيه الخارجيه أما الاول فمعنى الجعل ايجاد ما يمكن أن يكون داعيا للمكلف و هذا بالنسبه الى أفراد المكلف سواء و أما الثانى فتاره يكون المولى جاهلا بحال العبد و اخرى عالما بأنه يرتكبه أما على الاول فيكون كالصوره الاولى و أما على الثانى فيكون الجعل لغوا الا فيما يكون الجعل بلحاظ ان العبد لو

اطاع يثاب و هذه فائده نعم لو كان الواجب تعبديا يلزم الامر كى يقع بهذه الصورة.

ان قلت: ان الامر بشىء دائما يكون بداعى الامر لان الامر به بداع آخر أمر محال و بعبارة اخرى: لا يعقل أن يؤمر بشىء و يقيد بأن يؤتى بالمأمور به بداع آخر غير الامر و مع استحاله التقييد يستحيل الاطلاق فلا بد من اخذ الداعى القربى فى المتعلق.

قلت: ليس الامر كما ذكرت فان استحاله التقييد لا يستلزم استحاله الاطلاق بل يوجب وجوبه لاستحاله الاهمال فى الواقعيات و ما قيل من أن استحاله أحد المتقابلين بتقابل العدم مع الملكة يستلزم استحاله الآخر غير صحيح.

ان قلت: يكفى فى دفع اللغويه كون الامر بعدم المانع مؤكدا قلت: اندفاع اللغويه لنكته التأكيد عين الالتزام بالاستحاله فلا بد من أحد الجعلين.

ان قلت: الجمع بين الجعلين انما يكون محالا لو كان المكلف واحدا و أما

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٥

...

---

مع التعدد فما المانع من جعل الشرطيه بالنسبه الى أحد و جعل المانعيه بالنسبه الى آخر.

قلت: المفروض ان الاحكام مشتركه و مع الاشتراك لا معنى لما ذكرت فى الاشكال فظهر أنه لا يمكن تحقق الجعلين نعم لو كان الضدان لا ثالث لهما يكون أحد الجعلين مغنيا عن الآخر فلا ترجيح فى أحدهما على الآخر اذ لو كان لهما ثالث لا يكون جعل أحدهما مغنيا عن الآخر كما يظهر عند التأمل.

اذا عرفت ما ذكرنا نقول: مقتضى ما ذكر عدم امكان جعل ما لا يؤكل مانعا و جعل ما يؤكل شرطا و ان المجعول اما هذا أو ذاك فننظر فى الادله و نرى ما المستفاد منها فان كان المستفاد الشرطيه يشكل الامر فى المشكوك حيث انه لا يجرى الاصل



و أما على فرض أن المجعول المانع فالامر سهل.

ربما يقال: ان المستفاد من قوله عليه السلام في ذيل الموثقه «لا تقبل تلك الصلاه حتى يصلى فى غيره مما أحل الله أكله» «١» الشرطيه بتقريب ان الظاهر من هذه الجملة لزوم وقوع الصلاه فيما يؤكل لحمه و هذا معنى الاشتراط.

و عن بعض الاعاظم: ان ظهور الصدر فى المانع مانع عن انعقاد الذيل فى الشرطيه لتصادم الظهورين فى كلام واحد متصل فيكون ذلك من سوء تعبير ابن بكير.

و فيه: اولا ان التصادم فى الظهور فى كلامهم ليس أمرا مستنكرا فان الاصحاب قائلون بأن النص لو اجمل تصل النوبه الى جريان الاصل.

و ثانيا: انه يمكن أن يقال: بأن الصدر ناظر الى المانع و ليس ناظرا الى

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٦

...

---

الشرطيه اذ من الظاهر انه لا يشترط ايقاع الصلاه فى الساتر لكن لو صلى المصلى فى لباس من غير المأكول تكون صلاته باطله فلا يمكن تصور الشرطيه فى غير الساتر.

و بعبارة اخرى: لا- اشكال فى أنه لا- يشترط فى الصلاه وقوعها فى اللباس نعم انما يشترط أن تقع فى الساتر فيمكن الجمع بين المانع و الشرطيه بأن يكون وقوعها فى غير الساتر من غير المأكول مانعا و وقوعها فى الساتر من المأكول شرطا.

ان قلت: نعم لكن نتصور الشرطيه بنحو الفرض و التقدير بأن يقال: لو لبست لباسا يشترط فيه أن يكون مما يؤكل.

قلت: مرجع هذا الاشتراط الى تحصيل الحاصل أو اجتماع الضدين اذ المفروض أن الشرط عبارة عن التلبس بلباس مأخوذ من الحيوان فان كان مما يؤكل يكون الامر به تحصيلاً للحاصل و ان كان مما لا يؤكل يكون أمرا بالمحال و كلاهما باطل.

ان قلت:

يمكن أن يكون الشرط اراده التلبس قلت: الاراده الحدوثيه لا مدخل لها بالقطع و أما الاراده البقائيه الكلام فيها هو الكلام فى نفس التلبس فلاحظ.

و ملخص الكلام: ان الشرط فى الواجب لا بد أن يكون فعلا اختياريا للمكلف و من الظاهر انه لا يشترط فى الصلاه غير الساتر فلا- معنى لاین يقال: يشترط فيها التلبس بالمأكل فلا- بد من أن يكون على نحو التعليق و فرض التلبس و مع فرضه يلزم احد المحذورين فالصدر ناظر الى المانعيه و الذيل راجع الى الشرطيه اذ

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٧

...

---

لا- بد فى الصلاه من الساتر و يشترط فيه أن يكون من مأكل اللحم أو يكون من غير المحرم أكله لكن مع ذلك لا- يمكن الالتزام به اذا المشار اليه بلفظ الاشاره اما طبيعى الصلاه أو صنف خاص منها أو شخص الصلاه بما أنها واقعته فى الحيوانى لا بما هى شخص فانه بهذا اللحاظ لا يعقل أن تصح فان الشىء لا يتقلب عما هو عليه أما على الاول و الثانى فيستفاد الاشتراط اذ لا مانع من أن يريد المولى من المكلف أن يصلى فى الساتر و يجعل شرطه كونه مما يؤكل فان هذا أمر ممكن فى حد نفسه بلا اشكال و أما على الثالث كما هو الظاهر من الموثقه فلا يستفاد الاشتراط اذ المفروض ان الشخص وقع فى غير المأكل و من الظاهر انه لا يصح الا مع الساتر المأخوذ من المأكل اذ الفساد قطعى.

و ان شئت قلت: انه لا- شبهه فى أنه لا يشترط فى الساتر أن يكون من الحيوان المأكل اذ تصح الصلاه مع الساتر المأخوذ من القطن مثلا و يظهر من الموثقه «١» ان الصلاه

لا- تقبل الا- مع وقوعها فى الساتر المأخوذ من الحيوان المأكل فيفهم ان الوجه فى الفساد كونه من غير المأكل و مرجعه الى المانع.

ان قلت: على ما ذكرت لا يتصور الشرطيه حتى فى الساتر لأنه لا شبهه فى صحه الصلاه الواقعه فى الساتر القطنى نعم يمكن بنحو التعليق لكن يرجع الى أحد المحذورين اما تحصيل الحاصل و اما اجتماع الضدين.

قلت: يمكن تصويره بأن يكون التقييد بالساتر الجامع بين غير الحيوانى و الحيوانى المأخوذ من المأكل ففى مقام الثبوت يتصور الشرطيه.

ان قلت: لو سلم عدم استفاده الشرطيه من الموثقه «٢» لكن لا شبهه فى

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٨

...

---

أنه يستفاد المنع من الصلاه فى غير المأكل و عليه لا- بد من تقييد الساتر بأن يكون من غير المأكل لـ ان الاهمال محال و الاطلاق منتف على الفرض فلا بد من هذا التقييد.

و ان شئت قلت: لو لا هذا التقييد يلزم اجتماع الامر و النهى فى شىء واحد.

قلت: لا اشكال فى أنه يحصل التقييد من ناحيه النهى عن الصلاه فى غير المأكل لكن الكلام فى أن القيد عبارته عن الصلاه فى الساتر المأخوذ من غير المحرم أكله الذى يكون بمعنى الاشتراط أو أن القيد عبارته عن الساتر الذى لا يكون متخذاً من المحرم و بينهما فرق فان الاول عبارته عن الشرط و الثانى عبارته عن المانع فظهر بما ذكر ان المستفاد من الموثقه «١» المانع لا الشرطيه.

و يمكن منع دلالة الموثقه على الشرطيه بتقريب آخر و هو أن قوله عليه السلام «لا تقبل تلك الصلاه» «٢» خبر بعد خبر للصلاه و يكون بياناً للجمله الاولى فان المشار اليه بلفظ الاشاره هى الصلاه

و ذكرنا انه لا يمكن الجمع بين المانعيه و الشرطيه فكأنه عليه السلام قال: الصلاه فى غير المأكول فاسده لا تقبل فيفهم ان الوجه فى الفساد وقوعها فى غير المأكول و هى المانعيه.

و بتقريب ثالث: يمكن اثبات ان المجعول ليس هى الشرطيه المستفاده من ذيل الموثقه «٣» و ذلك لأنه لا شبهه فى عدم توقف صحه الصلاه على وقوعها فى الساتر المأخوذ من المأكول فالمقصود ليس الا بيان فساد الواقعه فى غير

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) لاحظ ص: ٢١٤

(٣) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٢٩

...

---

المأكول و انما ذكر المأكول لأنه فرض وقوعها فى غير المأكول فلا دليل على الشرطيه فى مقام الاثبات.

و بتقريب رابع نقول: الذى نحتمله ثبوتا أن يكون المجعول بنحو الاشتراط و معناه أن يكون المشروط عبارته عن تقييد الصلاه بوقوعها فى الساتر الذى يكون من غير المأكول و أما احتمال اشتراط كونه مأخوذا من المأكول فهو غير محتمل فانه فاسد ثبوتا و الحال أن ذيل الموثقه ظاهر فى الاشتراط بكونه مأخوذا من المأكول فهذا الظاهر غير مراد قطعاً فلا دليل على الشرطيه و نبقى نحن و صدرها و ظاهره المانعيه فلاحظ.

و ربما يقال: بأن المستفاد من قوله فى الموثقه «و ان كان مما يؤكل لحمه» «١» الى آخره ان الشرط للجواز وقوعها فى المأكول و ان عدم الجواز المستفاد من مفهوم الشرطيه مستند الى فقدان الشرط لا الى وجود المانع.

و فيه: اولاً ما قلناه بأنه لا شبهه فى عدم هذا الاعتبار و ان احتمال اشتراط الصلاه بوقوعها فى المأكول فاسد بالقطع.

و ثانياً: انه لو فرض لباس للمصلى كما فرض فى هذه الجملة فلا يعقل جعل الاشتراط اذ مرجعه الى تحصيل الحاصل

كما أن الأمر في المفهوم كذلك فإنه مع أنه من غير المأكول يكون مرجع الاشتراط الى الأمر بالمحال فمعنى قوله جائز هي الصحة و الفساد معناه عدم انطباق المأمور به على المأتى به و هذا يجتمع مع كل من الشرطيه و المانعيه.

و ثالثا ان التصريح بقوله: «و ان كان غير ذلك مما قد نهيت» الى آخره لا

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٠

...

---

يبقى ظهورا للشرطيه فيما ادعى كما هو ظاهر.

و مما يمكن أن يستفاد الشرطيه منه ما رواه أبو تمامه قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: ان بلادنا بلاد بارده فما تقول في لبس هذا الوبر؟ فقال:

اللبس منها ما اكل و ضمن «١» و الروايه ساقطه سنداً.

و مما يمكن أن يستدل به ما رواه علي بن أبي حمزه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أو أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و الصلاه فيها فقال: لا تصل فيها الا ما كان منه ذكيا قال قلت: أو ليس الذكي مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى اذا كان مما يؤكل لحمة «٢».

و قريب منه ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام عن لباس الفراء و الصلاه فيها فقال: لا تصل فيها الا ما كان منه ذكيا قلت: أو ليس الذكي مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى اذا كان مما يؤكل لحمة قلت: و ما لا يؤكل لحمة من غير الغنم؟ قال: لا بأس بالسنباج فإنه دابه لا تأكل اللحم و ليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه و آله اذ نهى عن كل ذى ناب و مخلب «٣» و السند في كلا الحديثين ضعيف.

ثم انه

قد عرفت انه لو اعتبر ما اعتبر فى الصلاه بنحو الاشتراط يلزم احراز الشرط بالوجدان أو بالاماره أو الاصل و أما لو اعتبر بنحو المانع فربما يقال:

بأنه لا يلزم احراز عدم المانع و انه يجوز الاتيان مع الشك استنادا الى قاعده المقتضى و المانع فانه لو احرز المقتضى و شك فى المانع يحكم بتحقيق المعلول

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣١

...

---

فيجوز الاكتفاء بالمأتى به مع الشك فى وجود المانع و لا يلزم احراز عدمه.

وفيه اولاً- ان تلك القاعده لا اساس لها كما بين فى محله. و ثانياً: لو فرض كونها تامه لا ترتبط بالمقام و ذلك لان المانع فى المقام عبارته عن تقييد المأمور به بعدم ذلك المانع فكما انه يلزم احراز المأمور به بقيودها الوجوديه كذلك يلزم احرازه بقيودها العدميه فلا فرق بين القولين من هذه الجبهه.

ثم انه لو شك فى أن المجمعول هى الشرطيه أو المانع فعن الميرزا قدس سره: انه لا مانع من اجراء الاصل و رفع الكلفه الزائده من ناحيه الشرط و لا يمكن مساعدته لأننا نعلم اجمالاً باحد الاعتبارين و لا اصل لنا يعين احد الطرفين نعم الشك فى الشرطيه فى حد نفسه مورد للأصل لكن يعارض هذا الاصل بالاصل الجارى فى المانع.

و بيان أوضح: ان المجمعول لو كان هى المانع يمكن اجراء البراءه عند الشك فى المانع و لو كان المجمعول الشرطيه يكون الشك فى تحقق الشرط مورداً للاشتغال و مع الشك فى أن المجمعول أيهما لا- مجال لجريان البراءه لان الشك فى تحقق موضوعها فلا

بد من الاحتياط اذ المفروض ان الشك فى السقوط و لا بد فى مقام الامتثال من الجزم بتحقيقه فلاحظ.

ثم انه وقع الكلام فى أنه لا- شبهه فى أنه لو شك فى تمام الموضوع و بقاءه يجرى فيه الاستصحاب فلو رتب حكم على وجود زيد مثلا و شك فى بقاءه يحكم ببقائه بحكم الاستصحاب و أما اذا كان الموضوع مركبا من جزءين و احرز احدهما فهل يجرى الاستصحاب فى الجزء المشكوك؟

ربما يقال: بأنه لا مجال للاستصحاب و الوجه فيه انه لو اخذ قيد فى الموضوع أو المتعلق لا يمكن احراز المقيد بالاستصحاب الا على القول بالمشتبك و ذلك لان

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٢

...

---

الجزء المأخوذ اما يكون جزء للموضوع و اما يكون قيدا فانه لو كان قيدا فالتقيد بالتقيد دخیل فى الموضوع و المفروض ان التقيد و الاتصاف لم يحرز بالوجدان و احرازه بالاستصحاب يتوقف على الالتزام بالمشتبك و ان كان جزءا للموضوع فايضا الاشكال باق بحاله اذ كل من الجزءين مقيد بالآخر و الكلام فيه هو الكلام فلا يمكن احراز الموضوع بضم الوجدان الى الاصل.

و يمكن أن يقال بأن الامور المتبانية لو اخذت متعلقه للحكم أو الموضوع فلا معنى لتركبها و وحدتها الا اعتبار احدهما فى زمان الاخر بلا- جهه اخرى و بلا- وصف آخر غير نفس الا-جزاء فعليه لو احرز أحد الجزءين بالوجدان و الجزء الاخر بالاستصحاب يتم الموضوع و يترتب عليه الحكم بلا اشكال فلو رتب حكم على وجود زيد فى يوم الجمعة و شك فى وجوده فى يوم الجمعة فهل يشك فى استصحاب بقاءه، لترتب الاثر عليه فانه لا فرق بين أن يكون الموضوع وجود زيد يوم الجمعة و بين وجوده منضمًا

الى وجود بكر و هكذا و قس عليه حال الشرط فان الموضوع فى باب الشرط عبارته عن الذات فى زمان وجود الشرط.

و بعبارته اخرى: يترتب الاثر على المشروط لا على الشرط و المشروط.

و الحاصل: ان الفرق بين الجزء و الشرط ان الموضوع فى باب الا-جزاء عبارته عن الا-جزاء كل منهما فى فرض وجود الا-خر و الموضوع فى باب الشرط عبارته عن نفس المشروط اى وجوده مقيدا بزمان وجود شىء آخر فلو احرز أحد الامرين فلا مانع من استصحاب الجزء المشكوك و ضم الوجدان الى الاصل و لا يتوجه اشكال الاثبات.

نعم لو اخذ فى الموضوع عنوان انتزاعى زائدا على الوجود لا- يمكن احرازه بالاستصحاب فلو اخذ فى صحته الايتمام ركوع المأموم فى زمان ركوع الامام

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٣

...

---

يمكن احرار الموضوع بالاستصحاب فان ركوع المأموم محرز بالوجدان و ركوع الامام محرز بالاستصحاب فيتم الموضوع و أما لو كان موضوع الصحة ادراك المأموم لركوع الامام المنتزع لا يمكن احرازه باستصحاب ركوع الامام الا على القول بالمشتب.

ان قلت: سلمنا جريان الاصل بهذا النحو لكن يعارض هذا الاصل جريان الاستصحاب فى المركب بأن نقول: شك فى تحقق المركب أو المشروط و الاصل عدم تحققهما.

و فيه: انه لو فتح باب هذا الاشكال يكون مقتضاه سد باب جريان الاستصحاب فى كل مورد يشك فى تحقق الامثال فلو شك فى بقاء الطهارة و اجرى الاستصحاب و احرز الطهارة بالاستصحاب يعارضه استصحاب عدم الصلاه مع الطهارة و هذا مناقض لدليل الاستصحاب فى مورد فان عمده دليل الاستصحاب النص الوارد فى باب الشك فى بقاء الوضوء و مرجعه الى عدم اعتبار الاستصحاب فى مورد دليله و هو كما ترى.

مضافا الى أن الشك فى



تحقق المأمور به ناش و مسبب عن الشك في تحقق الشرط و مع جريان الاصل في السبب لا يبقى شك في المسبب شرعا فلا مجال للاستصحاب فلا تغفل.

ثم انه لا بد أن يعلم ان النزاع و ان كان في الصلاه لكن البحث عام لكل ما يشك في المانعيه أعم من أن يكون المانعيه بحكم الشرع أو يكون بحكم العقل و ما توهم ان المانعيه ان كانت بحكم العقل تختص بصوره الاحراز و لا تعم صورته الجهل توهم فاسد ناش من الخلط بين بابي التراحم و التعارض فان المعجزيه في باب التراحم منوط بالعلم اذ مع عدمه لا- يكون الحكم الواقعي معجزا و أما في باب

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٤

...

---

التعارض و ترجيح جانب النهي فلا فرق بين صورتى العلم و الجهل و لذا نلتزم بفساد الصلاه في الدار المغصوبه و لو مع الجهل بالغصبيه.

ثم ان المشهور- على ما نسب اليهم- ذهبوا الى عدم جريان البراءه في المقام مع ذهابهم الى البراءه في الشك في الاكثر و لعل الوجه في ذلك أنهم بنوا على ان النهي الغيرى الدال على المانعيه نهى عن الطبيعه و لا ينحل الى الافراد بحسب تعدد الموضوع فقالوا: ان التكليف معلوم فلا بد من الفراغ و لا يحرز الفراغ الا بالاحتراز عن المشكوك.

لكن الحق ان النهي الغيرى ينحل الى الافراد فالكلام فيه هو الكلام في النهي النفسى بلا فرق بين المقامين فلاحظ.

ثم ان اعتبار المانعيه لغير المأكول اما يكون في نفس الصلاه أو في المصلى أو في اللباس.

و بعبارة اخرى: هل القيد الاعتبارى مركزه نفس الصلاه فاعتبر فيها أن لا تقع في غير المأكول من دون اضافته الى المصلى أو اللباس أو

يكون مركزه المصلى بأن اعتبر فى الصلاه أن لا يكون المصلى حين الصلاه لا بسا لغير المأكول أو مصاحبا له أو يكون مركزه اللباس بأن اعتبر فى الصلاه أن لا يكون لباس المصلى حينها من غير المأكول.

و قبل الخوض فى المسأله نقول: كلما يكون شرطا للمأمور به وجودا، أو عدما لا بد أن يكون متعلقا للأمر بتبع المأمور به.

و بعباره اخرى: لا بد فى الشرط أن يكون فعلا اختياريا للمكلف و عليه لا يكون الموجود الخارجى شرطا للمأمور به و لا يعقل نعم يمكن أن يكون شرطا للأمر و عليه لا مناص من جعل كل شرط قيدا للمأمور به ففى المقام يكون القيد

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٥

...

لا محاله راجعا الى الصلاه فانها فعل اختيارى للمكلف غايه الامر تاره يعتبر عدم المانع فى نفس الصلاه فيقال: لا تصل فى غير المأكول و اخرى تعتبر فى المصلى بأن يقال: لا تصل و انت لا بس لغير المأكول و حيث ان كون غير المأكول ظرفا للصلاه أمر لا يتصور فلا محاله تكون هذه الظرفيه بلحاظ المصلى فان صدق الصلاه فى غير المأكول او فى المأكول بلحاظ كون المصلى لا بسا أحدهما هذا بحسب مقام الثبوت و أما فى مقام الاثبات فالمستفاد من روايه سماعه قال: سألته عن لحوم السباع و جلودها فقال: أما لحوم السباع فمن الطير و الدواب فانا نكرهه و أما الجلود فاركبوا عليها و لا تلبسوا منها شيئا تصلون فيه «١» ان المركز هو المصلى و المستفاد من غيرها ان المركز جعل نفس الصلاه و حيث ان اسناد الظرفيه الى الصلاه بالعيان و المجاز فيكون بتوسيط المصلى.

و بعباره اخرى: ارتباط أحد الفعلين بالآخر يكون بلحاظ الفاعل

فيكون الاسناد أولاً وبالذات الى المصلى و ثانياً و بالعرض الى الصلاه فلا تنافى بين الدليلين بل ما يدل على كون المانع الظرفيه للصلاه راجع الى كون المصلى لا يسا لغير المأكول فمرجع كلا الدليلين أمر واحد و لعل ثمره هذا البحث تظهر عنه اجراء الاصل فانتظر.

بقى شىء: و هو ان المانع وقوع الصلاه فى ذوات ما لا- يؤكل لحمه من الاسد و غيره و عنوان ما لا يؤكل لحمه معرفاً لتلك الذوات بحيث تكون الذوات موضوعاً لحكمين: احدهما حرمة الاكل ثانيهما عدم جواز الصلاه أو أن الموضوع عبارة عن محرم الاكل بحيث يكون أحد الحكمين فى طول الآخر فنقول: لو قلنا

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٦

...

---

بأن المدرك فى المقام ما رواه على بن أبى حمزه «١» و اقتصرنا على ما يستفاد منه و التزمنا باختصاص الحكم بالسباع طبق ما فى تلك الروايه فلازمه الالتزام بأن المانع العنوان الذاتى و الوجه فيه ظاهر اذ الميزان بما يؤخذ من الدليل فى مقام الاثبات لكن الروايه ساقطه عن الاعتبار سنداً و لا نعمل بها فالميزان بما يستفاد من بقيه الادله و المستفاد من الموثقه «٢» هى الطويله و لا وجه لرفع اليد عن ظاهرها و القول بأن العنوان المأخوذ فيها عنوان مشير لا وجه له و عليه يكون الموضوع للمانع كون الحيوان محرم الاكل.

و مما يؤيد مقالتنا- بل يدل عليه- انه لو نسخت حرمة أكل واحد من الحيوانات التى يحرم أكلها و صار حلالاً كما لو فرض جواز أكل لحم الثعلب بالنسخ فهل يشك فقيه فى جواز الصلاه فى وبره؟ فان المستفاد من موثقه ابن بكير «٣» ان

الميزان في الجواز و الحرمة حليه الاكل و حرمة.

إذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم انه يقع الكلام في موضعين: الموضع الاول في مقتضى الادله الاجتهاديه الموضع الثاني في مقتضى الاصول العمليه. أما الموضع الاول: فقد يدعى ان مقتضى الادله الاجتهاديه الجواز مع الشك في المانع و ذلك من وجوه:

منها: دعوى اختصاص الالفاظ وضعا أو انصرافا بخصوص المصاديق المعلومه فلو شك في وجود المانع لا يكون المانع موجودا حتى في الواقع و نتيجة هذه الدعوى انه لا موضوع لانكشاف الخلاف و فساد هذا البيان أوضح من أن يخفى.

---

(١) لاحظ ص: ٢٣٠

(٢) لاحظ ص: ٢١٤

(٣) لاحظ ص: ٢١٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٧

...

---

و منها: ان مطلقات دليل الصلاه أو الساتر حجه الا أن يعلم مصداق المخصص و مع الشك في مصداق المخصص لا مانع من الاخذ بالعام أو المطلق.

و فيه ان دليل التخصيص أو التقييد يخصص أو يقيد العام و المطلق و لا مجال للتمسك بالعام و انما يتمسك بالعام فيما يشك في أصل التخصيص و أما لو شك في انطباق المخصص على الخارج لا يجوز الاخذ بالعام الا على القول بالتمسك به في الشبهه المصادقيه و على فرض الالتزام بهذا المعنى تكون الصحه ظاهريه لا واقعيه الا أن يدل دليل على الاجزاء كحديث لا تعاد مثلاً.

و منها: ان المانع في المقام منتزعه عن النهي عن الصلاه في غير المأكول فتكون فعلية المانع به فعلية النهي و حيث ان النهي لا يكون فعلياً مع الجهل لا تكون المانع فعلية أيضاً نعم لو كان دليل المانع بلسان لا صلاه في غير المأكول لكان مقتضاه المانع المطلقه المقتضيه للفساد حتى مع الجهل.

و فيه: اولاً ان بعض الادله - كموثقه ابن بكير

«١» - ليس بلسان النهى فلا يكون الاستدلال تاما لانهدام الاساس الذى ذكره فى الاستدلال.

و ثانيا يلزم عدم مجال لانكشاف الخلاف و عدم اشتراك التكليف بين العالم و الجاهل و هو كما ترى.

و ثالثا انه لا- فرق بين النواهى المتعلقة بالموانع فى باب العبادات و المتعلقة بها فى باب المعاملات فكما ان المانع فى باب المعاملات لا- تختص بحال العلم كذلك فى باب العبادات و معنى الانتزاع ان المانع تنتزع من تعلق الامر بالمأموريه المقيد بالقيد العدمى لا أنها تنتزع عن النهى المتعلق بالمانع.

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٨

...

---

و ملخص الكلام ان النهى فى المقام ارشاد الى المانع و النهى الارشادى كالأمر الارشادى ليس منوطا بالعلم فى صيرورته فعليا فان الاشتراط بالعلم ليس من لوازم كل إنشاء بل من لوازم التكليف.

و رابعا أن ما افيد فى تقريب الاستدلال بأن النهى لا يصير فعليا الا مع العلم غير سديد فان فعليه الحكم لا تتوقف على العلم الا مع قيام الدليل فى مقام الاثبات لو قلنا بإمكان أخذ العلم بالحكم فى موضوعه أو أخذ العلم بالموضوع فى ترتب الحكم عليه كما لو قام دليل على أنه لو علم المكلف بأن اللباس من غير المأكول لا يجوز الصلاه فيه و أما بلا دليل دال فلا وجه لهذا القيد فانه خلف و محال لان المفروض ان الموضوع تحقق فى الخارج و تخلف الحكم عن موضوعه كتخلف المعلول عن علته.

و ملخص الكلام: ان فعليه الحكم ليس مرهونا بالعلم نعم مع الجهل لا- يكون الحكم منجزا و هذا أمر آخر و من هنا يعلم ان المانع لو كانت منتزعه عن الحكم التكليفى لا يكون متوقفا على العلم

فى الفعلية و لذا نلتزم بفساد الصلاة فى الدار المغصوبه و لو مع الجهل بها لو التزمنا باستحاله الاجتماع و تقديم جانب النهى و ان ما ذهب اليه المشهور من الصحه مبنى على الجواز و ان التركيب انضمامى لا اتحادى و عليه يدخل المجمع فى باب التزاحم و لا يكون داخلا فى باب التعارض و قد ذكرنا ان التوسل بقاعده المقتضى و المانع فيما يشك فى المانع غير صحيح.

و منها: انه دلت جمله من النصوص على جواز الصلاة فى الخز و الخز الخالص فى زمان صدور تلك النصوص فى غايه الندره بحيث كان الجواز و تجويز الصلاة فيه لغوا فان الاكثر كان مخلوطا بوبر الثعالب و عليه يكون المستفاد من تلك الادله جواز الصلاة فى المشكوك و بعدم القول بالفصل نلتزم بالجواز فى بقيه

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٣٩

...

---

الموارد.

و يرد عليه: اولا انه قد قيدت تلك النصوص بطائفه اخرى دلت على عدم الجواز مع فرض الغش و الخلط و كون الخز الخالص فى غايه الندره لا يوجب رفع اليد عن التقييد فان وظيفه الشرع بيان الحكم و لو لأفراد نادره.

و ثانيا لو فرض صدق هذه المقاله يلزم تخصيص الحكم بأن نقول: يجوز الصلاة فى الخز الخالص و المخلوط بوبر الارانب و لا وجه لتسريه الحكم الى كل مورد و عدم القول بالفصل غير القول بعدمه مضافا الى أن الاجماع المنقول لا يكون حجه و المحصل منه على فرضه لا يكون حجه للعلم بالمدرک فلا يكون تعبديا.

و لا يخفى انه على فرض تماميه هذه الدعوى لا يفرق بين أن يكون المستفاد من الدليل المانع كما هى المدعاة أو الشرطيه لعدم تفاوت فيما هو المناط فلاحظ هذا

تمام الكلام فى الموضوع الاول.

و أما الموضوع الثانى: فقد استدل على الجواز بالاصل العملى بتقاريب مختلفه التقريب الاول: ان مقتضى اصاله الحل حليه الحيوان المتخذ منه المشكوك و قد استشكل فيه من وجوه:

الاشكال الاول: ان اصاله الاباحه لا توجب ترتب الآثار الواقعيه بل انما توجب ترتيب الآثار الظاهريه و حيث ان جواز الصلاه من الآثار للحليه الواقعيه فلا يترتب باصاله الحل.

وفيه: ان دليل الاصل حاكم على دليل الحكم الواقعى و يوجب التوسعه غايه الامر تكون الحكومه ظاهريه و ما دام الشك و لذا نرى ان جميع الآثار يترتب كالشرب و الوضوء و الغسل على اصاله الطهاره ما دام لم ينكشف الخلاف فاذا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٠

...

---

انكشف الخلاف لا بد من رفع اليد و اعاده ما سبق لعدم دليل على الاجزاء كما حقق فى محله الا فى باب الصلاه فانها لا تعاد الا فى جمله من الموارد ببركه حديث عدم الاعاده أو غيره و التفصيل موكول الى محل آخر.

الاشكال الثانى: ما عن الميرزا قدس سره و هو انه على تقدير جواز جريان اصاله الحل فى المقام انما يجرى فيما لا يكون الجزء المشتبه مرددا أمره بين معلوم الحرمه و معلوم الحليه المتميزين فى الخارج اذ فى هذه الصوره ليس فى البين مشكوك الحكم بل الحكم معلوم و انما المجهول عنوان انتزاعى فما يكون موجودا فى الخارج يكون معلوما و ما يكون مشكوكا يكون عنوانا انتزاعيا.

وفيه: انه لا اشكال فى أن العنوان الانتزاعى منطبق على ما فى الخارج و بهذا العنوان يكون الموجود الخارجى مشكوكا فموضوع اصاله الحل متحقق بلا كلام و لا اشكال.

الاشكال الثالث: أيضا ما عن الميرزا قدس سره بأن المستفاد من

دليل المانعيه ان الصلاه فى أجزاء ذوات الحيوانات التى يكون معرفها حرمه الاكل فاسد و من الظاهر ان اصاله الحل لا تقتضى كون المشكوك من الانواع المحلله فان اقتضاء دليل الحل اثبات الحل لا كون المشكوك معنونا بعنوان كذائى.

و فيه: انا قد بينا ان المستفاد من موثقه ابن بكير «١» ان الموضوع لدليل المانعيه عنوان محرم الاكل و ليست العناوين الاولى الذاتيه موضوعه فلا اشكال من هذه الجبهه.

الاشكال الرابع: ان اصاله الحل من الاصول الحكميه فلا بد من أن يكون الموضوع محلا للابتلاء فلو فرض لحم الحيوان موردا للابتلاء و جرى فيه الاضل

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤١

...

---

يترتب عليه جواز الصلاه فى شعره و لو بعد سنين و أما لو لم يكن اللحم محلا للابتلاء حين جريان الاصل كما هو الغالب فلا مجال لجريانه فيه.

و فيه ان المفروض ان الحليه موضوع لجواز الصلاه فبهذا اللحاظ لا مانع من جريان اصاله الحل و الحكم بجواز الصلاه فيه و هذا نظير جريان استصحاب الطهاره فى الملاقي لإثبات طهاره الملاقي و لو بعد انعدام الملاقي بسنين و السرفيه انه يكفى فى جريان الاصل ترتب أثر شرعى و أما كون مورد جريان الاصل محلا للابتلاء بالفعل فلا دليل على شرطيته.

الاشكال الخامس: ما عنه أيضا و هو ان المستفاد من دليل الحل الحليه الفعلية و ما يكون فى الدليل هى الحليه الشأنيه و بعبارة اخرى: الموضوع للمنع عبارة عن الحيوان الذى يكون من شأنه انه لو ذبح و ذكى لا يحل لحمه فى مقابل الحيوان الذى لو ذبح بطريق شرعى يحل أكله و اصاله الحل لا تثبت هذا العنوان.

و الذى يوضح مرادنا انه لو مات غنم



حتف انفه يجوز الصلاه فى شعره و الحال انه لم يكن محلل الاكل فى وقت من الاوقات اذ قبل الموت لا يجوز أكل الحيوان فان الحليه تتوقف على التذكيه و بعد الموت صار ميته.

و هذا الاشكال متين و لا يمكن رده و على هذا لا أثر لأصالة الحليه و لا يترتب عليها جواز الصلاه.

فائده: و هى انه كما لا- يترتب جواز الصلاه على أصالة الحل كذلك لا يترتب عدم الجواز على أصالة الحرمة كأصالة عدم التذكيه أو غيرها و ذلك لان عدم الجواز مترتب على الحرمة الشأنيه و الجواز على الحليه كذلك و اثبات الحرمة الفعلية بالأصل لا يثبت الحرمة الشأنيه و كذلك الحال لو كان الموضوع احد العناوين الذاتيه للحيوان

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٢

...

فلاحظ.

التقريب الثانى: التمسك بقاعده الطهاره فيما لو دار الامر بين كون المشكوك مأخوذا من الكلب أو الغنم فيحكم عليه بالطهاره بالقاعده و يترتب عليه جواز الصلاه و يحكم فى بقيه الموارد بعدم القول بالفصل.

و فيه اولاً- ان قاعده الطهاره لا يترتب عليها الا ما كان مشروطا بها و أما غير الطهاره فلا يثبت بالقاعده الا على القول بالأصل المثبت و على القول به كيف نلتزم بعدم القول بالفصل و الحال ان ترتيب الاثر فى مورد القاعده من باب اثبات اللوازم العقلية بخلاف بقيه الموارد مضافا الى أن عدم القول بالفصل لا يترتب عليه الاثر كما هو ظاهر.

التقريب الثالث: التمسك باستصحاب عدم الحرمة قبل البلوغ و فيه أن ما يجرى فيه الاستصحاب و هى الحرمة الفعلية ليس موضوعا للحكم و ما يكون موضوعا له لا يجرى فيه الاستصحاب لعدم احراز حاله السابقه فان الموضوع الحرمة الشأنيه مضافا الى أن البالغ موضوع

فى قبال غير البالغ و كيف يسرى الحكم من موضوع الى موضوع آخر بالاستصحاب و الحال أن وحده الموضوع شرط فيه.

التقريب الرابع: استصحاب عدم الحرمة الثابت قبل الشرع و لا فرق بين أن يكون الشبهة موضوعيه أو حكميه فان مرجع الشك على كل حال الى كون الحيوان الخارجى من أى القسمين.

و اورد عليه بايرادات: الاول: ان عدم الحرمة قبل الشرع من باب السالبة بانتفاء الموضوع و قد علمنا بانقلابه اما باضافه الحرمة و اما باضافه الحليه و لا يمكن اثبات اضافه العدم باستصحاب بقاء ما قبل الشرع الا بنحو المثبت.

و فيه: ان الشرع و الشريعة عباره عن مجموع القوانين الشرعيه فان قلنا بأن

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٣

...

الشارع هو الله تبارك و تعالى يكون العدم مضافا اليه و مقتضى الاستصحاب بقاءه و ان قلنا ان الشارع النبى صلى الله عليه و آله بوحي من الله فلا شبهه فى أنه صلى الله عليه و آله لم يحرم المحرمات فى أول بعثته بل حرمها بالتدريج فلا ريب فى مضى زمان لم يحرم المشكوك كما يستفاد من قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ الْآيَةِ «١» فان حصر المحرم فى المذكورات حين نزول الايه يدل على جواز البقيه فلا مانع من استصحاب العدم مضافا الى أنه يكفى اثبات عدم تعلق الحرمة بالحيوان المشار اليه.

الايراد الثانى: انا نعلم بحدوث حكم المشار اليه فى الشريعة و لا ندرى انه الاباحه أو الحرمة و استصحاب عدم الحرمة معارض باستصحاب عدم الاباحه.

و فيه: انه يمكن لنا أن ندعى ان الاستصحاب يجرى فى الاباحه السابقه المدلول عليها بالآيه فمقتضى الاستصحاب بقاء الاباحه و

عليه لا مجال للمعارضه باصالة عدمها.

لكن يمكن أن يرد عليه بأن هذا الاستصحاب معارض باستصحاب عدم الجعل الزائد. لكن نجيب بنحو آخر و نقول: بأنه يكفي في ترتب الاثر استصحاب عدم حدوث الحرمة و لا يعارضها استصحاب عدم حدوث الحليه الاعلى القول بالمثبت فان المطلوب عدم كون الحيوان من محرم الاكل.

و ان شئت قلت: المانع وقوع الصلاه فيما لا يؤكل لحمه و هذا الحيوان في أول البعته لم يكن داخلا في هذا العنوان و الان كما كان.

الايراد الثالث: ان استصحاب عدم الحرمة لا يثبت ان الحيوان الخارجى متصف بعدم الحرمة الا على القول بالمثبت.

---

(١) الانعام / ١٤٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٤

...

---

و فيه: ان الاحكام الشرعيه مجعوله على نحو القضية الحقيقيه فكما أن بقاء الحرمة يترتب عليه كون المصداق محرما كذلك بقاء عدمها يترتب عليه عدم حرمة الموجود الخارجى و السر فيه أنه لا واسطه كى يلزم الاثبات فان حرمة الخمر معناها انه لو وجد خمر فى الخارج يكون حراما و هذا عين جعل الشارع لا أمر آخر و كذلك عدم الحرمة فلا اشكال من هذه الناحيه أيضا.

فالتتيجه: ان هذا الاستصحاب بهذا التقريب يترتب عليه جواز الصلاه بل يمكن أن نقول بأن المجعول لو كان هى الشرطيه يمكن احرازها بهذا التقريب فانه لو استفيد من الدليل انه لا بد من ايقاع الصلاه فى غير ما لا يؤكل لحمه يمكن احرازه بالاصل الموضوعى.

لكن هذا البيان يتم بناء على كون الموضوع عنوان ما حرم أكله و أما لو كان الموضوع نفس الذوات فلا يمكن بهذا التقريب اثبات العنوان المحلل أو سلب عنوان المحرم الا بالاثبات لكن قد عرفت سابقا انه لا ملزم لهذه المقاله فان المستفاد من الموثقه

«١» ان المانع عنوان محرم الاكل.

التقريب الخامس: جريان الاستصحاب فى المصلى بأن نقول: ان المصلى قبل لبسه المشكوك لم يكن لابسا للباس كذائى و الان كما كان. و هذا الوجه لا- بأس به لكن يتوقف على أن المستفاد من الدليل ان الجاعل ناظر الى المصلى لكن لو استفيد من الدليل اشتراط الصلاه بعدم وقوعها فيما لا يؤكل أو استفيد بأن شرط اللباس أن لا يكون من غير المأكول لا يثبت باستصحاب عدم اللبس الا على القول بالاصل المثبت.

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٥

...

---

التقريب السادس: جريان الاستصحاب فى اللباس بأن نقول: هذا اللباس لم يكن من الحيوان المحرم الاكل و الان كما كان و هذا الاستصحاب من مصاديق جريان الاصل فى الاعدام الازليه و قد ذكرنا فى محله ان مقتضى القاعده جريان الاستصحاب بهذا النحو فببركته ثبت ان اللباس المشار اليه ليس مما لا يؤكل و يترتب عليه جواز الصلاه أعم من أن يكون القيد قيذا للباس أو للصلاه أو للمصلى فانه لو احرز الشرط بالاصل و احرز الجزء الاخر بالوجدان يتم المطلوب. و لا مجال لان يقال: الاصل عدم تحقق المركب من المشروط و الشرط فان المركب لا وجود له الا وجود الاجزاء بعينها.

و يختلج ببالى انه يمكن تقريب الاستصحاب بنحو آخر و هو ان المكلف لو صلى فى المشكوك رجاء يمكنه أن يجرى الاستصحاب بأن يقول: الصلاه التى صليتها لم تكن فى المانع قبل وجودها و الاصل بقائها على ما كانت حتى بعد وجودها فلاحظ.

هذا تمام الكلام فى الاصل الجارى فى الموضوع و مع جريانه لا- تصل النوبه الى الاصل الحكمى فان الاصل الجارى فى الموضوع حاكم على الاصل الحكمى فانه

لو جرى اتصاله بقاء المائع على نجاسته لا تصل النوبه الى اتصاله الحل الجاريه فى الشرب و لو قطع النظر عن الاصل الموضوعى تصل النوبه الى الاصل الحكيمى.

فنقول: لجريان الاصل الحكيمى تقريبان: أحدهما ما عن صاحب الحدائق و هو انا نشك فى حرمه الصلاه فى المشكوك و مقتضى الاصل اباحتها و جوازها.

و فيه: انه لا شبهه فى جواز الصلاه على تقدير و حرمتها على تقدير آخر فانه لو صلى فى المشكوك رجاء لا اشكال فى جوازها و لكن لا أثر لهذه الصلاه لعدم احراز الشرط العدمى و أما لو صلى بقصد الامر و أنها مصداق لمطلوب المولى

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٦

...

تكون حراما لأنه تشريع نعم لو قلنا ان المستفاد من قاعده الحل الحليه المطلقه بمعنى ان المكلف لا يكون محروما فان المكلف محروم من الصلاه فى غير المأكول فلا- تكون حلالا- كما أن المكلف محروم عن البيع الفاسد لفساده فلا يكون البيع الفاسد حلالا للمكلف، لكان هذا التقريب تاما لكن هذا المبنى بمراحل من الواقع فان المستفاد من قاعده الحل الحليه الظاهرية التكليفية و الا يلزم الالتزام بلوازم متعدده و تأسيس فقه جديد فان لازم هذا الكلام انه لو شك فى فساد عقد من العقود يحكم بالصحة لعدم المحروميه فانه خلاف ظاهر الدليل و خلاف الاجماع و التسالم و لا اظن ان صاحب الحدائق بنفسه يلتزم بهذه اللوازم.

ثانيهما: انه قد تقرر فى الاصول اجراء الاصل بالنسبه الى الاكثر فيما دار الامر بين الاقل و الاكثر بلا فرق بين أن يكونا غير ارتباطيين و بين ان يكونا مرتبطتين و عليه فلو شك فى أن الصلاه هل قيدت بقيد عدمى أم لا لا مانع من اجراء

حديث الرفع بلا فرق بين أن تكون الشبهه حكميه أو موضوعيه فلاحظ.

فتحصل مما ذكرنا ان المستفاد من الادله لو كان مانعيه غير المأكول يجوز الصلاه فى المشكوك اولاً بجريان استصحاب عدم الحرمة و ثانياً: باستصحاب عدم كون اللباس مما لا يؤكل و ثالثاً بالبراءه عن المانعيه المشكوكه و لا فرق بين أن يكون المستفاد من الادله ان مركز اعتبار المانعيه اللباس أو المصلى أو الصلاه اذ بعد ما ثبت عدم كون الحيوان من غير المأكول تحصل النتيجة مطلقاً بناء على كون الموضوع فى لسان الدليل محرم الاكل كما أن مقتضى استصحاب العدم الازلى اخراج اللباس من مورد المنع و مقتضى البراءه الحكميه جواز الصلاه فى المشكوك على كل تقدير أى أعم من أن يكون المنهى الصلاه فى غير ما لا يؤكل أو المنهى الصلاه فى اللباس الكذائى أو المنهى الصلاه مع كون المصلى لا بسا للباس كذائى

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٧

...

---

و أيضاً أعم من أن يكون المأخوذ فى الموضوع الذوات الاوليه أو الذات المعنونه بعنوان محرم الأكل فانه على جميع هذه التقادير يشك فى القيد العدمى و يدفع بالبراءه هذا كله على تقدير كون المستفاد المانعيه و أما لو كان المستفاد الشرطيه فلو كان الشرط عبارته عن اشتراط الصلاه بوقوعها فى اللباس الذى لا يكون من غير المأكول بنحو سلب الصفه.

و بعبارته اخرى: لو استفيد من الدليل انه يشترط فى الصلاه أن تكون فى غير ما لا يؤكل أى فى غير المحرم فانه باستصحاب عدم تعلق الحرمة يحرز أنه لا- يكون من المحرم فبالاصل يحرز هذا العنوان و بضم الوجدان اليه يتم تمام الموضوع نعم لو كان المستفاد من الدليل اشتراط الصلاه بوقوعها فى

محلل الاكل يشكل الامر اذ لو فرض كون الحيوان محلل الاكل قبل الشرع و ببركه الاستصحاب يحكم ببقاء الحليه يعارضه استصحاب عدم الجعل الزائد.

الا- أن يقال: بأن الشبهه لو كانت حكميه يمكن التمسك بقوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّتَهُ «١» بأن يقال: لو لم يكن الحيوان داخلا في العناوين المحرمه يثبت له الحليه بمقتضى الايه فاثبات الجواز يكون بالدليل اللفظي لا بالاصل العملي.

لكن هذا فيما يكون الشك فى الحكم الكلى و أما لو كانت الشبهه موضوعيه فلا مجال لهذا الاستدلال لأنه لا موضوع له كما هو ظاهر اذ المفروض ان الحكم الكلى ظاهر و الشك فى المصداق فلا بد من احراز الشرط فافهم و اغتتم.

---

(١) الانعام / ١٤٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٨

**[مسأله ٢٨: لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممزوج و مثل البق و البرغوث و الزنبور و نحوها من الحيوانات التى لا لحم لها]**

(مسأله ٢٨): لا- بأس بالشمع و العسل و الحرير الممزوج و مثل البق و البرغوث و الزنبور و نحوها من الحيوانات التى لا لحم لها (١) و كذا لا بأس بالصدف (٢).

---

(١) فان المقتضى لشمول المذكورات قاصر اذ الموثقه «١» التى هى العمده فى هذا الباب مدركا صرح فيها بما يكون من مأكول اللحم فلو لم يكن المنع ظاهرا فى الحيوان الذى يكون ذا لحم فلا أقل من الاجمال و عدم الظهور فى الاطلاق فتبقى الاطلاقات الاولى مصونه عن التقييد كما أن البراءه عند الشك محكمه فلاحظ.

مضافا الى السيره العمليه الخارجيه بالنسبه الى المذكورات بلا نكير من أحد اضعف الى ذلك كله بعض النصوص الوارده فى الموارد الخاصه و منه ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون فى الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاه فيه؟

قال: لا و ان كثر فلا بأس أيضا بشبهه من الرعاف ينضحه و لا يغسله «٢».

و منه ما رواه على بن مهزيار «٣» و القرمز على ما فى مجمع البحرين عصاره دود يوجد فى آجامهم و هذه الروايه لا اعتبار بها سنداً فان فى احدى سندها حسن بن على بن مهزيار و هو لم يوثق و فى الاخر ابراهيم بن مهزيار فانه لم يوثقه المتقدمون و انما مدحه و وثقه ابن طاوس و يفهم توثيقه من علامه حيث حكم بصحه طريق الصدوق الى بحر السقاء.

(٢) الامر كما أفاده و لا يستفاد من روايه على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٧

(٣) لاحظ ص: ٢١٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤٩

و لا بأس بفضلات الانسان كشعره و ريقه و لبنه و نحوها (١).

---

الاول عليه السلام قال: لا يحل أكل الجرى و لا السلحفاه و لا السرطان قال:

و سألته عن اللحم الذى يكون فى أصداف البحر و الفرات أ يؤكل؟ قال: ذلك لحم الضفادع لا يحل أكله «١» خلافه فان هذه الروايه لا تدل على أن الصدف بنفسه حيوان.

(١) لانصراف العنوان المأخوذ فى دليل المنع عن الانسان فلا مقتضى للمنع فى مقام الاثبات و الشك فى الاطلاق كاف للأخذ بالاطلاقات الاولى كما ان الشك فى التقييد يقتضى البراءه و لو اغمض عن هذا البيان فلا بد للحكم بالجواز من التمسك بالدليل و مما يستدل به عليه ما رواه على بن الريان بن الصلت أنه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره و أظفاره ثم يقوم الى الصلاه من غير أن ينفضه من ثوبه فقال:



لا بأس «٢».

و قال كتبت الى أبى الحسن عليه السلام هل تجوز الصلاه فى ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان و أظفاره من قبل أن ينفذه و يلقيه عنه؟ فوقع: يجوز «٣»

و الروايه الاولى ضعيفه بضعف طريق الصدوق الى على بما جيلويه و الروايه الثانيه لا بأس بسندها و كذا بدلالاتها.

و مما يستدل به ما رواه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام سئل عن البصاق يصيب الثوب قال: لا بأس به «٤».

---

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب أطعمه المحرمه الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب النجاسات الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٠

و ان كانت واقعه على المصلى من غيره (١) و كذا الشعر الموصول بالشعر المسمى بالشعر العاريه سواء كان مأخوذا من الرجل أم من المرأة (٢).

**[مسأله ٢٩: يستثنى من الحكم المزبور جلد الخز]**

(مسأله ٢٩): يستثنى من الحكم المزبور جلد الخز (٣).

---

و منه ما رواه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأله أبى و أنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فأخذ سن انسان ميت فيجعله مكانه؟ قال: لا بأس «١».

و هذه الروايه ضعيفه بالارسال الى غيرها من الروايات الوارده فى الابواب المختلفه. لاحظ الباب ٢٤ من أبواب قواطع الصلاه من الوسائل مضافا الى السيره الخارجيه فانه لا شبهه فى جواز ان المصلى يصلى فى ثوبه و فيه عرقه أو بصاقه و كذلك فى لباس غيره اضعف الى ذلك كله انه لو منع و التزم بهذا التقيد يلزم الحرج الشديد المنافى لكون الدين الاسلامى سهله سمحه فلاحظ.

(١) وقد ظهر وجهه مما ذكرنا من النصوص و السيره فلاحظ.

(٢) لقصور

دليل المنع و السيره الخارجيه فى الجملة الداله على الجواز فان حكم الامثال واحد.

(٣) قال فى الحدائق: «لا- خلاف بين الاصحاب فى جواز الصلاه فى وبر الخز الخالص من مخالطه و بر الارنب و الثعالب و نحوهما مما لا تصح الصلاه فيه نقل الاجماع على ذلك جماعه منهم المحقق و العلامه و ابن زهره و الشهيد قدس أسرارهم و غيرهم الى آخر كلامه رفع فى علو مقامه.

و يستفاد من روايه عبد الرحمن بن الحجاج ان الخز دابه تمشى على أربع و معروف بكونه كلب الماء قال سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلود

---

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥١

...

---

الخبز فقال: ليس بها بأس فقال الرجل: جعلت فداك انها علاجى (فى بلادى) و انما هى كلاب تخرج من الماء فقال أبو عبد الله عليه السلام: اذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل: لا قال: ليس به بأس «١».

و يدل على المدعى من النصوص ما رواه سليمان بن جعفر الجعفرى انه قال:

رأيت الرضا عليه السلام يصلى فى جبه خز «٢».

و ما رواه على بن مهزيار قال: رأيت أبا جعفر الثانى عليه السلام يصلى الفريضة و غيرها فى جبه خز طاروى و كسانى جبه خز و ذكر أنها لبسها على بدنه و صلى فيها و أمرنى بالصلاه فيها «٣».

و ما رواه زراره قال: خرج أبو جعفر عليه السلام يصلى على بعض أطفالهم و عليه جبه خز صفراء و مطرف خز أصفر «٤».

و ما رواه معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاه فى الخبز فقال: صل فيه «٥».

ما رواه اسماعيل بن على عن أبيه أخى دعبل بن على عن الرضا عليه السلام فى حديث انه خلع على دعبل قميصا من خز و قال له احتفظ بهذا القميص فقد صليت

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٢

و السنجاب (١).

---

فيه الف ليله كل ليله ألف ركعه و ختمت فيه القرآن ألف ختمه «١» و ما رواه ابن أبى يعفور «٢» و سند بعضها و ان كان ضعيفا لكن فى المعتبر منها كفايه فلاحظ.

(١) السنجاب على ما نقل عن مجمع البحرين حيوان على حد اليربوع أكبر من الفاره شعره فى غايه النعومه يتخذ من شعره الفراء يلبسه المتنعمون الى آخر كلامه.

و اختلفت الاقوال فيه فذهب جماعه الى الجواز بل نسب هذا القول الى الاكثر بل نقل عن الشيخ قدس سره عدم الخلاف فيه و ذهب جماعه الى عدم الجواز و أيضا نسب الى الاكثر بل نقل الاجماع عليه و ذهب بعض الى الكراهه و العمده هى النصوص و تدل جمله منها على الجواز منها: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الفراء و السمور و السنجاب و الثعالب و أشباهه قال:

لا بأس بالصلاه فيه «٣».

و منها ما رواه أبو على بن راشد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما تقول فى الفراء أى شىء يصلى فيه؟ قال: اى الفراء؟ قلت: الفنك و السنجاب و السمور قال: فصل فى الفنك و السنجاب فأما السمور فلا تصل فيه «٤».

منه ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن أشياء منها الفراء

---

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب اعداد الفرائض الحديث: ٧

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٣

...

---

و السنجاب فقال: لا بأس بالصلاه فيه «١».

و يدل عليه أيضا ما رواه علي بن أبي حمزه «٢» و ما رواه مقاتل بن مقاتل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه في السمور و السنجاب و الثعلب فقال: لا خير في ذا كله ما خلا السنجاب فانه دابه لا تأكل اللحم «٣».

و ما رواه بشير بن بشار «٤» و ما رواه يحيى بن أبي عمران «٥» و ما رواه الوليد بن أبان قال: قلت للرضا عليه السلام: اصلى في الفنك و السنجاب؟

قال: نعم «٦».

و يدل عليه أيضا ما رواه الحسن الفضل الطبرسي في مكارم الاخلاق قال:

و سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب و السنجاب و السمور فقال: قد رأيت السنجاب على أبي و نهاني عن الثعالب و السمور «٧».

فقد بان ان المقتضى للجواز تام و ما يمكن أن يقال في وجه المنع امور: منها:

ان روايات الجواز تعارض الموثقه «٨» و الترجيح مع المانع لان العامه قائلون بالجواز.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٢٣٠

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٢١٥

(٥) لاحظ ص: ٢١٥

(٦) الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٧

(٧) الوسائل الباب ٤ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٥

(٨) لاحظ ص: ٢١٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٤

...

---

وفيه: ان

دلالة الموثقة «١» بالاطلاق و العموم و مقتضى القاعده تخصيص العام بالخاص و مجرد ذكر السنجاب فى السؤال لا- يخرج الجواب عن كونه عاما قابلا للتخصيص.

و منها: ان فى نصوص الجواز ما لا يكون سنده نقيا. و فيه: أن فى المعبر منها كفايه. و منها: ان النص المعبر من نصوص الجواز مشتمل على ما لا يكون الصلاه فيه جائزا كالفنك.

و فيه: أن اشتمال الخبر المعبر على ما لا نقول به لا يقتضى رفع اليد عنه مطلقا و بعبارة اخرى: فى كل مورد تم المقتضى و عدم المانع نلتزم بالجواز و فى المقام روايه رواها أبو حمزه قال سأل أبو خالد الكابلى على بن الحسين عليه السلام عن أكل لحم السنجاب و الفنك و الصلاه فيهما فقال أبو خالد: ان السنجاب يأوى الاشجار فقال: ان كان له سلبه كسلبه السنور و الفار فلا يؤكل لحمه و لا تجوز الصلاه فيه ثم قال: أما أنا فلا آكله و لا احرمه «٢».

ربما يقال: انها تعارض ما يدل على الجواز و الروايه ضعيفه باشكيب.

بقى شىء فى المقام و هو ان مقتضى ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن لبس السمور و السنجاب و الفنك و القاقم قال: لا يلبس و لا يصلى فيه الا أن يكون ذكيا «٣» عدم الجواز الا مع التذكيه.

و قال فى الحقائق: ان جمعا من الاصحاب صرحوا بأن القول بالجواز يتوقف على تذكيته لأنه ذو نفس سائله قطعاً فاشترط التذكيه فيه على القاعده مضافا الى

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) الوسائل الباب ٤١ من أبواب الأطعمه المحرمه الحديث: ٢

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٣ من أبواب لباس المصلی الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين،

و وبرهما (١) و فى كون ما يسمى الان خزا هو الخز اشكال و ان كان الظاهر جواز الصلاه فيه و الاحتياط طريق النجاه (٢) و أما السمرور و القماقم و الفنك فلا تجوز الصلاه فى أجزائها على الاقوى (٣).

---

النص الخاص فلاحظ لكن فى الروايه اشكال يأتى فى السمرور.

(١) لشمول دليل الاستثناء الوبر.

(٢) يشكل ما أفاده من الجواز اذ مع الشك لا يجوز التمسك بدليل الجواز للشبهه المصادقيه أو المفهوميه فلا يجوز لإطلاق دليل المنع فلاحظ.

(٣) ينبغى أن يتكلم فى كل واحد من هذه المذكورات باستقلاله و حiale كى لا يختلط فيقع الكلام فى ثلاثه فروع:

الاول: هل يجوز الصلاه فى السمرور و عن المصباح السمرور كتور دابه معروفه يتخذ من جلدها الفراء تكون فى بلاد الترك و نقل ان الصيادين يصيدون الصغار فيخصون الذكر و يتركونه يرعى فاذا كان ايام الثلج خرجوا للصيد فما كان مخصيا استلقى على قفاه فادر كوه.

و المشهور - كما قيل - عدم الجواز و يقتضيه الموثق «١» و يدل على عدم الجواز ما رواه أبو على بن راشد «٢» و ما رواه سعد بن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود السمرور فقال: أى شىء هو ذاك الأدبس؟

فقلت: هو الاسود فقال: يصيد؟ قلت: نعم يأخذ الدجاج و الحمام فقال: لا «٣» لكن البرقى يطلق على محمد بن خالد و وثاقته محل نقاش عندنا.

---

(١) لاحظ ص: ٢١٤

(٢) لاحظ ص: ٢٥٢

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٦



---

و فى قبال هذه الطائفه طائفه اخرى تدل على الجواز منها: ما رواه الحلبي «١» و منها: ما رواه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن

عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود قال: لا بأس بذلك «٢».

و منها: ما رواه الريان بن الصلت قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن لبس الفراء و السمور و السنجاب و الحواصل و ما أشبهها و المناطق و الكيمخت و المحشو بالقز و الخفاف من أصناف الجلود فقال: لا بأس بهذا كله الا بالثعالب «٣».

و فى المقام روايه رواها على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن لبس السمور و السنجاب و الفنك فقال: لا- يلبس و لا يصلّى فيه الا أن يكون ذكيا «٤» تفصل بين الذكى و ما لم يذك و لكن الروايه ساقطه سنداً بعبد الله بن الحسن اذ انه لم يوثق.

و الجمع بين المتعارضين يقتضى الاخذ بما دل على المنع اذ لم يصرح فى روايه الجواز بجواز الصلاه فى السمور و بعبارة اخرى: لم يذكر فى كلام الامام عليه السلام بل ذكر فى كلام الراوى فيكون كلامه عليه السلام قابلاً للتخصيص.

و ثانياً لو اغمض عن ذلك يكون ما دل على المنع مخالفاً للعامة و الرشيد فى خلافهم و ثالثاً: ما دل على المنع متأخر زماناً عما دل على الجواز فان أبا على بن راشد من أصحاب الجواد و الهادى عليهما السلام و الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن.

---

(١) لاحظ ص: ٢٥٢

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب لباس المصلّى الحديث: ١

(٣) عين المصدر الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٧

...

---

لكن مع ذلك لا يبعد أن يفصل بين الذكى و غير المذكى لروايه على بن جعفر «١» فان مقتضاها التفصيل بين

المذكى منه و ما لم يذك كما أن الامر كذلك بالنسبه الى القماقم لكن سيد المستمسك أفاد فى هذا المقام بأنى لم اجد الخبر المذكور فى كتاب الرجال و لذا يشكل الامر.

و ربما يقال: ان الامر اشتبه على صاحب المستدرک فانه كيف يمكن أن يكون الحديث المذكور فى كتاب المسائل و لم يلتفت اليه صاحب الوسائل و لم يجد الحكيم مع العناية و لم يذكره شيخ الحدائق و الله العالم.

الثانى: هل يجوز الصلاه فى القماقم نقل انه أطول من الفاره و يأكل الفاره و لا مقتضى للجواز لو كان غير المأكول كما هو كذلك ظاهرا فلا اشكال فى عدم الجواز لكن مقتضى ما رواه فى المستدرک عن كتاب المسائل «٢» الجواز مع التذكيه.

و قد مر ما فيه مضافا الى ان القماقم لم تذكر فى الحديث المروى عن قرب الاسناد «٣».

الثالث: هل يجوز الصلاه فى الفنك قيل: هو نوع من الثعلب فان مقتضى الموثقه «٤» عدم الجواز لكن دل بعض النصوص على الجواز بالنسبه اليه لاحظ خبرى أبى على بن راشد و على بن يقطين «٥» و أيضا يدل على الجواز

---

(١) لاحظ ص: ٢٥٤

(٢) لاحظ ص: ٢٥٤

(٣) لاحظ ص: ٢٥٦

(٤) لاحظ ص: ٢١٤

(٥) لاحظ ص: ٢٥٢ و ٢٥٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٨

**[الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال]**

**اشاره**

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال (١).

---

ما رواه الوليد بن أبان «١» لكن السند ساقط بالوليد بن أبان اذانه لم يوثق.

و أيضا يدل على الجواز ما رواه يحيى بن أبى عمران «٢» لكن السند ساقط فان طريق الصدوق الى يحيى ابن أبى عمران ضعيف  
بمحمد بن على ما جيلويه نعم فى المعتبر من هذه النصوص كفايه و اعراض المشهور لا يسقط الخبر

المعتبر عن الحجية كما ذكرناه مرارا.

(١) هذا هو المعروف بين الاصحاب و يدل عليه ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: لا يلبس الرجل الذهب و لا يصلى فيه لأنه من لباس أهل الجنة «٣».

و يؤيد المدعى خبر موسى بن أكيل النميري عن أبي عبد الله عليه السلام في الحديد انه حليه أهل النار و الذهب انه حليه أهل الجنة و جعل الله الذهب في الدنيا زينه النساء فحرم على الرجال لبسه و الصلاة فيه «٤».

و خبر جابر الجعفي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس على النساء أذان الى أن قال: و يجوز للمرأة لبس الديباج و الحرير في غير صلاه و احرام و حرم ذلك على الرجال الا في الجهاد و يجوز أن تتختم بالذهب و تصلى فيه و حرم ذلك على الرجال الا في الجهاد «٥».

و هاتان الروايتان لا اعتبار بهما سنداً.

---

(١) لاحظ ص: ٢٥٣

(٢) لاحظ ص: ٢١٥

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) الوسائل الباب ١٦ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٥٩

و لو كان حلياً كالخاتم (١) أما اذا كان مذهبا بالتمويه و الطلى على نحو بعد عند العرف لونا فلا بأس (٢) و يجوز ذلك كله للنساء (٣) كما يجوز أيضا حمله للرجال كالساعة و الدنانير (٤) نعم الظاهر عدم جواز مثل زنجير الساعة اذ كان ذهباً و معلقاً برقبته أو بلباسه على نحو

---

و ربما يستدل على المدعى بأن لباس الذهب حرام للرجل فلو كان ساتراً تفسد الصلاة كما لو كان الساتر غصباً بتقريب: ان التلبس يتحد مع الصلاة اذ

التلبس شرط في الصلاة و حيث انه لا يجوز اجتماع الامر و النهى و يقع التعارض بين الدليلين يقدم جانب النهى فلا تكون الصلاة الواقعة في الساتر الذهب صحيحه و يكون تفصيلا بين ما يكون اللباس ساترا و بين ما لا يكون كذلك.

و يمكن أن يرد على هذا الاستدلال بأن ما يكون داخلا في الصلاة الجزء العقلى و هو التقيد فما يكون حراما عباره عن التلبس و هو خارج عن الصلاة و الذى يكون داخلا في الصلاة ليس حراما فلا يكون مركز الامر و النهى واحدا كى يتحقق هذا البيان و بهذا التقريب يمكن تصحيح الصلاة في الساتر الغصبى و الله العالم.

(١) للإطلاق فان الميزان صدق الصلاة في الذهب بلا فرق بين مصاديقه بل صرح بالحرمة في روايه جابر «١» فلاحظ.

(٢) لعدم صدق موضوع الحرمة فلا وجه للبطلان.

(٣) كما هو مقتضى القاعده الاوليه و عدم المقتضى للمنع اذ الدليل يختص بالرجال مضافا الى أنه نقل الاجماع على الجواز بالاضافه الى النص الخاص.

(٤) لعدم دليل على المنع و مقتضى القاعده الاوليه الجواز.

---

(١) لاحظ ص: ٢٥٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٠

يصدق عليه عنوان اللبس عرفا (١).

**[مسألة ٣٠: إذا صلى في الذهب جاهلا أو ناسيا صحت صلاته]**

(مسألة ٣٠): إذا صلى في الذهب جاهلا أو ناسيا صحت صلاته (٢).

**[مسألة ٣١: لا يجوز للرجال لبس الذهب في غير الصلاة أيضا و فاعل ذلك آثم]**

(مسألة ٣١): لا يجوز للرجال لبس الذهب في غير الصلاة أيضا و فاعل ذلك آثم (٣) و الظاهر عدم حرمة التزين بالذهب فيما لا يصدق عليه اللبس مثل جعل مقدم الاسنان من الذهب (٤) و أما شد الاسنان به أو جعل الاسنان الداخلة منه فلا بأس به بلا اشكال (٥).

(١) القضية بشرط المحمول ضروريه فانه لو صدق عنوان اللبس يكون حراما و مفسدا.

(٢) لقاعده لا تعاد فان مقتضاها عدم وجوب الاعاده اذا كان الجهل أو النسيان للموضوع و أما اذا كان بالنسبه الى الحكم فلا بد من التفصيل بين القصورى و التقصيرى فلاحظ.

(٣) للموثق المتقدم «١» مضافا الى الاجماع المدعى فى المقام بل الحكم بنحو من الوضوح حتى قيل انه ضرورى و يؤيد المدعى ما رواه جراح المدائنى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: لا تجعل فى يدك خاتما من ذهب «٢» الى غيره من الروايات الواردة فى الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلى من الوسائل فراجع.

(٤) لعدم الدليل على حرمة.

(٥) و يدل عليه ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث

---

(١) لاحظ ص: ٢٥٨

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٤١

**[السادس: أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال]**

**اشاره**

السادس: أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال (١).

---

ان أسنانه استرخت فشدّها بالذهب «١» و كتب سيدنا الاستاد فى هامش العروه:

«بل لا بأس بتلييس السن بالذهب».

و الظاهر ان الوجه فى الجواز انه لا يصدق عليه اللبس فلا مقتضى للحرمة اذ مجرد التزيين بالذهب لا دليل على حرمة و ان قوله فى جملة من النصوص «فانه زينه أهل الجنة أو الآخرة» «٢» لا يدل على حرمة التزيين به بل غاية دلالتة بعموم

العله حرمه التختم بكل زينه اخرويه.

مضافا الى أنه يمكن ارجاع الضمير الى التختم لا الى الذهب فلاحظ.

---

قمي، سيد تقى طباطبايي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٢٦١

(١) قال في المعتبر - على ما في الحدائق -: و أما بطلان الصلاه فيه فهو مذهب علمائنا و وافقنا بعض الحنابله و قال في الحدائق: «لا خلاف بين الاصحاب في تحريم لبس الحرير المحض للرجال و بطلان الصلاه فيه»، و يدل عليه من النصوص ما رواه محمد بن عبد الجبار «٣» و ما رواه أيضا قال: كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلي في قلنسوه حرير محض أو قلنسوه ديباج فكتب عليه السلام: لا تحل الصلاه في حرير محض «٤».

و يؤيد المدعى ما رواه اسماعيل بن سعد الاحوص في حديث قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: هل يصلي الرجل في ثوب أبريسم؟ فقال:

لا «٥».

---

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١ و ٤ و ٥ و ٦

(٣) لاحظ ص: ٢٢٠

(٤) الوسائل الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

(٥) الوسائل الباب ١١ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٢

و لا يجوز لبسه في غير الصلاه أيضا كالذهب (١).

---

و في المقام رواه لا بن بزيع قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاه في الثوب الديباج فقال: ما لم يكن فيه التماثيل فلا



و يظهر منها المعارضه لكن المعارضه تتوقف على أن يكون الديباج الحرير المحض و هذا اول الكلام و الذى يدل على كونه غيره و ليس عينه

ما ورد في مكاتبه محمد بن عبد الجبار «٢» من التقابل بينهما و في أقرب الموارد قال: «الديباج ثوب سده و لحمته من الحرير» و عليه لا تعارض.

(١) نقل عليه عدم الخلاف - كما في الحقائق - و يدل عليه جملة من النصوص منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يصلح لباس الحرير و الديباج فأما بيعهما فلا بأس «٣».

و هذه الرواية قد عبر عنها صاحب الحقائق بالموثق و لكن الحق أنها مرسله فان غير واحد ينطبق على ثلاثه اشخاص و نحوها و يجوز عدم وثاقه جميعهم فلا اعتبار بالسند.

و منها: ما رواه أبو الجارود عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال لعلي عليه السلام أني احب لك ما احب لنفسى و اكره لك ما اكره لنفسى فلا تختم بخاتم ذهب الى ان قال: و لا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم تلقاه «٤».

و السند ساقط بضعف طريق الصدوق الى أبي الجارود و للرواية سند آخر لا بأس به ظاهرا.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٢) لاحظ ص: ٢٤١

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٣

(٤) الوسائل الباب ١١ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٣

...

---

و منها ما رواه يوسف بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالثوب أن يكون سده وزره و علمه حريرا و انما كره الحرير المبهم للرجال «١».

و السند ساقط مضافا الى أن الدلالة ليست واضحة.

و منها: ما رواه أبو داود يوسف بن ابراهيم «٢» و السند ساقط بأبي داود حيث انه لم يوثق مضافا الى أن دلاله الرواية ليست تامه.

و منها: ما رواه

اسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير الا في الحرب «٣».

و السند ساقط بعبد الله بن محمد بن عيسى.

و منها: ما رواه ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

لا يلبس الرجل الحرير و الديباج الا في الحرب «٤».

و منها: ما رواه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا كان لا يرى بلبس (بلباس) الحرير و الديباج في الحرب اذا لم يكن فيه التماثيل بأسا «٥».

و لا يبعد أن يستفاد من هذه الرواية عدم الجواز في غير الحرب لكونه عليه السلام في مقام اعطاء الضابطه الكليه.

و منها: ما رواه ليث المرادي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه و آله كسا اسامه بن زيد حله حرير فخرج فيها فقال: مهلا يا اسامه

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٦

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٤

نعم لا بأس به في الحرب (١) و الضروره كالبرد و المرض (٢).

---

انما يلبسها من لا خلاق له فاسقمها بين نسائك «١».

و السند ساقط بأبي جميله مفضل بن صالح و الظاهر أن التواتر لا يحصل بهذا المقدار لكن حديث حسين بن علوان لا بأس به سندا و كذلك لا بأس بحديث أبي الجارود.

(١) كما دل عليه ما رواه حسين بن علوان «٢» لكن المستفاد من تلك الرواية انه يلزم أن لا يكون فيه تمثال فلاحظ و يعارض هذه الرواية ما رواه

سماعه بن مهران قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير و الديداج فقال: أما في الحرب فلا بأس به و ان كان فيه تماثيل «٣».

فانه صرح في هذه الروايه بعدم البأس و ان كان فيه التمثال و في تلك الروايه قيد الجواز بعدم التمثال فيه و بعد التعارض يكون مقتضى القاعده الاخذ بدليل المنع فانه مطلق.

(٢) فانه لا شبهه في أن الضرورات تبيح المحذورات و يدل عليه قولهم عليهم السلام: ليس شيء مما حرم الله الا و قد أهله لمن اضطر اليه و قولهم عليهم السلام:

كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر و قوله صلى الله عليه و آله: رفع عن امتي الخطأ و النسيان و ما اكرهوا عليه و ما لا يطيقون «٤» فلا يحرم عليه لبس الحرير عند الضروره.

---

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢

(٢) مر في ص: ٢٦٣

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦ و ٧ و ٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٥

حتى في الصلاة (١) كما لا بأس بحمله في حال الصلاة و غيرها (٢) و كذا افتراشه و التغطى به و نحو ذلك مما لا يعد لبسا له (٣) و لا بأس بكف الثوب

---

(١) لا ملازمه بين الجوازين و المتبع الادله الوارده في المقام فانه لو دعت الضروره الى لبس الحرير و كانت الضروره مستوعبه للوقت فمن حيث ان الصلاة لا تسقط بحال تجب الصلاة و تصح و أما في حال الحرب فلا وجه للصحة اذ الجواز المستفاد تكليفي و عدم القول بالفصل لا يرجع الى محصل كما أن دعوى انصراف دليل المانعيه الى خصوص لبس المحرم

بلا وجه و أضعف منه الانصراف عن حال الحرب و أما الاطلاق المقامى الذى تعرض له فى المستمسك بتقريب ان دليل الجواز تكليفا يدل بالاطلاق المقامى على الجواز الوضعى حيث لم يتعرض لوجوب النزاع مع انه مما يغفل عنه، غير سديد اذ المفروض ان كل واحد من التكليف و الوضع قد دل عليه الدليل و لا بد من الاتباع و الدليل على أنه ليس مغفولا عنه أنه وقع مورد البحث.

(٢) فان الجواز على القاعده فانه ليس مما لا يؤكل لحمه لعدم كونه ذا لحم و على فرض كونه ذا لحم لا بأس بالمحمول منه اذ يتصور الظرفيه للحريه فالمنع يتوقف على عنوانها لكن المستفاد من النص المنع و لو مع عدم صدق الظرفيه.

(٣) لعدم المقتضى و للنص على الجواز فى حديث على بن جعفر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفراش الحريه و مثله من الديباج و المصلى الحريه هل يصلح للرجل النوم عليه و التكنه و الصلاه؟ قال: يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه «١».

---

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب لباس المصلى الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٦

به (١) و الاحوط أن لا يزيد على أربع اصابع (٢) كما لا بأس بالازرار منه و السفائف (و القياطين) و ان تعددت و كثرت (٣).

---

(١) المستفاد من الكلمات انه موضع خلاف بين الاصحاب فالعمده النص و المستفاد منه ان الممنوع الحريه المحض و لا يبعد أن يقال: ان المكفوف بالحريه لا يصدق عليه الحريه المحض فان المحوضه تنتفى بالالتحام و الخلط.

(٢) ليس عليه دليل ظاهر نعم نقل عن عمر أنه نقل عن رسول الله صلى الله عليه و آله و مثله من

حيث المضمون ما أرسله العلامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: نهى النبي صلى الله عليه وآله عن الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاث أو أربع «١».

و الرواية ساقطة عن الاعتبار سنداً مضافاً الى أنه يلزم جواز التلبس به مستقلاً اذا لم يكن أزيد من هذا المقدار و هو خلاف ما استفيد من النصوص الدالة على المنع عن لبس الحرير المحض.

بقى شىء و هو انه يستفاد من حديث جراح المدائنى عن أبى عبد الله عليه السلام انه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج و يكره لباس الحرير و لباس الوشى (القسى) و يكره المبثره الحمراء فانه مبثره ابليس «٢».

لكن السند مخدوش بمحمد بن خالد و جراح لكن مع ذلك فى النفس شىء فان الممنوع وقوع الصلاة فى الحرير المحض و لا يبعد صدق هذا المفهوم فى المكفوف بالحرير المحض فان صدق الظرفيه لا يتوقف على كون الظرف مستقلاً فى الظرفيه.

(٣) لأنه لا يصدق لبس الحرير المحض لكن مقتضى موثق عمار بن موسى

---

(١) مستدرک الوسائل الباب ١٥ من أبواب لباس المصلی الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب لباس المصلی الحديث: ٩

مبانی منهاج الصالحین، ج ٤، ص: ٢٦٧

و أما ما لا تتم فيه الصلاة من اللباس فالاحوط وجوباً تركه (١)

**[مسألة ٣٢: لا يجوز جعل البطانه من الحرير و إن كانت الى النصف]**

(مسألة ٣٢): لا يجوز جعل البطانه من الحرير و ان كانت الى النصف (٢).

---

عن أبى عبد الله عليه السلام قال و عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال: لا يصلی فيه «١» المنع عن الصلاة فى الثوب الذى يكون علمه ديباجاً و يعارضه روايه محمد بن اسماعيل بن بزيع «٢» و الثانيه ترجح لكونها أحدث زماناً.

و لا يخفى انه لو قلنا بحرمة لبس الحرير

فى غير حال الصلاه لا وجه للقول بالجواز فى الموارد المستثناه اذ دليل الاستثناء ناظر الى حال الصلاه و من الظاهر انه لا ملازمه بين الامرين جوازا و منعاً كما تقدم الا- أن يقال: بأن العرف يفهم من قوله عليه السلام: «لا بأس» الجواز التكليفى أيضاً لكنه مشكل فلاحظ.

(١) للإطلاق بل التصريح فى روايه محمد بن عبد الجبار «٣» و أما ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كل ما لا تجوز الصلاه فيه وحده فلا بأس بالصلاه فيه مثل التكه الإبريسم و القلنسوه و الخف و الزنار يكون فى السراويل و يصلى فيه «٤» فمن حيث السند ساقط باحمد بن هلال فان الشيخ ضعفه فعلى فرض كون كلام النجاشى توثيقاً اياه يكون معارضاً بجرح الشيخ راجع رجال سيدنا الاستاد فى هذا المقام.

(٢) لصدق الصلاه فى الحرير المحض فتكون باطله.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨

(٢) لاحظ ص: ٢٦٢

(٣) لاحظ ص: ٢٦١

(٤) الوسائل الباب ١٤ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٨

**[مسأله ٣٣: لا بأس بالحرير الممتزج بالقطن أو الصوف أو غيرهما مما يجوز لبسه فى الصلاه]**

(مسأله ٣٣): لا بأس بالحرير الممتزج بالقطن أو الصوف أو غيرهما مما يجوز لبسه فى الصلاه لكن بشرط أن يكون الخلط بحيث يخرج اللباس به عن صدق الحرير الخالص فلا يكفى الخلط بالمقدار اليسير المستهلك عرفاً (١).

**[مسأله ٣٤: إذا شك فى كون اللباس حريراً أو غيره جاز لبسه]**

(مسأله ٣٤): إذا شك فى كون اللباس حريراً أو غيره جاز لبسه (٢) و كذا إذا شك فى أنه حرير خالص أو ممتزج (٣).

**[مسأله ٣٥: يجوز للولى إلباس الصبى الحرير أو الذهب]**

(مسأله ٣٥): يجوز للولى إلباس الصبى الحرير أو الذهب (٤) و لكن لا تصح صلاه الصبى فيه (٥).



### الفصل الثالث:

إذا لم يجد المصلي لباسا يلبسه في الصلاة فإن وجد ساترا غيره

(١) و الوجه فيه ظاهر لعدم صدق موضوع الحرير.

(٢) لأصاله البراءة عن المانعيه بل لا مانع من جريان الاستصحاب في الموضوع و ما في كلام السيد الحكيم قدس سره من كون الحريريه امر ذاتي فلا يجرى فيه الاصل لا يرجع الا محصل صحيح اذ المفروض ان المنع ناش من الوجود الخارجى و يصح أن يقال: هذا الشئ ء الموجود قبل وجوده لم يكن حريرا موجودا و الان كما كان.

(٣) لعين الملاك فلاحظ.

(٤) الوجه في الجواز عدم الدليل على الحرمة فان مقتضى اصاله الحليه الجواز.

(٥) فان مقتضى الاطلاق الفساد و الانصراف لا وجه له فلاحظ و لا ملازمه

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٦٩

كالحشيش و ورق الشجر و الطين و نحوها تستر به و صلى صلاه المختار (١) و ان لم يجد ذلك أيضا فان أمن الناظر المحترم صلى قائما موميا الى الركوع و السجود (٢).

بين الجوازين.

(١) ما أفاده على القاعده اذ لا يبعد أن تكون هذه الامور من مصاديق الساتر بحيث تكون في عرض بقيه ما يستتر به فيجوز الستر بها حتى في حال الاختيار و يدل على المدعى ما رواه على بن جعفر «١».

و أيضا يدل عليه ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينه عريانا أو سلب ثيابه و لم يجد شيئا يصلى فيه فقال: يصلى إيماء الحديث «٢» فلاحظ.

(٢) لا يخفى انه وردت في المقام نصوص و لا بد من ملاحظتها و أخذ النتيجة منها فان المستفاد من روايه

على بن جعفر «٣» أن العارى يصلى قائما و يؤمى للركوع و السجود أعم من أن يكون هناك ناظر أم لا.

و المستفاد من روايه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينه عريانا أو سلب ثيابه و لم يجد شيئا يصلى فيه فقال: يصلى إيماء و ان كانت امرأه جعلت يدها على فرجها و ان كان رجلا وضع يده على سواته ثم يجلسان فيؤميان إيماء و لا يسجدان و لا- يركعان فيبدو ما خلفهما تكون صلاتهما ايماء براءوسهما قال: و ان كانا فى ماء أو بحر لجى لم يسجدا عليه و موضوع عنهما التوجه

---

(١) لاحظ ص: ١٩٢

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٦

(٣) لاحظ ص: ١٩٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٠

...

---

فيه يؤميان فى ذلك إيماء رفعهما توجه و وضعهما «١»، انه يصلى جالسا.

لكن لا يبعد أن يستفاد منها ان الجلوس مقدمه للركوع و السجود بأن نقول:

ان المستفاد من الروايه ان المصلى العارى يصلى قائما و يضع يده على فرجه ثم يجلس و يؤمى للركوع و السجود.

و أما بقيه النصوص فمنها ما رواه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال:

و ان كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلى قائما «٢».

و هذه الروايه متحده مع روايه ابن جعفر من حيث المضمون. و منها ما رواه ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يخرج عريانا فتدركه الصلاه قال: يصلى عريانا قائما ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالسا «٣».

و قد فصل فيه بين وجود الناظر و عدمه و لا يترتب عليه أثر لأنه مرسل.

و منها: ما

رواه أيوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام:

قال: العارى الذى ليس له ثوب اذا وجد حفيه دخلها و يسجد فيها و يركع «٤».

و الكلام فيه هو الكلام فى سابقه و مثله مرسل الفقيه «٥».

و منها: ما رواه عبد الله مسكان عن أبي جعفر عليه السلام فى رجل عريان ليس

---

(١) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧١

و الاحوط له وضع يديه على سوائته (١) و ان لم يأمن الناظر المحترم صلى جالسا مؤميا الى الركوع و السجود (٢) و الاحوط أن يجعل ايما

---

معه ثوب قال: اذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائما «١».

و قد فصل فيه بين الرؤيه و عدمها و قد نوقش فى السند بأن روايه ابن مسكان من حيث الطبقة عن أبي جعفر بعيد. لكن هذا الاشكال مردود بأنه ما دام لم يقطع بالخلاف و بعباره اخرى: ما دام يحتمل تطابق الظاهر للواقع يؤخذ بالخبر على حسب الموازين و نحن نحتمل وجدانا ان ابن مسكان لقي أبا جعفر و سمع الحديث منه فلا وجه لرفع اليد عنها فلا تصل النوبه الى القول بأنه من أصحاب الاجماع و أن الخبر معمول به عند المشهور كى يرد عليه ما اورده فى محله.

لكن مع ذلك يكون العمل بالروايه مشكلا اذ محمد بن خالد البرقى واقع فى الطريق و النجاشى ضعفه فلا يمكن الاعتماد عليها.

و عليه نقول: لو قلنا بأن حديث ابن مسكان معتبر و لا بد من العمل به فمقتضى القاعده تقييد كل من حديثى ابن جعفر و

زراره بحديث ابن مسكان و تكون النتيجة أن نقول: بأنه اذا كان بحيث لا يراه أحد يصلى قائما و يؤمى للركوع و السجود و ان كان بحيث يراه أحد يصلى جالسا بأن يقوم و يضع يده على فرجه و يجلس للركوع و السجود و أما لو قلنا بأن خبر ابن مسكان لا اعتبار به يكون مقتضى القاعده ترجيح روايه ابن جعفر حيث انها احدث.

(١) لدلاله روايه زراره عليه و لا اشكال فى حسن الاحتياط.

(٢) الظاهر انه لا دليل عليه فان مقتضى خبر ابن جعفر عدم الفرق بين الصورتين كما مر.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٢

السجود أخفض من ايماء الركوع (١).

**[مسأله ٣٦: إذا انحصر السائر بالمغصوب أو الذهب أو الحرير أو ما لا يؤكل لحمه أو النجس]**

(مسأله ٣٦): اذا انحصر السائر بالمغصوب أو الذهب أو الحرير أو ما لا يؤكل لحمه أو النجس فان اضطر الى لبسه صحت صلاته فيه (٢) و ان لم يضطر صلى عاريا فى الاربعه الاول (٣).

---

(١) لاحظ خبر أبى البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام أنه قال: من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلى حتى يخاف ذهاب الوقت يتنقى ثيابا فان لم يجد صلى عريانا جالسا يؤمى إيماء يجعل سجوده أخفض من ركوعه فان كانوا جماعة تباعدوا فى المجالس ثم صلوا كذلك فرادى «١».

و الخبر ضعيف بأبى البخترى و الاحتياط طريق النجاه.

(٢) اذ المفروض انه معذور فى لبسها و لا بد منه و الصلاه لا تسقط بحال فتسقط المانع كبقية الموارد و هذا ظاهر و لا وجه لا شكال سيد المستمسك قدس سره فى المقام بأنه لا وجه لسقوط المانع فانه يرد عليه ان المانع انما تسقط بلحاظ أن الصلاه لا تترك بحال فلا حظ.

(٣) و الوجه فيه ان

الستر فى الصلاه متوقف على التمكن منه و مع حرمة الستر لا يتمكن المكلف منه فان الممنوع شرعا كالممتنع عقلا.

ان قلت: يمكن قلب الدليل بأن نقول: ان حرمة لبس الحرير مثلا أيضا مشروطة بعدم الاضطرار إلى اللبس و هو متوقف على عدم وجوب الستر فلا- تصلح حرمة للمانع اذ لا- حرمة على تقدير وجوبه فلا بد من رعايه ما هو الهم من حيث الملاك و اثبات الأهميه فى جانب حرمة اللبس يحتاج الى الدليل.

---

(١) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلى

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٣

...

---

قلت: أولا: ان حرمة اللبس لا- تتوقف على عدم الضروره بل مطلقه و الضروره رافعه للحرمة لكن وجوب الستر يتوقف على القدره و الحرمة ترفع القدره فلا يعقل أن يكون وجوب الستر محققا للضروره الرافعه للحرمة الا على النحو الدورى.

و ملخص الكلام: انه لا شبهه فى أن الامر بالتستر يتوقف على عدم حرمة اللبس و أما دليل الحرمة فهو مطلق. و ان شئت قلت: التوقف من جانب واحد.

و بتعبير آخر: نقول: تحقق التراحم بين الدليلين يتوقف على شمول كل من الدليلين للمورد و المفروض عدم شمولهما اذ دليل الحرمة بنظر العرف يصلح لان يكون قرينه للمراد من دليل وجوب الستر مضافا الى ان موضوع وجوب صلاه العارى من لم يجد ساترا و عدم الوجدان تاره بالتكوين و اخرى بالتشريع فلاحظ.

و لكن لا- يخفى ان ما ذكرناه انما يتم بالنسبه الى الثلاثه الاول و أما الرابعه فلا الا على القول بحرمة لبس غير المأكول مطلقا فربما يقال: بأن المقام يدخل فى باب التراحم اذ يتردد الامر بين الصلاه فى غير المأكول مثلا و الصلاه عاريا فلا بد من اجراء قانون التراحم

من تقديم معلوم الاهميه أو محتملها أو التخيير الى آخر أحكام ذلك الباب.

و الحق أن يقال: ان دوران الامر بين الاجزاء و الشرائط للصلاه لا يكون من صغريات باب التراحم اذ معنى التراحم التمانع فى مقام الامتثال بعد تماميه الجعل من قبل المولى.

و بعبارة اخرى: لو كان التنافى فى مقام الجعل و العلم بعدم تحقق الجعل المتعدد من قبل الشارع يكون التنافى و التعاند من باب المعارضه و أما لو كان الجعل معلوما من قبله تعالى و كان التعاند فى مقام الامتثال يدخل فى باب التراحم فنقول:

على مبنى هذا الامر لا يكون الدوران المفروض فى باب الصلاه داخلا فى باب

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٤

...

---

التراحم اذ الاوامر المتعلقة بالاجزاء و الشرائط الصلاتيه أوامر ارشاديه لا مولويه و لذا لا فرق بين قدره المكلف و عدمها.

ان قلت: كيف يمكن الالتزام بكون الامر الضمنى أمرا إرشاديا و الحال انه لا- شبهه فى أن الامر بالمركب ينحل الى الامر بالاجزاء و كل جزء منه له نصيب من الامر النفسى اذ المركب ليس الا الاجزاء.

قلت: ما ذكرته صحيح لكن لا- يعقل فرض التراحم بين الامر المتعلق بجزء مع المتعلق بجزء آخر اذ المفروض ان المركب ارتباطى و كل جزء منه يرتبط بالجزء الاخر.

و ان شئت قلت: ان متعلق كل أمر مشروط بالجزء الاخر فلا يعقل التراحم و التدافع فادخال هذه المسألة فى باب التراحم لا وجه له فالدوران فى باب الصلاه يكون من باب التعارض.

بتقريب: انه لو تعذر جزء أو شرط من الصلاه يكون مقتضى القاعده الاوليه سقوط وجوبها لكن حيث علم بالإجماع و الضروره القطعيه عدم سقوط وجوبها نعلم بوجوب الاتيان بالمقدار الممكن و الميسور فلو كان الجزء

المتعذر متعينا يسقط التكليف بالنسبه اليه و يبقى بالنسبه الى الباقي و أما لو تردد بين أمرين كما لو دار الامر بين رفع اليد عن السوره و بين رفع اليد عن التشهد- مثلا- يكون مقتضى دليل كل منهما وجوبه فتاره يكون كل واحد من الدليلين مهما في مقام الاثبات و اخرى لا يكون كذلك و على الثانى فاما يكون احدهما مطلقا و الاخر مهما و اما يكون كلاهما مطلقين و على الثانى فاما يكون الاطلاق فى كل منهما بدليل الحكمه و اما يكون كل من الدليلين بالعموم الوضعى و اما يكون احدهما بالحكمه و الاخر بالوضع أما لو كان كل من الدليلين مهما فى مقام الاثبات كما لو كان المدرك اجماعا فى كل من الامرين تصل النوبه الى الاصل العملى و مقتضى البراءه عدم

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٥

و أما فى النجس فلا-حوط الجمع بين الصلاه فيه و الصلاه عاريا و ان كان الاظهر الاجتزاء بالصلاه فيه كما سبق فى أحكام النجاسات (١).

---

تعين احدهما و تكون النتيجة التخيير و أما لو كان احدهما مطلقا و الاخر مهما يؤخذ بالمطلق و ان كان كل منهما بالاطلاق بدليل الحكمه فلو قلنا بأن النتيجة التساقط يرجع الى الاصل أيضا و لو قلنا بأنه يقع التعارض بين الاطلاقين فلا بد من اعمال قانون التعارض.

و أما لو كان أحدهما بالوضع و الاخر بالاطلاق يقدم ما بالوضع لأنه يصلح أن يكون بيانا لما يكون بالاطلاق و ان كان كلاهما بالوضع يقع التعارض بينهما و لا بد من اعمال قواعد المعارضه من التخيير على بعض المسالك أو الترجيح لو كان ترجيح فى البين أو التساقط كما هو الحق.

هذا هو الميزان الكلى فى

هذا المقام و أما فى هذه الفروع التى تعرض لها الماتن و أفاد بأن الواجب أن يصلى عاريا فيمكن أن يقال فى وجهه أن المذكور فى جملة من النصوص «١» ترتب الصلاة عاريا على عدم وجدان الساتر و حيث انه علم من الدليل الشرعى مانعيه غير المأكول مثلا و يترتب عليه ان وجود الساتر الممنوع كعدمه فطبعا تصل النوبة الى البدل و هو أن يصلى عريانا.

و ان شئت قلت: انه استفيد من الادله الاولى ان الصلاة تفسد فيما لا يؤكل لحمه- مثلا- و مقتضى اطلاق دليل المانع عدم الفرق بين وجود ساتر غيره و بين عدمه فيكون معنى قوله عليه السلام: «ان لم يجد ساترا يصلى عاريا» أن المصلى لو لم يجد ساترا شرعيا يصلى عاريا و من الظاهر ان غير المأكول لا يكون ساترا شرعا فلا بد من التنزل الى البدل و قس عليه غيره من الموانع.

(١) و قد تقدم شرح كلام الماتن فراجع و الاحتياط طريق النجاء.

---

(١) لاحظ ص: ١٩٢ و ٣٦٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٦

#### **[مسألة ٣٧: الأحوط لزوما تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر و احتمال وجوده فى آخر الوقت]**

(مسألة ٣٧): الاحوط لزوما تأخير الصلاة عن أول الوقت اذا لم يكن عنده ساتر و احتمال وجوده فى آخر الوقت (١) و اذا يئس و صلى فى أول الوقت صلاته الاضطراريه بدون ساتر فان استمر العذر الى آخر الوقت صحت صلاته و ان لم يستمر لم تصح (٢).

#### **[مسألة ٣٨: إذا كان عنده ثوبان يعلم إجمالا أن أحدهما مغصوب أو حرير و الآخر مما تصح الصلاة فيه]**

(مسألة ٣٨): اذا كان عنده ثوبان يعلم اجمالا أن احدهما مغصوب أو حرير و الاخر مما تصح الصلاة فيه لا يجوز الصلاة فى واحد منهما بل يصلى عاريا (٣) و ان علم أن احدهما من غير المأكول

---

(١) هذا من صغريات مسأله جواز البدار لذوى الاعذار و عدمه و الظاهر انه ليس فى المقام نص الا ما رواه أبو البخترى «١» و الروايه ضعيفه سنداً بأبى البخترى و دلالة الروايه على الوجوب محل الاشكال فان لفظ ينبغى لا يدل الا على مجرد الرجحان و أما من حيث القاعده فالظاهر انه لا مانع من البدار فان استصحب بقاء العذر الى آخر الوقت بالاستصحاب الاستقبالى يقتضى جواز البدار فلو انكشف الخلاف لا- بد من الاعاده لعدم الاجزاء نعم التأخير موافق للاحتياط فان الاقوال مختلفه فى المسأله و الاولى أن يأتى فى أول الوقت رجاء و يترصد فلو انكشف انقطاع العذر يأتى بما هو وظيفه المختار.

(٢) كما هو ظاهر فان الامر تعلق بالطبيعه بين المبدأ و المنتهى و المفروض تمكن المكلف من الاتيان بصلاه المختار و الاجزاء لا دليل عليه.



(٣) اذ العلم الإجمالي منجز عند القوم بالنسبه الى جميع الاطراف للواقع فلا يمكن التصرف فى أطرافه فليس له الا الصلاه عاريا  
و بعباره اخرى: يصدق انه

---

(١) لاحظ ص: ٢٧٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٧

و الاخر من المأكول أو أن احدهما نجس

و الآخر طاهر صلى صلاتين فى كل منهما صلاه (١).

## [المقصد الرابع: مكان المصلى]

### اشاره

المقصد الرابع:

مكان المصلى

## [مسأله ٣٩: لا تجوز الصلاه فريضه أو نافله فى مكان يكون المسجد فيه مغضوبا]

(مسأله ٣٩): لا تجوز الصلاه فريضه أو نافله فى مكان يكون المسجد فيه مغضوبا (٢).

لم يجد ما يستر به عورته.

(١) فانه مقتضى تنجز العلم الإجمالى.

(٢) قد حكى الاجماع عليه لكن كيف يمكن تحصيل الاجماع على مثله كما أنه لا مجال للاستدلال بحديث وصيه أمير المؤمنين عليه السلام قال: يا كميل انظر فى ما تصلى و على ما تصلى ان لم يكن من وجهه و حله فلا قبول «١». فانه قد مر فى بحث لباس المصلى و قلنا بأنه ضعيف سنداً.

و فى المستدرک الباب ٤ من أبواب الانفصال الحديث: ٣ عن عوالى اللئالى ما أرسله عن الصادق عليه السلام بل نبيح لهم المساكن لتصح عباداتهم و نبيح لهم المناكح لتطيب ولادتهم و نبيح لهم المتاجر ليزكو أموالهم.

و عدم اعتبار الروايه أوضح من أن يخفى فالعمده فى المقام ما حقق فى بحث الاجتماع فى الاصول من امتناع الاجتماع و أن مبعوض المولى لا يمكن أن يتقرب به فهذا شرط من ناحيه العقل لا من ناحيه الشرع هذا بحسب الكبرى فالبحت

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٨

...

فى المقام من حىث الصغرى بأن نرى أن الاجزاء الصلاطيه هل تكون متحده مع الغصب أم لا؟

ربما يقال: باستحاله اتحاد الصلاه مع الغصب بدعوى: ان الصلاه من مقوله و الغصب من مقوله اخرى و قد حقق فى الفلسفه باستحاله اتحاد مقوله مع مقوله اخرى فان المقولات متباينات.

لكن الامر ليس كذلك فان الغصب ليس من المقولات بل أمر انتزاعى ينتزع من المقولات المتعدده فقد ينتزع من الكون فى المكان الذى يكون من مقوله الاين و اخرى ينتزع من أكل مال الغير الذى

يكون من مقوله اخرى و عليه لا يمكن أن يكون الغصب من الامور المتأصله الخارجيه فى قبال المقولات و الا يلزم تفصل شىء واحد بفصلين فى عرض واحد و اندراجه تحت نوعين و هذا من الابطال الواضحه فلا يكون الغصب أمرا متأصلا خارجيا بل أمر انتزاعى فلا- مانع من أن يكون مصداقه فى بعض الاعيان من مقوله و اخرى يكون من مقوله اخرى و أما الصلاه فلا تكون مقوله برأسها فى قبال المقولات فان المقولات محصوره فى محدوده خاصه و لا تكون الصلاه داخله تحت مقوله مخصوصه كما هو ظاهر بل الصلاه مركبه من مقولات متعدده و هى الكيف النفسانى و الكيف المسموع و الوضع و هكذا فعليه لا مانع ثبوتا من اتحاد الصلاه مع الغصب اذ ثبت ان الصلاه مركبه من المقولات و ثبت ان الغصب أمر انتزاعى من المقولات المختلفه فلا مانع من أن يكون منشأ انتزاع الغصب هى المقوله التى تكون الصلاه مركبه منها.

اذا عرفت امكان الاتحاد فلا- بد من أن نلاحظ و نرى انه هل يكون حد مشترك بين الامرين و هل يلتقى احدهما بالآخر فى المطاف أم لا؟ فنقول: ان الصلاه مركبه من عدده مقولات منها النيه و هى الكيف النفسانى و لا شبهه فى أنه لا يكون من مصاديق

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٧٩

...

---

الغصب و منها التكبيره و القراءه و الاذكار و هى من مقوله الكيف المسموع و هى أيضا لا تكون من الغصب المحرم اذ الغصب عباره عن التصرف فى مال الغير و القراءه و ان كانت تموج الهواء و تكون نوع تصرف فى مال الغير لكن لا تكون تصرفا عرفيا.

و منها القيام و الركوع و السجود و

القعود و انها أيضا لا تكون داخله تحت عنوان الغضب اذ ان المذكورات هيئات خاصه عارضه على المصلى و تكون من مقوله الوضع فان هيئه القيام ليست تصرفا فى مال الغير بل التصرف هو اشغال الفضاء و مقدار من الارض.

ان قلت: ان الركوع و كذلك غيره مما ذكر فعل من افعال المصلى و الفعل تصرف فى مال الغير فيكون حراما.

قلت: لا- كليه فى الكبرى فان كلما صدر عن الشخص و يسمى فعلا اختياريا له لا يكون تصرفا خارجيا و لذا قلنا بأن النيه لا تكون داخله فى الغضب و الحال انه لا شبهه فى أنها من أفعال المكلف.

ان قلت: انه لا شبهه فى أن الهوى الى الركوع و السجود و كذلك النهوض الى القيام تصرف فى مال الغير فيكون غصبا فثبت الاتحاد.

قلت: ان الامر و ان كان كذلك لكن كونها جزءا من الصلاه اول الكلام بل انها مقدمه للواجب.

ان قلت: انه لا- يكفى فى القيام مجرد الهيئه بحيث لو كان الشخص معلقا فى الهواء يكون كافيا بل لا بد من كونه على الارض فيكون متصرفا فى مقامه و يكون حراما لأنه غصب.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٠

عينا أو منفعه أو لتعلق حق أحد به كحق الرهن (١) و لا- فرق فى ذلك بين العالم بالغضب و الجاهل به على الاظهر (٢) نعم اذا كان معتقدا عدم الغضب أو كان ناسيا له و لم يكن هو الغاصب صحت صلاته (٣) و كذلك تصح صلاه من كان مضطرا أو مكرها على التصرف فى المغصوب كالمحبوس بغير حق (٤) و الاظهر صحه الصلاه فى المكان الذى يحرم المكث فيه لضرر على النفس

---

قلت: سلمنا لكن هذا أخص من المدعى فانه

لو فرض عدم القيام وحده غضبا يرتفع هذا الاشكال فتأمل مضافا الى أنه لا يشترط في القيام الاعتماد بل مجرد المماسه مع الارض كاف فلو فرض ان التماس لم يكن مع ملك الغير بأن الارض المغصوبه مفروشه بفرش مباح لا يتوجه الاشكال.

فاتضح انه لا تلافى بين الامرين و التركيب انضمامى نعم يشكل الامر فى السجده فانه لو قلنا بأنه يعتبر فيها الاعتماد على الارض و لا يكفي مجرد المماسه يتوجه اشكال الاتحاد فيتم ما افاده الماتن.

(١) اذ كلها مصداق للغصب.

(٢) اذ مع الجهل الحكم الواقعى فعلى و محفوظ و لا يمكن أن المبعوض يكون مصداقا للعباده فلا فرق بين الجاهل و العالم.

(٣) اذ مع النسيان أو اعتقاد عدم الغصب لم يكن النهى فعليا فلا يصدر الفعل مبغوضا من المكلف فتصح الصلاه نعم اذا كان هو الغاصب يكون الفعل الصادر منه مبغوضا لكونه مقصرا فى مقدماته و الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار و فى شمول حديث لا تعاد للمقصر اشكال.

(٤) اذ المفروض عدم صدور الفعل عنه حراما فلا يكون مانعا عن الصحه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨١

أو البدن لحر أو برد أو نحو ذلك و كذلك المكان الذى فيه لعب قمار أو نحوه (١) كما أن الاظهر صحه الصلاه فيما اذا وقعت تحت سقف مغصوب أو خيمه مغصوبه (٢).

**[مسأله ٤٠: إذا اعتقد غصب المكان فصلى فيه بطلت صلاته]**

(مسأله ٤٠): اذا اعتقد غصب المكان فصلى فيه بطلت صلاته (٣) و ان انكشف الخلاف (٤).

**[مسأله ٤١: لا يجوز لأحد الشركاء الصلاه فى الأرض المشتركه إلا بإذن بقيه الشركاء]**

(مسأله ٤١): لا- يجوز لأحد الشركاء الصلاه فى الارض المشتركه الا باذن بقيه الشركاء (٥) كما لا تجوز الصلاه فى الارض المجهوله المالك الا باذن الحاكم الشرعى (٦).

**[مسأله ٤٢: إذا سبق واحد إلى مكان فى المسجد فغصبه منه غاصب فصلى فيه]**

(مسأله ٤٢): اذا سبق واحد الى مكان فى المسجد فغصبه منه غاصب فصلى فيه ففى صحه صلاته اشكال (٧).

---

(١) لعدم التركيب اتحاديا فلا يكون متعلق الامر متحدا مع متعلق النهى فلا تنافى بين حرمة الكون فى الدار و صحه الصلاه كما لو صلى مع الخلوه بالاجنبية بناء على حرمتها.

(٢) الكلام فيه هو الكلام و هو عدم كون التركيب اتحاديا.

(٣) فان المبعوض لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب.

(٤) اذ مع الاعتقاد بالحرمة كيف يمكن أن يقصد القربه منه تعالى.

(٥) اذ المفروض انه ملك الغير و لا يجوز التصرف في ملك أحد الا باذنه.

(٦) ما افاده يتوقف على ولايه الحاكم بهذا المقدار و هو محل الكلام و الاشكال و بعبارة اخرى: لا يمكن الجزم بجواز التصرف باذن الحاكم على الاطلاق.

(٧) قال في الجواهر: «أما حق السبق في المشتركات كالمسجد و نحوه ففي

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٢

#### [مسألة ٤٣: إنما تبطل الصلاة في المغضوب مع عدم الإذن من المالك في الصلاة]

(مسألة ٤٣): انما تبطل الصلاة في المغضوب مع عدم الاذن من المالك في الصلاة و لو لخصوص زيد المصلي و الا فالصلاة

---

بطلان الصلاة بغضبه و عدمه و جهان بل قولان أقواهما الثاني وفاقا للعلامة الطباطبائي في منظومته لأصالة عدم تعلق الحق للسابق على وجه يمنع الغير بعد فرض دفعه عنه سواء كان هو الدافع أو غيره و ان اثم بالدفع المزبور لأولويته اذ هي أعم من ذلك قطعا الى آخر كلامه «١».

و في المقام روايتان: إحداهما ما رواه محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: تكون بمكة أو بالمدينة أو الحيرة أو الموضع التي يرجى فيها الفضل فربما خرج الرجل يتوضأ فيجىء آخر فيصير مكانه فقال: من سبق الى موضع فهو احق

به يومه و ليلته «٢».

ثانيتها: ما رواه طلحه بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق الى مكان فهو أحق به الى الليل «٣».

لكن الاولى مرسله و فى سند الثانية طلحه بن زيد و هو لم يوثق و عليه لا يبعد أن ما أفاده فى الجواهر هو الحق فان المفروض انه حق عام فلكل احد أن يسبق اليه.

لكن الانصاف انه مشكل الا فيما يتصرف السابق بالدفع بأن يترك المحل و أما فى صورته عدم الانصراف فحق السبق له و مجرد دفعه و طرده ظلما لا يسقط حق أولويته و اسبقيته و العمده عدم الدليل على نحو الاطلاق و استصحاب بقائه حتى

---

(١) جواهر الكلام ج ٨ ص: ٢٨٦

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٣

صحيحه (١).

#### [مسألة ٤٤: المراد من إذن المالك المسوغ للصلاه أو غيرها من التصرفات أعم من الإذن الفعليه]

(مسألة ٤٤): المراد من اذن المالك المسوغ للصلاه أو غيرها من التصرفات أعم من الاذن الفعليه بأن كان المالك ملتفتا الى الصلاه مثلا و اذن فيها و الاذن التقديرية بأن يعلم من حاله انه لو التفت الى التصرف لإذن فيه فتجوز الصلاه فى ملك غيره مع غفلته اذا علم من حاله انه لو التفت لأذن (٢).

#### [مسألة ٤٥: تعلم الإذن فى الصلاه إما بالقول كأن يقول: صل فى بيتى أو بالفعل]

(مسألة ٤٥): تعلم الاذن فى الصلاه اما بالقول كأن يقول:

صل فى بيتى أو بالفعل كأن يفرش له سجاده الى القبلة أو بشاهد الحال كما فى المضاييف المفتوحه الابواب و نحوها (٣) و فى غير ذلك لا تجوز الصلاه و لا غيرها من التصرفات الا مع العلم بالاذن و لو كان تقديرية و لذا يشكل فى بعض المجالس المعده لقراءه التعزیه الدخول فى المرحاض و الوضوء بلا اذن و لا سيما اذا توقف ذلك على تغيير بعض أوضاع المجلس من رفع ستر أو طى بعض فراش



---

بعد الدفع معارض باستصحاب عدم الجعل الزائد فلاحظ.

(١) بلا اشكال لعدم المقتضى للفساد و بعبارة اخرى: ان موضوع الغصب ينتفى مع اذن المالك.

(٢) اذ لا اشكال فى كفايه الاذن و الرضا التقديرين فانه يجوز التصرف فى مال الغير مع احراز طيب نفسه و لو على نحو التقدير و هذا من الواضحات.

(٣) اذ المناطق كشف الرضا فلو كشف يترتب عليه الاثر بلا فرق بين انحاء الكشف.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٤

المجلس أو نحو ذلك مما يثقل على صاحب المجلس و مثله فى الاشكال كثره البصاق على الجدران النزهة و الجلوس فى بعض مواضع المجلس المعده لغير مثل الجالس لما فيها من مظاهر الكرامة المعده لأهل الشرف فى الدين مثلا أو لعدم كونها معده للجلوس فيها مثل

الغطاء الذى يكون على الحوض المعمول فى وسط الدار أو على درج السطح أو فتح بعض الغرف و الدخول فيها و الحاصل أنه لا بد من احراز رضا صاحب المجلس فى كيفية التصرف و كمه و موضع الجلوس و مقداره و مجرد فتح باب المجلس لا يدل على الرضا بكل تصرف يشاء الداخل (١).

#### [مسألة ٤٦: الحمامات المفتوحة و الخانات لا يجوز الدخول فيها لغير الوجه المقصود منها إلا بالاذن]

(مسألة ٤٦): الحمامات المفتوحة و الخانات لا يجوز الدخول فيها لغير الوجه المقصود منها الا بالاذن فلا يصح الوضوء من مائها و الصلاة فيها الا- باذن المالك أو وكيله و مجرد فتح أبوابها لا- يدل على الاذن فى ذلك و ليست هى كالمضائف المسبلة للانتفاع بها (٢).

#### [مسألة ٤٧: تجوز الصلاة فى الأراضى المتسعة و الوضوء من مائها]

(مسألة ٤٧): تجوز الصلاة فى الاراضى المتسعة و الوضوء من مائها و ان لم يعلم الاذن من المالك اذا لم يكن المالك لها صغيرا أو مجنونا أو علم كراهته (٣).

---

(١) لعدم العلم بالرضا و مع عدم العلم لا يجوز التصرف فى مال الغير.

(٢) كما هو ظاهر لعدم دليل على الجواز و صفوه القول أن جواز التصرف يحتاج الى دليل معتبر فلاحظ.

(٣) للسيرة المتصلة بزمهم عليهم السلام و أما الاستدلال عليه بدليل نفى الحرج

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٥

و كذلك الا راضى غير المحجبه كالبساتين التى لا سور لها و لا حجاب فيجوز الدخول اليها و الصلاة فيها و ان لم يعلم الاذن من المالك (١) نعم اذا ظن كراهه المالك فالاحوط الاجتناب عنها (٢).

#### [مسألة ٤٨: الأقوى صحة صلاه كل من الرجل و المرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاة]

(مسألة ٤٨): الأقوى صحة صلاه كل من الرجل و المرأة اذا كانا متحاذيين حال الصلاة أو كانت المرأة متقدمه اذا كان الفصل بينهما مقدار شبر أو أكثر و ان كان الاحوط استحبابا أن يتقدم الرجل بموقفه على مسجد المرأة أو يكون بينهما حائل أو مسافه عشره أذرع

---

و العسر، فاورد عليه بأن دليل رفع الحرج امتنانى و رفع الحرمة عن التصرف فى مال الغير خلاف الامتنان على المالك.

و يمكن دفع هذا الاشكال بأن الامتنان على فرض تسلم اشتراطه بالنسبه الى من تشمله القاعده و لا يلزم أن يكون امتنانا بالنسبه الى كل واحد و كل فرد و من الظاهر ان تجويز التصرف امتنانى بالنسبه الى من يكون الامتناع عن التصرف حرجيا بالنسبه اليه.

لكن هل يمكن الالتزام بجواز التصرف فى أموال الناس بدليل الحرج؟ مضافا الى ان دليل الحرج يعارض بدليل نفي الضرر على ما هو المقرر عند القوم اذ التصرف فى ملكك

أحد بلا- اذن منه نوع ضرر على ماله ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام و صفوه القول انه لم تحرز السيره على التصرف في الفروض المذكوره و مقتضى القاعده الاولى عدم الجواز.

(١) الكلام فيه هو الكلام.

(٢) لعدم احراز السيره.

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٦

بذراع اليد (١).

---

(١) على المشهور- على ما في بعض الكلمات- بل ادعى عليه الاجماع- كما نقل عن الخلاف و الفقيه- و العمده النصوص: منها ما رواه ادریس بن عبد الله القمي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي و بحياله امرأه قائمه على فراشها جنباً فقال: ان كانت قاعده فلا يضرک و ان كانت تصلي فلا «١».

و منها: ما رواه محمد عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً قال: لا و لكن يصلي الرجل فاذا فرغ صلت المرأة «٢».

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المرأة تصلي عند الرجل فقال: لا تصلي المرأة بحيال الرجل الا أن يكون قدامها و لو بصدرة «٣»

و منها: ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلي و بين يديه امرأه تصلي؟ قال: ان كانت تصلي خلفه فلا بأس و ان كانت تصيب ثوبه «٤».

و في قبال هذه الروايات عده نصوص تدل على الجواز منها: ما رواه جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لا بأس أن (لا ظ) تصلي المرأة بحذاء الرجل و هو يصلي فان النبي صلى الله عليه و آله كان يصلي و عائشه مضطجعه بين يديه و هي حائض و كان اذا

أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد «٥».

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

(٥) الوسائل الباب ٤ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٧

...

---

و الانصاف ان هذه الروايه مضطربه- كما قال صاحب الحقائق- و يحتمل التصحيف و ان الصحيح انه «لا بأس أن تضطجع» الى آخرها.

و منها: ما رواه الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال: انما سميت بكه لأنه تبك فيها الرجال و النساء و المرأة تصلى بين يديك و عن يمينك و عن يسارك و معك و لا بأس بذلك و انما يكره في سائر البلدان «١».

و الاستدلال بالروايه على الجواز يتوقف على ثبوت عدم الفصل بين مكه و غيرها و هذا أول الكلام فان المناسبه بين الحكم و الموضوع كما ذكر في الروايه تقتضى التفصيل.

و منها: ما رواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى و المرأة تصلى بحذاء؟ قال: لا بأس «٢». و هذه الروايه لإرسالها غير قابله للاستدلال.

و منها: ما رواه عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

اصلى و المرأة الى جنبى (جانبى) و هى تصلى؟ قال: لا الا أن تقدم هى أو أنت و لا بأس أن تصلى و هى بحذاءك جالسه أو قائمه «٣».

و الاستدلال بهذه الروايه على الجواز يتوقف على أن يكون المراد بالتقدم تقدم المرأة على الرجل فى حال الصلاه و هذا بعيد

عن الانظار فانه كيف يمكن أن يكون التقدم جائزا و التساوى لا

يكون جائزا فيكون المعنى انه لا بد من أن يتقدم أحدهما في الصلاة بأن يصليا بالترتيب مضافا الى أن قراءه صيغه «تقدم»

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١٠

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٨

...

---

مجهولا خلاف الظاهر و ان قرأت معلومه فاما تقرأ لازمه بلا تشديد و اما تقرأ متعديه.

أما على الاول فلا ينسجم المعنى و أما مع التعديه فيحتمل أن يكون المفعول الصلاه اى لا يجوز الا بأن تقدم المرأة صلاتها أو أنت تقدم صلاتك و يحتمل أن يكون المفعول الشخص بأن يكون المراد أنه لا يجوز الا بأن تقدمك أو تقدمها و بعد الاجمال لا مجال لان يستدل بالروايه.

و فى المقام طائفه ثالثه من النصوص تفصل منها: ما رواه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سأله عن الرجل و المرأة يصليان فى بيت واحد قال:

إذا كان بينهما قدر شبر صلت بحذاء وحدها و هو وحده و لا بأس «١».

و هذه الروايه ضعيفه لضعف اسناد الصدوق الى ابن وهب بمحمد بن على ما جيلويه.

و منها: ما رواه أبو بصير هو ليث المرادى قال: سألت عن الرجل و المرأة يصليان فى بيت واحد المرأة عن يمين الرجل بحذاء قال: لا الا أن يكون بينهما شبر أو ذراع ثم قال: كان طول رحل رسول الله صلى الله عليه و آله ذراعا و كان يضعه بين يديه اذا صلى يستره ممن يمر بين يديه «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بالصيقل.

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل و المرأة يصليان جميعا فى بيت المرأة عن يمين الرجل

بحذاه قال: لا حتى يكون بينهما شبر أو ذراع أو نحوه «٣».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٨٩

...

---

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن سنان.

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا كان بينها و بينه ما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعدا فلا بأس «١».

و منها: ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تصلى الى جنب الرجل قريبا منه فقال: اذا كان بينهما موضع رجل (رحل) فلا بأس «٢».

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له المرأة و الرجل يصلى كل واحد منهما قبله صاحبه؟ قال: نعم اذا كان بينهما قدر موضع رجل «٣» و هذه الروايه غير متعرضه لحكم المساواه بل متعرضه لحكم تقدم احدهما على الآخر.

و منها: ما رواه أيضا قال: قلت له: المرأة تصلى حياء زوجها؟ قال: تصلى بازاء الرجل اذا كان بينها و بينه قدر ما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعدا «٤».

و منها: ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى و بين يديه امرأة تصلى؟ قال: لا يصلى حتى يجعل بينه و بينها أكثر من عشرة أذرع و ان كانت عن يمينه و عن يساره جعل بينه و بينها مثل ذلك فان كانت تصلى خلفه فلا بأس و ان كانت تصيب ثوبه و ان كانت المرأة قاعده أو قائمه في غير صلاه فلا بأس حيث كانت «٥».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨





نفس المصدر الحديث: ١١

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٣

(٥) الوسائل الباب ٧ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٠

...

---

الرجل يصلي في زاوية الحجره و امرأته أو ابنته تصلي بحذاءه في الزاوية الاخرى قال: لا ينبغي ذلك فان كان بينهما شبر أجزاء يعني: اذا كان الرجل متقدما للمرأة بشبر «١».

و منها: ما رواه محمد الحلبي قال: سألته (يعني أبا عبد الله) عن الرجل يصلي في زاوية الحجره و ابنته أو امرأته تصلي بحذاءه في الزاوية الاخرى قال:

لا ينبغي ذلك الا أن يكون بينهما ستر فان كان بينهما ستر أجزاء «٢» و قريب منه ما رواه محمد بن مسلم «٣».

و مقتضى القاعده أن يلتزم بلزوم البعد أكثر من عشرة أذرع فيما تكون المرأة متقدمه على الرجل و بين يديه فان حديث عمار «٤» يقتضى ذلك بلا معارض و لو فرض انه يعارضه ما رواه زراره «٥» يقدم هذا الحديث على ذاك لان هذا الحديث أحدث حيث روى عن أبي عبد الله عليه السلام و ذلك الحديث روى عن أبي جعفر عليه السلام.

و أما فيما تساوى الرجل فحيث ان الروايات متعارضه و لا ترجيح لأحد الاطراف تتساقط.

و ان شئت قلت: ان الروايات المفصله بعد تعارضها و تساقطها تصل النوبه الى الاخذ باطلاق الطائفة الاولى المانعه و لنا أن نقول: حديث علي بن جعفر

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب مكان المصلي الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٢٨٩

(٥) لاحظ ص: ٢٨٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩١

و لا فرق فى ذلك بين المحارم و غيرهم و الزوج و الزوجه و غيرهما (١)

نعم يختص ذلك بصورة وحده المكان بحيث يصدق التقدم و المحاذاه فاذا كان أحدهما فى موضع عال دون الآخر على وجه لا يصدق التقدم و المحاذاه فلا بأس (٢).

عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام فى حديث قال: سألته عن الرجل يصلى فى مسجد حيطانه كوى كله قبلته و جانباه و امرأته تصلى حياله يراها و لا تراه قال:

لا بأس «١» يرجح على ما يعارضه للأحدثيه.

لكن التسالم عند الكل عدم لزوم البعد أكثر من عشره أذرع مضافا الى أن الدليل الدال على عدم البأس فى حال تقدم المرأة مع البعد المذكور يدل على الجواز فى صورة التساوى بالاولويه فان التساوى ليس أشد حكما من صورة التقدم الا أن يقال: ان الاولويه المستفاده بنفسها طرف المعارضه فتحصل انه فى صورة التساوى لا بأس مع بعد أكثر من عشره أذرع و أما فى صورة تقدم الرجل و لو بصدرة على المرأة فتصح الصلاه.

لاحظ ما رواه زراره «٢» فانقدح بما ذكر أن ما أفاده فى المتن يشكل الالتزام به فلاحظ.

(١) للإطلاق.

(٢) لان المذكور فى النصوص عنوان المحاذاه و الحيال و أمثالهما فلو انتفت العناوين المذكوره بكون مكان أحدهما أعلى من الآخر يكون موضوع المنع منتفيا فلا موضوع كى يترتب عليه الحكم.

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٢٨٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٢

**[مسألة ٤٩: لا يجوز التقدم فى الصلاه على قبر المعصوم إذا كان مستلزما للتهتك و إساءه الأدب]**

(مسألة ٤٩): لا يجوز التقدم فى الصلاه على قبر المعصوم اذا كان مستلزما للتهتك و اساءه الادب (١).

فائده: مقتضى مفهوم الشرطيه الواقعه فى حديث عمار «١» أن الرجل و المرأة اذا يصليان فى مكان واحد تفسد صلاتهما بأى نحو كان الا بأن تصلى المرأة خلف الرجل فلا فرق بين أن

تكون المرأة قدام الرجل أو على يمينه أو يساره أو على نحو آخر انما نرفع اليد عن الاطلاق بما دل على أن المنع يرتفع بالحاجز أو بالبعد بأكثر من عشرة أذرع ان قلت: ان ما يدل على الجواز مع الساتر أو الحاجز بنفسه طرف المعارضه كما مر فما الوجه في الجواز فيما يكون الحائل غير الجدار؟ قلت: السيره الخارجيه تقتضى الجواز على الاطلاق و الله العالم.

(١) قال في الحقائق: «ان ظاهر المشهور هو الجواز على كراهه الى أن قال:

و بالجملة فاني لم أقف على من قال بالتحريم سوى شيخنا البهائي قدس سره ثم اقتفاه جمع ممن تأخر عنه» الى آخر كلامه «٢».

و العمده النص الوارد في المقام و هو ما رواه محمد بن عبد الله الحميري قال: كتبت الى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمه هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ و هل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبله و يقوم عند رأسه و رجله؟

و هل يجوز أن يتقدم القبر و يصلى و يجعله خلفه أم لا؟ فاجاب و قرأت التوقيع و منه نسخت: و أما السجود على القبر فلا يجوز في نافله و لا فريضه و لا زياره بل يضع خده الايمن على القبر و أما الصلاه فانها خلفه و يجعله الامام و لا يجوز أن

---

(١) لاحظ ص: ٢٨٦

(٢) الحقائق ج ٧ ص: ٢٢٠ / ٢١٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٣

و لا- بأس به مع البعد المفرط أو الحاجب المانع الرافع لسوء الادب (١) و لا يكفي فيه الضرائح المقدسه و لا ما يحيط بها من غطاء و نحوه (٢).

---

يصلى بين يديه لان

الامام لا يتقدم و يصلى عن يمينه و شماله.

و رواه الطبرسى فى الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحمري عن صاحب الزمان عليه السلام مثله الا- أنه قال: و لا يجوز أن يصلى بين يديه و لا عن يمينه و لا عن يساره لان الامام لا يتقدم عليه و لا يساوى «١».

و الانصاف ان الروايه غير قاصره عن الدلاله على المدعى لكن السند غير نقى فان محمد بن احمد بن داود لم يوثق فان النجاشى قال فى ترجمته: «شيخ هذه الطائفة و عالمها و شيخ القميين فى وقته و فقيهم».

و قال سيدنا الاستاد: «ان هذا المقدار يكفى فى توثيقه» و لكنه كما ترى فان النجاشى لو كان معتقدا. لوثاقه الرجل فلما ذا لم يصرح بأنه ثقه أو صحيح الحديث فالانصاف ان الجزم بوثاقه الرجل بهذا المقدار من الشهاده مشكل جدا فلا يمكن الاعتماد على الروايه.

و يؤيد المدعى أن المشهور من المتقدمين - كما سمعت - لم يذهبوا الى المنع بل التزموا بالجواز على كراهه نعم اذا كان التقدم مستلزما للهتك لا يجوز و لكن لا يرتبط بالبحث الواقع بين الاعلام فلاحظ.

(١) كما هو واضح فان الميزان فى الجواز عدم تحقق الهتك.

(٢) اذ ان هذه الامور تعد من التوابع فلاحظ.

---

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١ و ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٤

**[مسألة ٥٠: تجوز الصلاة فى بيوت من تضمنت الآيه جواز الأكل فيها بلا إذن]**

(مسألة ٥٠): تجوز الصلاة فى بيوت من تضمنت الآيه جواز الاكل فيها بلا اذن مع عدم العلم بالكراهه كالأب و الام و الاخ و العم و الخال و العمه و الخاله و من ملك الشخص مفتاح بيته و الصديق (١) و أما مع العلم بالكراهه فلا يجوز (٢).

**[مسألة ٥١: إذا دخل المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً بتخيل الإذن ثم التفت و بان الخلاف]**

(مسألة ٥١): اذا دخل المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً بتخيل الاذن ثم التفت و بان الخلاف فى سعه الوقت لا يجوز التشاغل بالصلاه (٣).

---

(١) فانه يستفاد من الآيه الشريفه و هى قوله تعالى: **وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ**

بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَالِكُمْ أَوْ مَلَائِكَتُهُمْ أَوْ صَدِيقُكُمْ « ١ » جواز التصرف و الانتفاع مما ذكر في الآية الشريفة و مقتضى الاطلاق هو الجواز حتى مع العلم بالكراهه لكن الاجماع و التسالم على عدم الجواز في صورة العلم بالخلاف يقتضى رفع اليد عن الاطلاق.

و ان شئت قلت: ان المستفاد من الآية بضميمة التسالم و الاجماع هو الحكم الظاهري و من الظاهر ان الحكم الظاهري موضوعه الشك و عدم العلم بالواقع.

(٢) قد ظهر الوجه فيما أفاده من عدم الجواز مع العلم بالكراهه.

(٣) أما في صورة زياده التصرف زمانا أو كيفيه فواضح و أما في غير هذه الصورة بأن يكون زمان الصلاه مساويا لغيره ففي بعض الصور لا يبعد الالتزام

---

(١) النور / ٦١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٥

و يجب قطعها (١) و في ضيق الوقت يجوز الاشتغال بها حال الخروج مبادرا اليه سالكا أقرب الطرق مراعى للاستقبال بقدر الامكان (٢) و يؤمى للسجود (٣) و يركع (٤) الا

أن يستلزم ركوعه تصرفا زائدا فيومي له حينئذ (٥) و تصح صلاته و لا يجب عليه القضاء (٦) و المراد بالضيق أن لا يتمكن من ادراك ركعه في الوقت على تقدير تأخير الصلاة الى ما بعد الخروج (٧).

---

بعدم جواز التشاغل أيضا فان الداخل في المكان المغصوب في مفروض المسألة و ان كان معذورا و لا يكون مستحقا للعقاب لكن الحكم الواقعي لا- يسقط بالجهل فان كان الحكم الواقعي محفوظا كما في صورته الجهل و احتمال الحرمة بحيث يكون الحكم الواقعي محفوظا لا- تكون الصلاة صحيحة على القول بالتركيب الاتحادي نعم مع القطع بالاذن لا يمكن كون الحكم الواقعي محفوظا فلاحظ.

(١) فانه يجب تأديه المال الى صاحبه و هذه مقدمه.

(٢) اذ لو كان الوقت ضيقا و لا- يمكنه التأخير و ادراك صلاه المختار في الوقت و لو بمقدار ركعه تصل النوبه الى التكليف الاضطراري فيختار أقرب الطرق فرارا عن ارتكاب الحرام و يراعى الاستقبال بقدر الامكان حيث ان الصلاة لا تسقط بحال.

(٣) لوجوبه و عدم امكان الاتيان به على النحو التام للعذر الشرعي فيومي.

(٤) لوجوبه.

(٥) لعدم امكان الاتيان بالركوع للعذر الشرعي فيومي.

(٦) لأنه لا مقتضى له بعد اداء الوظيفة الفعلية.

(٧) لقاعده من أدرك فان الاستفادة منها أن من أدرك ركعه من الصلاة في حكم

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٦

**[مسألة ٥٢: يعتبر في مسجد الجبهه مضافا إلى ما تقدم من الطهارة أن يكون من الأرض أو نباتها]**

(مسألة ٥٢): يعتبر في مسجد الجبهه مضافا الى ما تقدم من الطهارة (١) أن يكون من الارض أو نباتها (٢).

---

من يدركها لاحظ ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال فان صلى ركعه من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت صلاته «١».

و ما رواه الاصبغ بن نباته قال: قال



أمير المؤمنين عليه السلام: من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداه تامه «٢».

و ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: فان صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم الصلاه و قد جازت صلاته و ان طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعه فليقطع الصلاه و لا يصلى حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها «٣».

و ما رواه الشهيد فى الذكرى «٤».

(١) و قد تقدم شرح كلامه فراجع.

(٢) اجماعا مستفيض النقل - كما فى بعض الكلمات - و قد دلت عليه جملة من النصوص المذكوره فى الوسائل فى الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه منها:

ما رواه هشام بن الحكم أنه قال لأبى عبد الله عليه السلام أخبرنى عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز قال: السجود لا يجوز الا على الارض أو على ما انبتت الارض الا ما اكل أو لبس فقال له: جعلت فداك ما العله فى ذلك؟ قال: لان السجود خضوع لله عز و جل فلا ينبغى أن يكون على ما يؤكل و يلبس لان أبناء الدنيا عبيد

---

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب المواقيت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤ و ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٧

أو القرطاس (١) و الافضل أن يكون من التربه الشريفه الحسينيه على مشرفها افضل الصلاه و التحيه فقد ورد فيها فضل عظيم (٢) و لا يجوز السجود على ما خرج عن اسم الارض من المعادن كالذهب و الفضة و غيرهما (٣).

---

ما يأكلون و يلبسون و الساجد فى سجوده فى عباده الله عز و جل فلا ينبغى أن يضع جبهته فى سجوده

على معبود ابناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها «١» فلاحظ.

(١) نقل عليه الاجماع و يدل عليه ما رواه صفوان الجمال قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام في المحمل يسجد على القرطاس و أكثر ذلك يومى إيماء «٢» و غيره الوارد فى الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل.

(٢) لاحظ ما رواه الشيخ باسناده عن معاوية بن عمار قال: كان لأبى عبد الله عليه السلام خريطة ديباج صفراء فيها تربه أبى عبد الله عليه السلام فكان اذا حضرته الصلاة صبه على سجاده و سجد عليه ثم قال عليه السلام: ان السجود على تربه أبى عبد الله عليه السلام يخرق الحجب السبع «٣».

(٣) لا- بد من السجود على الارض أو نباتها فلو لم يكن ما يسجد عليه مما يصدق عليه عنوان الارض يكون السجود باطلا فالسجود على المعادن انما يكون فاسدا من هذه الجهة و لم يقم دليل على بطلان السجود على المعدن.

و ان شئت قلت: الاشكال من ناحيه عدم المقتضى لا من جهة وجود المانع نعم قد دل بعض النصوص على عدم جواز السجود على القير لاحظ ما رواه محمد

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٨

و لا على ما خرج عن اسم النبات كالرماد و الفحم (١) و يجوز السجود على الخزف و الاجر و الجص و النوره بعد طبخها (٢).

**[مسألة ٥٣: يعتبر فى جواز السجود على النبات أن لا يكون مأكولا]**

(مسألة ٥٣): يعتبر فى جواز السجود على النبات أن لا يكون مأكولا كالحنطة و الشعير و البقول و الفواكه و نحوها من المأكول (٣).

عمرو بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: لا تسجد على القير و لا على القفر و لا على الصاروج «١».

لكن قد دل بعض الروايات على الجواز و مما دل عليه ما رواه معاوية بن عمار قال: سأل المعلى بن خنيس أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن السجود على القفر و على القير، فقال: لا بأس به «٢».

و حيث ان الجواز مذهب العامة يحمل دليل الجواز على النقيه عند المعارضه.

(١) لانتفاء الموضوع و لا مجال لجريان الاصل - كما عن الجواهر - فان المستفاد من الدليل كما تقدم أن ما يسجد عليه لا بد أن يكون من الارض أو من نباته.

(٢) المشهور فيما بين القوم هو الجواز و الميزان بقاء الاسم و صدق عنوان الارض عليها و مع الشك فى بقاء الصدق لا مانع من الاستصحاب و الاشكال بأنه شبهه مفهومي و لا مجال للاستصحاب مدفوع بأن لا نرى مانعا من جريانه و أما استصحاب الحكم - كما فى كلام سيد المستمسك - فيرد عليه اولاً أن استصحاب الحكم مع الشك فى الموضوع غير جار و ثانياً: ان استصحاب الحكم الكلى معارض باستصحاب عدم الجعل الزائد.

(٣) كما نص عليه فى حديث هشام بن الحكم «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) لاحظ ص: ٢٩٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٢٩٩

و لو قبل وصولها الى زمان الاكل (١) أو احتيج فى أكلها الى عمل من طبخ و نحوها (٢) نعم يجوز السجود على قشورها و نواها و على التبن و القصيل و الجت و نحوها (٣) و فيما لم يتعارف أكله مع صلاحيته لذلك لما فيه من حسن

الطعم المستوجب لا قبال النفس على أكله اشكال و ان كان الاظهر فى مثله الجواز (٤) و مثله عقاقير الادويه كورد لسان الثور و عنب الثعلب و الخوبه و نحوها مما له طعم و ذوق حسن (٥) و أما ما ليس له ذلك فلا اشكال فى جواز السجود عليه و ان استعمل للتداوى به (٦).

(١) الجزم به مشكل فانه اى فرق بينه و ورق العنب بعد اليبس الا أن يقال ان الورق بعد اليبس يسقط عن قابليه الاكل و الثمره قبل او ان الاكل يتوقف أكله على علاج و هو النضج بالشمس و الله العالم.

(٢) الكلام فيه هو الكلام.

(٣) لعدم المقتضى للمنع و لعدم صدق عنوان المأكول عليه.

(٤) لعدم صدق موضوع النهى لكن الانصاف ان الجزم بالجواز مشكل الا- أن يقال بأن عنوان المأكول منصرف عن مورد الكلام.

(٥) و الوجه فيه أن الميزان فى المنع أن يكون الشئ داخلا فى قسم المأكول و لا اشكال فى كون المذكورات ليست كذلك و هذا أمر عرفى و لا يحتاج الى تطويل بحث فانه لو سئل عن التبن يجاب بأنه ليس من المأكولات بخلاف ما لو سئل عن الخس حيث انه يجاب بأنه منها.

(٦) لعدم صدق الموضوع عليه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٠

و كذا ما يؤكل عند الضروره و المخصصه (١) أو عند بعض الناس نادرا (٢).

#### [مسأله ٥٤: يعتبر أيضا فى جواز السجود على النبات أن لا يكون ملبوسا]

(مسأله ٥٤): يعتبر أيضا فى جواز السجود على النبات أن لا يكون ملبوسا كالقطن و الكتان و القنب و لو قبل الغزل أو النسج (٣) و لا بأس بالسجود على خشبها و ورقها (٤) و كذا الخوص و الليف و نحوهما مما لا صلاحيه فيه لذلك و ان لبس لضروره أو

شبهها أو عند بعض الناس نادرا (٥).

(١) فانه لا اشكال فى أن عروض الاضطرار للأكل لا يوجب دخوله فى القسم المأكول فان المراد بالمأكول ليس ما يكون قابلا له ولا ما يكون سادا للجوع وهذا ظاهر و لذا لا يعد التبن من المأكولات و ان كان قابلا للأكل و ربما يسد الجوع لو اكل.

(٢) لعدم صدق موضوع المنع.

(٣) لاحظ ما رواه هشام «١» و ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:

قلت له: أسجد على الزفت يعنى القير؟ فقال: لا و لا على الثوب الكرسف و لا على الصوف و لا على شىء من الحيوان و لا على طعام و لا على شىء من ثمار الارض و لا على شىء من الرياش «٢».

(٤) لعدم صدق عنوان الملبوس عليه فيجوز.

(٥) لعدم صدق موضوع النهى و الضروره أو الندره لا توجب ان صدق موضوع

(١) لاحظ ص: ٢٩٦

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠١

**[مسألة ٥٥: الأظهر جواز السجود على القرطاس مطلقا]**

(مسألة ٥٥): الأظهر جواز السجود على القرطاس مطلقا و ان اتخذ مما لا يصح السجود عليه كالم اتخذ من الحرير أو القطن أو الكتان (١).

**[مسألة ٥٦: لا بأس بالسجود على القرطاس المكتوب إذا كانت الكتابه معدوده صبغا لا جرما]**

(مسألة ٥٦) لا بأس بالسجود على القرطاس المكتوب اذا كانت الكتابه معدوده صبغا (٢) لا جرما (٣).

**[مسألة ٥٧: إذا لم يتمكن من السجود على ما يصح السجود]**

(مسألة ٥٧) اذا لم يتمكن من السجود على ما يصح السجود

---

المنع فلاحظ.

(١) الحق كما أفاده فان مقتضى النصوص الواردة فى الباب السابع من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل الجواز بنحو مطلق لاحظ ما رواه صفوان الجمال «١»

و ما أفاده السيد الحكيم قدس سره من المعارضه لا يرجع الى محصل اذ استفيد من تلك النصوص عدم الجواز الا على الارض أو نباتها و بهذه النصوص تخصص العموم المستفاد من تلك الاخبار و الاشكال فى اطلاق هذه النصوص بلا وجه كما يظهر بالنظر فيها و لا فرق بين أن يتخذ من نبات الارض و غيره اذ لا شبهه فى أن القرطاس حقيقه اخرى لا يصدق عليه النبات.

(٢) للإطلاق المستفاد من الدليل فلاحظ.

(٣) اذ مع الجرم لا- يكون السجود على القرطاس و كون ما دل من النص على جواز السجود على القرطاس المكتوب عليه فى مقام البيان من هذه الجبهه محل الاشكال.

---

(١) لاحظ ص: ٢٩٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٢

عليه لتقيه جاز له السجود على كل ما تقتضيه التقيه (١) و أما اذا لم يتمكن لفقد ما يصح السجود عليه أو لمانع من حر أو برد فالأظهر وجوب السجود على ثوبه (٢).

---

(١) اذ مع عدم الامكان لا بد من السجود على طبق التقيه اذ الصلاة لا تسقط بحال و صفوه القول: انه مع عدم المندوحه و لابيديه التقيه لا يسقط وجوب الصلاة فيجوز على كل ما تقتضيه التقيه.

و يدل على المدعى ما رواه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الماضى عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح و البساط

قال: لا بأس اذا كان فى حال التقية و رواه الصدوق باسناده عن على بن يقطين و رواه الشيخ أيضا كذلك و زادا:

و لا بأس بالسجود على الثياب فى حال التقية «١».

و ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح فقال: اذا كان فى تقية فلا بأس به «٢».

(٢) لاحظ ما رواه القاسم بن الفضيل قال: قلت للرضا عليه السلام: جعلت فداك الرجل يسجد على كفه من أذى الحر و البرد قال: لا بأس «٣».

و ما رواه محمد بن القاسم الفضيل بن يسار قال: كتب رجل الى أبى الحسن عليه السلام هل يسجد الرجل على الثوب يتقى به وجهه من الحر و البرد و من الشىء يكره السجود عليه؟ قال: نعم لا بأس «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٣

فان لم يمكن فعلى ظهر الكف أو على شىء آخر مما لا يصح السجود عليه حال الاختيار (١).

---

فان المستفاد من الحديثين أنه مع عدم امكان السجود على ما يصح السجود عليه تصل النوبة الى السجود على الثوب لكن قد ورد فى بعض النصوص انه لو صلى فى السفينة يسجد على القير لاحظ ما رواه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى السفينة الى أن قال: يصلى على القير و القفر و يسجد عليه «١».

و ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى السفينة قال:

تستقبل القبلة بوجهك ثم تصلى كيف دارت

تصلى قائما فان لم تستطع فجالسا يجمع الصلاه فيها ان اراد و ليصلى على القير و القفر و يسجد عليه «٢».

و حيث ان ما يدل على السجود على القير أخص مما دل على السجود على الثوب يقيد ذلك الدليل و تكون النتيجة انه اذا كان فى السفينه يسجد على القير و لا يسجد على ثوبه.

(١) لا دليل على جواز السجود على ظهر الكف إلا حديثان: أحدهما ما رواه أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أكون فى السفر فتحضر الصلاه و أخاف الرمضاء على وجهى كيف أصنع؟ قال: تسجد على بعض ثوبك فقلت:

ليس على ثوب يمكننى أن أسجد على طرفه و لا- ذيله قال: اسجد على ظهر كفك فانها إحدى المساجد «٣» ثانيهما: ما رواه أيضا قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك الرجل يكون فى السفر فيقطع عليه الطريق فيبقى عريانا فى

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٦

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القيام الحديث: ٨

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٤

#### [مسألة ٥٨: لا يجوز السجود على الوحل أو التراب اللذين لا يحصل تمكن الجبهه فى السجود عليهما]

(مسألة ٥٨): لا يجوز السجود على الوحل أو التراب اللذين لا يحصل تمكن الجبهه فى السجود عليهما (١) و ان حصل التمكن جاز (٢) و ان لصق بجبهته شىء منهما ازاله للسجده الثانيه على الاحوط (٣) و ان لم يجد الا الطين الذى لا يمكن الاعتماد عليه صلى إيماء (٤).

---

سراويل و لا يجد ما يسجد عليه يخاف ان سجد على الرمضاء أحرقت وجهه قال:

يسجد على ظهر كفه فانها أحد المساجد «١».

و هذان الحديثان ضعيفان سنداً فتصل النوبه الى السجود على كل شىء لا يجوز



السجود عليه اختيارا من باب أن الصلاة لا تسقط بحال.

(١) لما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن حد الطين الذي لا يسجد عليه ما هو؟ فقال: اذا غرقت الجبهه و لم تثبت على الارض الحديث «٢» فان هذه الروايه كما ترى تدل دلالة واضحه على المدعى.

(٢) نقل عدم الاشكال عن الجواهر و يدل عليه ما تقدم من روايه عمار.

(٣) لأنه يجب أن لا يكون حائل بين الجبهه و ما يسجد عليه فيلزم الازاله و يمكن ان الوجه فى عدم الجزم صدق المأمور به و بعبارة اخرى: يصدق السجود على ما يصح السجود عليه الا أن يقال: بأن الامر ظاهر فى الاحداث و لا يكون ما فرض احداثا للمأمور به مضافا الى أن تعدد السجود واجب و لقائل أن يقول:

احداث السجود أو تعدده لا ينافى بقاء ما يصح السجود عليه على جبهته.

(٤) ربما يقال- كما فى كلام سيد المستمسك- بأن المدرك لهذا الحكم قاعده الميسور و لكن قد ذكرنا فى محله عدم تماميه هذه القاعده بالنحو الكلى نعم مقتضى

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٥

**[مسألة ٥٩: إذا كانت الأرض ذات طين بحيث يتلطح بدنه أو ثيابه إذا صلى فيها صلاه المختار و كان ذلك حرجيا]**

(مسألة ٥٩): اذا كانت الارض ذات طين بحيث يتلطح بدنه أو ثيابه اذا صلى فيها صلاه المختار و كان ذلك حرجيا صلى مؤميا للسجود و لا يجب عليه الجلوس للسجود و لا للتشهد (١).

---

وجوب الصلاه و عدم سقوطها بحال تماميه هذه القاعده فى خصوص باب الصلاه فما دام يمكن الاتيان بأجزائها و شرائطها يجب لكن لا بد من ملاحظه ان دليل بدليه الايماء عن السجده يقتضى وجوب بدليه الايماء عن السجده أم لا فنقول:

يستفاد من حديث عمار المتقدم الحد الذي لا يسجد عليه من الطين.

و يستفاد من روايه اخرى لعمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يؤمى فى المكتوبه و النوافل اذا لم يجد ما يسجد عليه و لم يكن له موضع يسجد فيه؟ فقال: اذا كان هكذا فليؤم فى الصلاه كلها «١».

انه لو لم يجد المصلى ما يسجد عليه تنتقل وظيفته الى الايماء فالنتيجه ان الواجب فى مفروض المتن أن تصل النوبه الى الايماء.

(١) لما عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته: الرجل يصيبه المطر و هو فى موضع لا يقدر على أن يسجد فيه من الطين و لا يجد موضعا جافا قال: يفتح الصلاه فاذا ركع فليركع كما يركع اذا صلى فاذا رفع رأسه من الركوع فليؤم بالسجود إيماء و هو قائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاه و يتشهد و هو قائم و يسلم «٢».

و لما رواه هشام «٣» و مقتضى اطلاق الروايتين عدم الفرق بين أن يكون

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٦

**[مسألة ٦٠: إذا اشتغل بالصلاه و فى أثناءها فقد ما يصح السجود عليه قطعها فى سعه الوقت]**

(مسألة ٦٠): اذا اشتغل بالصلاه و فى أثناءها فقد ما يصح السجود عليه قطعها فى سعه الوقت (١) و فى الضيق ينتقل الى البدل من الثوب أو ظهر الكف على الترتيب المتقدم (٢).

**[مسألة ٦١: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه باعتقاده أنه مما يصح السجود عليه]**

(مسألة ٦١): اذا سجد على ما لا يصح السجود عليه باعتقاده أنه مما يصح السجود عليه فان التفت بعد رفع الرأس فالاحوط اعاده السجده الواحده حتى فيما اذا كانت الغلطه فى السجدين ثم اعاده الصلاه (٣) و ان التفت فى أثناء السجود رفع رأسه و سجد على ما يصح

الجلوس حرجيا أم لا الا أن يقال: بأن عدم القدره المذكور فى النص يقتضى عدم القدره على السجود الشرعى أو يكون حرجيا و لو من جهه تلتطخ ثيابه فلا يكون الحكم مطلقا فتأمل.

(١) بل الصلاه تنقطع بنفسها و لا- تصلح للإتمام اذ مع فرض سعه الوقت لا تصل النوبه الى البدل الاضطرارى و لا يخفى أن المراد بالسعه امكان ادراك ركعه تامه من الوقت بمقتضى قاعده من أدرك.

(٢) قد مر البحث عن هذه الجبهه قريبا فلا نعيد.

(٣) يمكن أن يقال: بأن الواجب السجود الخاص فبانتفاء الخصوصية يكون المأتى به كالعدم فلا بد من اعاده السجده بل لنا أن نقول: لو كان من واجبات السجود تجب اعاده السجده أيضا اذ المفروض أن كل جزء من الاجزاء مقيد بالبقية فهذا السجود لا يكون مصداقا للمأمور به فلا بد من اعاده السجده لتدارك ما فات من الواجب.

و بعبارة اخرى: المفروض عدم الاتيان بجزء من الصلاه و لا- مانع من تداركه باعاده السجود و لا مقتضى لبطلان الصلاه اذ الاتيان بالسجده الثانيه بمقتضى

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٧

السجود عليه مع التمكن وسعه الوقت و مع ذلك فالاحوط اعاده

**[مسأله ٦٢: يعتبر في مكان الصلاه أن يكون بحيث يستقر فيه المصلي و لا يضطرب]**

(مسأله ٦٢): يعتبر في مكان الصلاه أن يكون بحيث يستقر فيه المصلي و لا- يضطرب فلا تجوز الصلاه على الدابه السائره و الارجوحه و نحوهما مما يفوت معه الاستقرار (٢).

---

وظيفته و أما السجده الاولى فلا يترتب عليها أثر لعدم كونها جامعاً للشرائط.

نعم على القول بأن قاعده لا تعاد لا تشمل الاخلال المتوجه اليه في الاثناء يشكل الحكم بالصحه اذ المفروض ان السجده الاولى زياده.

و صفوه القول: ان الذي يختلج بالبال أن يقال: الاخلال بالسجود و لو ببعض ما يتعلق به يسقطه عن الاعتبار فلا بد من تداركه و الظاهر ان الوجه في الاحتياط باعاده الصلاه النصوص الداله على عدم جواز قراءه سور العزائم في الفريضة لاحظ الروايات في الباب ٤٠ من أبواب القراءه في الصلاه من الوسائل منها: ما رواه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: لا تقرأ في المكتوبه بشي ء من العزائم فان السجود زياده في المكتوبه «١» لأجل أن السجود زياده في المكتوبه.

و في دلاله تلك النصوص على محل الكلام اشكال اذ الاتيان بالسجده الثانيه في محل الكلام مقتضى القاعده الاولى و مما ذكرنا يعلم أنه لا بد من الاتيان بالسجدين اذا كانت الغلظه فيهما هذا بحسب الصنائه و لكن لا بد من الاحتياط بالاعاده و الله العالم.

(١) كما هو مقتضى القاعده اذ المفروض أن المأمور به لم يحصل فلا- بد من السجده على ما يصح و أما الاحتياط بالاعاده فالكلام فيه هو الكلام فلاحظ.

(٢) مقتضى القاعده الاولى أن يقال: لا تجوز الصلاه فاقد له لجزء من الاجزاء

---

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ١

أو شرط من الشرائط فلو فرض أن الصلاة على الدابة

أو الأرجوحه أو السفينه فاقده للاستقرار الواجب أو الاستقبال كذلك أو غيرهما تكون فاسده بمقتضى ادله تلك الاجزاء و الشرائط.

و فى المقام عده من الروايات منها ما يستفاد منه عدم جواز الصلاه على الدابه كروايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يصلى على الدابه الفريضة الا مريض يستقبل به القبلة و يجزيه فاتحه الكتاب و يضع بوجهه فى الفريضة على ما أمكنه من شىء و يؤمى فى النافله إيماء « ١ ».

و الذى يستفاد من هذه الطائفة ان الصلاه على الدابه من حيث كونها فاقده لجمله من الشرائط غير جائزه.

و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلى على الرف المعلق بين النخلتين؟ فقال:

ان كان مستويا يقدر على الصلاه فيه فلا بأس « ٢ ».

و منها: ما ورد فى حكم الصلاه فى السفينه و هو على قسمين: احدهما ما دل على الترخيص كروايه جميل بن دراج أنه قال لأبى عبد الله عليه السلام: تكون السفينه قريبه من الجد (الجدد) فاخرج و اصلى؟ قال: صل فيها أما ترضى بصلاه نوح عليه السلام « ٣ ».

ثانيهما: ما فصل فيه بين امكان الصلاه خارج السفينه و عدمه كروايه حماد بن عيسى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسئل عن الصلاه فى السفينه فيقول:

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القبلة الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القبلة الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٠٩

و تجوز الصلاه على الدابه و فى السفينه الواقفتين مع حصول الاستقرار (١).

---

ان استطعتم أن تخرجوا الى الجدد فاخرجوا فان

لم يقدر و افصلوا قياما فان لم تستطيعوا فصلوا قعودا و تحروا القبلة «١».

و فى المقام روايه اخرى و هى ما رواه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الصلاه فى السفينه فقال: يستقبل القبلة فاذا دارت فاستطاع أن يتوجه الى القبلة فليفعل و الا فليصل حيث توجهت به قال: فان أمكنه القيام فليصل قائما و الا فليقعد ثم ليصل «٢».

و يستفاد من هذه الروايه انه يجوز الصلاه فى السفينه بشرط أن يراعى القبلة و القيام بقدر الامكان.

ولا- يبعد أن يستفاد من مجموع ما ورد فى الباب ان المكلف اذا أمكنه الصلاه تامه فى السفينه يجوز له أن يصلى فيها و له الخيار بين الامرين و ان لم يمكنه أن يصلى الصلاه التامه فلو أمكنه أن يصلى خارج السفينه يجب عليه اختياره و أما مع عدم الامكان فله أن يصلى فى السفينه و يراعى الشرائط بقدر الامكان.

و لكن لا يخفى أنه لا يستفاد من هذه الروايات اشتراط القرار اذ الصلاه على الدابه فاقد له لجملة من الامور الدخيله فى الصلاه كالسجود على الاعظم السبعه و القيام و غيرها فالنهي عن الصلاه على الدابه لا يدل على المدعى كما أن النهى عن الصلاه فى السفينه لأجل القيام أو القبلة لا يكون دليلا على هذا الشرط فلا بد من التماس دليل آخر.

(١) ما أفاده مقتضى القاعده الاولى فانه لو روعيت الشرائط المقرره فى الصلاه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٠

...

---

تكون صحيحه عقلا مضافا إلى ما ورد من جوازها فى السفينه بل دل بعض النصوص على جوازها حتى فى حال السير.

و ما يمكن أن يقال فى

وجه المنع امور: منها: انه لا جزم بالنيه اذ يمكن أن تتحرك الدابه أو السفينه فلا تصح الصلاه.

و فيه اولاً أن الدليل أخص اذ يمكن فرض الجزم و هو فيما يطمئن الانسان بعدم الحركة و ثانياً لا دليل على اشتراط الجزم بالنيه.

و منها: قوله تعالى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ» (١) و الجواب: ان المراد بالحفظ أن يؤتى بها و لا يكون المكلف تاركاً لها فلا يرتبط بالمقام.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: جعلت لى الارض مسجداً و طهوراً (٢) بتقريب ان المراد من كلامه صلى الله عليه و آله ان الارض لا بد أن يكون مصلًى.

و فيه: ان المراد من كلامه صلى الله عليه و آله اما جعل الارض مسجد الجبهه و اما يكون المراد ان الارض كلها مسجداً فلا يلزم الاتيان بالصلاه فى المسجد فقط و على كلا التقديرين لا يرتبط بالمقام و يؤيد هذا المعنى ما رواه عبيد بن زرارته قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الارض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبره أو حمام (٣). مضافاً الى ضعف اسنادها.

و منها: الاخبار الداله على المنع عن الصلاه على الدابه أو السفينه. و فيه:

انه قد مر منا ان المستفاد من تلك النصوص انه لا يجوز الصلاه على الدابه أو السفينه ناقصه الا فى مورد الضروره و لا يستفاد من تلك الروايات عدم الجواز من حيث

---

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٣١٠

---

(١) البقره/ ٢٣٨

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب مكان المصلًى الحديث: ١ و ٢ و ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين،



و كذا اذا كانتا سائرتين ان حصل ذلك أيضا (١) و نحوهما العربيه و القطار و امثالهما فانه تصح الصلاه فيها اذا حصل الاستقرار و الاستقبال (٢) و لا تصح اذا فات واحد منهما الا مع الضروره (٣).

---

كونها على الدابه أو فى السفينه بل دل بعض النصوص على الجواز فى حال الاختيار.

(١) قد ظهر وجه ما أفاده مما ذكرنا فانه لا فرق بين الواقفه و السائره و الحركه التبعية لا توجب الفساد كما دل على الجواز بعض النصوص لاحظ ما رواه جميل «١»

(٢) و الوجه فيه ظاهر و حكم الامثال واحد.

(٣) لا يبعد أن ما أفاده على القاعده فانه لو لم يمكنه أن يصلى الصلاه التامه تصل النوبه الى الصلاه الناقصه فانها لا تسقط بحال و قد دلت عليه جمله من النصوص: منها ما رواه عبد الله بن سنان قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

أ يصلى الرجل شيئا من المفروض راكبا؟ قال: لا الا من ضروره «٢». و هذه الروايه ضعيفه باحمد بن هلال.

و منها ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله «٣» و منها: ما رواه محمد بن عذافر فى حديث قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل يكون فى وقت الفريضة لا يمكنه الارض من القيام عليها و لا السجود عليها من كثره الثلج و الماء و المطر و الوحل أ يجوز له أن يصلى الفريضة فى المحمل؟ قال: نعم هو بمنزله السفينه ان أمكنه قائما و الا-قاعدا و كل ما كان من ذلك فالله أولى بالعدر يقول الله عز و جل:

بل الانسان على نفسه بصيره «٤» و هذه الروايه ضعيفه باحمد بن هلال.

---

(١) لاحظ ص: ٣٠٨

(٢)

(٣) لاحظ ص: ٣٠٨

(٤) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القبلة الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٢

...

و منها: ما رواه الحميرى قال: كتبت الى أبى الحسن عليه السلام: روى جعلنى الله فداك مواليك عن آبائك أن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الفريضة على راحله فى يوم مطير و يصيبنا المطر و نحن فى محاملنا و الارض مبتلة و المطر يؤذى فهل يجوز لنا يا سيدى أن نصلى فى هذه الحال فى محاملنا أو على دوابنا الفريضة ان شاء الله؟ فوقع عليه السلام: يجوز ذلك مع الضرورة الشديده «١».

و فى المقام روايه رواها منصور بن حازم قال: سأله أحمد بن النعمان فقال:

اصلى فى محملى و أنا مريض؟ قال: فقال: أما النافله فنعم و أما الفريضة فلا قال:

و ذكر احمد شده وجعه فقال: أنا كنت مريضا شديد المرض فكنت آمرهم اذا حضرت الصلاه يضحونى (يقيمونى ينحونى ينيحونى) فاحتمل فراشى فوضع و اصرى ثم احتمل بفراشى فوضع فى محملى «٢».

و هذه الروايه تدل على المنع و الروايه ضعيفه بعلى بن احمد بن أشيم.

فتحصل: ان المستفاد من النصوص جواز الصلاه فى السفينه أو على الدابه اذا اقتضت الضرورة و لا بد من رعايه الشرائط بقدر الامكان بمقتضى القاعده فان الضرورة تقدر بقدرها و يستفاد أيضا هذا الامر من روايه ابن عذافر لكن عرفت ضعفها.

بقى فى المقام شىء و هو انه كتب سيدنا الاستاد فى الهامش على العروه:

«المراد به (الوقت) فى المقام هو عدم التمكن من اداء تمام الصلاه بعد الخروج» و لا نفهم وجه الفرق بين الموردين فان قاعده من أدرك المقتضيه للتوسعه تقتضى التوسعه فى المقام أيضا و

(١) نفس المصدر الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٣

و حينئذ ينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة أو نحوها (١) و ان لم يتمكن من الاستقبال الا فى تكبيره الاحرام اقتصر عليه و ان لم يتمكن من استقبال اصلا سقط (٢) و الاحوط استحبابا تحرى الاقرب الى القبلة فالاقرب و كذا الحال فى الماشى و غيره من المعذورين (٣).

### [مسألة ٦٣: الأقوى جواز إيقاع الفريضة فى جوف الكعبة الشريفه اختياراً]

(مسألة ٦٣): الأقوى جواز إيقاع الفريضة فى جوف الكعبة الشريفه اختياراً و ان كان الاحوط تركه (٤) أما اضطرارا فلا اشكال

(١) اذ الضرورات تقدر بقدرها مضافا الى النص الخاص.

(٢) اذ الصلاة لا تسقط بحال فاشتراط القبلة يسقط.

(٣) لا اشكال فى أنه أحوط كما انه لا اشكال فى حسنه.

(٤) النصوص متعارضة فمنها ما يدل على المنع كحديث محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: لا تصل المكتوبه فى الكعبة «١».

و حديث معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تصلى المكتوبه فى جوف الكعبة فان النبى صلى الله عليه و آله لم يدخل الكعبة فى حج و لا عمره و لكنه دخلها فى الفتح فتح مكه و صلى ركعتين بين العمودين و معه اسامه بن زيد «٢».

و منها: ما يدل على الجواز كحديث يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: حضرت الصلاة المكتوبه و أنا فى الكعبة أفا صلى فيها؟ قال:

صل «٣».

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب القبلة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٤

في جوازها (١) و كذا النافله و لو اختاراً (٢).

#### [مسألة ٦٤: تستحب الصلاة في المساجد]

(مسألة ٦٤) تستحب الصلاة في المساجد (٣) و أفضلها المسجد

---

و ما يقال: بأن الجمع بينهما يقتضى الحمل على الكراهه غير سديد فان العرف يريهما متعارضين فلا بد من اعمال قواعد التعارض و المرجح فى طرف المانع فان مقتضى قوله تعالى: **قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ** «١» عدم الجواز و العامه أكثرهم ذهبوا الى الجواز و منهم الحنفية فالأظهر عدم الجواز.

(١) اذ تسقط الشرطية عند الضروره.

(٢) ادعى الاجماع على جواز النافله

فى الكعبه و قد دلت جملة من النصوص على الجواز فى الجملة فلاحظ تلك النصوص الواردة فى الباب ٣٦ من أبواب مقدمات الطواف.

منها: ما رواه معاوية قال: رأيت العبد الصالح عليه السلام دخل الكعبة فصلى ركعتين الحديث «٢» و حيث انه ليس فى النصوص اطلاق فالحكم بالجواز على نحو الاطلاق مشكل و مثله ما رواه اسماعيل بن همام «٣».

(٣) لاحظ ما رواه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

ان اناسا كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله ابطأوا عن الصلاة فى المسجد فقال النبى صلى الله عليه و آله ليو شك قوم يدعون الصلاة فى المسجد أن تأمر بحطب فيوضع على أبوابهم فتوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم «٤» و غيره

---

(١) البقرة/ ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٠

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب مقدمات الطواف الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٥

الحرام و الصلاة فيه تعدل الف الف صلاة (١) ثم مسجد النبى صلى الله عليه و آله و الصلاة فيه تعدل عشرة آلاف صلاة (٢) ثم مسجد الكوفة (٣) و الاقصى (٤).

---

مما ورد فى الباب ٢ من أبواب أحكام المساجد من الوسائل.

مضافا الى أن هذا الحكم من الواضحات التى لا يعتبر بها شك و لا ريب.

(١) لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأله ابن أبى يعفور كم صلى؟ فقال: صل ثمان ركعات عند زوال الشمس فان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: الصلاة فى مسجدى كألف فى غيره الا المسجد الحرام فان الصلاة فى المسجد الحرام تعدل

ألف صلاة في مسجدي «١».

(٢) كما صرح في خبر أبي الصامت قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله تعدل بعشره آلاف صلاة «٢».

(٣) لاحظ ما روى أن الفريضة في مسجد الكوفة بألف فريضه و النافله بخمسائه و روى أن الفريضة فيه بحجه و النافله بعمره «٣».

(٤) لاحظ ما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال:

صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة و صلاة في المسجد الاعظم مائة صلاة و صلاة في مسجد القبيله خمس و عشرون صلاة و صلاة في مسجد السوق اثنتا عشره صلاة و صلاة الرجل في بيته صلاة واحده «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٥٧ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ٢٧ و ٢٨

(٤) الوسائل الباب ٦٤ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٦

و الصلاة فيهما تعدل ألف صلاة (١) ثم مسجد الجامع و الصلاة فيه بمائه ثم مسجد القبيله و فيه تعدل خمسا و عشرين ثم مسجد السوق و الصلاة فيه تعدل اثنتى عشره صلاة (٢) و صلاة المرأة في بيتها أفضل و أفضل البيوت المخدع (٣).

**[مسألة ٦٥: تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام]**

(مسألة ٦٥): تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام بل قيل: انها أفضل من المساجد و قد ورد أن الصلاة عند علي عليه السلام بمأتى ألف صلاة (٤).

---

(١) لاحظ ما رواه السكوني «١» و ما رواه في مصباح الزائر «٢».

(٢) لاحظ ما رواه السكوني «٣».

(٣) لاحظ ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها

و صلاتها في بيتها أفصل من صلاتها في الدار «٤».

(٤) لاحظ أبواب الجنان للشيخ خضر الشلال الفصل الثامن من الباب الثالث مستمسك العروة ج ٥ ص ٥١٩ و لاحظ الروايات الواردة في الباب ٨٣ من كتاب كامل الزيارات منها ما رواه جابر الجعفي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام للمفضل في حديث طويل في زياره قبر الحسين عليه السلام: ثم تمضي الى صلاتك و لك بكل ركعه ركعتها عنده كثواب من حج ألف حجه و اعتمر ألف عمره و اعتق

---

(١) لاحظ ص: ٣١٥

(٢) لاحظ ص: ٣١٥

(٣) لاحظ ص: ٣١٥

(٤) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام المساجد الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٧

#### [مسألة ٦٦: يكره تعطيل المساجد]

(مسألة ٦٦): يكره تعطيل المساجد ففي الخبر ثلاثة يشكون الى الله تعالى: مسجد خراب لا يصلى فيه أحد و عالم بين جهال و مصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه (١).

#### [مسألة ٦٧: يستحب التردد إلى المساجد]

(مسألة ٦٧): يستحب التردد الى المساجد ففي الخبر من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوه خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات (٢) و يكره لجار المسجد أن يصلى في غيره لغير عله و في الخبر لا صلاه لجار المسجد الا في مسجده (٣).

#### [مسألة ٦٨: يستحب للمصلي أن يجعل بين يديه حائلا إذا كان في معرض مرور أحد قدامه]

(مسألة ٦٨): يستحب للمصلي أن يجعل بين يديه حائلا اذا كان في معرض مرور أحد قدامه و يكفى في الحائل عود أو جبل أو كومه تراب (٤).

---

ألف رقبه و كأنما وقف في سبيل الله ألف مره مع نبى مرسل.



(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب احكام المساجد الحديث: ١ و نحوه الحديث الثانى من الباب.

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب أحكام المساجد الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب احكام المساجد الحديث: ١.

(٤) لاحظ الروايات الواردة فى الباب ١٢ من أبواب مكان المصلى من الوسائل منها: ما رواه معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجعل العنزة بين يديه اذا صلى «١».

---

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٨

**[مسألة ٦٩: مواضع التى تكره الصلاة فيها]**

(مسألة ٦٩): قد ذكروا أنه تكره الصلاة فى الحمام (١) و المزبله و المجزره (٢) و الموضع المعد للتخلى (٣) و بيت المسكر (٤) و معاطن الابل و مرابط الخيل و البغال و الحمير و الغنم (٥).

---

(١) لاحظ مرسله عبد الله بن الفضل «١».

(٢) لاحظ ما روى عن النبى صلى الله عليه وآله انه نهى عن الصلاة فى سبعة مواطن: ظهر بيت الله و المقبره و المزبله و المجزره و الحمام و عطن الابل و محجه الطريق «٢».

(٣) لاحظ ما روى عن دعائم الإسلام قال: و نهوا صلوات الله عليهم عن الصلاة فى المقبره و بيت الحش و بيت الحمام «٣» و ما روى عن الجعفریات «٤».

(٤) لاحظ ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تصلى فى بيت فيه خمر أو مسكر «٥» و

ما رواه الصدوق «٦».

(٥) لاحظ الروايات الواردة في الباب ١٧ من أبواب مكان المصلى من الوسائل منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في أعطان الابل قال: ان تخوفت الضيعة على متاعك فاكنسها و انضحها و لا بأس بالصلاة في مرابض الغنم «٧» و منها: ما رواه سماعه قال: لا تصل في مرابط الخيل

---

(١) لاحظ ص: ٣١٩

(٢) جواهر الكلام ج ٨ ص: ٣٤٠

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) الوسائل الباب ٢١ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٦) نفس المصدر الحديث: ٢ و ٣

(٧) الوسائل الباب ١٧ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣١٩

بل في كل مكان قذر (١) و في الطريق (٢) و اذا أضرت بالماره حرمت و بطلت (٣) و في مجارى المياه (٤) و الارض السبخه (٥) و بيت النار كالمطبخ (٦).

---

و البغال و الحمير «١» و منها ما رواه أيضا «٢».

(١) لاحظ ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

و سألته عن الصلاة في بيت الحجام من غير ضروره قال: لا بأس اذا كان المكان الذى صلى فيه نظيفا «٣» و غيره مما ورد في الباب ٤٣ من ابواب مكان المصلى من الوسائل.

(٢) لاحظ ما روى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: عشره مواضع لا يصلى فيها: الطين و الماء و الحمام و القبور و مسان الطريق و قرى النمل و معائن الابل و مجرى الماء و السبخ و الثلج «٤» و لاحظ الروايات الواردة في الباب ١٩ من أبواب مكان المصلى

من الوسائل.

(٣) اذ

لا يجوز المزاحمه و مع عدم الجواز تصير الصلاه باطله لعدم امكان مصداقيه الحرام للواجب.

(٤) لاحظ ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام «٥».

(٥) لاحظ ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام «٦».

(٦) لاحظ مرسله محمد بن علي بن ابراهيم قال: لا يصلى فى ذات الجيش

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٦ و ٧

(٥) مر آنفا

(٦) مر آنفا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٠

و أن يكون أمامه نار مضرمة و لو سراجا (١) أو تمثال ذى روح (٢) أو مصحف مفتوح (٣) أو كتاب كذلك (٤).

---

الى أن قال و لا فى بيت فيه نار «١».

(١) لاحظ الروايات فى الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلى من الوسائل منها:

ما رواه على بن جعفر عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل (هل يصلح له أن) يصلى و السراج موضوع بين يديه فى القبله قال: لا يصلح له أن يستقبل النار «٢».

(٢) لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: أصلى و التماثيل قدامى و أنا انظر اليها؟ قال: لا اطرح عليها ثوبا و لا بأس بها اذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك و ان كانت فى القبله فألق عليها ثوبا وصل «٣» و سائر الروايات الوارده فى الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلى من الوسائل.

(٣) لاحظ ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت في الرجل يصلي و بين يديه مصحف مفتوح في قبله قال: لا قلت: فان كان في

غلاف؟ قال: نعم «٤» و ما رواه على بن جعفر «٥».

(٤) لاحظ ما رواه على ابن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الرجل هل يصلح له أن ينظر في نقش خاتمه و هو في الصلاة كأنه يريد

---

(١) بحار الأنوار ج ٨٣ ص ٣٢٧ حديث: ٢٩

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب مكان المصلي الحديث: ١

(٥) سيأتي

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢١

و الصلاة على القبر و في المقبره أو أمامه قبر و بين قبرين (١) و اذا كان في الاخيرين حائل أو بعد عشره أذرع فلا كراهه (٢) و أن يكون قدومه انسان مواجه له (٣) و هناك موارد اخرى للكراهه مذكوره في محلها.

---

قراءته أو في المصحف أو في كتاب في القبلة؟ قال: ذلك نقص في الصلاة و ليس يقطعها «١».

(١) لاحظ ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال:

نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يجصص المقابر و يصلى فيها و نهى أن يصلى الرجل في المقابر «٢» و غيره مما ورد في الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي من الوسائل.

(٢) لاحظ ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى بين القبور؟ قال: لا يجوز ذلك الا أن يجعل بينه و بين القبور اذا صلى عشره أذرع من بين يديه و عشره أذرع من خلفه و عشره أذرع عن يمينه و عشره أذرع عن يساره ثم يصلى ان شاء «٣».

(٣) لاحظ ما روى عن على عليه السلام انه سئل عن المرور بين

يدى المصلى فقال: لا يقطع الصلاه شىء و لا تدع من يمر بين يديك «٤» و ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله «٥» و لاحظ الروايات الواردة فى الباب ١١ من أبواب مكان المصلى من الوسائل.

---

(١) المصدر السابق الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلى الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٧ من أبواب مكان المصلى

(٥) نفس المصدر

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٢

**[المقصد الخامس: أفعال الصلاه و ما يتعلق بها]**

**اشاره**

المقصد الخامس:

أفعال الصلاه و ما يتعلق بها و فيه مباحث:

**[المبحث الأول الأذان و الإقامه]**

**اشاره**

المبحث الاول الاذان و الاقامه و فيه فصول:

**[الفصل الأول: فى استحباب الأذان و الإقامه استحبابا مؤكدا فى الفرائض اليومية]**

**اشاره**

الفصل الاول: يستحب الاذان و الاقامه استحبابا مؤكدا فى الفرائض اليوميه اداء و قضاء حضرا و سفرا فى الصحه و المرض للجامع و المنفرد رجلا كان أو امرأه (١).

---

(١) بلا كلام ولا اشكال نصا و فتوى بل ادعى الاجماع و الضروره و يكفى لإثبات المدعى اطلاق الادله و قد صرح فى بعض النصوص باستحبابهما للمريض لاحظ ما رواه عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بد للمريض أن يؤذن و يقيم اذا أراد الصلاه و لو فى نفسه ان لم يقدر على أن يتكلم به سئل فان كان شديد الوجع؟ قال: لا بد من أن يؤذن و يقيم لأنه لا صلاه الا بأذان و اقامه «١».

و يستفاد من جمله من النصوص استحباب الاذان و الاقامه على الاطلاق: منها ما رواه يحيى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا أذنت فى أرض فلاه و أقمت صلى خلفك صفان من الملائكه و ان أقمت و لم تؤذن صلى خلفك صف واحد «٢».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: انك اذا أنت أذنت و أقمت صلى خلفك صفان من الملائكه و ان أقمت اقامه بغير اذان صلى خلفك صف واحد «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٣

و يتأكدان فى الادائيه منها (١) و خصوص المغرب و الغداه (٢).

---

و منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا أذنت و أقمت



صلى خلفك صفان من الملائكة و اذا أقمت صلى خلفك صف من الملائكة «١» و منها غيرها من الروايات الواردة فى الباب ٤ من أبواب الاذان و الاقامه من الوسائل.

مضافا الى أنه لو كان الاذان واجبا لكان أمرا واضحا بل يستفاد من حديث ابن مهران عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الاذان مثنى مثنى و الاقامه مثنى مثنى و لا بد فى الفجر و المغرب من أذان و اقامه فى الحضر و السفر لأنه لا يقصر فيهما فى حضر و لا سفر و تجزئك اقامه بغير اذان فى الظهر و العصر و العشاء الآخرة و الاذان و الاقامه فى جميع الصلوات أفضل «٢» ان الاذان و الاقامه فى جميع الصلوات أمران مستحبان.

(١) نقل عليه الاجماع عن التذكرة «٣».

(٢) و الدليل على المدعى جملة من النصوص:

منها: ما رواه أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام فى حديث قال: ان كنت وحدك تبادر أمرا تخاف أن يفوتك تجزيك اقامه الا الفجر و المغرب فانه ينبغى أن تؤذن فيهما و تقيم من أجل أنه لا يقصر فيهما كما يقصر فى سائر الصلوات «٤» و هذه الرواية ضعيفه بالبطائى.

و منها: ما رواه الصباح بن سيابة قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: لا تدع

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٣) جواهر الكلام ج ٩ ص: ٢٦

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٤

...

---

الاذان فى الصلوات كلها فان تركته فلا تتركه فى المغرب و الفجر فانه ليس فيهما تقصير «١» و الصبح لم يوثق فالسند ضعيف.

و منها: ما رواه صفوان ابن مهران «٢».



منها: ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تجزئك في الصلاة اقامه واحده الا الغداه والمغرب «٣».

و منها: ما رواه سماعة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تصلى الغداه والمغرب إلا بأذان و اقامه و رخص في سائر الصلوات بالاقامه و الاذان أفضل «٤».

و ربما يقال: بأن المستفاد من بعض النصوص الوجوب و يعارض ما دل على الوجوب في المغرب ما رواه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاقامه بغير الاذان في المغرب فقال: ليس به بأس و ما أحب أن يعتاد «٥».

و حيث ان العله في المغرب و الصبح واحده فالحكم فيهما واحد وجوبا و استحبابا.

توضيح المقام انه يستفاد من هذه الروايه بضميمه العله المشار اليها أن الاذان غير واجب في المغرب و الصبح و يكون الاعتياد بالترك مرجوحا فلا تعارض بين الطائفتين.

و لو فرض التعارض يكون المرجح بعد التعارض و التساقط اطلاقات عدم

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٣٢٣

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٥

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب الاذان الاقامه الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٥

و اشد هما تأكدا الاقامه خصوصا للرجال (١).

---

الوجوب و بعد الاغماض عنها البراءه عن الوجوب كما هو ظاهر.

و يدل على عدم الوجوب مطلقا ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل هل يجزيه في السفر و الحضر اقامه ليس معها اذان؟ قال: نعم لا بأس به «١».

و أما وجوب الاقامه فى المغرب و الصبح و عدم وجوبها فى غيرهما فلا

يمكن الالتزام به كما سيتضح لك إن شاء الله عن قريب.

(١) ربما يقال بالوجوب و ما يمكن أن يستدل به للوجوب عدة نصوص منها:

ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام انه قال: يجزى في السفر اقامه بغير اذان «٢» و هذه الروايه لا تدل الا على كون الاقامه مجزيه و أما كون المجمعول الوجوب أو الاستحباب فلا.

و منها: ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي «٣» و الجواب هو الجواب.

و منها: ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يؤذن و يقيم ليصلي وحده فيجىء رجل آخر فيقول له: نصلي جماعه هل يجوز أن يصليا بذلك الاذان و الاقامه؟ قال: لا و لكن يؤذن و يقيم «٤».

و فيه: انه لا يظهر من هذه الروايه الا أنه لا يجزى ما أتى به سابقا و أما المجمعول هو الاستحباب أو الوجوب فلا.

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) مر آنفا

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الاذان و الاقامه

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٦

...

---

و منها: ما رواه عمار «١» و تقريب الاستدلال: ان الظاهر من النفي نفى الصحه كقوله: لا- صلاه الا بفاتحه الكتاب و كقوله: لا صلاه لمن لم يقم صلبه لا نفى الكمال.

و فيه: ان الظاهر من قوله عليه السلام: لا صلاه الا باذان و اقامه ان الاستثناء واحد اى يكون المستثنى واحدا و هو مجموع الاذان و الاقامه و حيث انه ثبت عدم وجوب الاذان فالاقامه كذلك فالمقصود بالنفي نفى الكمال.

و لو اغمض عما ذكر و قلنا: ان الاستثناء متعدد و عليه نأخذ بالظهور بالنسبه الى الاقامه

و نرفع اليد عنه بالنسبه الى الاذان نظير ما يقال فى اغتسل للجمعه و الجنابه حيث انه نرفع اليد عن ظهور الامر فى الوجوب بالنسبه الى غسل الجمعه لقيام الدليل على عدم الوجوب.

نقول: صيغه الامر فى قوله: «اغتسل» استعملت فى الطلب و من الاطلاق و عدم بيان جواز الترك يفهم الوجوب و حيث انه لم يقم بالنسبه الى الجنابه نبقى الظهور بحاله و لكن فى المقام ليس الامر كذلك اذ المراد بقوله: «لا- صلاه» اما نفى الحقيقه و الصحه بالنسبه الى كل من الاذان و الاقامه عند فقدهما و اما نفى الكمال كذلك و اما الجامع بين الامرين و اما نفى الحقيقه بالنسبه الى فقد الاقامه و نفى الكمال بالنسبه الى فقد الاذان.

أما الاول فخلاف الواقع و أما الثانى فعلى خلاف المطلوب و على الثالث يكون الكلام مجملا و على الرابع يكون خلاف الظاهر و بدون القرينه لا يصار اليه و ان شئت قلت: ان استعمال اللفظ فى أكثر من معنى واحد و ان كان أمرا ممكنا لكن لا يصار اليه الا بالدليل.

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٧

...

---

و منها: ما رواه صفوان بن مهران «١» و الكلام فيه هو الكلام فى موثق عمار فلا نعيد مضافا الى قوله عليه السلام فى ذيل الروايه «و الاذان و الاقامه فى جميع الصلوات افضل» حيث انه يفهم من هذه الجملة ان الاذان و الاقامه ليسا من شرائط الصلوات بل الفرد الافضل منها ما يكون مع الاذان و الاقامه فلا يبقى مجال للأخذ بظهور الصدر.

و منها: ما رواه سماعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تصل الغداه و المغرب الا باذان و اقامه و

رخص في سائر الصلوات بالاقامه و الاذان أفضل «٢».

و الكلام فيه هو الكلام في سابقه اذ الوارد في الروايه و ان كان بصيغه النهي لكن النهي ارشادي فانه يرشد الى أن الصلاه لا تتحقق الا- بالاذان و الاقامه فيتوجه السؤال بأن المراد بعدم التحقق بدونهما عدم تحقق الصحيح أو الكامل أو الجامع أو كلا الامرين فالاشكال هو الاشكال فلا يستفاد منه وجوب الاقامه بل يستفاد منه العدم فان وحده السياق تقتضي التسويه بين الاذان و الاقامه و الظاهر انه عليه السلام في مقام بيان الحكم و تفهيم المخاطب و كون الكلام مجملا غير مفهم للمعنى خلاف الاصل الاولى فلاحظ.

و منها: ما دل على جواز قطع الصلاه فيما نسي الاقامه و دخل في الصلاه لان يتدارك الاقامه لاحظ ما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاه و قد افتتح الصلاه قال: ان كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته و ان لم يكن فرغ من صلاته فليعد «٣».

و ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا افتتحت الصلاه فنسيت

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٣

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٨

...

---

أن تؤذن و تقيم ثم ذكرت قبل أن تركع فانصرف و أذن و أقم و استفتح الصلاه و ان كنت قد ركعت فأتم على صلاتك «١».

بتقريب: انه لو لم تكن الاقامه واجبه لما كان وجه لقطع الصلاه لتدارك الاقامه. و فيه: ان جواز القطع أو استحبابه لا- يلزم وجوب الاقامه فانه من الممكن ان يكون الملاك في

الاقامه بحد يقتضى رفع اليد عن الصلاه لتدارك ذلك.

لكن يمكن أن يقال: بأنه يستفاد من جملة من النصوص المشار إليها انه يجب قطع الصلاه للتدارك و لا يمكن أن تكون الاقامه مستحبه و مع ذلك يكون القطع واجبا و ما يمكن أن يقال: بأن الامر بالقطع حيث انه فى مقام توهم الحظر فلا يدل على الوجوب ليس تاما فان السائل كما يحتمل الحظر يحتمل الوجوب و فى مقام تعلم وظيفته و لا وجه لرفع اليد عن الامر بالقطع.

و ان شئت قلت: ان الامر بالقطع ارشاد الى شرطيه الاقامه لكن يمكن أن يجاب بنحو آخر و هو ان بعض النصوص يدل على أن الناسى للإقامه ان فرغ من الصلاه فلا شىء عليه و ان لم يفرغ منها يعيد و يقيم لاحظ ما رواه على بن يقطين «٢»

و بعضها يدل على أنه لو دخل فى الصلاه يتم الصلاه و لا شىء عليه لاحظ ما رواه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسى الاذان و الاقامه حتى دخل فى الصلاه قال: فليمض فى صلاته فانما الاذان سنه «٣».

و ما رواه داود بن سرحان عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل نسى الاذان

---

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٣٢٧

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٢٩

...

---

و الاقامه حتى دخل فى الصلاه قال: ليس عليه شىء «١»

و بعضها يدل على التفصيل بين التذكر قبل الركوع و بعده لاحظ ما رواه الحلبي «٢» و بعضها يدل على التفصيل بين الدخول فى القراءه و عدمه لاحظ ما رواه حسين بن أبى العلاء عن



أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يستفتح صلاته المكتوبه ثم يذكر أنه لم يقم قال: فان ذكر أنه لم يقم قبل أن يقرأ فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله ثم يقيم ويصلى و ان ذكر بعد ما قرأ بعض السوره فليتم على صلاته «٣».

فيقع التعارض بين القسم الثالث و القسم الرابع و بعد تساقطهما نقول: لو كان مقتضى القاعده الجمع بين القسم الاول و القسم الثانى بالالتزام بجواز القطع لا وجوبه فهو و أما لو قلنا: بأن مقتضى القاعده اعمال قانون التعارض فالتعارض يوجب تساقطهما فلا دليل على وجوب القطع فلاحظ.

لكن لا- يخفى ان الترجيح مع ما دل على وجوب القطع حيث ان الدليل عن أبى الحسن عليه السلام و ذكرنا ان الاحديثه من المرجحات.

و منها: ما دل على أن الاقامه من الصلاه لاحظ ما رواه سليمان بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يقيم أحدكم الصلاه و هو ماش و لا- راكب و لا مضطجع الا أن يكون مريضا و ليتمكن فى الاقامه كما يتمكن فى الصلاه فانه اذا أخذ فى الاقامه فهو فى صلاه «٤».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ٣٢٧

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٥

(٤) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٠

...

---

و ما رواه يونس الشيبانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أؤذن و أنا راكب؟ قال: نعم قلت: فاقيم و أنا راكب؟ قال: لا قلت: فاقيم و رجلى فى الركاب؟ قال: لا قلت: فاقيم و أنا قاعد؟ قال: لا قلت: فاقيم و أنا ماش؟ قال:

نعم ماش الى الصلاه قال: ثم قال: اذا أقمت الصلاه فأقم مترسلا فانك فى الصلاه قال: قلت له: قد سألتك اقيم و أنا ماش؟ قلت لى: نعم فيجوز أن أمشى فى الصلاه؟

فقال: نعم اذا دخلت من باب المسجد فكبرت و أنت مع امام عادل ثم مشيت الى الصلاه أجزأك ذلك الحديث «١».

و رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع مثله الى قوله: أجزأك ذلك الا أنه ترك قوله: فاقيم و رجلى فى الركاب الى قوله: اقيم و أنا ماش «٢».

و السند فى هذه الروايات الثلاث ضعيف بصالح بن عقبه.

و منها: ما دل على اشتراطها بالطهاره و عدم جواز الكلام بعدها و القيام و التمكن و الاستقبال لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا تؤذن و أنت على غير وضوء فى ثوب واحد قائما أو قاعدا و اينما توجهت و لكن اذا أقمت فعلى وضوء متهيئا للصلاه «٣».

و ما رواه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس للمسافر أن يؤذن و هو راكب و يقيم و هو على الارض قائم «٤».

و ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: يؤذن الرجل

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣١

...

---

و هو قاعد: قال: نعم و لا يقيم الا و هو قائم «١».

و ما رواه احمد بن محمد بن عبد صالح عليه السلام قال: يؤذن الرجل و هو جالس و لا يقيم الا و هو قائم و قال: تؤذن و أنت راكب و لا تقيم الا و أنت على الارض «٢».



بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن تؤذن راكباً أو ماشياً أو على غير وضوء ولا تقم و أنت راكب أو جالس الا من عله أو تكون في ارض ملصه «٣».

و ما رواه يونس الشيباني «٤» و غيرها من الروايات الواردة في الباب ١٣ من أبواب الاذان و الاقامه من الوسائل.

و فيه: ان اشتراطها بها مع تماميه الدليل عليها و عدم معارضته بخلافه أعم من وجوبها كما هو ظاهر فان جميع المستحبات مشروطه بشروط على اختلافها.

و منها: ما دل على عدم الاذان و الاقامه على النساء لاحظ ما رواه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة أ عليها أذان و اقامه فقال لا «٥»

بتقريب: انه لا- شبهه في استحبابها عليهن فنفي الاقامه عنهن ناظر الى نفى وجوبها فيدل على وجوبها على الرجال. و فيه: انه يتوقف على الالتزام بمفهوم اللقب الذي لا نلتزم به.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٨

(٤) لاحظ ص: ٣٣٠

(٥) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٢

...

---

ان قلت: الجمع بين كونها مستحبه في حقها و نفيها عنها يقتضى أن يكون الاستثناء بلحاظ الوجوب. قلت: ان هذا الظهور ليس بحد يكون مدركا للحكم الشرعى فانه كما يمكن أن يكون الاستثناء بلحاظ الوجوب كذلك يمكن أن يكون بلحاظ تأكيد الاستحباب فان للاستحباب مراتب فان تلك الاكديه ليست في حق المرأة لجهات مزاحمه.

و منها: ما تضمن الامر بالاذان و الاقامه عند اراده الصلاه لاحظ ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا قمت الى صلاه فريضه

فأذن و أقم و افصل بين الاذان و الاقامه بقعود أو بكلام أو بتسييح «١».

و الحق أنه لا يمكن انكار دلاله هذه الروايه على الوجوب لكن يعارض هذه الطائفة ما دل على أنه لو صلى مع الاذان و الاقامه يصلى خلفه صفان من الملائكه و لو صلى مع الاقامه يصلى خلفه صف واحد لاحظ ما رواه يحيى الحلبي «٢» و ما رواه محمد بن مسلم «٣» و ما رواه الحلبي «٤» و غيرها مما ورد فى الباب ٤ من أبواب الاذان و الاقامه من الوسائل فانه يفهم من هذه الطائفة ان الصلاه بلا اذان و لا اقامه صحيحه غايه الامر لا يقتدى بالمصلى من الملائكه فتأمل.

فيقع التعارض بين الطائفتين و أيضا يعارضها ذيل روايه صفوان بن مهران «٥» حيث قلنا ان قوله عليه السلام: «و الاذان و الاقامه فى جميع الصلوات أفضل»

---

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٤

(٢) لاحظ ص: ٣٢٢

(٣) لاحظ ص: ٣٢٣

(٤) لاحظ ص: ٣٢٣

(٥) لاحظ ص: ٣٢٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٣

بل الاحوط استحبابا لهم الاتيان بها (١) و لا يشرع الاذان و لا الاقامه فى النوافل و لا فى الفرائض غير اليوميه (٢).

---

يدل على الاستحباب و عدم الوجوب فلو قلنا: بأن مقتضى الجمع العرفى رفع اليد عن دليل الوجوب بدليل الاستحباب و حمل دليل الوجوب على الندب فهو و لا- فيشكل الامر حيث ان المرجح فى طرف الوجوب اذ العامه قائلون بأنها سنه و الرشد فى خلافهم راجع كتاب «الفقه على المذاهب الخمسه» لمغنيه.

مضافا الى أننا ذكرنا ان روايه على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام «١» حيث انها متأخره و حادثه فلا بد من الاخذ

بها فانها تنسخ ما قبلها كما فى الخبر «٢»

و عليه يكون مقتضى القاعده و الجمع بين روايات الباب الوجوب و لكن مع ذلك لا نلتزم به اذ لو كانت الاقامه واجبه لكان من الامور الواضحه المسلمه عند الكل فمن عدم وضوح هذا الامر بل وضوح خلافه بحيث لا يستنكر ترك الاقامه حتى من الاتقياء يكشف أن الامر ليس كذلك.

و مما يؤكد المدعى انه يظهر مما نقل عن الشيخ انه التزم بعدم الوجوب و الحال ان الاقامه لو كانت واجبه كيف يمكن أن يخفى على مثله مع قرب عهده بعهد المعصومين عليهم السلام و اطلاعه على الروايات المرويه عنهم و ورعه و مقامه الشامخ من جميع الجهات و الله العالم.

(١) قد ظهر وجه الاحتياط مما ذكرناه.

(٢) تاره يبحث فى المقتضى و اخرى فى المانع و يكون البحث عن الاول مقدما طبعا أما الكلام من حيث المقتضى فالظاهر انه لا قصور فيه لوجود الاطلاق

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٧

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب صفات القاضي الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٤

**[مسأله ٧٠: يسقط الأذان للعصر عزيمه يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر]**

(مسأله ٧٠): يسقط الاذان للعصر عزيمه يوم عرفه اذا جمعت مع الظهر (١).

---

فى بعض النصوص لاحظ ما رواه عمار «١» و انما الكلام فى المانع و العمده الاجماع و التسالم و وضوح الامر فانه نقل عن العلامة ادعاء الاجماع فى عده من كتبه بل عن بعض كتبه ادعاء انه اجماع علماء الإسلام مضافا الى أن السيره الخارجيه أحس شاهد على عدم المشروعيه بحيث لو بادر أحد الى الاذان فى غير الصلوات الخمس ليعد مستهجنا و يدل على المطلوب فى الجمله ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ليس يوم الفطر و لا يوم الاضحى

أذان و لا اقامه أذانهما طلوع الشمس اذا طلعت خرجوا و ليس قبلهما و لا بعدهما صلاه «٢».

و يؤيد المدعى ما رواه اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قلت له: أ رأيت صلاه العيد هل فيها أذان و اقامه؟ قال: ليس فيها أذان و لا اقامه و ليكن ينادى الصلاه ثلاث مرات «٣».

لكن اسناد الصدوق و الشيخ كليهما ضعيفان الى اسماعيل بن جابر و أما حديث زراره فانما يدل بالنسبه الى صلاه العيد نعم يمكن أن يقال: انه لو لم يشرع الأذان و الاقامه فى صلاه العيد لا يكون مشروعاً فى غيرهما بالاولويه فتأمل.

(١) لما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: السنه فى الاذان يوم عرفه أن يؤذن و يقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان و كذلك فى المغرب و العشاء بمزدلفه «٤».

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٢ و الوسائل الباب ١١ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب صلاه العيد الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٥

و للعشاء ليله المزدلفه اذا جمعت مع المغرب (١).

**[مسألة ٧١: يسقط الأذان و الإقامه جميعاً فى موارد]**

(مسألة ٧١): يسقط الاذان و الاقامه جميعاً فى موارد: الاول:

فى الصلاه جماعه اذا سمع الامام الاذان و الاقامه فى الخارج (٢).

الثانى: الداخلى فى الجماعه التى أذنوا لها و أقاموا و ان لم يسمع (٣).

---

و لا مجال لان يقال: بأن اطلاق الروايه يقتضى عدم الفرق فى السقوط بين الجمع و عدمه اذ الظاهر من الروايه صورته الجمع.

(١) و يدل عليه ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: لا



تصلى المغرب حتى تأتى جمعا فصل بها المغرب والعشاء الآخرة بأذان و اقامتين «١» و غيره مما ورد فى الباب: ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر و ما رواه ابن سنان و قد مر آنفا.

(٢) لاحظ ما رواه عمرو بن خالد «٢».

(٣) بلا خلاف كما فى بعض الكلمات و يدل عليه ما رواه معاوية بن شريح عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: اذا جاء الرجل مبادرا و الامام راعع أجزاء تكبيره واحده الى أن قال: و من أدركه و قد رفع رأسه من السجده الاخير و هو فى التشهد فقد أدرك الجماعة و ليس عليه أذان و لا اقامه و من أدركه و قد سلم فعليه الاذان و الاقامه «٣» و هذه الروايه ساقطه سندنا بآبن شريح.

و قد استدل سيد المستمسك قدس سره على المدعى باحاديث: احدها ما رواه

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث: ١

(٢) سيأتى فى المباحث الآتية

(٣) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٦

...

---

عمار «١» بتقريب: أن السائل كان فى ذهنه أنه يكفيه اذان الامام و اقامته فيما كان اماما للجماعه.

و لكن لا يمكن المساعدة عليه فان مفروغيه الاكتفاء باذان الجماعة لا تستفاد من الروايه.

ثانيها: خبر محمد بن عذافر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أذن خلف من قرأت خلفه «٢».

و هذه الروايه لا تدل على المدعى فانه لا يستفاد منها انه لو دخل فى الجماعة الصحيحه ليس عليه اذان و اقامه بل المستفاد من هذه الروايه ان الايتمام بالمخالف لا يقتضى السقوط و أما مورد السقوط فالروايه ساكتة عنه مضافا الى أن ابا اسحاق الموجود فى السند لم تثبت

ثالثها: ما رواه أبو مريم الانصارى قال: صلى بنا أبو جعفر عليه السلام فى قميص بلا ازار و لا رداء و لا اذان و لا اقامه الى أن قال فقال: و انى مررت بجعفر و هو يؤذن و يقيم فلم اتكلم فأجزأ فى ذلك «٣» مضافا الى الاشكال فى دلالتها على المدعى.

و هذه الروايه ساقطه سندا بصالح بن عقبه.

رابعها: ما رواه معاويه بن شريح «٤» لكن العمده هى السيره الجاريه فانه لا اشكال فى السقوط.

و الروايه ساقطه سندا كما مر.

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٥

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٣٣٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٧

الثالث: الداخر الى المسجد قبل تفرق الجماعة (١) سواء صلى جماعه اماما أم مأموما (٢) أم صلى منفردا (٣) بشرط الاتحاد فى المكان عرفا فمع كون احدهما فى أرض المسجد و الاخرى على سطحه يشكل السقوط (٤).

---

(١) الحكم فى الجمله اجماعى - كما قيل - و العمده النصوص فى المقام فلا بد من ملاحظتها منها: ما رواه أبو بصير فقال: سألته عن الرجل ينتهى الى الامام حين يسلم قال: ليس عليه أن يعيد الاذان فليدخل معهم فى اذانهم فان وجدهم قد تفرقوا أعاد الاذان «١».

و منها: ما رواه أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يدخل المسجد و قد صلى القوم أ يؤذن و يقيم؟ قال: ان كان دخل و لم يتفرق الصف صلى بأذانهم و اقامتهم و ان كان تفرق الصف أذن و أقام «٢».

(٢) و يدل عليه ما رواه زيد بن على عن آبائه عن على عليهم السلام قال: دخل رجلان

المسجد و قد صلى الناس فقال لهما على عليه السلام ان شتتما فليؤم أحدا كما صاحبه و لا يؤذن و لا يقيم «٣».

(٣) و يدل عليه حديث أبى بصير الثانى بل هذه الروايه باطلاقها تشمل جميع الاقسام المذكوره فى المتن.

(٤) فانه الظاهر من النص بلا اشكال.

---

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٨

و يشترط أيضا أن تكون الجماعه السابقه بأذان و اقامه (١) فلو كانوا تاركين لهما لاجترائهم بأذان جماعه سابقه عليها و اقامتها فلا سقوط (٢) و أن تكون صلاتهم صحيحه فلو كان الامام فاسقا مع علم المأمومين به فلا- سقوط (٣) و فى اعتبار كون الصلاتين ادائيتين و اشتراكهما فى الوقت اشكال (٤) و الاحوط الاتيان حينئذ بهما برجاء المطلوبيه بل

---

(١) فانه الظاهر من الدليل بل صرح فى بعض النصوص «١».

(٢) فان الظاهر من خبر أبى بصير ان الملاك أذانهم و اقامتهم كما هو أو ضح من أن يخفى.

(٣) فان الظاهر من النص ان مصداقا من المأمور به يجزى عن المصداق الاخر و مع فرض البطلان لا موضوع للقضيه.

(٤) أما اشتراط كونهما ادائيتين فلا ارى وجها وجيها له فانه لا يبعد أن تكون الروايه مطلقه من هذه الجهات و طريق الاحتياط ظاهر كما أنه لو كان مجملا أو شك فى الظهور يكون المرجع الاطلاقات الاوليه الداله على الجعل فلاحظ.

كما ان شرطيه الاشتراط فى الوقت محل الاشكال لإطلاق بعض النصوص.

و أفاد سيد المستمسك قدس سره بأن اذان نفسه قبل الوقت لا يجزيه فكيف باذان غيره.

و يرد عليه ان أذان نفسه لو كان قبل الوقت لا يكون مطلوبا و مأمورا

به للمولى بخلاف اذان غيره فى مفروض الكلام فان المفروض ان اذان الجماعه صدر من أهله و وقع فى محله فالقياس مع الفارق.

---

(١) لاحظ الحديث الثانى لأبى بصير ص: ٣٣٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٣٩

الظاهر جواز الاتيان بهما فى جميع الصور برضاء المطلوبيه (١) و كذا اذا كان المكان غير مسجد (٢).

الرابع: اذا سمع شخصا آخر يؤذن و يقيم للصلاه (٣).

---

(١) الذى يختلج بالبال ان السقوط عظيمه اذ بعد قيام الدليل على الاجزاء و الاكتفاء لا دليل على المشروعيه و لكن لا اشكال فى أن باب الرجاء واسع كما ان طريق الاحتياط ظاهر.

(٢) لا مجال لجريان الحكم و السرايه الى غير المسجد اذ لا دليل عليه فان النصوص وارده فى خصوص المسجد نعم ما رواه أبو بصير «١» مطلق لكن السند ضعيف بصالح (خالد) ابن سعيد فان الروايه عن الكافى و المذكور فيه صالح بن سعيد و هو لم يوثق فراجع و عليه لا مجال للتسريه بلا اشكال و باب الرجاء واسع.

(٣) قال فى الحقائق: «انه لا خلاف بين الاصحاب فى أنه اذا سمع الامام اذان مؤذن جاز له أن يجتزأ به فى الجماعه».

و العمده النصوص الوارده فى المقام فانه لا بد من ملاحظتها و مقدار دلالتها فنقول: منها ما رواه أبو مريم الانصارى «٢» و هذه الروايه ضعيفه بصالح بن عقبه.

و منها: ما رواه اسماعيل بن جابر أن أبا عبد الله عليه السلام كان يؤذن و يقيم غيره قال: و كان يقيم و قد أذن غيره «٣» و الروايه مرسله.

---

(١) لاحظ الحديث الاول لأبى بصير ص: ٣٣٧

(٢) لاحظ ص: ٣٣٦

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١



و منها ما أرسله الصدوق قال: كان على عليه السلام يؤذن و يقيم غيره و كان يقيم و قد أذن غيره «١» و الرواية مرسله.

و منها: ما رواه عبد السلام بن صالح الهروي عن علي بن موسى الرضا عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لما عرج بي الى السماء أذن جبرئيل مثني مثني و أقام مثني مثني ثم قال لي: تقدم يا محمد الى أن قال:

فتقدمت و صليت بهم و لا فخر «٢» و الرواية ضعيفه بعباس بن عبد الله.

و منها: ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما اسرى برسول الله صلى الله عليه وآله و حضرت الصلاة أذن جبرئيل و أقام الصلاة فقال:

يا محمد تقدم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: تقدم يا جبرئيل فقال له: انا لا نتقدم على الآدمين منذ امرنا بالسجود لآدم «٣» و الرواية ضعيفه بعد الواحد مضافا الى أن في القتيبي أيضا اشكالا.

و منها: ما رواه ابن عباس في حديث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لما عرج بي الى السماء الرابعة أذن جبرئيل و أقام ميكائيل ثم قيل لي: ادن يا محمد فتقدمت فصليت بأهل السماء الرابعة «٤» و الرواية ضعيفه بعد الله بن موسى.

و منها: ما رواه عمرو بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام قال: كنا معه فسمع اقامه جار له بالصلاة فقال: قوموا فقمنا فصلينا معه بغير أذان و لا اقامه قال: و يجزيكم

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦



جاركم «١» و هذه الروايه لا بأس بها و يستفاد منها ان سماع أذان الغير أو اقامته يجزى.

و منها: ما رواه ابن سنان «٢» و هذه الروايه أيضا لا بأس بها و حيث انه لا اطلاق فيها بمعنى ان المولى لا يكون فى مقام البيان من ناحيه السماع و عدمه فالقدر المتيقن انه اذا سمع أذان الغير يجوز الاجتزاء.

و صاحب المستمسك استدلل على المدعى بالنصوص الداله على عدم البأس باذان غير البالغ و الروايات الوارده فى هذا الباب أربع:

احداها: ما رواه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: لا بأس أن يؤذن الغلام الذى لم يحتلم «٣».

ثانيها: ما رواه اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول: لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم «٤».

ثالثها: ما رواه طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام قال:

لا بأس أن يؤذن الغلام الذى لم يحتلم «٥».

رابعها: ما رواه غياث بن ابراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالغلام الذى لم يبلغ الحلم أن يؤم القوم و أن يؤذن «٦».

---

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣

(٦) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٢

اماما كان الآتى بهما أم مأموما أم منفردا (١) و كذا فى السامع (٢) بشرط سماع تمام الفصول (٣) و ان سمع بعضها اتم ما بقى (٤) بشرط



---

و الثانيه: منها سندها مخدوش بغيث بن كلوب فانه لم يوثق

مضافا الى أن الحسن بن موسى الخشاب لم يوثق أيضا اذ قيل فى حقه: انه من وجوه اصحابنا و هذا المقدار أعم من التوثيق و فى سند الثالثه منها طلحه بن زيد و هو لم يوثق فيبقى الاولى و الرابعه و لكن العمده الاشكال فى الدلاله على المدعى فان المستفاد من هذه الروايات ان اذان غير البالغ لا بأس به فمن الممكن أن يكون المراد أن أذانه الا علامى لا بأس به.

و بعبارة اخرى: لا يستفاد من هذه الروايات مورد الاكتفاء و الاجزاء نعم لو علم من الخارج الاجتزاء بأذان الغير فى مورد يجوز الاكتفاء بأذان غير البالغ فى ذلك المورد فلاحظ.

(١) للإطلاق.

(٢) الظاهر انه لا مانع من الاخذ بالاطلاق فان مقتضى حديث ابن سنان «١» كفايه اذان الغير بلا فرق بين أن يكون الغير منفردا أو جامعا اماما أو مأموما و هكذا الكلام فى خبر عمرو بن خالد «٢».

(٣) لعدم صدق الموضوع على الناقص فان نصف الاذان ليس أذانا و ان شئت قلت: ان التناسب بين الحكم و الموضوع يقتضى أن يكون المراد من الاذان و الاقامه الفرد الصحيح منهما و من الظاهر ان الناقص لا يكون صحيحا فما أفاده صحيح و لو لم نقل بأن اللفظ موضوع لخصوص الصحيح.

(٤) لروايه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أذن مؤذن فنقص

---

(١) لاحظ بعيد هذا

(٢) لاحظ ص: ٣٤٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٣

مراعاة الترتيب (١) و ان سمع احدهما لم يجز عن الآخر (٢).

## [الفصل الثانى: فصول الأذان ثمانية عشر]

الفصل الثانى:

فصول الاذان ثمانية عشر

الله أكبر أربع مرات ثم أشهد أن لا إله الا الله ثم أشهد أن محمدا رسول الله ثم حى على الصلاة ثم حى على

الفلاح ثم حى على خير العمل ثم الله أكبر ثم لا إله الا الله كل فصل مرتان (٣).

---

الاذان و أنت تريد أن تصلى بأذانه فاتم ما نقص هو من اذانه «١» فانها صريحه فى المدعى.

(١) فان مقتضى ادله الترتيب ذلك كما هو ظاهر.

(٢) لعدم الدليل.

(٣) الروايات الواردة فى المقام مختلفه منها: ما رواه اسماعيل الجعفى قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاذان و الاقامه خمس و ثلاثون حرفا فعد ذلك بيده واحدا واحدا الاذان ثمانية عشر حرفا و الاقامه سبعة عشر حرفا «٢» و هذه الروايه ساقطه بمحمد بن عيسى.

و منها: ما رواه أبو الربيع عن أبي جعفر عليه السلام فى حديث الاسراء قال: ثم أمر جبرئيل عليه السلام فأذن شفعا و أقام شفعا و قال فى اذانه حى على خير العمل ثم بقدم محمد صلى الله عليه و آله فصلى بالقوم «٣» و الروايه ضعيفه

---

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٤

...

---

بأبى الربيع.

و منها: ما رواه المعلى بن خنيس قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يؤذن فقال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حى على الصلاه حى على الصلاه حى على الفلاح حى على الفلاح حى على خير العمل حى على خير العمل الله اكبر الله اكبر لا إله الا الله لا إله الا الله.

و بالاسناد مثله الا انه ترك حى على خير العمل.

و قال مكانه: حتى

فرغ من الاذان و قال فى آخره: الله اكبر الله اكبر لا إله الا الله لا إله الا الله «١».

و الروايه ضعيفه بالمعلى فان الاقوال فيه مختلفه.

و منها: ما رواه أبو بكر الحضرمي و كليب الاسدي جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه حكى لهما الاذان فقال:

الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد ان لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حى على الصلاه حى على الصلاه حى على الفلاح حى على الفلاح حى على خير العمل حى على خير العمل الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله لا إله الا الله و الاقامه كذلك.

و رواه الصدوق باسناده عن أبي بكر الحضرمي و كليب الاسدي و زاد:

و لا بأس أن يقال فى صلاه الغداه على أثر حى على خير العمل: الصلاه خير من النوم مرتين للتقيه «٢».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٥

...

---

و هو ضعيف بكليب و أبي بكر.

و منها: ما رواه أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: ان بلا لا كان عبدا صالحا فقال: لا أوذن لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه و آله فترك يومئذ حى على خير العمل «١» و هو ضعيف بضعف اسناد الصدوق الى أبي بصير.

و منها: ما رواه الفضل بن شاذان فيما ذكره من العلل عن الرضا عليه السلام أنه قال: انما امر الناس بالاذان لعل كثيره منها أن يكون تذكيرا للساهى و تنبيها للغافل و تعريضا لمن جهل الوقت و اشتغل عنه و يكون المؤذن بذلك داعيا الى عباده الخالق و

مرغبيا فيها مقرا له بالتوحيد مجاهرا بالايمان معلنا بالاسلام مؤذنا لمن ينساها و انما يقال له: مؤذن لأنه يؤذن بالاذان بالصلاه و انما بدأ فيه بالتكبير و ختم بالتهليل لان الله عز و جل أراد أن يكون الابتداء بذكره و اسمه و اسم الله في التكبير الاول في أول الحرف و في التهليل في آخره و انما جعل مثنى مثنى ليكون تكرارا في آذان المستمعين مؤكدا عليهم ان سها أحد عن الاول لم يسه الثاني و لان الصلاه ركعتان ركعتان فلذلك جعل الاذان مثنى مثنى و جعل التكبير في اول الاذان أربعا لان أول الأذان انما يبدو غفله و ليس قبله كلام ينبه المستمع له فجعل الاول تنبيها للمستمعين لما بعده في الاذان و جعل بعد التكبير الشهادتان لان أول الايمان هو التوحيد و الاقرار لله بالوحدانيه و الثاني الاقرار للرسول بالرساله و أن طاعتها و معرفتها مقرونتان و لان أصل الايمان انما هو الشهادتان فجعل شهادتين شهادتين كما جعل في سائر الحقوق شاهدان فاذا أقر العبد لله عز و جل بالوحدانيه و أقر للرسول صلى الله عليه و آله بالرساله فقد أقر بجملة الايمان لان أصل الايمان انما هو الاقرار بالله

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٦

...

---

و برسوله و انما جعل بعد الشهادتين الدعاء الى الصلاه لان الاذان انما وضع لموضع الصلاه و انما هو نداء الى الصلاه في وسط الاذان و دعاء الى الفلاح و الى خير العمل و جعل ختم الكلام باسمه كما فتح باسمه «١».

و هو ضعيف بضعف اسناد الصدوق الى الفضل و قس عليه ما رواه أيضا «٢» فان السند مخدوش.

و منها: ما رواه محمد بن أبي

عمير أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن حى على خير العمل لم تركت من الاذان؟ قال: تريد العلّه الظاهره أو الباطنه؟ قلت:

اريدهما جميعا فقال: أما العلّه الظاهره فلنلا يدع الناس الجهاد اتكالا على الصلاه و أما الباطنه فان خير العمل الولايه فأراد من أمر بترك حى على خير العمل من الاذان أن لا يقع حث عليها و دعاء اليها «٣».

و هو ضعيف بابن قتيبه و عبد الواحد.

و منها ما رواه عبد السلام بن صالح الهروى «٤» و هو ضعيف بعباس بن عبد الله و منها: ما رواه يزيد بن الحسن عن موسى بن جعفر عن آبائه عن على عليهم السلام فى حديث تفسير الاذان انه قال فيه: الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله حى على الصلاه حى على الصلاه حى على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله لا إله الا

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٦

(٤) لاحظ ص: ٣٤٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٧

...

---

الله و ذكر فى الاقامه: قد قامت الصلاه «١» و هو ضعيف بمحمد بن عاصم و جمله من روايات الباب مرسله.

و أما الروايات المعبره سندا فهى قسمان: قسم يدل على أن التكبير فى أول الاذان أربع و التهليل فى آخره اثنان و من هذا القسم ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال: يا زراراه تفتح الاذان بأربع تكبيرات و تختمه بتكبيرتين و

تهليلتين «٢» و محمد بن اسماعيل الواقع في السند ابو الحسن البندقي النيشابوري و هذا لم يرو عنهم عليهم السلام.

و قسم يدل على أن التكبير في أول الاذان اثنان و الذى يدل عليه ما رواه صفوان الجمال قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الاذان مثنى مثنى و الاقامه مثنى مثنى «٣».

و ما رواه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاذان فقال:

تقول: الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله  
حى على الصلاه حى على الصلاه حى على الفلاح حى على الفلاح حى على خير العمل حى على خير العمل الله أكبر الله أكبر  
لا إله الا الله لا إله الا الله «٤».

و ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الاذان مثنى مثنى

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٨

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٨

و كذلك الاقامه الا أن فصولها أجمع مثنى الا التهليل في آخرها فمره و يزداد بعد الحيعلات قبل التكبير قد قامت الصلاه مرتين فتكون فصولها سبعة عشر (١).

---

و الاقامه واحده واحده «١».

فلا بد من الجمع بين هذه النصوص و الترجيح مع القسم الثانى فانها مخالفه للعامة و أكثر عددا و متأخره زمانا من حيث الصدور و لكن مع ذلك لا يمكن رفع اليد عن الطريق المألوف فانه حكى عن مفتاح الكرامه ان الشيعة فى الاعصار و الامصار فى الليل و النهار فى المجامع و الجوامع و رءوس المآذن يلهجون بالمشهور فلا يصغى



بعد ذلك الى قول القائل بالخلاف.

و يؤكد المدعى ما فى هذا المقام من التعبيرات فربما عبر بالإجماع و اخرى بمذهب علمائنا و ثالثه بمذهب الشيعة و رابعه بقول: عليه عمل الاصحاب أو الطائفة أو مذهب الاصحاب لا يعلم فيه مخالف أو الاصحاب لا يختلفون فيه فى كتب فتواهم.

(١) الدال على فصول الاقامه ما رواه اسماعيل الجعفى «٢» و ذكرنا أن السند ضعيف بالعبيدى و أما بقيه الروايات المعتبره فمفادها مغاير لهذا النحو المشهور عند الشيعة فان حديث صفوان الجمال «٣» يدل على التسويه بين الاذان و الاقامه فى الفصول و أن فصولهما مثنى مثنى و أما حديث معاويه بن وهب «٤» فيدل على أن الاقامه واحده واحده.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) لاحظ ص: ٣٤٣

(٣) لاحظ ص: ٣٤٧

(٤) لاحظ ص: ٣٤٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٤٩

و تستحب الصلاه على محمد و آل محمد عند ذكر اسمه الشريف (١) و اكمال الشهادتين بالشهاده لعلى عليه السلام بالولايه و امره المؤمنين فى الاذان و غيره (٢).

---

و ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الإقامه مره مره إلا قول الله أكبر الله أكبر فانه مرتان «١» يدل على أن الإقامه واحده واحده إلا قول الله أكبر فانه مرتان.

لكن الكلام فيها هو الكلام فى الاذان فانه أوضح من أن يخفى مضافا الى ما ذكر فى المقام من أنه حكى عليه الاجماع و انه مذهب العلماء و انه لا يختلف فيه الاصحاب و ان عليه عمل الاصحاب و عمل الطائفة و انه مذهب الشيعة و اتباعهم.

(١) و يدل عليه ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال: و صل على النبى صلى

اللّٰه عليه و آله كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان أو غيره «٢».

(٢) تدل على رجحان الاقتران بين ذكر على عليه السلام بامر المؤمنين و ذكر التوحيد و الشهاده عدّه نصوص منها ما رواه الطبرسى فى الاحتجاج قال: روى قاسم بن معاويه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام هؤلاء يروون حديثا فى معراجهم انه لما اسرى برسول الله رأى على العرش مكتوبا لا- إله الا الله محمد رسول الله ابو بكر الصديق فقال: سبحان الله غيروا كل شىء حتى هذا قلت نعم قال: ان الله عز و جل لما خلق العرش كتب عليه: لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل الماء كتب فى مجراه لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل الكرسي كتب على قوائمه لا إله الا الله محمد

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الاذان و الاقامه

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٠

...

---

رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل اللوح كتب فيه لا- إله الا- الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله اسرافيل كتب على جبهته لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله جبرئيل كتب على جناحيه لا إله الا- الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل السماوات كتب فى اكنافها لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل الارضين

كتب في أطباقها لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل الجبال كتب في رءوسها لا إله الا الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و لما خلق الله عز و جل الشمس كتب عليها لا- إله الا- الله محمد رسول الله على امير المؤمنين و هو السواد الذى ترونه فى القمر فاذا قال احدكم لا إله الا الله محمد رسول الله فليقل على امير المؤمنين عليه السلام «١».

و منها: ما روى من كتاب الفردوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله:

لما عرج بى الى السماء و عرضت على الجنة وجدت على أوراق الجنة مكتوبا:

لا إله الا الله محمد رسول الله على بن أبى طالب ولى الله الحسن و الحسين صفوه الله «٢».

و منها: ما رواه جابر بن عبد الله الانصارى عن على عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أتانى جبرئيل و قد نشر جناحيه فاذا فيها مكتوب:

لا إله الا الله محمد النبى و مكتوب على الاخر لا إله الا الله على الوصى «٣».

---

(١) الاحتجاج المطبوع فى المطبعة المرتضوية فى النجف الاشرف ١٣٥٠ ص ٨٣ و ٨٤

(٢) بحار الأنوار ج ٢٧ ص ٨ حديث: ١٧

(٣) نفس المصدر ص: ٩ حديث: ١٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥١

...

---

و منها: ما رواه أيضا قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ليله اسرى بى الى السماء امر بعرض الجنة و النار على فرأيتهما جميعا رأيت الجنة و ألوان نعيمها و رأيت النار و ألوان عذابها و على كل باب من أبواب الجنة الثمانية: لا- إله الا الله محمد رسول الله على

ولى الله «١».

و منها: ما رواه مروان بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: مسطور بخط جليل حول العرش: لا إله الا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين «٢».

و منها: ما رواه جابر الانصارى قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله ما بال أقوام يلوموننى فى محبتى لأخى على بن أبى طالب؟ فوالذى بعثنى بالحق نبيا ما أحببت حتى أمرنى ربى جل جلاله بمحبته ثم قال: ما بال أقوام يلوموننى فى تقديمى لعلى بن أبى طالب؟ فوعزه ربى ما قدمته حتى أمرنى عز اسمه بتقديمه و جعله أمير المؤمنين و أمير امتى و امامها.

ايها الناس: انه لما عرج بى الى السماء السابعة وجدت على كل باب سماء مكتوبا لا إله الا الله محمد رسول الله على بن أبى طالب أمير المؤمنين و لما صرت الى حجب النور رأيت على كل حجاب مكتوبا لا إله الا الله محمد رسول الله على بن أبى طالب أمير المؤمنين و لما صرت الى العرش وجدت على كل ركن من أركانه مكتوبا: لا إله الا الله محمد رسول الله على بن أبى طالب أمير المؤمنين «٣».

و منها ما رواه قاسم بن معاوية عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال: لما خلق الله عز و جل القمر كتب عليه لا إله الا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين و هو

---

(١) نفس المصدر ص: ١١ حديث: ٢٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٧

(٣) نفس المصدر ص: ١٢ حديث: ٢٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٢

...

---

السواد الذى تروونه «١».

و منها: ما روى عن الصادق عليه السلام قال فى تفسير قوله تعالى: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ»: الكلم الطيب قول

المؤمن: لا إله الا الله محمد رسول الله على ولى الله و خليفه رسول الله صلوات الله عليهما «٢».

و منها: ما رواه المفضل بن عمر فى حديث طويل عن الصادق عليه السلام فى كيفية ولاده فاطمه عليها السلام الى أن قال: فنظقت فاطمه عليها السلام بالشهادتين وقالت: اشهد أن لا إله الا الله و أن أبى رسول الله سيد الانبياء و أن بعلى سيد الاوصياء و ولدى سادة الاسباط «٣».

و منها: ما روى عن حكيمه فى كيفية ولاده الحجة عليه السلام حالكونه ساجدا على وجهه جاثيا على ركبتيه رافعا سبابتيه نحو السماء و هو يقول: اشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أن جدى رسول الله و أن أبى أمير المؤمنين «٤».

و منها: ما عن الرضا عليه السلام فى قوله تعالى: «إِلَيْهِ يَصِيرُ عَدُوُّ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» قال: الكلم الطيب هو قول المؤمن لا إله الا الله محمد رسول الله على ولى الله و خليفته حقا الحديث: «٥».

و منها: ما عن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: مكتوب على باب الجنة محمد رسول الله على أخو رسول الله الحديث «٦».

---

(١) بحار الأنوار ج ٥٨ ص: ١٥٦ حديث: ٦

(٢) تفسير الصافى ج ٤ ص: ٢٣٣

(٣) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢ حديث: ١

(٤) بحار الأنوار ج ٥١ ص ١٣

(٥) تفسير البرهان ج ٣ ص ٣٥٨ حديث: ٢

(٦) بحار الأنوار ج ٨ ص ١٣١ حديث: ٢٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٣

...

---

و منها: ما عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى حديث قال: و من اراد أن يتمسك بالعروة الوثقى فى الدنيا و الآخرة فليقل لا إله

الا الله محمد رسول الله على ولي الله الحديث «١»

و منها: ما فى زياره أهل القبور و هذا دعاء على عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم السلام على أهل لا إله الا الله من أهل لا إله الا الله الى أن قال: و احشرونا فى زمرة من قال لا إله الا الله محمد رسول الله على ولي الله «٢».

و منها فى البحار ج ٨ ص ١٧٤ فى ضمن الحديث ١٢ عن أبى ذر رحمه الله عن النبى صلى الله عليه و آله فى خبر المعراج الى ان قال و قد خلق الله جنه الفردوس و على بابها شجرة ليس فيها ورقة الا عليها مكتوب حرفان بالنور: لا إله الا الله محمد رسول الله على بن أبى طالب عروه الله الوثيقه، و حبل الله المتين و عينه فى الخلائق اجمعين و سيف نعمته على المشركين. فأقرئه منا السلام و قد طال شوقنا اليه الحديث.

و منها ما فيه أيضا ج ٨ ص ١٩١ حديث ١٦٧ عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن على بن أبى طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله ادخلت الجنة فرأيت على بابها مكتوب بالذهب: لا إله الا الله محمد حبيب الله على ولي الله، فاطمه أمه الله، الحسن و الحسين صفوه الله على مبغضيههم لعنه الله.

اضف الى ذلك كله ان ذكره فى الاذان و الاقامه رمزا و شعارا للشيعة و لا اشكال فى رجحان ذكره فيهما لكن لا بقصد كونه جزءا منهما.

---

(١) بحار الأنوار ج ٨ ص ١٤٤ حديث: ٦٧

(٢) بحار الأنوار ج ١٠٢ ص ٣٠١ حديث: ٣١

مبانى منهاج

### [الفصل الثالث: يشترط فيهما أمور]

#### الفصل الثالث:

يشترط فيهما أمور: الاول: النية ابتداء و استدماه و يعتبر فيها القربه (١).

و بعبارة اخرى: يمكن اثبات رجحانه بلا- كونه جزءا من الاذان و الاقامه بأن هذه الشهاده نحو ابراز ولاء بالنسبه الى ساحته المقدسه و لا اشكال فى حسن ابراز الولاء بالنسبه اليه و يؤكد المدعى ان هذه الشهاده ارغام لا نوف الذين يكون فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا.

و نعم ما قال سيد المستمسك قدس سره فى هذا المقام فى جملة كلام له: «بل ذلك فى هذه الاعصار معدود من شعائر الايمان و رمز الى التشيع فيكون من هذه الجهة راجحا شرعا بل قد يكون واجبا» (١).

و قال صاحب الجواهر: «بل لو لا تسالم الاصحاب لا مكن دعوى الجزئية بناء على صلاحية العموم لمشروعيه الخصوصية» (٢).

و عن المنظومه الطباطبائي قدس الله نفسه:

و أكمل الشهادتين بالتى قد اكمل الدين بها فى المله

(١) لا- اشكال فى أن الاذان للصلاه و كذلك الاقامه أمر ان عباديان يحتاجان الى قصد القربه لا من باب ان الاصل الاولى العباديه فانه خلاف ما حقق فى الاصول من أن مقتضى الاصل لفظيا و عمليا التوصليه بل من جهة التسالم و السيره الخارجيه و الارتكازيه الموجوده عند المتشرعه بحيث يكون أمرا واضحا بخلاف الاذان

---

(١) مستمسك العروه ج ٥ ص: ٥٤٥

(٢) جواهر الكلام ج ٩ ص: ٨٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٥

و التعيين مع الاشتراك (١) الثانى و الثالث: العقل (٢) و الايمان (٣) و فى الاجتزاء بأذان المميز و اقامته اشكال (٤).

---

الاعلامى فانه ليس عباديا لعدم الدليل عليه و ان كان فى النفس شى ء.

(١) مع الاشتراك و عدم التعيين اما يقع لكليهما و اما يقع لإحدهما



المردده و اما لإحداهما معينه أو مخيره و اما لا يقع لا لهذه و لا لتلك أما الوقوع لكليهما فخلافا ما استفيد من الدليل من أن لكل صلاه اذانا و اقامه و أما الثانى فلا واقع له فان المردد لا مصداق له و أما الثالث فترجيح بلا مرجح و أما الرابع فغير معهود فان المحقق فى الخارج اما يكون مصداقا للمأمور به أولا أما على الاول فنسأل من أنه لا يههما و أما على الثانى فأمر يحتاج الى دليل خارجى فان الظاهر من الأدله ان الاذان حين حصوله و تحققه يكون اذانا للصلاه الفلانيه و أما الخامس فهو المتعين بلا كلام.

(٢) ادعى عليه الاجماع و كونه مجنونا خلافا المعهود الشرعى فان المؤذن لو كان مجنونا يعد امرا مستنكرا مضافا الى أن لنا أن نقول: الدليل قاصر لشموله فانه لا دليل يدل على محبوبيه الاذان و الاقامه و يكون ذلك الدليل مطلقا يشمل المجنون أضف الى ذلك ان المجنون غير مكلف فلا دليل على صحه عمله.

(٣) يدل عليه ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الاذان هل يجوز أن يكون عن غير عارف؟ قال: لا يستقيم الاذان و لا يجوز أن يؤذن به الا رجل مسلم عارف فان علم الاذان و أذن به و لم يكن عارفا لم يجز اذانه و لا اقامته و لا يقتضى به «١».

مضافا الى أن الاذان و الاقامه أمران عباديان و يشترط فى العباده الايمان.

(٤) يمكن أن يقال: انه لا وجه للإشكال اذ بعد كون عمله شرعيا فلا مانع من

---

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

---

الرابع: الذكوريه للذكور فلا يعتد بأذان النساء و اقامتهن لغيرهن (١) حتى المحارم على الاحوط وجوبا (٢) نعم يجتري بهما لهن فاذا أمت المرأة النساء فأذنت و أقامت كفى (٣).

الخامس: الترتيب بتقديم الاذان على الاقامه (٤) و كذا بين

---

أن يشمل له الادله الا أن يدعى الانصراف فلا يكون سماع أذانه كافيا و يؤيد كونه مجزيا جملة من النصوص منها ما رواه ابن سنان (١).

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار «٢» و منها ما رواه طلحه بن زيد «٣» و منها: ما رواه غياث بن ابراهيم «٤».

(١) يمكن أن يقال: ان العمده فى دليل المنع عدم المعهوديه و استنكار أن تكون المرأة مؤذنه مضافا الى انصراف الدليل عن أذانه.

(٢) لعدم الدليل و هو يكفى للمنع و اتصاله عدم الاجزاء محكمه.

(٣) بلا- اشكال فان المفروض ان الجماعه مشروعه للنساء فما ثبت من الاحكام لجماعه الرجال فهو ثابت لجماعتهم حيث انه ليس فى جماعتهم تأسيس لحكم مغاير مضافا الى أنه لا- يتصور غيرها اذ المؤذن فى الجماعه اما امام الجماعه و أما أحد المأمومين و الرجل اذ أذن فلا بد أن يأتى بالمرأة و هو غير جائز.

(٤) قال فى الحقائق: «الظاهر انه لا خلاف و لا اشكال فى اشتراط الترتيب بين الاذان و الاقامه و بين فصول كل منهما» الى غيره من كلماتهم فى هذا المقام

---

(١) لاحظ ص: ٣٤١

(٢) لاحظ ص: ٣٤١

(٣) لاحظ ص: ٣٤١

(٤) لاحظ ص: ٣٤١

مبانی منهاج الصالحین، ج ۴، ص: ۳۵۷

فصول کل منهما (۱) فاذا قدم الاقامه اعادها بعد الاذان (۲) و اذا خالف

و يمكن الاستدلال عليه بالسيره فانها قائمه على هذا الترتيب و هذا النحو بلا اشكال و خلاف الترتيب يعد عند المتشرعه مستكرا.

و يدل عليه أيضا ما رواه زراره: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الاذان و قد دخل في الاقامه قال: يمضى قلت: رجل شك في الاذان و الاقامه و قد كبر قال: يمضى قلت: رجل شك في التكبير و قد قرأ قال: يمضى قلت:

شك في القراءه و قد ركع قال: يمضى قلت: شك في الركوع و قد سجد قال:

يمضى على صلاته ثم قال: يا زراره اذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء «١».

فانه يدل على أنه لو دخل في الاقامه يكون الشك في الاذان بعد الدخول في الغير المترتب عليه.

(١) النصوص الداله على الكيفيه تدل بالوضوح على الترتيب كما هو ظاهر واضح و يدل على المقصود ما رواه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من سها في الاذان فقدم أو أخر أعاد على الاول الذى أخره حتى يمضى على آخره «٢» مضافا الى دعاوى الاجماع نقلا و تحصيلا و السيره الخارجيه فالامر مسلم.

(٢) و هو مقتضى الترتيب المقرر بينهما.

(٣) فانه مقتضى لزوم رعايه الترتيب مضافا الى أنه صرح في روايه زراره المتقدمه آنفا.

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الخلل الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٨

فيعيد من الاول (١).

السادس: الموالاه بينهما و بين الفصول من كل منهما و بينهما و بين الصلاه فاذا أخل بها أعاد (٢).

السابع: العربيه و ترك اللحن (٣) الثامن: دخول

الوقت فلا يصحان قبله (٤) نعم يجوز تقديم الاذان قبل الفجر للأعلام (٥).

---

(١) اذ انتفاء الشرط يقتضى انتفاء المشروط فلا بد من الاعاده.

(٢) فانه لو لم تبق الصورة بحسب عرف المشرع يكون مرجعه الى انعدام الموضوع و البطلان فى هذا الفرض من القضايا الضرورية و ملخص الكلام انه لا اشكال بحسب السيره الخارجيه من الصدر الاول الى زماننا فى جميع الامصار و الاعصار رعايه الموالاه بهذا المقدار و ان الفصل الخارج عن المتعارف بين الفصول أو بينهما أو بين الاقامه و الصلاه يخل بالمقرر الشرعى.

(٣) فان النصوص صرحت بالكيفيه و لا يجوز التعدى فان التعدى عباره عن الاتيان بغير المأمور به و الملحون لا يكون مصداقا للمأمور به.

(٤) كما هو مقتضى القاعده الاولى فان الاذان الاعلامى للأعلام بالوقت و قبل الوقت لا موضوع له و الاذان للصلاه من مقدماتها و مرتبطه بها فلا معنى لان يؤتى به قبل وقتها و قس عليه الاقامه.

مضافا الى النص الخاص و هو ما رواه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: لا تنتظر بأذانك و اقامتك الا دخول وقت الصلاه و احذر اقامتك حدرا «١» لكن الروايه ضعيفه لضعف اسناد الصدوق الى معاويه بن وهب.

(٥) و من النصوص التى يمكن أن يستدل بها على المدعى ما رواه ابن سنان

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٥٩

...

---

قال: سألته عن النداء قبل طلوع الفجر قال: لا بأس و أما السنه مع الفجر و ان ذلك لينفع الجيران يعنى قبل الفجر «١».

و هذه الروايه لا بأس بها سنداً و دلالة اذ لا يبعد أن يستفاد منها ان النداء قبل

الفجر لا بأس به لكن السنه المقرره من قبل الشارع أن يؤذن بعد دخول الوقت و مثله فى الدلاله على المقصود بالتقريب الذى ذكرنا حديثه الاخر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ان لنا مؤذنا يؤذن بليل قال: أما ان ذلك ينفع الجيران لقيامهم الى الصلاه و أما السنه فانه ينادى مع طلوع الفجر و لا يكون بين الاذان و الاقامه الا الركعتان «٢».

و منها ما رواه عمران بن على قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاذان قبل الفجر فقال: ان كان فى جماعه فلا و اذا كان وحده فلا بأس «٣».

لكن المراد من الروايه غير واضح و يمكن أن تكون اشاره الى أنه لو كان فى جماعه يكون اذانه موجبا للإغراء بالجهل فلا يجوز و أما لو كان وحده فلا مانع من التقديم حيث انه لا يترتب عليه محذور.

و منها: ما رواه معاويه بن وهب «٤».

و منها: ما أرسله الصدوق «٥» و منها ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان بلال يؤذن للنبي صلى الله عليه و آله و ابن أم مكتوم و كان

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

(٤) لاحظ ص: ٣٥٨

(٥) الوسائل الباب ٨ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٠

### **[الفصل الرابع مستحبات الأذان و الإقامه و مكروهاتهما]**

الفصل الرابع يستحب فى الاذان الطهاره من الحدث (١).

---

أعمى يؤذن بالليل و يؤذن بلال حين يطلع الفجر «١».

و منها ما رواه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: هذا ابن أم مكتوم و هو يؤذن بليل فاذا

أذن بلال فعند ذلك فأمسك

يعنى فى الصوم «٢».

و حديث معاويه ضعيف لضعف اسناد الصدوق اليه و مرسل الفقيه ضعيف بالارسال و فى المعتبر من الروايات غنى و كفايه فلا يبعد ان ما أفاده تام.

(١) لما عن دعائم الإسلام مرسلًا عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر و يكون على طهر أفضل و لا يقيم الا على طهر «٣» و السند مخدوش و أما بالنسبة الى الاقامه فيدل عليه ما رواه زراره «٤».

و ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء و لا يقيم الا و هو على وضوء «٥».

و ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن تؤذن و أنت على غير طهور و لا تقيم الا و أنت على وضوء «٦» و غيرها من الروايات الواردة فى

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٨ من أبواب الاذان الاقامه الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٣٣٠

(٥) الوسائل الباب ٩ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٦) نفس المصدر الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦١

و القيام (١) و الاستقبال (٢).

---

الباب ٩ من أبواب الأذان و الاقامه من الوسائل.

(١) و استدلل عليه فى الأذان بما رواه عمران قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الأذان جالسا قال: لا يؤذن جالسا الا راكب أو مريض «١» و السند مخدوش بمحمد بن سنان مضافا الى التصريح بالجواز فى حديث زراره «٢» و غيره مما ورد فى الباب ١٣ من أبواب الأذان و الاقامه من الوسائل فلاحظ.



و أما فى الاقامه فاستدل عليه بما رواه محمد بن

مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يؤذن الرجل و هو قاعد؟ قال: نعم و لا يقيم الا و هو قائم «٣» و يدل عليه ما رواه ابن سنان «٤» و ما رواه أحمد بن محمد «٥» فلا اشكال فى استحبابه بل مقتضى القاعده اشتراطها به فانه لا وجه لرفع اليد عن ظهور هذه الأخبار فى الاشتراط.

(٢) استدل عليه فى الأذان بخبر دعائم الإسلام عن على عليه السلام قال: يستقبل المؤذن القبلة فى الأذان و الاقامه فاذا قال: حى على الصلاه، حى على الفلاح حول وجهه يمينا و شمالا «٦».

و الروايه ساقطه بالارسال و موافقه للتقيه فانها موافقه لقول الشافعى مضافا الى ما دل على عدم الاشتراط لاحظ ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١١

(٢) لاحظ ص: ٣٣٠

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٥

(٤) لاحظ ص: ٣٣٠

(٥) لاحظ ص: ٣٣١

(٦) بحار الأنوار ج ٨٤ ص: ١٥٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٢

و يكره الكلام فى أثناءه (١).

---

قلت له: يؤذن الرجل و هو على غير القبلة؟ قال: اذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا بأس «١».

و ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن رجل يفتتح الأذان و الاقامه و هو على غير القبلة ثم استقبل القبلة؟ قال لا بأس «٢».

و أما فى الاقامه فاستدل بما رواه يونس الشيبانى «٣» و الروايه ساقطه فان ابن عقبه لم يوثق و هكذا الكلام فى حديث سليمان بن صالح «٤» فان ابن عقبه فى السند.

(١) أما التكلم فى أثناء الأذان فيدل على جوازه ما رواه عمرو

بن أبي نصر قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيتكلم الرجل في الأذان؟ قال: لا بأس قلت: في الإقامة؟ قال: لا «٥» و ما رواه أيضا «٦».

و يدل على المنع ما رواه حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه جميعا عن جعفر بن محمد عن آبائه في وصيه النبي لعل عليه السلام أنه قال: و كره الكلام بين الأذان و الإقامة في صلاه الغداة «٧» و اسناد الصدوق اليهما ضعيف مضافا الى الاشكال في الدلالة.

---

(١) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الاذان و الإقامة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٣٣٠

(٤) لاحظ ص: ٣٢٩

(٥) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الاذان و الإقامة الحديث: ٤

(٦) نفس المصدر الحديث: ١١

(٧) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٣

...

---

و ما رواه سماعه قال: سأله عن المؤذن أ يتكلم و هو يؤذن؟ قال: لا بأس حين (حتى) يفرغ من أذانه «١».

و العرف أما لا- يرى تعارضا بين الروايتين بأن نقول: الجمع بين الروايتين يقتضى كراهه الكلام بين الأذان و أما يرى المعارضه بين الخبرين أما على الأول فالنتيجه كراهه الكلام كما فى المتن و أما على الثانى فحيث أن العامه قائلون بالكراهه فمقتضى القاعده التساقط و القاعده الأوليه تقتضى الجواز بلا كراهه فما أفاده فى المتن غير سديد.

لا- يقال: أن العامه القائلين بالكراهه قائلون بالجواز فما دل على الجواز موافق لهم فالترجيح مع ما دل على المنع فانه يقال: ان المستفاد من روايه الجواز الجواز بالمعنى الأخص و الكراهه جواز بالمعنى الأعم فلا تكون روايه الجواز موافقه معهم فلا ترجيح

فى البين مضافا الى أن الروايه المشار اليها لا يعلم أن الصادر من الامام

عليه السلام لفظ (حين) أو لفظ (حتى) فانه على الثانى يكون دالا على الجواز فلا دليل على المنع اذ مع اجمال الروايه لا يمكن الأخذ بها و جعلها مستنده للحكم الشرعى كما هو ظاهر.

و كتب فى هامش جامع الأحاديث للبروجردى قدس سره ج ٢ ص ٢٣٠ الطبع القديم «و فى حاشيه التهذيب المخطوط أن هذه الكلمه بخط الشيخ رحمه الله مردده بين حتى و حين».

هذا بالنسبه الى الأذان و أما بالنسبه الى الاقامه فالنصوص متعارضه فمنها ما يدل على المنع عن التكلم لاحظ ما رواه عمرو بن أبى نصر «٢».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) لاحظ ص: ٣٦٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٤

و كذلك الاقامه بل الظاهر اشتراطها بالطهاره و القيام (١) و تشتد كراهه الكلام بعد قول المقيم قد قامت الصلاه (٢) الا فيما

---

و منها ما يدل على الجواز لاحظ ما رواه ابن أبى عمير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم فى الاقامه؟ قال نعم فاذا قال المؤذن قد قامت الصلاه فقد حرم الكلام على أهل المسجد الا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى و ليس لهم امام فلا بأس أن يقول بعضهم ببعض (لبعض) تقدم يا فلان «١».

و ما رواه حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاه؟ قال: نعم «٢».

و ما رواه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: أ يتكلم الرجل بعد ما تقام الصلاه؟ قال: لا بأس «٣». و ما رواه الحلبي «٤».

و حيث ان العامه قائلون بالكراهه فلا- ترجيح لأحد الطرفين و مقتضى التعارض التساقط و النتيجة هو الجواز هذا مبنى على التعارض

و أما لو قلنا بأن مقتضى الجمع الحمل على الكراهه فلا تعارض و النتيجة أيضا الجواز مع الكراهه.

(١) قد ظهر الحال فيما يتعلق بالاقامه فلاحظ.

(٢) فانه فصل فى حديث ابن أبى عمير «٥» ما قبل هذا القول و بعده و لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تتكلم اذا أقيمت

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٧

(٢) المصدر السابق الحديث: ٩

(٣) عين المصدر الحديث: ١٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٨

(٥) مر آنفا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٥

يتعلق بالصلاه (١) و يستحب فيهما التسكين فى أواخر فصولهما (٢) مع التأنى فى الاذان و الحذر فى الاقامه (٣) و الافصاح بالالف و الهاء من لفظ الجلاله (٤).

---

الصلاه فانك اذا تكلمت أعدت الاقامه «١» فالحق أن يعبر بشده الكراهه اذ مقتضى الجمع على هذا المسلك الالتزام بالكراهه مطلقا و بشدتها بعد هذا القول.

(١) لاحظ ما رواه ابن أبى عمير «٢» لكن يشكل التعدى عن مورد النص.

(٢) و تدل عليه روايه خالد بن نجيع عنه عليه السلام انه قال: و الاذان و الاقامه مجزومان «٣» و قال ابن بابويه: و فى حديث آخر موقوفان «٤» و السند ضعيف بخالد نعم يدل على المدعى فى الاذان ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الاذان جزم بافصاح الالف و الهاء و الاقامه حذر «٥» فان قوله عليه السلام «الاذان جزم بافصاح الالف و الهاء» معناه بحسب الظاهر أن الجزم فى الاذان مطلوب مع الافصاح المذكور.

(٣) و يدل عليه ما رواه الحسن بن السرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

الاذان ترتيل و الاقامه حدر «٦» و السند ساقط بمحمد بن



سنان نعم يدل على الحذر فى الاقامه ما رواه زراره «٧».

(٤) و تدل عليه روايه زراره المتقدمه آنفا.

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٣٦٤

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الاذان الاقامه الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٢

(٦) نفس المصدر الحديث: ٣

(٧) مر آنفا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٦

و وضع الاصبعين فى الاذنين فى الاذان (١) و مد الصوت فيه و رفعه اذا كان المؤذن ذكرا (٢) و يستحب رفع الصوت أيضا فى الاقامه الا انه دون الاذان (٣) و غير ذلك مما هو مذكور فى المفصلات (٤).

### [الفصل الخامس من ترك الأذان و الإقامه أو أحدهما عمدا]

#### إشاره

الفصل الخامس من ترك الاذان و الاقامه أو احدهما عمدا حتى أحرم للصلاه لم يجز له قطعها و استئنافها على الاحوط (٥) و اذا تركهما عن نسيان

---

(١) لروايه الحسن بن السرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من السنه اذا أذن الرجال أن يضع اصبعيه فى اذنيه «١».

(٢) و يدل عليه ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أذنت فلا تخفین صوتك فان الله يأجرك مد صوتك فيه «٢» و غيره مما ورد فى الباب ١٦ من أبواب الاذان و الاقامه من الوسائل.

(٣) لروايه معاويه بن وهب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الاذان فقال:

اجهر به و ارفع به صوتك و اذا أقمت فدون ذلك «٣» لكن اسناد الصدوق الى ابن وهب مخدوش.

(٤) فراجع.

(٥) لان قطع الصلاه حرام و لا مجال لارتكاب الحرام مقدمه لتدارك المندوب لاحظ ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت

فى صلاه الفريضة فرأيت غلاما لك قد أبى أو غريما لك عليه مال أو حيه تتخوفها على نفسك

---

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ١ و ٢

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الاذان و الاقامه الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٧

يستحب له القطع لتداركهما ما لم يركع (١) و اذا نسي الاقامه وحدها

---

فاقطع الصلاه فاتبع غلامك أو غريمك و اقتل الحيه «١» فان مقتضى مفهوم الشرطيه عدم جواز القطع.

(١) النصوص الوارده فى هذا الباب مختلفه فمنها ما يدل على أنه لو نسي الاذان و الاقامه قبل الدخول فى الركوع يرجع و يتدارك لاحظ ما رواه الحلبي «٢»

و منها: ما فصل بين الدخول فى القراءه و عدمه لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: فى الرجل ينسى الاذان و الاقامه حتى يدخل فى الصلاه قال: ان كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على النبى صلى الله عليه و آله و ليقيم و ان كان قد قرأ فليتم صلاته «٣» و ما رواه حسين بن أبى العلاء «٤»

فيقع التعارض بين هذين القسمين و مقتضى التعارض التساقط و المستفاد من خبر على بن يقطين «٥» انه لو نسي الاقامه فما دام لم يفرغ من الصلاه يجوز له أن يعيد و حيث ان الروايه عن موسى بن جعفر عليه السلام تقدم على غيرها عند المعارضه لكونها أحدث و تنسخ ما قبلها.

و عليه نقول: لو نسي الاقامه و تذكر فى الاثناء يجوز له الرجوع و التدارك كما أنه كذلك لو نسي الاذان و الاقامه كليهما و أما لو نسي الاذان وحده فلا يجوز له أن يرجع

و يتدارك إذ قد مر آنفا أن حرمه الإبطال مستفاده من النص فلا يجوز إبطال الصلاة.

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب قواطع الصلاة الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٣٢٧

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الاذان و الاقامة الحديث: ٤

(٤) لاحظ ص: ٣٢٩

(٥) لاحظ ص: ٣٢٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٨

فالظاهر استحباب القطع لتداركها اذا ذكر قبل القراءة (١).

### **[إيقاظ و تذكير]**

إيقاظ و تذكير قال الله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) و قال النبي و الائمه عليهم أفضل الصلاة و السلام كما ورد في أخبار كثيرة: انه لا يحسب للعبد من صلاته الا ما يقبل عليه منها (٣) و انه لا يقدم أحدكم على الصلاة متكاسلا و لا ناعسا (٤) و لا يفكرن في نفسه (٥) و يقبل بقلبه على ربه (٦) و لا يشغله بأمر الدنيا (٧) و ان الصلاة وفاده على الله تعالى و ان العبد قائم فيها بين يدي لله تعالى فينبغي أن يكون قائما مقام العبد الذليل الراغب الراهب الخائف الراجي المسكين المتضرع (٨) و أن يصلي صلاه مودع يرى أن لا يعود اليها أبدا (٩) و كان على بن الحسين عليه السلام اذا قام في الصلاة كأنه ساق شجره لا

---

(١) قد ظهر الحال مما تقدم فراجع.

(٢) المؤمنون / ١

(٣) بحار الأنوار ج ٨٤ ص ٢٥٢ حديث: ٤٨

(٤) نفس المصدر ص: ٢٣١ حديث: ٤ و ص ٢٣٩ حديث: ٢١

(٥) نفس المصدر ص ٢٣٩ حديث: ٢١

(٦) روضه المتقين ج ٢ ص: ٤٤

(٧) بحار الأنوار ج ٨٤ ص: ٢٤ حديث ٢٤

(٨) نفس المصدر ص ٢٤٧ حديث: ٣٩

(٩) نفس المصدر ص ٢٣٣ حديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٦٩

يتحرك منه الا ما حركت الريح

منه (١) و كان أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام اذا قاما الى الصلاه تغيرت ألوانهما مره حمرة و مره صفرة و كأنهما يناجيان شيئا يريانه (٢) و ينبغى أن يكون صادقا فى قوله:

(اياك نعبد و اياك نستعين) فلا- يكون عابدا لهواه و لا مستعينا بغير مولاه و ينبغى اذا أراد الصلاه أو غيرها من الطاعات أن يستغفر الله تعالى و يندم على ما فرط فى جنب الله ليكون معدودا فى عداد المتقين الذين قال الله تعالى فى حقهم إِنَّهُمْ يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٣) وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ و هو حسبنا و نعم الوكيل و لا- حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم (٤).

## [المبحث الثانى فى ما يجب فى الصلاه]

### إشاره

المبحث الثانى فى ما يجب فى الصلاه و هو أحد عشر: النيه و تكبيره الاحرام و القيام و القراءه و الذكر و الركوع و السجود و التشهد و التسليم و الترتيب و الموالاه (٥).

---

(١) نفس المصدر ص: ٢٢٨

(٢) نفس المصدر ص: ٢٤٨

(٣) المائدة/ ٢٧

(٤) لا اشكال فيما أفاده.

(٥) قال المحقق قدس سره فى الشرائع: «فالواجبات ثمانية» و قال العلامة فى التبصره: «الواجبات ثمانية: النيه، تكبيره الاحرام، القيام، القراءه، الركوع،

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٠

...

---

السجود، التشهد، السلام».

و لعل ما ذكره العلمان أحسن مما ذكره الماتن اذ لو كان الغرض عد مطلق الواجبات لكان عليه ذكر الطمأنينه و الاعتماد على المساجد و غيرهما و ان كان المراد عد الواجبات العرضيه تعين عدم الذكر و الترتيب و الموالاه و الامر سهل.

ثم انه لا اشكال ولا خلاف فى أن النيه من واجبات الصلاه بل وجوبها من الضروريات فهذا المقدار لا مجال لأن يبحث

فيه انما الكلام فى أنها شرط - كما عليه جماعه - أو هى جزء كما عليه آخرون؟.

قال سيد المستمسك قدس سره: انها ليست جزءا و لا- شرطا لأنها ليست اختياريه فلا يمكن أن يتعلق الأمر بها فالمأمور به لا يكون مركبا منها و من غيرها و لا يكون مشروطا بها اذ لا فرق فى عدم امكان تعلق الأمر بغير المقدور أعم من أن يكون بلحاظ جزئه أو بلحاظ قيده».

و يرد عليه أنه يلزم الجبر و سد باب التكاليف و هو كما ترى و حل الاشكال بأن الاراده و ان لم تكن باراده أخرى و الا يلزم التسلسل لكن اختياريه كل فعل بالاراده و اختياريه الاراده بنفسها و لقد حققنا ما عندنا فى مسأله الجبر و الاختيار فى بحث الأصول.

و أفاد المحقق الهمداني قدس سره فى هذا المقام بأنه لو لم تكن شرطا لزم صحه الأفعال الصلاتيه عند عرائها عن القصد.

و يرد عليه: أنه لا شبهه و لا اشكال فى أن الأفعال الصلاتيه لا بد من تقارنها مع القصد و النيه انما الكلام فى أنها جزء أو شرط.

و كيف كان يمكن اثبات الشرطيه بنحوين: أحدهما: الروايات فمن تلك الروايات ما رواه القداح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧١

و الاركان- و هى التى تبطل الصلاه بنقيصتها عمدا و سهوا- خمس: النيه و التكبير (١) و القيام و الركوع و السجود و البقيه أجزاء

---

عليه و آله: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم «١».

و منها: ما رواه على بن أسباط عنهم عليهم السلام قال فيما وعظ الله به عيسى عليه السلام الى أن قال له: كل يوم



خمس صلوات متواليات ينادى الى الصلاه كداء الجيش بالشعار و يفتتح بالتكبير و يختتم بالتسليم «٢».

و غيرهما من الروايات المذكوره فى الباب: ١ من أبواب التسليم و الباب ١ من أبواب تكبيره الاحرام من الوسائل، فان مفاد هذه النصوص أن أول الصلاه التكبير و الحال أنه لو كانت النيه جزءا من الصلاه لكان حق التعبير خلافه بأن يقال: أول الصلاه النيه.

ثانيهما: أنه لا- شبهه فى أن أفعال الصلاه لا بد من انبعاثها عن الاراده القريبه و أما دخل الاراده بنحو الجزئيه أو الشرطيه فأمر مجهول و لا- دليل على كونها جزءا فعلى تقدير استلزام الجزئيه لكلفه زائده يدفع الزائد بالأصل كما هو المقرر عند الشك و الذى يهون الخطب أنه لا يترتب عليه أثر مهم.

ثم ان الظاهر أن النيه ركن بمعنى أن نقصانها يوجب البطلان بلا فرق بين العمد و السهو قال فى الجواهر: «و على كل حال فهى ركن فى الصلاه اجماعا منا محصلا و منقولا مستفيضا أو متواترا بل من العلماء كافه» الى آخر كلامه رفع فى علو مقامه.

(١) كون التكبيره ركنا بهذا المعنى محل اشكال فانه يحتمل أن يكون زيادتها عن سهو لا توجب البطلان و قد كتب الماتن فى هامش العروه فى هذا المقام:

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب التسليم الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٢

غير ركنيه لا تبطل الصلاه بنقصها سهوا و فى بطلانها بالزيادة تفصيل يأتى ان شاء الله تعالى (١)

## [الفصل الأول فى النيه]

### اشاره

فهنا فصول: الفصل الاول فى النيه و قد تقدم فى الوضوء انها القصد الى الفعل على نحو يكون الباعث اليه امر الله تعالى (٢) و لا يعتبر التلفظ بها (٣) و لا اخطار

«الأقوى أن زياده تكبيره الاحرام سهوا لا توجب البطلان». و تحقيق هذا الفرع موكول الى بحثه فانتظر.

(١) و يأتي إن شاء الله شرح كلام الماتن.

(٢) و تقدم الكلام هناك فراجع.

(٣) عن التذكرة «أنه اجماعى» و نقل عن البيان: «أن الأقرب كراهته لأنه احداث شرع و كلام بعد الاقامه».

و فيه: أن لازم كونه احداث شرع حرمة لأنه بدعه و كيف كان لا دليل على وجوبه بل مقتضى الأصل الاجتهادى و العملى عدم وجوبه بل فى بعض الموارد يكون مفسدا كما لو تلفظ بالنيه فى صلاه الاحتياط فانه بناء على كونها من الصلاه فالتكلم ما بينهما يفسدها.

الا أن يقال: بأن دليل المنع منصرف عن مثله و فى المنع اشكال اذ لا يصدق عليه الذكر و لا يكون قرآنا و ملخص الكلام انه لا دليل على وجوب التلفظ نعم التلبيه فى الحج مورد لفتوى و الاصحاب النص و لا يرتبط بالمقام.

(٤) لا- دليل على وجوب الاخطار فان المقدار اللازم أن يؤتى بالصلاه مع القصد و نيه التقرب فلو حصل هذا المعنى و لو مع عدم الاخطار يكفى و مما يؤكد المدعى بل يدل عليه ان القائل بوجوب الاخطار يكتفى به حدوثا و لا يشترط الاستدامه بهذا المعنى و الحال انه لا فرق بين الجزء الاول من الصلاه و بقيه

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٣

...

أجزائها.

و ملخص الكلام فى المقام: ان عنوان الاختياريه و القريبه يحصل بالداعى و الزائد عليه منفى بالاصل و الاطلاق المقامى المنعقد فى صحيحه حماد بن عيسى أنه قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام يوما تحسن أن تصلى يا حماد؟ قال: قلت يا سيدى أنا أحفظ كتاب حريز

فى الصلاة قال: فقال عليه السلام: لا عليك قم فصل قال:

فقمتم بين يديه متوجها الى القبلة فاستفتحت الصلاة و ركعت و سجدت فقال عليه السلام: يا حماد لا تحسن أن تصلى ما أقبح بالرجل (منكم) أن يأتى عليه ستون سنه أو سبعون سنه فما يقيم صلاه واحده بحدودها تامه.

قال حماد: فأصابنى فى نفسى الذل فقلت: جعلت فداك فعلمنى الصلاة فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه قد ضم أصابعه و قرب بين قدميه حتى كان بينهما ثلاثه أصابع مفرجات و استقبال بأصابع رجله (جميعاً) لم يحرفهما عن القبلة بخشوع و استكانه فقال: الله أكبر ثم قرأ الحمد بترتيل و قل هو الله أحد ثم صبر هنيهة بقدر ما تنفس و هو قائم ثم قال:

الله اكبر و هو قائم ثم ركع و ملأ كفيه من ركبتيه مفرجات ورد ركبتيه الى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صبت عليه قطره ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره و تردد ركبتيه الى خلفه و نصب عنقه و غمض عينيه ثم سبح ثلاثا بترتيل و قال:

سبحان ربى العظيم و بحمده ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده ثم كبر و هو قائم و رفع يديه حيال وجهه و سجد و وضع يديه الى الارض قبل ركبتيه و قال: سبحان ربى الاعلى و بحمده ثلاث مرات و لم يضع شيئاً من بدنه على شىء منه و سجد على ثمانيه أعظم: الجبهه و الكفين و عيني الركبتين و أنا مل ابهامي الرجلين و الانف فهذه السبعه فرض و وضع الانف على

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٤

و لانيه الوجوب

و النذب (١) و لا تميز الواجبات من الاجزاء عن مستحباتها (٢) و لا غير ذلك من الصفات و الغايات بل يكفى الاراده الاجماليه المنبعثه عن أمر الله تعالى المؤثره فى وجود الفعل كسائر الافعال الاختياريه الصادره عن المختار المقابل للساهى و الغافل (٣).

---

الارض سنه و هو الارغام ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالسا قال: الله أكبر ثم قعد على جانبه الا يسر و وضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى و قال: استغفر الله ربى و أتوب اليه ثم كبر و هو جالس و سجد الثانيه و قال كما قال فى الاولى و لم يستعن بشىء من بدنه على شىء منه فى ركوع و لا سجود و كان مجنحا و لم يضع ذراعيه على الارض فصلى ركعتين على هذا ثم قال: يا حماد هكذا صل و لا تلتفت و لا تعث بيديك و أصابعك و لا تبرز عن يمينك و لا (عن) يسارك و لا بين يديك «١» التى عين فيها ما هو لازم فى الصلاه و هى تقتضى عدم وجوب الاخطار.

بل لنا أن نقول ان السيره الجاريه الخارجيه قائمه على الاكتفاء بهذا المقدار من النيه و لا يلتزمون بالاخطار مضافا الى أنه لو كان واجبا لشاع و ذاع و لم يكن موردا للرد و الايراد و النفى و الاثبات.

(١) فانه قد حقق فى محله ان قصد الوجه غير واجب بل يكفى فى صحه العباده اتيانها بداعى الامتثال فما عن المشهور من لزوم قصده لا وجه له.

(٢) لما حقق فى محله من عدم وجوب قصد التميز.

(٣) لعدم الدليل على وجوبه و مقتضى الاطلاق اللفظى و الاصل العملى عدم وجوبه.

---

(١) الوسائل الباب

١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٥

### [مسألة ٧٢: يعتبر فيها الإخلاص]

(مسألة ٧٢): يعتبر فيها الإخلاص فاذا انضم الى امر الله تعالى الرياء بطلت الصلاة و كذا غيرها من العبادات (١).

(١) كما هو المشهور فيما بين القوم بل نقل عن غير واحد من الاصحاب دعوى الاتفاق عليه الا من السيد فى الانتصار فانه قدس سره - على ما نقل عنه - ذهب الى عدم بطلان العباده لو أتى بها رياء و خلافه لا يضر بالتسالم بين الاصحاب و قد دلت على المدعى جملة من الروايات:

منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه صلوات الله عليهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: يؤمر برجال الى النار الى أن قال: فيقول لهم خازن النار: يا أشقياء ما كان حالكم؟ قالوا: كنا نعمل لغير الله فقبل لنا: خذوا ثوابكم ممن عملتم له «١».

و منها: ما رواه يزيد بن خليفة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما على أحدكم لو كان على قله جبل حتى ينتهى اليه أجله أ تريدون تراؤون الناس؟ ان من عمل للناس كان ثوابه على الناس و من عمل لله كان ثوابه على الله ان كل رياء شرك «٢».

و منها: ما رواه السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: ان الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجا به فاذا صعد بحسناته يقول الله عز و جل: اجعلوها فى سجين انه ليس اياى أراد به «٣».

و منها: ما رواه يزيد بن خليفة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كل رياء شرك انه من عمل للناس كان ثوابه على الناس

و من عمل لله كان ثوابه على

---

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب مقدمه العبادات الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٦

سواء كان الرياء في الابتداء أم في الاثناء (١) و في تمام الاجزاء أم في بعضها الواجبه (٢) و في ذات الفعل أم بعض قيوده مثل أن يرأى في صلاته جماعه أو في المسجد أو في الصف الاول أو خلف الامام الفلاني أو أول الوقت أو نحو ذلك (٣) نعم في بطلانها بالرياء في

---

الله «١».

و منها: ما رواه عقبه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اجعلوا أمركم هذا لله و لا تجعلوه للناس فانه ما كان لله فهو لله و ما كان للناس فلا يصعد الى الله «٢» و منها غيرها المذكور في الباب ١٢ من أبواب مقدمه العبادات من الوسائل.

(١) اذ تبطل نيته بقاء بالرياء.

(٢) الظاهر ان ما أفاده تام فان الرياء في الجزء في مثل الصلاه يوجب البطلان لا من جهة ان الرياء في الجزء يوجب كون الكل رأيا بل من باب ان الرياء فيه يوجب بطلانه فاذا بطل لا يكون قابلا للجزئية و المفروض انه أتى به بقصد الجزئية فيكون زياده و الزيادة في الصلاه تقتضي بطلانها و هذا بخلاف ما لا يكون كذلك كالأذان مثلا.

(٣) اذ المفروض ان الفرد من المأتي به معنون بعنوان الرياء بل يمكن أن يقال: بأن الفرد المفروض ليس فيه داع قربي فان الداعي في اتيانه الرياء المحض فالفساد فيه من ناحيه فقدان القربه مضافا الى وجود المانع.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٧

الاجزاء المستحبه مثل القنوت أو زياده التسبيح

أو نحو ذلك اشكال (١).

بل الظاهر عدم البطالان بالرياء بما هو خارج عن الصلاه مثل ازاله الخبث قبل الصلاه و التصديق في اثائها (٢) و ليس من الرياء المبطل ما لو أتى بالعمل خالصا لله و لكنه كان يعجبه أن يراه الناس (٣).

---

(١) بتقريب: انه لا وجه للبطالان اذ الجزء المستحبى لا جزء للماهيه و لا جزء للفرد بل أمر مستحبى ظرفه الواجب.

و يرد عليه: انه لو لم يكن جزءا فكيف يوجب تأكد مطلوبيته فانه على الظرفيه لا يرتبط بالعمل بل أمر مستقل لوحظ على حياله و الظاهر ان الجزء المستحبى جزء غايه الامر جزء استحبابى و لا منافاه بين كون شىء جزءا للواجب و بين كونه مستحبا فكما ان الصلاه بحسب الحقيقه على أقسام قسم قصر و قسم تام قسم منها صلاه الآيات و قسم منها صلاه العيدين الى غيرها من الاقسام كذلك قسم من الصلاه خال عن المستحب و قسم منها مشتمل على الجزء الاستحبابى فما أفاده فى المتن غير تام و يتضح ما ذكرنا بملاحظه المركبات الخارجيه فان السرداب مثلا ليس مقوما للدار و لكن على فرض وجوده يعد جزءا منها.

(٢) كما هو ظاهر لعدم الارتباط بين الامرين.

(٣) لعدم المقتضى للبطالان مضافا الى أنه منصوص فان ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يعمل الشىء من الخير فيراه انسان فيسره ذلك قال: لا بأس ما من أحد الا و هو يحب أن يظهر له فى الناس الخير اذا لم يكن صنع (تصنع ل) ذلك لذلك «١» دال على الصحه.

---

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب مقدمه العبادات الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٨

كما أن الخطور القلبي لا



يبطل الصلاه خصوصا اذا كان يتأذى بهذا الخطور (١) و لو كان المقصود من العباده امام الناس رفع الذم عن نفسه أو ضرر آخر غير ذلك لم يكن رياء و لا مفسدا (٢) و الرياء المتأخر عن العباده لا يبطلها كما لو كان قاصدا الاخلاص ثم بعد اتمام العمل بدا له أن يذكر عمله (٣) و العجب لا يبطل العباده سواء كان متأخرا أم مقارنا (٤).

---

(١) لان الخطور لا يوجب تعنون العمل بالرياء فلا وجه للبطلان كما لا وجه لحرمة في نفسه.

(٢) كما هو ظاهر أما عدم كونه رياء فواضح و أما عدم كونه مفسدا فلعدم دليل على الفساد.

(٣) لعدم الدليل على الابطال.

(٤) لعدم الدليل على البطلان و في المقام جمله من الروايات ربما يقال: بأنه يستفاد منها البطلان منها: ما رواه علي بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام قال:

سألته عن العجب الذي يفسد العمل فقال: العجب درجات منها أن يزين للعبد سوء عمله فيراه حسنا فيعجبه و يحسب أنه يحسن صنعا و منها أن يؤمن العبد بربه فيمن على الله عز و جل و لله عليه فيه المن «١».

و لا دلالة في هذه الروايه على المدعى بوجه كما هو ظاهر اذ المذكور في الحديث مورد ان احدهما ان يرتكب الشخص السيئه و يتصور حسنهما و من الظاهر أن فعل السيئه لا يوجب بطلان العباده نعم يمكن أن يكون موجبا للحبط ثانيهما

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب مقدمه العبادات الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٧٩

**[مسألة ٧٣: الضمائم الأخر غير الرياء إن كانت محرمة و موجهة لحرمة العباده أبطلت العباده]**

(مسألة ٧٣): الضمائم الأخر غير الرياء ان كانت محرمة و موجهة لحرمة العباده أبطلت العباده (١) و الا فان كانت راجحه أو مباحه فالظاهر صحة العباده اذا كان

أن يؤمن بالله و ظاهر ان الايمان به تعالى لا ينقسم الى الصحيح و الفاسد فانه لا يتصور فيه مضافا الى أنه على فرض الالتزام به يختص بذلك المورد.

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أتى عالم عابدا فقال له: كيف صلاتك؟ فقال: مثلى يسئل عن صلاته؟ و أنا أعبد الله منذ كذا و كذا قال: فكيف بكائك؟ فقال: أبكى حتى تجرى دموعى فقال له العالم:

فان ضحكك و أنت خائف أفضل من بكائك و أنت مدل ان المدل لا يصعد من عمله شىء «١» و الروايه ساقطه سندنا بمحمد بن سنان.

و منها: ما رواه أبو حمزه الثمالى عن أبى عبد الله أو على بن الحسين عليهما السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله فى حديث: ثلاث مهلكات شح مطاع و هوى متبع و اعجاب المرء بنفسه «٢».

و هذه الروايه تدل على كون العجب من المهلكات و هذا اللسان يناسب الاحباط و منع ارتفاع العباده الى الله و لذا لا يمكن الالتزام بأن الشح من مفسدات العباده و قس عليه ما روى عن أبى جعفر عليه السلام «٣» فلاحظ.

(١) فانه لو اتحد الحرام مع الواجب كإيذاء الغير بصلاته يكون العمل باطلا- اذ لا- يمكن أن يكون الحرام مقربا و مصداقا للواجب.

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٠

البعث الى الفعل بحيث يفعل للأمر به و لو لم تكن تلك الضميمه (١) و ان لم يكن صالحا للاستقلال فالظاهر البطلان (٢).

**[مسأله ٧٤: يعتبر تعيين الصلاه التى يريد الإتيان بها إذا كانت صالحه]**

(مسأله ٧٤): يعتبر تعيين الصلاه التى يريد الإتيان بها إذا كانت صالحه

(١) و نقل عن العلامة تبعا لجماعه اطلاق البطلان فى الضميمة المباحه و عن جمله من الاساطين منهم المحقق الثانى متابعتهم بدعوى ان الضميمة تنافى الاخلاص المعتبر فى العباده و الحق ما أفاده الماتن من الصحه فان اللازم فى العباده أن يكون العبد منبعثا من أمر المولى و المفروض تحقق هذا المعنى و المفروض ان الداعى الالهى موجود و غيره تبعى و لا- استقلال فيه و لا دليل على لزوم الاخلاص بحيث يكون الداعى التبعى مضرا به.

(٢) لان المفروض ان الداعى القربى لا يكون باعثا مستقلا فلا مقتضى للصحه. و بعبارة اخرى: لا بد فى صدق الامتثال من كون أمر المولى قابلا للداعويه بالاستقلال و لا يكفى فى صدق الاطاعه التبعيه فى الداعى.

(٣) اذ يجب أن يؤتى بالفعل بقصد الامتثال فلو فرض أن الواجب متعدد كالظهر و العصر و يكون الظهر غير العصر و انما التشابه فى الصورة فلو لم يقصد خصوص الظهر أو العصر لم يقصد امتثال أمر المولى لان كل أمر يدعوا الى متعلقه و المفروض أن الامر لم يتعلق بالجامع بل تعلق بالخصوصيه فمع عدم قصد الخصوصيه لم يقصد الامتثال.

و مما ذكر علم ان لزوم التعيين فرع التعين الواقعى و أما لو تعدد الواجب بلا تعين واقعى بل التعدد باعتبار تعدد السبب كما لو نذر صوم يوم ان رزق ولد و رزق و نذر صوم يوم ان شفى أخوه و شفى فانه لا مجال للتعين اذ لا تعين بل يكفى قصد امتثال أمر الصوم.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨١

و يكفى التعيين الإجمالى مثل عنوان ما اشتغلت به الذمه- اذا كان متحدا أو ما اشتغلت به أولا-

إذا كان متعدداً أو نحو ذلك (١) فإذا صلى صلاه مردده بين الفجر و نافتها لم تصح كل منهما (٢) نعم إذا لم تصلح لأن تكون على أحد وجهين متميزين كما إذا نذر نافتين لم يجب التعيين لعدم تميز احدهما في مقابل الاخرى (٣).

ان قلت: لو لم يعين اما يقع امثالاً- لهما أو لأحدهما المعين دون الاخر و الاول غير ممكن كما هو ظاهر و الثانى ترجيح بلا مرجح فيقع باطلاً.

قلت: يرد عليه النقض بقضاء شهر رمضان فانه لو فرض صيام عده أيام عليه فأتى بالصوم قضاء بلا تعيين اليوم الاول و الثانى فهل يصح صومه قضاء أم لا؟

لا طريق الى الثانى.

و أما الحل فان هذا البيان لا مجال له مع فرض عدم التعيين الواقعى و الامثال لا يكون لكليهما و لا لأحدهما المعين بل يكون امثالاً لأحدهما لا على التعيين نعم فيما يكون لأحدهما أثر خاص كما لو نذر أن يصوم يوماً و حلف أن يصوم يوماً آخر فان أثر حنث النذر يغير أثر حنث الحلف فلا بد من التعيين.

(١) اذ الملاك فى الصحه تحقق الامثال و الانبعاث عن الامر و هو يتوقف على التعيين و التعيين كما يحصل بالتفصيل يحصل بالاجمال فيصح.

(٢) اذ مع التردد لا يتحقق الامثال اذ المفروض عدم قصد الامر مع التردد.

(٣) قد ظهر الوجه مما تقدم و لا- يخفى أن ما أفاده بقوله: «و يكفى التعيين الإجمالى مثل عنوان ما اشتغلت به الذمه اذا كان متحداً» ليس على ما ينبغى اذ مع فرض الاتحاد لا مجال للتعيين.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٢

**[مسأله ٧٥: لا تجب نيه القضاء و لا الاداء]**

(مسأله ٧٥): لا تجب نيه القضاء و لا الاداء فاذا علم أنه مشغول الذمه بصلاه الظهر

و لا يعلم أنها قضاء أو أداء صحت اذا قصد الاثيان بما اشتغلت به الذمه فعلا (١) و اذا اعتقد أنها أداء فنواها أداء صحت أيضا اذا قصد امتثال الامر المتوجه اليه و ان كانت فى الواقع قضاء و كذا الحكم فى العكس (٢).

### **[مسألة ٧٦: لا يجب الجزم بالنية فى صحة العبادة]**

(مسألة ٧٦): لا يجب الجزم بالنية فى صحة العبادة فلو صلى فى ثوب مشتببه بالنجس لاحتمال طهارته و بعد الفراغ تبينت طهارته صحت الصلاة و ان كان عنده ثوب معلوم الطهاره و كذا اذا صلى فى موضع الزحام لاحتمال التمكن من الاتمام فاتفق تمكنه صحت

---

(١) نقل عن المشهور اعتباره و ما يمكن أن يذكر وجهها له أمور: الأول:

الاجماع فانه نقل عن التذكرة الاجماع عليه.

و فيه: أنه حقق فى محله عدم حجية الاجماع المنقول سيما أن الوجه للحكم قد ذكر فى مقام التقريب و الوجه المذكور فاسد كما نبين ان شاء الله.

الثانى: ان الفعل مشترك فلا يتخصص الا بالتعيين و فيه: ان اللازم تعيين الواجب فى مقام الامتثال و هو يحصل بغير قصد القضاء أو الأداء كما هو ظاهر.

الثالث: أن ايقاع الفعل فى الوقت من قيود المأمور به أداء كما أن عنوان التدارك لما فات من قيوده قضاء فلا بد من قصده. و فيه: أن اللازم تعيين المأمور به على ما هو عليه و أزيد من هذا المقدار لا- دليل عليه و هو كما قلنا يحصل بلا قصد الأداء و القضاء.

(٢) اذ المفروض أنه قصد ما هو عليه فى الواقع و انما اشتباهه فى الانطباق و لا وجه لكونه مفسدا للقصد.

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٣

صلاته و ان كان يمكنه الصلاة فى غير موضع الزحام (١).

### **[مسألة ٧٧: قد عرفت أنه لا يجب - حين العمل - الالتفات إليه تفصيلا و تعلق القصد به]**

(مسألة ٧٧): قد عرفت أنه لا يجب - حين العمل - الالتفات اليه تفصيلا و تعلق القصد به بل يكفى الالتفات اليه و تعلق القصد به قبل الشروع فيه و بقاء ذلك القصد اجمالا على نحو يستوجب وقوع الفعل من أوله الى آخره عن داعى الامر بحيث لو التفت الى



أنه يفعل عن قصد الامر و اذا سئل أجاب بذلك (٢) و لا- فرق بين أول الفعل و آخره و هذا المعنى هو المراد من الاستداه الحكميه بلحاظ النيه التفصيليه حال حدوثها أما بلحاظ نفس النيه فهى استداه حقيقه (٣).

### **[مسأله ٧٨: إذا كان فى أثناء الصلاه فنوى قطعها أو نوى الإتيان بالقاطع و لو بعد ذلك]**

(مسأله ٧٨): إذا كان فى أثناء الصلاه فنوى قطعها أو نوى الاتيان بالقاطع و لو بعد ذلك فان أتم صلاته على هذا الحال بطلت (٤).

---

(١) اذ لا دليل عليه بل اللازم اتيان العمل قريبا و هو يحصل و لو مع عدم الجزم.

(٢) اذ لا- بد من بقاء الامتثال الى آخر العمل فلا- بد من بقاء النيه فلو غفل بحيث يبقى متحيرا عند السؤال لا يصدق أنه أتى بالعمل بعنوان الامتثال نعم يمكن التحير فى الجواب لمانع يمنع عن التوجه الى ما فى النفس و فى هذه الصوره لا- مانع من الصحه لأن النيه على الفرض باقيه و لكن المكلف لا يمكنه التوجه اليها.

(٣) و صفوه القول: أنه لا- فرق بين الابتداء و الاثناء من حيث النيه و الذى يلزم اتيان العمل بالداعى القربى و هو كما يحصل بالتفصيل كذلك يحصل بالاجمال.

(٤) يمكن أن يكون الوجه فى البطلان صدق الزياده فى المكتوبه اذ مع

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٤

و كذا اذا أتى ببعض الاجزاء ثم عاد الى النيه الاولى (١) و أما اذا عاد الى النيه الاولى قبل أن يأتي بشىء منها صحت و أتمها (٢).

---

قصد القطع أو القاطع يكون المأتى به زائدا و لكن يمكن أن يقال ان الاتيان بالباقي بعنوان الصلاه مع قصد القطع أو القاطع متنافيان فلا بد من الذهول عن قصد القطع أو القاطع و فى هذا الفرض لا مانع من الصحه

نعم يمكن قصد الصلاة مع عدم الذهول بعنوان التشريع اذ مع قصد الاتيان بالقاطع أو مع قصد القطع لا يكون في مقام الامتثال و مع عدم قصد الامتثال لا يكون المأتى به جزءا من الصلاة فيكون الاتيان بعنوان الجزئية موجبا للبطلان.

(١) و قد ظهر وجه البطلان.

(٢) وقع الخلاف بين الاعلام فعن الشرائع و بعض آخر: «أنها لا تبطل» و عن جملة من الاساطين منهم العلامة: «أنها تبطل».

و الذى يمكن أن يقال فى وجه الابطال أمور: منها: أن النية لو زالت و عادت بعد ذلك لا تكون مقارنه للعمل. و فيه: أنه لا شبهه فى حصول المقارنه انما الكلام فى أن زوالها يوجب البطلان أم لا و لا دليل على البطلان اذ المفروض اتيان كل جزء بقصد القربة و الداعى الالهى و عدم تحقق المنافى فى الاثناء.

و منها: أن الاجزاء السابقة غير قابله للانضمام الى اللاحقه. و فيه: أنه لا- دليل عليه. و منها: الاجماع على لزوم استدماه النية و المفروض انقطاعها. و فيه: ان الاجماع قائم على لزوم اتيان الاجزاء بقصد الهى و هذا لا ينافى قصد القطع أو القاطع مضافا الى أنه وقع الاختلاف بين الاعلام كما مر فكيف يكون اجماعيا.

و منها: ما فى جملة من النصوص من «أنه لا عمل الا بنيه» «١» و فيه:

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقدمه العبادات

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٥

**[مسألة ٧٩: إذا شك فى الصلاة التى بيده أنه عينها ظهرا أو عصرا]**

(مسألة ٧٩): إذا شك فى الصلاة التى بيده انه عينها ظهرا أو عصرا فان لم يأت بالظهر قبل ذلك نواها ظهرا و أتمها (١) و ان أتى بالظهر بطلت (٢) الا اذا رأى نفسه فعلا فى صلاة العصر و شك فى أنها نواها عصرا من أول



الامر أو أنه نواها ظهرا فانه حينئذ يحكم بصحتها و يتمها عصرا (٣).

أنه ليس الكلام فى ذلك بل الكلام فى أن بقاء النيه فى الآتات المتخلله لازمه أم لا؟.

و منها: أن المعلوم من النص و الفتوى و ارتكاز المشرعه أن الصلاه هيئه اتصاليه ينافيها قصد الخروج عنها. و فيه: أنه لا نص فى المقام و الفتاوى مختلفه و الارتكاز أول الكلام.

و منها: أنه توزيع للنيه. و فيه: أنه لا دليل على كون التوزيع مبطلا على نحو الاطلاق نعم التوزيع بحيث يرجع الى القصد الى كل جزء على الاستقلال يوجب البطلان.

و منها: أن البطلان مقتضى قاعده الاشتغال. و فيه: أن المقرر فى محله أن المحكم فى أمثال المقام البراءه.

(١) اذ مع نيه الظهر فهى صلاه الظهر كما هو ظاهر و أما مع نيه كونها عصرا يجب العدول الى الظهر اذ المفروض عدم الاتيان به.

(٢) لعدم امكان اثبات الصحه و عدم طريق الى احراز نيه العصر و من أراد تفصيل الكلام فى المقام فليراجع الدرر و اللثالى فى فروع العلم الإجمالى.

(٣) لقاعده التجاوز و لكن الاشكال فى عدم تماميه الدليل على القاعده الا ان يقال: انه لا مانع من اجراء قاعده الفراغ بأن نقول: لا تختص القاعده بما بعد الفراغ من العمل بل تجرى حتى فى الاثناء و من أراد تفصيل البحث فليراجع

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٦

**[مسأله ٨٠: إذا دخل فى فريضه فأتمها بزعم أنها نافله غفله]**

(مسأله ٨٠): اذا دخل فى فريضه فأتمها بزعم أنها نافله غفله صحت فريضه و فى العكس تصح نافله (١).

**[مسأله ٨١: إذا قام لصلاه ثم دخل فى الصلاه و شك فى أنه نوى ما قام إليها أو غيرها]**

(مسأله ٨١): اذا قام لصلاه ثم دخل فى الصلاه و شك فى أنه نوى ما قام إليها أو غيرها فالاحوط الاتمام ثم الاعاده (٢).

ما ذكرنا فى رساله فروع العلم الإجمالى.

(١) لا يبعد أن يكون من مصاديق الخطأ في التطبيق اذ المفروض أن المكلف في أول الصلاة قصد امتثال التكليف الواقعي و في الاثناء يخطئ و يتخيل انه غيره مضافا الى أنه تدل عليه جملة من النصوص:

منها: ما رواه عبد الله بن المغيرة قال في كتاب حريز انه قال: انى نسيت انى في صلاة فريضة (حتى ركعت) و أنا أنويها تطوعا قال: فقال عليه السلام: هي التي قمت فيها اذا كنت قمت و أنت تنوى فريضة ثم دخلك الشك فأنت في الفريضة و ان كنت دخلت في نافله فنويتها فريضة فأنت في النافله و ان كنت دخلت في فريضة ثم ذكرت نافله كانت عليك مضيت في الفريضة «١» و غيره من الروايات المذكورة في الباب ٢ من أبواب النية من الوسائل.

(٢) لا يبعد أن يكون وجه الاحتياط عدم الوقوع في ابطال الصلاة و ربما يقال- كما نقل عن كشف اللثام و غيره- أنه يبنى على التي قام اليها و هو مشكل فان المدرك لما ذهب اليه كاشف اللثام اما الظاهر فان مقتضاه أنه عينها ظهرا مثلا و اما أصاله عدم العدول و اما النص.

و يرد عليه أنه لا- اعتبار بهذا الظاهر و أصاله عدم العدول لا- تقتضى أن ما بيده يكون ظهرا الا بنحو الاثبات و أما النصوص فظاهرها صورته الشروع في العمل لا

**[مسألة ٨٢: لا يجوز العدول عن صلاه إلى أخرى إلا فى موارد]**

(مسألة ٨٢): لا يجوز العدول عن صلاه الى اخرى الا فى موارد (١).

منها: ما اذا كانت الصلاتان أدائيتين مترتبتين - كالظهرين والعشاءين وقد دخل فى الثانية قبل الاولى فانه يجب أن يعدل الى

---

القيام بعنوانه «١».

والذى تقتضيه القاعده أن يقال: تاره يقع الكلام فى المترتين كالظهرين والمغربين و أخرى فى غيرهما فلو كان فى المترتين و لم يأت بالاولى أو شك فيها يجعل ما بيده الاولى و صحت بلا اشكال لأنه اما أتى بها ظهرا أو عصرا فان أتى بها ظهرا فقد وقع فى محله و ان قصد عصرا يكون من موارد جواز العدول و أما فى غيرهما فلا وجه للبناء على ما قام اليه كما ذكرنا لعدم الدليل نعم الظاهر أنه لا مانع من الاتمام بعنوان قصده أول الشروع الذى يكون معلوما عند الله و يأتى بالثانية أيضا على ما هى عليه اذ قد مر أن التعيين الإجمالى يكفى فى النيه و عليه لا تحتاج الى الاعاده.

(١) اذ الصلوات حقائق مختلفه و الامر المتعلق ببعضها غير ما تعلق بالآخر و لا اشكال فى أن الامتثال عبارته عن الاتيان بالعمل من أوله الى آخره بقصد امتثال أمره المتعلق به و فى العدول لا يتحقق هذا المعنى بالنسبه الى الجزء المأتى به و الشىء لا ينقلب عما هو عليه و مجرد بناء المكلف لا يغير الواقع و قياس المورد الذى لا دليل عليه على الموارد المنصوصه باطل و تنقيح المناط القطعى متعذر و الشك فى الجواز كاف فى عدم جواز الاكتفاء مضافا الى أن مقتضى الاصل عدم الجواز فلاحظ.

---

(١) لاحظ ص: ٣٨٦

مبانى منهاج الصالحين،

الاولى اذا تذكر فى الاثناء (١).

و منها: اذا كانت الصلاتان قضائيتين فدخل فى اللاحقه ثم تذكر ان عليه سابقه فانه يجب أن يعدل الى السابقه فى المتربتين (٢).

(١) الظاهر ان هذا هو المعروف عندهم و روايه زراره «١» تقتضيه و مقتضى التصريح فيها عدم الفرق بين العشاءين و الظهرين فلو تذكر فى أثناء العصر انه لم يصل الظهر يعدل اليه و كذلك لو تذكر أثناء العشاء انه لم يصل المغرب و لم يفت محل العدول يعدل الى المغرب.

(٢) ما يمكن أن يقال: فى وجه الجواز امور منها الاجماع فانه نقل عن الجواهر عدم الخلاف فيه و عن حاشيه الارشاد للمحقق الثانى الاجماع عليه.

و يرد عليه أنه ثبت فى محله عدم حجية الاجماع المنقول بل لا اعتبار به و ان كان محصلا لاحتمال اعتماد المجمعين الى الوجوه المتصوره فى المقام فلا يكون اجماعا تعبديا.

و منها الاستصحاب بأن يقال: كان العدول جائزا فى الوقت و الان كما كان و فيه أنه من الاستصحاب التعليقى الذى لا نقول به هذا اولاً.

و ثانياً: يكون من الاستصحاب الجارى فى الحكم الكلى الذى لا نلتزم به للمعارضه مع أصل عدم الجعل الزائد.

و ثالثاً: أنه يشترط فى جريان الاستصحاب بقاء الموضوع و وحده القضية و المفروض ان القضاء بأمر جديد.

لكن الانصاف ان ادعاء تغير الموضوع مشكل و منها الاولويه: و فيه انه لا-اولويه بحسب ادراكنا فان الامور التعبدية مجهوله الملاك عندنا.

(١) لاحظ ص: ١١٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٨٩

و يجوز العدول فى غيرهما (١).

و منها: ما اذا دخل فى الحاضره فذكر أن عليه فائته فانه يجوز العدول الى الفائته (٢) و انما يجوز العدول فى الموارد المذكوره



قبل أن يتجاوز محله أما إذا ذكر في ركوع رابعه العشاء أنه لم يصل المغرب فانها تبطل و لا بد من أن يأتي بها بعد أن يأتي بالمغرب (٣).

و منها: ما اذا نسي فقرأ في الركعة الاولى من فريضة يوم الجمعة غير سورة الجمعة و تذكر بعد أن تجاوز النصف فانه يستحب له

---

و منها: ان القضاء عين الاداء فلا اختلاف بين أحكامهما. و فيه: أنه لا دليل عليه فان الاتحاد في الموضوع و لا دليل على وحده الحكم فانه من الممكن أن يكون الشيء الواحد باعتبار كونه في الوقت و في خارجه مختلف الحكم.

و منها: الغاء خصوصية المورد بأن نقول: نفهم من دليل القضاء ان الامر الاول من قبيل تعدد المطلوب فمتى فات الظهر ان يجب عليه الاتيان بهما حسب ما كانا واجبين.

و بعبارة اخرى: لا- يبعد أن يقال: بأن العرف يفهم من دليل القضاء ان الاحكام المترتبة على القضاء هي الاحكام المترتبة على الاداء من غير التماس دليل خارجي عليه. و الانصاف أن هذه الدعوى قريبة جدا.

(١) قد مر في أول البحث ان العدول على خلاف القاعده الاولى.

(٢) يدل عليه ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام «١».

(٣) فانه يستفاد من الحديث أنه يجوز العدول في الموارد المذكوره فيه مع

---

(١) لاحظ ص: ١١٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٠

العدول الى النافله ثم يستأنف الفريضة و يقرأ سورتها (١).

و منها: ما اذا دخل في فريضة منفردا ثم اقيمت الجماعة استحب العدول بها الى النافله مع بقاء محله ثم يتمها و يدخل في الجماعة (٢).

و منها: ما اذا دخل المسافر في القصر ثم نوى الاقامه قبل التسليم فانه يعدل بها الى التمام و اذا دخل المقيم

فى التمام فعدل عن الاقامه قبل الركوع الثالثه عدل الى القصر و اذا كان بعد الركوع بطلت صلاته (٣).

---

بقاء محل العدول كما أن التناسب بين الحكم و الموضوع يقتضى بقاء المحل.

(١) يدل على هذا الحكم ما رواه صباح بن صبيح قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل أراد أن يصلى الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد قال: يتم ركعتين ثم يستأنف «١».

(٢) يدل عليه ما رواه سليمان خالد «٢» و يدل عليه أيضا مضممر سماعه قال سألته عن رجل كان يصلى فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه قال: ان كان اماما عدلا فليصل اخرى و ينصرف و يجعلها تطوعا و ليدخل مع الامام فى صلاته كما هو و ان لم يكن امام عدل فليبن على صلاته كما هو و يصلى ركعه اخرى و يجلس قدر ما يقول الحديث: «٣».

(٣) سيأتى الكلام ان شاء الله تعالى فى شرح الفرعين فى بحث صلاه

---

(١) الوسائل الباب ٧٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ١٦٨

(٣) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩١

**[مسأله ٨٣: إذا عدل فى غير محل العدول]**

(مسأله ٨٣): اذا عدل فى غير محل العدول فان لم يفعل شيئا جاز له العود الى ما نواه أولا (١) و ان فعل شيئا فان كان عامدا بطلت الصلاتان (٢) و ان كان ساهيا ثم التفت أتم الاولى ان لم يزد ركوعا أو سجدتين (٣).

**[مسأله ٨٤: الأظهر جواز ترامى العدول]**

(مسأله ٨٤): الاظهر جواز ترامى العدول فاذا كان فى فائته فذكر أن عليه فائته سابقه فعدل اليها فذكر ان عليه فائته اخرى سابقه عليها فعدل اليها أيضا صح (٤).

---

(١) لعدم ما يقتضى البطلان و مقتضى القاعده عدم البطلان و بعبارة اخرى:

لا دليل على بطلان الصلاه بنيه العدول.

(٢) أما بطلان الثانيه فلعدم دليل على جواز العدول و أما الاولى فللزياده فى المكتوبه.

(٣) بمقتضى قاعده لا تعاد فان مقتضى تلك القاعده على القول بجريانها فى الاثناء الصحه الا مع زياده الركوع أو السجدين كما فى كلام الماتن.

(٤) يمكن أن يقال: ان دليل العدول يدل على جوازه من الحاضره الى الحاضره كالعدول من العصر الى الظهر و على جواز العدول من الحاضره الى الفائته كالعدول من الظهر الى الصبح و أما العدول من الفائته الى الفائته فلا دليل عليه الا أن يدعى عدم الفرق بين القضاء و الاداء فى الاحكام أو يدعى قيام الاجماع و عهده اثباتهما على المدعى و الله العالم.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٢

## [الفصل الثانى: فى تكبيره الإحرام]

### اشاره

#### الفصل الثانى:

فى تكبيره الاحرام و تسمى تكبيره الافتتاح (١) و صورتها الله أكبر (٢).

---

(١) كما فى روايه ابن القداح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم «١»

(٢) هذا هو المشهور فيما بين القوم - ظاهرا - و عليه علمائنا - كما عن المنتهى - و مما يدل عليه من النصوص مرسل الصدوق قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله أتم الناس صلاه و أجزهم كان اذا دخل فى صلاته قال: الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم «٢» بضميمه قوله صلى الله عليه وآله: «صلوا كما



رأيتهم في أصلي» (٣) و حال المرسل معلوم.

و مثله في الضعف ما رواه في المجالس باسناده في حديث جاء نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وآله و أما قوله الله أكبر الى أن قال: لا تفتح الصلاة الا بها (٤).

و هذه الرواية ضعيفه سنداً. و لا يتم المدعى بكونه متعارفاً فان التعارف لا يقيد الاطلاق لو كان كما أنه لا يوجب المنع عن جريان الاصل و أما لو دار الامر بين التخيير و التعيين فالحق هو الاول فان البراءة عن المعين تقتضى التوسع و لا مقتضى للتعيين مضافاً الى أن مقتضى الاطلاق الثابت في جملة من الروايات لا يبقى مجال التمسك بالاصل العملي اللهم الا أن يقال: ان الاتيان بغير هذا لصيغته

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١٠

(٢) نفس المصدر الحديث: ١١

(٣) مستمسك العروه ج ٦ ص ٥٧ كتب في الهامش: كثر العمال ج ٤ ص: ٦٢ حديث ١١٩٦

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٣

و لا- يجزى مرادفها بالعربية و لا ترجمتها بغير العربية (١) و اذا تمت حرم ما لا- يجوز فعله من منافيات الصلاة (٢) و هي ركن تبطل الصلاة بنقصها عمداً و سهواً (٣).

---

مستنكر عند المشرع بل يمكن اثبات المدعى بصحيح حماد (١).

(١) ان كان في المقام اجماع تعبدى فهو و الا يشكل الامر فان مقتضى الاطلاق هو الجواز كما أن مقتضى الاصل عدم التقييد بهذه القيود و لا مقتضى للتقييد الا أن يقال: ان الاتيان بغير الصيغة المتعارفه مستنكر عند المشرع كما مر آنفاً و أنه خلاف النص.

(٢) كما في روايه ابن القداح ٢ و في المقام

اشكال و هو أن الشروع فى الصلاه يتحقق بأول جزء من التكبيره و كيف يمكن الجمع بين كون التحريم بها و بين تحقق الدخول فى الصلاه بأول جزء من التكبير اذ لو كان التحريم بالتكبيره فلا يحرم الاتيان بالمنافى بينها و هل يمكن الالتزام به؟

و قد دلت جملته من النصوص على أن الصلاه تفتتح بالتكبيره و ملخص الكلام فى المقام: انه لا- اشكال فى أن الدخول فى الصلاه يتحقق بتحقيق الجزء الاول من التكبير و أيضا لا- اشكال فى أن ادله المنافيات تشمل ما يقع من المنافى أثناء التكبيره و الحال أن التحريم يتحقق بها.

و حل الاشكال: بأن نقول: دليل كون التحريم بالتكبير حاكم على ادله المنافيات فلا يكون المنافى الواقع أثناء التكبير منافيا لكن هل يمكن الالتزام بهذا اللازم فلاحظ.

(٣) نقل عن الشهيد: انه اجماعى و عن الجواهر: انه اجماعى منقولاً و محصلاً و العمده فى المقام النصوص الواردة عنهم عليهم السلام و هى على طوائف:

---

(١) (١ و ٢) لاحظ ص: ٣٧٣ و ٣٩٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٤

...

---

الطائفة الاولى: ما دل على ان الاخلال بها يبطل الصلاه و ان كان الاخلال بها عن سهو كروايه زواره قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح قال: يعيد «١».

الطائفة الثانيه: ما يدل على عدم الاخلال لو كان عن سهو كروايه عبيد الله بن على الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل فى الصلاه فقال: أليس كان من نيته أن يكبر؟ قلت: نعم قال: فليمض فى صلاته «٢».

الطائفة الثالثه: ما يدل على الاخلال حتى لو كان التذكر بعد الركوع كروايه على بن يقطين

قال: سألت أبا الحسن عن الرجل ينسى أن يفتتح الصلاة حتى يركع قال: يعيد الصلاة «٣».

الطائفة الرابعة: ما يظهر منه التفصيل بين أن يكون التذکر قبل الركوع و بعده أو بعد الصلاة فان كان قبل الركوع يستأنف و ان كان بعد الركوع أو بعد الفراغ من الصلاة لا تبطل و الدال على التفصيل روايه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل ينسى أول تكبيره من الافتتاح فقال: ان ذكرها قبل الركوع كبر ثم قرأ ثم ركع و ان ذكرها فى الصلاة كبرها فى قيامه فى موضع التكبير قبل القراءة و بعد القراءة قلت: فان ذكرها بعد الصلاة قال: فليقضها و لا شىء عليه «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر الحديث: ٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٥

و تبطل بزيادتها عمدا (١) فاذا جاء بها ثانيه بطلت الصلاة فيحتاج الى ثالثه فان جاء بالرابعه بطلت أيضا و احتاج الى خامسه و هكذا تبطل بالشفع و تصح بالوتر (٢) و الظاهر عدم بطلان الصلاة بزيادتها سهوا (٣).

---

الطائفة الخامسة: ما دل على أنه لو كان التذکر بعد الدخول فى الركوع فلا تبطل و الدال عليه ما رواه أحمد بن محمد بن أبى نصر عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: رجل نسى أن يكبر تكبيره الافتتاح حتى كبر للركوع فقال: أجزأه «١».

و مقتضى الصنائه أن يؤخذ بالطائفة الخامسة فان التأخر فى الصدور من المرجحات و بعد تقديمها على معارضها يكون مقيدا للطائفة الاولى و الثانيه و تكون النتيجة التفصيل بين أن يكون التذکر قبل الركوع أو بعده.

و ان أبيت عن

التقييد و قلت: انها معارضه للطائفة الاولى و الثانية أيضا فقل انها معارضه مع جميع الطوائف من النصوص و مقدمه عليها هذا مقتضى الصنائه لكن لا يمكن الالتزام به اذ كون الاخلال بها موجبا للبطلان على الاطلاق لعله مورد التسالم فيكون ركنا.

(١) اذ لو كانت الزيادة عمدية يلزم البطلان بمقتضى دليل ابطال الزيادة.

(٢) لبطلان الصلاه بالزيادة.

(٣) الظاهر أن المشهور فيما بين القوم ان زيادتها كنقصانها و ربما يستدل عليه بالإجماع. و حال الاجماع معلوم و أما كونها ركنا لا يستلزم كون زيادتها مبطله فان الركنيه تثبت بالاخلال بها بنقصانها عمدا و سهوا.

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٦

و يجب الاتيان بها على النهج العربى ماده و هيئه (١) و الجاهل يلقيه غيره أو يتعلم (٢) فان لم يمكن اجتزأ منها بالممكن (٣) فان عجز جاء بمراد فها (٤) و ان عجز فبترجمتها (٥).

---

و ربما يقال: انها لو زيدت توجب البطلان لان الزيادة مبطله. و فيه: ان حديث لا تعاد على ما هو المقرر عند القوم يقتضى الصحه فيما تكون عن سهو نعم مع العمد لا شبهه فى كونها مبطله للزيادة.

لا يقال: ان زيادتها توجب ارتفاع الهيئه الاتصاليه المعتبره فى الصلاه.

فانه يقال: يمنع ذلك و لذا لا مجال لهذا الكلام فى نظائر المقام فى موارد الزيادة.

ان قلت: ان الصلاه اسم للصحيح فيكون الاسم مجملا و لا يمكن الاخذ بالاطلاق قلت: أولا: ان الصلاه اسم للصحيح أول الكلام و ان اخترناه فى دوره الاخير فى بحث الاصول و ثانيا: انه مع الاجمال تصل النوبه الى الاصل العملى و مقتضاه البراءه كما هو المقرر و ثالثا: أن قاعده لا تعاد

تقتضى الصحة.

(١) اذ لو لم تكن كذلك يلزم أن تكون غلطا.

(٢) و الوجه فيه ظاهر فانه ما دام ممكنا الاتيان بالمبدل منه لا تصل النوبه الى البدل.

(٣) لقاعده الميسور الجاريه فى الصلاه.

(٤) بتقريب ان المرادف أقرب الى المأمور به من ترجمته و للتأمل فى هذا المدعى مجال بأن يقال: ان الترجمة مقدمه على المرادف فلاحظ.

(٥) لا- يبعد أن تكون الترجمة مقدمه بحسب المرتبه على الملحون فان الترجمة مصداق للتكبير و انما ترفع اليد عن الاطلاق بالإجماع و التسالم بالنسبه الى القادر على الاتيان بها باللغه العربيه و أما مع العجز فلا اجماع فالاطلاق محكم.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٧

#### [مسألة ٨٥: الأحوط وجوبا عدم وصلها بما قبلها من الكلام دعاء كان أو غيره]

(مسألة ٨٥): الاحوط وجوبا عدم وصلها بما قبلها من الكلام دعاء كان أو غيره (١) و لا بما بعدها من بسمله أو غيرها (٢) و أن لا يعقب اسم الجلاله بشىء من الصفات الجلاليه أو الجماليه (٣) و ينبغى تفخيم اللام من لفظ الجلاله و الرأى من أكبر (٤).

#### [مسألة ٨٦: يجب فيها القيام التام]

(مسألة ٨٦): يجب فيها القيام التام (٥) فاذا تركه عمدا أو سهوا

---

(١) نقل عن الذكرى البطلان لأنه خلاف ما وصل من صاحب الشرع.

وفيه ما مر من الاشكال فى الروايه «١» و ان صاحب الشرع كان يكبر دائما بقطع الهمزه غير معلوم عندنا و مقتضى الاطلاق و كذلك مقتضى الاصل الجواز و الاحتياط حسن بلا اشكال بل مقتضى حديث حماد كذلك.

(٢) و عن القواعد: انه لا يجوز اقتصارا على ما صدر عن صاحب الشرع أو دعوى الانصراف عن هذا الفرد.

و لا وجه للانصراف و عدم صدوره عن صاحب الشرع غير معلوم مع أنه لو علم لا يكون دليلا على اللزوم كما هو ظاهر و طريق الاحتياط واضح.

(٣) اذا لم يكن بقصد التشريع فلا وجه للبطلان الا أن يقال: انه خلاف المتعارف عند المتشرعه بل يعد مستنكرا عندهم و الله العالم.

(٤) اذ الموضوع المأمور به يتحقق بلا تفخيم فتترتب عليه الصحه بلا تفخيم و الظاهر ان التفخيم من محسنات القراءه فلا ينبغي تركها.

(٥) نقل عليه الاجماع و يدل عليه ما دل على وجوب القيام فى الصلاه فان التكبير من الصلاه فيجب فيه القيام.

---

(١) لاحظ ص: ٣٩٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٨

بطلت (١) من غير فرق بين المأموم الذى أدرك الامام راكعا و غيره (٢) بل يجب التربص فى الجملة حتى يعلم بوقوع التكبير تاما قائما (٣) و

أما الاستقرار في القيام المقابل للمشي و التمايل من أحد الجانبين الى الآخر أو الاستقرار بمعنى الطمأنينه فهو و ان كان واجبا حال التكبير (٤).

و يدل عليه ما رواه عمار في حديث: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجبت عليه صلاه من قعود فنسى حتى قام و افتتح الصلاه و هو قائم ثم ذكر قال: يقعد و يفتح الصلاه و هو قاعد و لا يعتد بافتتاحه الصلاه و هو قائم و كذلك ان وجبت عليه الصلاه من قيام فنسى حتى افتتح الصلاه و هو قاعد فعليه أن يقطع صلاته و يقوم فيفتح الصلاه و هو قائم و لا يقتدى (و لا يعتدى) بافتتاحه و هو قاعد «١».

و يدل عليه أيضا ما رواه أبو حمزه عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز و جل: «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ» قال: الصحيح يصلي قائما و قعودا و المريض يصلي جالسا و على جنوبهم الذي يكون أضعف من المريض الذي يصلي جالسا «٢».

(١) لاحظ ما رواه عمار.

(٢) للإطلاق.

(٣) لوجوب العلم بتحقيق الأمور به.

(٤) لا بد من اتمام الاستدلال عليه بالإجماع و التسالم اذ الظاهر أن النص قاصر

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القيام الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٣٩٩

لكن الظاهر أنه اذا تركه سهوا لم تبطل الصلاه (١).

**[مسألة ٨٧: الآخرس يأتي بها على قدر ما يمكنه]**

(مسألة ٨٧): الآخرس يأتي بها على قدر ما يمكنه (٢) فان عجز

عن اثبات الوجوب لاحظ ما رواه سليمان بن صالح «١».

و هذه الرواية ضعيفه بصالح بن عقبه و أما روايه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في الرجل يصلى



فى موضع ثم يريد أن يتقدم قال: يكف عن القراءة فى مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذى يريد ثم يقرأ «٢»، فهى أيضا ضعيفه بالنوفلى مضافا الى أنها وارده فى القراءة فلا تشمل المقام.

و ربما يتمسك لإثبات المدعى بما رواه هارون بن حمزه الغنوى أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى السفينه فقال: ان كانت محمله ثقيله اذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائما و ان كانت خفيفه تكفأ فصل قاعدا «٣».

و هذه الروايه مخدوشه سنداً بيزيد بن اسحاق فانه لم يوثق مضافا الى أن استفاده المدعى من الروايه مشكله اذ المستفاد منها جواز الجلوس فى صورته الاكفاء و بعبارة أخرى فى مقام بيان جواز الجلوس فى صورته الاكفاء.

(١) لقاعده لا تعاد.

(٢) فانه الميسور بالنسبه اليه و مقتضى أن الصلاه لا تسقط بحال وجوب الاتيان بالقدر الممكن و يؤيده ما رواه مسعده بن صدقه قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول: انك قد ترى من المحرم من العجم لا- يراد منه ما يراد من العالم الفصيح و كذلك الاخرس فى القراءة فى الصلاه و التشهد و ما أشبه ذلك فهذا بمنزله

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٩

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القيام الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٠

عن النطق أخطرها بقلبه و أشار بإصبعه و الاحوط الاولى أن يحرك بها لسانه ان أمكن (١).

**[مسألة ٨٨: يشرع الاتيان بسته تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام]**

(مسألة ٨٨): يشرع الاتيان بسته تكبيرات مضافا الى تكبيره الاحرام فيكون المجموع سبعا (٢).

---

العجم و المحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح «١».

(١) كلمات القوم فى هذا المقام مختلفه و العمده فى المدرك ما رواه

السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: تلييه الآخرس و تشهدو و قراءته القرآن فى الصلاه تحريك لسانه و اشارته باصبعه «٢».

لكن الروايه ضعيفه بالنوفلى مضافا الى أنه ليس فى الروايه ذكر من الاخطار بالقلب و القول بأنه ليس فى مقام البيان من هذه الجبهه بل فى مقام بيان الدال فكما أنه يجب اخطار المعنى على الناطق يجب على الآخرس عهده على مدعيه و لا يجب على الناطق الاخطار- كما فى الجواهر- و طريق الاحتياط ظاهر.

(٢) ادعى عليه الاجماع و عدم الخلاف و السيره جاريه عليها و تدل عليه جمله من النصوص و منها: ما رواه حفص يعنى ابن البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان رسول الله صلى الله عليه و آله كان فى الصلاه و الى جانبه الحسين ابن على فكبر رسول الله صلى الله عليه و آله فلم يحر الحسين عليه السلام بالتكبير ثم كبر رسول الله صلى الله عليه و آله فلم يحر الحسين التكبير فلم يزل رسول الله صلى الله عليه و آله يكبر و يعالج الحسين عليه السلام التكبير فلم يحر حتى أكمل سبع تكبيرات فأحار الحسين عليه السلام التكبير فى السابعه فقال أبو عبد الله

---

(١) الوسائل الباب ٥٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠١

و يجوز الاقتصار على الخمس و على الثلاث (١) و الاولى أن يقصد بالآخره تكبيره الاحرام (٢).

---

عليه السلام فصارت سنه «١».

(١) كما فى روايه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: أدنى ما يجزى من التكبيرات فى التوجه الى الصلاه تكبيره واحده و ثلاث تكبيرات و خمس و سبع أفضل «٢».

(٢) الاقوال

فى المقام مختلفه فذهب جملة من الاعلام منهم صاحب الحقائق الى انها الاولى و استدل على هذا القول بما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطا ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم قل: «اللهم أنت الملك الحق لا- إله الا- أنت سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفر لى ذنبى انه لا يغفر الذنوب الا أنت» ثم تكبر تكبيرتين ثم قل: «ليبك و سعديك و الخير فى يديك و الشر ليس إليك و المهدي من هديت لا ملجأ منك الا إليك سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت» ثم تكبر تكبيرتين ثم تقول: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ - عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ - حَنِيفًا مُسْلِمًا - وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ - إِنَّ صِلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحه الكتاب «٣».

بتقريب: ان الظاهر من الرواية ان افتتاح الصلاة يتحقق بتكبيره الاحرام فأول تكبيره تتحقق بمقتضى الرواية يتحقق الافتتاح.

---

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٢

...

---

و فيه: انه لا- يبعد أن يكون الخبر ظاهرا فى تحقق الافتتاح بمجموع التكبيرات السبع و عليه يكون الخبر دليلا- على قول والد المجلسى القائل بأن مجموع التكبيرات تكبيره الاحرام فانه نقل عنه ان التكبير كالتسبيح فى كونه واجبا مخيرا بين الاقل و الاكثر فلو اختار المكلف الاكثر يكون مصداقا للواجب.

و استدل صاحب الحقائق أيضا بما رواه زراره عن أبى جعفر

عليه السلام أنه قال: الذي يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه المواقفه ايماء على دابته قال: قلت: أ رأيت ان لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول؟ قال: ليتيمم من لبد سرجه أو معرفه (عرف) دابته فان فيها غبارا و يصلى و يجعل السجود أخفض من الركوع و لا يدور الى القبلة و لكن اينما دارت به دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه «١».

قال فى الحقائق: «هذا الخبر يدل على المدعى بأوضح دلالة». و لم يبين تقريب الدلالة. و فيه: أن وجه الدلالة ان كان قوله عليه السلام: «يستقبل القبلة بأول تكبيره» فيمكن أن لا يكون أول تكبيره تكبيره الاحرام و لكن حيث انها من متعلقات الصلاه يكتفى بالاستقبال فيها و لا منافاه بين مفاد الروايه و بين ما نقل عن والد المجلسى من أن المجموع يتحقق به الافتتاح.

و استدل أيضا بما رواه زراره «٢» بتقريب: ان الظاهر من الروايه أن أول تكبيره من الافتتاح تكبيره الا-حرام لا- يقال: ان الروايه مشتمله على ما لا- يلتزم به الاصحاب و هى صحه الصلاه مع نسيان التكبيره اذ تكبيره الا-حرام ركن فانه يقال: يجب ارتكاب التأويل فى موضع المخالفه فان رد بعض الخبر بالمعارض

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث: ٨

(٢) لاحظ ص: ٣٩٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٣

...

---

الاقوى لا يمنع عن العمل بالبعض الذى لا معارض له.

و فيه: اولاً انه يمكن حمل الخبر على ما نقل عن والد المجلسى و ثانياً ما أفاده من عدم البأس بالاخذ ببعض مفاد الخبر و ترك بعض الاخر و ان كان صحيحا لكن فى المقام لا يمكن لان

المنساق له الكلام نسيان التكبيره و المفروض انه لا يمكن الالتزام بالصحه و بعبارة اخرى: ما استفاده من الروايه ليس مستفادا من جمله مستقله كي يحفظ عليها و تترك الاخرى فلا تغفل.

و استدل أيضا بما رواه حفص «١» و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه و آله الى الصلاة و قد كان الحسين عليه السلام أبطأ عن الكلام حتى تخوفوا أنه لا يتكلم و أن يكون به خرس فخرج به حامله على عاتقه وصف الناس خلفه فأقامه على يمينه فافتتح رسول الله صلى الله عليه و آله الصلاة فكبر الحسين عليه السلام فلما سمع رسول الله صلى الله عليه و آله تكبيره عاد فكبر فكبر الحسين عليه السلام حتى كبر رسول الله صلى الله عليه و آله سبع تكبيرات و كبر الحسين عليه السلام فجرت السنه بذلك «٢».

بتقريب: ان رسول الله صلى الله عليه و آله افتتح الصلاة بالتكبيره الاولى و العود الى الثانيه و الثالثه و هكذا لتمرير الحسين عليه السلام و انما جرت السنه على ذلك و الانصاف ان تقريب الاستدلال متين و لا يرد عليه ما أورده في المستمسك من أن الفعل مجمل و لا يستفاد منه شيء لان الظاهر من الروايه ان رسول الله صلى الله عليه و آله افتتح الصلاة بحيث لو كان تكبير الحسين عليه السلام صحيحا لم يعد فالتكبيره الاولى كانت تكبيره الاحرام و البقيه مستحبه و السنه جرت على طبقه.

---

(١) لاحظ ص: ٤٠٠

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٤

...

---

و في قبال قول صاحب الحقائق ما اختاره صاحب الجواهر قدس

سره من أن التكبيره هي الاخيريه و استدل للمدعى على أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخفت بست تكبيرات لاحظ ما رواه أبو علي الحسن بن راشد قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تكبيره الافتتاح فقال: سبع قلت: روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يكبر واحده فقال: ان النبي صلى الله عليه وآله كان يكبر واحده يجهر بها و يسر ستا «١» و الحال انه يستحب للإمام أن يجهر و يسمع كلما يقوله في الصلاه لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول و لا ينبغي من خلفه أن يسمعا شيئا مما يقول «٢».

فلو التزمنا بكونها الاخيريه لا يلزم تخصيص في تلك الادله بخلاف العكس و فيه: انه لا مجال للأخذ باصالة عدم التخصيص لإثبات الموضوعات الخارجيه اذ لا دليل عليه.

و استدل بما أرسله الصدوق «٣» و فيه: ان المرسل لا اعتبار به مضافا الى الاشكال في الدلاله و أما ما في فقه الرضا عليه السلام: «و اعلم أن السابعة هي الفريضه و هي تكبيره الافتتاح» «٤» فحاله معلوم فلا دليل عليه.

و أما القول بالتخير فاستدل عليه في الجواهر باطلاق الادله و أورد عليه في المستمسك بأنه لم أقف على هذا الاطلاق.

---

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٣

(٣) لاحظ ص: ٣٩٢

(٤) فقه الرضا ص ٨ ط القديم ص: ١٠٥ ط الجديد

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٥

...

---

و أما كون مجموع التكبيرات تكبيره الاحرام فتدل عليه جملة من النصوص المتفرقه في الابواب

المختلفه منها: ما رواه زيد الشَّحَّام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الافتتاح فقال: تكبيره تجزيك قلت: فالسبع قال: ذلك الفضل «١».

و منها: ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الامام يجزيه تكبيره واحده و يجزيك ثلاثا مترسلا اذا كنت وحدك «٢».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: التكبيره الواحده فى افتتاح الصلاه تجزى و الثلاث أفضل و السبع أفضل كله «٣».

و منها: ما رواه زراره قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام أو قال: سمعته استفتح الصلاه بسبع تكبيرات ولاء «٤».

و منها ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا افتتحت الصلاه فكبر ان شئت واحده و ان شئت ثلاثا و ان شئت خمسا و ان شئت سبعا و كل ذلك مجز عنك غير أنك اذا كنت اماما لم تجهر الا بتكبيره «٥».

و منها: ما رواه الحلبي «٦» و منها غيرها المذكور فى الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام من الوسائل.

فان المستفاد من هذه النصوص ان الافتتاح يحصل بالمجموع و لا- تعارض بين هذه النصوص و ما دل على أن التكبيره هى الاولى و هو الخبر الوارد فى قصه

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣

(٦) لاحظ ص: ٤٠١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٦

**[مسألة ٨٩: يستحب للإمام الجهر بواحدته و الإسرار بالبقية]**

(مسأله ٨٩): يستحب للإمام الجهر بواحده و الاسرار بالبقية (١) و يستحب أن يكون التكبير فى حال رفع اليدين (٢) الى الاذنين (٣) أو مقابل الوجه (٤).

---

الحسين عليه السلام و يمكن الجمع بينهما



و ذلك لان المستفاد من تلك الروايه بحسب الظهور- كما قلنا- ان النبي صلى الله عليه و آله افتتح الصلاه بالتكبيره الاولى لكن ليس فى الروايه ان ما يفتتح به هى الاولى و الباقي ليست مما يفتتح به و مقتضى ظهور هذه النصوص ان الافتتاح يحصل بالمجموع.

يبقى الكلام فى أنه من التخيير بين الأقل و الاكثر و قد حقق فى الاصول انه جائز بشرط رجوعه الى المتباينين و أما ما فى جملة من النصوص من أن السبع أفضل لا يقتضى رفع اليد عن الوجوب التخييري فانه لا مانع من كون السبع أفضل و مع ذلك يكون من أفراد الواجب و بعبارة اخرى: يكون أفضل الافراد و مقتضى الاحتياط ان يقصد ما هو الواقع و المطلوب عند الله و الله العالم بحقائق الامور.

(١) لاحظ ما رواه أبو بصير «١» و ما رواه أبو على الحسن بن راشد «٢»

(٢) لاحظ ما رواه الحلبي «٣».

(٣) لاحظ ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام فى حديث:

إذا افتتحت الصلاه فكبرت و لا تجاوز اذنيك و لا ترفع يديك بالدعاء فى المكتوبة تجاوز بهما رأسك «٤».

(٤) لاحظ ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام

---

(١) لاحظ ص: ٤٠٥

---

قمي، سيد تقى طباطبايى، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٤٠٦

(٢) لاحظ ص: ٤٠٤

(٣) لاحظ ص: ٤٠١

(٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٧

أو الى النحر (١) مضمومه الاصابع حتى الابهام و الخنصر (٢) مستقبلا بباطنهما القبلة (٣).

**[مسألة ٩٠: إذا كبر ثم شك في أنها تكبيره الإحرام أو الركوع بنى على الأولى]**

(مسألة ٩٠) إذا كبر ثم

شك في أنها تكبيره الاحرام أو الركوع بنى على الاولى (٤) و ان شك في صحتها بنى على الصحه (٥) و ان شك في وقوعها و قد دخل فيما بعدها من القراءه بنى على وقوعها (٦).

### **[مسأله ٩١: يجوز الاتيان بالتكبيرات ولاء بلا دعاء]**

(مسأله ٩١): يجوز الاتيان بالتكبيرات ولاء بلا دعاء (٧).

---

يصلى يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح «١».

(١) لاحظ ما رواه معاويه بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام حين افتتح الصلاه يرفع يديه أسفل من وجهه قليلا «٢».

(٢) لاحظ ما رواه حماد «٣».

(٣) لاحظ ما رواه منصور بن حازم قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام افتتح الصلاه فرفع يديه حيال وجهه و استقبل القبله ببطن كفيه «٤».

(٤) لعدم احراز الاتيان بالقراءه فيجب الاتيان بها.

(٥) لقاعده الفراغ.

(٦) على ما هو المقرر عندهم من اعتبار قاعده التجاوز و قد أنكرنا قيام الدليل عليها و التفصيل موكول الى محل آخر.

(٧) لاحظ ما رواه زراره «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

(٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ٦

(٥) لاحظ ص: ٤٠٥

و الافضل أن يأتي بثلاث منها ثم يقول: «اللهم أنت الملك الحق لا إله الا أنت سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفر لى ذنبى انه لا يغفر الذنوب الا أنت» ثم يأتي باثنتين و يقول: «لبيك و سعديك و الخير فى يديك و الشر ليس إليك و المهدى من هديت لا ملجأ منك الا إليك سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت» ثم يأتي باثنتين و يقول:

«وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ - عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ - خَنِيفًا مُسْلِمًا - وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ - إِنَّ صَلَاتِي وَ

نُسْكِي وَ مَحْلَيَّ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أَمَرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ثم يستعيد و يقرأ سورة الحمد (١).

### [الفصل الثالث: في القيام]

#### إشاره

#### الفصل الثالث:

في القيام و هو ركن حال تكبيره الا-حرام- كما عرفت- (٢) و عند الركوع و هو الذي يكون الركوع عنه المعبر عنه بالقيام المتصل بالركوع (٣).

---

(١) لاحظ ما رواه الحلبي «١».

(٢) قد مر الكلام فيه في بحث تكبيره الاحرام و يدل عليه ما رواه عمار «٢».

(٣) الظاهر أنه لا مستند لهذا الحكم الا الاجماع و التسالم القطعي فيما بين

---

(١) لاحظ ص: ٤٠١

(٢) لاحظ ص: ٣٩٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٠٩

فمن كبر للافتتاح و هو جالس بطلت صلاته (١) و كذا اذا ركع جالسا سهوا و ان قام في أثناء الركوع متقوسا (٢) و في غير هذين الموردين

---

القوم و لا- يمكن أن يكون اطلاق دليل وجوب القيام مستندا لهم اذ لا- شبهه في أن اطلاق أدله الاجزاء و الشرائط محكوم به بالنسبه الى دليل لا تعداد.

و ربما يقال بأن الوجه في كونه ركنا انه لو اختل يخل الركوع اذ لو لم يكن عن قيام لم يكن ركوعا.

وفيه: ان الركوع من الجالس يصدق و ليس عن قيام مضافا الى أنه يلزم أن تكون ركنيته على الفرض عرضيه لا ذاتيه و لا يبعد

أن يكون هذا البحث و هو أن ركنيه القيام بلحاظ نفسه أو بلحاظ كونه مقوما للركوع لغوا اذ لا شبهه و لا اشكال فيما بين القوم  
فى وجوبه حال الركوع فإى ثمره تترتب على هذا البحث؟

و ربما يقال: انه لا دليل على وجوب القيام حال الركوع الا من جهه دخله فى الركوع هذا من ناحيه و من ناحيه اخرى

ان الانتصاب ليس مقوما للقيام بل يصدق القيام و لو مع التقوس و يترتب عليه أنه لو ركع عن حال التقوس سهوا تصح صلاته.  
لكن الحق ان هذه الجبهه لا- تكون فارقه بين القولين اذ لو قلنا بأن القيام بنفسه واجب بدليل خاص نحكم بالصحة أيضا في  
الفرض لان الانتصاب غير دخیل فی حقیقه القيام فلا أثر للبحث.

(١) لما مر و قد دلت علیه روايه عمار التی قد مرت علیک «١».

(٢) لا لان الركوع لا يصدق اذا كان عن جلوس بل لوجوب ان الركوع لا بد أن يكون من القيام.

---

(١) لاحظ ص: ٣٩٨

مبانی منهاج الصالحین، ج ٤، ص: ٤١٠

يكون القيام الواجب واجبا غير ركن (١) كالقيام بعد الركوع (٢) و القيام حال القراءة أو التسبيح (٣) فاذا قرأ جالسا سهوا أو سبح  
كذلك ثم قام و ركع عن قيام ثم التفت صحت صلاته و كذا اذا نسي القيام بعد الركوع حتى سجد السجدين (٤).

**[مسألة ٩٢: إذا هوى لغير الركوع ثم نواه في أثناء الهوى لم يجز و لم يكن ركوعه عن قيام فتبطل صلاته]**

(مسألة ٩٢): اذا هوى لغير الركوع ثم نواه في أثناء الهوى لم يجز و لم يكن ركوعه عن قيام فتبطل صلاته (٥) نعم اذا لم يصل  
الى حد الركوع انتصب قائما و ركع عنه و صحت صلاته (٦).

---

(١) لعدم الدليل على الركنية فلا- يكون ركننا و بعبارة اخرى: لا دليل على البطلان فيما يكون تركه عن سهو لإطلاق قاعده لا  
تعاد الداله عليه جمله من الروايات منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تعاد الصلاة الا من خمسه:

الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود ثم قال: القراءة سنه و التشهد سنه فلا تنقض السنه الفريضة «١».

(٢) أما وجوبه فلما يذكر في بحث الركوع و أما عدم كونه

ركنا فلما ذكرنا.

(٣) أما وجوبه فلأدله الداله على وجوبه فى الصلاه ومنها ما رواه أبو حمزه «٢» و أما أنه غير ركن فلعدم الدليل عليه كما مر.

(٤) لما قرر عندهم من جريان قاعده لا تعاد و لو فى الاثناء و لنا فى هذا المقام كلام موكول الى محله.

(٥) و الامر كما أفاده و بعبارة اخرى: ان القيام المتصل بالركوع لم يتحقق.

(٦) لتحقق المأمور به و عدم تحقق ما يوجب البطلان.

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب قواطع الصلاه الحديث: ٤

(٢) لاحظ ص: ٣٩٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١١

و كذا اذا وصل و لم ينوه ركوعا (١).

### **[مسأله ٩٣: إذا هوى إلى ركوع عن قيام و فى أثناء الهوى غفل حتى جلس للسجود]**

(مسأله ٩٣): اذا هوى الى ركوع عن قيام و فى أثناء الهوى غفل حتى جلس للسجود فان كانت الغفله بعد تحقق مسمى الركوع صحت صلاته (٢) و الاحوط استحبابا أن يقوم منتصباً ثم يهوى الى السجود (٣) و أما اذا التفت الى ذلك و قد سجد سجده واحده مضى فى صلاته (٤) و الاحوط استحبابا اعاده الصلاه بعد الاتمام (٥) و اذا التفت الى ذلك و قد سجد سجدين صح سجوده و مضى (٦) و ان كانت الغفله قبل تحقق مسمى الركوع عاد الى القيام منتصباً ثم هوى الى الركوع و مضى و صحت صلاته (٧).

### **[مسأله ٩٤: يجب مع الإمكان الاعتدال فى القيام]**

(مسأله ٩٤): يجب مع الامكان الاعتدال فى القيام (٨).

---

(١) اذ المفروض انه لم يزد الركوع فانه لم يقصد الركوع فلا موجب للبطلان.



(٢) اذ المفروض تحقق الركوع.

(٣) يمكن أن يكون الوجه في عدم الوجوب ان المستفاد من الدليل ان الواجب القيام و الانتصاب عن الركوع و المفروض فوت محله.

(٤) لعدم امكان تدارك القيام بعد الركوع لاستلزامه زياده سجده واحده.

(٥) فانه لا اشكال في حسنه.

(٦) بلا اشكال.

(٧) اذ المحل باق فيجب الاتيان بالركوع الواجب فلاحظ.

(٨) يمكن أن يكون الوجه فيه أنه مع عدم الاعتدال لا يصدق القيام المأمور

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٢

و الانتصاب (١) فاذا انحنى أو مال الى أحد الجانبين بطل (٢) و كذا اذا فرج بين رجليه على نحو يخرج عن الاستقامه عرفا (٣) نعم لا بأس باطراق الرأس (٤) و تجب أيضا في القيام غير المتصل بالركوع

---

به و لا أقل من انصراف الدليل عن غير المعتدل.

(١) اي نصب فقار الظهر و هي عظامه المنظمه في النخاع التي تسمى خرز الظهر كما صرح في بعض النصوص لاحظ ما

رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام في حديث و قم منتصبا فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من لم يقم صلبه فلا صلاه له «١».

و ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من لم يقم صلبه في الصلاه فلا صلاه له «٢».

و أما الاستدلال عليه بأن الانتصاب مقوم لحقيقه القيام فعنده اثباته على مدعيه اذ لا شبهه في أنه يصدق القيام عرفا مع بعض مراتب الانحناء و عدم صدق الانتصاب.

(٢) و الوجه فيه ظاهر لعدم صدق المأمور به.

(٣) لعدم صدق القيام.

(٤) ربما يقال بعدم الجواز لما ارسل عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له:

«فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ» قال: النحر الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه و نحره و قال:

لا تكفر فانما يصنع ذلك المجوس و لا تلثم و لا تحتفز و لا تقع على قد ميك و لا تفتش ذراعيك «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب القيام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٣

الطمأنينه (١) و الاحوط استحبابا الوقوف على القدمين جميعا فلا يجزأ الوقوف على أحدهما و لا على أصابعهما فقط و لا على أصل القدمين فقط (٢).

---

و المرسل لا اعتبار به و لم يعمل به كى يقال بأنه منجبر مضافا الى ضعف المبنى كما قلناه مرارا و الحق ما أفاده في المتن.

(١) العمده في دليلها الاجماع فان تم فهو و الا يشكل اثباته بما رواه سليمان بن صالح «١» فان سند الروايه ضعيف بصالح بن عقبه و أيضا لا يمكن اثباته بما رواه السكوني «٢» لضعف السند بالنوفلى و أيضا

لا يمكن اثباته بما رواه هارون بن حمزه «٣» فان السند ضعيف بيزيد بن اسحاق.

مضافا الى أن المستفاد من الروايه أن أمره عليه السلام بالجلوس من جهه الكفاء لا من جهه عدم الاستقرار فلاحظ و أما دخوله فى القيام مفهوما ففساده أوضح من أن يخفى.

(٢) قد ذكر فى وجه عدم الكفايه امور: منها الاصل. و فيه: ان الاطلاق يقتضى الجواز و لو وصلت النوبه الى الاصل فمقتضاه البراءه.

و منها التبادر. و فيه: انه بدوى و المرجع الاطلاق. و منها: عدم الاستقرار.

و فيه: أنه أخص من المدعى مع أن فى اشتراط الاستقرار تأملا كما عرفت.

و منها: التأسى. و فيه ما عرفت من عدم دليل معتبر على وجوبه.

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقوم على أطراف أصابع رجله فأنزل الله سبحانه:

---

(١) لاحظ ص: ٣٢٩

(٢) لاحظ ص: ٣٩٩

(٣) لاحظ ص: ٣٩٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٤

و الظاهر جواز الاعتماد على عصا أو جدار أو انسان فى القيام على كراهيه (١).

---

طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى «١».

و قريب منه ما عن تفسير القمى أيضا الا أنه قال: كان يقوم على أصابع رجله حتى تورم «٢» و فيه: ان المستفاد من الخبر عدم الوجوب لا الالتزام بالخلاف مضافا الى ضعف السند فى الثانى فالحكم مبنى على الاحتياط.

(١) ربما يقال: بوجوب الاستقلال - كما هو المشهور - على ما فى بعض الكلمات و ما يمكن أن يقال فى وجهه امور: منها: الاجماع و فيه ما فيه.

و منها أنه داخل فى مفهوم القيام. و فيه: انه ليس كذلك كما هو واضح.

و منها: انه المنصرف اليه من نصوص القيام

و فيه: انه على فرض تسلمه بدوى يزول بالتأمل اذ لا وجه له.

و منها: انه المعهود من النبى صلى الله عليه و آله و يجب التأسى لقوله صلى الله عليه و آله صلوا كما رأيتموني اصلى «٣» و فيه ان الروايه ضعيفه سندا مضافا الى أنها مجمله اذ لا يجب التأسى فى جميع الخصوصيات الا أن يقال:

بأنه يؤخذ به ما لم يعلم بالخلاف.

و منها جملة من النصوص و من تلك النصوص ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا تمسك بخمر ك و أتت تصلى و لا تستند الى جدار و انت تصلى الا أن تكون مريضا «٤» و الخمر بالتحريك و الفتح ما ورائك من شجر أو حائط.

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب القيام الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نقل عن طريق العامه

(٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القيام الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٥

...

---

و منها: ما رواه عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه قاعدا أو متوكيا على عصا أو حائط فقال: ما شأن أيبك و شأن هذا ما بلغ أبوك هذا بعد «١».

و منها: ما عن دعوات الراوندى قال: و روى عنهم عليهم السلام: ان المريض تلزمه الصلاه اذا كان عقله ثابتا فان لم يتمكن من القيام بنفسه اعتمد على حائط أو عكازه و ليصل قائما فان لم يتمكن فليصل جالسا الحديث «٢».

و الروايه الاخيره ضعيفه سندا لكن فى غيرها كفايه.

و فى قبال هذه الطائفة طائفة اخرى من الروايات تدل على الجواز منها: ما ما رواه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل

هل يصلح له أن يستند الى حائط المسجد و هو يصلى أو يضع يده على الحائط و هو قائم من غير مرض و لا عله؟ فقال: لا بأس  
و عن الرجل يكون فى صلاه فريضه فيقوم فى الركعتين الاولتين هل يصلح أن يتناول جانب المسجد فينهض يستعين به على  
القيام من غير ضعف و لا عله؟ فقال: لا بأس به «٣»

و منها: ما رواه عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصلى متوكيا على عصاء أو على حائط قال:  
لا بأس بالتوكؤ على عصاء و الاتكاء على الحائط «٤».

و منها: ما رواه سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكنه

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٢٠

(٢) مستدرک الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٧

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القيام الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٦

...

---

فى الصلاه على الحائط يمينا و شمالا فقال: لا بأس «١».

فيقع التعارض بين الطائفتين فلا بد من العلاج و رفع التعارض بحمل الطائفة الثانية على صوره الاضطراب بلا وجه فانه صرح فى  
روايه على بن جعفر بالجواز و لو مع عدم عذر و عله كما أن رفع اليد عن الطائفة الثانية باعراض المشهور لا وجه له فان اعراض  
المشهور لا- يوجب سقوط النص المعتبر عن الحجية مضافا الى أن احراز الاعراض فى غايه الاشكال اذ يمكن انهم جمعوا بين  
الطائفتين بجمع لا نرضى به فلا بد من العلاج.

مضافا الى أن جملة من الفقهاء ذهبوا الى عدم الا-شترط - على ما نقل عنهم - كأبى الصلاح و صاحب المدارك و الكفايه و  
البحار و

التنقيح و عن الحقائق و المستند تقويه هذا القول.

و ربما يقال: بأن الطائفة الثانيه موافقه لمذهب العامه و الذى يستفاد من «الفقه على المذاهب الخمسه» ان وجوب الاستقلال مورد الاتفاق و لكن الذى يستفاد من «الفقه على المذاهب الاربعه» ان القول بوجوب الاستقلال حال التكبير و القراءه الواجبه مخصوص بالماليكيه و عليه تكون أخبار الجواز توافق قول العامه و ان كان يشكل بأن قول العامه مختلف.

و أما الترجيح بالاحديث فهو مع الطائفة الثانيه فانه نقل عدم الوجوب عن أبى الحسن موسى عليه السلام و لو وصلت النوبه الى التعارض و التساقط يكون المرجع أصل البراءه من الوجوب.

و أما ما أفاده سيد المستمسك قدس سره بأن الترجيح مع الطائفة الثانيه

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٧

بل الاحوط ترك ذلك مع الامكان.

**[مسأله ٩٥: إذا قدر على ما يصدق عليه القيام عرفا و لو منحيا أو متفرج الرجلين صلى قائما]**

(مسأله ٩٥): إذا قدر على ما يصدق عليه القيام عرفا و لو منحيا أو متفرج الرجلين صلى قائما (١).

---

للشهره فمدفوع بأن الشهره المرجحه ما تكون بحد يصدق عليه عنوان لا ريب فيه كما فى النص و ليس المقام كذلك فتأمل مع الاشكال السندى فى دليل الترجيح بالشهره و طريق الاحتياط ظاهر كما اشار اليه الماتن فى اخر كلامه.

(١) لا يخفى انه يستفاد من جمله من الروايات ان المكلف ان لم يقدر على القيام يصلى جالسا فمن تلك الروايات ما رواه عمر بن اذينه قال: كتبت الى أبى عبد الله عليه السلام أسأله ما حد المرض الذى يفطر فيه صاحبه و المرض الذى يدع صاحبه الصلاه قائما؟ قال: بل الانسان على نفسه بصيره و قال: ذاك اليه هو أعلم بنفسه «١».

و منها: ما رواه زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

حد المرض الذى يفطر فيه الصائم و يدع الصلاه من قيام فقال: بل الانسان على نفسه بصيره هو أعلم بما يطيقه «٢».

و منها: ما رواه جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما حد المرض الذى يصلى صاحبه قاعدا؟ فقال: ان الرجل ليوعك و يخرج و لكنه أعلم بنفسه اذا قوى فليقم «٣» و منها: ما رواه سليمان بن حفص المروزي «٤».

فلو لا دليل خارجي لا بد من تقديم القيام على الجلوس فلو دار الامر بين

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب القيام الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٨

و ان عجز عن ذلك صلى جالسا (١).

---

القيام الفاقد للانتصاب و الجلوس يقدم القيام اذ المفروض أن القيام ما دام ممكنا مقدم على الجلوس.

مضافا الى أنه يستفاد المدعى من روايه على بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن السفينه لم يقدر صاحبها على القيام يصلى فيها و هو جالس يؤمى أو يسجد؟ قال: يقوم و ان حنى ظهره «١».

كما أنه لو دار الامر بين القيام مع الاعتماد و الجلوس يقدم القيام اذ المفروض أن القيام مقدم فى الرتبة و لا يبعد أن يستفاد المدعى أيضا من روايه ابن سنان «٢».

بتقريب: انه يستفاد من هذه الروايه أنه يجوز الاعتماد عند الضروره و اذا جاز وجب و أما لو دار الامر بين القيام الفاقد عن الاستقرار و الجلوس يقدم الاول فان دليل وجوب الاستقرار قاصر من الاول و ليس له اطلاق يقتضى اشتراط الاستقرار على نحو الاطلاق و عليه لو تعذر الاستقرار يكون وجوب القيام الفاقد للاستقرار على القاعده الاولى و ليس بدلا



اضطراباً عن القيام كى يحتاج الى دليل البديه.

و أما لو دار الامر بين القيام مع التفريج الفاحش بين الرجلين و القعود فتاره لا يكون التفريج مخلاً بصدق القيام و اخرى يكون مخلاً أما على الاول فلا اشكال فى تقديم القيام فانه لا وجه للانتقال الى الجلوس و أما على الثانى فتقديمه على الجلوس مشكل لأنه لو لم يصدق عليه القيام تصل النوبه الى الجلوس بمقتضى تلك الروايات.

(١) لأنه اذا عجز عن القيام تصل النوبه الى الجلوس بمقتضى جملة من الاخبار

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القيام الحديث: ٥

(٢) لاحظ ص: ٤١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤١٩

و يجب الانتصاب و الاستقرار و الطمأنينه على نحو ما تقدم فى القيام (١) هذا مع الامكان و الا اقتصر على الممكن (٢) فان تعذر الجلوس حتى الاضطرابى صلى مضطجعا (٣) على الجانب الايمن و وجهه الى

---

و قد تقدم بعضها «١».

و منها: ما رواه عبد الله بن على الحلبي فى حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى السفينه فقال: ان أمكنه القيام فليصل قائماً و الا فليقعد ثم يصلى «٢»

و منها: ما رواه سليمان بن خالد قال: سألته عن الصلاة فى السفينه فقال:

يصلى قائماً فان لم يستطع القيام فليجلس و يصلى و هو مستقبل القبلة الحديث «٣» و منها: ما رواه أبو حمزه «٤».

(١) الظاهر انه لا اشكال فى المسألة نصاً و فتوى و ادعى عليه الاجماع و يدل على المدعى ان العرف يفهم من ادله اعتبار الامور المذكوره اعتبارها فى الصلاة على الاطلاق فلا فرق فى المبدل منه و البديل فلاحظ.

(٢) لقاعده الميسور الجاريه فى الصلاة المستفاده من قاعده: ان الصلاة لا تترك بحال.

(٣) بلا

خلاف- كما فى بعض الكلمات- و عن كشف اللثام انه اجماعى و يدل عليه ما رواه أبو حمزه «٥» و يدل عليه أيضا ما رواه سماعة قال: سألته عن المريض لا يستطيع الجلوس قال: فليصل و هو مضطجع و ليضع على جبهته شيئا

---

(١) لاحظ ص: ٤١٧

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القيام الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) لاحظ ص: ٣٩٨

(٥) لاحظ ص: ٣٩٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٠

القبلة كهيئه المدفون (١).

---

إذا سجد فانه يجزى عنه و لم يكلف الله ما لا طاقة له به «١».

و يدل عليه ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن المريض الذى لا يستطيع القعود و لا الايماء كيف يصلى و هو مضطجع؟

قال: يرفع مروه الى وجهه و يضع على جبينه و يكبر هو «٢».

(١) انه المشهور فيما بين القوم و استظهر صاحب الحقائق من العلامة انه قائل بالتخير بين الايمن و الايسر.

و يمكن أن يستدل على القول المشهور بما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: المريض اذا لم يقدر أن يصلى قاعدا كيف قدر صلى اما أن يوجه فيؤمى إيماء و قال: يوجه كما يوجه الرجل فى لحده و ينام على جانبه (جنبه) الايمن ثم يؤمى بالصلاه فان لم يقدر أن ينام على جنبه الايمن فكيف ما قدر فانه له جائز و ليستقبل بوجهه القبلة ثم يؤمى بالصلاه إيماء «٣».

و يؤيده مرسل الصدوق قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: المريض يصلى قائما فان لم يستطع صلى جالسا فان لم يستطع صلى على جنبه الايمن فان لم يستطع صلى على جنبه الايسر فان لم يستطع استلقى و

أوماً إيماء و جعل وجهه نحو القبلة و جعل سجوده أخفض من ركوعه «٤».

و فى المقام بعض النصوص يدل على أنه لو لم يقدر على الجلوس يستلقى لاحظ ما رواه عبد السلام بن صالح الهروى عن الرضا عن آبائه عليهم السلام قال:

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢١

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢١

و مع تعذره فعلى الايسر عكس الاول (١).

---

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا لم يستطع الرجل أن يصلى قائماً فليصل جالساً فان لم يستطع جالساً فليصل مستلقياً ناصباً رجليه بحيال القبلة يؤمى إيماء «١».

و ما رواه الصدوق مرسل «٢» و هذه الروايات قاصره سنداً مضافاً الى أنها مخالفه للآيه الشريفه فان الايه تدل على أنه لو تعذر الجلوس تصل النوبه الى الاضطجاع لاحظ ما رواه أبو حمزه «٣».

(١) هذا هو المشهور فيما بين القوم كما فى بعض الكلمات و استدل عليه بمرسل الصدوق «٤» و يمكن أن يجاب عن ضعف سنده بأن المشهور بين المتأخرين كذلك و الشهره جابره لضعف السند مضافاً الى أن الصدوق قدس سره ضمن صحة الروايات التى رواها فى كتابه اصف الى ذلك أن الحلى أفتى بمضمونه و هو لا يعمل الا بالقطعيات.

و الحق ان اثبات المدعى بالمرسل فى غايه الاشكال فانه غير حجه و لا يكون عمل المشهور جابراً خصوصاً اذا كان العامل به من المتأخرين و شهاده الصدوق بصدق روايات كتابه لا تفيد فان تلك الروايات تكون حجه له و لا وجه لكونها حجه لنا اذ يمكن الاختلاف فى مبانى الحججه.

مضافاً الى أن مرسل الصدوق معارض بمرسل دعائم الإسلام و

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٨

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٣ و ملحقه

(٣) لاحظ ص: ٣٩٨

(٤) مر آنفا

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٢

...

---

يستطع أن يصلى على جنبه الايمن صلى مستلقيا» «١» و استدل على المدعى - على ما قيل - بموثق عمار «٢».

بتقريب: انه يستفاد من الموثق جواز الاضطجاع على الايسر بعد عدم امكانه على الايمن و لو جاز لوجب لعدم القول بالتخير بينه و بين الاستلقاء.

و فيه: اولاً: أنه يمكن قلب الدليل بأن نقول: يستفاد منه جواز الاستلقاء و لو جاز لوجب لعدم القول بالتخير و ثانياً: أن عدم القول بالتخير لا يوجب رفع اليد عن مفاد الرواية.

و ربما يقال - كما فى الحقائق - بأنه يستفاد المدعى من قوله عليه السلام:

«و ليستقبل بوجهه القبلة» فانه يدل على وجوب الاضطجاع على الايسر.

و فيه: أنه كثيراً ما يستعمل التوجه الى القبلة فى المستلقى فيراد بمقابله الوجه التوجه الى جهتها و أيضاً الاستقبال بالوجه الى القبلة يتحقق من المستلقى بين المشرق و المغرب بتحويل الوجه الى القبلة كما يتحقق من المستلقى الى القبلة بوضع شىء تحت رأسه و الحق فى المقام أن يستدل بما رواه ابو حمزه «٣».

فانه يستفاد من هذه الرواية ان الوظيفة بعد تعذر الجلوس تنتقل الى الصلاة على الجنب و مقتضى موثق عمار ان الايمن مقدم فلو تعذر الايمن تصل التوبة الى الايسر.

---

(١) مستدرک الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٥

(٢) لاحظ ص: ٤٢٠

(٣) لاحظ ص: ٣٩٨

مبانی منهاج الصالحین، ج ٤، ص: ٤٢٣

و ان تعذر صلی مستلقیا و رجلاه الى القبلة کهیئہ المحتضر (١) و الاحوط وجوبا أن یؤمی برأسه للركوع و السجود مع الامکان  
(٢).

---

(١) بلا خلاف - كما فی بعض الكلمات - و تقتضیه جمله من النصوص

منها ما أرسله الصدوق «١» و منها: ما رواه عبد السلام بن صالح الهروي «٢» و منها: ما أرسله الصدوق أيضا «٣» لكن هذه النصوص مخدوشة سنداً و لنا أن نستدل بموثق عمار «٤» على المدعى بأن نقول: المستفاد منه أنه لو تعذر الاضطجاع على الايمن يكون المكلف مخيراً غاية الامر يقيد بصوره امكان الاضطجاع على اليسر و يبقى ما لو لم يكن الاضطجاع على اليسر ممكناً فيتعين الاستلقاء فان احد فردى التخيير لو تعذر يتعين الفرد الاخر طبعاً و هذا ظاهر.

(٢) يمكن أن يقال: انه اذا أمكن الركوع أو السجود يجب بلا اشكال لإطلاق الأدله و لو أمكن الميسور منهما يجب فيما يصدق عليه الركوع أو السجود و لو مع فقدان الشرائط و أما مع عدم الصدق فربما يقال: بالوجوب فانه نقل عن العلامة في المنتهى: «أنه لو عجز عن السجود رفع ما يسجد عليه و لم يجز الايماء الا مع عدمه أو عدم التمكن خلافاً للشافعي». و هذا نقل اجماع على الحكم المذكور و فيه ما فيه.

و لا يبعد أن تدل عليه روايه ابراهيم بن أبي اياد الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء و لا يمكنه الركوع و السجود فقال: ليؤم برأسه إيماء و ان كان له من يرفع الخمره فليسجد فان لم

---

(١) لاحظ ص: ٤٢٠

(٢) لاحظ ص: ٤٢٠

(٣) لاحظ ص: ٤٢١

(٤) لاحظ ص: ٤٢٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٤

...

---

يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة إيماء «١».

و ابراهيم بعنوان الكرخي لم يوثق فالخبر ساقط عن الاعتبار بل يمكن أن يقال بأنه يستفاد من بعض النصوص خلاف المدعى منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد

اللّٰه عليه السلام قال: سألته عن المريض اذا لم يستطع القيام و السجود قال:

يومي برأسه ايماء و ان يضع جبهته على الارض أحب إلى «٢».

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المريض كيف يسجد؟ فقال: على خمره أو على مروحه أو على سواك يرفعه اليه هو أفضل من الايماء انما كره (من كره) السجود على المروحه من أجل الاوثان التي كانت تعبد من دون اللّٰه و انا لم نعبد غير اللّٰه قط فاسجدوا على المروحه و على السواك و على عود «٣».

نعم اذا لم يمكن تصل النوبه الى الايماء بلا خلاف - كما عن بعض و تدل عليه جملة من النصوص لاحظ ما رواه الحلبي «٤» و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: المريض يومي ايماء «٥».

و ما رواه سماعه قال: سألته عن الرجل يكون في عينيه الماء فيتترع الماء منها فيستلقى على ظهره الايام الكثيره أربعين يوما أو أقل أو أكثر فيمتنع من الصلاه الايام الا ايماء و هو على حاله فقال: لا بأس بذلك و ليس شيء مما حرم اللّٰه الا

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب ما يصح السجود عليه الحديث: ١

(٤) مر آنفا

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٥

و الاولى أن يجعل ايماء السجود أخفض من ايماء الركوع (١).

---

و قد أحله لمن اضطر اليه «١».

و ما رواه عمار «٢» و ما رواه ابراهيم بن أبي زياد الكرخي «٣» و ما أرسله الصدوق «٤» و ما رواه عبد السلام بن صالح الهروي «٥» و يمكن أن

يكون الوجه في نظر الماتن أن مقتضى اطلاق نصوص الباب أن يؤمى و لو مع قدره على الركوع و السجود و الله العالم.

(١) و يدل عليه ما أرسل الصدوق «٦» و يدل عليه ما أرسله الصدوق أيضا قال: و قال أمير المؤمنين عليه السلام: دخل رسول الله صلى الله عليه و آله على رجل من الانصار و قد شبكته الريح فقال: يا رسول الله صلى الله عليه و آله كيف اصرى؟ فقال: ان استطعتم أن تجلسوه فاجلسوه و الا فوجهوه الى القبلة و مروه فليؤم برأسه إيماء و يجعل السجود أخفض من الركوع و ان كان لا يستطيع أن يقرأ فاقراءوا عنده و اسمعوه «٧» و لا اعتبار بالمرسلات.

لكن يمكن أن يستفاد الحكم مما رواه يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفر و أنا أمشى قال: أوم إيماء و اجعل السجود أخفض من الركوع «٨».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) لاحظ: ٤٢٠

(٣) لاحظ ص: ٤٢٣

(٤) لاحظ ص: ٤٢٠

(٥) لاحظ ص: ٤٢٠

(٦) لاحظ ص: ٤٢٠

(٧) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ١٦

(٨) الوسائل الباب ١٦ من أبواب القبلة الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٦

و مع العجز يؤمى بعينه (١).

**[مسألة ٩٦: إذا تمكن من القيام و لم يتمكن من الركوع قائما]**

(مسألة ٩٦): إذا تمكن من القيام و لم يتمكن من الركوع قائما

---



و ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام الى أن قال: قلت: يصلى و هو يمشى؟ قال: نعم يؤمى إيماء و ليجعل السجود أخفض من الركوع «١».

(١) هذا هو المشهور بين القوم على ما نقل عنهم و يدل عليه ما أرسله الصدوق «٢» قال و قال الصادق عليه السلام يصلى المريض قائما فان لم يقدر

على ذلك صلى جالسا فان لم يقدر أن يصلى جالسا صلى مستلقيا يكبر ثم يقرأ فاذا أراد الركوع غمض عينيه ثم يسبح فاذا سبّح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع فاذا اراد أن يسجد غمض عينيه ثم سبّح فاذا سبّح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود و ظاهر ان المرسل لا اعتبار به.

مضافا الى أن الروايه وارده فى المستلقى و عدم الفصل بينه و بين المضطجع اول الكلام و مثله ما رواه عبد السلام بن صالح عن الرضا عليه السلام فى الذى تدركه الصلاه و هو فوق الكعبه قال: ان قام لم يكن له قبله و لكن يستلقى على قفاه و يفتح عينيه الى السماء و يعقد بقلبه القبلة التى فى السماء البيت المعمور و يقرأ فاذا اراد أن يركع غمض عينيه و اذا اراد أن يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه و السجود على نحو ذلك «٣» و هذه الروايه على تقدير تماميه سندها وارده فى مورد خاص و أيضا موردها المستلقى و عليه اتمام المدعى بالدليل مشكل.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ١٩ من أبواب القبلة الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٧

صلى قائما (١) و أوما للركوع (٢) و الاحوط استحبابا أن يعيد صلاته مع الركوع جالسا (٣) و ان لم يتمكن من السجود أيضا صلى قائما و أوما للركوع و السجود أيضا (٤).

**[مسألة ٩٧: إذا قدر على القيام فى بعض الصلاة دون بعض وجب أن يقوم إلى أن يعجز فيجلس]**

(مسألة ٩٧): اذا قدر على القيام فى بعض الصلاة دون بعض وجب أن يقوم الى أن يعجز فيجلس (٥) و اذا أحس بالقدره على القيام قام و هكذا و لا يجب عليه استئناف

ما فعله حال الجلوس فلو قرأ جالسا ثم تجددت قدره على القيام قبل

(١) اذ المفروض انه يمكنه القيام فيجب.

(٢) و يمكن أن يقال: انه بمقتضى ان الصلاة لا تسقط بحال يجب عليه أن يأتي بالمقدار الممكن و انه يمكنه الركوع جالسا فيجب و بعبارة اخرى انه مع امكان الركوع جالسا لا- تصل النوبة الى الايماء الا- أن يقال: بأنه لا- دليل على وجوب الركوع الجلوسى فى هذا الفرض و فيه: انه يكفى دليلا على المدعى ان الصلاة لا تترك بحال فتأمل.

(٣) لا اشكال فى حسنه.

(٤) الكلام فى السجود هو الكلام فى الركوع و انه لا بد من مراعاة قاعده الميسور و الله العالم.

(٥) يمكن أن يستدل عليه بالنصوص الداله على وجوب القيام اذا قوى عليه فان المستفاد من هذه النصوص ان المكلف ما دام يكون قادرا على القيام لا يجوز له الصلاة عن جلوس و المفروض أنه قادر على القيام فى الركعة الاولى أو على القيام فى الاول منها فيجب أن يقوم و بعد ما صار عاجزا تصل النوبة الى الجلوس.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٨

الركوع بعد القراءه قام للركوع و ركع من دون اعاده للقراءه هذا فى ضيق الوقت (١) و أما مع سعة فان استمر العذر الى آخر الوقت لا يعيد (٢) و ان لم يستمر فان أمكن التدارك كأن تجددت قدره بعد القراءه و قبل الركوع استأنف القراءه عن قيام و مضى فى صلاته (٣) و ان لم يمكن التدارك فان كان الفائت قياما ركنيا أعاد صلاته (٤) و الا لم تجب الاعاده (٥).

**[مسألة ٩٨: إذا دار الأمر بين القيام فى الجزء السابق و القيام فى الجزء اللاحق]**

(مسألة ٩٨): إذا دار الامر بين القيام فى الجزء السابق و القيام فى الجزء اللاحق فالترجيح للسابق (٦)

حتى فيما اذا لم يكن القيام فى الجزء السابق ركنا و كان فى الجزء اللاحق ركنا (٧).

### [مسأله ٩٩: يستحب فى القيام إسدال المنكبين]

(مسأله ٩٩): يستحب فى القيام اسدال المنكبين (٨).

(١) و الوجه فيه ظاهر فانه كلما يقدر على القيام يجب و لا- تجب الاعاده فى ضيق الوقت لتغير الحكم بتغير موضوعه و عدم مقتضى للإعاده.

(٢) لعدم امكان التدارك.

(٣) لا مكان الاستيناف و عدم دليل على الاكتفاء به.

(٤) بتقريب: أن قاعده لا تعاد لا تشمل الاخلال بالاركان.

(٥) لقاعده لا تعاد.

(٦) اذ المفروض انه قادر على القيام و ما دام قادرا على القيام يجب الى أن يعجز فتصل النوبه الى الجلوس.

(٧) لعين الملاك الذى ذكرنا فلاحظ.

(٨) كما فى حديث زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا قمت فى الصلاه

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٢٩

و ارسال اليدين (١) و وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى (٢) و ضم أصابع الكفين (٣) و أن يكون نظره الى موضع سجوده (٤) و أن يصف قدميه متحاذيتين مستقبلا بهما (٥) و يباعد بينهما بثلاث أصابع مفرجات أو أزيد الى شبر (٦) و أن يسوى بينهما فى الاعتماد (٧) و أن يكون على حال الخضوع و الخشوع

فلا تلصق قدمك بالآخرى دع بينهما فصلا اصبعاً أقل من ذلك الى شبر أكثره و أسدل منكبيك و أرسل يديك و لا تشبك أصابعك و ليكونا على فخذيك قبالة ركبتيك و ليكن نظرك الى موضع سجودك و اذا ركعت فصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر الحديث «١».

(۱) کما فی حدیث زرارہ.

(۲) کما فی حدیث زرارہ.

(۳) کما فی حدیث زرارہ.

(۴) کما فی حدیث زرارہ.

(۵) کما فی حدیث حماد «۲» و فی

فقه الرضا «فصف قدميك» «٣».

(٦) كما في حديث زراره.

(٧) لاحظ ما عن الفقه الرضوي: قال: و لا تتك مره على رجلك و مره على الاخرى «٤».

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

(٣) مستدرک الوسائل الباب ١ من أفعال الصلاه الحديث: ٧

(٤) الحدائق ج ٨ ص: ٨٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٠

قيام عبد ذليل بين يدي المولى الجليل (١).

## [الفصل الرابع في القراءة]

### اشاره

الفصل الرابع في القراءة يعتبر في الركعه الاولى و الثانيه من كل صلاه فريضه أو نافله قراءه فاتحه الكتاب (٢) و يجب في خصوص الفريضه قراءه سوره كامله (٣).

---

(١) لاحظ ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت في صلاتك فعليك بالخشوع و الاقبال على صلاتك فان الله تعالى يقول: الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ «١».

(٢) اجماعا و تسالما عند الكل مضافا الى السيره العمليه بين المسلمين بحيث لا يبقى مجال للريب و تدل على الحكم في الجملة جمله من النصوص منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الذي لا يقرأ بفاتحه الكتاب في صلاته قال: لا صلاه له الا أن يقرأ بها في جهر أو اخفات قلت أيما احب إليك اذا كان خائفا أو مستعجلا يقرأ سوره أو فاتحه الكتاب؟ قال:

و منها: ما رواه سماعه قال: سألته عن الرجل يقوم فى الصلاه فينسى فاتحه الكتاب الى أن قال: فليقرأها ما دام لم يركع فانه لا قراءه حتى يبدأ بها فى جهر أو اخفات «٣» و غيرهما.

(٣) كما هو المشهور و فى المقام جمله من النصوص ربما يستدل بها أو استدل

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أفعال الصلاه الحديث:

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣١

...

على المطلوب منها: ما رواه منصور بن حازم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

لا تقرأ فى المكتوبه بأقل من سورة و لا بأكثر «١».

وقد استشكل فى هذه الروايه بأنها لا تدل على المدعى لأنها تدل على المنع عن القران بين سورتين و المنع عن الاكتفاء بأقل من سورة و أما صوره عدم الاتيان بها على الاطلاق فالروايه غير متعرضه لها و الظاهر ان هذا الاشكال وارد فالروايه ساقطه من حيث الدلاله لكن لا يبعد أن يستفاد من سوق الروايه كون لزوم قراءه السوره أمرا مفروغا عنه.

و أيضا اورد فى الروايه بأن النهى كراهى و النهى عن الاقل نهى تحريمى فيلزم استعمال اللفظ فى أكثر من معنى واحد.

و الجواب عن هذا الاشكال انه لا يلزم هذا المحذور فان النهى ظاهر فى التحريم و لا بد من العمل بهذا الظهور الا فيما يقوم القرينه على الخلاف و بعبارة اخرى: ظهور النهى فى الحرمة و كذلك ظهور الامر فى الوجوب ظهور اطلاقى لا ظهور وضعى فلا يلزم استعمال اللفظ فى غير ما وضع له فلاحظ.

و منها: ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يجوز للمريض أن يقرأ فى الفريضه فاتحه الكتاب وحدها و يجوز للصحيح فى قضاء الصلاة التطوع بالليل و النهار «٢».

و هذه الروايه مخدوشه سنداً بالعيدي مضافا الى أن الوصف لا مفهوم له.

و منها: ما رواه معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: اذا قمت للصلاه أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى فاتحه الكتاب؟ قال: نعم



---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٢

...

---

فاتحه القرآن اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السوره قال: نعم «١».

و هذه الروايه مخدوشه بالعيدي أيضا مضافا الى أنها لا تدل الا على كون البسمله من السوره.

و منها: ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه قال: امر الناس بالقراءة فى الصلاه لثلا يكون القرآن مهجورا مضيعا مدروسا فلا- يضمحل و لا يجهل و انما بدء بالحمد دون سائر السور لأنه ليس شىء من القرآن و الكلام جمع فيه من جوامع الخير و الحكمه ما جمع فى سوره الحمد الحديث «٢».

بتقريب: انه يستفاد من الخبر أن البدأ بالحمد فتكون السوره واجبه و فيه:

ان طريق الصدوق الى الفضل ضعيف على ما فى نخبه المقال للحاجيانى مضافا الى أنه يمكن ان الابتداء بالاضافه الى الركوع.

و منها: ما رواه يحيى بن أبى عمران قال: كتبت الى أبى جعفر عليه السلام:

جعلت فداك ما تقول فى رجل ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم فى صلاته وحده فى أم الكتاب فلما صار الى غير أم الكتاب من السوره تركها؟ فقال العباسى: ليس بذلك بأس فكتب بخطه: يعيدها مرتين على رغم أنفه العباسى «٣».

و هذه الروايه ضعيفه سندا بيحيى و لو لا ضعف سندها لا يبعد أن تكون دلالتها على المدعى تامه.

و منها: ما رواه عبيد الله بن على الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

لا بأس بأن يقرأ الرجل فى الفريضه بفاتحه الكتاب فى الركعتين الاوليتين اذا ما

---

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٥

(٢) الوسائل الباب

---

ما أعجلت به حاجه أو تخوف شيئا «١».

و الانصاف انه لا قصور فى دلاله هذه الروايه على المدعى بمفهوم الشرط و الاشكال فيها بأن هذا اللسان لسان الاستحباب - كما فى كلام سيد المستمسك - ليس تاما فان العرف يفهم من مثل هذه الشرطيه.

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا أدرك الرجل بعض الصلاه وفاته بعض خلف امام يحتسب بالصلاه خلفه جعل أول ما أدرك اول صلاته ان أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين و فاتته ركعتان قرأ فى كل ركعه مما أدرك خلف امام فى نفسه بام الكتاب و سوره فان لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب فاذا سلم الامام قام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما لان الصلاه انما يقرأ فيها (فى) بالاوليين فى كل ركعه بام الكتاب و سوره و فى الاخيرتين لا يقرأ فيهما انما هو تسبيح و تكبير و تهليل و دعاء ليس فيهما قراءه و ان أدرك ركعه قرأ فيها خلف الامام فاذا سلم الامام قام فقرأ بام الكتاب و سوره ثم قعد فتشهد ثم قام فصلى ركعتين ليس فيهما قراءه «٢».

و هذه الروايه أيضا لا قصور فيها من حيث دلالتها على المدعى و الاشكال فى الدلاله بأنها ليست فى مقام تشريع السوره بل فى مقام أن السوره لا- تسقط فى صلاه الجماعه على نحو الاطلاق حتى فى المأموم المسبوق ليس تاما فان الظاهر من الروايه لزوم الاتيان بالسوره و هذا الظهور لا ينكر و بعباره اخرى يفهم العرف من

هذه الجملة ان السوره من الصلاه و لا بد من الاتيان بها.

و منها: ما رواه محمد عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يقرأ

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٤

...

---

السورتين فى الركعه؟ فقال: لا لكل سوره ركعه «١».

و هذه الروايه أيضا تدل على الوجوب لكن يمكن الاشكال فيها بأن المقدار المستفاد من الروايه عدم مشروعيه أزيد من سوره واحده فى ركعه واحده و أما أصل التشريع بنحو الوجوب أو الندب فلا تعرض للروايه له.

و منها: ما رواه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من غلط فى سوره فليقرأ قل هو الله أحد ثم ليركع «٢» و الانصاف ان هذه الروايه داله على المدعى.

و منها: ما رواه محمد بن اسماعيل قال: سألته قلت: اكون فى طريق مكه فننزل للصلاه فى مواضع فيها الاعراب أ يصلى المكتوبه على الارض فيقرأ أم الكتاب وحدها أم يصلى على الراحله فيقرأ فاتحه الكتاب و السوره؟ قال: اذا خفت فصل على الراحله المكتوبه و غيرها و اذا قرأت الحمد و السوره أحب إلى و لا أرى بالذى فعلت بأسا «٣».

و هذه الروايه أيضا لا-قصور فيها من حيث الدلاله فان السائل فى ذهنه وجوب السوره و لذا يسأل عن جواز تركه و لم يردعه الامام عليه السلام بل خيره بين الصلاه قائما بلا سوره و الصلاه على الدابه مع السوره و رجح الشق الاخير.

و منها: ما دل على عدم جواز العدول من سوره الى غيرها الا فى مورد خاص مثل ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه

السلام قال: اذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد و أنت تريد أن تقرأ بغيرها فامض فيها و لا ترجع الا أن تكون فى يوم

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٥

...

---

الجمعه فانك ترجع الى الجمعه و المنافقين منها «١» و يمكن أن يرد فيه بأن عدم جواز العدول لا ينافى الاستحباب و عدم الوجوب.

و مما يمكن أن يستدل به للمدعى ان النبى صلى الله عليه و آله كان مداوما على قراءه السوره و يجب التأسى به لقوله صلى الله عليه و آله «صلوا كما رأيتمونى اصلى» و فيه: أنه لو سلم كونه مداوما لا دليل على وجوب التأسى لضعف مستنده كما مر.

و فى قبال هذه الطائفه طائفه اخرى من النصوص تدل على عدم وجوب السوره منها ما رواه على بن رثاب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

ان فاتحه الكتاب تجوز وحدها فى الفريضه «٢».

و منها: ما رواه أبان بن عثمان عمن أخبره عن أحدهما عليهما السلام قال:

سألته هل يقسم السوره فى ركعتين قال: نعم اقسامها كيف شئت «٣» و هذه الروايه مرسله لا اعتبار بها.

و منها: ما رواه سعد بن سعد الاشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن رجل قرأ فى ركعه الحمد و نصف سوره هل يجزيه فى الثانيه أن لا يقرأ الحمد و يقرأ ما بقى من السوره؟ فقال: يقرأ الحمد ثم يقرأ ما بقى من السوره «٤».

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام:

---

(١) الوسائل الباب ٦٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٥

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٦

...

---

فى ركعه فغلط أ يدع المكان الذى غلط فيه و يمضى فى قراءته أو يدع تلك السوره و يتحول منها الى غيرها؟ فقال: كل ذلك لا بأس به و ان قرأ آيه واحده فشاء أن يركع بها ركع «١».

و منها: ما رواه عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أ يقرأ الرجل السوره الواحده فى الركعتين من الفريضه؟ قال: لا بأس اذا كانت أكثر من ثلاث آيات «٢».

و منها: ما رواه على بن يقطين فى حديث قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن تبعض السوره فقال: اكره و لا بأس به فى النافله «٣».

و منها: ما رواه اسماعيل بن الفضل قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام أو أبو جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحه الكتاب و آخر سوره المائده فلما سلم التفت إلينا فقال: أما انى اردت أن اعلمكم «٤».

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل عن السوره أ يصلى بها الرجل فى ركعتين من الفريضه؟ قال: نعم اذا كانت ست آيات قرأ بالنصف منها فى الركعه الاولى و النصف الاخر فى الركعه الثانيه «٥».

و منها: ما رواه سليمان بن أبى عبد الله قال: صليت خلف أبى جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحه الكتاب و آى من البقره فجاء أبى فسئل فقال: يا بنى انما صنع

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٧

(٢) الوسائل الباب ٦ من

أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٥) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٧

على الاحوط بعدها (١) و اذا قدمها عليها عمدا استأنف الصلاه (٢) و اذا قدمها سهوا و ذكر قبل الركوع فان كان قد قرأ الفاتحه بعدها أعاد السوره (٣) و ان لم يكن قد قرأ الفاتحه قرأها و قرأ السوره بعدها (٤).

---

ذا ليفقهكم و يعلمكم «١». و الشيخ على ما نقل عنه قد حمل ما رواه ابن رثاب و الحلبي على صورته الضروره لا الاختيار بقرينه ما رواه الحلبي «٢».

و الظاهر ان الروايات متعارضه فلا بد من العلاج و أما ما أفاده سيد المستمسك قدس سره من أنه لا معارضه بين الطائفتين اذ ما يدل على جواز الترك يكون قرينه على استحباب السوره فليس تاما و لو فرضنا المعارضه بين الروايات فلا يتم الامر بما ارتكبه الشيخ قدس سره من الحمل على حال الضروره فان ما دل على جواز التفصيل لا يمكن حمله على حال الاستعجال و الضروره فان لسان تلك الروايات الداله على التبعض أب عن هذا الحمل و عليه لا بد من علاج آخر و الظاهر ان مقتضى القاعده حمل الاخبار المجوزه على التقيه فان الرشد فى خلاف العامه مضافا الى أنه لا يبعد أن نقول: لو كان ترك السوره اختيارا جائزا لم يبق جوازه مستورا بل كان بحيث يتضح اذ هو أمر مورد ابتلاء جميع المكلفين فى كل يوم و ليله فى السفر و الحضر فلاحظ.

(١) قد ظهر وجه بناء الماتن المسأله على الاحتياط.

(٢) اذ بالتقديم العمدى تحصل



الزيادة فى المكتوبه و الزيادة فيها تبطل الصلاه.

(٣) لوجوبها بعد الحمد فتجب الاعاده.

(٤) كما هو ظاهر لوجوب الحمد و السوره فيجب الاتيان بهما و زياده السوره

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٤٣٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٨

و ان ذكر بعد الركوع مضى (١) و كذا ان نسيهما أو نسى احدهما و ذكر بعد الركوع (٢).

### [مسأله ١٠٠: تجب السوره فى الفريضه و إن صارت نافله كالمعاده]

(مسأله ١٠٠): تجب السوره فى الفريضه و ان صارت نافله كالمعاده (٣) و لا- تجب فى النافله و ان صارت واجبه بالنذر و نحوه على الاقوى (٤) نعم النوافل التى وردت فى كفيتهما سور مخصوصه تجب قراءه تلك السور فيها فلا تشرع بدونها الا اذا كانت السوره شرطا لكمالها لا لأصل مشروعيتها (٥).

### [مسأله ١٠١: تسقط السوره فى الفريضه عن المريض]

(مسأله ١٠١): تسقط السوره فى الفريضه عن المريض (٦).

---

لا توجب البطلان لقاعده لا تعاد المقرره عندهم.

(١) لعدم امكان التدارك و مقتضى قاعده لا تعاد صحه الصلاه.

(٢) قد ظهرا لوجه فيما أفاده لوحده الملاك.

(٣) لإطلاق دليل الوجوب فلاحظ.

(٤) فان الظاهر من المكتوبه عنوانها الاولى و الوجوب النذرى و نحوه لا يكون عنوانا للصلاه كما هو ظاهر.

(٥) هذا من الواضحات فان اشتراط السوره قد فرض فى بعض النوافل فلاحظ.

(٦) ادعى عليه عدم الخلاف و يدل عليه ما رواه عبد الله بن سنان «١» و اطلاق الروايه و ان كان مقتضيا لجواز الترك و لو مع عدم الضروره لكن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى الحمل على صورته الضروره و لا يخفى أن فى سند

---

(١) لاحظ ص: ٤٣١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٣٩

و المستعجل (١) و الخائف من شىء اذا قرأها (٢) و من ضاق وقته (٣).

---

روايه ابن سنان محمد بن عيسى و ناقشنا فى وثاقته لكن الذى يسهل الخطب ان المرض لو كان بحيث يقتضى الضروره ترك السوره يدخل فى كبرى الاستعجال.

(١) نقل عليه الاجماع و يدل عليه ما رواه عبيد الله بن على الحلبي «١» و يدل عليه أيضا ما رواه الحسن الصيقل قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أيجزى عنى أن أقول فى الفريضة فاتحه الكتاب وحدها اذا كنت مستعجلا أو

أعجلنى شىء؟

فقال: لا بأس «٢».

و يدل عليه أيضا ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون مستعجلا يجزيه أن يقرأ فى الفريضة بفتاحه الكتاب وحدها؟ قال: لا بأس «٣».

(٢) كما صرح به فى روايه الحلبي «٤».

(٣) ما يمكن أن يستدل به فى المقام امور:

منها الاجماع- كما عن البحار- وفيه: ان الاجماع المنقول لا يكون حجه.

و منها: القصور فى الاطلاق فالتصور فى المقتضى. وفيه: ان الظاهر ان الاطلاق محقق فلاحظ.

و منها: فحوى ما دل على السقوط بالنسبه الى المأموم المسبوق. وفيه: أنه حكم خاص ورد فى مورد مخصوص و لا وجه للتعدى.

و منها: فحوى ما دل على جواز الترك فى مورد الحاجه و الاستعجال بتقريب:

---

(١) لاحظ ص: ٤٣٢

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٤

(٣) المصدر السابق الحديث: ٦

(٤) لاحظ ص: ٤٣٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٠

و الاحوط استحبابا فى الاولين الاقتصار على صورته المشقه فى الجملة بقراءتها (١) و الاظهر كفايه الضروره العرفيه (٢).

**[مسأله ١٠٢: لا تجوز قراءه السور التى يفوت الوقت بقراءتها من السور الطوال]**

(مسأله ١٠٢): لا تجوز قراءه السور التى يفوت الوقت بقراءتها من السور الطوال (٣).

---

ان ايقاع الصلاه فى الوقت مقصود للمصلى. و فيه: ان هذا التقريب دورى اذ كون الغرض ايقاع الصلاه فى الوقت يتوقف على سقوط السوره و سقوطها يتوقف على كون الايقاع فيه غرضاً.

فالوجه كلها مكدوشه فان تم اجماع تعبدى و الا نقول: لو لم يدرك ركعه مع السوره تكون الصلاه ساقطه و أما مع ادراك ركعه يلزم الاتيان بها فان الاتيان بالركعه الكامله فى الوقت يجزى عن الاتيان بالصلاه بتمامها فيه و الله العالم.

و ملخص الكلام أن ترك السوره لضيق الوقت يتوقف على وجوب

التحفظ على الوقت و لو بترك السوره و جواز ترك السوره يتوقف على وجوب رعايه الوقت كى يصدق عنوان الاستعجال و الخوف و هذا دور.

(١) لعل وجه الاحتياط الخروج عن شبهه الخلاف و الله العالم.

(٢) للإطلاق.

(٣) اذ المفروض انه يوجب تفويت الوقت و لا يجوز التفويت عمدا كما هو ظاهر و ربما يستدل على المدعى بما رواه أبو بكر الحضرمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث: لا تقرأ في الفجر شيئا من آل حم «١» و هذه الروايه لا ترتبط بالمدعى.

و أما روايه عامر بن عبد الله قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من

---

(١) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤١

فان قرأها عامدا بطلت الصلاه (١) و ان كان ساهيا عدل الى غيرها مع سعه الوقت (٢) و ان ذكر بعد الفراغ منها و قد خرج الوقت أتم صلاته (٣) الا اذا لم يكن قد أدرك ركعه فيحكم حينئذ ببطان صلاته و لزمه القضاء (٤).

**[مسأله ١٠٣: لا تجوز قراءه احدى سور العزائم فى الفريضة]**

(مسأله ١٠٣): لا تجوز قراءه احدى سور العزائم فى الفريضة (٥).

---

قرأ شيئا من آل حم فى صلاه الفجر فاته الوقت «١» فهى ساقطه سندا بعامر فانه لم يوثق.

(١) اذ المفروض ان قراءته غير مطلوبه فالإتيان بها بقصد الجزئيه يوجب الزياده فى المكتوبه فتبطل.

(٢) رعايه للوقت و لا يتوجه اشكال القران بين سورتين فان المفروض انه لم يتم السوره الاولى.

(٣) لقاعده من أدرك مضافا الى قاعده لا تعاد.

(٤) لعدم الإتيان بالمأمور به فيجب القضاء.

(٥) هذا هو المشهور بين القوم و نسب القول بالخلاف الى ابن الجنييد و العمده النصوص الوارده فى المقام فاللازم النظر فيها



و هذه الروايه ضعيفه بقاسم بن عروه و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل يقرأ فى الفريضة سورة النجم أ يركع بها أو يسجد ثم يقوم فيقرأ بغيرها؟ قال: يسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحه الكتاب و يركع و ذلك زياده فى الفريضة و لا يعود يقرأ فى الفريضة بسجده.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٣٠٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٢

...

---

قال: و سألته عن امام يقرأ السجده فأحدث قبل أن يسجد كيف يصنع؟ قال:

يقدم غيره فيسجد و يسجدون و ينصرف و قد تمت صلاتهم «١».

و منها: ما رواه أبو البخترى وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن على عليه السلام انه قال: اذا كان آخر السوره السجده أجزأك أن تركع بها «٢» و الروايه ضعيفه.

و منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقرأ بالسجده فى آخر السوره قال: يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب ثم يركع و يسجد «٣» و هذه الروايه صريحه فى الصحه و عدم المنافاه بين الامرين.

و منها: ما رواه سماعه قال: من قرأ اقرأ باسم ربك فاذا ختمها فليسجد فاذا قام فليقرأ فاتحه الكتاب و ليركع قال: و اذا ابتليت بها مع امام لا يسجد فيجزيك الايماء و الركوع «٤» و هذه الروايه داله أيضا على عدم البأس.

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان صليت مع قوم فقرأ الامام اقرأ باسم ربك الذى خلق أو شيئا من العزائم و فرغ من قراءه و لم يسجد فأوم إيماء و الحائض تسجد اذا سمعت السجده «٥».

و هذه

الروايات متعارضة حيث ان بعضها يدل على الجواز و بعضها الآخر يدل على المنع فان قلنا بأن الجمع العرفي يقتضى رفع اليد عن دليل المنع بما

---

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٤ و ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٣

على اشكال (١) فاذا قرأها عمدا وجب عليه السجود للتلاوه (٢) فان سجد بطلت صلاته (٣) و ان عصى فالاحوط وجوبا له الاتمام و الاعاده (٤) و اذا قرأها نسيانا و ذكر قبل آيه السجده عدل الى غيرها (٥) و اذا ذكر بعدها فان سجد نسيانا أيضا اتمها و صحت صلاته (٦) و ان

---

يدل على الجواز تكون النتيجة هو الجواز و أما لو قلنا بأنه لا بد من اعمال قواعد التعارض فالترجيح مح دليل المنع اذ المنع خلاف قول العامه.

و يمكن أن يقال: بأن النصوص الداله على الجواز أعم من النص الدال على المنع لاحظ حديث سماعه قال: من قرأ اقرأ باسم ربك فاذا ختمها فليسجد الى أن قال: و لا تقرأ فى الفريضة اقرأ فى التطوع «١» فان هذه الروايه أخص اذ تلك أعم من الفريضة و هذه تمنع عن القراءه فى خصوص الفريضة.

(١) قد ظهر وجه الاشكال لتعارض النصوص و مقتضى الصنائه ما ذكرناه.

(٢) لوجوب السجود للقراءه بمقتضى اطلاق دليله.

(٣) بل مقتضى القاعده البطلان قبل الاتيان بالسجده اذ السوره ممنوعه شرعا فقرائتها توجب البطلان.

(٤) بل الاظهر كما ذكرنا.



(٥) فان المفروض انه لا يجوز له قراءتها فلا يمكن الاجتزاء بها فلا بد من العدول

الى سورة اخرى و القرآن الممنوع لو سلم صدقه لا يضر للسهو.

(٦) لعدم البطالين بالسجود السهوى و من ناحيه اخرى المفروض الاتيان بالسوره و سورة العزيمه لا- قصور فيها الا من ناحيه وجوب السجود فالمأمور به تحقق فى الخارج.

---

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٤

التفت قبل السجود أو ما اليه و أتم صلاته (١).

---

و صفوه القول: ان النهى من ناحيه زياده السجده و المفروض ان السجده وقعت سهوا فلا تفسد الصلاة و النتيجة صحتها.

و فى النفس شىء و هو ان المستفاد من الادله النهى عن سور العزائم بما هى كما عليه جملة من الاساطين.

(١) لجملة من النصوص لاحظ ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون فى صلاة جماعه فيقرأ انسان السجده كيف يصنع؟ قال يؤمى برأسه «١».

و ما رواه أيضا قال: و سألته عن الرجل يكون فى صلاته فيقرأ آخر السجده فقال: يسجد اذا سمع شيئا من العزائم الاربع ثم يقوم فيتم صلاته الا أن يكون فى فريضه فيؤمى برأسه إيماء «٢».

و هذه النصوص مختصه بصوره السماع لا- القراءة فالتعدى يحتاج الى الدليل مضافا الى أن مورد بعضها التقيه و الذى يختلج بالبال أن يقال: ان المورد من صغريات باب التراحم اذ يجب السجود و يحرم ابطال الصلاة لاحظ ما رواه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت فى صلاة الفريضه فرأيت غلاما لك قد أبى أو غريما لك عليه مال أو حيه تتخوفها على نفسك فاقطع الصلاة فاتبع غلامك أو غريمك و اقتل الحيه «٣».

لكن الحق ان المقام داخل فى باب التعارض اذ السجود

واجب و البطلان يتحقق به فلا يمكن الجمع بين الحرمة و الوجوب و يمكن أن يقال: ان المستفاد

---

(١) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٢١ من أبواب قواطع الصلاة الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٥

و سجد بعدها على الاحوط (١) فان سجد و هو فى الصلاة بطلت (٢)

### [مسألة ١٠٤: إذا استمع إلى آية السجدة و هو فى الصلاة]

(مسألة ١٠٤): إذا استمع إلى آية السجدة و هو فى الصلاة أوماً برأسه إلى السجود و أتم صلاته (٣) و الاحوط وجوبا السجود أيضاً بعد الفراغ (٤) و الظاهر عدم وجوب السجود بالسماع من غير اختيار مطلقاً (٥).

---

من نصوص النهى عن قراءه العزائم أن السجود مأمور به حتى فى الفريضة فلا تعارض بل تجب السجدة فتبطل الصلاة.

(١) قد ظهر انه تجب السجدة فى الصلاة فلا مجال لهذا الاحتياط.

(٢) كما هو ظاهر فان السجود فى الفريضة يوجب بطلانها لاحظ ما رواه على ابن جعفر «١».

(٣) لاحظ حديثى ابن جعفر ٢.

(٤) لم يظهر وجه وجوبه و لا اشكال فى حسنه.

(٥) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجدة تقرأ قال: لا يسجد الا أن يكون منصتاً لقراءته مستمعاً لها أو يصلى بصلاته فأما أن يكون يصلى فى ناحيه و أنت تصلى فى ناحيه اخرى فلا تسجد لما سمعت ٣ و السند مخدوش بالعييدى.

و تدل على الوجوب جملة من النصوص: منها: حديثاً على بن جعفر ٤

---

(١) (١ و ٢) لاحظ ص: ٤٤٤

(٢) (٣) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب قراءة القرآن الحديث: ١

(٣) (٤) لاحظ ص: ٤٤٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٤

**[مسألة ١٠٥: تجوز قراءة سور العزائم في النافلة منفردة أو منضمه إلى سورة أخرى]**

(مسألة ١٠٥): تجوز قراءة سور العزائم في النافلة (١) منفردة أو منضمه إلى سورة أخرى (٢) و يسجد عند قراءة آية السجدة و يعود إلى صلاته فيتمها (٣).

---

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يعلم السورة من العزائم فتعاد عليه مرارا في المقعد الواحد قال: عليه أن يسجد كلما سمعها و على الذي يعلمه أيضا أن يسجد «١».

عن السرائر الاجماع عليه و عن الحداثق: أن عليه الاكثر و فى المقام روايه عن عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يسمع السجده فى الساعه التى لا تستقيم الصلاه فيها قبل غروب الشمس و بعد صلاه الفجر فقال: لا يسجد الى أن قال: و عن الرجل يصلى مع قوم لا يقتدى بهم فيصلى لنفسه و ربما قرءوا آيه من العزائم فلا يسجدون فيها فكيف يصنع؟ قال: لا يسجد «٢».

و الترجيح مع ما يدل على الوجوب لمخالفته مع مذهب العامه مضافا الى كونه أحدث زمانا فلاحظ.

(١) نقل عن الخلاف الاجماع عليه و يدل عليه ما رواه سماعه «٣».

(٢) فان القرآن يجوز فى النافله بلا كلام.

(٣) لان السجود واجب فيجب الاتيان به و لا دليل على كونه مخلا بالصلاه و مقتضى حديث الرفع عدم اخلاله و يؤيد المدعى ما رواه على بن جعفر «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٤٤٣

(٤) لاحظ ص: ٤٤٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٧

و كذا الحكم لو قرأ آيه السجده وحدها (١) و سور العزائم أربع:

الم السجده، حم السجده، النجم اقرأ باسم ربك (٢).

**[مسأله ١٠٦: البسملة جزء من كل سوره]**

(مسأله ١٠٦): البسملة جزء من كل سوره فتجب قراءتها معها (٣).

---

(١) لعين الملاك.

(٢) اجماعاً كما عن المستند و يدل عليه ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك و لكن تكبر حين ترفع رأسك و العزائم أربعة: حم السجدة و تنزيل و النجم و اقرأ باسم ربك «١».

و ما رواه داود بن سرحان

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان العزائم أربع:

أقرأ باسم ربك الذى خلق، و النجم و تنزيل السجده و حم السجده «٢».

(٣) بلاء خلاف - كما فى بعض الكلمات - و عن المعتبر: نسبته الى علمائنا و يدل عليه جملة من النصوص منها ما رواه صفوان قال: صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام أياما فكان يقرأ فى فاتحه الكتاب ببسم الله الرحمن الرحيم فإذا كانت صلاه لا يجهر فيها بالقراءة جهر ببسم الله الرحمن الرحيم و أخفى ما سوى ذلك «٣».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السبع المثاني و القرآن العظيم أ هى الفاتحه؟ قال: نعم قلت بسم الله الرحمن الرحيم

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب قراءة القرآن الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٨

عدا سورة براء (١) و اذا عينها لسوره لم تجز قراءه غيرها الا بعد اعاده البسملة لها و اذا قرأ البسملة من دون تعيين سوره وجب اعادتها و يعينها لسوره خاصه و كذا اذا عينها لسوره و نسيها فلم يدر ما عين و اذا كان مترددا بين السور لم يجز له البسملة الا بعد التعيين (٢).

---

من السبع؟ قال: نعم هى أفضلهن «١» و منها ما روى عن أبى عبد الله عليه السلام «٢» و منها غيرها المذكور فى الباب ١١ من أبواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

و فى قبال هذه النصوص ما يدل على عدم الوجوب لاحظ ما رواه مسمع البصرى قال: صليت مع أبى عبد الله عليه السلام فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

ثم قرأ السورة التي بعد الحمد و لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قام فى الثانيه فقرأ الحمد و لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
ثم قرأ بسوره اخرى «٣» و غيره «٤».

و لا مجال للبحث فان السيره القطعيه الجاريه تدل على كون البسمله جزءا من السوره.

(١) للإجماع و السيره.

(٢) وقع الكلام بينهم فى أنه يجب تعيين البسمله للسوره المعينه أو لا يلزم

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ١٠

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣ و ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٤٩

...

---

التعيين قبل الشروع فى السوره و منشأ هذا الخلاف أن البسمله جزء من السوره فلو صدق قراءه السوره بلا تعيين قبل الشروع لا يلزم و الا يلزم و لا يبعد ان الحق مع القائلين بالوجوب فانه يلزم أن يصدق قراءه القرآن و مجرد التطابق بين المقرو و بين القرآن لا يوجب الصدق.

و بعباره اخرى: ان الواجب على المكلف أن يقرأ القرآن و البسمله جزء من السوره الواجبه قراءتها و لا يصدق قراءه القرآن الا بأن يكون القارى ناظرا الى حكايه ما نزل على الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله و من الظاهر ان النازل على قلبه المقدس كل شخص من هذه السور مع البسمله نعم لو كان مجرد التطابق موجبا لصدق القراءه و الحكايه لم يكن التعيين لازما لكن لا يمكن الالتزام به و لذا نرى فرقا بين أن يقول المتكلم: تكلمت بكلام زيد و حكيته كلامه و بين أن يقول:

قلت مثل قوله و الذى يدل على ما ذكرنا أنه لو أنشأ شاعر شعرا مثل شعر شاعر



آخر بلا علم و بلا توجه لا يقال: قرأ شعره بل يقال: أنشأ و قرأ شعرا مثل شعر ذلك الشاعر.

و ملخص الكلام فى المقام: ان الواجب على المكلف أن يقرأ سورة من سور القرآن بعد الحمد و المفروض أن البسملة جزء لكل سورة و لا يصدق قراءه سورة خاصه الا بقصد قراءتها بخصوصها فلو قرأ بسملة بلا قصد انها جزء لسوره معينه لم يقرأ ما هو جزء للقرآن اذ المفروض ان ما هو جزء القرآن ما لو حظ جزءا من السوره فلا يصح أن يقال: بأن الجامع بين البسامل هو القرآن اذ الجامع انتزاع عقلى و النازل على قلبه المقدس هو الشخص الخارجى.

ثم انه لو وصلت النوبه الى الشك فمقتضى القاعده هو لزوم التعيين اذ لا شبهه فى وجوب قراءه القرآن فلو شك فى صدق هذا المفهوم بلا تعيين يلزم لان الشك

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٠

و اذا كان عازما من أول الصلاه على قراءه سورة معينه أو كان من عادته ذلك فقرأ غيرها كفى و لم تجب اعاده السوره (١).

### [مسأله ١٠٧: الأحوط ترك القرآن بين السورتين فى الفريضه]

(مسأله ١٠٧): الاحوط ترك القرآن بين السورتين فى الفريضه و ان كان الاظهر الجواز على كراهه (٢).

---

فى المحصل فلو عين البسملة لسوره خاصه لا يمكن أن يكون حكاية لغيرها فيكون الغير بلا بسملة.

و عن البحار أنه لا محذور فيه محتجا بالكتابه و بأنه يلزم اعتبار هذا المعنى فى بقيه الالفاظ المشتركه و بخبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل أراد أن يقرأ سورة فقرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع الى السوره التى أراد؟ قال: نعم ما لم تكن قل هو الله أحد أو قل يا

ايها الكافرون «١».

و فيه: ان الكتابه أيضا كذلك و الالتزام بمثله في بقيه المشتركات لا محذور فيه و خبر ابن جعفر اجنبى عن المقام فلاحظ.

(١) لعدم دليل على عدم الكفايه و مقتضى اطلاق الادله الكفايه فلاحظ.

(٢) النصوص الوارده في المقام مختلفه فمنها ما يدل على عدم الجواز كما رواه محمد «٢» و منها: ما يدل على الجواز كما رواه على بن يقطين قال:

---

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٤٥٠

سألت أبا الحسن عليه السلام عن القران بين السورتين في المكتوبه و النافله قال:

لا بأس «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٤٣٣

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥١

و في النافله يجوز ذلك بلا كراهه (١).

**[مسأله ١٠٨: سورتا الفيل و الإيلاف سوره واحده]**

(مسأله ١٠٨): سورتا الفيل و الإيلاف سوره واحده و كذا سورتا و الضحى و الم نشرح (٢) فلا تجزى واحده منهما بل لا بد من

---

و منها: ما يدل على أن الترك أفضل كما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا تقرن بين السورتين في الفريضه في ركعه فانه أفضل «١».

فان مقتضى الجمع بين هذه الروايات أن ترك القران أفضل كما صرح بالكراهه فى حديث زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: انما يكره أن يجمع بين السورتين فى الفريضه فأما النافله فلا بأس «٢».

و يستفاد من روايه المستطرفات أن الترك أفضل من الفعل فيكون المراد من الكراهه رجحان الترك.

(١) بلا اشكال كما استفيد من النص المتقدم مضافا الى أن القران بين السور كثير فى باب الصلوات

المستحبه كما يظهر لمن يراجع كتب العبادات.

(٢) الجزم بالاتحاد في غايه الاشكال اذ الملاك ليس الا جمله من المراسيل لاحظ ما رواه جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق في الشرائع قال: روى أصحابنا أن الضحى و أ لم نشرح سورة واحده و كذا الفيل و لا لايلاف «٣».

و يصح ما عن المعتمر من أنه لا نسلم انهما سورة واحده فانه يمكن أن تكونا سورتين لكن يجب قراءتهما في الركعه الواحده للإجماع و التسالم و لروايه زيد الشحام قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى و أ لم نشرح في

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٢

الجمع بينهما مرتبا مع البسملة الواقعه بينهما (١).

**[مسأله ١٠٩: تجب القراءه الصحيحه بأداء الحروف و إخراجها من مخارجها على النحو اللازم في لغة العرب]**

(مسأله ١٠٩): تجب القراءه الصحيحه بأداء الحروف و اخراجها من مخارجها على النحو اللازم في لغة العرب كما يجب أن تكون هيئه الكلمه موافقه للأسلوب العربى من حركه البنيه و سكونها و حركات الاعراب و البناء و سكتاتها و الحذف و القلب و الادغام و المد الواجب و غير ذلك فان أخل بشىء من ذلك بطلت القراءه (٢).

---

ركعه «١».

و في دلالة الروايه على المدعى تأمل.

(١) فان بناء المصاحف على اثبات البسملة في اول الم نشرح و لا لايلاف و هذا بنفسه دليل على كون كل واحده منهما سورة و القول بأنه لا- منافاه بين الامرين بدليل ان اعتقاد الاكثر على عدم كون البسملة جزءا من السوره و مع ذلك يشبتونها مردود بأن الميزان في الشروع في كل سورة اثبات البسملة فاثباتها دليل على هذا الاعتقاد و يكفى لإثبات المدعى ان هذا الاعتقاد

لم يردع من قبل الشارع مضافا الى أن اتصاله الاحتياط تقتضى الاتيان بها اذ ثبت وجوب سورة كامله و بالاتيان بالثانيه بلا بسمله  
نشك في الفراغ و مقتضى الاشتغال الاتيان لكن يمكن أن يقال:

بأن مقتضى القاعده الاكتفاء بالسوره الواحده ك (أ لم تر) مثلا- غايه الامر علمنا بوجوب اضافته لا لايلاف اليها و نشك في  
وجوب البسمله فيكون مقتضى البراءه عدم وجوبها فتأمل.

(٢) اذ المفروض ان الواجب على المكلف القراءه و القراءه ان لم تكن على

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٣

**[مسأله ١١٠: يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه الله، و الرحمن، و الرحيم و اهدنا و غيرها]**

(مسأله ١١٠): يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه الله، و الرحمن، و الرحيم و اهدنا و غيرها فاذا أثبتتها بطلت القراءه  
(١) و كذا يجب اثبات همزه القطع: إياك، و أنعمت فاذا حذفها بطلت القراءه (٢).

**[مسأله ١١١: الأحوط وجوبا ترك الوقوف بالحركه]**

(مسأله ١١١): الاحوط وجوبا ترك الوقوف بالحركه بل و كذا الوصل بالسكون (٣).

---

طبق الموازين لا تكون مصداقا للمأمور به و بعبارة اخرى: القراءه غير الصحيحه خارجه بالتخصص.

(١) اذ المفروض ان الكلام العربى على هذا النهج فالكلام هو الكلام.

(٢) بعين البيان و يمكن النقاش في بعض مصاديق هذه الكبرى مثلا لو قال في مقام التحذير: الله الله في الإسلام و حذف الهمزه  
في كلمه الله المعاده في الكلام لا يبعد أن يعد مستهجننا بخلاف ما لو أثبتتها فانه أوقع في القلوب و ببالي ان سيدنا الاستاد كان  
يقرر ما ذكرنا و كان يمثل بنفس هذا المثال فلاحظ.

(٣) و عن المجلسي: اتفاق القراء و اهل العربيه على عدم جواز الاول و عن بعض عدم وجوب رعايته مع اتيان الكلمه بحسب ما  
يقتضيه وضعها و اتفاق القراء لا أثر له كما أن مخالفه أهل العربيه لا تضر و لا دليل على وجوب القراءه على النهج العربى.

و فساد هذا الكلام ظاهر لان القرآن عربى فلا بد من رعايه قانون العرييه و عن الشهيد الثانى جواز الثانى لعدم مخالفته لقانون العرييه و الحال ان المنقول عنهم عدم جواز الوصل بالسكون و حصر الجواز فى حال الوقف.

و العمده أن يشخص الموضوع من أهل اللسان فى محاوراتهم و لذا يمكن

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٤

### **[مسأله ١١٢: يجب المد فى الواو المضموم ما قبلها و الياء المكسور ما قبلها و الألف المفتوح ما قبلها]**

(مسأله ١١٢): يجب المد فى الواو المضموم ما قبلها و الياء المكسور ما قبلها و الالف المفتوح ما قبلها اذا كان بعدها سكون لازم مثل: ضالين (١) بل هو الاحوط فى مثل: جاء و جى ء و سوء (٢).

---

أن يستشهد كما استشهد بقول الصياد حين يرى الغزال: «غزال، غزال» مع تسكين اللام و لا يبعد أن لا يعد

غلطا و لو وصلت النوبه الى الشك يكون المرجع البراءه كما هو الميزان الكلى فى مورد الشك.

(١) من أقسام المد ما اذا كان بعد حرف المد ساكن بسكون لازم و يكون الساكن مدغما فى غيره كمثال المتن و فى مثله - كما فى كلام المحقق الحائرى قدس سره - يجب المد بمقدار يظهر اللفظ فان التحفظ على الهيئه و التشديد يتوقف على مقدار من المد و الا يصير ضلين بلا ألف أو ضالين بلا تشديد و كلاهما غلط و أما الزائد فلا.

(٢) الذى يختلج ببالى: انه لا يجب المد فى الموارد المذكوره و الشاهد عليه انه نرى ان أهل اللسان فى محاوراتهم لا يراعون المد فى هذه الموارد و مع عدم المراعاة لا يعد كلامهم غلطا و هذه آيه عدم الوجوب و من الظاهر أن للقرآن ليس خصوصيه من هذه الجبهه.

ان قلت: ان اللازم قراءه ما نزل على النبى صلى الله عليه و آله و يحتمل أن ما نزل عليه بهذه الخصوصيه قلت: ان اللازم رعايه الخصوصيه من حيث ماده و صورته حسب القواعد العربيه و أما رعايه الخصوصيات الزائده فلا كما لو أمر المولى عبده بقراءه قصيده كذائيه فانا نرى صدق القراءه و لو مع عدم رعايه مثل هذه الخصوصيات.

مضافا الى أن هذا الشك مرجعه الى الشك فى التكليف الزائد و المرجع

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٥

**[مسأله ١١٣: الأحوط استحبابا الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف: يرملون]**

(مسأله ١١٣): الاحوط استحبابا الإدغام اذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف: يرملون (١).

---

البراءه بل مع الاستصحاب الجارى فى الموضوع لا يبقى مجال للأصل الحكيمى فان مقتضى الاستصحاب عدم نزوله مع المد فلاحظ.

و أما ما عن ابن مسعود من أنه كان يقرى رجلا فقراً الرجل: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ

لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ» مرسله فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله قال: كيف فقال: أقرأنيها انما الصدقات للفقراء والمساكين» فمدها ثم قال الجزري: هذا حديث جليل حجه و نص في هذا الباب و رجال اسناده ثقاه رواه الطبراني في المعجم الكبير «١» فلا- يرجع الى محصل اذ كون السند معتبرا أول الكلام مضافا الى أن هذه الروايه دليل على الخلاف حيث ان الاعرابي قرأ بلا مد و أما تواتر الحديث فليس ثابتا.

(١) حكى عن ابن حاجب و الرضى وجوب الادغام أعم من أن يكون ما ذكر في كلمتين أو في كلمه واحده الا- فيما يوجب الاشتباه في كلمه واحده فلا يجب ففي مثل انمحي يجب لعدم الالتباس.

و الحق عدم وجوبه و الوجه فيه انا نرى ان أهل اللسان لا- يعدون التارك للإدغام في الموارد المذكوره غلطا فلا يجب و لو وصلت النوبه الى الشك يكون المرجع اصل البراءه.

و ما أفاده في المستمسك من أن المقام داخل في دوران الامر بين التعيين و التخيير فلا بد من الاحتياط لم نفهم ما رامه فان جميع الموارد التي يجرى فيها اصل البراءه دائر بين التعيين و التخيير اذ مقتضى البراءه التخيير و مقتضى الاحتياط

---

(١) مستمسك العروه الوثقى ج ٦ ص: ٢٣٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٦

**[مسألة ١١٤: يجب ادغام لام التعريف اذا دخلت على حروف الآتيه]**

(مسألة ١١٤): يجب ادغام لام التعريف اذا دخلت على التاء و الثاء و الدال و الذال و الراء و الزاى و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء و اللام و النون و اظهارها فى بقيه الحروف فتقول فى الله و الرحمن و الرحيم و الصراط و الضالين بالادغام و فى



الحمد و العالمين و المستقيم بالاظهار (١).

**[مسألة ١١٥: يجب الإدغام في مثل مد و رد مما اجتمع مثلاً في كلمة واحدة]**

(مسألة ١١٥): يجب الادغام في مثل مد و رد مما اجتمع مثلاً في كلمة واحدة (٢) و لا يجب في مثل اذهب بكتابي و يدر ككم مما اجتمع فيه المثالان في كلمتين و كان الاول ساكناً و ان كان الادغام أحوط (٣).

**[مسألة ١١٦: تجوز قراءة مالك و ملك يوم الدين]**

(مسألة ١١٦): تجوز قراءة مالك و ملك يوم الدين (٤) و يجوز في الصراط بالصاد و السين (٥) و يجوز في كفوا أن يقرأ بضم الفاء

---

التعيين و بعباره اخرى: لا نرى مانعاً من جريان البراءة مع وصول النوبة الى الشك.

(١) يعبر عن القسم الاول بالشمسى و عن الثانى بالقمرى و الرجوع الى أهل اللسان يكفى في اعتبار ما أفاده في المتن.

(٢) هذا من موارد وجوب الادغام فان الرجوع الى أهل اللسان يشهد بلزومه فانه لو قرأ أحد بدون الادغام و بالتفكيك في مثل كلمة رد و فرو أمثالهما يعد غلطاً.

(٣) لعدم عده غلطاً في العرف.

(٤) نقل ان الاول قراءة عاصم و كسائى من السبعة و الثانى قراءة باقى القراء و عليه يكون كل منهما جائزاً كما سيجى ء في مسأله ١١٩.

(٥) الانصاف انه يشكل الجزم بجواز الاكتفاء بالسين في المقام الا بعد ثبوت

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٧

و بسكونها مع الهمزة أو الواو (١).

**[مسألة ١١٧: اذا لم يقف على أحد في قل هو الله أحد و وصله بالله الصمد فالأحوط أن يقول أحدن الله الصمد]**

(مسألة ١١٧): اذا لم يقف على أحد في قل هو الله أحد و وصله بالله الصمد فالأحوط أن يقول أحدن الله الصمد بضم الدال و

**[مسألة ١١٨: إذا اعتقد كون الكلمة على وجه خاص من الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مده على ذلك الوجه ثم تبين أنه غلط]**

(مسألة ١١٨): إذا اعتقد كون الكلمة على وجه خاص من الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مده على ذلك الوجه ثم تبين أنه غلط فالظاهر الصحة و إن كان الاحوط الاعاده (٣).

---

كونه متداولاً في ذلك العصر و الا فكيف يمكن الاكتفاء مع الشك بل مقتضى الاصل عدم تداوله فلاحظ.

(١) أما صورته ضم الفاء مع الهمزة فهي المشهورة عندهم حسب النقل و أما صورته سكون الفاء مع الهمزة فهي المنقولة عن نافع و همزة و خلف و أما صورته ضم الفاء مع الواو فهي منقولة عن حفص و أما صورته اسكان الفاء مع الواو فلم تنقل فاذا قلنا بأن الاسكان و قلب الهمزة واوا أمر على القاعده يجوز و الا يشكل لاحظ ما أفاده سيد المستمسك قدس سره في هذا المقام «١».

(٢) نقل عن أهل العربية عدم حذف التنوين من الاسم المتمكن المنصرف الا في المضاف الى ابن الواقعه بين علمين كقوله جاء زيد ابن عمرو و عليه ما أفاده من الاحتياط في موضعه.

(٣) لحديث لا تعاد الا في صورته العمد أو الجهل عن تقصير.

---

(١) مستمسك العروه ج ٦ ص: ٢٥١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٨

**[مسألة ١١٩: الأحوط القراءه بإحدى القراءات السبع]**

(مسألة ١١٩): الاحوط القراءه باحدى القراءات السبع (١).

---

(١) قال سيدنا الاستاد في كتاب البيان: هم عبد الله بن عامر كان معاصراً لوليد بن عبد الملك مات سنة ١١٨ و ابن كثير مات سنة ١٢٠ و عاصم مات سنة ١٢٨ أو ١٢٧ و أبو عمرو البصري مات سنة ١٥٤ و حمزه الكوفي مات سنة ١٥٦ و نافع المدني مات سنة ١٦٩ و الكسائي مات سنة ١٨٩ «١» و وفات جعفر بن محمد عليه السلام رئيس المذهب سنة ١٤٨.



يجوز القراءة باحدى القراءات السبع أو العشر و ادعى عليه الاجماع لكن الذى ينبغى أن يقال: فى المقام: ان الواجب قراءه ما نزل من عند الله على قلب رسوله الاكرم صلى الله عليه و آله.

ان قلت: انه نقل متواترا هذه القراءات السبع فكل من القرآن قلت: هذا أول الكلام فانه نقل عن جمله من الاعاظم انكار هذا المدعى بل يستفاد من بعض النصوص ان القرآن نزل على حرف واحد كروايه الفضيل بن يسار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ان الناس يقولون: ان القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا أعداء الله و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد «٢».

ان قلت: قد وردت عده روايات تدل على كون نزول القرآن على سبعة أحرف قلت: هذه الروايات عاميه لا اعتبار بها سنداً مضافاً الى أنها مخالفه لما رواه الفضيل و لم يثبت تواتر هذه القراءات عن النبى صلى الله عليه و آله.

و عليه نقول: بأن مقتضى القاعده الاولى الاحتياط لان الواجب قراءه القرآن و مقتضى الاشتغال أو الاستصحاب الاحتياط حتى يقطع بفراغ الذمه لكن قد ورد فى بعض الروايات ان القراءه المتداوله جائزه كخبر سالم أبى سلمه قال: قرأ

---

(١) البيان ص: ١٤٠ / ١٥٥

(٢) الاصول من الكافى ج ٢ ص: ٦٣٠ حديث: ١٣ من باب النوادر فى فضل القرآن

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٥٩

...

---

رجل على أبى عبد الله عليه السلام و أنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءه اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فاذا قام القائم قرأ كتاب الله على حده و أخرج المصحف الذى كتبه على عليه السلام

و هذا الخبر لو قلنا بصحته فالمدر ك تام و أما لو ناقشنا فى سنده من جهة سالم فلا بد من الاعتماد على مدر ك آخر و يدل على المدعى ما عن أبى الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك انا نسمع الآيات من القرآن ليس هى عندنا كما نسمعها و لا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم «٢» و هذا الخبر لإرساله لا يعتمد عليه.

و لكن يمكن اثبات المدعى بوجه آخر فعن الشيخ فى التبيان جواز القراءة بالقراءات المتداوله بالإجماع قال المحقق الهمداني فى هذا المقام: فلا- شبيهه فى كفايه كل من القراءات السبع لاستفاضه نقل الاجماع عليه بل تواتره الى آخر كلامه و السيره الخارجيه على قراءة القرآن بهذه القراءات بلا ردع منهم عليهم السلام فانه لو ردع لنقل و لو كان لبان.

و فى المقام روايه رواها عبد الله بن فرقد و المعلى بن خنيس قالوا: كنا عند أبى عبد الله عليه السلام و معنا ربيعه الرأى فذكرنا فضل القرآن فقال أبو عبد الله عليه السلام: ان كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال فقال: ربيعه: ضال؟

فقال: نعم ضال ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أما نحن فنقرأ على قراءة أبى «٣»

---

(١) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الاصول من الكافى ج ٢ ص: ٦٣٤ حديث ٢٧ باب النوادر من فضل القرآن

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٠

و ان كان الاقوى جواز القراءة بجميع القراءات التى كانت متداوله فى زمان الاثمه عليهم السلام (١).

**[مسأله ١٢٠: يجب على الرجال الجهر بالقراءة فى الصبح و الأوليين من المغرب و العشاء]**

(مسأله ١٢٠): يجب على الرجال الجهر بالقراءة فى الصبح و

تدل بظاهرها على أنه عليه السلام أنكر على ابن مسعود بأنه لو لم يقرأ على قراءتنا فهو ضال لكن في سندها عبد الله بن فرق و المعلى بن خنيس و هما لم يوثقا مضافا الى أنه مع هذا الاجماع و السير و عدم وصول الردع كيف يمكن العمل بها.

(١) كما هو ظاهر فانه مع التداول في زمنهم يكون وجه الجواز أوضح من أن يخفى.

(٢) كما هو المشهور و عن الخلاف دعوى الاجماع عليه و الدليل عليه ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي الا جهر فيه و أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه فقال: اى ذلك فعل معتمدا فقد نقض صلاته و عليه الاعاده فان فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلاته «١».

و مثله خبره الآخر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي الجهر فيه أو أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه و ترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه أو قرأ فيما لا ينبغي القراءة فيه فقال: اى ذلك فعل ناسيا أو ساهيا فلا شىء عليه «٢».

و لا مجال للمناقشه في الدلالة على الوجوب بأن لفظ لا ينبغي ظاهر في مطلق الرجحان و كذلك لا مجال للمناقشه بأن التعبير في الرواية الاولى بلفظ نقض فان النقض يصدق بترك المستحب اذ المفروض أنه حكم بالاعاده و وجوب الاعاده

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦١

...

يقتضى بطلان الصلاة كما أن ظاهر النقض هو البطلان مع أنه لو شك

فى الزىاده و النقيصه يكون مقتضى القاعده كون الحرف معجمه فان الزىاده خلاف الاصل بخلاف النقض و العمده هذان  
الخيران.

و أما مداومه النبى صلى الله عليه و آله على الجهر فلا تدل على الوجوب و خبر «صلوا كما رأيتمونى صلى» ضعيف سندا.

و أما ما رواه الصدوق باسناده الى محمد بن عمران (حمران) أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: لأى عله يجهر فى صلاه  
الجمعه و صلاه المغرب و صلاه العشاء الآخره و صلاه الغدا و ساير الصلوات (مثل) الظهر و العصر لا يجهر فيها؟

الى أن قال: فقال: لائن النبى صلى الله عليه و آله لما اسرى به الى السماء كان أول صلاه فرض الله عليه الظهر يوم الجمعه  
فأضاف الله عز و جل اليه الملائكه صلى خلفه و أمر نبيه صلى الله عليه و آله أن يجهر بالقراءه ليتبين لهم فضله ثم فرض عليه  
العصر و لم يصف اليه أحدا من الملائكه و أمره أن يخفى القراءه لأنه لم يكن وراءه أحد ثم فرض عليه المغرب و أضاف اليه  
الملائكه فأمره بالاجهار و كذلك العشاء الآخره فلما كان قرب الفجر نزل ففرض الله عليه الفجر فأمره بالاجهار لبيت للناس  
فضله كما بين للملائكه فلهذه العله يجهر فيها «١».

فلا- يمكن الاعتماد عليه لإمكان أن تكون الروايه باسناده الى محمد بن عمران و الاسناد ضعيف و ما رواه فى العلل فضيف  
بعلى بن معبد و أما روايه يحيى بن أكثم القاضى «٢» فهى ضعيفه بابن أكثم و الحديث بسنده الاخر أيضا ضعيف.

---

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) لاحظ: ١٠٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٢

...

---

و أما خبر المجالس باسناده قال: جاء

نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه عن مسائل الى أن قال: و سألوه عن سبع خصال: منها الاجهار فى ثلاث صلوات فقال: أما الاجهار فانه يتباعد لهب النار منه بقدر ما يبلغ صوته و يجوز على الصراط و يعطى السرور حتى يدخل الجنة «١» فضعيف بضعف اسناد الصدوق فيما جاء نفر من اليهود.

و أما خبر رجاء بن أبى ضحاك عن الرضا عليه السلام أنه كان يجهر بالقراءة فى المغرب و العشاء الآخرة و صلاه الليل و الشفع و الوتر و الغداة و يخفى القراءة فى الظهر و العصر «٢» فضعيف به.

و عن جملة من الاعلام عدم الوجوب و مدرّكهم خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه أن لا يجهر؟ قال: ان شاء جهر و ان شاء لم يفعل «٣».

فان المستفاد من هذه الرواية التخيير لكن متن الرواية مضطرب فانه فرض الجهر فى الصلاة و مع ذلك يسأل من أنه هل عليه أن لا يجهر فمن المحتمل قويا ان السؤال عن غير القراءة من الاذكار.

و فى نسخه قرب الاسناد هكذا «هل عليه أن يجهر» «٤» لكن فى السند عبد الله بن الحسن فالحق هو القول المشهور مضافا الى السيره الجارية فانه لو كان عدم الجهر جائزا لبان و لم يكن مستورا عن الانظار و لم يكن الدليل منحصرا فى خبر ابن جعفر.

---

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

(٤) مستمسك العروه ج ٦ ص: ٢٠٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٣

و الاخفات فى غير الاوليين



و أما الاستدلال باطلاق قوله تعالى: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا» (١) فعلى فرض تماميه الاطلاق يرفع اليد عنه بالنصوص الخاصه و السيره و التسالم.

(١) مقتضى اطلاق العبارة لزوم الاخفات بلا فرق بين القراءه و الذكر كما يصرح بالتخير بينهما بعد ذلك فى مسأله: (١٢٨) فنقول: أما وجوب الاخفات فى القراءه ففى بعض الكلمات: «انه المشهور» بل قيل: «انه كاد أن يكون اجماعا» و نقل عن بعض كتب الاصحاب: «انه مورد الاجماع» بل عن الجواهر «ان بطلان الجهر بالقراءه فى الاخيرتين من مذهب الاماميه».

و استدل عليه بأن رسول الله صلى الله عليه و آله كان مواظبا على الاخفات بها و كذلك المسلمين و هذا يكشف عن كونه مما ينبغى الاخفات فيه فيدخل فى روايه زراره «٢» الداله على البطلان فى صورته الخلاف العملى.

و لا يخفى ان الشهره لا اعتبار بها و أما الاجماع المنقوله فحالها معلوم فى عدم الحجيه و أما مواظبه النبى صلى الله عليه و آله و كذلك المسلمين فعلى فرض التسلم لا تكون دليلا على اللزوم فعليه لا يكون داخلا فى حديث زراره.

و أما وجوبه فى الذكر فيمكن أن يستدل عليه بأمر: منها الاجماع. و فيه:

ان المنقول منه لا اعتبار به و أما المحصل فغير حاصل.

و منها: انه يستفاد من روايه على بن حنظله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الركعتين الاخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال: ان شئت فاقرأ فاتحه الكتاب و ان

(١) الإسراء / ١١٠

(٢) لاحظ ص: ٤٦٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٤

و ان شئت قرأت «١».

و فيه ان التسويه المذكوره فى تلك الروايه لا- ترتبط بما نحن بصدده فلاحظ مضافا الى الاشكال السندى اضعف الى ذلك الاشكال فى القراءه أيضا كما مر.

و منها: ان التسبيح بدل عن القراءه فيكون البدل فى حكم المبدل منه و حيث انه يجب الاخفات فيه يجب فى البدل أيضا.

و فيه: أولا: ان البدليه أول الكلام فانه قيل - كما فى الحقائق - أن التسبيح أصل فى الاخيرتين و ثانيا انه من أين علم اتحاد حكم البدل مع حكم المبدل منه فى جميع الاحكام و ثالثا: ان الكلام جار و الاشكال سار فى القراءه أيضا كما مر.

و منها: أن صلاه النهار اخفائه بحسب الروايات لاحظ ما رواه بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: السنه فى صلاه النهار بالاخفات و السنه فى صلاه الليل بالاجهار «٢».

و ما رواه الصدوق باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى حديث انه ذكر العله التى من أجلها جعل الجهر فى بعض الصلوات دون بعض أن الصلوات التى يجهر فيها انما هى فى أوقات مظلمه فوجب أن يجهر فيها ليعلم الممار أن هناك جماعه فان أراد أن يصلى صلى لأنه ان لم ير جماعه علم ذلك من جهه السماع و الصلاتان اللتان لا يجهر فيهما انما هما بالنهار فى أوقات مضيئه فهى من جهه الرؤيه لا يحتاج فيها الى السماع «٣» و ما رواه يحيى بن أكثم

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٥

...

---

القاضى «١».

فالتسبيح فيها

بالاخفات و بعدم القول بالفصل يثبت فى الليليه و فيه: اولاً ان هذه الروايات ضعيفه سنداً.

و ثانياً ان اطلاقها بحيث يشمل الاخيرتين محل الاشكال و ثالثاً: ان مقتضى هذه الروايات ان صلاه الليل اجهاريه و بعدم القول بالفصل يثبت فى النهاريه و رابعاً: ان عدم القول بالفصل ليس شىء تحتة كما ذكرناه مراراً.

و منها: ان الاخفات أقرب الى الاحتياط و فيه: ان الاحتياط حسن لكن الكلام فى الا لزام مع أن مقتضى الاصل لو لم يكن اطلاق هى البراءة.

و منها: ما رواه على بن يقطين عن أخيه عن أبيه فى حديث قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الامام أ يقرأ فيهما بالحمد و هو امام يقتدى به؟ فقال: ان قرأت فلا بأس و ان سكت فلا بأس «٢».

و فيه: ان المراد من الركعتين الاوليتين و الا لم يكن وجه لكون المأموم مخيراً بين القراءة و السكوت.

و منها: ما أفاده سيد المستمسك قدس سره بادخال المقام فى حديث زراره «٣» بدعوى ان المقام من الموارد التى ينبغى الاخفات فيها. و فيه: ان الحكم لا يكون متعرضاً لموضوع نفسه و كون المقام من تلك الموارد أول الكلام.

اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه يمكن اثبات الوجوب بالسيره القطعيه و ان الجهر يعد فى نظر المشرعه من المنكرات مضافاً الى أنه خروج عن الخلاف و موافق

---

(١) لاحظ ص: ١٠٦

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ١٣

(٣) لاحظ ص: ٤٦٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٦

و كذا فى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة (١) عدا البسملة (٢).

---

للاحتياط الذى يكون طريق النجاه.

(١) لما تقدم فى روايه زراره «١» و التقريب هو التقريب و

الاشكال و الجواب كما تقدم فراجع.

و يؤيد المدعى بل يدل عليه فى الجملة ما رواه جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة فى السفر فقال: يصنعون كما يصنعون فى غير يوم الجمعة فى الظهر و لا يجهر الامام فيها بالقراءة انما يجهر اذا كانت خطبه «٢».

و ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت عن صلاه الجمعة فى السفر فقال تصنعون كما تصنعون فى الظهر و لا يجهر الامام فيها بالقراءة و انما يجهر اذا كانت خطبه «٣».

(٢) المشهور استحباب الجهر بها نقل الاجماع عليه و عن المعتمد انه من منفردات الاماميه و يشهد له جملة من النصوص المذكوره فى الباب ٢١ من أبواب القراءة فى الصلاه من الوسائل و الحديث ١ و ٤ من الباب ١١ من هذه الابواب من الوسائل. منها: ما رواه صفوان الجمال قال: صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام اياما فكان اذا كانت صلاه لا يجهر فيها جهر ببسم الله الرحمن الرحيم و كان يجهر فى السورتين جميعا «٤».

---

(١) لاحظ ص: ٤٦٠

(٢) الوسائل الباب ٧٣ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٨

(٣) نفس المصدر الحديث: ٩

(٤) الوسائل الباب ٢١ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٧

أما فيه فيستحب الجهر فى الجمعة (٢).

---

و ربما يقال: بوجوبه - كما عن الصدوق - و قد دل على وجوبه خبران أحدهما ما رواه سليم بن قيس قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله و أثنى عليه الى أن قال: و ألزمت الناس الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم «١» و هذه الروايه تامه دلالة و استحلال فى المستمسك فى السند.

ثانيهما: ما رواه الاعمش عن جعفر بن محمد

عليه السلام فى حديث شرايع الدين قال: و الاجهار ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاه واجب «٢» و هذه الروايه غير تامه سندا.

و يعارض ما دل على الوجوب ما رواه الحلبيان عن أبى عبد الله أنهما سألاه عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد يقرأ فاتحه الكتاب فقال: نعم ان شاء سراوان شاء جهرا فقالا: أ فيقرأها مع السوره الاخرى؟ فقال: لا «٣».

و الترجيح مع هذه الروايه لأنها أحدث لان هذه الروايه عن الصادق عليه السلام و تلك الروايه عن أمير المؤمنين عليه السلام مضافا الى أن لو كان الاجهار واجبا لبان و ظهر فالحق كما فى المتن.

(٢) و الحكم مورد التسالم و الوفاق كما يظهر من كلماتهم و يدل عليه ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث فى الجمعة قال: و القراءه فيها بالجهر «٤».

و أيضا يدل عليه ما رواه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث

---

(١) الروضه من الكافى ص: ٦١

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٧٣ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٨

بل فى الظاهر أيضا على الاقوى (١).

---

قال: ليقعد قعده بين الخطبتين و يجهر بالقراءه «١»:

و ما رواه عبد الرحمن العزمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أدركت الامام يوم الجمعة و قد سبقك بركعه فاضف اليها ركعه اخرى و اجهر فيها «٢».

و مثلها غيرها فى الدلاله مما ورد فى الباب ٧٣ من أبواب القراءه فى الصلاه من الوسائل و الظاهر من هذه الروايات وجوب الجهر فيشكل الالتزام بالندب-

كما في المتن - الا أن يقال: بأن الامر الواقع في مقام توهم الحظر لا يدل على الوجوب.

(١) لجمله من النصوص منها ما رواه عمران الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الجمعة أربع ركعات أ يجهر فيها بالقراءة؟ قال:

نعم و القنوت في الثانيه «٣».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لنا:

صلوا في السفر صلاه الجمعة جماعه بغير خطبه و أجهروا بالقراءه فقلت: انه ينكر علينا الجهر بها في السفر فقال: أجهروا بها «٤».

و منها: ما رواه محمد بن مروان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه الظهر يوم الجمعة كيف نصليها في السفر؟ فقال: تصليها في السفر ركعتين و القراءه فيها جهرا «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦

(٥) نفس المصدر الحديث: ٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٦٩

**[مسأله ١٢١: إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت صلاته]**

(مسأله ١٢١): إذا جهر في موضع الاخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت صلاته (١) و اذا كان ناسيا أو جاهلا بالحكم

---

و منها: ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءه في الجمعة اذا صليت وحدي أربعا أجهر بالقراءه؟ فقال: نعم الحديث «١».

و لكن هذه النصوص معارضه بغيرها لاحظ ما رواه جميل «٢» و ما رواه محمد بن مسلم «٣» و عن ابن ادريس الاخذ بنصوص

المنع لاعتضادها باطلاقات الاخفات.

و فيه: أنه لا وجه له بعد وجود نصوص معارضة فلا بد من ملاحظه النسبه بينهما و ترجيح ما فيه الترجيح و حيث ان الدال على وجوب الاخفات و موافق للعامه «٤»، يؤخذ بالنصوص الاول.

و عن المرتضى قدس سره:

التفصيل بين الامام فيجهر و غيره فلا لخبر على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى العيدين وحده و الجمعه هل يجهر فيها بالقراء؟ قال: لا يجهر الا الامام «٥».

و هذا الخبر ضعيف بعبد الله بن الحسن مضافا الى أنه يدل على خلاف ما رواه الحلبي فالحق ان الجهر أحوط ان لم يكن أقوى و أظهر اللهم أن يقال:

انه لو كان واجبا لبان و ظهر و الحال انه ليس كذلك بل الامر على العكس فلاحظ.

(١) كما تقدم.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٤٦٦

(٣) لاحظ ص: ٤٦٦

(٤) لاحظ الخلاف الشيخ الطائفة ج ١ ص: ٦٣٢ الطبع الثالث

(٥) الوسائل الباب ٧٣ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ١٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧٠

من أصله أو بمعنى الجهر و الاخفات صحت صلاته (١) و الاحوط الاولى الاعاده اذا كان مترددا فجهر أو أخفت فى غير محله  
برجاء المطلوبيه (٢) و اذا تذكر الناسى أو علم الجاهل فى أثناء القراءة مضى فى القراءة و لم يجب عليه اعاده ما قرأه (٣).

---

(١) للإطلاق الثابت فى النص لاحظ حديثي زراره «١» فمن حيث النص لا مانع من الالتزام بالاطلاق لكن يبقى اشكال عقلى فى  
المقام و هو أن اشتراط الحكم بالعلم به يستلزم الدور المحال.

و الجواب عن هذا الاشكال أنه يمكن مع الاتيان بالفاقد للشرط أن يحصل مقدار من الملاك و مع حصوله لا يمكن استيفاء  
الملاك التام فعدم وجوب الاعاده ليس من باب اشتراط الوجوب بالعلم حتى يلزم المحال بل من باب عدم امكان استيفاء  
الملاك.

(٢) لا اشكال فى حسن الاحتياط بل استحبابه.



(٣) لإطلاق النص و ربما يتوهم أن المستفاد من النص

اختصاص الحكم بالتذكر بعد تماميه الصلاه بقرينه قوله عليه السلام «فقد تمت صلاته» (٢)

لكن هذا التوهم على خلاف القاعده اذ التماميه بلحاظ ما وقع من الصلاه و الدليل عليه أن الظاهر من الشرطيه الاولى مدار الحكم على عدم العمد و الشرطيه الثانيه كأنها تصريح بالمفهوم و ليست مستقله بالدلاله.

مضافا الى أن الروايه الاخرى (٣) ليست فيها هذه الجمله لكنها تختص بالسهو

---

(١) لاحظ ص: ٤٦٠

(٢) لاحظ ص: ٤٦٠

(٣) لاحظ ص: ٤٦٠

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧١

**[مسأله ١٢٢: لا جهر على النساء]**

(مسأله ١٢٢): لا جهر على النساء (١).

---

و النسيان اضعف الى ذلك كله انه لو تذكر فى الاثناء و أتم الصلاه برجاء المظلوييه فلا اشكال فى عدم وجوب الاعاده فيعلم ان التذكر فى الاثناء لا يخل بالصلاه فلاحظ.

(١) ما يمكن أن يستدل به امور: الاول: الاجماع و قيل: ان نقل الاجماع عليه مستفيض بل متواتر لكن الاجماع حاله معلوم.

الثانى: ان صوتها عوره فلا بد من أن تخفت. و فيه: اولاً أن صوتها ليست عوره و يجوز لها أن تسمع صوتها الاجنبى بلا اشكال و السيره شاهده عليه الا أن يقال: كونه عوره بمعنى انه يلزم عليها اخفائه فى الصلاه كما تستر جسدها و هو كما ترى لا دليل عليه مضافا الى أنه يتنافى الجواز فان لازمه وجوب الاخفات لا عدم وجوب الجهر.

أضعف الى ذلك انه قد صرح فى النص على خلاف ذلك لاحظ ما رواه على ابن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن المرأه تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءه أو التكبير؟ قال: قدر ما تسمع «١» و ثانيا ان لازمه الفرق بين مورد يسمع صوتها الاجنبى و غيره و الحال انهم لم يفرقوا فهذا

الثالث: ما رواه على بن جعفر عن أخيه قال: و سألته عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة فى الفريضة؟ قال: لا الا أن تكون امرأه تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها «٢» و هذه الرواية ساقطه سنداً بعبد الله بن الحسن.

---

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧٢

بل يتخيرن بينه و بين الاخفات فى الجهرية (١) و يجب عليهن الاخفات فى الاخفاته (٢) و يعذرن فيما يعذر الرجال فيه (٣).

---

الرابع: ما رواه على بن جعفر «١» أيضاً و لا يبعد أن يستفاد من هذه الرواية انه لا جهر على النساء الا فيما تؤم النساء.

و يؤيده ما رواه على بن يقطين عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال:

سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير؟ فقال: بقدر ما تسمع «٢».

الخامس: السيره الجارية بين المتشرعه بحيث لا يستنكر اخفات المرأة أحد من المتشرعه و هذه السيره أقوى شاهد و دليل اذ لو كان الجهر واجبا عليها لبان و ظهر و الله العالم.

(١) فانه لا وجه لوجوب الاخفات اذ القراءة واجبه عليها و بعد عدم وجوب الجهر يكون التخير على القاعده.

(٢) و نقل عن بعض التخير بدعوى عدم الدليل و دليل الوجوب مختص بالرجال و هذا القول نقل عن الأردبيلي و جملة ممن تأخر عنه منهم الفاضل الخراسانى و الشيخ المجلسى.

و يرد عليه أن مقتضى قاعده الاشتراك وجوبه عليهن و يؤيده انه موافق للاحتياط و لا يبعد أن يقال: بأن ما دل على الوجوب بالنسبة الى الرجال يدل عليه بالنسبة الى النساء بالاولويه.

(٣) لقاعده الاشتراك.

---

(١) لاحظ ص: ٤٧١ حديثه الاول

(٢)

**[مسألة ١٢٣: مناط الجهر والإخفات الصدق العرفي لا سماع من بجانبه و عدمه]**

(مسألة ١٢٣): مناط الجهر والإخفات الصدق العرفي (١) لا سماع من بجانبه و عدمه (٢) ولا يصدق الإخفات على ما يشبه كلام المبحوح و ان كان لا يظهر جوهر الصوت فيه (٣) ولا يجوز الإفراط في الجهر كالصياح (٤) و الاحوط في الإخفات أن يسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا

(١) المناط في الجهر والإخفات هو الصدق العرفي فان الحكم يترتب على هذين العنوانين و الموضوعات أمرها راجع الى العرف الا أن يتصرف الشارع فيها فعليه لا بد من رعايه الصدق العرفي و عليه لو لم يظهر جوهر الصوت و مع ذلك لم يصدق عنوان الإخفات عليه كما لو أشبه كلام المبحوح و نحوه لا يكفي اذ لا يصدق عليه الإخفات فلا بد من رعايه الصدق في كلا العنوانين بالنظر العرفي.

و لو وصلت النوبة الى الشك لا- يبعد أن يكون المرجع البراء لا- الاشتغال اذ المفروض ان الشبهه مفهوميه ففي المقدار المشكوك تجري البراءه.

(٢) لعدم دليل على كونه مناطا.

(٣) كما مر.

(٤) و يدل عليه ما رواه سماعة قال: سألته عن قول الله عز و جل: **وَلَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهِ** قال: المخافه ما دون سمعك و الجهر أن ترفع صوتك شديدا «١».

و يدل على المقصود أيضا ما رواه عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: على الامام أن يسمع من خلفه و ان كثروا فقال: ليقرأ قراءه وسطا يقول الله تبارك و تعالى: **وَلَا تَجْهَرُ بِصَوَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهِ** «٢» لكن السند مخدوش

كما اذا كان أصم أو كان هناك مانع من سماعه (١).

**[مسألة ١٢٤: من لا يقدر إلا على الملحون و لو لتبديل بعض الحروف و لا يمكنه التعلم أجزاءه ذلك]**

(مسألة ١٢٤): من لا يقدر الا على الملحون و لو لتبديل بعض الحروف و لا يمكنه التعلم أجزاءه ذلك (٢).

---

بمحمد بن عيسى.

(١) يستفاد من روايه سماعه انه يجب اسماع نفسه لكن روايه الحلبي قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يقرأ الرجل فى صلاته و ثوبه على فيه؟ قال: لا- بأس بذلك اذا أسمع اذنيه الهمهمه «١»  
تعارضها و بعد التعارض و التساقط يكون الاطلاق مرجعا و مقتضاه كفايه القراء بأى نحو كان.

و يمكن أن يقال: ان نسبه روايه الحلبي الى روايه سماعه نسبه الخاص الى العام لان المفروض ان المذكور فى روايه الحلبي عنوان القراءه و أما روايه سماعه فمطلقه و عليه يقيد المطلق بالمقيد كما هو الميزان.

كما أنه يمكن أن نقول: بأنه بعد التعارض و التساقط المرجع نفس الايه و يستفاد منها ان الاخفات ممنوع و من المعلوم ان النهى  
عن مرتبه شديده و لا- يبعد انه لو لم يسمع نفسه تصدق عليه تلك المرتبه فلاحظ و النتيجة: انه لو قلنا بأن الجمع بين الخبرين  
يقتضى الاخذ بروايه الحلبي لكونها اخص يكفى سماع الهمهمه.

(٢) نقل عليه عدم الخلاف و استدلل عليه بما رواه مسعده بن صدقه قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول: انك قد ترى  
من المحرم من العجم لا يراى منه ما يراى من العالم الفصيح و كذلك الاخرس فى القراءه فى الصلاة و التشهد و ما أشبه ذلك  
فهذا بمنزله العجم و المحرم لا يراى منه ما يراى من العاقل المتكلم

و لا يجب عليه أن يصلى صلاته مأموماً (١) و كذا اذا ضاق الوقت عن التعلم (٢) نعم اذا كان مقصراً فى ترك التعلم وجب عليه أن يصلى مأموماً (٣).

---

#### الفصيح «١».

و هذه الروايه من حيث السند مخدوشه بمسعده حيث انه لم يوثق و مجرد كونه فى أسناد كامل الزياره لا يترتب عليه الاثر لما قلناه فى محله. و استدل أيضا بما رواه السكونى «٢» و هذه الروايه مخدوشه سنداً بالنوفلى.

و استدل أيضا بما رواه ابن فهد الحلبي فى عده الداعى عنهم عليهم السلام:

ان سين بلال عند الله شين «٣».

و هذه الروايه لا- اعتبار بها من حيث الارسال لكن الذى يظهر من كلام الاصحاب تسالمهم على الكفايه فان تم الاجماع الكاشف عن رأى المعصوم عليه السلام فهو و الا- يجب عليه الايتمام اذا أمكن و اثبات كون الايتمام مسقط للقراءه مشكل اذ يستفاد من الادله ان الامام ضامن فيجب الايتمام بحكم العقل اذ المكلف يمكنه الاتيان بالفرد الكامل من المأمور به.

(١) و الوجه فى عدم الوجوب اطلاق الروايات فان من يعمل بهذه النصوص فلا بأس بأن يلتزم بعدم وجوب الايتمام لإطلاقها و لكن قد مر ان النصوص قاصره سنداً الا أن يقال: ان الايتمام مسقط لا بدل فلا يتعين و قد عرفت ان اثباته مشكل.

(٢) الكلام فيه هو الكلام فلا وجه للإعاده.

(٣) وقع الكلام بين الاعلام فى هذا الفرض فاختر بعضهم أنه يجوز الاتيان

---

(١) الوسائل الباب ٥٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٤

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧٦

---

بالنحو الذى يمكنه الاتيان به و



لو مع امكان الايتمام بتقريب: ان الواجب على المكلف القراءة الصحيحه فلو قلنا بأن الايتمام بدل يتعين الاتيان به بمقتضى تعين احد فردى الواجب عند تعذر الفرد الاخر و لو قلنا بأن الايتمام مسقط للقراءة فلا يجب اذ لا وجه لوجوب المسقط.

و بعباره اخرى: مع التمكن من الايتمام يعلم المكلف بوجوب الصلاه عليه لكن يشك في وجوب الايتمام فلا يجب بمقتضى أصل البراء فيكتفى بالصلاه مع القراءة الناقصه نعم لو لم يتمكن من التعلم لا يمكنه الاكتفاء بصلاه المعذور اذ المفروض انه بسوء اختياره و عدم تعلمه صار مضطرا و قاعده «الصلاه لا تترك بحال» لا تدل على الصلاه الناقصه في فرض امكان الاتيان بالصلاه التامه فيعلم اجمالا بأنه اما يجب الاتيان بهذه الصلاه الناقصه في الوقت و اما بقضائها خارج الوقت و مقتضى تنجز العلم الإجمالي وجوب الاحتياط بالجمع بين الامرين.

و اختار الآخرون وجوب الايتمام و منهم سيدنا الاستاد دام ظله و الوجه فيه:

ان الواجب التخييري لو تعذر احد فرديه يتعين الفرد الاخر و حيث انه يتعذر أن يأتي بصلاه المختار منفردا يجب الايتمام.

و الظاهر ان الحق هو القول الثانى اذ لو فرضنا ان دليل البدل لا يشمل من صار عاجزا بسوء الاختيار و دليل عدم سقوط الصلاه لا يدل على اجزاء الصلاه الناقصه في مورد تعمد المكلف بعدم القيام بوظيفته فالواجب عليه الاتيان بالصلاه التامه فلو قلنا: ببدليه الايتمام فالامر ظاهر من حيث وجوب الايتمام و أما لو قلنا بالمسقطيه فالعقل يلزم بالاتيان بالايتمام اذ المفروض ان ملاك الصلاه التامه يحصل بالايتمام لا بغيره.

و لكن الاشكال في أصل المبني و هو ان اثبات كون الجماعه مسقطه أول الكلام

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧٧

إذا تعلم بعض الفاتحه قرأه (١).

بل المستفاد من النص ان الامام ضامن فوجوب الايتمام على طبق القاعده.

(١) فى هذا الفرض اما يكون متمكنا من الايتمام أم لا و على الاول اما نقول:

بأن الايتمام بدل أو نقول بأنه مسقط و على كلا التقديرين اما تنجز التكليف بالقراءة فى سعه الوقت و اما لم يتنجز أما مع قدره على الايتمام و الالتزام بكون الايتمام بدل فلا اشكال فى وجوبه كما هو ظاهر كما أن الامر كذلك لو كان متمكنا و تنجز و فرض العجز فانه يلزم الايتمام فى الفرض أعم من أن يكون الايتمام بدلا أو مسقطا.

و أما مع عدم تنجز التكليف بالقراءة فيلزم الإتيان بالمقدار الذى تعلم لا لقاعده الميسور فان سند القاعده مخدوش كما ذكرنا فى الاصول و لا للإجماع المنقول عن المعبر و غيره بل لقاعده «الصلاه لا تسقط بحال».

هذا على القول بكون الايتمام مسقطا و أما على القول بالبدليه فيجب الايتمام على الاطلاق اذ مع فرض تعذر احد فردى الواجب التخييرى يتعين الفرد الاخر فلاحظ الا أن يقال: ان مقتضى حديث ابن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ان الله فرض من الصلاه الركوع و السجود ألا ترى لو أن رجلا دخل فى الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاءه أن يكبروا يسبح و يصلى «١» وجوب التكبير و التسبيح و التصلية.

و يمكن أن يقال: ان من يحسن قراءه مقدار من الفاتحه لا يكون داخلا فى الموضوع فيجب عليه أن يقرأ ذلك المقدار نعم لا اشكال فى أن مقتضى الاحتياط هو الايتمام بل يمكن أن يقال: ان الحديث منصرف عن صورته تمكن المكلف عن الايتمام فان الايتمام على فرض البدليه فى

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٧٨

و الاحوط استحبابا أن يقرأ من سائر القرآن عوض البقيه (١).

---

(١) قد اختلفوا فى ذلك فمنهم من ذهب الى وجوبه كالشهيد و ابن سعيد و غيرهما و منهم من ذهب الى عدم الوجوب كما عن  
المعتبر و غيره و ما يمكن أن يستدل به على الوجوب أو استدل به أمور:

منها: قاعده الاشتغال. و فيه: أن المرجع عند الشك فى التكليف البراء لا الاشتغال كما حقق فى الاصول.

و منها: قوله تعالى: **فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ** «١» و فيه: ان كون المراد من الايه القراءة فى الصلاة أول الكلام و الشاهد عليه انه  
لا ريب فى عدم وجوب ما تيسر من القرآن فى الصلاة و لا فى غير الصلاة فيكون الامر للاستحباب فلا يرتبط بالصلاة.

و منها. روايه محمد بن مسلم «٢» بتقريب: ان المستفاد منها أن الصلاة لا بد فيها من فاتحه الكتاب أو بدلها فيلزم الاتيان بالبدل.

و فيه أن البدليه لا دليل عليها فلو كانت الجزئيه باقيه حتى فى حال العجز تسقط الصلاة لعدم الامكان و الا تسقط جزئيتها فى هذا  
الحال و يكتفى بالمقدار الممكن لقاعده «الصلاه لا تسقط بحال».

و منها خبر الفضل بن شاذان «٣».

بتقريب: ان المستفاد منه ان فى قراءة القرآن مصلحه و فى قراءه الفاتحه مصلحه اخرى و تعذر احدى المصلحتين لا يوجب ترك  
المصلحه الاخرى.

---

(١) المزمّل / ٢٠

(٢) لاحظ ص: ٤٣٠

(٣) لاحظ ص: ٤٣٢

مبانی منهاج الصالحین، ج ۴، ص: ۴۷۹

و اذا لم يعلم شیئا منها قرأ من سائر القرآن (۱) و الاحوط وجوبا أن يكون بقدر الفاتحه (۲) و اذا لم يعرف شیئا من القرآن

و فيه: أولا- أن سند الصدوق الى الفضل مخدوش فلا اعتبار بالروايه و ثانيا على فرض التسليم قد تحقق الملاك بقراءه بعض الفاتحه و الملاك القائم بالفاتحه لا يمكن تداركه و البدليه تحتاج الى الدليل المفقود فالحق ما أفاده من استحباب الاحتياط خروجاً عن شبهه الخلاف.

(١) هذا هو المشهور بين القوم و استدل بما رواه ابن سنان «١» بتقريب ان المستفاد من الحديث ان من يحسن قراءه القرآن تجب عليه القراءه.

(٢) و استدل- على ما قيل - عليه بأنه يجب تعويض المقدار الفائت من الحمد فبالاولويه يجب فى المقام فانه لو لم يكتف ببعض الحمد فكيف يكتفى بغيره.

و فيه: انه قد مر عدم الدليل على الوجوب و استدل أيضا بعموم لا صلاه الا بفاتحه الكتاب و قد مر الجواب عنه سابقا و استدل أيضا بأنه يعلم من الامر بالقراءه بدلا عن الفاتحه المساواه. و فيه: انه ليس فى الادله هكذا فان عمده الدليل صحيح ابن سنان «٢» و المستفاد منه انه ما دام ممكن الاتيان بالقرآن لا تصل النوبه الى الذكر مضافا الى أن استفاده المماثله من الامر بالتبديل فى الكميه أول الكلام.

(١) لاحظ ص: ٤٧٧

(٢) لاحظ ص: ٤٧٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٠

و يسبح (١) و الاحوط وجوبا أن يكون بقدرها أيضا (٢) بل الاحوط الاتيان بالتسيحات الاربع (٣) و اذا عرف الفاتحه و جهل السوره فالظاهر سقوطها مع العجز عن تعلمها (٤).

(١) الملاك ان كان صحيح ابن سنان «١» فالمذكور فيه التكبير و التسييح و التصليه و أما النبوى اذا قمت الى الصلاه فان كان معك قرآن فاقرأ به و الا فاحمد الله و هله و كبره «٢» فالمستفاد منه وجوب التحميد

و التهليل و التكبير لكن النبوى لا اعتبار به.

و يستفاد من نبوى آخر «أن رجلا- سأل النبى صلى الله عليه و آله فقال: انى لا استطيع أن احفظ شيئا من القرآن فما ذا اصنع؟ فقال له: قل سبحان الله و الحمد لله «٣».

و فى آخر: قل سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر «٤» و هذان النبويان أيضا لا اعتبار بهما سندا فالعمل على روايه ابن سنان.

(٢) كما هو المشهور بين المتأخرين على ما فى بعض الكلمات و عن المعتبر استحباب المساواه و نقل انه استدل المشهور على وجوب المساواه بالوجوه المتقدمه و قد مر جواب تلك الوجوه فالحق عدم وجوبه.

(٣) فان الاتيان بهذا النحو جامع لمفاد الروايات من حيث الكيفيه و لقول المشهور من حيث الكميه الا أن يقال: ليست التصليه فى التسييحات فلاحظ.

(٤) فان المستفاد من النصوص و عمدتها خبر ابن سنان «٥» ان الجاهل

---

(١) لاحظ ص: ٤٧٧

(٢) سنن البيهقى ج ٢ ص: ٣٨٠

(٣) سنن أبى داود

(٤) نفس المصدر

(٥) لاحظ ص: ٤٧٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨١

**[مسأله ١٢٥: تجوز اختيارا القراءه فى المصحف الشريف]**

(مسأله ١٢٥): تجوز اختيارا القراءه فى المصحف الشريف (١).

---

بالقرآن يجب عليه الذكر و مع معرفه الفاتحه لا- يبقى موضوع للبدليه كما هو ظاهر و نقل عن غير واحد الاجماع على عدم

الوجوب.

(١) كما هو مقتضى الاطلاق فان الواجب القراءه بلا- خصوصيه و أيضا اصاله البراءه تقتضى الجواز و فى المقام نسان يدل أحدهما على الجواز و هو ما رواه الحسن بن زياد الصيقل قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى الرجل يصلى و هو ينظر فى المصحف يقرأ فيه يضع السراج قريبا منه فقال: لا بأس بذلك

و يدل الثانى على المنع و هو ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل و المرأة يضع المصحف أمامه ينظر فيه و يقرأ و يصلى قال: لا يعتد بتلك الصلاة «٢».

لكن الاول مخدوش بالحسن بن زياد الصيقل و الثانى بعبد الله بن الحسن.

و حكى عن جماعه منهم العلامة و الشهيد و المحقق الثانى القول بالمنع الا على تقدير عدم التمكن و قيل فى وجهه أمور.

الاول: قاعده الاشتغال. و فيه: ان الاطلاق يقتضى الجواز و لا- تصل النوبه الى الاصل و على فرض وصول النوبه اليه يكون المرجع أصل البراءه لا الاشتغال.

الثانى: انه المعهود من النبى صلى الله عليه و آله و يجب التأسى به فى الصلاة و فيه: أن دليل التأسى مخدوش سندا كما مر سابقا و مجرد كون فعل النبى صلى الله عليه و آله كذلك لا يدل على الوجوب و عدم جواز غيره.

---

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب القراءه فى الصلاة الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٢

...

---

الثالث: الانصراف. و فيه: انه بدوى ناش من قله الوجود و ليس بحد يكون اللفظ ظاهرا فى غيره مضافا الى أن الامر بقراءه بعض السور الطوال التى لا يقدر أكثر الناس أن يقرأها عن ظهر القلب لا يبقى مجالا لهذا الانصراف.

الرابع: خبر على بن جعفر «١» المتقدم ذكره. و فيه انه قد مر ان سنده ضعيف و على فرض الاغماض يعارضه خبر الصيقل «٢» و بعد التعارض و التساقط يكون المرجع الاطلاق.

الخامس: ما رواه عبد الله بن أبى أو فى الوارد فى سنن أبى داود ج ١ ص: ٢٢٠ قال: جاء رجل فقال:



انى لا استطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمنى ما يجزئنى منه قال صلى الله عليه وآله: قل سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر.

و فيه: أولا ان الخبر ضعيف عامى لا يعتد به و ثانيا ان مورده العامى المحض الذى لا يقدر أن يقرأ المصحف و الا فلا شبهه فى الجواز بالنسبه الى غير القادر.

السادس: ان الاجماع قائم على كراهه القراءه من المصحف و الكراهه تنافى الوجوب و فيه: أولا ان الاجماع المنقول لا يكون حجه و ثانيا: انه ما المراد من الكراهه فان المراد منها اما كراهه الاتيان بالقراءه الواجبه فى الصلاه بهذه الكيفيه فيكون دليلا على الجواز لا المنع و يكون المقام كالصلاه فى الحمام.

و بعباره اخرى: يكون من مصاديق الكراهه فى العباده فيمكن أن يكون بمعنى أقل ثوبا و ان كان المراد من الكراهه النظر فى المصحف فلا تكون القراءه مكروهه بل المكروه النظر فى المصحف لا نفس القراءه و ان كان المراد من

---

(١) لاحظ ص: ٤٨١

(٢) لاحظ ص: ٤٨١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٣

و بالتلقين (١) و ان كان الاحوط استحبابا الاقتصار فى ذلك على الاضطرار (٢).

**[مسأله ١٢٦: يجوز العدول اختيارا من سوره إلى أخرى]**

(مسأله ١٢٦): يجوز العدول اختيارا من سوره الى اخرى (٣).

---

الكراهه كراهه القراءه فى الصلاه كراهه حقيقه اى يكون المكروه قراءه القرآن من المصحف فى الصلاه فيكون بين العنوانين عموم مطلق فربما يقال - كما فى كلام المحقق الهمدانى - ان الكراهه المتعلقة بالفرد لا تنافى الوجوب المتعلق بالطبيع فليجتمع الامر مع النهى الكراهى.

لكن الذى يختلج بالبال انه لا يجوز فان الوجود الواحد لا يمكن أن يجتمع فيه حكمان حيث ان الاحكام مضاده بأسرها فالنتيجه جواز القراءه من المصحف

(١) لعدم ما يقتضى المنع و مقتضى الاطلاق الجواز كما أنه كذلك من حيث الاصل العملى.

(٢) خروجاً عن شبهه الخلاف.

(٣) للنصوص منها: ما رواه عمرو بن أبى نصر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يقوم فى الصلاة فيريد أن يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون فقال: يرجع من كل سورة الا من قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون «١».

و منها: ما رواه الحلبي قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل قرأ فى الغداة سورة قل هو الله أحد قال: لا بأس و من افتتح سورة ثم بدا له أن يرجع فى سورة غيرها فلا بأس الا قل هو الله أحد و لا يرجع منها الى غيرها و كذلك

---

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب القراءه فى الصلاة الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٤

ما لم يتجاوز النصف (١).

---

قل يا ايها الكافرون «١».

و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل أراد أن يقرأ سورة فقرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع الى السورة التى أراد؟ قال: نعم ما لم تكن قل هو الله أحد أو قل يا أيها الكافرون «٢»:

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل قرأ سورة فى ركعه فغلط أ يدع المكان الذى غلط فيه و يمضى فى قراءته؟ أو يدع تلك السورة و يتحول منها الى غيرها؟ فقال: كل ذلك لا بأس به و ان قرأ آيه واحده فشاء أن يركع بها ركع «٣».

و منها: ما رواه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام

فى الرجل يريد أن يقرأ السوره فيقرأ غيرها قال: له أن يرجع ما بينه و بين أن يقرأ ثلثيها «٤».

و منها: ما رواه أبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يريد أن يقرأ السوره فيقرأ فى اخرى قال: يرجع الى التى يريد و ان بلغ النصف «٥».

و منها: ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يقرأ فى المكتوبه بنصف السوره ثم ينسى فيأخذ فى اخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع قال: يركع و لا يضره «٦».

(١) اتمامه بالنص بأن لا يكون العدول جائزا بعد تجاوز النصف مشكل فان

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣

(٦) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٥

و الاحوط عدم العدول ما بين النصف و الثلثين (١) و لا يجوز العدول بعد بلوغ الثلثين (٢) هذا فى غير سورتي الجحد و التوحيد و أما فيهما فلا يجوز العدول من احدهما الى غيرهما (٣) و لا الى الاخرى

---

مقتضى جواز العدول بنحو الاطلاق جوازه كما هو ظاهر و مقتضى خبر عبيد بن زراره هو الجواز و أن المدار بلوغ ثلثين و أما خبر الفقه الرضوى: «فان ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سوره فارجع الى سوره الجمعة و ان لم تذكرها الا بعد ما قرأت نصف سوره فامض فى صلاتك» «١» فلا يعتد به لضعفه مضافا الى معارضته بخبر ابن جعفر.

(١) خروجها عن شبهه الخلاف.

(٢) كما فى خبر عبيد بن زرار «٢».

(٣) يدل عليه جملة من النصوص «٣» و عن المعتبر ان الوجه

الكراهه لقوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ «٤» ولا تقوى الروايه لتخصيص الايه.

و يرد عليه اولاً: ان المقصود من الايه غير معلوم و ثانياً لا اشكال فى جواز تخصيص الكتاب بالخبر الواحد و ثالثاً: انهم لم يجوز و العدول بعد بلوغ النصف أو بعد التجاوز عنه و الملاك واحد.

و عن الذخير: «ان الاصل فى هذا الباب روايتان و دالتهما على التحريم غير

---

(١) الفقه الرضوى ص: ١١

(٢) لاحظ ص: ٤٨٤

(٣) لاحظ الروايات فى ص: ٤٨٣ و ٤٨٤

(٤) المزمّل / ١٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٤

مطلقاً (١) نعم يجوز العدول من غيرهما و لو بعد تجاوز النصف أو من احدى السورتين مع الاضطرار لنسيان بعضها (٢) أو ضيق الوقت عن اتمامها (٣) أو كون الصلاه نافله (٤).

---

واضح» و صاحب الحقائق يقول: بأنه من جملة التشكيكات الواهيه التى بنيت على ما تفرد به من أن الامر و النهى لا يدل على الوجوب و التحريم و من الظاهر أنه غير صحيح فلا اشكال فى الحكم.

(١) للإطلاق لاحظ ما رواه ابن أبى نصر و الحلبي «١».

(٢) المستفاد من دليل عدم جواز العدول ان الجزء للصلاه هى السوره التى شرع فيها و بعبارة اخرى يستفاد من الدليل اشتراط الصلاه بقراءه خصوص السوره التى شرع فيها فلا يكون المنع عن العدول منعا نفسيا و حراما مستقلا و لا ان المضى واجبا نفسيا و لا ان العدول مانعا وضعا بل المضى شرط و واجب غيرى.

و بعد بيان هذه المقدمه نقول: لا يبعد ان المنساق الى الذهن بحسب الفهم العرفى من ادله عدم جواز العدول اختصاصه بما لا يكون فيه مانع عن الاستمرار فلو نسي بعض السوره لا يشمله الدليل كما أنه لو

أكرهه مكره بعدم اتمام السوره التى بيده لا يشملها دليل المنع.

و لا يخفى ان هذا ليس من باب عدم امكان اشتراط غير المقدور فان الامر الوضعى لا يفرق فيه بين كون متعلقه مقدورا و عدمه اذانه ارشاد بل من باب انسباق الفهم العرفى و هذا العرف ببابك.

(٣) و قد مر وجهه فانه مضطر و الدليل منصرف عن صوره الاضطرار.

(٤) ان تم الاجماع التعبدى الكاشف فهووا لا فيشكل الجزم لإطلاق دليل المنع

---

(١) لاحظ ص: ٤٨٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٧

### [مسألة ١٢٧: يستثنى من الحكم المتقدم يوم الجمعة]

(مسألة ١٢٧): يستثنى من الحكم المتقدم يوم الجمعة فان من كان بانيا فيه على قراءه سوره الجمعة فى الركعه الاولى و سوره المنافقون فى الثانيه من صلاه الجمعة أو الظهر فغفل و شرع فى سوره اخرى فانه يجوز له العدول الى السورتين و ان كان من سوره التوحيد أو الجحد أو بعد تجاوز الثلثين من أى سوره كانت (١).

---

اللهم الا أن يمنع الاطلاق و عهده على مدعيه.

(١) لجمله من النصوص منها ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فى الرجل يريد أن يقرأ سوره الجمعة فى الجمعة فيقرأ قل هو الله أحد قال: يرجع الى سوره الجمعة «١».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا فتحت صلاتك بقل هو الله أحد و أنت تريد أن تقرأ بغيرها فامض فيها و لا ترجع الا أن تكون فى يوم الجمعة فانك ترجع الى الجمعة و المنافقين منها «٢».

و منها: ما رواه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد أن يقرأ فى سوره فأخذ فى اخرى قال: فليرجع الى السوره الاولى الا أن يقرأ بقل هو

اللّٰهُ أَحَدٌ قُلْتُ: رَجُلٌ صَلَّى الْجُمُعَةَ فَأَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ قَالَ: يَعُودُ إِلَى سُورَةِ الْجُمُعَةِ «٣».

لكن النصوص مختصه بالتوحيد و أما خبر على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن القراءه فى الجمعة بما يقرأ قال: سورة الجمعة

---

(١) الوسائل الباب ٦٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٨

و الا حوط وجوبا عدم العدول عن الجمعة و المنافقون يوم الجمعة حتى الى السورتين (١) الا مع الضروره فيعدل الى احدهما دون غيرهما على الاحوط (٢).

### [مسأله ١٢٨: يتخير المصلى فى ثالثه المغرب و أخيرتى الرباعيات بين الفاتحه و التسبيح]

(مسأله ١٢٨): يتخير المصلى فى ثالثه المغرب و أخيرتى الرباعيات بين الفاتحه و التسبيح (٣).

---

و اذا جاءك المنافقون و ان أخذت فى غيرها و ان كان قل هو اللّٰهُ أَحَدٌ فاقطعها من أولها و ارجع اليها «١» فضعيف بعبد اللّٰهُ بن الحسن فلا- مجال لملاحظه المعارضه بينه و بين غيره الا أن يقال: اذا ثبت الحكم بالنسبه الى التوحيد يثبت فى غيره بالاولويه فلاحظ.

(١) دل على عدم الجواز خبر دعائم الإسلام: و كذلك سورة الجمعة أو سورة المنافقين لا يقطعهما الى غيرهما «٢».

و هذا الخبر لضعفه لا يعتد به مضافا الى أن مقتضاه الاطلاق و لا يختص بيوم الجمعة و ملاكات الاحكام ليست بايدينا فلا مجال لان يقال: بأن أهميه السورتين تقتضى جواز العدول اليهما.

(٢) بتقريب: ان العدول اليهما بلا اشكال و أما غيرهما فلا فتأمل.

(٣) نقل عليه عدم الخلاف بل عن جمله من الأعظم الاتفاق عليه فى الجملة و قد دلت عليه جمله من النصوص منها: ما رواه عبيد بن زرارته قال: سألت أبا عبد الله عليه

السلام عن الركعتين الاخيرتين من الظهر قال: تسبح و تحمد الله و تستغفر

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءه فى الصلاه

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٨٩

...

---

لذنبك و ان شئت فأتحه الكتاب فانها تحميد و دعاء «١».

و منها: ما رواه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءه خلف الامام فى الركعتين الاخيرتين فقال: الامام يقرأ بفاتحه الكتاب و من خلفه يسبح فاذا كنت وحدك فاقراً فيهما و ان شئت فسبح «٢» و منها: ما رواه على بن حنظل «٣».

و منها: ما رواه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقرأ الامام فى الركعتين فى آخر الصلاه فقال: بفاتحه الكتاب و لا يقرأ الذين خلفه و يقرأ الرجل فيهما اذا صلى وحده بفاتحه الكتاب «٤».

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما يجرى من القول فى الركعتين الاخيرتين؟ قال: أن تقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر و تكبر و تركع «٥».

و منها ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أدنى ما يجرى من القول فى الركعتين الاخيرتين ثلاث تسبيحات أن تقول: سبحان الله سبحان الله سبحان الله «٦».

و فى المقام روايه مذكوره فى الاحتجاج تدل على عدم جواز التسبيح فى الاخيرتين و هى ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٤٦٣



(٤) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥

(٦) نفس

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٠

...

عليه السلام أنه كتب اليه يسأله عن الركعتين الاخيرتين قد كثرت فيهما الروايات فبعض يرى أن قراءه الحمد وحدها أفضل و بعض يرى أن التسبيح فيهما أفضل فالفضل لا يهما لنستعمله؟ فأجاب عليه السلام قد نسخت قراءه أم الكتاب في هاتين الركعتين التسبيح و الذى نسخ التسبيح قول العالم عليه السلام: كل صلاة لا-قراءه فيها فهي خداج الا للعليل أو من يكثر عليه السهو فيتخوف بطلان الصلاة عليه «١».

و هذه الروايه لا اعتبار بها حيث انها مرسله مضافا الى أنه لا يمكن الالتزام بمفادها فانه لا اشكال فى جواز التسبيح فى الركعتين الاخيرتين.

و فى المقام روايات تدل على عدم جواز القراءه منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: لا تقرأن فى الركعتين الاخيرتين من الارباع الركعات المفروضات شيئا اماما كنت أو غير امام قال: قلت: فما اقول فيهما؟ قال: اذا كنت اماما أو وحدك فقل: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله ثلاث مرات تكمله تسع تسبيحات ثم تكبر و تر كع «٢».

و منها: ما رواه حر يز «٣» و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان الذى فرض الله على العباد من الصلاه عشر ركعات و فيهن القراءه و ليس فيهن و هم يعنى سهوا فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله سبعا و فيهن الوهم و ليس فيهن قراءه «٤».

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩١

...

---

و منها: ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه

السلام قال: عشر ركعات ركعتان من الظهر و ركعتان من العصر و ركعتا الصبح و ركعتا المغرب و ركعتا العشاء الآخرة لا يجوز فيهن الوهم الى أن قال: و هى الصلاه التى فرضها الله و فوض الى محمد صلى الله عليه و آله فزاد النبى صلى الله عليه و آله فى الصلاه سبع ركعات هى سنه ليس فيهن قراءه انما هو تسبيح و تهليل و تكبير و دعاء فالوهم انما هو فيهن «١».

و منها: ما رواه عبيد الله بن على الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا قمت فى الركعتين الاخيرتين لا تقرأ فيهما فقل: الحمد لله و سبحان الله و الله أكبر «٢».

لكن لا- يمكن الالتزام بمفادها مع تسلم الجوازين الاعلام و اشتهاؤه بهذه المرتبه فما عن الصدوقين و ابن أبى عقيل من تعيين التسبيح ليس على ما ينبغى.

و ان أبيت و قلت: بأن الروايات الداله على عدم جواز القراءه معتبره سندا و الاجماعا المدعاه فى المقام مدركيه و لا تكون سيره جاريه قائمه على الجواز فلا بد من العلاج.

قلت: على هذا يقع التعارض بين هذه الروايات و بين الروايات الداله على التخيير و هى ما رواه عبيد بن زرار «٣» و ما رواه معاويه بن عمار «٤» و ما رواه على بن حنظله «٥».

و ما رواه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان كنت خلف الامام

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٦

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧

(٣) لاحظ ص: ٤٨٨

(٤) لاحظ ص: ٤٨٩

(٥) لاحظ ص: ٤٦٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٢

...

---

فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءه حتى يفرغ و كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلقه فى الاولتين و قال:

يجزىك التسبيح فى الاخيرتين قلت: اى شىء تقول أنت؟ قال: اقرأ فاتحه الكتاب «١».

و حيث لا ترجيح لأحد الجانبين على الآخر حيث ان أقوال العامة مختلفه على ما فى الفقه على المذاهب الخمسه لمغنيه يتساقطان و بعد التساقط نقول: يكفى التسبيح و يجزى للسيره القطعيه.

و لقائل أن يقول: يمكن اثبات التخيير بين القراءة و التسبيح بتقريب آخر و هو ان الجامع بين الامرين وجوبه معلوم و شك فى وجوب كل منهما بخصوصه فنفيه بالاصل و النتيجة جواز الاتيان بأى واحد منهما فافهم.

و يمكن ان يقال: ان الاحديثه من المرجحات فالترجيح فيما روى عن الصادق عليه السلام فنقول: يستفاد من حديث معاويه ابن عمار «٢» انه يجب على الامام القراءة و على المأموم الذكر و غيرهما مخير بين الامرين و يستفاد من حديث الحلبي «٣» تعيين الذكر و يستفاد من حديث منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت اماما فاقرأ فى الركعتين الاخيرتين بفاتحه الكتاب و ان كنت وحدك فيسعك فعلت أو لم تفعل «٤» وجوب القراءة على الامام و التخيير لغير الامام كما يستفاد التخيير بالنسبه الى المأموم فى الصلوات الاخفائيه من حديث ابن سنان «٥» فالنتيجه وجوب القراءة على الامام و التخيير لغيره.

---

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ١٢

(٢) لاحظ ص: ٤٨٩

(٣) لاحظ ص: ٤٩١

(٤) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ١١

(٥) لاحظ ص: ٤٩١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٣

و صورته: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر (١) هذا فى غير المأموم فى الصلوات الجهرية (٢).

---

بتقريب: ان الدليل الدال على التخيير بالنسبه الى غير الامام

والمأموم لا معارض له كما أن الدليل الدال على وجوب القراءة على الإمام لا معارض له و الدليل الدال على وجوب الذكر على المأموم يعارضه ما يدل على كون التسبيح مجزيا و لا يكون متعينا.

الا أن يقال: لا بد من التفصيل بين الصلوات الجهرية و الاخفائية بالالتزام بالتخير فى الاولى و تعين الذكر فى الثانية و الله العالم.

(١) لا شبهه أن السيره أقوى شاهد على كفايه ما ذكر ماده و هيئه مضافا الى دلالة بعض النصوص على المدعى لاحظ ما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما يجرى من القول فى الركعتين الاخيرتين؟ قال: أن تقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر و تكبر و تركع «١» لكنه يعارضه حد بثه الاخر «٢».

(٢) يمكن أن يكون ناظرا الى حديث معاوية بن عمار «٣» و لكن ما أفاده لا يستفاد من هذا الحديث بل يدل على أن المأموم يجب عليه التسبيح فى الاخيرتين على الاطلاق و أما حديث ابن سنان «٤» فالمستفاد منه ان المأموم فى الصلاه الجهرية مخير.

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب القراءة فى الصلاه الحديث: ٥

(٢) لاحظ ص: ٤٩٠

(٣) لاحظ ص: ٤٨٩

(٤) لاحظ ص: ٤٩١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٤

و أما فيه فالاحوط لزوما اختيار التسبيح (١) و تجب المحافظه على العريه (٢) و يجرى ذلك مره واحده (٣) و الاحوط استحبابا التكرار

---

(١) بتقريب: ان المستفاد من حديث معاوية بن عمار «١» وجوب الذكر على المأموم و يقيد الاطلاق بحديث ابن سنان «٢».

(٢) كما هو ظاهر مضافا الى أنه المستفاد من حديث زراره «٣» و غيره.

(٣) تاره نقول: بأن الروايات متعارضه على خلاف

المشهور و اخرى نبحت على طبق مذاق المشهور من عدم التنافى بين روايات الباب أما على الاول فلا بد من الالتزام بأنه لا يستفاد من الروايات شىء اذ بعد التعارض و التساقط لا يبقى ما يؤخذ به.

و بتقريب: آخر ان الروايات الداله على جواز التسبيح بنحو التخيير بينه و بين القراءه يعارضها ما يدل على عدم جواز القراءه كما مر لكن مقتضى البراءه عدم وجوب الاكثر من المره.

و أما على الثانى فالروايات أيضا متعارضه بالنسبه الى نفس التسبيح ماده و هيئته و عددا و بعد التساقط لأجل التعارض نقول: انه لا شبهه فى الاتيان بهذا النحو المتعارف للسيره و نكتفى بالمره للبراءه عن وجوب الزائد عليها هذا ما يختلج ببالى القاصر نعم ربما يقال: بأنه لا- تعارض بين الادله بأن يرفع اليد عن ظهور كل واحد منها فى التعيين بالنص الاخر فى الاجزاء و أمثال هذا التقريب و الله العالم.

---

(١) لاحظ ص: ٤٨٩

(٢) لاحظ ص: ٤٩١

(٣) لاحظ ص: ٤٩٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٥

ثلاثا (١) و الافضل اضافته الاستغفار اليه (٢) و يجب الاخفات فى الذكر و فى القراءه بدله حتى البسملة على الاحوط وجوبا (٣).

**[مسأله ١٢٩: لا تجب مساواه الركعتين الأخيرتين فى القراءه و الذكر]**

(مسأله ١٢٩): لا تجب مساواه الركعتين الأخيرتين فى القراءه و الذكر بل له القراءه فى احدهما و الذكر فى الاخرى (٤).

**[مسأله ١٣٠: إذا قصد أحدهما فسبق لسانه إلى الآخر]**

(مسأله ١٣٠): اذا قصد أحدهما فسبق لسانه الى الاخر فالظاهر عدم الاجتزاء به و عليه الاستيناف له أو لبديله (٥) و اذا كان غافلا و أتى به بقصد الصلاه اجتزأ به و ان كان خلاف عادته أو كان عازما فى أول الصلاه على غيره (٦) و اذا قرأ الحمد بتخيل انه فى الاولتين فذكر أنه فى الاخيرتين اجتزأ (٧) و كذا اذا قرأ سورة التوحيد مثلا بتخيل انه

---

(١) و الوجه فيه ان العدد المذكور قد عين فى ما رواه حريز «١».

(٢) لما ورد في حديث عبيد بن زرارہ «٢» لكن الروايه من أطراف المعارضه و مقتضى الاحتياط الاتيان به رجاء.

(٣) و قد تقدم الكلام من هذه الجھه في مسأله ١٢٠ فراجع.

(٤) و هذا مقتضى اطلاق الادله.

(٥) فانه سبق للسان فلا يعتد به.

(٦) اذ لا قصور فيه و لا يلزم القصد السابق.

(٧) اذ المفروض ان المكلف قصد الامر الفعلی غايه الامر أخطأ في التطبيق.

---

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب: القراءه في الصلاه الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ٤٨٨

مبانی منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٦

في الركعه الاولى فذكر أنه في الثانيه (١).

**[مسأله ١٣١: إذا نسي القراءه و الذكر و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت الصلاه]**

(مسأله ١٣١): اذا نسي القراءه و الذكر و تذكر بعد الوصول الى حد الركوع صحت الصلاه (٢) و اذا تذكر قبل ذلك و لو بعد الهوى رجع و تدارك (٣).

---

(١) الكلام فيه هو الكلام و صفوه القول ان المكلف أتى بما هو مصداق للمأمور به فلا وجه لعدم الاجزاء.

(٢) لعدم امكان التدارك فانه فرض انه دخل في الركوع.

(٣) فان المحل باق فلا بد من الاتيان بالوظيفه بلا اشكال و تدل عليه جمله من النصوص منها: ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن



رجل نسي أم القرآن قال: ان كان لم يركع فليعد أم القرآن «١».

و منها: ما رواه سماعه قال: سألته عن الرجل يقوم في الصلاة فينسى فاتحه الكتاب قال: فليقل أستعيز بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم ثم ليقرأها ما دام لم يركع فانه لا صلاه له حتى يقرأ بها في جهر أو اخفات فانه اذا ركع أجزأه ان شاء الله «٢».

و منها: ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يفتح سورة فيقرأ بعضها ثم يخطئ و يأخذ في غيرها حتى يختمها ثم يعلم أنه قد أخطأ هل له أن يرجع في الذي افتتح و ان كان قد ركع و سجد؟ قال: ان كان لم يركع فليرجع ان أحب و ان ركع فليمض «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٧

و اذا شك في قراءتها بعد الركوع مضى (١) و اذا شك قبل ذلك تدارك (٢) و ان كان الشك بعد الاستغفار (٣) بل بعد الهوى أيضا (٤).

**[مسأله ١٣٢: الذكر للمأموم افضل في الصلوات اخفاته من القراءه]**

(مسأله ١٣٢): الذكر للمأموم افضل في الصلوات اخفاته من القراءه (٥).

---

و حديث علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألته عن رجل افتتح الصلاه فقرأ سورة قبل فاتحه الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السوره قال: يمضى في صلاته و يقرأ فاتحه الكتاب فيما يستقبل «١» يدل على خلاف تلك الروايات لكن سنده مخدوش بعبد الله بن الحسن.

(١) لفوات المحل كما مر مضافا الى قاعده التجاوز.

(٢) لبقاء محل التدارك و عدم جريان القاعده.



الا أن يقال: ان الدخول فى الجزء المستحبى يكفى فى جريان القاعده و التفصيل موكول الى محله.

(٤) اذ الهوى ليس من واجبات الصلاه و الماتن يرى أن جريان قاعده التجاوز مشروط بالدخول فى الغير المترتب شرعا.

(٥) نقل انه مختار جمله من الاساطين و قد دلت جمله من النصوص عليه منها:

ما رواه رجاء بن أبى الضحاك أنه صحب الرضا عليه السلام من المدينه الى مرو فكان يسبح فى الاخرين يقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر ثلاث مرات «٢» و هذه الروايه ضعيفه برجاء.

و منها: ما رواه محمد بن عمران فى حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٨

...

---

فقال لأى عله صار التسبيح فى الركعتين الاخيرتين أفضل من القراءه؟ قال: انما صار التسبيح أفضل من القراءه فى الاخيرتين لان التَّبَيُّ صلى الله عليه و آله لما كان فى الاخيرتين ذكر ما رأى من عظمه الله عز و جل فدهش فقال: سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله و الله أكبر فلذلك صار التسبيح أفضل من القراءه «١» و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن عمران.

و منها: ما رواه محمد بن حمزه «٢» و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن حمزه و غيره.

و منها: ما رواه زراره «٣» و هذه الروايه تدل على تعين التسبيح بالنسبه الى الامام و المنفرد.

و منها: ما رواه زراره «٤» و هذه الروايه تدل على تعين التسبيح بالنسبه الى المأموم.

و منها: ما رواه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان امير المؤمنين

عليه السلام اذا صلى يقرأ في الركعتين الاولتين من صلاته الظهر سرا و يسبح في الاخيرتين من صلاته الظهر على نحو من صلاة العشاء و كان يقرأ في الاولتين من صلاته العصر سرا و يسبح في الاخيرتين على نحو من صلاته العشاء «٥».

و هذه الرواية تدل على كون التسبيح أفضل و مقتضى اطلاق الرواية أنه

---

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ٣

---

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٤٩٨

(٢) عين المصدر

(٣) لاحظ ص: ٤٩٠

(٤) لاحظ ص: ٤٣٣

(٥) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ٩

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٤٩٩

...

---

عليه السلام كان يرجح التسبيح اماما كان أو منفردا لكن الرواية ضعيفه بالعيدي.

و منها ما رواه معاويه بن عمار «١» و هذه الرواية تدل على رجحان التسبيح بالنسبه الى المأموم.

و في قبال هذه الروايات جمله اخرى من النصوص منها ما رواه الحميري «٢» و هذه الرواية ضعيفه بالارسال.

و منها: ما رواه محمد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام ايما أفضل القراءه في الركعتين الاخيرتين أو التسبيح؟ فقال:

القراءه أفضل «٣» و هذه الرواية ضعيفه بمحمد بن حسن بن علان.

و منها: ما رواه علي بن حنظله «٤» و هذه الرواية تدل على التسويه بينهما على نحو الاطلاق و الرواية ضعيفه.

و منها: ما رواه ابن سنان «٥» و هذه الروايه تدل على رجحان القراءه بالنسبه الى المأموم.

و منها ما رواه منصور بن حازم «٦» و هذه الروايه تدل على رجحان القراءه بالنسبه الى الامام اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه قد تقدم ان النصوص

متعارضه و قد رجحنا طائفه منها بالاحديثه و الظاهر انه لا دليل على الافضليه الا أن يثبت اجماع تعبدى كاشف.

---

(١) لاحظ ص: ٤٨٩

(٢) لاحظ ص: ٩٨٩

(٣) الوسائل الباب ٥١ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١٠

(٤) لاحظ ص: ٤٦٣

(٥) لاحظ ص: ٤٩١

(٦) لاحظ ص: ٤٩٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٠

و فى أفضليته للإمام و المنفرد اشكال (١) و تقدم أن الاحوط لزوما اختيار الذكر للمأموم فى الصلوات الجهرية (٢).

### **[مسأله ١٣٣: تستحب الاستعاذه قبل الشروع فى القراءه فى الركعه الاولى]**

(مسأله ١٣٣): تستحب الاستعاذه قبل الشروع فى القراءه فى الركعه الاولى (٣) بأن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (٤) و الاولى الاخفات بها (٥) و الجهر بالبسمله فى أولتى الظهرين (٦) و الترتيل فى القراءه (٧).

---

(١) يمكن أن يكون الوجه فى الاشكال عدم الدليل.

(٢) و تقدم وجهه فراجع.

(٣) لاحظ ما رواه الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام و ذكر دعاء التوجه بعد تكبيره الاحرام ثم قال: ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحه الكتاب «١».

(٤) قال: فى الحقائق: «الثانى المشهور فى كيفيتها أنها اعوذ بالله من الشيطان الرجيم» «٢».

(٥) قال فى الحقائق: الثالث: المشهور بين الاصحاب بل نقل عن الشيخ فى الخلاف دعوى اجماع عليه هو استحباب الاخفات بالاستعاذه «٣».

(٦) راجع مسأله ١٢٠

(٧) قال: فى الحدائق: و منها ترتيل القراءه و قد أجمع العلماء كافه على استحبابه فى القراءه فى الصلاه و غيرها لقوله عز و جل و رتل القرآن ترتيلا «٤».

---

(١) الوسائل الباب ٥٧ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

(٢) الحدائق ج ٨ ص: ١٦٢

(٣) الحدائق ج ٨ ص: ١٦٤

(٤) الحدائق ج ٨ ص: ١٧٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠١

و تحسين الصوت بلا غناء (١) و الوقف على فواصل الآيات (٢)

و السكته بين الحمد و السوره و بين السوره و تكبير الركوع أو القنوت (٣) و أن يقول بعد قراءه التوحيد كذلك الله ربى أو ربنا (٤).

(١) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله اقراءوا القرآن بألحان العرب و أصواتها و اياكم و لحون أهل الفسق و أهل الكبائر فانه سيجىء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيح الغناء و النوح و الرهبانيه لا يجوز تراقبهم قلوبهم مقلوبه و قلوب من يعجبه شأنهم «١».

(٢) لاحظ ما عن أم السلمه انها قالت: كان النبى صلى الله عليه وآله يقطع قراءته آيه آيه «٢».

(٣) لاحظ ما رواه اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اختلفا فى صلاه رسول الله صلى الله عليه وآله فكتبنا الى أبي بن كعب: كم كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله من سكته قال: كانت له سكتتان: اذا فرغ من أم الكتاب (القرآن) و اذا فرغ من السوره «٣».

(٤) لاحظ ما رواه عبد العزيز بن المهتدى قال: سألت الرضا عليه السلام عن التوحيد فقال: كل من قرأ قل هو الله أحد و آمن بها فقد عرف التوحيد قلت: كيف يقرأها؟ قال: كما يقرأ الناس و زاد فيها: كذلك الله ربى كذلك الله ربى «٤».

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ١

مبانى



و أن يقول بعد الفراغ من الفاتحه الحمد لله رب العالمين (١) و المأموم يقولها بعد فراغ الامام (٢) و قراءه بعض السور فى بعض الصلوات كقراءه: عم و هل أتى و هل أتاك و لا اقسم فى صلاه الصبح (٣) و سوره

---

و ما رواه رجاء بن أبى ضحاحك عن الرضا عليه السلام فى حديث أنه كان اذا قرأ قل هو الله أحد قال سرا: هو الله أحد فاذا فرغ منها قال: كذلك الله ربنا ثلاثا «١».

(١) لاحظ ما رواه فضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا قرأت الفاتحه و قد فرغت من قراءتها و أنت فى الصلاه فقل: الحمد لله رب العالمين «٢».

(٢) لاحظ ما رواه جميل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت خلف امام فقرأ الحمد و فرغ من قراءتها فقل أنت: الحمد لله رب العالمين و لا تقل آمين «٣».

(٣) لاحظ ما رواه محمد بن مسلم فى حديث قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أى السور تقرأ فى الصلاه؟ قال: أما الظهر و العشاء الآخرة تقرأ فيهما سواء و العصر و المغرب سواء و أما الغداء فأطول و أما الظهر و العشاء الآخرة فسيح اسم ربك الاعلى و الشمس و ضحاها و نحوها و أما العصر و المغرب فاذا جاء نصر الله و ألهاكم التكاثر و نحوها و أما الغداء فعم يتسائلون و هل أتاك حديث الغاشيه و لا اقسم بيوم القيامة و هل أتى على الانسان حين من الدهر «٤».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٨

(٢) الوسائل الباب ١٧ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

(٤) الوسائل

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٣

الاعلى و الشمس و نحوهما فى الظهر و العشاء (١) و سورة النصر و التكاثر فى العصر و المغرب (٢) و سورة الجمعة فى الركعة الاولى و سورة الاعلى فى الثانية من العشاءين ليله الجمعة (٣) و سورة الجمعة فى الاولى و التوحيد فى الثانية من صبحها (٤) و سورة الجمعة فى الاولى و المنافقون

---

(١) لاحظ ما رواه ابن مسلم.

(٢) لاحظ ما رواه ابن مسلم.

(٣) لاحظ ما رواه محمد بن على بن الحسين قال: أفضل ما يقرأ فى الصلوات فى اليوم و الليله فى الركعة الاولى الحمد و انا أنزلناه و فى الثانية الحمد و قل هو الله أحد الا فى صلاة العشاء الآخرة ليله الجمعة فان الافضل أن يقرأ فى الاولى منهما الحمد و سورة الجمعة و فى الثانية الحمد و سبح اسم و فى صلاة الغداة و الظهر و العصر يوم الجمعة فى الاولى الحمد و سورة الجمعة و فى الثانية الحمد و سورة المنافقين الى أن قال: و فى صلاة الغداة يوم الاثنين و يوم الخميس فى الركعة الاولى الحمد و هل أتى على الانسان و فى الثانية الحمد و هل أتاك حديث الغاشيه فان من قرأهما فى صلاة الغداة يوم الاثنين و يوم الخميس وقاه الله شر اليومين قال: و حكى من صحب الرضا عليه السلام الى خراسان لما اشخص اليها أنه كان يقرأ فى صلاته بالسور التى ذكرناها «١» و ما رواه أبو بصير الآتى بعيد هذا.

(٤) لاحظ ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام اقرأ فى ليله الجمعة بالجمعه و سبح اسم

ربك الاعلى و فى الفجر سوره الجمعه و قل هو الله أحد و فى الجمعه سوره الجمعه و المنافقين «٢».

---

(١) المصدر السابق الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٤

فى الثانيه من ظهريها (١) و سوره هل أتى فى الاولى و هل أتاك فى الثانيه فى صبح الخميس و الاثنين (٢) و يستحب فى كل صلاه قراءه القدر فى الاولى و التوحيد فى الثانيه (٣) و اذا عدل عن غيرهما اليهما لما فيهما من فضل اعطى أجر السوره التى عدل عنها مضافا الى أجرهما (٤).

**[مسأله ١٣٤: يكره ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض الخمس]**

(مسأله ١٣٤): يكره ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض الخمس (٥).

---

(١) لاحظ ما رواه الصدوق.

(٢) لاحظ ما رواه الصدوق.

(٣) لاحظ ما رواه أبو على بن راشد قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام:

جعلت فداك انك كتبت الى محمد بن الفرج تعلمه أن أفضل ما يقرأ فى الفرائض انا أنزلناه و قل هو الله أحد و ان صدرى ليضيق بقراءتهما فى الفجر فقال عليه السلام لا يضيقت صدرك بهما فان الفضل و الله فيهما «١» و ما رواه الصدوق «٢».

(٤) لاحظ ما رواه فى الاحتجاج قال عليه السلام فيه: الثواب فى السور على ما قد روى و اذا ترك سوره مما فيهما الثواب و قرأ قل هو الله أحد و انا أنزلناه لفظهما اعطى ثواب ما قرأ و ثواب السوره التى ترك «٣».

(٥) لاحظ ما رواه منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من مضى به يوم واحد فصلى فيه بخمس صلوات و لم يقرأ فيها بقل هو الله أحد قيل له:

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب القراءه فى الصلاه

الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٥

و قراءتها بنفس واحد (١) و قراءه سورة واحده في كلتا الركعتين الاوليتين (٢) الا سورة التوحيد فانه لا بأس بقراءتها في كل من الركعة الاولى و الثانية (٣).

### [مسألة ١٣٥: يجوز تكرار الآية و البكاء]

(مسألة ١٣٥): يجوز تكرار الآية و البكاء (٤) و تجوز قراءه

---

يا عبد الله لست من المصلين «١».

(١) لاحظ ما رواه محمد بن يحيى باسناد له عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

يكبره أن يقرأ قل هو الله أحد في نفس واحد «٢».

(٢) لاحظ ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألت عن الرجل يقرأ سورة واحده في الركعتين من الفريضة و هو يحسن غيرها فان فعل فما عليه؟ قال: اذا أحسن غيرها فلا يفعل و ان لم يحسن غيرها فلا بأس «٣».

(٣) لاحظ ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلي بقل هو الله أحد؟ فقال: نعم قد صلى رسول الله صلى الله عليه و آله في كلتي الركعتين بقل هو الله أحد لم يصل قبلها و لا بعدها بقل هو الله أحد أتم منها «٤».

و ما رواه صفوان الجمال قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة الاوابين الخمسون كلها بقل هو الله أحد «٥».

(٤) لاحظ ما رواه الزهري قال: كان علي بن الحسين عليه السلام اذا قرأ

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ١٩ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ١

(٥) الوسائل الباب ٧ من أبواب القراءة فى الصلاة الحديث: ٢

مبانى منهاج

المعوذتين في الصلاة وهما من القرآن (١) ويجوز إنشاء الخطاب بمثل اياك نعبد و اياك نستعين مع قصد القرآنيه و كذا إنشاء الحمد بقوله الحمد لله رب العالمين و إنشاء المدح بمثل الرحمن الرحيم (٢).

---

ملك يوم الدين يكررها حتى يكاد أن يموت «١».

و ما رواه علي بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل يصلى له أن يقرأ في الفريضة فتمر الآية فيها التخريف فيكى و يردد الآية؟ قال: يردد القرآن ما شاء و ان جاء البكاء فلا بأس «٢».

(١) لاحظ ما رواه صفوان الجمال قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام المغرب فقرأ بالمعوذتين في الركعتين «٣».

و ما رواه صابر مولى بسام قال: أمنا أبو عبد الله عليه السلام في صلاه المغرب فقرأ المعوذتين ثم قال: هما من القرآن «٤».

و ما رواه منصور بن حازم قال: أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أقرأ المعوذتين في المكتوبه «٥» و غيرها من الروايات الوارده في الباب ٤٧ من أبواب القراءه في الصلاه من الوسائل.

(٢) الظاهر أنه لا تنافي بين الامرين كما أفاده في المتن اذ ما ذكر في المقام من أن الجمع بين الامرين يستلزم استعمال اللفظ في المتعدد من المعنى و هو محال،

---

(١) الوسائل الباب ٦٨ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٧

**[مسأله ١٣٦: إذا أراد أن يتقدم أو يتأخر في أثناء القراءه يسكت و بعد الطمأنينه يرجع إلى القراءه]**

(مسأله ١٣٦): اذا أراد أن يتقدم أو يتأخر فى أثناء القراءه يسكت و بعد الطمأنينه يرجع الى القراءه (١) و لا يضر تحريك اليد أو أصابع الرجلين حال



**[مسأله ١٣٧: إذا تحرك فى حال القراءه قهرا لريح أو غيرها بحيث فات الطمأنينه]**

(مسأله ١٣٧): إذا تحرك فى حال القراءه قهرا لريح أو غيرها بحيث فات الطمأنينه فالأحوط استحبابا اعاده ما قرأ فى تلك الحال (٣).

---

مردود أولا: بأنه لا يستلزم تعدد الاستعمال بل اللفظ استعمال فى معناه.

و بعبارة اخرى يقرأ القرآن و يحكيه و مع ذلك يقصد الانشاء أو الاخبار و بعبارة ثالثة كلما نفتش أنفسنا لا نجد تنافيا بين قصد القرآنیه بلفظ «الحمد لله رب العالمين» و قصد إنشاء الحمد بل بين الامرین کمال الملائمه- مثلا- لو فرض ان شخصا كتب كتابا الى ابنه أو صديقه و المكتوب اليه يقرأ الكتاب و فى نفس الوقت يرد عليه و ارد فيجمع بين القراءه و اداء التحيات فيقرأ الكتاب و المكتوب فيه سلام عليكم نسأل الله صحتكم.

هذا أولا و ثانيا: قد أثبتنا فى مباحث الالفاظ بأن استعمال اللفظ فى المتعدد ليس محالا بل أمر خلاف الظاهر و بين الامرین بون بعيد.

(١) تقدم الكلام فى اشتراط الاستقرار و النقاش فى دليله فى مسأله ٨٦ من فصل تكبيره الاحرام.

(٢) لقصور دليل المنع على فرض تحققه مضافا الى أن السيره على ارتكابه من المشرعه بلا نكير من أحد.

(٣) لا يبعد أن يقال: بأن الدليل منحصر فى الاجماع و القدر المعلوم منه ما يكون اختياريا فالحرکه القهريه لا توجب البطلان و لعله لهذه الجبهه بنى الماتن المسأله على الاحتياط الاستحبابى و لا اشكال فى حسن الاحتياط.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٨

**[مسأله ١٣٨: يجب الجهر فى جميع الكلمات و الحروف فى القراءه الجهریه]**

(مسأله ١٣٨): يجب الجهر فى جميع الكلمات و الحروف فى القراءه الجهریه (١).

**[مسأله ١٣٩: تجب الموالاه بين حروف الكلمه بالمقدار الذى يتوقف عليه صدق الكلمه]**

(مسأله ١٣٩): تجب الموالاه بين حروف الكلمه بالمقدار الذى يتوقف عليه صدق الكلمه (٢).

---

(١) و الوجه فيه انه لو وجب الجهر يجب تحفظه فى جميع أجزاء القراءه و لا يعتد بالتسامح العرفى فى الاطلاق.

(٢) ربما يتمسك بوجوب التأسى بتقريب: ان النبى صلى الله عليه و آله كان يوالى بين اجزاء القراءه و التأسى به واجب لعموم وجوبه و خصوص التأسى فى الصلاه.

وفيه: أن مدرک وجوب التأسى فى الصلاه ضعيف كما مرو دليل وجوب عموم التأسى لا تعرض فيه لمثل هذه الامور.

و ربما يستدل على المدعى بأن العبادہ توقيفیه فلا بد من رعايه ما يحتمل لزومه و فيه: انه ما المراد من التوقيفيه فانه لو كان المراد منها رعايه جميع الاحتمالات فغير صحيح اذ لا شبهه فى جريان البراءه فى أجزاء العبادہ و شرائطها عند الشك فيها و ان كان المراد منها انه لا يمكن التصرف فى العبادہ من حيث الزیاده و النقصه و کیفیه فهذا حق لكن لا يقتضى رعايه الموالاه لو فرض الشك فى لزومها.

و ربما يتمسك بانصراف القراءه الى صوره الموالاه. و فيه انه مع صدق القراءه و لو مع عدم الموالاه لا وجه لرعايتها.

اذا عرفت ما تقدم فاعلم ان الوجه فى اشتراط الموالاه ان الظاهر من الامر بقراءه سوره كالحمد و السوره و غيرهما مثل الامر المتعلق بقراءه قصيده من القصائد قراءتها مع الموالاه فانه لو لم يراع الموالاه بين أجزاء الجملة بان انفصل بين

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٠٩

فاذا فاتت الموالاه سهوا بطلت الكلمه (١) و اذا كان عمدا بطلت الصلاه (٢) و كذا الموالاه بين الجار

المبتدأ و الخبر سكوت طويل أو انفصل بينهما بكلام اجنبى يكون خارجا عن الكلام العربى و يكون غلطا فعدم رعايه الموالاه بهذا المقدار يوجب كون الكلام غلطا و لو لم يكن مخلا بالمعنى و الظاهر من الامر ان المولى أراد ما هو الصحيح من القراءه لا كيف ما كانت.

و ان شئت قلت: ان القصيده الكذائيه لا تصدق على ما لم تراع فيها الحركات و السكنات و لزوم تبديل الحروف فيها بغيرها و فصل مفرداتها فهذا المقدار مما لا شبهه فى لزوم مراعاته.

و أما الموالاه بين الجملات المستقله و عدم الفصل بين آيه قل هو الله أحد و بين الله الصمد بكلام أجنبى أو بفصل طويل فمن باب ظهور الامر المتوجه بالقراءه بكونها قراءه واحده فلو أمر المولى عبده بقراءه قصيده من قصائد امرؤ القيس فيقرأ العبد نصف بيت فى الصبح و نصفه الاخر بعد ساعه و هكذا بأن يتم القصيده فى يومين مثلا لم يعد مثل هذا العبد ممثلا و عليه ما أفاده فى المستمسك من أنه لا دليل على اعتبار الموالاه بهذا المعنى، ليس على ما ينبغى.

و ملخص الكلام ان الفهم العرفى محكم فى ادراك المفاهيم و الظاهر ان العرف يشهد بما ذكرنا و هو ببابك و على فرض الشك فى الصدق لا بد من الاحتياط لعدم احراز المأمور به و مقتضى قاعده الاشتغال على المعروف و الاستصحاب على المسلك المنصور وجوب الرعايه كى يحرز تحقق المأمور به.

(١) كما هو ظاهر.

(٢) للزياده المبطله لها.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٠

و مدخوله و نحو ذلك مما يعد جزء الكلمه (١) و الاحوط الموالاه بين المضاف و المضاف اليه و المبتدأ و خبره

و الفعل و فاعله و الشرط و جزائه و الموصوف و صفته و المجرور و متعلقه و نحو ذلك مما له هيئه خاصه على نحو لا يجوز الفصل فيه بالاجنبى فاذا فات سهوا أعاد القراءه (٢) و اذا فاتت عمدا فلاحوط وجوبا الاتمام و الاستيناف (٣).

### [مسأله ١٤٠: إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين]

(مسأله ١٤٠): إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين فيما اذا لم يصدق على الآخر انه ذكر و لو غلطا (٤) و لكن لو اختار أحد الوجهين جازت القراءه عليه فاذا انكشف انه مطابق للواقع لم يعد الصلاه و الا أعادها (٥).

### [الفصل الخامس: فى الركوع]

#### اشاره

الفصل الخامس:

فى الركوع و هو واجب فى كل ركعه مره فريضه كانت أو

---

(١) قد ظهر وجه ما أفاده مما ذكرناه.

(٢) لعدم فوات المحل فيجب التدارك و المفروض عدم تحقق الأمور به.

(٣) الظاهر ان الوجه فى ابتناء الحكم على الاحتياط عدم الجزم بالاشتراط و قد ظهر مما ذكرنا انه تجب المراعاة حتى مع الشك فلاحظ.

(٤) اذ مع عدم صدق الذكر و لو غلطا تفسد الصلاه بالكلام الادمى و اما مع صدق الذكر و لو غلطا لا يشمل دليل الابطال.

(٥) هذا واضح اذ مع فرض الاتيان و قصد القربه و انكشاف كونه صحيحا تصح الصلاه بلا اشكال كما أنه مع انكشاف كونه غلطا تفسد لعدم دليل على الصحه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١١

نافله (١) عدا صلاه الآيات كما سيأتى (٢) كما أنه ركن تبطل الصلاه بزيادته و نقيصته عمدا و سهوا (٣).

---

(١) وجوب الركوع فى كل ركعه من الواضحات و عن غير واحد انه من ضروريات الدين و لا تصدق الركعه الا به و ملخص الكلام انه لا اشكال و لا كلام فى وجوب الركوع من حيث النص و الفتوى و أيضا لا اشكال فى أن الواجب ركوع واحد و لا يجب أزيد من الواحد بل يوجب البطلان.

(٢) يأتى ان شاء الله تعالى التعرض للجهات الراجعة اليها فى محلها.

(٣) بلا اشكال و لا كلام و هذا مقتضى القاعده الاولى

فان الصلاه تبطل بالزيادة و النقصان و الصحه تحتاج الى الدليل و يدل على المدعى ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: لا تعاد الصلاه الا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود «١».

و يدل على البطلان بالنقصان جمله من النصوص منها: ما رواه رفاعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل ينسى أن يركع حتى يسجد و يقوم قال:

يستقبل «٢».

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار قال: سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل ينسى أن يركع قال: يستقبل حتى يضع كل شىء من ذلك موضعه «٣».

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاه و قد سجد سجدتين و ترك الركوع استأنف الصلاه «٤».

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الركوع الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٢

عدا صلاه الجماعه فلا تبطل بزيادته للمتابعه كما سيأتى (١) و عدا النافله فلا تبطل بزيادته فيها سهوا (٢).

---

و منها: ما رواه أيضا قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسي أن يركع قال: عليه الاعاده «١».

(١) و يقع البحث فى وجهه ان شاء الله فى ذلك البحث.

(٢) استدل عليه بتقريبين: الاول: انه لا مقتضى للبطلان بدعوى: ان الدليل فى الفريضه منحصر فى الاجماع و لا اجماع فى النافله فلا وجه للبطلان.

وفيه: انه ليس الامر كذلك اذ قد دل الدليل على بطلان الصلاه بالزيادة لاحظ ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه

السلام: من زاد في صلاته فعليه

الثانى النصوص منها: ما رواه الحسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يصلى الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع و يذكر و هو راكع قال: يجلس من ركوعه يتشهد ثم يقوم فيتم قال: قلت:

أ ليس قلت فى الفريضة اذا ذكره بعد ما ركع مضى فى صلاته ثم سجد سجدتى السهو بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال: ليس النافله مثل الفريضة «٣».

وفيه: أولا ان الروايه ضعيفه بالصيقل و ثانيا: لا دلالة فيها على المدعى فان الظاهر منها انه نسى التشهد و شرع فى صلاه اخرى فلم تتحقق الزيادة.

و منها: ما رواه عبيد الله الحلبي قال: سألته عن الرجل سها فى ركعتين من

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب التشهد الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٣

**[يجب فيه أمور]**

**اشاره**

و يجب فيه امور:

**[الأول: الانحناء بقصد الخضوع قدر ما تصل أطراف الأصابع إلى الركبتين]**

الاول: الانحناء بقصد الخضوع قدر ما تصل أطراف الاصابع الى الركبتين (١).

---

النافله فلم يجلس بينهما حتى قام فركع فى الثالثه فقال يدع ركعه و يجلس و يتشهد و يسلم ثم يستأنف الصلاه بعد «١».

و هذه الروايه أيضا لا تكون دليلا على المدعى لأن المفروض ان الركوع الثالث قصد به صلاه اخرى فلا يكون زياده فى النافله.



و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن السهو في النافله فقال: ليس عليك شىء «٢».

و الاستدلال بهذه الروايه يتوقف على الالتزام باطلاق السهو في الروايه فان قلنا بأنه شامل لكل سهو يثبت به المدعى في المقام و أما لو قلنا بأن السهو المذكور في الروايه السهو الموضوع لوجوب سجديته فلا يكون دليلا فيشكل كما كتب الماتن في هامش العروه: «فيه اشكال».

و لكن الانصاف انه لا مانع من الاطلاق فما أفاده في المقام تام.

(١) ما يمكن أن يقال: في هذا المقام امور: منها الاجماع. و فيه: ان تحصيل الاجماع التعبدى في المقام متعذر.

و منها: قاعده الاشتغال. و فيه: انه لو تحقق عنوان الركوع المأمور به و شك في خصوصيه زائده يكون المرجع أصل البراءه لا الاشتغال.

و منها النبوى المذكور في المعتبر - على ما نقل عنه - : «اذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك» و فيه ان المرسل لا اعتبار به.

---

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٤

و غير مستوى الخلقه لطول اليدين أو قصرهما يرجع الى المتعارف (١) و لا بأس باختلاف أفراد مستوى الخلقه فان لكل حكم

---

و منها جمله من النصوص منها: ما رواه حماد بن عيسى «١»

و منها: ما رواه زراره قال عليه السلام و تضع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى و بلغ أطراف أصابعك عين الركبه «٢».

و منها: ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا أردت أن تركع فقل و أنت منتصب الى أن قال: و تمكن راحتك من ركبتيك و تضع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى و بلغ (القم) بأطراف أصابعك عين الركبه «٣».

و اورد فى الاستدلال بأنها فى مقام بيان الآداب المندوبه فلا تكون داله على الوجوب و يمكن ذب الايراد بأن الظواهر حجه ما دام لا- يكون قرينه على خلافها و لا اشكال فى أن الظاهر من هذه النصوص وجوب جمله من الامور لكن قد علم من الخارج عدم وجوب بعض منها فترفع اليد عن الظهور بهذا المقدار و نأخذ بالباقي كما هو الميزان.

نعم يستفاد من قوله عليه السلام: «فان وصلت أطراف اصابعك فى ركوعك الى ركبتيك أجزاءك ذلك» «٤» ان بلوغ الاصابع الى الركبه كاف فى تحقق المأمور به فينطبق على ما فى المتن اذ الظاهر من هذه الجملة ان الاصابع كلها لا بد أن تصل الى الركبه و لا يلزم أكثر من هذا المقدار.

(١) لا اشكال فى أنه لا يجب وضع اليدين على الركبه و عليه يكون التحديد

---

(١) لاحظ ص: ٣٧٣

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٥

نفسه.

## [الثانى: الذكر]

الثانى: الذكر (١) و يجرى منه «سبحان ربى العظيم و بحمده» (٢).

---

الواقع فى النص بنحو الطريقيه كالمذكور فى باب غسل الوجه فى الوضوء و عليه يكون

الظاهر من النص التحديد بالمستوى كما في المتن كما أن الظاهر أن المدار على مقدار انحناء أقل المستويين خلقه و من هذا يظهر انه لا- يبعد أن يكتفى أفراد المستويين على ذلك المقدار الاقل من الانحناء و ان كان الجزم به مشكل اذ القضية بنحو القضية الحقيقة فلكل فرد من المكلف حكمه و لازمه الاختلاف و لو يسيرا فيكون ما أفاده الماتن بقوله: «و لا بأس باختلاف أفراد مستوى الخلقه فان لكل حكم نفسه» تاما.

(١) نقل الاجماع عليه من جمله من الاعيان منهم الشيخ و العلامة و الشهيد قدس الله أسرارهم و لا شبهه في وجوبه و لا اشكال انما الكلام في تعيينه من حيث المصداق و النصوص الداله على وجوب الذكر في الركوع متظافره ان لم تكن متواتره.

(٢) النصوص المتضمنه للتسيحه الكبرى على قسمين: قسم منها خال عن كلمه و بحمد كخير هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في الركوع و السجود فقال: تقول في الركوع: سبحان ربي العظيم و في السجود سبحان ربي الاعلى الفريضة من ذلك تسبيحه و السنه ثلاث و الفضل في سبع «١» و هذه الروايه ساقطه عن الاعتبار بقاسم بن عروه و سيد المستمسك قدس سره عبر عن الروايه بصحيح هشام.

و كروايه عقبه بن عامر الجهني أنه قال: لما نزلت فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ قال لنا رسول الله صلى الله عليه و آله: اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سَبِّحْ

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب الركوع الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٦

...

---

اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى قال لنا رسول الله صلى الله عليه و آله: اجعلوها في سجودكم «١» و هذه الروايه ضعيفه بعقبه.

و كخير

حمزه بن حمران و الحسن بن زياد قالوا: دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام و عنده قوم فصلى بهم العصر و قد كنا صلينا فعدونا له فى ركوعه سبحان ربى العظيم أربعاً أو ثلاثاً و ثلاثين مره و قال أحدهما فى حديثه و بحمده فى الركوع و السجود «٢» و حمزه بن حمران لم يوثق.

و قسم منها يتضمن لهذه الكلمه كروايه حماد بن عيسى «٣» و كروايه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا أردت أن تركع الى أن قال: و قل ...

سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاث مرات «٤».

و نقل عن جملة من الاعيان القول بالاستحباب و عن التنقيح نسبته الى الاكثر و عن المعتبر و كنز العرفان انها مستحبه عندنا.

و جمع بين القسمين سيد المستمسك بوجه آخر و هو حمل القسم الخالى من هذه الكلمه على بيان الكل بذكر بعضه و قال: هذا النحو من الجمع أقرب عرفاً من الحمل على الاستحباب.

و ما أفاده غير سديد اذ فى روايه حمزه و حسن بن زياد ذكر أنهما قالوا: عددنا له فى ركوعه سبحان ربى العظيم أربعاً أو ثلاثاً و ثلاثين مره فالامام عليه السلام بعمله أفهم جواز الخالى من هذه الكلمه فالحق مع هؤلاء الاعلام حيث حملوا

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب الركوع الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٧

أو سبحان الله ثلاثاً (١) بل يجزى مطلق الذكر من تحميد و تكبير و تهليل و غيرها (٢) اذا كان بقدر الثلاث الصغريات مثل:

---

النص المتضمن لها على الاستحباب على طبق مسلكهم المعروف من الحمل

على الاستحباب في مثل هذه الموارد لكن الاشكال في تماميه الدليل على الخالي من هذه الكلمه.

(١) كما في روايه معاويه بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخف ما يكون من التسبيح في الصلاه قال: ثلاث تسبيحات مترسلا تقول: سبحان الله سبحان الله سبحان الله «١».

و يدل عليه أيضا ما رواه سماعه قال: سألته عن الركوع و السجود هل نزل في القرآن؟ قال: نعم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ قلت: كيف حد الركوع و السجود؟ فقال: أما ما يجزيك من الركوع فثلاث تسبيحات تقول: سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا «٢» و المستفاد من مجموع الروايات أن المأمور به في ذكر الركوع هي الكبرى و لكن الصغرى مجزيه منها فلاحظ.

(٢) و الذي يدل عليه ما رواه هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قلت له: يجزى أن أقول مكان التسبيح في الركوع و السجود لا إله الا الله و الحمد لله و الله أكبر؟ فقال: نعم كل هذا ذكر الله «٣».

و ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله «٤» فان قوله عليه السلام: «نعم كل هذا ذكر الله» يدل على كفايه مطلق الذكر.

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٨

الحمد لله ثلاثا أو الله أكبر ثلاثا (١).

---

(١) و الدليل عليه ما رواه مسمع بن أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يجزيك من القول في الركوع و السجود ثلاث تسبيحات أو قدرهن مترسلا و ليس له و لا كرامه

أن يقول: سبح سبح سبح «١».

و ما رواه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يجزى الرجل في صلاته أقل من ثلاث تسيحات أو قد رهن «٢».

و هاتان الروايتان لا اعتبار بهما سنداً فان مسمع بن أبي سيار لم يوثق فيبقى اطلاق روايه هشام مرجعاً فيكفى مطلق الذكر و قد التزم بهذا القول - على ما في الحقائق - الشيخ في المبسوط و الجمل و الحلبيون الاربعه و جمله من المتأخرين منهم الشهيد الثانى و سبطه في المدارك و غيرهما.

يبقى في المقام شىء و هو أنه قد ورد في بعض النصوص أن أقل ما يجزى في الركوع و السجود ثلاث تسيحات لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما يجزى من القول في الركوع و السجود؟ فقال: ثلاث تسيحات في ترسل و واحده تامه تجزى «٣».

و ما رواه على بن يقطين عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: سألته عن الركوع و السجود كم يجزى فيه من التسيح؟ فقال: ثلاثه و تجزيك واحده اذا أمكنت جبهتك من الارض «٤».

و ما رواه أيضا عنه عليه السلام أيضا قال: سألته عن الرجل يسجد كم يجزيه

---

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥١٩

و يجوز الجمع بين التسيحه الكبرى و الثلاث الصغريات و كذا بينهما و بين غيرهما من الاذكار (١).

---

من التسيح في ركوعه و سجوده؟ فقال: ثلاث و تجزيه واحده «١» و ما رواه سماعه «٢».

لكن قد ذكر في أكثر من واحده من هذه الروايات انه «تجزى واحده» فيفهم العرف ان

الاكتفاء بتسييحه واحده جائز و مما ذكر يعلم جواب الاستدلال بما رواه معاويه بن عمار «٣» فانه قد ذكر في هذه الروايه أن «أخف ما يكون من التسييح في الصلاه ثلاث تسييحات مترسلا» فان الظاهر من هذه الروايه و ان كان أقل الذكر ثلاث لكن بتلك النصوص نرفع اليد عن هذا الظهور و على فرض التعارض تقدم تلك الطائفة للتأخر الزمانى و إلا حديثه و الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن لاحظ حديثى ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام «٤».

(١) فانه على طبق القاعده اذ الاتيان بالذكر و الدعاء مطلوب فى الصلاه و تدل على مطلوبيه الاطاله جمله من النصوص منها: ما رواه أبان بن تغلب قال: دخلت على أبى عبد الله و هو يصلى فعددت له فى الركوع و السجود ستين تسييحه «٥» و ما رواه حمزه بن حمران و الحسن بن زياد «٦».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

(٢) لاحظ ص: ٥١٧

(٣) لاحظ ص: ٥١٧

(٤) مرا آنفا

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٦) لاحظ ص: ٥١٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٠

و يشترط فى الذكر العرييه و الموالاه و اداء الحروف من مخارجها و عدم المخالفه فى الحركات الاعرابيه و البنائيه (١).

### **[الثالث: الطمأنينه فيه بقدر الذكر الواجب]**

الثالث: الطمأنينه فيه بقدر الذكر الواجب (٢).

---

(١) قد تقدم الكلام من هذه الجهات فى بحث القراءه و المقامان من واد واحد.

(٢) مما استدل به على المدعى ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:

بينما رسول الله صلى الله عليه و آله جالس فى المسجد اذا دخل رجل فقام يصلى فلم يتم ركوعه و لا سجوده فقال رسول الله

صلی اللہ علیہ و آلہ: نقر کنقر الغراب لئن مات هذا و هكذا



صلاته ليموتن على غير ديني «١».

و الانصاف ان هذه الروايه لا تدل على المدعى بل المستفاد منها انه يلزم على المكلف أن يستمر في ركوعه و لا يكون ركوعه كنقر الغراب.

و مثله ما رواه عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أبصر على بن أبي طالب عليه السلام رجلا ينقر صلاته فقال: منذ كم صليت بهذه الصلاه؟

فقال له الرجل: منذ كذا و كذا فقال: مثلك عند الله مثل الغراب اذا نقر لو مت مت على غير مله أبي القاسم محمد ثم قال على عليه السلام: ان أسرق الناس من سرق من صلاته «٢».

و أما النبوى المنقول عن عوالى اللثالى «ان رجلا- دخل المسجد و رسول الله صلى الله عليه و آله جالس فى ناحيه المسجد فصلى ثم جاء فسلم عليه فقال صلى الله عليه و آله و عليك السلام ارجع فصل الى أن قال: فقال: ثم اركع حتى تطمئن راکعا «٣» فلا اعتبار بسنده و أما الدلاله فالظاهر انه لا بأس بها فانه صلى الله عليه

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ٢

(٣) مستدرک الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٩

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢١

بل الاحوط وجوبا ذلك فى الذكر المندوب اذا جاء به بقصد الخصوصيه (١) و لا يجوز الشروع فى الذكر قبل الوصول الى حد الركوع (٢).

**[الرابع: رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما]**

الرابع: رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما (٣).

---

و آله أمر بقوله: ثم اركع حتى تطمئن راکعا و أما النبوى الاخر عن الذكرى لا تجزى صلاه الرجل حتى يقيم ظهره فى الركوع و السجود فلا دلالة فيه على المدعى

فان اقامه الظهر ليست عباره عن الطمأنينه.

و أما خبر بكر بن محمد الازدى عن أبى عبد الله عليه السلام قال فيه: فاذا قام أحدكم فليعتدل فاذا ركع فليتمكن «١» فдал على وجوب التمكن فى الركوع و أما وجوب الطمأنينه بمقدار الذكر فلا دلالة فيه مضافا الى أن بكر بن محمد لم يوثق فعليه العمده فى الدليل الاجماع و التسالم فيما بين الاصحاب و الاحتياط طريق النجاه.

لكن الانصاف: انه يمكن اثبات المدعى بخبر بكر بن محمد فان المستفاد من قوله عليه السلام: «فاذا ركع فليتمكن» ان التمكن لازم فى الركوع الواجب و أما وجوب التمكن بمقدار الذكر الواجب مع قطع النظر عن الذكر فلا يدل عليه الخبر فلاحظ.

(١) هذا مبنى على اشتراط التمكن فى جميع الاجزاء الصلاتيه واجبه كانت أم مندوبه و قد مر الاشكال فى اشتراط التمكن فى مطلق الجزء الصلاتى.

(٢) اذ ظرف الذكر هو الركوع فلا بد من ايقاعه فى ظرفه فلا يجوز الشروع قبل الوصول الى حده.

(٣) و يدل عليه خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا رفعت رأسك

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض الحديث: ١٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٢

**[الخامس: الطمأنينه حال القيام المذكور]**

الخامس: الطمأنينه حال القيام المذكور (١) و اذا لم يتمكن لمرض أو غيره سقطت و كذا الطمأنينه حال الذكر فانها تسقط لما ذكر (٢) و لو ترك الطمأنينه فى الركوع سهوا بأن لم يبق فى حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول اليه ثم ذكر بعد رفع الرأس فالاحوط اتمام الصلاه ثم الاعاده (٣).

**[مسائل فى الركوع]**

**[مسألة ١٤١: إذا تحرك حال الذكر الواجب بسبب قهرى وجب عليه السكوت حال الحركة و إعادته الذكر]**

(مسألة ١٤١): اذا تحرك حال الذكر الواجب بسبب قهرى وجب عليه السكوت حال الحركة و اعاده الذكر (٤) و اذا ذكر فى حال

---

من الركوع فاقم صلبك فانه لا صلاه لمن لا يقيم صلبه «١» لكن الخبر ضعيف بالارسال نعم يدل عليه ما رواه حماد «٢» قال: «ثم استوى قائما فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده».

(١) قال في المستمسك «لا- دليل عليه غير الاجماع» و الظاهر ان الامر كما أفاده فان قوله في روايه حماد «فلما استمكن من القيام» لا يدل على لزوم الطمانينه فتأمل فالعمده الاجماع و طريق الاحتياط ظاهر.

(٢) بلا اشكال فان الصلاه لا تسقط بحال.

(٣) لاحتمال ركنيتها فتبطل بفقدانها و لا- دليل عليها كما لا دليل على كونها مقومه للركوع اذ بناء على كونها مقومه له تفوت الركوع بفواتها لكن لا دليل عليها.

(٤) كما هو ظاهر لبقاء المحل فيجب الاعداده الا أن يقال: بأن وجوب الاستقرار

---

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٣

الحركة فان كان عامدا بطلت صلاته (١) و ان كان ساهيا فالاحوط وجوبا تدارك الذكر (٢).

### [مسألة ١٤٢: مستحبات الركوع]

(مسألة ١٤٢): يستحب التكبير للركوع قبله (٣) و رفع اليدين حاله التكبير (٤) و وضع الكفين على الركبتين اليمنى على اليمنى و اليسرى

---

لا اطلاق في دليله على فرض وجوده.

(١) اذ على القول بلزوم الاستقرار حال الذكر لو تعمد الذكر حال الحركة يكون الذكر زياده فتبطل.

(٢) لاحتمال الركنيه و قد مر آنفا بل يجب تداركه على فرض وجوبه و لو لم يكن ركنا.

(٣) لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا أردت أن تركع فقل و أنت منتصب: الله أكبر ثم

اركع و قل: اللهم لك ركعت و لك اسلمت و عليك توكلت و أنت ربى خشع لك قلبى و سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما أقلته قدماى غير مستنكف و لا مستكبر و لا مستحسر سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاث مرات فى ترسل و تصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر و تمكن راحتيك من ركبتيك و تضع يداك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى و بلغ (ألقم) بأطراف أصابعك عين الركبه و فرج أصابعك اذا وضعتها على ركبتيك و أقم صلبك و مد عنقك و ليكن نظرك بين قدميك ثم قل: سمع الله لمن حمده و أنت منتصب قائم الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت و الكبرياء و العظمه لله رب العالمين تجهر بها صوتك ثم ترفع يديك بالتكبير و تخرسا جدا «١».

(٤) لاحظ ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: اذا اردت أن تركع

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الركوع الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٤

على اليسرى ممكنا كفيه من عينهما (١) وورد الركبتين الى الخلف (٢) و تسويه الظهر (٣) و مد العنق موازيا للظهر (٤) و أن يكون نظره بين قدميه (٥) و أن يحنح بمرفقيه (٦) و أن يضع اليمنى على الركبه قبل اليسرى (٧) و أن تضع المرأه كفيها على فخذيها (٨).

---

و تسجد فارفع يديك و كبر ثم اركع و اسجد «١».

(١) لاحظ ما رواه زراره.

(٢) لاحظ ما رواه حماد بن عيسى «٢».

(٣) لاحظ ما رواه حماد بن عيسى «٣».

(٤) لاحظ ما رواه زراره.

(٥) لاحظ ما رواه زراره.

(٦) لاحظ ما

رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يركع ركوعاً أخفض من ركوع كل من رأته يركع و كان اذا ركع جنح يديه «٤».

(٧) لاحظ ما رواه زراره.

(٨) لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: المرأة اذا قامت فى الصلاة جمعت بين قدميها و تضم يديها الى صدرها لمكان نديها فاذا ركعت وضعت

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الركوع الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

(٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الركوع الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٥

و تكرار التسبيح ثلاثا (١) أو خمسا (٢) أو سبعا (٣) أو اكثر (٤) و أن يكون الذكر و ترا (٥) و أن يقول قبل التسبيح: اللهم لك

---

يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاث تطأطأ كثيرا فترتفع عجيزتها «١».

(١) لاحظ ما رواه حماد بن عيسى «٢».

(٢) لاحظ ما فى فقه الرضا عليه السلام: و قل فى ركوعك بعد التكبير: اللهم لك ركعت الى أن قال: سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاث مرات و ان شئت خمس مرات و ان شئت سبع مرات و ان شئت التسع فهو أفضل «٣».

(٣) لاحظ ما رواه هشام بن سالم «٤».

(٤) لاحظ ما رواه سماعه قال: سألته عن الركوع و السجود هل نزل فى القرآن؟ قال: نعم الى أن قال: و من كان يقوى على أن يطول الركوع و السجود فليطول ما استطاع يكون ذلك فى تسبيح الله و تحميده و تمجيده و الدعاء و التضرع فان أقرب ما يكون العبد الى ربه الحديث «٥».

(٥) لا يبعد ان يستفاد من بعض نصوص الباب لاحظ خبر هشام «٦» قال عليه السلام فيه: الفريضة من ذلك تسبيحه

و السنه ثلاث و الفضل فى سبع و لاحظ قوله عليه السلام: ان الله وتر يحب الوتر «٧».

---

(١) المصدر السابق الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٤ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٥١٥

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب الركوع الحديث: ٤

(٦) لاحظ ص: ٥١٥

(٧) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٦

ركعت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربى خشع لك قلبى و سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما أقلته قدماى غير مستكف و لا مستكبر و لا مستحسر (١) و أن يقول للانتصاب بعد الركوع سمع الله لمن حمده و أن يضم اليه: الحمد لله رب العالمين و أن يضم اليه اهل الجبروت و الكبرياء و العظمه و الحمد لله رب العالمين (٢) و أن يرفع يديه للانتصاب المذكور (٣) و أن يصلى على النبى صلى الله عليه و آله فى الركوع (٤).

---

(١) لاحظ ما رواه زراره «١».

(٢) لاحظ ما رواه زراره «٢».

(٣) لاحظ ما رواه معاوية بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه اذا ركع و اذا رفع رأسه من الركوع و اذا سجد و اذا رفع رأسه من السجود و اذا أراد أن يسجد الثانية «٣».

(٤) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يذكر النبى صلى الله عليه و آله و هو فى الصلاه المكتوبه اما راکعاً و اما ساجداً فيصلى عليه و هو على تلك الحال؟ فقال: نعم ان الصلاه على نبى الله كهيه

التكبير و التسبيح و هي عشر حسنات يتتدرها ثمانيه عشر ملكا أيهم يبلغها اياه «٤».

---

(١) لاحظ ص: ٥٢٣

(٢) لاحظ ص: ٥٢٣

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الركوع الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٧

و يكره فيه أن يطأ رأسه (١) أو يرفعه الى فوق (٢) و أن يضم يديه الى جنبه (٣) و أن يضع احدى الكفين على الاخرى و يدخلها بين ركبتيه (٤) و أن يقرأ القرآن فيه (٥) و أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقا لجسده (٦).

---

(١) لاحظ مرفوعه القاسم بن سلام رفعه عن النبي صلى الله عليه و آله انه نهى أن يذبح الرجل في الصلاة كما يذبح الحمار قال: و معناه أن يطأ الرجل رأسه في الركوع حتى يكون أخفض من ظهره «١».

(٢) لاحظ مرفوعته أيضا قال: و كان اذا ركع لم يضرب رأسه و لم يقنعه قال:

و معناه انه لم يكن يرفعه حتى يكون أعلى من جسده و لكن بين ذلك و الاقناع رفع الرأس و اشخاصه قال الله تعالى مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ «٢».

(٣) لعله من باب أنه خلاف التجنيح الذي هو مندوب فيه.

(٤) نقل عن جملة من الاعيان كراهته و عن آخرين نقل حرمة.

(٥) لاحظ ما رواه أبو البختری عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول: لا قراءه في ركوع و لا سجود انما فيهما المدحه لله عز و جل ثم المسأله فابتدءوا قبل المسأله بالمدحه لله عز و جل ثم اسألوا بعده «٣».

(٦) لاحظ ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلي فيدخل يده في ثوبه قال: ان كان عليه ثوب

آخر ازار أو سراويل فلا بأس و ان لم يكن فلا يجوز له ذلك و ان أدخل يدا واحده و لم يدخل الاخرى فلا بأس «٤» فانه يحمل على الكراهه للقطع بالجواز.

---

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الركوع الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب الركوع الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٨

**[مسألة ١٤٣: إذا عجز عن الانحناء التام بنفسه اعتمد على ما يعينه عليه]**

(مسألة ١٤٣): اذا عجز عن الانحناء التام بنفسه اعتمد على ما يعينه عليه و اذا عجز عنه فالاحوط أن يأتي بالممكن منه مع الايماء الى الركوع منتصباً قائماً قبله أو بعده (١) و اذا دار أمره بين الركوع جالسا و الايماء اليه قائماً تعين الثاني (٢) و الاولى الجمع بينهما بتكرار الصلاة (٣) و لا بد في الايماء من أن يكون برأسه ان أمكن و الا فبالعينين تغميضاً له و فتحاً للرفع منه (٤).

**[مسألة ١٤٤: إذا كان كالرأع خلقه أو لعارض]**

(مسألة ١٤٤): اذا كان كالرأع خلقه أو لعارض فان أمكنه الانتصاب التام للقراءة و للهوى للركوع وجب و لو بالاستعانة بعضاً و نحوها (٥) و الا فان تمكن من رفع بدنه بمقدار يصدق على الانحناء

---

(١) تاره يمكنه الانحناء بمقدار يصدق عليه الركوع فلا اشكال في لزوم الاتيان به فانه المأمور به الاولى و أما لو لم يتمكن من الانحناء بهذا المقدار فمقتضى الاحتياط أن يأتي بالقدر الممكن و يومئ معه أيضاً و السرّ فيه ان الهوى الى الركوع ليس من الاجزاء الصلواتية فلا يكون ميسوراً بالنسبة الى الركوع فيدور الامر بين أن يركع قائماً بنحو الايماء و بين أن يركع ركوعاً تاماً جالسا و مقتضى القاعدة في مثله التخيير بين الامرين الا- أن يقال: ان الوظيفة بعد عدم التمكن من الركوع الاختياري الركوع الاضطراري و هو الايماء.

(٢) تقدم الكلام فيه آنفاً و في مسأله ٩٦ من فصل القيام.

(٣) لا اشكال في حسن الاحتياط.



(٤) تقدم الكلام فيه في مسأله ٩٥ من فصل القيام.

(٥) فان المفروض ان القيام واجب حال القراءه و كذلك يجب الركوع

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٢٩

بعده الركوع فى حقه عرفا لزمه ذلك (١) و الا أوماً برأسه (٢) و

ان لم يمكن فبعينه (٣).

### [مسألة ١٤٥: حد ركوع الجالس أن ينحني بمقدار يساوي وجهه ركبتيه]

(مسألة ١٤٥): حد ركوع الجالس أن ينحني بمقدار يساوي وجهه ركبتيه و الافضل الزيادة في الانحناء الى أن يستوى ظهره (٤).

عن قيام فيجب القيام.

(١) لصدق الموضوع على الفرض فيجب.

(٢) و الظاهر انه كما أفاد اذ المفروض ان مثله لا يمكنه الركوع فتصل النوبه الى الايماء.

(٣) تقدم الكلام في هذه الجهة في مسأله ٩٥ من فصل القيام.

(٤) عن الجواهر: «ان الميزان في الركوع الجلوسى هو الصدق العرفى» و لكن يمكن ان يقال: بأن الشرع بين حدا للركوع القيامى و أمر بأن العاجز عن القيام يصلى جالسا و يفهم من الامر بالجلوس ان الجالس يركع الركوع الواجب على القائم.

و بعبارة اخرى: العرف يفهم من دليل الجلوس ان القيام تبدل بالجلوس فلا بد من الاتيان بما وجب في حال القيام في حال الجلوس و عليه لا يبقى مجال للإحالة الى العرف فما أفاده صاحب الجواهر ليس على ما ينبغي فعلى ما ذكرتم ما فى المتن اذ لا يبعد أن يكون الحد الاوفى حاصلًا بهذا المقدار من الانحناء المذكور.

و بتقريب آخر: نقول: بأن أدنى حد الانحناء في الركوع الجلوسى أن ينحني بحيث يصير بالنسبه الى القاعد المنتصب كالراكم بالنسبه الى القائم.

و لا مجال لان يقال: الميزان المستفاد من النص وصول الاصابع الى الركبه اذ من الظاهر ان وصول الاصابع الى الركبه ليس له موضوعيه بل طريق الى

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٠

و اذا لم يتمكن من الركوع انتقل الى الايماء كما تقدم (١).

### [مسألة ١٤٦: إذا نسي الركوع فهوى الى السجود و ذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع]

(مسألة ١٤٦): اذا نسي الركوع فهوى الى السجود و ذكر قبل وضع جبهته على الارض رجع الى القيام ثم ركع (٢) و كذلك ان ذكره بعد ذلك قبل الدخول فى الثانيه على الاظهر (٣).

---

الحد الواجب شرعا

فى الحد الاعلى للركوع و هى تسويه الظهر بحيث لو صب عليه قطره ماء استقر فى مكانه و مد العنق موازيا للظهر و لا يبعد ان ينطبق هذا الحد المستفاد من النص على الانحناء بمقدار يساوى الوجه المسجد فى الركوع القيامى و الجلوسى كليهما و مما ذكر يعلم الوجه فى قوله «و الافضل الزيادة فى الانحناء الى أن يستوى ظهره».

(١) و قد تقدم الدليل على بدليه الايماء.

(٢) لا- بد من الرجوع كى يتحقق الركوع الواجب فى الصلاه على الكيفيه الخاصه و قد تقدم ان المستفاد من الادله وجوب احداث الركوع عن القيام.

(٣) ربما يقال: بوجوب الاعاده و بطلان الصلاه لجمله من النصوص: منها:

ما رواه رفاعه «١» و هذه الروايه ظاهره فى حصول الالتفات بعد السجدين و لا شبهه فى البطلان فى هذه الصوره.

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار «٢» و هذه الروايه يستفاد منها ان البطلان ناش من عدم وضع كل شىء موضع و الحال انه لو قلنا بأن زياده السجده الواحده بغير عمد لا تبطل الصلاه يكون مجال التدارك و وضع كل شىء فى موضعه باقيا.

---

(١) لاحظ ص: ٥١١

(٢) لاحظ ص: ٥١١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣١

و الاحوط استحبابا حينئذ اعاده الصلاه بعد الاتمام (١) و ان ذكره بعد الدخول فى الثانيه بطلت صلاته و استأنف (٢).

**[مسأله ١٤٧: يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع]**

(مسأله ١٤٧): يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع فاذا انحنى ليتناول شيئا من الارض أو نحوه ثم نوى الركوع لا يجزى بل لا بد من القيام ثم الركوع عنه (٣).

---

مضافا الى أنه يمكن أن تقيّد بما رواه أبو بصير «١» فإن مفهوم هذه الروايه انه لو ترك الركوع و لم يسجد سجدين لم يجب الاستيناف و

مما ذكرنا يعلم الجواب عن الاستدلال بما رواه أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام «٢» مضافا الى أن سند الرواية ساقط بمحمد بن سنان.

(١) قد ظهر مما ذكرنا وجه الاحتياط.

(٢) لعدم مجال للتدارك مع زياده الركن.

(٣) قال فى الحقائق: «و الظاهر انه لا خلاف فى الحكم المذكور». وقال فى الجواهر: «لو هوى غافلا لا بقصد الركوع أو غيره أو بقصد غيره من قتل حيه أو عقرب ثم بدا له الركوع أو السجود صح و لقد أجاد العلامة الطباطبائي بقوله:

و لو هوى لغيره ثم نوى صح كذا السجود بعد ما هوى

اذ الهوى فيهما مقدمه خارجة لغيرها ملتزمه «٣»

و اعترض المحقق الهمداني على السيد الطباطبائي بأن المستفاد من الأدلة

---

(١) لاحظ ص: ٥١١

(٢) لاحظ ص: ٥١٢

(٣) جواهر الكلام ج ١٠ ص: ٧٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٢

**[مسألة ١٤٨: يجوز للمريض و فى ضيق الوقت و سائر موارد الضرورة الاقتصار فى ذكر الركوع على سبحان الله مره]**

(مسألة ١٤٨): يجوز للمريض و فى ضيق الوقت و سائر موارد الضرورة الاقتصار فى ذكر الركوع على سبحان الله مره (١).

---

وجوب احداث هذه الهيئه و اما ان الهوى جزء المطلوب أو مقدمه له فهو أمر آخر و افاد بأن شيخنا المرتضى اعترض عليه - مع انه قائل بكون الهوى مقدمه للواجب لا جزء منه - بأن الظاهر من ادله الركوع الانحناء الخاص الحدوثى الذى لا يخاطب به الا من لم يكن متلبسا به و لذا لا يقال للمنحنى انحن هذا قسم من مقاله الاعلام فى هذا المقام.

و لا- يبعد أن يكون الامر كما أفادوه لا من باب ان الامر ظاهر فى الاحداث كما عليه سيدنا الاستاد و لذا لا يجوز الغسل لمن يكون تحت الماء بتحريك بدنه و يلزم اخراج البدن من الماء و ادخاله فيه بقصد الغسل فانه يمكن النقاش

فيه كما ناقشنا.

و قلنا: بأن المولى لو أمر بالكون فى المسجد ساعه لا- يلزم على العبد اذا كان فى المسجد أن يخرج ثم يدخل كى يحصل الامتثال بل يكفى فى الامتثال بقاءه فى المسجد و لكن لنا أن نقول: بأن تحقق بعض المفاهيم يستلزم الحدوث كما لو أمر المولى بدخول المسجد فان مفهوم الدخول لا يحصل بالبقاء فيه بل اللازم أن يخرج ثم يدخل كى يحصل الامتثال فكما يقول الشيخ الاعظم قدس سره: من كان منحيا لا يخاطب بخطاب انحن و كذلك الركوع الذى هو هيئه خاصه حاصله من الهوى من القيام فلو تم ما ذكر يكون ما أفاده الماتن تاما اذ لو لم يكن بقصد الخضوع لم يحصل المأمور به.

(١) عن المعتبر أن عليه فتوى الاصحاب و فى بعض الكلمات: «ان الاكتفاء بالواحد فى حال الضروره اجماعى». و يمكن أن يقال: ان الاكتفاء بالواحد جائز فى حال الاختيار ففى بعض النصوص صرح بكفايه التسبيحه الواحده لاحظ خبر

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٣

## [الفصل السادس: فى السجود]

### اشاره

الفصل السادس: فى السجود و الواجب منه فى كل ركعه سجدتان (١) و هما معا ركن تبطل الصلاه بنقصانهما معا و بزيادتهما كذلك عمدا و سهوا و لا تبطل بزياده واحده و لا بنقصها سهوا (٢).

---

على بن يقطين «١» و مثله فى الدلاله خبر هشام بن سالم «٢» و خبر زراره «٣» و خبر آخر لعل بن يقطين «٤» فراجع.

و أما روايه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أدنى ما يجزى المريض من التسبيح فى الركوع و السجود قال: تسبيحه واحد «٥» فلا تدل على عدم الجواز فى غير المريض لعدم المفهوم مضافا الى أن العبيدى

فى السند و فىه نقاش.

(١) بلا اشكال و لا خلاف بل هو من ضروريات الدين و النصوص الداله عليه كثيره متفرقه فى الابواب المختلفه منها: ما رواه اسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل نسى أن يسجد السجده الثانيه حتى قام فذكر و هو قائم انه لم يسجد قال: فليسجد ما لم يركع فإذا ركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها فانها قضاء قال: و قال أبو عبد الله عليه السلام:

ان شك فى الركوع بعد ما سجد فليمض و ان شك فى السجود بعد ما قام فليمض «٦».

(٢) تفصيل البحث موكول الى بحث الخلل و اما اجمال الكلام ان الركن

---

(١) لاحظ ص: ٥١٨

(٢) لاحظ ص: ٥١٥

(٣) لاحظ ص: ٥١٨

(٤) لاحظ ص: ٥١٨

(٥) الوسائل الباب ٤ من أبواب الركوع الحديث: ٨

(٦) الوسائل الباب ١٤ من أبواب السجود الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٤

و المدار فى تحقق مفهوم السجده على وضع الجبهه أو ما يقوم مقامها بقصد التذلل و الخضوع (١) و على هذا المعنى تدور الزياده و النقيصه دون بقيه الواجبات (٢)

**[فى واجبات السجود]**

**[الأول السجود على ستة أعضاء]**

**إشارة**

و هى أمور الاول السجود على ستة أعضاء: الكفين و الركبتين و ابهامى الرجلين (٣).

---

عبارة عما يكون نقصانه أو زيادته موجبا للبطلان و هذا أمر على طبق القاعده الاولى فان نقصان الأمور به يوجب بطلان المركب لعدم مقتضى للاجزاء كما ان زيادته توجب البطلان لكون الزيادة مبطله للصلاه و لا فرق في هذه الجبهه بين العمد و السهو و الجهل فما أفاده من فروض البطلان أمر على طبق القاعده و أما عدم البطلان في بعض الفروض فهو بلحاظ دليل خارجي هذا اجمال



البحث و التفصيل موكول الى محله فانتظر.

(١) قال الراغب في مفرداته: «السجود أصله التطامن و التذلل» و قال في الحقائق: «و هو لغه الخضوع و الانحناء» فعليه يكون حقيقه السجود التذلل نعم السجود شرعا عباره عن وضع الجبهه على الارض بقصد التعظيم.

(٢) اذا لحكم يترتب على السجده زياده أو نقصانا.

(٣) تدل عليه جملة من النصوص منها: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: السجود على سبعة أعظم: الجبهه و اليدين و الركبتين و الابهامين من الرجلين و ترغم بأنفك ارغاما أما الفرض فهذه السبعة و أما الارغام بالانف فسنه من النبي صلى الله عليه و آله «١».

و منها: ما رواه عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب السجود الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٥

و يجب في الكفين الباطن (١) و في الضروره ينتقل الى الظاهر (٢) ثم الى الاقرب فالاقرب على الاحوط (٣) و لا يجرى السجود على رءوس الاصابع (٤) و كذا اذا ضم اصابعه الى راحته و سجد على ظهرها (٥) و لا- يجب الاستيعاب في الجبهه بل يكفي المسمى (٦).

---

يسجد ابن آدم على سبعة أعظم يديه و رجليه و ركبتيه و جبهته «١».

و ما رواه الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان قال: روى ان المعتصم سأل أبا جعفر محمد بن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن قوله: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» فقال: هي الاعضاء السبعة التي يسجد عليها «٢» و منها: ما رواه حماد «٣».

(١) عن النهاية نسبته الى ظاهر علمائنا و لا يبعد

ادعاء التبادر فانه المتعارف في وضع الكف على الارض و السيره جاريه عليه بحيث لو بدل أحد الباطن بالظاهر و سجد على ظاهر كفيه يكون مستنكرا.

(٢) فانه الميسور فيجب.

(٣) اتمام هذا بالدليل مشكل نعم مقتضى الاحتياط ما ذكر.

(٤) فانها تعد من الظاهر.

(٥) فانه لا يكون مصداقا للسجود على الباطن المفروض وجوبه.

(٦) يظهر من بعض الكلمات انه اتفاقى و يقتضيه النص لاحظ ما رواه زراره عن احدهما عليهما السلام قال: قلت: الرجل يسجد و عليه قلنسوه أو عمامه فقال:

---

(١) نفس المصدر الحديث ٨

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٦

و لا يعتبر أن يكون مقدار المسمى مجتمعا بل يكفى و ان كان متفرقا فيجوز السجود على السبحه غير المطبوخه اذا كان مجموع ما وقعت عليه بمقدار مسمى السجود (١) مع كون اجزائها غير

---

اذا مس جبهته الارض فيما بين حاجبه و قصاص شعره فقد أجزأ عنه «١».

و ما رواه أيضا عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن حد السجود قال:

ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب ما وضعت منه اجزأك «٢».

و ما رواه بريد عن أبى جعفر عليه السلام قال الجبهه الى الانف اى ذلك أصبت به الارض فى السجود أجزأك و السجود عليه كله أفضل «٣» و يستفاد المدعى أيضا من حديث زراره قال: عليه السلام: أجزأك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الانمله «٤» و مما رواه مروان بن مسلم و عمار الساباطى جميعا قال: ما بين قصاص الشعر الى طرف الانف مسجدا اى ذلك أصبت به الارض

أجزاء «٥».

(١) اذ لا دليل على شرطيه الاجتماع و الانصراف لو كان بدوى و يدل على المدعى فى الجملة النصوص الداله على

جواز السجده على الحصى فمن تلك النصوص ما رواه حمزان عن أحدهما عليهما السلام قال: كان أبى عليه السلام يصلى على الخمره يجعلها على الطنفسه و يسجد عليها فاذا لم تكن خمره جعل حصى على الطنفسه حيث يسجد «٦».

---

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب السجود الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر الحديث: ٤

(٦) الوسائل الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٧

متابعده (١) و يجرى فى الركبتين أيضا المسمى (٢) و فى الإبهامين وضع ظاهرهما أو باطنهما و ان كان الاحوط وضع طرفهما (٣).

**[مسألة ١٤٩: لا بد فى الجبهه من مماساتها للأرض]**

(مسألة ١٤٩): لا بد فى الجبهه من مماساتها للأرض (٤) و لا تعتبر

---

و منها: ما رواه الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: دعا أبى بخمره فأبطأت عليه فأخذ كفا من حصى فجعله على البساط ثم سجد «١».

و منها: ما رواه عبد الملك بن عمرو قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام سوى الحصى حين أراد السجود «٢» و منها غيرها.

(١) لعدم الدليل على الجواز و انصراف الادله عن الصورة المفروضه.

(٢) فان الاجزاء مقتضى الاطلاق و أما الاستيعاب فالظاهر انه بالنسبه الى المتعارف من الناس أمر غير معقول عادة.

(٣) بل لا- يبعد أن يكون هذا هو الاقوى فانه فسر الانمله فى اللغة برؤوس الإبهامين قال الراغب فى مفرداته: «و الا نمله طرف

الاصابع و جمعه انامل» و قريب منه عباره مجمع البحرين و المنجد.

و قال فى روايه حماد و انامل ابهامى الرجلين «٣» و لا- معارض لها و أما التعبير بالابهام فى غير هذه الروايه فلا يوجب رفع اليد عنها اذ مقتضى القاعده

تقييد اطلاق الابهام بالانمله الا أن يقال: بأن الانمله العقده أو تكون مجمله بحسب المفهوم فيكون المحكم اطلاق لفظ الابهام بماله من المفهوم.

(٤) فانه على القاعده اذ بعد ما ثبت انه يلزم أن يضع الجبهه على الارض

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٨

فى غيرها من الاعضاء المذكوره (١).

### [الثانى: الذكر]

الثانى: الذكر على نحو ما تقدم فى الركوع (٢) و الاحوط فى التسيحه الكبرى ابدال العظيم بالاعلى (٣).

---

و ثبت انه يشترط فى المسجد أن يكون من جنس الارض أو من نباتها الا- ما خرج فلا يبقى مجال للإشكال مضافا الى النص الخاص الوارد فى المقام لاحظ ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسجد و عليه العمامه لا يصيب وجهه الارض قال: لا يجزيه ذلك حتى تصل جبهته الى الارض «١» و غيره مما ورد فى الباب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل.

(١) بلا اشكال و لا كلام لعدم المقتضى و السيره القطعيه شاهده عليه مضافا الى النص الخاص لاحظ ما رواه حمran «٢» و ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير و خرسا جدا و ابدأ بيديك فضعهما على الارض فان كان تحتها ثوب فلا يضررك و ان أفضيت بهما الى الارض فهو أفضل «٣».

و ما رواه أبو حمزه قال: قال أبو جعفر عليه السلام لا بأس أن تسجد و بين كفيك و بين الارض ثوبك «٤».

(٢) و قد تقدم الكلام هناك.

(٣) لاحظ ما رواه الحلبي عن أبى

(١) لاحظ الوسائل الباب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٥٣٦

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٣٩

### [الثالث: الطمأنينه فيه]

الثالث: الطمأنينه فيه كما فى ذكر الركوع (١).

فكبر و قل اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك اسلمت و عليك توكلت و أنت ربى سجد وجهى للذى خلقه و شق سمعه و بصره الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين ثم قال: سبحان ربى الله الا على و بحمده ثلاث مرات فاذا رفعت رأسك فقل بين السجدين: اللهم اغفر لى و ارحمنى و أجرنى و ادفع عنى (و عافنى) انى لما أنزلت إلى من خير فقير تبارك الله رب العالمين «١» و لاحظ ما رواه حماد «٢» و ما رواه عقبه بن عامر «٣» و ما رواه هشام بن الحكم «٤» و مقتضى بعض النصوص كفايه مطلق الذكر فى الركوع و السجود.

(١) ادعى عليه عدم الخلاف بل الاجماع و استدل عليه بجملة من النصوص منها: ما رواه محمد بن موسى الهمداني (الهمذلي) عن على بن الحسين عليه السلام قال: أتى الثقفى رسول الله صلى الله عليه و آله يسأل عن الصلاة فقال:

اذا قمت الى الصلاة فأقبل الى الله بوجهك يقبل عليك فاذا ركعت فانشر أصابعك على ركبتيك و ارفع صلبك فاذا سجدت فمكن جبهتك من الارض و لا تنقره كنقره الديك «٥».

و هذه الرواية مخدوشة سنداً بالهمذلي مضافا الى أن المستفاد منها انه لا يكون كنقره الديك و لا يستفاد منها استقرار البدن اضاف الى ذلك انه ليس فى الرواية دليل على المقدار اى

و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب السجود الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

(٣) لاحظ ص: ٥١٥

(٤) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ١٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٠

#### [الرابع: كون المساجد في محالها حال الذكر]

الرابع: كون المساجد في محالها حال الذكر (١) و اذا أراد رفع شىء منها سكت الى أن يضعه ثم يرجع الى الذكر (٢).

---

سألته عن الرجل يسجد على الحصى فلا يمكن جبهته من الارض قال: يحرك جبهته حتى يتمكن فينحى الحصى عن جبهته و لا يرفع رأسه «١».

و من الممكن أن يكون المراد من التمكن الاعتماد على الارض لا الاستقرار مضافا الى أنه لا دلالة فيه من حيث مقدار الذكر.

و منها: ما رواه على بن يقطين «٢» و فيه: اولا: ان احتمال أن يكون المراد الاعتماد لا الاستقرار موجود مضافا الى أنه على تقدير الدلالة يدل على لزوم الاستقرار بمقدار تسييح واحد فالمتحصل انه ليس فى الروايات شاهد على المدعى.

(١) كما هو الظاهر من قوله صلى الله عليه و آله: «السجود على سبعة أعظم» «٣» و غيره من النصوص.

(٢) فلا- يضر مطلق الرفع حتى فى غير حال الذكر و الامر كما أفاده لعدم ما يقتضى البطلان فان مقتضى الاطلاق المقامى و الاصل العملى عدم كونه مبطلا و يؤيد المدعى ما رواه ابن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يكون راکعا أو ساجدا فيحكه بعض جسده هل يصلح له أن يرفع يده من ركوعه أو سجوده فيحكه مما حكه؟ قال: لا بأس اذا شق عليه أن يحكه و الصبر الى



(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب السجود الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٥١٨

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الركوع الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤١

#### [الخامس: رفع الرأس من السجده الأولى إلى أن ينتصب جالسا مطمئنا]

الخامس: رفع الرأس من السجده الاولى الى أن ينتصب جالسا مطمئنا (١).

#### [السادس: تساوى موضع جبهته و موقفه]

### إشارة

السادس: تساوى موضع جبهته و موقفه الا أن يكون الاختلاف بمقدار لنبه و قدر بأربع أصابع مضمومه (٢).

(١) فانه بلا رفع الرأس لا يتحقق الفرد الثانى من السجده و يدل عليه ما فى روايه حماد من قوله «ثم رفع رأسه من السجود» «١» و لكن لا دلالة فى الروايه على الاطمينان نعم ادعى عليه الاجماع.

(٢) اللبنة بفتح اللام و كسر الباء و بكسر اللام و سكون الباء و المراد بها ما كان متعارفا منها فى زمان الاثمه عليهم السلام و قدرها الاصحاب بأربع أصابع تقريبا و الدليل عليه ان اللبن الموجود الان فى ابنه بنى العباس فى سر من رأى الذى فى أبنيتها بهذا المقدار تقريبا على ما قالوا.

و أما قوله و قدر الى آخره فلان الظاهر من التقدير باللبنة التقدير بالعمق فينطبق على ما فى المتن.

و كيف كان هذا الحكم مشهور بين الاصحاب بل عن جملة من الاعيان نسبته الى علمائنا و استدل على المدعى بما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن السجود على الارض المرتفع فقال: اذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع بدنك قدر لنبه فلا بأس «٢»

و هذه الروايه لا اعتبار بها سنداً فان النهدي لقب لمحمد بن أحمد بن خاقان و لهيثم بن أبي مسروق و يطلق أيضا على يزيد بن  
فرقد و الثاني و الثالث لم يوثقا

---

(١) لاحظ ص: ٣٧٣

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب السجود الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٢

...

---

و قال في الحقائق: «ان الظاهر ان النهدي الذي في السند هو الهيثم بن أبي مسروق بقرينه

روايه محمد بن علي بن محبوب عنه» فلا اعتبار بالروايه سندا مضافا الى أنه قيل: انه ضبط في بعض النسخ «يديك» بدل بدنك.

و مما يمكن أن يستدل به عليه ما أرسله الكليني قال: و في حديث آخر في السجود على الارض المرتفعه قال: اذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن رجليك قدر لبنه فلا بأس «١».

و هذه الروايه أيضا ساقطه سندا و سيد المستمسك قدس سره يحتمل انه عين ما رواه ابن سنان و ما احتمله في محله.

و أما خبر حسين بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أضع وجهي للسجود فيقع وجهي على حجر أو على موضع مرتفع احوال وجهي الى مكان مستو؟ فقال: نعم جر وجهك على الارض من غير أن ترفعه «٢» فغير معتبر فان حسين بن حماد لم يوثق.

و كذلك خبره الاخر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع فقال: ارفع رأسك ثم ضعه «٣».

و أما خبر أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع موضع جبهته في المسجد فقال: اني احب أن أضع وجهي في موضع قدمي و كرهه «٤» فلا يدل على لزوم و لا يقتضي المنع عن الارتفاع.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب السجود الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٣

...

---

يبقى في المقام خبر عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن موضع جبهه المساجد أن يكون أرفع من مقامه؟ فقال: لا و ليكن مستويا «١» فان مقتضى هذه الروايه لزوم التساوى بين موضع الجبهه

و لا يعارضه ما رواه محمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام فى حديث انه سأله عمن يصلى وحده فيكون موضع سجوده أسفل من مقامه فقال: اذا كان وحده فلا بأس «٢» فان السند مخدوش بالعيدي مضافا الى أنه لم يعرف محمد بن عبد الله الواقع فى السند.

لكن يقيّد بالنسبه الى الانخفاض بما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المريض أ يحل له أن يقوم على فراشه و يسجد على الارض؟ قال:

---

قمى، سيد تقى طباطبايى، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ٤، ص: ٥٤٣

فقال: اذا كان الفراش غليظا قدر آجره أو أقل استقام له أن يقوم عليه و يسجد على الارض و ان كان أكثر من ذلك فلا «٣».

لكن لقائل أن يقول: ان مقتضى القاعده الالتزام بالجواز بالنسبه الى المريض و أما فى غيره فلا وجه بل مقتضى تلك الروايه وجوب رعايه التساوى و الله العالم.

و أما روايه معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: اذا وضعت جبهتك على نيكه فلا ترفعها و لكن جرها على الارض «٤» فلا يعلم الوجه فى امره عليه السلام بجر الجبهه فان تحويل الجبهه يمكن أن يكون لعدم امكان الاعتماد.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب السجود الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٤

و لا فرق بين الانحدار و التسنيم فيما اذا كان الانحدار ظاهرا (١) و أما فى غير الظاهر فلا اعتبار بالتقدير المذكور (٢) و ان كان هو الاحوط استحبابا

فتحصل من مجموع ما تقدم ان الانخفاض بمقدار اللبنة لا بأس به و أما الارتفاع فلا يجوز بمقتضى روايه ابن سنان الا أن يقال: بأنه لا- يجب التساوى بلا- اشكال انما الكلام فى أن الارتفاع المغتفر بأى مقدار و حيث ان الزائد عن اللبنة ممنوع بتسالم الاصحاب مضافا الى سيره العمليه الخارجيه فبهذا المقدار لا بأس به و الزائد عليه ممنوع و يمكن أن يقال: انه لا يستفاد من خبر ابن سنان وجوب التسويه اذ الامر الوارد فيه فى مقام توهم الحظ فلا يدل على الوجوب و بعبارة واضحة ان السائل يحتمل لزوم الارتفاع و يسأل الامام عليه السلام عنه و يجيب عليه السلام بعدم الوجوب ثم يأمر بالتسويه فالمقام مقام توهم الحظ و يضاف الى ذلك ان المستفاد من احاديث حمران و الحلبي و عبد الملك «١» ان الامام عليه السلام وضع جبهته على الحصى عند السجود و من الظاهر أن لازمه كون موضع جبهته أرفع من مقامه فلا تجب التسويه و مع عدم وجوبها ترفع اليد عن دليل لزومها على فرض دلالة عليها غاية الامر نلتزم بعدم الجواز اذا كان أزيد من مقدار اللبنة للتسالم.

(١) لإطلاق الدليل المقتضى لعدم الفرق.

(٢) ما أفاده مشكل فان مقتضى الإطلاق عدم الفرق و قد كتب الماتن فى هامش العروه- فى هذا المقام:- «الظاهر عدم الفرق بينه و بين غير اليسير».

(٣) و قد ظهر أنه الاظهر.

(١) لاحظ ص: ٥٣٦ و ٥٣٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٥

و لا يعتبر ذلك فى باقى المساجد على الاقوى (١).

**[مسألة ١٥٠: إذا وضع جبهته على الموضع المرتفع أو المنخفض]**

(مسألة ١٥٠): اذا وضع جبهته على الموضع المرتفع أو المنخفض فان لم يصدق معه السجود رفعها ثم سجد على المستوى (٢) و

ان صدق معه السجود أو كان المسجد مما لا يصح السجود عليه فالظاهر أيضا لزوم الرفع و السجود على ما يجوز السجود عليه (٣) و اذا وضعها على ما يصح السجود عليه جاز جرهما الى الافضل أو الاسهل (٤).

### **[مسألة ١٥١: إذا ارتفعت جبهته عن المسجد قهرا قبل الذكر أو بعده]**

(مسألة ١٥١): اذا ارتفعت جبهته عن المسجد قهرا قبل الذكر أو بعده فان أمكن حفظها عن الوقوع ثانيا احتسبت له و سجد اخرى بعد الجلوس معتدلا (٥) و ان وقعت على المسجد ثانيا قهرا لم تحسب الثانية فيرفع رأسه و يسجد الثانية (٦).

(١) كما لعله المشهور فيما بين القوم و ما أفاده على القاعده فان الاطلاق المقامى يقتضى العدم كما ان مقتضى اصاله البراءه كذلك.

(٢) اذ لا مانع من الرفع و الوضع ثانيا فان المفروض ان السجود بما له من المفهوم لم يتحقق فلا يتوجه اشكال من ناحيه الزيادة و أما زياده وضع الجبهه على المرتفع فهى لا تفسد الصلاه لعدم العمد.

(٣) لعدم تحقق المأمور به فيلزم الرفع و الوضع على ما يصح.

(٤) الجواز على القاعده لعدم ما يقتضى المنع.

(٥) كفايه مجرد الوقوع على الارض بلا قرار بحيث يكون كنقر الغراب فى غايه الاشكال فعليه يمكن القول بأن القاعده تقتضى أن يأتى بها ثانيا بلا اشكال لان زياده السجده تضر بالصحه و المفروض ان السجده لا تتحقق بمجرد الوضع و الرفع.

(٦) لو قلنا بأن السجود الاول لم يكن تاما لا يكون الثانى مؤثرا فى الصحه

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٦

### **[مسائل فى السجود]**

### **[مسألة ١٥٢: إذا عجز عن السجود التام انحنى بالمقدار الممكن و رفع المسجد إلى جبهته و وضعها عليه]**

(مسألة ١٥٢): اذا عجز عن السجود التام انحنى بالمقدار الممكن و رفع المسجد الى جبهته و وضعها عليه (١) و وضع سائر المساجد فى محالها (٢) و ان لم يمكن الانحناء أصلا

لان الثانى لا يكون متمما للأول بل فرد ثان و حيث انه وقع بلا اختيار لا يكون مفيدا فمقتضى القاعده أن يتدارك و لا يوجب  
البطلان فان السجده الاولى حيث انها فاقده للاستقرار لا يكون سجودا شرعيا و الثانيه حيث انها بلا اختيار لا

تكون موضوعا للنهي و مع ذلك مقتضى الاحتياط اعاده الصلاه.

(١) يدل عليه ما رواه ابراهيم ابن أبي زياد الكرخي قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلا و لا- يمكنه الركوع و السجود فقال: ليؤم برأسه ايماء و ان كان له من يرفع الخمره فليسجد فان لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة ايماء «١».

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن خالد الطيالسي فانه لم يوثق فلا يمكن الاعتماد عليها و عليه لو كان بحيث صدق عنوان السجود و لو مع ارتفاع المسجد يجب لأنه ميسور و يجب و أما مع عدم الصدق فيجب الايماء.

و قد نقل عن الشافعي و أبي حنيفة انه تصل النوبه الى الايماء من أول الامر و لا يمكن مساعدته اذ لا مقتضى لوجوب الايماء من أول الامر كما مر التفصيل في مبحث القيام فراجع.

(٢) فان وضعها في محالها واجب حسب النص و لا موجب لسقوط الوجوب فان المفروض انه واجب في ظرف السجود و فرضنا تحقق السجود فيجب بوجوبه.

---

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب السجود الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٧

أو أمكن بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً أو مأ برأسه فان لم يمكن فبالعينين (١) و ان لم يمكن فالاولى أن يشير الى السجود باليد أو نحوها و ينويه بقلبه (٢) و الاحوط استحباباً له رفع المسجد الى الجبهه (٣) و كذا وضع المساجد في محالها و ان كان الاظهر عدم وجوبه (٤).

**[مسألة ١٥٣: إذا كان بجبهته قرحه أو نحوها مما يمنعه من وضعها على المسجد]**

(مسألة ١٥٣): إذا كان بجبهته قرحه أو نحوها مما يمنعه من وضعها على المسجد فان لم يستغرقها سجد على الموضع السليم و لو بأن بحفر حفيره ليقع السليم على الارض (٥).



و قد تقدم الكلام فى مبحث القيام.

(٢) اتمام ما أفاده مشكل و النيه بالقلب لا دليل عليها و لا يكون ميسورا للسجود و الايماء.

(٣) خروجاً عن شبهه الخلاف.

(٤) الظاهر انه لا وجه له فان الظاهر من الادله وجوب وضعها حال السجود و المفروض انتفائه و وجوبه فى حال البدل لا دليل عليه.

(٥) هذا مقتضى القاعده فان الامتثال يمكن بهذا النحو فيجب بحكم العقل و يؤيده ما رواه مصادف قال: خرج بى دمل فكنت أسجد على جانب فرأى أبو عبد الله عليه السلام أثره فقال: ما هذا؟ فقلت: لا أستطيع أن أسجد من أجل الدمل فانما أسجد منحرفاً فقال لى: لا تفعل ذلك و لكن احفر حفيره و اجعل الدمل فى الحفيره حتى تقع جبهتك على الارض «١» و هذه الروايه ساقطه سنداً و لذا عبرنا بالتأييد.

---

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب السجود الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٨

و ان استغرقها سجد على أحد الجبينين (١) مقدماً الايمن على الاحوط استحباباً (٢) و الاحوط لزوماً الجمع بينه و بين السجود على الذقن و لو بتكرار الصلاه (٣) فان تعذر السجود على الجبين اقتصر على السجود على

---

(١) ادعى عليه الاجماع و من الظاهر ان مثل هذه الاجماع لا اعتبار به فانها مدركيه و ان ابيت عن القطع فاقله الاحتمال.

و فى المقام نصوص منها: ما رواه على بن محمد باسناد له قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن بجبهته عله لا يقدر على السجود عليها قال: يضع ذقنه على الارض ان الله تعالى يقول: يَخْرُونَ لِلذَّقَانِ سُجَّداً «١» و هذه الروايه ضعيفه فان اسناد على بن محمد غير معلوم.

و منها: ما رواه اسحاق بن عمار عن

أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال:

قلت: له: رجل بين عينيه قرحة لا يستطيع أن يسجد قال: يسجد ما بين طرف شعره فان لم يقدر سجد على حاجبه الايمن قال: فان لم يقدر فعلى حاجبه الايسر فان لم يقدر فعلى ذقنه قلت: على ذقنه؟ قال: نعم أما تقرأ كتاب الله عز و جل يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا<sup>٢</sup> و هذه الروايه أيضا ضعيفه لكون الصباح مجهولا.

و منها: ما رواه فى فقه الرضا «٣» و هذه الروايه أيضا ضعيفه كما هو ظاهر.

(٢) الوجه فى الاحتياط ما فى الفقه الرضوى و الاعتبار أيضا يساعده و يؤيده أيضا حديث اسحاق بن عمار الذى سبق ذكره.

(٣) للعلم الإجمالى.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) جامع أحاديث الشيعة الباب ٩ من أبواب السجود الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٤٩

الذقن (١) فان تعذر أوماً الى السجود برأسه أو بعينه على ما تقدم (٢).

**[مسألة ١٥٤: لا بأس بالسجود على غير الأرض و نحوها مثل الفراش فى حال التقية]**

(مسألة ١٥٤): لا بأس بالسجود على غير الارض و نحوها مثل الفراش فى حال التقية و لا يجب التخلص منها بالذهاب الى مكان آخر (٣) نعم لو كان فى ذلك المكان وسيله لترك التقية بأن يصلى على الباريه أو نحوها مما يصح السجود عليه و جب اختيارها (٤).

**[مسألة ١٥٥: إذا نسى السجدين]**

(مسألة ١٥٥): اذا نسى السجدين فان تذكر قبل الدخول فى الركوع و جب العود اليهما (٥) و ان تذكر بعد الدخول فيه بطلت الصلاة (٦) و ان كان المنسى سجده واحده رجع و أتى بها ان تذكر قبل الركوع (٧).

---

(١) لدلالة الروايتين و لا يبعد أن يعد ميسورا للجبهه.

(٢) وقد تقدم الكلام هناك فراجع.

(٣) ما أفاده يتم فيما يتعلق الأمر بالعمل الفاقد للشرط لأجل التقية كما لو قال المولى: صلى على الفرش عند التقية فانه لا شبهه في الجواز و أما مجرد الأمر بالتقية فلا يقتضى الاجزاء أعم من أن يكون بنحو الوجوب أو الندب اذ جواز التقية وجوبا أو ندبا أعم من كون موردها مجزیه و تفصيل الكلام موكول الى محل آخر.

(٤) حيث ان فى هذا الفرض لا- موضوع للتقية اذ الاتيان بالواجب مع شرائطه لا يكون منافيا للتقية و لا فرق بين الفرد الواحد و الفاقد.

(٥) لبقاء محل التدارك فيجب.

(٦) اذ السجدةتان ركن و المفروض عدم امكان تداركهما فلا تكون الصلاة قابله للصحة.

(٧) لإمكان التدارك بالرجوع.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٠

و ان تذكره بعده مضى و قضائها بعد السلام و سيأتى فى مبحث الخلل التعرض لذلك (١).

#### **[مسألة ١٥٦: يستحب فى السجود التكبير حال الانتصاب بعد الركوع و رفع اليدين حاله]**

(مسألة ١٥٦): يستحب فى السجود التكبير حال الانتصاب بعد الركوع و رفع اليدين حاله (٢) و السبق باليدين الى الارض (٣) و استيعاب الجبهة فى السجود عليها (٤) و الارغام بالانف (٥).

---

(١) و نتكلم حول المسألة هناك ان شاء الله فانتظر.

(٢) لاحظ ما رواه زراره «١».

(٣) لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال فيه: «إذا اردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير و خر ساجدا و ابدأ بيديك فضعهما على الارض قبل ركبتك تضعهما

معا الحديث « ٢ ».

(٤) لاحظ ما رواه بريد « ٣ ».

(٥) ادعى عليه الاجماع و دلت عليه عدة نصوص منها: ما رواه حماد قال فيه:

«و وضع الانف على الارض سنه» « ٤ » و منها: ما رواه عمار عن جعفر عن أبيه قال: قال على عليه السلام: لا تجزى صلاه لا يصيب الانف ما يصيب الجبين « ٥ ».

و منها: ما رواه عبد الله بن المغيرة عمن سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول:

لا صلاه لمن لم يصيب أنفه ما يصيب جبينه « ٦ ».

---

(١) لاحظ ص: ٥٢٣

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٣

(٣) لاحظ ص: ٥٣٦

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٢

(٥) الوسائل الباب ٤ من أبواب السجود الحديث: ٤

(٦) نفس المصدر الحديث: ٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥١

...

---

و نقل عن ظاهر الصدوق في الفقيه و الهدايه القول بالوجوب و استدلل لعدم الوجوب بوجه: منها خبر محمد بن مصادف (مضارب) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: انما السجود على الجبهه و ليس على الانف سجود « ١ ».

و هذه الروايه ضعيفه بابن مصادف فانه ضعفه ابن الغضائري في مورد و وثقه في مورد آخر فبالتعارض يتساقطان و مجرد كونه في أَسناد كامل الزياره - كما في رجال سيدنا الاستاد - لا أثر له.

و منها: انه عبر فى بعض النصوص بأنه سنه «٢» و فيه انه يمكن أن يكون المراد بالسنة انه ليس مما فرضه الله فى كتابه.

و منها: انه صرح فى روايه زراره «٣» بأن السجود على سبعة أعظم.

و فيه: ان غايه ما تدل عليه روايه زراره ان الارغام ليس من أفراد السجود و لا يتافى ما يدل على وجوبه بل فى نفس الخبر دلالة على وجوبه بقوله: «و

ترغم بانفك».

و منها: ما دل على أن حد السجود ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب لاحظ ما رواه زراره «٤».

وفيه: ان الخبر فى مقام بيان حد السجود الواقع فى الجبهه اذا عرفت ما ذكر فاعلم ان احسن الوجوه فى الالتزام بعدم الوجوب و رفع اليد عن ظهور بعض النصوص فيه السيره الجاريه بلا نكير من احد فانه لو كان الارغام واجبا لبان و ظهر و شاع و علن و الله العالم.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٥٥٠

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٤) لاحظ ص: ٥٣٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٢

و بسط اليدين مضمومتى الاصابع حتى الابهام حذاء الاذنين متوجها بهما الى القبلة (١) و شغل النظر الى طرف الانف حال السجود (٢) و الدعاء قبل الشروع فى الذكر فيقول: اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك اسلمت و عليك توكلت و أنت ربى سجد وجهى للذى خلقه و شق سمعه و بصره الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين (٣) و تكرار الذكر (٤) و الختم على الوتر (٥) و اختيار التسبيح

---

(١) لما فى روايه حماد من قوله: «ثم سجد و بسط كفيه مضمومتى الاصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه» «١».

(٢) قال فى الحقائق: و منها: نظره فى حال السجود الى طرف أنفه قال فى الذكرى: قاله جماعه من الاصحاب و هو يؤذن بعدم وقوفه على مستنده و بذلك صرح غيره أيضا و مستنده الذى وقفت عليه ما فى كتاب الفقه الرضوى حيث قال عليه السلام: «و يكون بصرك فى وقت السجود الى انفك» «٢».

(٣) لاحظ ما رواه الحلبي «٣».

(٤) لاحظ ما رواه هشام «٤».

(٥) لاحظ ما

رواه هشام «٥» و ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ان الله وتر يحب الوتر «٦».

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ٢

(٢) الحقائق الناضرة ج ٨ ص: ٣٠١

(٣) لاحظ ص: ٥٣٨

(٤) لاحظ ص: ٥١٥

(٥) لاحظ ص: ٥١٥

(٦) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٣

و الكبرى منه و تثليثها (١) و الافضل تخميسها (٢) و الافضل تسبيعها (٣) و أن يسجد على الارض (٤) بل التراب (٥) و مساواه موضع الجبهه

---

(١) لاحظ ما رواه حماد «١».

(٢) لاحظ ما روى فى فقه الرضا عليه السلام: «و قل فى ركوعك بعد التكبير اللهم لك ركعت الى أن قال: سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاث مرات و ان شئت خمس مرات و ان شئت سبع مرات و ان شئت التسع فهو افضل» «٢» فتأمل.

(٣) لاحظ ما رواه هشام «٣».

(٤) لاحظ ما رواه هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: السجود على الارض أفضل لأنه أبلغ فى التواضع و الخضوع لله عز و جل «٤» و ما رواه اسحاق بن الفضيل «٥».

(٥) لاحظ ما فى دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن على عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: ان الارض بكم بره تقيمون منها و تصلون عليها فى الحياه و هى لكم كفاه فى الممات و ذلك من نعمه الله له الحمد فأفضل ما يسجد عليه المصلى الارض النقيه و رويانا عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال: ينبغى للمصلى أن يباشر بجبهته الارض و يعفر وجهه فى التراب لأنه من التذلل

(١) لاحظ ص: ٣٧٣

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٤ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٥١٥

(٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٥) نفس المصدر الحديث: ٤

(٦) مستدرک الوسائل الباب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٤

للموقف (١) بل مساواه جميع المساجد لهما (٢) قيل: و الدعاء في السجود بما يريد من حوائج الدنيا و الآخرة خصوصا الرزق فيقول: يا خير المسؤولين و يا خير المعطين ارزقني و ارزق عيالي من فضلك فانك ذو الفضل العظيم (٣) و التورك في الجلوس بين السجدين و بعدهما (٤) بأن يجلس على فخذه اليسرى جاعلا ظهر قدمه اليمنى على بطن اليسرى (٥) و أن يقول في الجلوس بين السجدين: استغفر الله ربى و أتوب اليه (٦) و أن يكبر بعد الرفع من السجده الاولى بعد الجلوس مطمئنا و يكبر للسجده الثانيه و هو جالس (٧).

(١) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان «١».

(٢) كما نقل عن بعض على ما فى كلام سيد المستمسك قدس سره و عن الجواهر تعليقه بقوله: «لأنه أقوم للسجود» و الله العالم.

(٣) كما نص عليه فى روايه زيد الشحام «٢».

(٤) حكى عليه الاجماع.

(٥) قال السيد الحكيم قدس سره حكى تفسيره بذلك عن الشيخ و من تأخر عنه و لاحظ ما رواه حماد «٣».

(٦) لاحظ ما رواه حماد «٤».



(٧) لاحظ ما رواه حماد «٥».

---

(١) لاحظ ص: ٥٤٣

(٢) الوسائل الباب ١٧ من أبواب السجود الحديث: ٤

(٣) لاحظ ص: ٣٧٣

(٤) لاحظ ص: ٣٧٣

(٥) لاحظ ص: ٣٧٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٥

و يكبر بعد الرفع من الثانيه كذلك (١) و يرفع اليدين حال التكبيرات (٢) و وضع اليدين

على الفخذين حال الجلوس اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى (٣) و التجافى حال السجود عن الارض (٤) و التجنح  
بمعنى أن يباعد بين عضديه عن

---

(١) لاحظ ما رواه الطبرسى فى كتاب الاحتجاج فى جواب مكاتبه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى الى صاحب الزمان عليه السلام يسألنى بعض الفقهاء عن المصلى اذا قام من التشهد الاول الى الركعه الثالثه هل يجب عليه أن يكبر فان بعض أصحابنا قال: لا- يجب عليه التكبير و يجزئه أن يقول: بحول الله و قوته اقوم و أقعد فكتب عليه السلام فى الجواب: ان فيه حديثين أما أحدهما فانه اذا انتقل من حاله الى حاله اخرى فعليه التكبير و أما الاخر فانه روى اذا رفع رأسه من السجده الثانيه و كبر ثم جلس ثم قام فليس عليه فى القيام بعد القعود تكبير و كذلك التشهد الاول يجرى هذا المجرى و بأيهما أخذت من جهه التسليم كان صوابا «١».

(٢) لاحظ ما رواه الطبرسى عن مقاتل بن حنان قال فيه: «و ان لكل شىء زينه و ان زينه الصلاه رفع الايدى عند كل تكبيره»  
«٢».

(٣) قال سيد المستمسك قدس سره فى هذا المقام: قال فى التذكرة: و يستحب وضعهما حاله الجلوس للتشهد و غيره على فخذه مبسوطتين مضمومتى الاصابع بحذاء عين ركبتيه عند علمائنا لان رسول الله صلى الله عليه و آله كان اذا قعد يدعو يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى و يده اليسرى على فخذه اليسرى و يشير بإصبعه.

(٤) لاحظ ما رواه حفص الاعور عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان على عليه

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب السجود الحديث: ٨

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب

جنيبه و يديه عن بدنه (١) و أن يصلى على النبى و آله فى السجدين (٢) و أن يقوم رافعا ركبتيه قبل يديه (٣) و أن يقول بين السجدين: اللهم اغفر لى و ارحمنى و أجرنى و ادفع عني انى لما أنزلت إلى من خير فقير تبارك الله رب العالمين (٤) و أن يقول عند النهوض: «بحول الله و قوته أقوم و أقعد (٥) و اركع و اسجد (٦) أو بحولك و قوتك أقوم و أقعد أو اللهم بحولك

---

السلام اذا سجد يتخوى كما يتخوى البعير الضامر يعنى بروكه «١».

(١) لاحظ ما رواه حماد «٢».

(٢) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان «٣».

(٣) لاحظ ما رواه محمد قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل ركبتيه اذا سجد و اذا أراد أن يقوم رفع ركبتيه قبل يديه «٤».

(٤) لاحظ ما رواه الحلبي «٥».

(٥) لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا جلست فى الركعتين الاوليين فتشهدت ثم قمت فقل: بحول الله و قوته أقوم و أقعد «٦».

(٦) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب السجود الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٣٧٣

(٣) لاحظ ص: ٥٢٦

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب السجود الحديث: ١

(٥) لاحظ ص: ٥٣٨

(٦) الوسائل الباب ١٣ من أبواب السجود الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٧

و قوتك اقوم واقعد (١) و يضم اليه و اركع و اسجد (٢) و أن يبسط يديه على الارض معتمدا عليها للنهوض (٣) و أن يطيل السجود (٤) و يكثر

فيه من الذكر و التسبيح (٥) و يياشر الارض بكفيه (٦) و زياده

---

قمت من السجود قلت: اللهم ربى بحولك و قوتك أقوم و أقعد و ان شئت قلت:

و أركع و أسجد «١» و ما رواه رفاعه «٢».

(١) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان.

(٢) كما مر.

(٣) لاحظ ما عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: اذا أردت القيام من السجود فلا تعجن بيديك يعنى تعتمد عليهما و هو مقبوضه و لكن ابسطهما بسطا و اعتمد عليهما و انهض قائما «٣».

(٤) لاحظ ما رواه زياد القندى فى حديث ان أبا الحسن عليه السلام كتب اليه: اذا صليت فأطل السجود «٤».

(٥) لاحظ ما رواه حفص بن غياث قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يتخلل بساتين الكوفه فأنتهى الى نخله فتوضأ عندها ثم ركع و سجد فأحصيت فى سجوده خمسمائه تسبيحه «٥».

(٦) لاحظ ما رواه زراره «٦».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) مستدرک الوسائل الباب ١٦ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب السجود الحديث: ٤

(٥) نفس المصدر الحديث: ٦

(٦) لاحظ ص: ٥٣٨

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٨

تمكين الجبهه (١) و يستحب للمرأه وضع اليدين بعد الركبتين عند الهوى للسجود و عدم تجافيهما بل تفرش ذراعيها و تلصق

بطنها بالارض و تضم اعضائها و لا ترفع عجيزتها حال النهوض للقيام بل تنهض معتدله (٢).

---

(١) لاحظ ما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: اني لأكره للرجل أن ارى جبهته جلحاء ليس فيها أثر السجود «١».

و ما رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: ان علي بن الحسين عليه السلام

كان أثر السجود في جميع مواضع سجوده فسمى السجاد لذلك «٢».

(٢) لاحظ ما رواه زراره قال: اذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها و لا تفرج بينهما و تضم يديها الى صدرها لمكان ثدييها فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذيها لثلاثاً كثيراً فترفع عجيزتها فاذا جلست فعلى أليتيها ليس كما يجلس الرجل و اذا سقطت للسجود بدأت بالقعود و بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالارض فاذا كانت في جلوسها ضمت فخذيها و رفعت ركبتها من الارض و اذا نهضت انسلت انسلالا لا ترفع عجيزتها اولا «٣».

و ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا سجدت المرأة بسطت ذراعيها «٤».

و ما رواه ابن بكير عن بعض أصحابنا قال: المرأة اذا سجدت تضمنت

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب السجود الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب السجود الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٥٩

و يكره الاقعاء في الجلوس بين السجدين (١) بل بعدهما أيضا (٢) و هو أن يعتمد بصدر قدميها على الارض و يجلس على عقبيه (٣) و يكره أيضا نفخ موضع السجود (٤).

---

و الرجل اذا سجد تفتح «١».

و ما عن أمير المؤمنين عليه السلام: اذا صلت المرأة فلتحتفز اى تتضام اذا جلست و اذا سجدت و لا تتخوى كما يتوخى الرجل «٢».

(١) لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تقع بين السجدين اقعاء «٣».

(٢) لاحظ ما روى عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: لا تلثم و لا تحتفز و لا تقع على قدميك و

لا تفترش ذراعيك «٤».

و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال فيه؟ «و لا تقع على قدميك» «٥» بناء على أنه من الاقعاء.

(٣) كما فسر بذلك فيما رواه عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام قال فيه و الاقعاء أن يضع الرجل ألييه على عقبيه في تشهديه «٦».

(٤) لاحظ ما عن النبي صلى الله عليه و آله: قال: و نهى أن ينفخ في طعام أو

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب السجود الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه الحديث: ٥

(٦) الوسائل الباب ٧ من أبواب السجود الحديث: ٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٠

إذا لم يتولد منه حرفان و الا لم يجز (١) و أن لا يرفع يديه عن الارض بين السجدين (٢) و أن يقرأ القرآن في السجود (٣).

**[مسألة ١٥٧: الأحوط استحبابا الإتيان بجلسه الاستراحة]**

(مسألة ١٥٧): الأحوط استحبابا الإتيان بجلسه الاستراحة و هي الجلوس بعد السجده الثانيه في الركعه الاولى و الثالثه مما لا تشهد فيها (٤).

---

شراب و أن ينفخ في موضع السجود «١».

(١) لما يأتي من أن الكلام مبطل للصلاه.

(٢) لما رواه البنزطي صاحب الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسجد ثم لا يرفع يديه من الارض بل يسجد الثانيه هل



يصلح له ذلك قال: ذلك نقص في الصلاة «٢».

(٣) لاحظ ما رواه أبو عبيد القاسم بن عبد السلام بأسانيد متصله الى النبي صلى الله عليه وآله قال: انى قد نهيت عن القراءة فى الركوع و السجود الحديث «٣»

(٤) نقل عن جمله من الاعاظم الالتزام بالوجوب بل نقل ادعاء الاجماع عليه و يدل عليه فى الجملة ما رواه أبو

بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا رفعت رأسك في (من) السجده الثانيه من الركعه الاولى حين تريد أن تقوم فاستو جالسا ثم قم «٤».

و يدل عليه أيضا ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا قمت

---

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب السجود الحديث: ٦

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب السجود الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب الركوع الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب السجود الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦١

**[تتميم]**

**اشاره**

تتميم:

يجب السجود عند قراءه آياته الاربع فى السور الاربع (١) و هى

---

الى أن قال: و اذا كان فى الركعه الاولى و الثانيه فرفعت رأسك من السجود فاستتم جالسا حتى ترجع مفاصلك «١».

و ربما يقال: ان روايه زراره قال: رأيت أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام اذا رفعوا رؤوسهما من السجده الثانيه نهضا و لم يجلسا «٢» تعارض ما دل على الوجوب.

لكن يردّه و يعارضه خبر عبد الحميد بن عواض عن أبى عبد الله عليه السلام قال: رأيتّه اذا رفع رأسه من السجده الثانيه من الركعه الاولى جلس حتى يطمئن ثم يقوم «٣».

و لنا أن نقول: ان وجه الفعل لم يكن معلوما و يمكن أن يكون الوجه فى تركهما عليهما السلام التقيه الا أن يقال: ان حديث زراره يدل على أنهما عليهما السلام كانا مستمرين فى عدم الاستراحه فلا مجال لحمله على التقيه فيقع التعارض بين الجانبين و

بعد التعارض تصل النوبه الى الاصل اللفظى و العملى و مقتضاه عدم الوجوب و طريق الاحتياط ظاهر.

(١) ادعى عليه الاجماع من جماعه من الاعاظم و قد دلت عليه جمله من النصوص: منها: ما رواه سماعه قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا قرأت

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ٩

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب السجود الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٢

الم تنزيل عند قوله تعالى: يَسْتَكْبِرُونَ و حم فصلت عند قوله: تَعْبُدُونَ و النجم و العلق في آخرهما (١).

---

السجده فاسجد و لا تكبر حتى ترفع رأسك «١».

و منها: ما رواه الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يقرأ الرجل السجده و هو على غير وضوء قال: يسجد اذا كانت من العزائم «٢» الى غيرهما.

(١) قد وقع الكلام بين الاعلام بأن محل السجده في كل آيه عند التلطف بها أو موضعها عند الفراغ من الايه قال في الحقائق: «الظاهر من النصوص وجوب السجود عند قراءه السجده و الحمل على تمام الايه يحتاج الى تقدير في تلك العبارات بأن يراد سماع آيه السجده الى آخرها الا ان ظاهر الاصحاب الاتفاق على أن محل السجود بعد تمام الايه» الى آخره.

و يرد عليه: ان حمل السجده على لفظ السجده كي لا يلزم التقدير أمر غير ممكن اذ لم يقع لفظ السجده في لسان الآيات و انما الموجود فيها المشتق من هذه ماده فلا بد من التقدير كلفظ الايه - مثلاً -.

مضافا الى أنه ربما يقال: بأن الظاهر من بعض نصوص الباب ان الموضوع لوجوب السجده قراءه آيتها لاحظ ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقرأ بالسجده في آخر السوره قال: يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب ثم يركع و يسجد «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦



...

و ما رواه أبو البخترى وهب بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عن على عليهم السلام انه قال: اذا كان آخر السوره السجده أجزأك أن ترکع بها «١».

و ربما يستدل على الوجوب عند التلفظ بهذه ماده بأن الوارد فى الآيات الامر بالسجود و الامر به يقتضى الفور فيجب فورا و لا يجوز التأخير. و فيه: اولاً:

انه لو كان الامر كذلك يلزم السجود بدون القراءه اذ الامر بشىء يقتضى الاتيان بمتعلقه و هو كما ترى. و ثانياً: ان الامر المقتضى للامثال الامر الوارد فى النصوص لا الوارد فى الآيات.

فتحصل ان المستفاد من النصوص وجوب السجده عند قراءه الايه كما فى المتن و يؤكده دعوى الاتفاق فى المقام. أضف الى ذلك ان المدعى يستفاد من حديث سماعه قال: من قرأ قرأ باسم ربك فاذا ختمها فليسجد «٢» فانه يستفاد من هذا الحديث انه لو ختم السوره يجب السجود و لا فرق بين هذه السوره و بقيه السور العزائم من هذه الجبهه.

و لو وصلت النوبه الى الاصل العملى نقول: ان مقتضى الاستصحاب عدم تعلق الوجوب قبل تمام الايه و لا مجال لان يقال ان المكلف يعلم اجمالاً- اما أنه يجب السجود عند ذكر السجده و اما يجب عليه عند تمام الايه فانه مع جريان الاستصحاب كما ذكرنا لا يكون العلم الإجمالى منجزاً و ان شئت قلت: انا نشك فى أنه هل يتعلق الوجوب بقراءه بعض الايه أم لا؟ و الاصل عدم التعلق قبل الاتمام و بعبارة واضحه ان المكلف لا يعلم بالتكليف الا بعد تمام الايه فلاحظ.

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

و كذا يجب على المستمع اذا لم يكن فى حال الصلاه (١) فان كان

---

(١) اجماعا- كما فى بعض الكلمات و يكفى لإثبات الوجوب النصوص الواردة فى المقام الداله عليه بالنسبه الى السامع لاحظ ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون فى صلاه جماعه فيقرأ انسان السجده كيف يصنع؟ قال يومى برأسه «١».

و ما رواه أيضا قال: و سألته عن الرجل يكون فى صلاته فيقرأ آخر السجده فقال: يسجد اذا سمع شيئا من العزائم الاربع ثم يقوم فيتم صلاته الا أن يكون فى فريضه فيؤمى برأسه ايماء «٢».

و ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يعلم السوره من العزائم فتعاد عليه مرارا فى المقعد الواحد قال: عليه أن يسجد كلما سمعها و على الذى يعلمه أيضا أن يسجد «٣».

فانه لو كان واجبا على السامع يجب على المستمع بالطريق الاولى و الظاهر انه يعارض هذه النصوص ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يسمع السجده فى الساعه التى لا تستقيم الصلاه فيها قبل غروب الشمس و بعد صلاه الفجر فقال: لا يسجد الى أن قال: و عن الرجل يصلى مع قوم لا يقتدى بهم فيصلى لنفسه و ربما قرءوا آيه من العزائم فلا يسجدون فيها فكيف يصنع؟ قال: لا يسجد «٤».

و لكن التقديم مع تلك الطائفة لان عدم الوجوب بالنسبه الى السامع مذهب

---

(١) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٣

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث:

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٥

فى حال الصلاه أو ما الى السجود و سجد بعد الصلاه على الاحوط (١).

و يستحب فى أحد عشر موضعا فى الاعراف عند قوله تعالى:

«وَلَهُ يَسْجُدُونَ» و فى الرعد عند قوله: «وَلِظِلَالِهِمْ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ» و فى النحل عند قوله «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» و فى بنى اسرائيل عند قوله: «وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا» و فى مريم عند قوله: «خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا» و فى سورة الحج فى موضعين: عند قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ» و عند قوله: «لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ» و فى الفرقان عند قوله: «وَزَادَهُمْ نُفُورًا» و فى النحل عند قوله: «رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» \* و فى ص عند قوله:

«خَرَّ رَاكِعًا وَ أُنَابَ» و فى الانشقاق عند قوله: «لَا يَسْجُدُونَ» (٢).

العامه فالترجيح بالمخالفه يقتضى تقديم ما يدل على الوجوب و أيضا الترجيح بالاحديه يقتضى تقديم روايه ابن جعفر.

و يدل على الوجوب بالنسبه إلى المستمع بالنصوصيه بعض الاخبار كخبر عبد الله ابن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجده تقرأ قال:

لا يسجد الا أن يكون منصتا لقراءته مستمعا لها أو يصلى بصلاته الحديث «١» و ملخص الكلام ان الامر ظاهر عند الاصحاب.

(١) مر الكلام من هذه الجبهه فى المسأله (١٠٤) من الفصل الرابع فى القراءه.

(٢) أما عدم وجوب السجده فى غير العزائم فمضافا الى الاجماع المدعى فى المقام يمكن الاستدلال عليه بالسيره و ببعض النصوص لاحظ ما رواه داود بن سرحان

(١) نفس المصدر الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٦



عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان العزائم أربع اقرأ باسم الذى خلق و النجم و تنزيل السجده و حم السجده «١».

و ما

رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك و لكن تكبر حين ترفع رأسك و العزائم أربعة: حم السجده و تنزيل و النجم و اقرأ باسم ربك «٢».

و ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: اذا قرء شىء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد و ان كنت على غير وضوء و ان كنت جنباً و ان كانت المرأة لا تصلى و سائر القرآن أنت فيه بالخيار ان شئت سجدت و ان شئت لم تسجد «٣».

و ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العزائم الم تنزيل و حم السجده و النجم و اقرأ باسم ربك و ما عداها فى جميع القرآن مسنون و ليس بمفروض «٤».

و أما استحبابه فى بقيه الموارد فمضافاً الى الشهره يمكن الاستدلال عليه بما رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان أبى على بن الحسين عليه السلام ما ذكر لله نعمه عليه الا سجد و لا قرأ آيه من كتاب الله فيها سجده الا سجد الى أن قال: فسمى السجاد لذلك «٥» و بروايه ابن سنان المتقدمه آنفاً.

---

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٧

(٢) نفس المصدر الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ٩

(٥) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٧

بل الاولى السجود عند كل آيه فيها أمر بالسجود (١).

**[مسأله ١٥٨: ليس فى هذا السجود تكبيره افتتاح و لا تشهد و لا تسليم]**

(مسأله ١٥٨): ليس فى هذا السجود تكبيره افتتاح (٢) و لا تشهد و لا تسليم (٣) نعم يستحب التكبير للرفع منه بل

الاحوط استحباباً عدم تركه (٤).

و ما رواه محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يقرأ بالسورة فيها السجده فينسى فيركع و يسجد سجدتين ثم يذكر بعد قال: يسجد اذا كانت من العزائم و العزائم أربع: الم تنزيل و حم السجده و النجم و اقرأ باسم ربك و كان على بن الحسين عليه السلام يعجبه أن يسجد في كل سورة فيها السجده «١» و الله العالم.

(١) لاحظ ما رواه محمد بن مسلم.

(٢) فانه مضافاً الى الاجماع المدعى في المقام يدل عليه ما رواه عبد الله بن سنان «٢».

(٣) لعدم الدليل و يكفي للحكم بعدم الاطلاق المقامي.

(٤) النصوص الواردة في المقام مختلفه فمنها ما يدل على الوجوب كروايه عبد الله بن سنان «٣» و روايه سماعه «٤» و ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فيمن يقرأ السجده من القرآن من العزائم فلا يكبر حين يسجد و لكن يكبر حين يرفع رأسه «٥».

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) لاحظ ص: ٥٦٦

(٣) لاحظ ص: ٥٦٦

(٤) لاحظ ص: ٥٦١

(٥) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١٠

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٨

و لا يشترط فيه الطهاره من الحدث و لا الخبث (١) و لا الاستقبال (٢) و لا طهاره محل السجود (٣) و لا السترو لا صفات الساتر بل يصح حتى في المغصوب (٤).

و في قبال هذه النصوص ما رواه عمار قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا قرأ العزائم كيف يصنع؟ قال: ليس فيها

تكبير اذا سجدت و لا اذا قمت و لكن اذا سجدت قلت: ما تقول في السجود «١».

و هذه الروايه ضعيفه سنداً بعلى بن خالد فما عن ظاهري

الشيخ و الشهيد فى الخلاف و الذكرى من الوجوب قوى لا يمكن العدول عنه الا أن يتم الامر بالتسالم و السيره و الله العالم.

(١) لعدم المقتضى و مقتضى الاصل براءه و استصحابا عدم الوجوب مضافا الى النص الخاص الوارد لاحظ ما رواه أبو بصير «٢» و الحلبي «٣».

(٢) لعدم المقتضى و أما ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يقرأ السجده و هو على ظهر دابته قال: يسجد حيث توجهت به فان رسول الله صلى الله عليه و آله كان يصلى على ناقته و هو مستقبل المدينه يقول الله عز و جل: فأينما تولوا فثم وجه الله «٤» فسنده ضعيف بجعفر بن محمد بن مسرور مضافا الى أنه لا يستفاد منه الاشتراط بل يستفاد منه عدمه فلاحظ.

(٣) لعدم المقتضى و مقتضى الاصل عدم الاشتراط.

(٤) لعدم كون التركيب اتحاديا.

---

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٥٦٦

(٣) لاحظ ص: ٥٦٢

(٤) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب قراءه القرآن

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٦٩

اذا لم يكن السجود تصرفا فيه (١) و الاحوط وجوبا فيه السجود على الاعضاء السبعة (٢) و وضع الجبهه على الارض أو ما فى حكمها (٣) و عدم اختلاف المسجد عن الموقف فى العلو و الانخفاض (٤) و لا بد فيه من النيه (٥) و اباحه المكان (٦) و يستحب فيه الذكر الواجب فى سجود الصلاه (٧).

---

(١) اذ فى هذا الفرض يكون التركيب اتحاديا و لا يمكن أن يكون الحرام مصداقا للواجب.

(٢) ربما يقال: ان شمول الدليل للمقام مشكل و لكن لا يبعد أن يستفاد الاطلاق من نصوص الباب لاحظ ما ورد فى الباب ٤ من

أبواب السجود من الوسائل و قد تقدم بعض الروايات «١».

(٣) للإطلاق لاحظ ما ورد في الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل و منه ما رواه هشام «٢».

(٤) بدعوى: ان اطلاق الدليل يشمل المقام و في الشمول اشكال لاحظ ما رواه عبد الله ابن سنان «٣» و لكن الانصاف انه لو ادعى أحد اطلاق الدليل لم يكن جزافا.

(٥) فانها عبادته لا تتحقق بلا نيه.

(٦) على ما تقدم في بحث المكان و للنقاش مجال فانه لو لم يشترط الاتكاء في السجده يمكن لنا أن نقول بعدم اشتراط الاباحه فلاحظ.

(٧) لاحظ ما رواه عمار «٤».

---

(١) لاحظ ص: ٥٣٤

(٢) لاحظ ص: ٢٩٦ و الوسائل الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه الحديث: ١

(٣) لاحظ ص: ٥٤٣

(٤) لاحظ ص: ٥٦٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٠

**[مسألة ١٥٩: يتكرر السجود بتكرر السبب]**

(مسألة ١٥٩): يتكرر السجود بتكرر السبب (١) و اذا شك بين الاقل و الاكثر جاز الاقتصار على الاقل (٢) و يكفي في التعدد رفع الجبهه ثم وضعها من دون رفع بقيه المساجد أو الجلوس (٣).

**[مسألة ١٦٠: يستحب السجود شكرا لله تعالى عند تجدد كل نعمه و دفع كل نقمه]**

(مسألة ١٦٠): يستحب السجود شكرا لله تعالى عند تجدد كل نعمه و دفع كل نقمه (٤) و عند تذكر ذلك (٥).

---

(١) فانه على القاعده اذ تداخل الاسباب على خلاف مقتضاها بل يمكن الاستدلال عليه بما رواه محمد بن مسلم «١» و الا اشكال في شموله لمورد لم يتخلل السجود ليس على ما ينبغي فان مقتضاه عدم الفرق بين أن يتخلل السجود و ان لا يتخلل.

(٢) لأصالة عدم الزائد.

(٣) اذ الواجب السجود و هو يتحقق بالنحو المذكور.

(٤) لاحظ ما رواه جابر قال: قال أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام:

ان أبي علي بن الحسين ما ذكر لله عز و جل نعمه عليه الا سجد و لا قرأ آيه من كتاب الله عز و جل فيها سجود الا سجد و لا دفع الله عنه سوءا يخشاه أو كيد كائد الا سجد و لا فرغ من صلاه مفروضه الا سجد و لا وفق لا صلاح بين اثنين الا سجد و كان أثر السجود في جميع مواضع سجوده فسمى السجاد لذلك «٢».

(٥) لاحظ ما رواه معاوية بن وهب قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام بالمدينه و هو راكب حماره فنزل و قد كنا صرنا الى السوق أو قريبا منه قال: فنزل فسجد و أطال السجود ثم رفع رأسه إلى فقلت له: رأيتك نزلت فسجدت فقال:

---

(١) لاحظ ص: ٥٦٤

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب سجدة الشكر الحديث: ٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص:

و التوفيق لأداء كل فريضه و نافله (١) بل كل فعل خير و منه اصلاح ذات البين (٢) و يكفى سجده واحده (٣) و الافضل سجدتان يفصل بينهما بتعفير الخدين (٤).

انى ذكرت نعمه الله عز و جل الحديث «١».

(١) لاحظ ما رواه الحسن بن على بن فضال عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال: السجده بعد الفريضه شكر لله عز و جل على ما وفق له العبد من أداء فريضه و أدنى ما يجزى فيها من القول أن يقال شكرا لله شكرا لله شكرا لله ثلاث مرات قلت: فما معنى قوله: شكرا لله؟ قال: يقول: هذه السجده منى شكرا لله على ما وفقنى له من خدمته و أداء فرضه و الشكر موجب للزياده فان كان فى الصلاه تقصير لم يتم بالنوافل تم بهذه السجده «٢».

(٢) فان فعل الخير من نعم الله و له الشكر و منه اصلاح ذات البين كما نص فى الخبر لاحظ ما رواه جابر «٣».

(٣) لصدق الطبعه و لاحظ ما رواه معاويه بن وهب «٤».

(٤) لاحظ ما رواه عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال:

تقول فى سجده الشكر اللهم انى اشهدك الى أن قال ثم تضع خدك الايمن على الارض و تقول الى أن قال ثم تضع خدك الايسر على الارض و تقول الى أن قال:

ثم تعود الى السجود و تقول مائة مره شكرا شكرا «٥».

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب سجدتى الشكر الحديث: ٣

(٣) لاحظ ص: ٥٧٠

(٤) لاحظ ص: ٥٧٠

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب سجدتى الشكر الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٢



أو الجينين (١) أو الجميع (٢) مقدما الايمن على

الايسر ثم وضع الجبهة ثانيا (٣) و يستحب فيه افتراش الذراعين و الصاق الصدر و البطن بالارض (٤) و أن يمسح موضع سجوده بيده ثم يمرها على وجهه و مقاديم بدنه (٥) و أن يقول فيه شكرا لله شكرا لله (٦) أو مائه مره شكرا شكرا أو مائه مره

---

(١) قال في الجواهر: لعله للمرسل المشهور ان «من علامات المؤمن تعفير الجبين» (١).

(٢) لم نظفر على دليله.

(٣) كما في روايه عبد الله بن جندب «٢».

(٤) لاحظ ما رواه يحيى بن عبد الرحمن بن خاقان قال: رأيت أبا الحسن الثالث عليه السلام سجد سجده الشكر فأفرش ذراعيه و الصق جؤجؤه و صدره و بطنه بالارض فسألته عن ذلك فقال: كذا يجب «٣».

(٥) قال في الحقائق: و قد روى عن الصادقين عليهم السلام انهم قالوا: ان العبد اذا سجد امتد من عنان السماء عمود من نور الى موضع سجوده فاذا رفع أحدكم رأسه من السجود فليمسح بيده موضع سجوده ثم يمسح بها وجهه و صدره فانه لا تمر بداء إلا نقته ان شاء الله تعالى «٤».

(٦) الوارد في بعض النصوص ثلاث مرات لاحظ ما روى عن الصادق عليه السلام قال: و أدنى ما يجزى فيها شكرا لله ثلاث مرات «٥» و ما رواه الحسن

---

(١) جواهر الكلام ج ١٠ ص: ٢٤٢

(٢) لاحظ ص: ٥٧١

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب سجدة الشكر الحديث: ٢

(٤) الحقائق ج ٨ ص: ٣٤٨ - ٣٤٩

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب سجدة الشكر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٣

عفوا عفوا (١) أو مائه مره الحمد لله شكرا و كلما قاله عشر مرات قال شكرا للمجيب ثم يقول: يا ذا المن الذي لا ينقطع ابدًا و

لا بحصيه غيره عددا و يا ذا المعروف الذى لا ينفد أبدا يا كريم يا كريم ثم يدعو و يتضرع و يذكر حاجته (٢) و قد ورد فى بعض الروايات غير ذلك (٣) و الاحوط فيه السجود على ما يصلح السجود عليه و السجود على المساجد السبعه (٤).

### [مسأله ١٦١: يستحب السجود بقصد التذلل لله تعالى]

(مسأله ١٦١) يستحب السجود بقصد التذلل لله تعالى (٥) بل هو من أعظم العبادات و قد ورد انه أقرب ما يكون العبد الى الله

---

بن على بن فضال «١».

(١) لاحظ ما رواه سليمان بن حفص المروزي أنه قال: كتب إلى أبو الحسن الرضا عليه السلام: قل في سجده الشكر مائة مره شكرا شكرا و ان شئت عفوا عفوا «٢».

(٢) لاحظ ما روى عن على بن الحسين عليه السلام «٣».

(٣) فلاحظ.

(٤) قد مر الكلام فيهما فراجع.

(٥) ففى روايه اسحاق بن عمار قال عليه السلام و ليكن تواضعا لله عز و جل فان ذلك احب «٤».

---

(١) لاحظ ص: ٥٧١

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب سجدي الشكر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب سجدي الشكر الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٤

تعالى و هو ساجد (١) و يستحب اطالته (٢).

### [مسأله ١٦٢: يحرم السجود لغير الله تعالى من دون فرق بين المعصومين عليهم السلام و غيرهم]

(مسأله ١٦٢): يحرم السجود لغير الله تعالى من دون فرق بين المعصومين عليهم السلام و غيرهم و ما يفعله الشيعة فى مشاهد

الائمه عليهم السلام لا- بد أن يكون لله تعالى شكرا على توفيقهم لزيارتهم عليهم السلام و الحضور فى مشاهدتهم جمعنا الله تعالى و اياهم فى الدنيا و الآخرة انه أرحم الراحمين (٣).

---

(١) لاحظ ما رواه زيد الشحام «١».

(٢) لاحظ ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا با محمد عليك بطول السجود فان ذلك من سنن الاوابين «٢».

(٣) حرمه السجود لغير الله تعالى مما لا اشكال فيها و لا شك يعتريها و تدل على المدعى جملة من النصوص.

منها: ما رواه عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله عليه و آله يوما

قاعداء فى أصحابه اذ مر به بغير فجاء حتى ضرب بجرانه الارض و رغا فقال رجل: يا رسول الله أسجد لك هذا البعير فنحن أحق أن نفعل؟ قال: فقال: لا بل اسجدوا لله ثم قال: لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لا مرت المرأة أن تسجد لزوجها «٣» و منها غيره المذكور فى الباب ٢٧ من أبواب السجود من الوسائل.

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب السجود الحديث: ٩

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٢

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب السجود الحديث: ١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٥

### [الفصل السابع: فى التشهد]

#### اشاره

#### الفصل السابع:

فى التشهد و هو واجب فى الثنائيه مره بعد رفع الرأس من السجده الاخيره من الركعه الثانيه (١).

---

(١) قال سيد المستمسك فى هذا المقام: «اجماعا- كما عن الخلاف و الغنيه و المعتبر و التذكره و جامع المقاصد و مجمع البرهان و المدارك و المفاتيح و كشف اللثام و غيرها و عن المنتهى: انه مذهب أهل البيت عليهم السلام و عن الامالى:

انه من دين الاماميه و فى المستند: هو واجب عند نابل الضروره من مذهبنا و فى الذكرى: هو واجب فى الثنائيه مره و فيما عداها مرتين باجماع علمائنا» الى آخر كلامه.

و يمكن أن يستفاد المدعى من جمله من النصوص منها: ما رواه الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يصلى الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع و يذكر و هو راکع قال: يجلس من ركوعه يتشهد الحديث «١».

و منها ما عن أبى جعفر عليه السلام فى الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه فى السجده الاخيره و قبل أن يتشهد قال: ينصرف فيتوضأ فان شاء رجع الى المسجد و ان شاء ففى بيته

و ان شاء حيث شاء قعد فيتشهد ثم يسلم «٢».

و منها: ما رواه عبيد بن زرارہ قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الاخير فقال: تمت صلاته و أما التشهد سنه فى الصلاه فيتوضأ و يجلس مكانه أو مكانا نظيفا فيتشهد «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٦

و فى الثلاثيه و الرباعيه مرتين الاولى كما ذكر و الثانيه بعد رفع الرأس من السجده الاخيرہ من الركعه الاخيرہ (١).

---

اضف الى ذلك ان مقتضى السيره وجوب التشهد فى كل ثنائيه كما فى المتن.

(١) بلا- كلام و لا- اشكال كما يستفاد من كلمات الاصحاب و الانصاف ان ما ذكره الماتن من ضروريات المذهب و سيمر عليك نصوص الباب فى أثناء البحث ان شاء الله تعالى.

منها: ما رواه الاحول عن أبى عبد الله عليه السلام قال: التشهد فى الركعتين الاولتين الحمد لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته و ارفع درجته «١».

و الظاهر ان هذه الروايه لا قصور فيها من حيث الدلاله على الوجوب الا أن يقال: ان الروايه غير ناظره الى الحكم بل ناظره الى الكيفيه.

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا جلست فى الركعه الثانيه فقل: بسم الله و بالله و خير الاسماء لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله

بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة أشهد انك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول اللهم صلى على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته في امته و ارفع درجته ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثا ثم تقوم فاذا جلست في الرابعه قلت: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الاسماء لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله

---

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٧

و هو واجب غير ركن (١) فاذا تركه عمدا بطلت الصلاه (٢) و اذا تركه سهوا أتى به ما لم

---

بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة أشهد انك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول الحديث «١».

و هذه الروايه أيضا تدل على المدعى و اشتغالها على ما ليس واجبا لا يضر بالاستدلال.

و منها: ما رواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: في الرجل يصلى الركعتين من المكتوبه ثم ينسى فيقوم قبل أن يجلس بينهما قال: فليجلس ما لم يركع و قد تمت صلاته و ان لم يذكر حتى ركع فليمض في صلاته فاذا سلم سجد سجدتين و هو جالس «٢» الى غيرها من الروايات الكثيره الوارده في الابواب المتعدده.

(١) لعدم الدليل على كونه ركن و مقتضى حديث لا تعاد عدم كون الاخلال به مبطلا فيما لم يكن عن عمد لاحظ ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

لا تعاد الصلاه الا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود ثم قال:

القرء سنه و التشهد سنه و لا تنقض السنه الفريضه «٣».

(٢) و

---

(١) تهذيب الاحكام ج ٢ ص: ٩٩ حديث: ١٤١

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب التشهد الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٨

يركع (١) و إلا قضاءه بعد الصلاه على الاحوط (٢) و كيفيته على الاحوط:

«أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد (٣).

---

(١) لبقاء محل التدارك و يدل عليه النص و هو ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا قمت فى الركعتين من ظهر أو غيرها فلم تتشهد فيهما فذكرت ذلك فى الركعة الثالثة قبل أن تركع فاجلس و تشهد و قم فاتم صلاتك و ان أنت لم تذكر حتى تركع فامض فى صلاتك حتى تفرغ فاذا فرغت فاسجد سجدتى السهو بعد التسليم قبل أن تتكلم «١».

(٢) و تفصيل الكلام فى باب الخلل فانتظر.

(٣) بلا- خلاف كما نقل عن المبسوط و اجماعا- كما عن جملة من الاعلام و يدل على المدعى بالنسبة الى الركعة الثانية و الرابعة من الروايات ما رواه أبو بصير «٢».

و يدل عليه بالنسبة الى الركعة الاخيرى فى الجملة ما رواه محمد بن مسلم قال:

قلت لأبى عبد الله عليه السلام: التشهد فى الصلوات قال: مرتين قال: قلت كيف مرتين؟ قال: اذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله الا- الله وحده لا- شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ثم تنصرف قال: قلت: قول العبد: التحيات لله و الطيبات و الصلوات لله قال: هذا اللطف من الدعاء يلطف العبد ربه «٣».

---

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب التشهد الحديث: ٣

(٢) لاحظ



(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب التشهد الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٧٩

...

و يؤيد المدعى خبر يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: التشهد في كتاب على شفع «١».

و خبر سوره بن كليب قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما يجزى من التشهد قال: الشهادتان «٢».

و يدل على المدعى بالنسبه الى الركعه الاخيره ما رواه الفضيل و زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته فان كان مستعجلا في أمر يخاف أن يفوته فسلم و انصرف أجزأه «٣».

و في قبال هذه الروايات طائفه اخرى تدل على خلاف المدعى منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ما يجزى من القول في التشهد في الركعتين الاولتين؟ قال: أن تقول: أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له قلت: فما يجزى من تشهد الركعتين الاخيرتين؟ فقال: الشهادتان «٤» فان هذه الروايه تدل على اجزاء الشهاده الواحده في الركعتين الاولتين.

و يدل على الكفايه مطلقا ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك التشهد الذي في الثانيه يجزى أن أقول في

(١) نفس المصدر الحديث: ٥

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٠

...

---

الرابعه؟ قال: نعم «١».

ولنا أن نقول: انه يقع التعارض بين روايه زراره و روايه احمد بن محمد بن أبى نصر فان الاولى تدل على التفصيل بين التشهد الاول و الثانى و الثانيه تدل على التسويه و الترجيح مع الثانيه لتأخرها و بعد سقوط الاولى تصل النوبه الى الاخذ

بما يدل على وجوب الشهادتين مطلقا فلاحظ.

و ان أبيت عما ذكر نقول: بعد هذه الاجماع الكثره و السيره الجاريه بحيث يكون الحكم واضحا كالنار على المنار لا يكون الخبر الدال على التفصيل معتدا به و كذلك كل ما يدل على خلاف مورد الاجماع و التسالم مردود.

و حيث ان حديث أبى بصير «٢» على نسخه التهذيب متفق مع بقيه الروايات المبينه للكيفيه فالأظهر فيهما ما فى المتن و الله العالم.

هذا بالنسبه الى الشهادتين و أما بالنسبه الى الصلوات فتدل على وجوبها مضافا الى السيره و شعار الشيعة و الاجماع المدعى من جماعه روايه أبى بصير و زراره جميعا قالوا فى حديث قال أبو عبد الله عليه السلام: ان الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله من تمام الصلاه اذا تركها متعمدا فلا صلاه له اذا ترك الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله «٣».

و يدل على وجوب الصلوات بهذه الصوره الخاصه ما رواه الاحول «٤» مضافا الى حديث أبى بصير ٥.

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) لاحظ ص: ٥٧٦

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٤) (٤ و ٥) لاحظ ص: ٥٧٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨١

و يجب فيه الجلوس (١).

---

نعم المذكور فى روايه أبى بصير و زراره مطلق الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله لكن يحمل المطلق على المقيد و مثلها ما رواه أبو بصير و زراره جميعا عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال: من تمام الصوم اعطاء الزكاه كما أن الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله من تمام الصلاه و من صام و لم يؤدها فلا صوم له ان (اذا) تركها متعمدا و من صلى و

لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وترك ذلك متعمدا فلا صلاه له ان الله تعالى بدأ بها (قبل الصلاه) فقال: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى «١».

و يؤيد التقييد ما رواه عمار بن موسى قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال رجل: اللهم صل على محمد و أهل بيت محمد فقال له أبو عبد الله عليه السلام:

يا هذا لقد ضيقت علينا أما علمت أن أهل البيت خمس أصحاب الكساء؟ فقال الرجل: كيف أقول؟ قال: قل: اللهم صل على محمد و آل محمد فنكون نحن و شيعتنا قد دخلنا فيه «٢».

(١) بلا خلاف- كما عن بعض- و اجماعا- كما عن آخر- و تدل عليه جملة من الروايات منها ما رواه الفضيل «٣».

و منها: ما رواه الحلبي «٤» و منها: ما رواه محمد بن علي الحلبي قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسهو في الصلاه فينسى التشهد قال: يرجع

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب التشهد الحديث: ٢

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الذكر الحديث: ١١

(٣) لاحظ ص: ٥٧٧

(٤) لاحظ ص: ٥٧٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٢

و الطمأنينه (١) و أن يكون على النهج العربي مع الموالاه بين فقراته و كلماته (٢) و العاجز عن التعلم اذا لم يجد من يلقيه يأتي بما أمكنه ان صدق عليه الشهادته مثل أن يقول اشهد أن لا إله الا الله و أشهد أن محمدا رسول الله (٣) و ان عجز فالاحوط وجوبا أن يأتي بترجمته (٤) و اذا عجز عنها أتى بسائر الاذكار بقدره.

**[مسأله ١٦٣: يكره الإقعاء فيه]**

(مسأله ١٦٣): يكره الإقعاء فيه (٥).

---

فیتشهد قلت: لیسجد سجدتی السهو؟ فقال: لا لیس فی هذا سجدا

(١) العمدة الاتفاق عليها و قد مر الكلام فيها.

(٢) قد ظهر الوجه فيما أفاده مما تقدم فى القراءة فراجع.

(٣) اذ المفروض انه لا يمكنه غيره و من ناحيه اخرى الصلاة لا تسقط بحال فيجب بالمقدار الميسور.

(٤) لا يبعد أن يصدق عنوان الشهادة على الترجمة بل لا شبهة فيه لكن الاشكال فى صدق الميسور على الترجمة اذ الواجب على المكلف التشهد بهذه الالفاظ و بهذه الكيفية و لا تكون الترجمة ميسورا للواجب و مما ذكرنا يظهر الاشكال فى تتمه المسألة.

(٥) قد وردت فى الاقعاء عدة روايات منها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تقع بين السجدين اقعاء «٢».

و منها: ما رواه معاوية بن عمار و ابن مسلم و الحلبي قالوا: لا تقع فى

---

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب التشهد الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب السجود الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٣

...

---

الصلاة بين السجدين كاقعاء الكلب «١».

و منها: ما رواه عبيد الله بن على الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

لا بأس بالاقعاء فى الصلاة فيما بين السجدين «٢».

و منها: ما رواه سعيد بن عبد الله أنه قال لجعفر بن محمد عليهما السلام: انى اصلى فى المسجد الحرام فأقعد على رجلى اليسرى من أجل الندى فقال: اقعد على أليتيك و ان كنت فى الطين «٣».

و منها: ما رواه حريز عن أبي جعفر عليه السلام فى حديث قال: لا تلثم و لا تحتفز و لا تقع على قدميك و لا تفتش ذراعيك «٤».

و منها: ما رواه عمرو بن جميع قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بالاقعاء في الصلاة بين السجدين و بين الركعه الاولى

و الثانيه و بين الركعه الثالثه و الرابعه و اذا أجلسك الامام فى موضع يجب أن تقوم فيه تتجافى و لا- يجوز الاقعاء فى موضع التشهدين الا من عله لان المقعى ليس بجالس انما جلس بعضه على بعض و الاقعاء أن يضع الرجل أليه على عقبه فى تشهديه الحديث «٥».

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا بأس بالاقعاء فيما بين السجدين «٦».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر الحديث: ٦

(٦) نفس المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٤

بل يستحب فيه الجلوس متوركا كما تقدم فيما بين السجدين (١).

---

و لا- يخفى ان الخبر الرابع ضعيف بسعيد بن عبد الله و الخامس بالارسال و السادس بعمر بن جميع و الباقي بين ما يدل على حرمة الاقعاء بين السجدين و بين ما يدل على جوازه فان قلنا بأن مقتضى الجمع العرفى الحمل على الكراهه فهو و ان قلنا بأنها متعارضه و نتيجة التعارض التساقط فالنتيجه الجواز.

مضافا الى أن الكلام فى المقام فى التشهد و الاقعاء المنهى عنه بين السجدين فالاقعاء بأى معنى كان لو كان من أنحاء الجلوس - كما هو كذلك - فلا- مانع من الجلوس الاقعاءى حال التشهد و ان لم يكن جلوسا و لا يصدق على المقعى عنوان الجالس فلا يجوز على القاعده لان الجلوس حال التشهد واجب و أما روايه عمرو بن جميع الناهيه عن الاقعاء فى موضع التشهد معلله بأن المقعى ليس بجالس فقد مر أنها ضعيفه بعمر.

نعم لا يبعد ان يستفاد الكراهه من روايه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام لا بأس بالاقعاء فيما بين



السجدين و لا ينبغي الاقعاء فى موضع التشهد فى الجلوس و ليس المقعى بجالس «١».

(١) ادعى عليه الاجماع و يدل عليه ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: و اذا قعدت فى تشهدك فألصق ركبتك بالارض و فرج بينهما شيئا و ليكن ظاهر قدمك اليسرى على الارض و ظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى و ألتاك على الارض و أطراف (طرف) ابهامك اليمنى على الارض «٢».

و أما روايه أبى بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: اذا قمت الى الصلاه

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب افعال الصلاه الحديث: ٣

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٥

و أن يقول قبل الشروع فى الذكر «الحمد لله» (١) أو يقول: «بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الاسماء لله» (٢) «أو الاسماء الحسنى كلها لله» (٣) و أن يجعل يديه على فخذه منضمه الاصابع (٤).

و أن يكون نظره الى حجره (٥) و أن يقول بعد الصلاه على النبى

---

الى أن قال: و لا تورك فان قوما قد عذبوا بنقض الاصابع و التورك فى الصلاه الحديث «١» فمخدوشه سنداً بالخذقى مضافا الى أنه يمكن أن يكون المراد من التورك فى هذه الروايه وضع اليد على الورك كما فى مرسله الفقيه الآتية فى ذيل مسأله (٢٠٢).

(١) لاحظ حديث الاحول «٢».

(٢) لاحظ ما رواه أبو بصير «٣».

(٣) لاحظ ما فى فقه الرضا عليه السلام فاذا تشهدت فى الثانى فقل بسم الله و بالله و الحمد لله و الاسماء الحسنى كلها لله الى أن قال: فاذا صليت الركعه الرابعه فقل فى تشهدك بسم الله و بالله و الحمد لله و الاسماء

الحسنى كلها لله الحديث «٤».

(٤) لما عن التذكرة: «و يستحب وضعهما حاله الجلوس للتشهد و غيره على فخذه مبسوطتين مضمومتى الاصابع «٥».

(٥) قال فى الحقائق: «اقول: مستند هذا الحكم مما اختص به كتاب

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) لاحظ ص: ٥٧٦

(٣) لاحظ ص: ٥٧٦

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٢ من أبواب التشهد الحديث: ٣

(٥) مستمسك العروه ج ٦ ص: ٣٩٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٦

صلى الله عليه و آله «و تقبل شفاعته و ارفع درجته» فى التشهد الاول (١) و أن يقول: سبحان الله سبعا بعد التشهد الاول ثم يقوم (٢) و أن يقول حال النهوض عنه بحول الله و قوته أقوم و أقعد (٣) و أن تضم المراه فخذوها الى نفسها و ترفع ركبتها عن الارض (٤).

## [الفصل الثامن: فى التسليم]

### اشاره

## الفصل الثامن:

فى التسليم: و هو واجب فى كل صلاه و آخر اجزاها و به يخرج

---

الفقه الرضوى كما تقدم فى السجود الى أن قال: قال عليه السلام فى كتاب المذكور: و ليكن بصرک فى وقت السجود الى طرف انفک و بين السجدين فى حجرک و کذا فى وقت التشهد «١».

(١) لاحظ ما رواه الاحول و أبو بصير «٢».

(٢) لاحظ ما رواه عمرو بن حريث قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: قل فى الركعتين الاولتين بعد التشهد قبل أن تنهض: سبحان الله سبحان الله سبع مرات «٣».

(٣) لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا جلست فى الركعتين الاولين فتشهدت ثم قمت فقل بحول الله وقوته أقوم و أقعد «٤».

(٤) لاحظ ما رواه زراره «٥».

---

(١) الحقائق الناضرة ج ٨ ص: ٤٥٤

(٢) لاحظ ص: ٥٧٦

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٤)

---

(١) قال في الحقائق: «قد وقع الخلاف فيه في مواضع: الاول: في وجوبه و استحبابه و الثاني: في دخوله في الصلاه و خروجه و الثالث: في كفيته أما وجوبه فذهب اليه المرتضى و أبو الصلاح و سلال و ابن أبي عقيل و القطب الراوندى و صاحب الفاخر و ابن زهره و المحقق و صاحب البشرى و العلامة و الشهيد و هو المختار و ذهب الشيخان و ابن البراج و ابن ادريس الى الاستحباب و اليه ذهب جمهور المتأخرين «١» هذا ملخص كلامه.

و قد دلت على وجوبه جملة من النصوص: منها: ما رواه عمر بن اذينة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال: فقال لى: يا محمد سلم فقلت:

السلام عليكم و رحمه الله و بركاته «٢».

و منها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال فيه: ثم قل:

السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته السلام على أنبياء الله و رسله السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة المقربين السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبى بعده و السلام علينا و على عباد الله الصالحين ثم تسلم «٣».

و منها: ما رواه ابن أبى يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى الركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيهما حتى يركع فقال: يتم صلاته ثم يسلم و يسجد سجدتى السهو و هو جالس قبل أن يتكلم «٤».

و منها: ما رواه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

---

(١) الحدائق الناضرة ج ٨ ص: ٤٧١

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ١٠

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد الحديث: ٢

(٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب التشهد الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٨

...

---

نسى أن يجلس في الركعتين الاولتين فقال: ان ذكر قبل أن يركع فليجلس و ان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى اذا فرغ فليسلم (و سلم و سجد) و ليسجد سجدة السهو «١».

و منها: ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدة بغير ركوع و لا قراءة فتشهد فيهما تشهدا خفيفا «٢».

و منها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: و ان كنت قد صليت المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فاتمها ركعتين ثم تسلم ثم تصل المغرب فان كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب و ان كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم «٣».

و منها: ما رواه زرارة أيضا عن أحدهما عليهما السلام في حديث قال:

قلت له: رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثا قال: ان دخل الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى و لا شىء عليه و يسلم «٤».

و منها: ما رواه علي بن جعفر عن أخيه في كيفية صلاة الخوف قال فيه ثم يقوم أصحابه و الامام قاعد فيصلون

الثالثة و يتشهدون معه ثم يسلم و يسلمون «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ٦٣ من أبواب مواقيت الصلاه الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ١

(٥) الوسائل الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٨٩

...

---

و هذه الروايه مرويّه عن كتاب على بن جعفر فان صاحب الوسائل نقلها من كتابه فلا اشكال من حيث السند.

و منها: ما رواه عبد الحميد بن عواض عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان كنت تؤم قوما أجزأك تسليمه واحده عن يمينك و ان كنت مع امام فتسليمتين و ان كنت وحدك فتسليمه واحده «١».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: فان ذهب و همك الى الاربع فتشهد و سلم «٢».

و منها: ما رواه ابو بصير قال: سألته عن رجل صلى فلم يدرأ فى الثالثه هو أم فى الرابعه قال: فما ذهب و همه اليه ان رأى أنه فى الثالثه و فى قلبه من الرابعه شىء سلم بينه و بين نفسه ثم صلى ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب «٣».

و منها: ما رواه عمار الساباطى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل شك فى المغرب فلم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا قال: يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه «٤».

و الظاهر من هذه الروايات ان التسليم واجب فلا بد من النظر الى دليل المخالف كى تظهر النتيجة و ما يمكن أن يستدل به على المدعى أمور: منها:

أصل البراءه عن الوجوب. و فيه: انه لا مجرى للأصل مع فرض الروايات

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب التسليم الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٥

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ١١

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٠

...

---

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: تشهد فى الصلوات قال: مرتين قال: قلت: كيف مرتين؟ قال: اذا استويت جالسا فقل: اشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ثم تنصرف الحديث «١».

بتقريب: ان المصلى ينصرف بالتشهد فلا يكون التسليم واجبا. و فيه: اولاً:

ان لازم هذا الكلام عدم وجوب الصلاه على محمد و آله و هم لا يلتزمون بهذا اللازم و ثانياً: ان النسبه بين هذه الروايه و الروايات الداله على الوجوب نسبه المطلق بالمقيد و لا اشكال فى أن المقيد يقدم على المطلق.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم أيضا عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته فان كان مستعجلا فى أمر يخاف أن يفوته فسلم و انصرف أجزأه «٢» بتقريب: ان الصلاه تمضى بالشهادتين.

و فيه: أولاً: ان لازم هذا التقريب كما تقدم عدم وجوب الصلاه على محمد و آله صلى الله عليهم و ثانياً: يقيد الاطلاق بالمقيد. و ثالثاً: ان هذه الروايه تدل على وجوب التسليم فان مقتضاها انه مع الاستعجال لا بد من التسليم فالروايه ناظره الى نفي الوجوب عن الاتيان ببقية الاذكار التى لا اشكال فى استحبابها.

و منها: ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يكون خلف الامام فيطول الامام

بالتشهد فيأخذ الرجل البول أو يتخوف على شىء يفوت أو يعرض له وجع كيف يصنع؟ قال: يتشهد و ينصرف و يدع الامام «٣»  
و التقريب كما تقدم.

---

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب التشهد الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ٦٤ من أبواب الجماعه الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩١

...

---

و الجواب: اولاً و ثانياً كما تقدم و ثالثاً: ان الصدوق ذكر الروايه فى الفقيه بهذا النحو: «قال: يسلم و ينصرف» «١» فيكون كل من  
النقلين معارضاً بالآخر الا أن يقال: بأن مقتضى التعارض التساقط فالمرجع غيرهما.

و منها: ما رواه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام:

صليت بقوم صلاه فقعدت للتشهد ثم قمت و نسيت أن اسلم عليهم فقالوا: ما سلمت علينا فقال: أ لم تسلم و أنت جالس؟ قلت:  
بلى قال: فلا بأس عليك و لو نسيت حين قالوا لك ذلك استقبلتهم بوجهك و قلت: السلام عليكم «٢».

بتقريب: ان السلام للصلاه لو كان واجبا لما كان وجه لهذا الجواب فان التسليم عليهم بهذا النحو ينافى الصلاه.

و فيه: ان الروايه من ادله وجوب التسليم اذ يستفاد من الروايه ان اللازم السلام حين كان قاعداً و أما السلام عليهم فيتدارك بعد  
القيام بالتوجه اليهم و السلام عليهم فانه - على ما يظهر - ان المتداول عند العامه ان الامام بعد السلام يتوجه الى المأمومين و يسلم  
عليهم و السائل يفرض ان الامام نسي و لم يسلم عليهم فلا تغفل.

و منها: ما رواه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام و محل الشاهد فى الروايه قوله عليه السلام: «ثم تشهد و احمد الله و  
اثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه و آله



و أسأله أن يتقبل منك الحديث «٣».

و فيه: أولاً: أن عدم الفصل ليس عليه دليل و ثانياً: على فرض تسليمه يمكن

---

(١) روضه المتقين ج ٢ ص: ٥٤٨

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب التسليم الحديث: ٥

(٣) الوسائل الباب ٧١ من أبواب الطواف الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٢

...

---

أن يقال: ان مقتضى جملة من النصوص وجوب التسليم و بعدم الفصل لا بد من الالتزام بوجوبه فى صلاه الطواف أيضاً. و ثالثاً: انه ربما يقال: ان الامام عليه السلام ليس فى مقام بيان جميع ما يكون واجبا.

و استدل على عدم الوجوب بأنه لو كان واجبا لبطلت الصلاه بتخلل المنافى بينه و بين التشهد و اللازم باطل فالمزوم مثله أما الملازمه فاجماعيه و أما بطلان اللازم فلجملة من النصوص:

منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى ثم يجلس فيحدث قبل أن يسلم قال: تمت صلاته و ان كان مع امام فوجد فى بطبه أذى فسلم فى نفسه و قام فقد تمت صلاته «١».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا التفت فى صلاه مكتوبه من غير فراغ فأعد الصلاه اذا كان الالتفات فاحشاً و ان كنت قد تشهدت فلا تعد «٢».

و منها: ما رواه غالب بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى المكتوبه فينقضى صلاته و يتشهد ثم ينام قبل أن يسلم قال: تمت صلاته و ان كان رعا فغسله ثم رجع فسلم «٣».

و منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه فى السجده الاخيرى و قبل أن يتشهد قال: ينصرف فيتوضأ فان

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب التسليم الحديث: ٢

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٣

...

رجع الى المسجد و ان شاء ففى بيته و ان شاء حيث شاء قعد فيتشهد ثم يسلم و ان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته  
«١».

و منها: ما رواه الحسن بن الجهم قال: سألته يعنى أبا الحسن عليه السلام عن رجل صلى الظهر أو العصر فأحدث حين جلس فى  
الرابعة قال: ان كان قال:

أشهد أن لا إله الا الله و أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله فلا يعد و ان كان لم يتشهد قبل أن يحدث فليعد «٢».

هذه هى الروايات التى تدل على عدم بطلان الصلاه بوقوع المنافى قبل السلام.

و الجواب عن الخبر الثانى و هو خبر الحلبي. ان مفاده مخالف للإجماع القطعى و التسالم اذ الكلام فى السلام و أما الصلاه على  
محمد و آله صلى الله عليه و آله فلا اشكال فى جزئيتها و الحال أن المستفاد من الروايه ان الميزان بتحقيق التشهد و هكذا  
الجواب عن الخبر الرابع و هو خبر زراره.

و أما الخبر الاخير و هو خبر ابن الجهم فضعيف بعباد بن سليمان يبقى الخبر الثانى و الثالث فيقع التعارض بين الطائفتين اذ  
مقتضى تلك الطائفة جزئية السلام للصلاه و مقتضى هذه الطائفة عدم جزئيتها و حيث ان العامة مختلفون فى المسأله اذ حسب ما  
نقل فى كتاب «الفقه على المذاهب الاربعه» ان الحنفية قائلون بأن المصلى يخرج من الصلاه بكل مناف لكن السلام واجب فلا  
يكون جزءا و الباقيون قائلون بالجزئية و ان الخروج من الصلاه يحصل بالسلام و الا تبطل فلا ترجيح من

---

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب التشهد الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب القواطع الحديث: ٦

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٤

...

---

و ان شئت قلت: ان الطائفة الداله على الوجوب تدل على الوجوب الشرطى و كونه جزءا من الصلاه و أقوال العامه من هذه الجبهة مختلفه فلا مرجح من هذه الناحيه فتصل النوبه الى المرجح الاخر و هو الاحديث و الترجيح من هذه الجبهة مع تلك الطائفة فان ما روى عن موسى بن جعفر عليه السلام متأخر زمانا عن بقيه الروايات فلاحظ.

مضافا الى الاجماع و السيره الجاريه بحيث لو خالف أحد يعد مخالفا للوظيفه الشرعيه و يقع موقع الانكار من قبل المشرعه هذا تمام الكلام فى وجوبه.

و أما الكلام من حيث دخوله فى الصلاه و عدمه فنقول: ان الظاهر من الروايات الداله على الوجوب كونه جزءا من الصلاه فان الاوامر الوارده فى المركبات ظاهره فى الارشاد الى الجزئيه و لو لا هذا الظهور لاختل الاستدلال بالنسبه الى كثير من الموارد اذ فى كل مورد يمكن أن يقال: بأنه ليس المستفاد الا الوجوب التكليفى و الوجوب التكليفى لا يلزم الجزئيه فالمستفاد من تلك الروايات الجزئيه و عدم انقضاء الصلاه الا بالتسليم.

و أما الروايات الداله على خلافها فنقول: ان حديث زراره «١» يدل ذيله على المطلوب اذ يدل الشرط بمفهومه انه بلا تسليم لا تتم الصلاه فتكون الروايه مجمله و أما حديث الحلبي «٢» فانما يدل على أن الالتفات الفاحش بعد التشهد لا يضر و مقتضى اطلاقه ان الالتفات الفاحش بعد التشهد و قبل

---

(١) لاحظ ص: ٥٩٢

(٢) لاحظ ص: ٥٩٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٥

و له صيغتان: الاولى: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» و

السلام لا يفسد.

و هذا الاطلاق يقيد بالصلاه و السلام فانه لا فرق بين الصلاه و السلام من هذه الجبهه.

يبقى حديث غالب بن عثمان «١» و مقتضاه ان الصلاه تتم بلا سلام و أن السلام ليست جزءا منها و تكون معارضه للروايات الداله على الجزئيه و يكون الترجيح كما ذكرنا مع تلك الروايات فلاحظ.

و أما الخروج عن الصلاه به و حليه منافياتها فلا كلام و لا اشكال و يدل عليه بعض النصوص لاحظ ما رواه القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسلم «٢».

(١) يدل على الاولى ما رواه الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كل ما ذكرت الله عز و جل به و النبي صلى الله عليه و آله فهو من الصلاه و ان قلت:

السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد انصرفت «٣».

و يدل عليه ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا كنت اماما فانما التسليم أن تسلم على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و تقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاه ثم تؤذن القوم فتقول و أنت مستقبل القبلة: السلام عليكم و كذلك اذا كنت وحدك تقول: السلام علينا و على

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب التسليم الحديث: ١

(٢) لاحظ ص: ٥٩٢

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب التسليم الحديث: ١

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٦

يمينك و شما لك فان لم يكن على شما لك أحد فسلم على الذين على يمينك و لا تدع التسليم على يمينك ان لم يكن على شمالك أحد «١».

و يدل عليه أيضا ما رواه أبو كهمس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الركعتين الأولتين اذا جلست فيهما للتشهد فقلت و أنا جالس: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته انصراف هو؟ قال: لا- و لكن اذا قلت: السلام علينا و عباد الله الصالحين فهو الانصراف «٢» الى غيرها.

و يدل على الثانيه ما رواه أبو بكر الحضرمي قال: قلت له: انى اصلى بقوم فقال: سلم واحده و لا تلتفت قل: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته السلام عليكم «٣».

و يدل عليه ما رواه عبد الله بن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تسليم الامام و هو مستقبل القبلة قال: يقول: السلام عليكم «٤».

ثم انه لا- يخفى انه يكفي احدهما و لا- يلزم الجمع بينهما أما الاكتفاء بالاولى فيدل عليه ما رواه الحلبي «٥» و يدل على كفايه الثانيه مطلقات التسليم مضافا الى حديث ابن أبي يعفور الذى تقدم آنفا فانه يدل على كفايتها.

---

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب التسليم الحديث: ٨

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب التسليم الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٩

(٤) نفس المصدر الحديث: ١١

(٥) لاحظ ص: ٥٩٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٧

باضافه و رحمه الله و بركاته على الاحوط و ان كان الاظهر عدم وجوبها (١) فبأيهما أتى فقد خرج عن الصلاه (٢) و اذا بدأ بالاولى استجبت له الثانيه (٣).

---

(١) كما فى خبر عبد الله بن أبي يعفور «١» فان

هذا الخبر يدل على جواز الحذف كما هو ظاهر و أما خبر على بن جعفر «٢» فهو نقل فعل و لا يدل على الوجوب و لذا لا يلتزم احد بوجوب السلام مكررا مع انه فى هذا الخبر كذلك فلاحظ و أما حديث ابن اذينه «٣» فلا يكون ظاهرا فى وجوب التسليم بهذا النحو بل النبى صلى الله عليه و آله قد أتى بهذه الكيفيه مضافا الى خبر عبد الله بن أبى يعفور «٤» الدال على عدم الوجوب فالحق ما أفاده فى المتن.

(٢) قد ظهر الوجه فيما أفاده مما تقدم فراجع.

(٣) ما ذكره مشهور- كما فى بعض الكلمات- و عن بعض ان الخروج من الصلاه يحصل بالاولى لكن الاثان بالثانيه واجب و استدل عليه بحديث المعراج «٥».

و فيه: ان المذكور فى حديث المعراج خصوص الثانيه وحدها فلا يدل على الوجوب فى صورته الاثان بالاولى.

و ربما يستدل بما رواه الفضيل وزاره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته فان كان مستعجلا فى أمر يخاف أن يفوته فسلم و انصرف أجزأه «٦».

---

(١) لاحظ ص: ٥٩٦

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب التسليم الحديث: ٢

(٣) لاحظ ص: ٥٨٧

(٤) لاحظ ص: ٥٩٦

(٥) لاحظ ص: ٥٨٧

(٦) الوسائل الباب ١ من أبواب التسليم الحديث: ٥

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٨

بخلاف العكس (١) و أما قوله «السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» فليس من صيغ السلام و لا يخرج به عن الصلاه (٢) بل هو

---

بتقريب: ان المراد بالسلام الصيغه الاولى و بالانصراف الصيغه الثانيه.

و لا يخفى ان هذا خلاف الظاهر مضافا الى أنه قد علم من بعض النصوص ان الانصراف يحصل



بالصيغه الاولى. و ربما يقال: بأن الامر بالتسليم منصرف الى الثانيه و مقتضى الاطلاق وجوبه حتى مع سبق الاولى و فيه: ان الانصراف ممنوع و ان المستفاد من الادله ان وجوبه من حيث حصول الانصراف به و مع تحقق الانصراف بالاولى لا يبقى مجال للثانيه.

بقى شىء و هو انه ما الدليل على استحباب الثانيه فى فرض الاتيان بالاولى فان خبر أبى بصير «١» ضعيف بابن سنان الا أن يتمسك بالسيره الخارجيه فانها تكشف عن استحبابها و الله العالم.

(١) لعدم الدليل على استحباب الاولى بعد الثانيه نعم نسب الى بعض الاعلام القول بالاستحباب فلو قلنا: بأن مفاد دليل التسامح يقتضى الاستحباب و قلنا أيضا: أن البلوغ يشمل فتوى المجتهد لكان للقول بالاستحباب مجال و لكنه فرض فى فرض و ليست له نتيجة الا العدم.

(٢) لا- دليل على وجوبه بل مقتضى الادله خلافه لا يقال: ان الايه الشريفه و هى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ «٢» تقتضى وجوب السلام عليه اذ المراد من الايه غير معلوم من حيث الزمان و المكان و من الظاهر انه لا يمكن الاخذ باطلاقها و الا يلزم وجوب الصلاه و السلام عليه صلى الله عليه و آله فى كل وقت و زمان و هذا مخالف للضروره و عدم كونه واجبا فى غير

---

(١) لاحظ ص: ٥٩٥

(٢) الاحزاب / ٥٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٥٩٩

مستحب (١).

**[مسأله ١٦٤: يجب الاتيان بالتسليم على النهج العربى]**

(مسأله ١٦٤): يجب الاتيان بالتسليم على النهج العربى (٢) كما يجب فيه الجلوس (٣) و الطمأنينه حاله (٤) و العاجز عنه كالعاجز عن التشهد فى الحكم المتقدم (٥).

**[مسأله ١٦٥: إذا أحدث قبل التسليم بطلت الصلاه]**

(مسأله ١٦٥): إذا أحدث قبل التسليم بطلت الصلاه و كذا اذا فعل غيره من المنافيات (٦) و اذا نسى التسليم حتى وقع منه المنافى

---

الصلاه لا- يدل على الوجوب فيها و لذا لا اظن أن يلتزم فقيه بجواز السلام عليه في الصلاه على الاطلاق اذ هو كلام آدمي و يوجب البطلان الا أن يقال: ان حديث الحلبي «١» يقتضى أن يكون ذكر النبي صلى الله عليه و آله من الصلاه.

(١) فانه امر به في خبر أبي بصير «٢» لكن حيث انه ليس واجبا بالإجماع و التسالم نلتزم بالاستحباب.

(٢) كما تقدم في نظائر المقام.

(٣) و يدل عليه ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا جلست في الركعه الثانيه فقل الحديث «٣» مضافا الى السيره الخارجيه بحيث يستنكر خلافه.

(٤) و قد مر الكلام في الاطمينان و انه لا دليل عليه الا الاجماع.

(٥) الكلام فيه هو الكلام تقريبا و اشكالا فلاحظ.

(٦) فانه من آثار المبطل و يكون البطلان على القاعده.

---

(١) لاحظ ص: ٥٩٥

(٢) لاحظ ص: ٥٩٥

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٠

فالظاهر صحه الصلاه (١) و ان كانت اعادتها أحوط (٢) و اذا نسي السجدين حتى سلم أعاد الصلاه اذا صدر منه ما ينافي الصلاه عمدا و سهوا و الا أتى بالسجدين و التشهد و التسليم (٣) و سجد سجدة السهو لزياده السلام (٤).

---

(١) الظاهر ان الوجه فيما أفاده ان حديث لا تعاد يخرج الجزء المنسى عن كونه جزءا

و بعد فرض عدم كونه جزءا لا يكون الحدث واقعا فى الاثناء فلا وجه للبطلان. ان قلت: ان الحديث لا يشمل السلام المنسى لان الحدث واقع فى أثناء الصلاة. قلت: لا- مانع من شموله إلا صدق وقوع الحدث فى الاثناء و صدق الوقوع يتوقف على عدم الشمول فلو توقف عدم الشمول على الصدق يكون دورا.

ان قلت: ان الخروج من الصلاة معلول للحدث و فى رتبة متأخره عنه فالحدث واقع فى الصلاة. قلت: ليس الامر كذلك فان الخروج معلول لعدم بقاء السلام على الجزئيه بلحاظ النسيان و مع عدم كونه جزءا لا يكون واقعا فى الاثناء فلا وجه للبطلان.

(٢) خروجا عن شبهه الخلاف.

(٣) و الوجه فيه انه مع فوات السجدين و عدم امكان التدارك تبطل الصلاة و لا مجال لجريان قاعده لا تعاد لكون السجدين من الخمسه و أما مع امكان التدارك يجب التدارك و أما مع فرض كون الفأث سجده واحده فتصح الصلاة مطلقا.

(٤) يأتى الكلام فيه فى محله.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠١

### **[مسأله ١٦٦: يستحب فيه التورك فى الجلوس حاله و وضع اليدين على الفخذين و يكره الاقعاء]**

(مسأله ١٦٦): يستحب فيه التورك فى الجلوس حاله و وضع اليدين على الفخذين و يكره الاقعاء كما سبق فى التشهد (١).

### **[الفصل التاسع: فى الترتيب]**

الفصل التاسع فى الترتيب يجب الترتيب بين أفعال الصلاة على نحو ما عرفت فاذا عكس الترتيب فقدم مؤخرا فان كان عمدا بطلت الصلاة (٢) و ان كان سهوا أو عن جهل بالحكم من غير تقصير فان قدم ركنا على ركن بطلت (٣) و ان قدم ركنا على غيره كما اذا ركع قبل القراءه

---

(١) لا يبعد أن يكون الوجه فيه انه يعد من ملحقات التشهد فلو ثبت شىء للتشهد يكون شاملا للتسليم أيضا و الاحسن أن يقصد الرجاء.

(٢) أما لزوم الترتيب بينها فأمر واضح فانه يستفاد من الادله بحسب المتفاهم العرفى مضافا الى السيره و وضوح الامر بحيث لا يكون قابلا- للتريديد و الشك و أما لو خالف الترتيب عمدا فكون ما أتى به باطلا على القاعده لان المفروض انه وضع فى غير محله و لا وجه للصحه و أما كونه مبطلا فلانه أتى به بعنوان الجزئيه على الفرض فتكون زياده فى المكتوبه و الزياده فى الصلاة توجب البطلان.

(٣) و الوجه فيه ان مثله لا يكون قابلا للصحة اذ لو اكتفى باتيان الركوع يعد السجدين و لم يأت بهما يكون باطلا من جهة عدم رعايه الترتيب و ان أتى بهما بعد الركوع يكون الركن زائدا فى الصلاه بل لنا أن نقول: بأنه لا تصل النوبه الى هذا التقريب اذ الاتيان بالسجدين قبل الركوع زياده فى المكتوبه و لا يشملها حديث لا تعاد لأنهما من الاركان فلاحظ.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٢

مضى وفات محل ما ترك (١) و لو قدم غير الركن عليه تدارك على وجه

يحصل الترتيب و كذا لو قدم غير الاركان بعضها على بعض (٢).

### [الفصل العاشر: فى الموالاه]

الفصل العاشر فى الموالاه و هى واجبه فى أفعال الصلاه بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صورته الصلاه فى نظر أهل الشرع و هى بهذا المعنى تبطل الصلاه بفواتها عمدا و سهوا (٣) و لا- يضر فيها تطويل الركوع و السجود و قراءة السور الطوال (٤) و أما بمعنى توالى الاجزاء و متابعتها و ان لم يكن دخيلا فى حفظ مفهوم الصلاه فوجوبها محل اشكال و الاظهر عدم الوجوب من دون فرق بين العمد و السهو (٥).

---

(١) و يشمل حديث لا تعاد.

(٢) الامر كما أفاده فانه لو لم يستلزم زياده الركن يجب تدارك ما فات من الترتيب و الزياده حيث انها سهويه لا توجب البطلان بخلاف ما لو كان التدارك مستلزما لزياده الركن فانه لا يجوز.

(٣) فانه فى هذا الفرض لا يكون الموضوع باقيا و لا مجال للقول بالصحة فكما أن تركها عمدا يوجب البطلان كذلك ترك الموالاه فيها نسيانا اذ ترك الموالاه يوجب عدم تحققها و المفروض ان عدمها يوجب البطلان.

(٤) فان هذا راجع الى ما علم من الشرع و ليس أمرا عرفيا و من الظاهر ان الفصل بالاجنبى يكون منافيا للموالاه الشرعيه لا مثل ما ذكر فى المتن و أمثاله.

(٥) اذ لو لم يكن دخيلا فى حفظ مفهوم الصلاه فلا وجه لوجوبه من دون فرق بين السهو و العمد.

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٣

### [الفصل الحادى عشر: فى القنوت]

اشاره

الفصل الحادى عشر فى القنوت و هو مستحب فى جميع الصلوات (١).

---

(١) نقل عليه الاجماع من جمله من الاساطين و نقل عن الصدوق القول بالوجوب كما هو ظاهر قوله المنقول المحكى عن الفقيه: «القنوت سنه واجبه و من تركها متعمدا فى كل صلاه فلا صلاه له» و

أيضا حكى القول بالوجوب عن ابن أبي عقيل و عن الحبل المتين: «ان ما قال به الشيخان الجليلان غير بعيد عن جاده الصواب» و نقل عن الشيخ ابى الحسن البحرانى القول بالوجوب حتى ذكر انه صنف رساله فى وجوب القنوت.

و لا بد من ملاحظه نصوص الباب و يستفاد من جمله من الروايات وجوبه:

منها: ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى كتابه الى المأمون قال:

و القنوت سنه واجبه فى الغداء و الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة «١».

و منها: ما عن جعفر بن محمد عليه السلام فى حديث شرايع الدين قال:

و القنوت فى جميع الصلوات سنه واجبه فى الركعه الثانيه قبل الركوع و بعد القراءه «٢».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن القنوت فى الصلوات الخمس فقال: اقنت فيهن جميعا «٣» و

منها ما رواه ابن المغيرة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام اقنت فى كل ركعتين فريضه أو نافله قبل

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القنوت الحديث: ٤

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٤

...

---

الركوع «١».

و منها: ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان نسى الرجل القنوت فى شىء من الصلاه فقد جازت صلاته و ليس عليه شىء و ليس له أن يدعه متعمدا «٢».

و فى المقام روايه عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام فى القنوت ان شئت فاقنت و ان شئت فلا تقنت قال أبو الحسن عليه السلام و اذا كانت التقية فلا تقنت و أنا اتقلد هذا «٣» تدل على التخيير و مقتضى الترجيح

بمخالفة القوم أن يرجح ما يدل على الوجوب.

لكن الحق أن يقدم ما عن الرضا عليه السلام و يلتزم بالتخير اذ العامه ليسوا قائلين بالقنوت فكما أن الخبر الدال على الوجوب مخالف لهم كذلك يخالفهم ما يدل على التخير فالترجيح مع ما يدل على التخير.

و يستفاد من حديث يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فى أى الصلوات أقنت؟ فقال: لا تقنت الا فى الفجر «٤» ان القنوت يختص بصلاته الصبح و لا- وجه لحمل الروايه على التقية لاختلاف أقوال القوم فى القنوت فى صلاه الفجر فلا تكون موافقه للتقيه لكن يدل على التخير بالنسبه الى الفجر ما رواه الشيخ فى التهذيب «٥».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٩

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القنوت الحديث: ٣

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب القنوت الحديث: ٧

(٥) التهذيب ج ٢ ص: ١٦١ حديث: ٩٢

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٥

فريضه كانت أو نافله (١) على اشكال فى الشفع و الاحوط الاتيان به فيها برجاء المطلوبيه (٢).

و يتأكد استحبابه فى الفرائض الجهرية (٣) خصوصا فى الصبح

---

اذا عرفت ما تقدم نقول: ان القنوت لو كان واجبا كبقية الواجبات الصلاتيه لكان بوضوح بمكان فانه هل يمكن أن يبقى حكم القنوت من حيث الوجوب و عدمه مخفيا مع كثره الابتلاء فيكون هذا آيه عدم وجوبه و الله العالم.

(١) يمكن الاستدلال عليه بما رواه ابن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن القنوت فقال: فى كل صلاه فريضه و نافله «١» فان مقتضى عموم الحكم عدم الفرق بين أفراد الصلاه.

(٢) لاحظ ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى

عبد الله عليه السلام قال:

القنوت فى الركعه الثانيه و فى العشاء و الغداه مثل ذلك و فى الوتر فى الركعه الثالثه «٢» فان مقتضى هذا الحديث ان القنوت فى الركعه الثالثه فلاحظ.

(٣) فانه يظهر من بعض النصوص التأكيد بالنسبه الى الجهرية كخبر محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن القنوت فى الصلوات الخمس فقال:

أقنت فيهن جميعا قال: و سألت أبا عبد الله عليه السلام بعد ذلك عن القنوت فقال لى: أما ما جهرت به فلا تشك (شك) «٣».

و لا ينافى التأكيد ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فقال: فيما يجهر فيه بالقراءه قال: فقلت له: انى سألت أباك عن ذلك

---

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القنوت الحديث: ٨

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب القنوت الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب القنوت الحديث: ٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٦

و الجمعه و المغرب و فى الوتر من النوافل (١) و المستحب منه مره بعد القراءه قبل الركوع فى الركعه الثانيه (٢).

---

فقال: فى الخمس كلها فقال: رحم الله أبى ان أصحاب أبى أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق ثم أتونى شكاكا فأفتيتهم بالتقيه «١».

فانه يستفاد من هذه الروايه ان القنوت محبوب فى جميع الصلوات غايه الامر أنه عليه السلام لم يأمر به الا فى الجهر لأجل التقيه.

و ان شئت قلت: يستفاد من مجموع الحديثين ان القنوت محبوب فى الفرائض غايه الامر يتأكد فى الجهرية و لذا أمر به أبو عبد الله عليه السلام فيها و سكت عنه فى الاخفائيه لأجل بعض الجهات.

(١) الظاهر أن الوجه فى الخصوصيه روايه سعد «٢».

(٢) نقل الاجماع عليه من جمله من الاساطين و السيره



جاريه عليه و يدل عليه من النصوص ما رواه زراره «٣» و يدل عليه أيضا ما رواه يعقوب بن يقطين «٤»

و مثلهما فى الدلالة ما رواه سماعه قال: سألته عن القنوت فى أى صلاه هو؟

فقال: كل شىء يجهر فيه بالقراءه فيه قنوت و القنوت قبل الركوع و بعد القراءه «٥».

و يدل عليه أيضا ما رواه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ما أعرف قنوتا الا قبل الركوع «٦».

---

(١) نفس المصدر الحديث: ١٠

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب القنوت الحديث: ٦

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب القنوت الحديث: ٥

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣

(٦) نفس المصدر الحديث: ٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٧

الا فى الجمعه ففيه قنوتان قبل الركوع فى الاولى و بعده فى الثانيه و الا فى العيدين ففيهما خمسه قنوتات فى الاولى و أربعه فى الثانيه و الا- فى الآيات ففيها قنوتان قبل الركوع الخامس من الاولى و قبله فى الثانيه بل خمسه قنوتات قبل كل ركوع زوج كما سيأتى ان شاء الله تعالى (١) و الا- فى الوتر ففيها قنوتان قبل الركوع و بعده على اشكال فى الثانى (٢) نعم يستحب بعده أن يدعوا بما دعا به أبو الحسن موسى عليه السلام و هو: «هذا مقام من حسناته نعمه منك و شكره ضعيف و ذنبه عظيم و ليس لذلك الا رفقك و رحمتك فانك قلت فى كتابك المنزل على نبيك المرسل صلى الله

---

و لا يعارضها ما رواه اسماعيل الجعفى و معمر بن يحيى عن أبى جعفر عليه السلام قال: القنوت قبل الركوع و ان شئت فيعده «١»  
فان سند الروايه ضعيف بالجوهري.

تحقيق كل من هذه الفروع موكول الى تلك الابحاث تبعا للماتن.

(٢) الظاهر ان وجه الاشكال فى القنوت الثانى فى الوتر بعض النصوص لاحظ ما روى بعض أصحابنا عن أبى الحسن الاول عليه السلام قال: كان اذا استوى من الركوع فى آخر ركعته من الوتر قال: اللهم انك قلت فى كتابك المنزل <sup>□</sup> كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِاللَّسَةِ <sup>□</sup> حَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ طال و الله هجوعى و قل قيامى و هذا السحر و أنا استغفرك لذنوبى استغفار من لا يملك لنفسه ضرا و لا نفعا و لا موتا

---

(١) نفس المصدر الحديث: ٤

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٨

عليه و آله <sup>□</sup> كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِاللَّسَةِ <sup>□</sup> حَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ، طال و الله هجوعى و قل قيامى و هذا السحر و أنا استغفرك لذنوبى استغفار من لا يملك لنفسه ضرا و لا نفعا و لا موتا و لا حياه و لا نشورا (١) كما يستحب أن يدعو فى القنوت قبل الركوع فى الوتر بدعاء الفرج و هو لا إله الا الله الحليم الكريم لا إله الا الله العلى العظيم سبحانه الله رب السماوات السبع و رب الارضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم

---

و لا حياه و لا نشورا ثم يخر ساجدا «١».

و ما رواه أيضا قال: كان ابو الحسن الاول عليه السلام اذا رفع رأسه من آخر ركعه الوتر قال: هذا مقام من حسناته نعمه منك و شكره ضعيف و ذنبه عظيم و ليس لذلك الا- دفعك و رحمتك فانك قلت فى كتابك المنزل على نبيك المرسل صلى الله عليه و آله كانوا الحديث «٢».

و أما الاول فيدل على كونه قبل الركوع

ما رواه معاوية بن عمار «٣» و ما رواه أيضا أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت في الوتر قال: فان نسيت أقنت اذا رفعت رأسى؟ قال: لا «٤» فان الحديث الاول بالاطلاق و الثانى بالصراحه يدلان على المطلوب.

(١) لاحظ ما روى عن أبى الحسن عليه السلام «٥».

---

(١) مستدرک الوسائل الباب ١٦ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب القنوت الحديث: ٤

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥

(٥) لاحظ ص: ٦٠٧

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦٠٩

و الحمد لله رب العالمين (١) و أن يستغفر لأربعين مؤمنا أمواتا و أحياء (٢) و أن يقول سبعين مره استغفر الله ربى و أتوب اليه (٣) ثم يقول: «استغفر الله الذى لا إله الا هو الحى القيوم ذو الجلال و الاكرام لجميع ظلمى

---

(١) الظاهر انه ليس دليل معتبر يدل على استحبابه فى قنوت الوتر و انما وردت روايه ضعيفه «١» فى وروده فى قنوت الجمعة و صورته الدعاء تنافى ما فى المتن نعم ما ذكره فى المتن من الصوره الخاصه قد ورد الدليل عليه فى تلقين المحتضر و هى روايه زراره «٢».

(٢) قال فى مصباح المتعجب: و يستحب أن يذكر أربعين نفسا مما زاد عليه فان من فعل ذلك استجيب دعوته ان شاء الله «٣».

و قال المجلسى قدس سره: و أما الدعاء لأربعين من المؤمنين فى خصوص قنوت الوتر فلم اره فى روايه الى آخره «٤».

(٣) قد وردت جمله من النصوص تدل على استحباب مطلق الاستغفار سبعين مره منها ما رواه معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: فى قول الله عز و جل وَ بِالْأَشْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ

قال: كانوا يستغفرون الله في آخر الوتر في آخر الليل سبعين مره «٥».

و جمله من النصوص تدل على استحباب الصيغه الخاصه المغايره لما فى المتن منها: ما رواه زراره قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ثم تقول فى قنوت

---

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب القنوت الحديث: ٤

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الاحتضار الحديث: ١

(٣) بحار الأنوار ج ٨٧ ص: ٢٧٤

(٤) نفس المصدر ص: ٢٧٦

(٥) بحار الأنوار ج ٨٧ ص: ٢٠٧

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٠

و جرمى و اسرافى على نفسى و أتوب اليه سبع مرات (١) و سبع مرات هذا المقام العائد بك من النار (٢) ثم يقول: رب أسأت و ظلمت نفسى و بئس ما صنعت و هذه يدأى جزاء بما كسبت و هذه رقبتى خاضعه لما أتيت و ها أنا ذاببن يديك فخذ لنفسك من نفسى الرضا حتى ترضى لك العتبى لا أعود (٣) ثم يقول العفو ثلاثمائه مره ثم يقول: رب اغفر لى و ارحمنى و تب على انك انت التواب الرحيم (٤).

---

الوتر بعد هذا الدعاء استغفر الله و أتوب اليه سبعين مره الحديث «١».

نعم يدل على ما فى المتن ما رواه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: من قال فى وتره اذا أوتر: استغفر الله ربى و أتوب اليه سبعين مره الحديث «٢».

(١) لاحظ ما روى عن المصباح «٣».

(٢) لاحظ ما رواه ابن أبى يعفور «٤».

(٣) لاحظ ما عن مصباح المتهجد «٥».

(٤) لاحظ ما عن المصباح المتهجد «٦».

---

(١) نفس المصدر ص: ١٩٨

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القنوت الحديث: ٢ و ٣

(٣) بحار الأنوار ج ٨٧ ص: ٢٧٤

(٤) نفس المصدر ص: ٢٨٧

(٥) نفس المصدر ص:

(٦) نفس المصدر ص: ٢٧٥

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١١

### [مسألة ١٦٧: لا يشترط في القنوت قول مخصوص]

(مسألة ١٦٧): لا يشترط في القنوت قول مخصوص بل يكفي فيه ما يتيسر من ذكر أو دعاء أو حمد أو ثناء (١) و يجزى سبحانه الله خمسا أو ثلاثا (٢) أو مره (٣) و الاولى قراءه المأثور عن المعصومين عليهم السلام (٤).

### [مسألة ١٦٨: يستحب التكبير قبل القنوت]

(مسألة ١٦٨): يستحب التكبير قبل القنوت (٥).

(١) لاحظ ما رواه اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت و ما يقال فيه قال: ما قضى الله على لسانك و لا أعلم فيه شيئا موقتا «١».

(٢) لاحظ ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى القنوت فقال: خمس تسبيحات «٢». و ما رواه أبو بكر بن أبي سماك عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: يجزى من القنوت ثلاث تسبيحات «٣».

(٣) كما يقتضيه الاطلاق الوارد في حديث اسماعيل بن الفضل.

(٤) كما هو ظاهر.

(٥) لاحظ ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال: التكبير في الصلاه الفرض الخمس صلوات خمس و تسعون تكبيره منها تكبيرات القنوت خمس «٤».

و ما رواه عبد الله بن المغيرة مثله الى أن قال و خمس تكبيرات القنوت في خمس صلوات «٥».

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١

(٥) نفس المصدر الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٢

و رفع اليدين حال التكبير (١) و وضعهما (٢) ثم رفعهما حيال الوجه (٣) قيل و بسطهما جاعلا باطنهما نحو السماء و ظاهرهما نحو الارض (٤) و أن تكونا منضمتين (٥) مضمومتى الاصابع الا الابهامين (٦) و أن

و ما رواه الصباح المزني قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: خمس و تسعون تكبيره في اليوم و الليله للصلوات منها تكبير القنوت «١».

(١) لاحظ ما رواه صفوان بن مهران الجمال قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام اذا كبر في الصلاه يرفع يديه حتى يكاد يبلغ اذنيه «٢».

(٢) لعله من باب ان الوضع مقدمه للرفع و حيث ان الرفع مستحب فلا بد من الوضع اولا و الله العالم.

(٣) لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ترفع يديك في الوتر حيا و جهك و ان شئت تحت (فتحت) ثوبك «٣» مضافا الى ما نسب الى الاصحاب في محكي المعتبر و الذكرى.

(٤) قال في الحقائق: «قال في الذكرى: يستحب رفع اليدين تلقاء وجهه مبسوطتين يستقبل ببطونها السماء و بظهورهما الارض قاله الاصحاب» «٤».

(٥) قال في المستمسك: «لم اقف على وجهه فيما حضرني عاجلا» «٥».

(٦) قال في المستمسك: «كما عن ظاهر الدروس و صريح غيره و في الذكرى في مقام تعداد المستحبات في القنوت قال: و تفريق الابهام على الاصابع قاله ابن

(١) نفس المصدر الحديث: ٣

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب تكبيره الاحرام الحديث: ١

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٤) الحقائق الناضره ج ٨ ص: ٣٨٦

(٥) مستمسك العروه ج ٦ ص: ٥٠٨

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٣

الى كفيه (١).



**[مسألة ١٦٩: يستحب الجهر بالقنوت للإمام والمنفرد والمأموم]**

(مسألة ١٦٩): يستحب الجهر بالقنوت للإمام والمنفرد والمأموم (٢) ولكن يكره للمأموم أن يسمع الإمام صوته (٣).

**[مسألة ١٧٠: إذا نسي القنوت وهوى فإن ذكر قبل الوصول إلى حد الركوع رجع]**

(مسألة ١٧٠): إذا نسي القنوت وهوى فإن ذكر قبل الوصول إلى حد الركوع رجع (٤).

---

ادريس و في الجواهر الاعتراف بعدم الوقوف عليه في شيء من النصوص و كذا ظاهر المستند.

(١) كما هو المشهور بل المنسوب إلى الأصحاب على ما في كلام سيد المستمسك في هذا المقام.

(٢) لاحظ ما رواه زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: القنوت كله جهار «١» فإن مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين الإمام والمأموم والمنفرد.

(٣) لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول ولا ينبغي من خلفه أن يسمعوا شيئاً مما يقول «٢».

(٤) يدل عليه ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى القنوت في الوتر أو غير الوتر فقال: ليس عليه شيء و قال: إن ذكره وقد أهوى إلى الركوع قبل أن يضع يديه على الركبتين فليرجع قائماً وليقنت ثم ليركع وإن وضع يده على الركبتين فليمض في صلاته وليس عليه شيء «٣» مضافاً إلى أن المحل باق و يمكن التدارك.

---

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٤

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القنوت الحديث: ٢

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٤

و إن كان بعد الوصول إليه قضاء حين الانتصاب بعد الركوع (١) و إذا ذكره بعد الدخول في السجود قضاء بعد الصلاة جالساً مستقبلاً (٢) و لاحظ ذلك فيما إذا ذكره بعد الهوى إلى السجود

(١) لجملة من النصوص منها: ما رواه محمد بن مسلم و زرارة بن أعين قالا:

سألنا أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع قال: يقنت بعد الركوع فان لم يذكر فلا شئ عليه «١».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت ينساه الرجل فقال: يقنت بعد ما يركع فان لم يذكر حتى ينصرف فلا شئ عليه «٢».

و منها: ما رواه عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل ذكر أنه لم يقنت حتى ركع قال: فقال: يقنت اذا رفع رأسه «٣» نعم يستفاد من روايه معاويه بن عمار قال: سألته عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع أيقنت؟

قال: لا «٤» خلاف مفاد تلك النصوص لكن الترجيح مع تلك النصوص لكونها خلاف العامه.

(٢) الظاهر ان ما ذكره مستفاد من روايه زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل نسي القنوت فذكره و هو في بعض الطريق فقال: يستقبل القبلة ثم ليقله ثم قال: اني لا كره للرجل أن يرغب عن سنه رسول الله صلى الله عليه و آله

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب القنوت الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٥

الجبهه (١) و اذا تركه عمدا في محله أو بعد ما ذكره بعد الركوع فلا قضاء له (٢).

**[مسألة ١٧١: الظاهر انه لا تؤدي وظيفه القنوت بالدعاء الملحون أو بغير العربى]**

(مسألة ١٧١): الظاهر انه لا تؤدي وظيفه القنوت بالدعاء الملحون أو بغير العربى و ان كان لا يقدح في صحه الصلاه (٣).

**[الفصل الثانى عشر: فى التعقيب]**

الفصل الثانی عشر فی التعقیب و هو الاشتغال بعد الفراغ من الصلاه بالذكر و الدعاء و منه أن یکبر ثلاثا بعد التسليم (۴).

---

أو يدعها «۱» و رواه أبی بصیر قال: سمعته يذكر عند أبی عبد الله علیه السلام قال فی الرجل اذا سها فی القنوت قنت بعد ما ينصرف و هو جالس «۲».

(۱) يمكن أن يكون الوجه فی الاحتياط احتمال عدم شمول النصوص و ان المنصرف اليه منها صورته عدم الهوى الى السجود.

(۲) اذ دليل القضاء لا يشمل الترك العمدي.

(۳) أما عدم التأديبه فلعدم كون الملحون مصداقا للمأمور به كما أن غير العربي لا يكون مصداقا لما أمر به فان ما أمر به فی النصوص العربي و أما عدم كونه قادحا فی صحه الصلاه فلعدم دليل على القادحيه اذ القادح هو الكلام الادمي و الذكر الملحون لا يكون كلاما آدميا كما أنه لا وجه لقادحيه الدعاء أو الذكر بغير اللغة العربيه نعم اذا تعنون بعنوان مغل كالزياده يكون مبطلا من تلك الجبهه.

(۴) لاحظ ما رواه المفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي

---

(۱) الوسائل الباب ۱۶ من أبواب القنوت الحديث: ۱

(۲) نفس المصدر الحديث: ۲

مباني منهاج الصالحين، ج ۴، ص: ۶۱۶

رافعا يديه على نحو ما سبق (۱) و منه و هو أفضله تسبيح الزهراء عليها السلام (۲) و هو التكبير.

---

عله يكبر المصلي بعد التسليم ثلاثا يرفع بها يديه؟ فقال: لأن النبي صلى الله عليه و آله لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند الحجر الاسود فلما سلم رفع يديه و كبر

ثلاثا وقال: لا إله إلا الله وحده إلى أن قال: ثم أقبل على أصحابه فقال: لا تدعوا هذا التكبير و هذا القول في دبر كل صلاة مكتوبه الحديث «١».

(١) قال في الجواهر: «منها التكبيرات الثلاث رافعا يديه بكل واحده منها على هيئه الرفع في غيرها من تكبيرات الصلاه اذ الظاهر كون الرفع بالتكبير هيئه واحده و ان تعددت مواضع مشروعيته الى آخر كلامه «٢» و قال في الحقائق:

و قال في الذكرى: قال الاصحاب يكبر بعد التسليم ثلاثا رافعا بها يديه كما تقدم و يضعها في كل مره الى أن تبلغ فخذه أو قريبا منهما. و قال المفيد يرفعهما حيال وجهه مستقبلا بظاهرهما وجهه و بباطنهما القبلة الى آخره «٣».

(٢) قال في الجواهر - بعد قول المحقق: فأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام:-

الذى ما عبد الله بشىء من التحميد أفضل منه و لو كان شىء افضل منه لنحله رسول الله صلى الله عليه و آله فاطمه عليها السلام «٤».

و استدل على المدعى بما رواه صالح بن عقبه عن أبى جعفر عليه السلام قال: ما عبد الله بشىء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمه عليها السلام و لو

---

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب التعقيب الحديث: ٢

(٢) جواهر الكلام ج ١٠ ص: ٤٠٨

(٣) الحقائق الناضرة ج ٨ ص: ٥٢٦

(٤) جواهر الكلام ج ١٠ ص: ٣٩٦

مبانى منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٧

أربعا و ثلاثين ثم الحمد ثلاثا و ثلاثين ثم التسبيح ثلاثا و ثلاثين (١).

و منه قراءه الحمد و آيه الكرسي و آيه شهد الله و آيه الملك (٢) و منه

---

كان شىء افضل منه لنحله رسول الله عليه و آله فاطمه عليها السلام «١».

و لاحظ ما رواه أبو خالد القمط

قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

تسبيح فاطمه عليها السلام في كل يوم في دبر كل صلاة أحب إلى من صلاة ألف ركعه في كل يوم «٢».

(١) قال في الجواهر: «المشهور بين الاصحاب شهره عظيمه بل في الوسائل عليه عمل الطائفه أربع و ثلاثون تكبيره ثم الثلاث و ثلاثون تحميده ثم ثلاث و ثلاثون تسبيحه بل لا خلاف اجده في الفتاوى» «٣».

و تدل على المدعى جملة من النصوص: منها: ما رواه محمد بن عذافر قال:

دخلت مع أبي على أبي عبد الله (ع) فسأله أبي عن تسبيح فاطمه عليها السلام فقال:

الله أكبر حتى احصى أربعاً و ثلاثين مره ثم قال: الحمد لله حتى بلغ سبعا و ستين ثم قال: سبحان الله حتى بلغ مائة يحصيها بيده جملة واحده «٤» و منها ما رواه أبو بصير «٥» و منها ما رواه مفضل بن عمر «٦».

(٢) لاحظ ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما أمر الله هذه الآيات أن يهبطن الى الارض تعلقن بالعرش و قلن: اى رب الى أين

---

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب التعقيب الحديث: ١

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢

(٣) جواهر الكلام ج ١٠ ص ٣٩٩

(٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب التعقيب الحديث: ١

(٥) نفس المصدر الحديث: ٢

(٦) نفس المصدر الحديث: ٣

مباني منهاج الصالحين، ج ٤، ص: ٦١٨

غير ذلك مما هو كثير مذكور في الكتب المعده له (١).

---

تهبطنا الى اهل الخطايا و الذنوب فأوحى الله عز و جل إليهن اهبطن فو عزتى و جلالى لا يتلوكن أحد من آل محمد و شيعتهم

فِي دَبْرِ مَا افْتَرَضْتَ عَلَيْهِ الْاِلا نَظَرْتَ اِلَيْهِ بِعَيْنِي الْمَكْنُونَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ نَظَرَةً اَقْضَى لَهَا فِي

كل نظره سبعين حاجه و قبلته على ما كان فيه من المعاصى و هى أم الكتاب و شهد الله أنه لا إله الا هو و الملائكه و اولوا العلم و آيه الكرسي و آيه الملك «١».

(١) لاحظ ابواب التعقيب فى الوسائل.

تذكره: فى الصفحة: ٥٢١ يضاف الى السطر: ١٦ قولنا: و من الظاهر ان الركوع واجب حال الذكر الواجب فيجب التمكن لكن مقتضى هذا البيان ان التمكن لازم حين الذكر.

---

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب التعقيب الحديث: ١

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

#### المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

#### إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

#### الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

#### السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصحان  
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

